



Éditions Porte d'Anfa
منشورات باب أنفا

جامعة محمد الخامس أكادال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم : 47



محمد كنيب

المحميون



المحميون



Éditions Porte d'Anfa
منشورات باب أنفا

جامعة محمد الخامس أكاديا
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص بآوث ودراسات رقم 47



محمد كنييب

المحميون

الكتاب : المحميون
تأليف : محمد كنيب
سلسلة : بحوث ودراسات رقم 47
القائمر : كلية الآداب والعلوم الإسمانية الرباط ، منشورات باب أنفا
حقوق الطبع : محفوظة للكلية بمقتضى ظهير 1970-07-29
الطبع : دار أبي رفرق للطباعة والنشر الرباط
التسلسل الدولي : 1113-0377
ردمك : 978-9954-1-9470-6
الإيداع القاتوني : 2010 MO 2471
الطبعة الأولى : 2011/1432

إلى روح والدي

وروح صهري، بوكزين العلمي لعروسي

تغمدهما الله بواسع رحمته

كلمة شكر

في مستهل هذا الكتاب أود التعبير عن خالص شكري وامتناني لكل من ساهم في إنجازه، وأخص بالذكر كل من سهل بحوثي في الأرشيف الذي بنيت عليه دراستي، وفي طليعته ما هو محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، وبوزارة الخارجية الفرنسية بباريس وفرع الأرشيف الدبلوماسي المحدث بمدينة نانط، ووزارة الحربية بقصر فنان (باريس)، ووزارة الخارجية البريطانية بلندن، والأرشيف الوطني (الأمريكي) بواشنطن؛ وقد اطلعت أيضا على المؤلفات والجرائد الخاصة بموضوع دراستي في الخزانة الوطنية (باريس) والخزانة البريطانية (لندن). فلمحافظي هذه الوثائق والخزانات أحر الشكر.

وفي هذه الكلمة سوف لن أنسى التعبير عن عميق امتناني لجرمان عياش؛ لقد أشرف الأستاذ الراحل على خطواتي الأولى على درب البحث التاريخي، فتعلمت منه الكثير وعملت على التشبث بما كان يلح عليه بشأن الدقة في تحليل المعطيات التاريخية وبدل المجهودات اللازمة لاستنباط منطق الأحداث والوقائع.

يعود فضل إقدامنا على التعامل مجددا مع إشكالية الحماية الأجنبية والتجنيس بمغرب القرن التاسع عشر وطرح امتدادات وتداعيات هذه الظاهرة الأساسية إلى حدود ما بعد 1912 إلى الأستاذ عبد الرحيم بنحادة، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الذي أبدى استعدادا لنشر هذه الدراسة ووضعها رهن إشارة جمهور القراء والباحثين. كما أنه تفضل بإعادة قراءة بعض الفصول؛ فنود أن نعبر له عن جزيل الشكر وموفور الثناء.

وقد أصرت من جهتها السيدة أمينة مسناوي على إشراك منشورات باب أنفا في إصدار هذا الكتاب، على غرار مساهمتها السابقة في نشر المؤلف الذي

خصصناه لـ"يهود المغرب، 1859-1948"؛ فلها مجدداً خالص شكرنا.

وإيان انكبنا على هذه الدراسة، اعتماداً على البحوث والمؤلفات التي تناولنا فيها سابقاً تحولات المغرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيما بين 1856 و1912 وخلال مرحلة الاستعمار، أمداً الزميل والصديق خالد بن الصغير، وكعادته في مثل هذه الحالات، بما توفر لديه من وثائق ومراجع لها صلة ببحثنا. فله خالص الشكر على مساعدته وروح التعاون العلمي التي أبداهما تجاهنا. كما أننا نشكر جزيل الشكر محمد المباركي ومحمد لعوان وثوريا برادة ومحمد أمطاط وحفصة الحاييل وعبد الرحمن بحيدة ورحمة عشوية على مساعدتهم التقنية.

ولن يفتني تجديد عبارات الشكر الحار والامتنان لزوجتي، أسية، على صبرها طيلة السنوات التي تطلبتها بحوثي وعلى مشاركتها المباشرة بجانبني في التنقيب في وثائق وزارة الخارجية البريطانية وبالخزانة البريطانية، وكذا على إعادة قراءة نصوص ما أنشره.

محمد كنيب

تقديم

اللافت في السياق المغربي أن جرمان عياش لقن لجيل كامل من المؤرخين المغاربة (يمكن الحديث هنا عن "مدرسة الرباط") ذوق الأرشيف، وأنعش البحث عن الحقيقة التاريخية من خلال الوثيقة. كثيرون من ذوي النيات الحسنة سيتهكمون من الحقائق الوضعية المحدثة الثابتة داعمين هذا المد بمجموعة من الباحثين الذين درسوا بوفرة، خلال السبعينات، تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر.

بفضل تأثره بمنهجية وتوجه جرمان عياش الذي طالب بإلحاح بالعودة إلى الوثائق ودراسة النص، نجا محمد كنيب لحسن الحظ من مزالق تيارين: الأول يبحث عن "فتاحة علب" شمولية لفك رموز الواقع، الآخر يفكك هذا الواقع رغم خطر الغرق في التفسير - ويبالغ في تعقيد تاريخ بديهيات أولية يقوم عليها الوعي التاريخي الأساسي لأي شعب والتي بدونها ينعدم الوثائق المدني.

يشكل كتاب محمد كنيب تكديبا لادعا للمرافعات اللاوضعية. لا تروم هذه الدراسة المشبعة بمعرفة غزيرة محبوكة بصرامة نزيهة وضع المحميين في قفص الاتهام أو تبرير مواقف المخزن، بقدر ما تتوخى إمطة اللثام عن منطق الأحداث والوقائع، وبالتالي تمكين القارئ من تفهم ظاهرة الحماية ليس كمجموعة من النوار مرتبة بطريقة كرونولوجية ولكن كألية وصيرورة وفعل اجتماعي.

- الحماية كألية (ميكانيزم): يوضح محمد كنيب كيف نمر في هذا المجال من الاستثناء (معاهدة 1767 أو بداية الانزلاق القانوني من الامتيازات إلى الحمایات) إلى مؤسسة قننت تدريجيا ثم قويت بمعاهدة 1856، ثم تسوية

بيكلار لسنة 1863، اتفاقية مدريد 1880 وغير ذلك من الترتيبات الظرفية.

هكذا فرض بطريقة تصاعدية سلم الحماية المبني على التمييز بين المحميين السياسيين، والمحميين القنصليين والسماسة والمخالفين (الشركاء الفلاحيين). لقد انتشر "هوس الحماية" (على حد تعبير أحد أعضاء المفوضية الفرنسية بطنجة) من الأعلى إلى الأسفل مجتأحا كل جسم المجتمع المغربي، انطلاقا من صاحب الجاه المهذب بالإبعاد من دائرة المخزن والمعرض للتترك ومصادرة ممتلكاته إلى الفلاح "مول الزوجة" في السهول الأطلسية الراغب في التسلل من الضرائب.

بين الكاتب بمهارة الحيل والخدع المستعملة بقصد الحصول والمحافظة على الحماية، وأوضح مدى التطابق الذي حصل بين عرض ممثلي القوى العظمى (المتسابقين للإكثار من عدد محميينهم)، وطلب المجتمع المحلي المتزايد باستمرار، وهو طلب شارك فيه حتى بعض الشرفاء وشيوخ الزوايا. لم يصمد عموما بجد أمام جاذبية هذا التيار الجارف سوى العلماء، حيث تعبثوا للتدبير بأهل الحمایات و"البصبور" (المجتسین)، وساندوا المجهودات التي بدلها السلطان في هذا الباب بإلحاح منه، معتبرين الحماية الأجنبية بمثابة فساد ورجس، و داعين جمهور المؤمنين إلى مقاطعة المستفيدين منها.

- الحماية كصيرورة: اعتبرت القوى الأوروبية الزاحفة الامتيازات الممنوحة لرعايا السلطان بمثابة سلاح مدمر سخرته للتدخل بعمق في أحشاء الدولة المغربية، منتهزة في تغلغلها هذا نقاش اختلال ميزان القوة وتسارع الأفراد-أوروبيين ومغاربة-لاستغلال وضعهم القانوني الاستثنائي إلى أقصى درجة والعيش على حساب المخزن. لأن ما يبينه بمهارة محمد كنيب هو أن الظاهرة أصبحت حمقاء تحت وطأة إلغاء القوانين ورفع القيود التي كانت تعوق فتح أبواب المغرب أمام الأجانب، مسببة بانحرافها هذا وزیغها ليس فقط شلل وظائف المخزن و"تعطيل الأحكام"، على حد تعبير السلطان، وإنما خلخلت أيضا آليات السوق ولعبة السلطات القنصلية.

فعندما يخزن تجار محميون بضائعهم في مستودعات مكشوفة على تخوم مدينة القصر الكبير (مثلا) لكي تسرق من طرف القرويين، ثم يطالبون بعد ذلك بتعويضات باهظة نظرا للأضرار التي تعرضوا لها...وعندما

يتصنع تجار القوافل حالات غارات بتواطؤ نفعي للسكان المشرفين على "طريق السلطان"، وبعدها يتذرعون ببطاقة الحماية ليتم تعويضهم من سرقات وهمية... وعندما أصبحت الضرائب في البادية لا تقرض إلا على الفلاحين الأكثر فقرا... آنذاك تنتشر وتتقوى "سبية رسمية من كنه امبريالي" تقضم الدولة كالسرطان وتحبط المجتمع بأسره.

أمام كل هذه المظاهر وغيرها، كان طبيعيا، عقب إخضاع المغرب لمعاهدة فاس (30 مارس 1912)، أن تتعبأ الحكومة الفرنسية والإقامة العامة لتقويض صلاحيات وسلطات المفوضين والقناصل الأجانب فيما يخص منح امتيازات قضائية وجبائية لرعايا مغاربة. وقد أظهر صاحب الأطروحة بنجاح أن النظام المحدث بمقتضى معاهدة فاس شكل في ذات الحين تنويجا وإنكارا لظاهرة الحماية القنصلية.

الحماية فعل اجتماعي: يتقن محمد كنيب فن ضبط المحميين ("أبناء الامبريالية المزعجين") في حالة تلبس ثابت. بمشرطه كمؤرخ يشق جراحا قديمة التأمت بطريقة سيئة، لا يظهر المحميون كضحايا وضعية معقدة لا تسمح رسم سلم للمسؤوليات ولا يظهرهم كخونة لم يحترموا ميثاقا وطنيا ما، وإنما كفاعلين بارادتهم ومسؤولين عن تاريخهم.

لقد فرضوا أنفسهم كفاعلين، امتاز بعضهم بإبداعه و مهارته، في لعبة ذات رهانات متعددة ومتشابهة بين المخزن والقوى العظمى (نستعمل هنا مصطلحا معبرا بشكل رهيب يعود إلى ذلك العهد)، وبين شبكات السلطات القنصلية (استغلال التناقضات الثانوية للامبريالية حسب لغة السبعينات)، وأخيرا بين وسطهم أو طائفتهم وأنفسهم. تتجلى النتيجة الأهم في تشكيل مجموعة من ذوي الامتيازات القائمة على الحصانة الضرائبية والقانونية والسياسية، وهي حصانة تبيح سلوكيات وتتفرع عنها تصرفات مستفزة لعامة الناس.

الأمر ثابت على الخصوص بالنسبة للمجموعات اليهودية في موانئ المحيط الأطلسي، حيث انزوى نموذج تاجر السلطان التقليدي لفائدة التاجر المتخصص في الاستيراد والتصدير لحساب الشركات الأجنبية، ولحسابه الخاص. أثار بعض أعضاء هذه الفئة ردود فعل سلبية داخل الوسط اليهودي الذي حرص على التبرؤ من هؤلاء "التجار المغامرين" المتسمين أحيانا

بصفات لا تختلف كثيرا عن صفات قطاع الطرق الذين تضاعف عددهم من جراء تشنجات "الفوضى المغربية" في نهاية القرن. وسواء تعلق الأمر بمحميين مسلمين أو يهود، فإن هذه الظاهرة لا تساعد على انتشار الرأسمالية من الأسفل طبقا لتقدم اقتصاد السوق؛ ذلك أن المحميين لا يلتزمون لا بالمعايير التجارية التي يحددها الفقه ولا بقوانين وأعراف اقتصاد السوق التي يسير عليها النمط الرأسمالي. هنا تكمن ليس بقعة مظلمة وإنما فصل يستحق تحليلا وافيا في هذا البحث الذي حضره محمد كنيبيب بدقة ثاقبة وذكاء كبير.

عندما نعمن النظر في أوضاع المحميين ونرصد تحركاتهم، فإننا نجد أنفسنا أمام مجموعة عينات من النماذج أو معرض للوحات رسمها صاحب هذه الأطروحة بقلم عبقري ولاذع أحيانا لتفحص ألوان الطيف الاجتماعي للبلاد: من بوبكر الغنجاوي، أكبر تجار مراكش، إلى الفلاح العبدي مرورا بنماذج كثيرة ودالة على تعقيد عالم الحمايا وخلفيات ولوجه وسلوكيات المستفيدين منه وتأثيره على أوضاع البلاد. ولكن كيف يمكن أن ننقل من النموذج إلى المجموعة في غياب إمكانية فحص وثائق "دور" الاستيراد والتصدير (وثائق خاصة من الصعب جدا الوصول إليها)؟ لم يغامر محمد كنيبيب في هذا الطريق وبإمكانه تبرير هذا بصعوبة تحديد الحواف اللينة جدا لكوكبة المحميين.

يقترح علينا هذا الكتاب الزاخر بمعرفة مبنية بإحكام قراءة صائبة للقرن التاسع عشر لا يسعنا سوى قبولها؛ في تناوله لموضوع الدولة المغربية، يبين محمد كنيبيب بمهارة تأكل هذه الدولة تحت وطأة خليط مذيب تدخلت فيه أنشطة ومناورات القناصل والمحميين.

إن الإستبطان الثاقب الذي خلص إليه المؤلف يحوي في حد ذاته حقيقة سياسية، أخلاقية أو مدنية، حسب ما نريد. في عصرنا هذا، حيث يبدو من اللائق الدعوة إلى دولة متواضعة بل الأكثر من ذلك إلى الحد الأدنى من الدولة، يدعوننا هذا الكتاب الثمين...، حسب اعتقادي، إلى النظر إلى الدولة بصفتها المحافظ الذي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان النظام العام. لن نكون سذاجا ونعتبر أن هذا الجهاز محايد ويعلو فوق الخلافات الاجتماعية، كما أننا سوف لن نختفي خلف وهم اليقينية الدغماتية لنجزم بأنه لا يخدم سوى

مصالح الطبقة (أو الفئة) المهيمنة.

ليس من أنى مزايا هذا الكتاب الذي ينطلق من موضوع نقيق وصعب،
حنثا على تأمل مليا العلاقة الثلاثية القائمة بين الدولة والمجتمع والمحيط
الدولي،- لا من زاوية المقاربة اللاتاريخية وجبر العلوم الاجتماعية والسياسية
ولكن على ضوء التجربة التاريخية الفعلية بكل خصوصياتها، وإن مثل هذا
الخيار ليشكل أفضل وسيلة لحمل الفاعلين وأصحاب القرار على استخلاص
الدروس من الماضي وصقل تفكير (المواطن) المبالي بما يجري حوله.

داتيبيل ريفي

جامعة باريس I السربون

مقدمة عامة

واجه المغرب على غرار غيره من بقية البلدان الإسلامية والعربية، طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مرحلة عصيبة وحاسمة في تاريخه، وذلك في سياق دولي عام تبوأته خلاله أوروبا الغربية مركز الصدارة؛ فهيمنت فيه على بقاع شاسعة من مختلف أرجاء المعمور، وساندت معه أنماطها الثقافية والحضارية. وهكذا، اهتز المغرب أيما اهتزاز أمام غزو فرنسا لجارته الجزائر. وسرعان ما تذوق مرارة أول هزيمة عسكرية تكبدها خلال تاريخه المعاصر في معركة وادي إيسلي (1844). ثم تلاها انكسار جلي لقواته في الحرب التي خاضتها ضد الجيوش الإسبانية (1859-1860) وأسفرت عن احتلال مدينة تطوان لمدة سنتين (1860-1862). وغداة هذه الهزيمة، تحتم على المغرب الرضوخ لشروط إسبانيا المنتصرة التي تضمنتها مقتضيات اتفاقية 1861. وكان الوقع شديدا في نفوس المغاربة الذين طالما نظروا إلى الإيبانيين باستعلاء واستصغار، مستخفين بقوة جارتهم الشمالية، وهم يظنون أنه من السهل التغلب عليها، بل وسحقها.

وبين الهزيمة العسكرية الأولى والثانية، أدى المغرب الثمن باهظا مقابل الحصول على مساندة بريطانيا العظمى، الدولة "المحبة"، في مواجهته لمحنته مع فرنسا وإسبانيا. وتمثل ذلك للثمن المرهق في توقيعه، سنة 1856، بعد مقاومة دامت بضع سنين، وصاحبته ضغوط إنجليزية قوية وتهديدات واضحة، على معاهدة ملاحية وتجارية غير متكافئة، ساهمت مختلف بنودها في تمهيد سبيل إدماجه في السوق العالمية. وتحقق ذلك الإدماج على حساب الاحتكارات السلطانية ونظام تجار السلطان، كما أنه أدخل البلاد في سلسلة متلاحقة من التحولات، فكان لها تأثيرها الواضح في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية العتيقة.

ومن الطبيعي، أن تطرح حدة التخلخل الأوروبي، وما واكبها من تغييرات، إشكالية جوهرية تتمثل بالنسبة للمخزن بشكل خاص في ضرورة التفكير في أنجع الطرق، وفي الأخذ بأقوم الأسباب والوسائل اللازمة لنتمكن من مواجهة تحديات العصر، والشروع في تحديث هيكل البلاد الموروثة عن الماضي السحيق، للحفاظ على استقلالها، والذود على حرمة أراضيها.

وفي إطار المنافسة الشرسة المحتدمة بين القوى الأوروبية، لم تتوقف حكوماتها، منفردة تارة أو متكئة تارة أخرى، عن ممارسة ضغوط شتى على المغرب. واكتسى للتغلغل الأجنبي، أثناء فترات الهدوء النسبي، طابعا سلميا، تَمحور في الغالب حول شعارات مناداة السلطان والدوائر المخزنية العليا بالانفتاح على التّقدم وبخوض غمار التّحضر، وبالذّعوة إلى الاهتمام بتّحسين ظروف عيش عامة المغاربة. أما في مراحل الاضطراب والتوتر، فقد كان الأوروبيون يهدّون باستعمال القوة ولا يترددون في توجيه بوارجهم المختلفة الأحجام، بل وقطعا عديدة من أساطيلهم في بعض الأحيان إلى المياه المغربية، لحمل المخزن على الرضوخ وتحقيق الاستجابة لمطالبهم.

وبموازاة مع التهديد بقصف المراسي والنزول بالجيوش، اتخذت القوى الأوروبية من القانون، ومن حرصها على احترام المخزن لمقتضيات شروط المعاهدات، احتراما يتوافق مع التأويل الخاص بها لتلك الشروط المنتزعة منه، أهم الركائز لما سُمّي بالتسرب السلمي. وبعد أن كان منح الامتيازات قاصرا في بداية الأمر على الأجانب دون غيرهم، لأسباب سياسية ودينية وتجارية وجمركية، بدأ نطاقها يتسع تدريجيا ليشمل بعض الرعايا المغاربة المسلمين واليهود. وما لبث الأوروبيون أن اتخذوا من تلك الامتيازات أداة فعالة سخروها بإنقائهم لتحقيق غاياتهم، وسلاحا فتاكا مكنهم من خلخلة البلاد وتفكيكها من الداخل، ومن النجاح بالتالي في إخضاعها لتبعيتهم، وهي تبعية استفادوا في نسج خيوطها من التجربة الطويلة التي اكتسبوها في الشرق الأوسط وآسيا على حساب الإمبراطورية العثمانية وإيران والصين.

واستهل الأوروبيون توزيعهم المُتسق التنظيم لبطاقات الحماية بمنحها للمغاربة العاملين لدى رؤساء المفوضيات المعتمدين بطنجة ولدى القناصل المقيمين في بقية المراسي، إما بصفتهم مترجمين، أو كتأبأ، أو حراسا واقفين على أبواب السفارات والقنصليات، أو خدما في بيوت الممثلين الأجانب بمختلف أصنافهم. ثم انتقلوا تباعا إلى توزيعها على كبار التجار المغاربة المتعاملين منهم مع الدور التجارية الأجنبية، إلى أن اتسعت دائرة المستفيدين من البطاقة نفسها، فشملت أهل البوادي، وهم "المخالطون" الذين جمعهم مع الرعايا الأوروبيين معاملات فلاحية على سبيل الشركة في الزراعة وكسب الماشية. وتوجت للقوى الأوروبية إستراتيجيتها المحكمة في توزيع الحمایات، حين أودت بها الجرأة إلى

بسط هذه الامتيازات بسطاً مثيراً، وعلى أساس اعتبارات سياسية وتوسعية واضحة، على شخصيات لها مكانتها البارزة في الأوساط الدينية والمخرنية، بدعوى مكافئتها على ما قدمته من "خدمات استثنائية" لهذه الدولة الأجنبية أو تلك.

هذا ولم تقف الأمور في حدود هذا المستوى، إذ ظهرت بالموازاة مع انتشار مختلف أنواع الحمایات والمخالفات، فئة جديدة، تكونت عناصرها وفقاً لتعبير السلطان من مغاربة كانوا "يتوجهون لإيالات الأجناس ويأتون بالبسبورط ويسمون نترزيس". وبالفعل، تكاثر عدد المغاربة المجنسين الحاملين للجوازات الأمريكية والبرازيلية والفرنزويلية والبرتغالية والإسبانية والفرنسية والإيطالية والبريطانية إلخ...، وهي جوازات حصلوا عليها بطرق شتى، وبعد إقامة قصيرة الأمد، لم تتجاوز بضعة أسابيع في رحاب الدول التي احتضنتهم. ولم تكن لدى أولئك الذين سماهم بعض الفقهاء بـ "أهل البصبور الحثالي" وهم يلوحون منذرين إياهم بـ "الويل والثبور لكل من احتتمى بالبصبور"، أي رغبة في مغادرة بلدهم الأصلي للعيش خارجه. وفي المقابل، كان همهم الوحيد هو التمكن من استغلال وضعهم القانوني الجديد للاستفادة على قدم المساواة من جميع الامتيازات التي كان ينعم بها الأجانب المقيمون في المغرب.

وكان الأوروبيون الذين يقدمون حمايتهم لمثل هؤلاء المغاربة، على بينة من مدى هول المفارقة. فقد عاينوا رعايا السلطان، المحميون منهم والمجنسون، وخاصة الأثرياء من بينهم، وهم يرفضون الامتثال للقوانين الجاري بها العمل في بلدهم الأصلي، ويتخلصون في أمان من أداء الواجبات الضريبية، وذلك على الرغم من استمرارهم في الإقامة في أرض بلدهم الأصلي. ولم يأبه أولئك المحميون للانعكاسات السلبية لذلك الوضع على غيرهم من عامة المغاربة، وخاصة صغار الفلاحين وضعفائهم، الذين تحملوا لوحدهم ثقل الأعباء الجبائية ومضاعفات عجز المخزن وضآلة موارده المالية. وقد استأثر هذا الوضع باهتمام رؤساء المفوضيات إذ استنكر بعضهم "قضاوته" في أكثر من مناسبة، فعبروا بصريح العبارة، في تقاريرهم السرية إلى حكوماتهم، عن مدى اشمئزازهم منه وعن احتقارهم للمستفيدين من الامتيازات الأجنبية، مؤخذين إياهم على أنانيتهم وافتقارهم لأي نخوة وشهامة أو حس وطني. غير أن التعبير عن مثل هذه المشاعر والانطباعات، لم يُثن

المفوضيات والقنصليات الأجنبية عن مواصلة إصرارها على التمسك الشديد بحقوق الحماية والتجنيس، فأكدت بالتالي، رفضها لأي تقنين فعلي يمس تلك الحقوق. وذلك على الرغم من اعتراف بعض أعضاء الهيئة الدبلوماسية المعتمدين بطنجة، بأن الأمر يتعلق بحقوق استثنائية وغير طبيعية، لا تستند في عمقها لأية مشروعية حقيقية، بقدر ما تقوم على أسس واهية وضعها مبدعو تلك الحقوق ومخترعوها، لتبريرها وتعزيز جاذبيتها.

وإزداد نطاق نظام الامتيازات الأجنبية والحمايات اتساعا، بعدما تم ترسيخه بالتدريج ترسيخا مثيرا إثر دخول مقتضيات معاهدة 1856 حيز التطبيق، بل وتحول الأمر إلى مؤسسة حقيقية ما فتئت تتصاعد وتيرة نموها، وتعمق جذورها في أرضية المجتمع المغربي. وفي موازاة ذلك، ارتفعت أيضا وتيرة التواصل والارتباط بين المغرب والسوق العالمية. ولما كانت بنايات البلاد الاقتصادية عتيقة، بحكم قيامها أساسا، ومنذ أمد بعيد، على تحقيق الإكتفاء الذاتي، وذلك على الرغم من أهمية المبادلات مع بلدان المشرق وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد أدى هذا الوضع الجديد، يوما بعد يوم، إلى خلخلة تلك البنيات التي دخلت طور التفكك. ثم ساهمت في مرحلة ثانية، مقتضيات التسوية الثنائية الفرنسية-المغربية المعروفة بوفق بيكلار الموقعة سنة 1863، وكذا شروط معاهدة مدريد الدولية المبرمة سنة 1880، في تقوية هذا المنحى. وواكب إرساء هذه الترسانة القانونية، تضخم مستمر في أعداد السماسرة والمخالطين، هذا في الوقت الذي كان يأمل فيه المخزن أن تمكنه مقتضيات هاتين الاتفاقيتين من إيقاف النزيف بالحد من عدد المحميين، وبتأكيد الطابع التقني الصرف للمخالطة والإقرار بعدم استفادة الفلاحين المنخرطين في المخالطات من أي امتيازات ضريبية أو قضائية، أو من أي إعفاءات من الكلف المخزنية المعهودة المفروضة على رعية السلطان.

وعلى الرغم من وجود قاسم مشترك يتجلى في ارتباط جميع المنتمين إلى "الفرق المحمية" بالأجانب، فإن هناك بعض السمات الهامة التي تميز فيما بينهم على المستوى المالي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يمكن الحديث عن فئة كبار السماسرة المتكونة من كبار التجار الذين يتعاملون مع المؤسسات التجارية الأوروبية الكبرى، بصفقتهم وكلاء وممثلين لها في المغرب، فيعتمدون هم أيضا في القيام بمهامهم التجارية على خدمات سماسرة

وأعوان آخرين موجودين إما في جبل طارق، أو في لندن ومنشستر وليفربول، أو في باريس وهامبورغ، أو في الإسكندرية. وفي المقابل، نجد صغار السماسرة الذين يكدحون متتقلين بين المراسي والأسواق القروية، مع تكبدهم لكل المشاق والمخاطر التي ينطوي عليها قطعهم للطرق والمسافات للتمكن من تصريف البضائع الأجنبية المستوردة، وتجميع المواد المحلية الخام وإعدادها للتصدير. وشتان بين وضعية هؤلاء البسطاء، وبين مكانة أقرانهم المتميزة على عدة مستويات من كبار السماسرة.

وكانت لهذا التفاوت أسبابه الكثيرة، وتكفي الإشارة من بينها إلى وجود تباين في طبيعة الحمایات وفي درجات انعكاسها على عناصر الفئات الاجتماعية المستقلة بالأعلام الأجنبية. وعلى العموم، فقد انبهرت مختلف شرائح المحميين بأفضال الحماية وبما كانت تتيح أمام كل من تمكن من الحصول عليها، بطريقة أو بأخرى، من شتى الامتيازات الاستثنائية. ومع ذلك، فإنه لا بد من التأكيد على أن الظروف والإجراءات المفضية إلى "لوج" فضاء الحماية، لم تكن متساوية أمام المتطلعين للانخراط فيها. وحتى بعد النجاح في الحصول على بطاقة الحماية المنشودة، فإن فرص ارتقاء المحميين لم تكن متكافئة، كما أن فرص اندحارهم قد تختلف من حالة إلى أخرى.

وفي سياق هذه الصيرورة وما واكبها من النجاح المادي والمعنوي لبعض المحميين ممن أصبحوا في عداد الأثرياء، وما أفرزته أيضا من إخفاق، أفضى في المقابل، بالبعض الآخر من المحميين إلى الأقول بعد الإفلاس والتخبط في المآسي، يبدو واضحا أن فئة التجار قد استفادت أكثر من بقية الفئات من أفضال الحمایات. وبلغت تلك الاستفادة درجة قصوى من الأهمية، تدفع إلى المجازفة بالحديث، ولو بقدر من التحفظ، عن تشكيل تلك الفئة الرائدة لما يمكن نعتة بـ "طبقة بورجوازية" بالمغرب في أواخر القرن التاسع عشر.

إن كبار التجار المغاربة ممن كانوا يمارسون في السابق نشاطهم في ظل نظام تجار السلطان السائر نحو الأقول، قد أتاحت أمامهم أفضال الحماية، المتجسدة في مختلف الامتيازات القضائية والإعفاءات الضريبية، إمكانية التأقلم والتكيف بنجاح مع الإكراهات والمستجدات التي أفرزتها مقتضيات معاهدة 1856، وخصوصا منها الشروط القاضية بوضع حد

للاحتكارات السلطانية وبتجريد المخزن من سلاحه الجمركي المعهود. وبعد استبدال كبار التجار المحميين لظواهر التوفير والاحترام التي كان السلاطين ينعمون عليهم بها، فيما مضى، تمييزاً لهم عن غيرهم من عامة الرعايا، ببطاقات الحماية الأجنبية، أمكنهم الحفاظ على وضعية متميزة بكل معاني الكلمة. وهي وضعية غير مسبوقة حولها لهم تعاملهم المباشر مع الدور التجارية الأوروبية ولمصلحتهم الخاصة، ناهيك عن نجاحهم في الإفلات النهائي من خطر "التتريك" الذي كان يهددهم فيما سبق، في كل لحظة وحين، ويحول باستمرار دون التراكم المتواصل والقار لرأس المال ولالأرباح.

غير أن هذا التوقع الجديد لكبار التجار المحميين، وانتقالهم إلى طور الحركة في إطار ارتباطاتهم العضوية بالقوى الأوروبية، إن لم نقل الاستعمارية بعبارة أدق، لم يمنعهم بناتاً ولو بعد التجنس بجنسيات حمايتهم الجدد، من الاستمرار في التمسك بعلاقاتهم الوطيدة السابقة مع القصر ومع الدوائر المخزنية العليا. وكان حرصهم المقصود على هذه الاستمرارية لا يخلو من الفائدة، إذ مكنهم من مواصلة الاستفادة من شتى التسهيلات المعهودة، وهو ما أضفى على مبادراتهم للانفتاح البراكمتي على الغرب وعلى الحداثة طابع "الازدواجية" المتسمة بكثير من الغموض.

ومهما كانت طبيعة التناقضات التي اكتتفت هذه الطبقة الجديدة، وبغض النظر عن حقيقة التصورات التي كانت تكور في خلدائها عن علاقاتها مع القوى الأوروبية، فضلاً عن مدى إدراكها لدورها الموضوعي في تحقيق أهداف التغلغل الاستعماري، فإنه لا يمكن التغاضي عن انتهازها لجميع الفرص، واستغلالها لجميع الظروف، بما في ذلك لحظات الجفاف المأساوية وما يترتب عنها من قلة في الإنتاج الفلاحي، للسعي دون هوادة، إلى تحقيق المزيد من الأرباح والانخار. وفي هذا الصدد، لم يقتصر كبار التجار المحميون على دور الوساطة التجارية، بل جلبهم للمنتجات المستوردة وتسويقها، من قبيل المنسوجات والشاي والسكر على سبيل المثال. بل وأولوا عنايتهم لاقتناء العقارات السكنية والتجارية في المدن، ولشراء الأراضي الزراعية في البوادي. وقد غطوا بنشاطهم هذا، مدينة طنجة وأحوازها، ومناطق الغرب والشاوية وكالة والحوز. ثم اتخذوا في بواديهما عدداً لا حصر له من المخالطين، ومن "العزابة" الذين استمالوهم إليهم من بين سكان تلك الأراضي وفلاحيهما. وبناء عليه، يكون هؤلاء التجار قد ساهموا مساهمة

مباشرةً في صيرورة تفكيك البنات الزراعية العتيقة وفي إنكاء حدة توتر العلاقات بين المدينة والبادية.

والظاهر أن فئة كبار التجار المحميين تمكنت من تحقيق جميع هذه "المكتسبات"، على الرغم مما أبداه حماؤها الأجانب من التحفظ أمام طموحاتها ورغبتها الأكيدة في الربح السريع؛ إذ بذلت بعض الأوساط الأوروبية، وفي مقدمتها غرف تجارية بريطانية وفرنسية، قصارى جهدها، فشنت حملاتها الهادفة إلى حصر أعضاء هذه الفئة، في مستوى دور الوسيط اللين والمطيع، باعتبارهم مجرد طفيليين ليس إلا. غير أن العناصر المستفيدة من أفضال الحماية والتي نجحت في التأقلم مع مستجدات الوضع الناجم عن معاهدة 1856 ومتطلباته، لم تتردد في توظيف ما كان رهن إشارتها من الامتيازات، مستغلة إياها إلى أقصى الحدود الممكنة، فعملت على تنويع أنشطتها، وتحسين مواردها، لكسب مزيد من الأرباح وإدخار مقادير أكثر من الأموال. وعلى عكس عناصر هذه الفئة الرائدة، وإلى جانبهم بعض كبار الملاكين في البوادي، ومن بينهم شيوخ بعض الزوايا، والبعض من كبار رجال المخزن، الذين لم يذخروا وسعا في استغلال الظروف المتاحة لرفع رصيدهم من العقارات، صادف السواد من صغار المخالطين في طريقهم سلسلة من الحواجز التي عرقلت جهودهم الساعية إلى تحسين أوضاعهم وتحقيق الثروة. وإذا كان البعض منهم، قد نجحوا فعلا في التخلص من أداء الضرائب، ومن عدم القيام بأعباء الكف المخزنية، فضلا عن النجاة من تسلط العمال والقواد وابتزازاتهم، فقد دارت الدوائر على الكثير منهم إذ لقوا مصيرا عسيرا، وواجهوا في مجرى حياتهم فصولا مأساوية يتعذر وصفها وتعدادها.

وفي هذا الصدد، عانى الكثير من صغار المحميين من تقلب الأحوال وتدنيتها؛ فانتهى المطاف بالزج بعدد من المخالطين السابقين في غياهب السجون، في حين، جُرِّدَ بعضهم الآخر من أراضيهم، ولم يجدوا أمامهم سبيلا بعدئذ سوى النزوح إلى المدن، فتكسوا في مساكن وضيقة عُرِّفت بـ"النوايل"، وعاشوا حياة ملؤها الفاقة والعسر في أحواز مدن الدار البيضاء ومراكش وغيرها. وتكمن علة سقوطهم في مثل هذا الوضع، في عوامل شتى، ذات مستوى كبير من التعقيد والتشابك، من بينها: استغلال الشريك الأجنبي أو المحمي لمخالطه (وأحيانا لمخالطيه)، وتعاقب سنوات الجفاف،

واستحالة وفاء المخالط بالتزاماته تجاه شريكه الذي عادة ما يدفع له مقدماً قدرًا من المال لشراء البذور الضرورية للحرث، أو بعض رؤوس الماشية؛ هذا فضلًا عن استفحال الربا وآثاره المدمرة، وإمكانية تعرض المخالط السابق للانتقام الولاة المتربصين إثر فض "شركته" مع "صاحبه" الأجنبي لسبب ما دفعه إلى التخلي عنه.

وبصفة عامة، فقد حاولت هذه الدراسة الإحاطة بمختلف القضايا والجوانب المشار إليها أعلاه، مع الحرص على القيام بتحليل دقيق لمدى مساهمة الحماية الأجنبية (Protections) في تفكيك بنيات المخزن وتعطيلها، والتمهيد بذلك لإخضاع المغرب لنظام الحماية (Protectorat)، بعد أن تمكنت الدول العظمى المتصارعة حوله من تحقيق التفاهم فيما بينها، ومن تسوية خلافاتها القائمة في شأنه. وفي سياق المقاربة المعتمدة لفحص تطور أوضاع المغرب، من هذه الزاوية، انكب الاهتمام على ما مرت به البلاد من تطورات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما تم تسليط الضوء على التحولات الأولى التي بدأت تطرأ على مستوى عقليات المغاربة وعلى مستوى سلوكياتهم وتصوراتهم للأخر الأجنبي. وهذا خصوصًا وأن الأمر كان يتعلق باحتماء رعايا مغاربة مسلمين من قبل النصاري، وأن الاحتماء بهؤلاء النصاري، الذي كان يتحقق أحيانًا بتوسط من يهود مغاربة محميين أو مجنسين (وهم لازالوا يعتبرون من الناحية الشرعية "أهل نمة")، قد شمل أيضًا، وأمام هول المفارقة، بعضًا من مشاهير شيوخ الزوايا ذات النفوذ القوي، والتي كان يتمتع بعضها بالإشعاع الروحي العريض، كما كان لها من الأتباع العدد الكثير سواء أقي داخل المغرب أم في خارجه.

وإذا سمحنا لأنفسنا باستعارة المفهوم الذي صاغه مارسيل موس (Marcel Mauss)، مع إجراء بعد التعديل الطفيف على مفرداته، فإنه يمكننا نعت الحماية بصفقتها "واقع شمولي" اجتمعت فيه مكونات عديدة وكانت له أبعاد شتى ومتداخلة. وهكذا، يتمثل بعد الحماية السياسي في خلخلة هياكل المخزن وبنياته المتقازمة؛ ويتجلى بعدها الاقتصادي في تنشيط المبادلات البحرية ونسف البنيات الزراعية الموروثة عن الماضي البعيد. في حين تتجلى مظاهر البعد الاجتماعي والثقافي للحماية في تقوية مكانة النخبة التجارية وفي صنمة الحدائث وبداية التحول في العقليات. وهذا فضلًا عن بعدها القانوني المتجسد في

الوضع الاستثنائي للأجانب وفي تحديد دعائم الجنسية المغربية. وبناء على جميع هذه الأسباب المتداخلة، وعلى غيرها من الاعتبارات الأخرى، فإن دراسة موضوع الحماية لا يمكن أن يكون البتة حكراً على المؤرخ، ومن ثمة فإن الاختصار على اعتماد المقاربة التاريخية الصرفة لا يكفي للإحاطة الدقيقة بكل حيثيات هذا الموضوع المتسم بالتعقيد والشساعة.

وفي هذا السياق، يحق الاعتراف بأن رجال القانون كانوا سابقين بالفعل، إلى تناول إشكالية الحماية القنصلية بالدراسة والتحليل. ونذكر في مقدمتهم س.ج. طارين (C. J. Tarring)، وهو مؤلف كتاب: "القضاء القنصلي البريطاني في المشرق" (لندن، 1887)، وبليسيي دو روساس (P. du Raussas)، صاحب كتاب "نظام الحماية في الإمبراطورية العثمانية" (باريس، 1902)، وايف روش (Yves Roches)، مؤلف كتاب: "المحاكم القنصلية الإنجليزية في المشرق وتركيا ومسقط والمغرب" (باريس، 1904). وانصب اهتمام هؤلاء الحقوقيين بالدرجة الأولى على دراسة مفهوم الحصانة القضائية في المحيط الإسلامي. كما تناولوا اختصاصات المحاكم القنصلية وتنظيماتها، فنبهوا إلى ثغراتها بالقياس مع القوانين والمساطر المعمول بها في المحاكم الأوروبية "العادية"، وإلى التعديلات التي أدخلت عليها. هذا فضلاً عن اهتمامهم بمسألة إحداث المحاكم المختلطة في بعض بلدان المشرق، ومن بينها مصر.

ومن البديهي، في ظل الظروف العامة التي اتسمت بسيادة الهيمنة الأوروبية ذات الصيغ والأشكال المتعددة، الظاهرة منها والخفية، والمتجلية في جوانبها الاقتصادية والعسكرية والترابية والثقافية، أن تتأثر هذه المؤلفات، وكذا الدراسات اللاحقة، وحتى المتحررة منها إلى حد ما من المنحى القانوني الصرف، بمفهومين طبع تداولهما، وقتئذ، روح العصر في أوروبا الغربية؛ فكان أولهما هو "عبء الرجل الأبيض"، وثانيهما هو الاضطلاع بمهمة "تحضير الشعوب المتخلفة". ويمكن أن تدخل في هذا الباب، دراستين أنجزهما كل من بول لوبوف ("نظام الحماية في المغرب"، بيرجوراك، 1908) وب. ه. ك. م. ويندال ("نظام الحماية في المغرب"، رود أيلند، 1903). وبدا واضحاً أن مؤلفي جل هذه الدراسات، قد اعتبروا الامتيازات المرتبطة بنظام الحماية، وذلك على الرغم من طابعها الاستثنائي، بل و"الفظيع"، أمراً مشروعاً، ومكسباً مبدئياً لا رجعة فيه، بحكم طبيعة الأنظمة

السياسية القائمة في العالم الإسلامي، وهي في نظرهم مجرد أنظمة استبدادية تتعدم فيها كل الضمانات الضرورية لأمن الأفراد وحفظ الممتلكات.

ومهما تباينت أساليب الخطاب الصادر عن هؤلاء المؤلفين، فقد كانوا أن يأخذوا بالإجماع بمقولة أحد القناصل الفرنسيين الذي سبق له وأن كتب في سنة 1867، بأن "قرضية إخضاع أي بلد كان من البلدان المتحضرة لنظام الحماية، لا يمكن إلا أن يعتبر عملاً تعسفياً صارخاً وغير مقبول. لكنه، حينما يتعلق الأمر ببلد كالمغرب، فإن الوضع القائم فيه، يستدعي على العكس من ذلك، المبادرة بإرساء الحماية فيه وفقاً لأسس يُشترط معها أن تكون غايةً في القوة والصلابة".

وحتى يتسنى الترويج لمثل هذه الأفكار، المعبرة عن وجهات نظر ما فتئت أن تحولت إلى مسلمات، فقد دأب أصحابها على الإلحاح في تنديدهم بظلم الولاة للرعايا، فشددوا على معاناة جماهير الفلاحين من ثقل الضرائب ومن الاعتداءات المتكررة على ممتلكاتهم، بل وعلى مصادرتها منهم دون حق. وفي مقابل ذلك، فإن المننديين بما وصفوه بـ"الاستبداد السائد في البلاد" كثيراً ما تحاشوا الحديث، إلا فيما نذر، عن مدى تعدد أوجه الشطط واستفحاله في توظيف المفوضين الأجانب والقناصل لصلاحياتهم وسلطاتهم القانونية والمعنوية.

وبحكم منطلقات هؤلاء الكتاب وتناولهم لإشكالية الحماية من الزاوية القانونية الصرفة وجوانبها النظرية، فقد استغنوا عن الأرشيف وما تزخر به ملفاته ورمزاته من معطيات دقيقة حول نقشي الرشوة في الوسط الدبلوماسي بالمغرب، واشتهار سفراء بعض الدول وقناصلها بالاتجار في بطاقات الحماية والمخالطة، وفي التستر أحياناً على المجرمين وقطاع الطرق والمهربين، بما فيهم النشيطون في تهريب السلاح والذخيرة، مقابل الحصول منهم على المال والإتاوات العينية.

وفيما يخص أدوات العمل الضرورية للخوض في موضوع الحماية المتشعب، فلا مناص من التأكيد على الصعوبات الكبيرة التي قد يصادفها الباحث في الوصول إلى مختلف المصادر والوثائق ذات الصلة بالموضوع. وتتخذ تلك الصعوبات أشكالاً جمّة، تكمن أساساً في تشتت الأرشيف الخاص بالحمايات بين دول كثيرة، كانت لها في السابق مساهمة ما من قريب أو من

بعيد في الموضوع، وهي المغرب وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا وألمانيا - الفيدرالية والديمقراطية قبل سقوط جدار برلين- وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

ولابد أن نأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الجغرافي واللوجستيكي البالغ الأهمية، والذي يدرك معناه الحقيقي تمام الإدراك الباحثون من الأقطار النامية، مثل المغرب، ممن ينجزون أبحاثهم بالاعتماد على وسائلهم الذاتية، وذلك في ظل الغياب التام لإمكانات العمل في إطار البرامج والهيكل الجامعية الشبيهة بالبنيات المنظمة التي يتحرك فيها زملاؤهم من الباحثين في الدول المتقدمة. وعلاوة على ذلك، لا بأس من الإشارة أيضاً إلى صعوبة إضافية، وهي أن الترتيب التكنولوجي أو الموضوعاتي الخاص بالوثائق الأجنبية المفتوحة أمام الباحثين لا يسهل إلا بكيفية نسبية مأموريتهم المضنية. والمقصود بذلك أن الأعداد الكثيرة من المجلدات والملفات والميكروفلمتات الموضوعية رهن إشارة الباحثين، وإن كان يتم وضعها بين أيديهم بشكل انتقائي في بعض الحالات، لا تعني بالضرورة أنهم سيجدون فيها فوراً ما يمكن أن يشفي الغليل. وتكمن علة ذلك، في أن المراسلات التي بعث بها السفراء والقناصل لحكوماتهم لا تتناول القضايا المرتبطة بموضوع الحماية باعتبارها مواضيع منفردة وقائمة الذات، وإنما ترد عنها بصفة جزئية ومبعثرة إشارات هنا وهناك، في سياق تقارير عامة تتضمن مواضيع أخرى. وبالتالي، فقد يتحتم على الباحث المنكب على فحص مثل هذه المراسلات والتقارير، أن يجازف والحالة هذه بالمراهنة، إلى حد ما، على الصدفة الطيبة والحظ السعيد، ليأمل في تحقيق ضالته المنشودة بالعثور على وثائق مثيرة، ربما تمكنه من الخوض في بحثه في ظروف أحسن وبتنتائج أفضل.

وتجدر الإشارة بخصوص محتويات الأرشيف في الخزانتين العامة والحسنية بالرباط، إلى إن للولوج إلى المعطيات المحفوظة فيهما لم تكن سهلة المزال، لأسباب واعتبارات شتى. ومع ذلك، فإن الحصيلة الوثائقية التي أتاحت أمامنا الظروف الوصول إليها قد ساعدت، إلى حد ما، على التمكن من بلورة مقاربة قوامها الحرص على المقارنة وعلى تتبع التقاطعات الموجودة بين الأحداث والوقائع الوليدة أحياناً في المصادر الأجنبية، أو الغائبة تماماً أحياناً أخرى، في المراسلات والتقارير الدبلوماسية والقنصلية، الأوروبية منها والأمريكية.

ويعتبر النظر عن مسألة الأرشيف هذه وعن طبيعة إكراهاتها التي لا تخلو من أهمية، فقد حرصنا على التعامل مع القضايا المتداخلة للحمايات والمخالفات والتجنيس، لا على أساس تلك التصورات والتأويلات الكلاسيكية الواردة في معظم المؤلفات الأوروبية الصادرة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي تمحورت بالأساس حول الطابع الاستثنائي أو الهامشي للامتيازات القنصلية، بل تعاملنا مع تلك القضايا نفسها، لكن باعتبارها من أهم العوامل الجوهرية ذات التأثير القوي والعنيف على الأوضاع في المغرب، وتقديرا في الوقت نفسه لمدى تصدرها لكل ما عرفته البلاد من تحولات، أو بالأحرى من بداية للتحويلات، وذلك على مستويات كثيرة وفي مجالات شتى.

وعلى الصعيد الإجرائي، اتخذ هذا التعامل في بداية الأمر صورة سلسلة من المقالات، فتم استهلالها بمداخلة قُمت أثناء ندوة دولية انعقدت في باريس سنة 1976 للتباحث في إشكالية "البنىات والتقاليف ما قبل الرأسمالية"، فتناولنا فيها العوامل الممهدة لاحتواء المغاربة بالأجنبي. وعلاوة على أدوات التغلغل الاستعماري وأساليبه المعتادة، كانت أيضا من ضمن تلك العوامل التي شكلت محاور للعرض والمناقشة، بنية المجتمع المغربي وأعرافه، ولجوء ساكنته، وفقا لعادات موروثية عن الماضي، إلى التحرم بالأضرحة والزوايا، وإلى الاحتفاء بالشرفاء وذوي الجاه. وقد تناول المقال المذكور مواضيع ومفاهيم ذات أهمية في العلاقة مع الموضوع، من قبيل: الزمة، والأمان، وظهائر التوقير والاحترام، والشفاعة، ودار الضمان، والعار، والزواك، والمزراك، والزطاطة، والخفارة، والعناية، والوصاية، وما إلى ذلك. وبعد مرور سنتين عن تقديم هذه المساهمة الأولى، أصدرنا مقالا ثانيا نشرته مجلة هيسبريس-تامودا سنة 1978 تحت عنوان: "الحمايات والحماية والحركة الوطنية، 1904-1938". وقد حرصنا فيه على تجاوز الحدود الزمنية المرسومة لدراستنا، فتطرقنا للعنصر الأساسي المتمثل في مشاركة بعض المحميين في مقاومة الغزو الاستعماري ابتداء من سنة 1907، وفي مساهمة بعضهم أيضا في الحركة الوطنية، وعلى صعيد قيادي، على امتداد الحقبة الفاصلة بين سنتي 1929 و1938.

ويبدو جليا من هذه الامتدادات والتداعيات أن الدينامية الفعالة التي أفضت بالحمايات إلى المساهمة بنصيب وافر في إعطاء الانطلاقة لبداية صيرورة

التحولات بالمغرب قد تجاوزت مرحلة التغلغل الأوروبي والتمهيد لإقرار النظام الذي فرضته فرنسا بمقتضى معاهدة فاس المبرمة في 30 مارس 1912، حيث شملت أيضا فترة الحماية خلال السنوات الممتدة ما بين 1912 و 1956، وإن كان ذلك قد تحقق في سياق دولي وداخلي جديد، وفي حدود معينة، وبأشكال مغايرة، لما سبق للمغرب أن شهده خلال القرن التاسع عشر.

وبعبارة أخرى، فإن محاولة تسليط الضوء على دور الحميات في تطور أوضاع البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لا تساعد فقط على استيعاب الجوهر الخاص بوقائع وأحداث ما قبل سنة 1912 وبمنطقها، بل توفر أيضا مفاتيح أخرى يمكن توظيفها لقراءة وتأويل تطورات حقبة ما بعد إخضاع البلاد لنظام الحماية الفرنسية، ذلك أن منعطف سنة 1912، وكما هو معلوم، ليس بالمرادف لقطيعة مطلقة مع الفترة السالفة، سواء أمن الزاوية التاريخية، أو من الزاوية السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، كما أن له امتدادات شتى ضمن الحقبة اللاحقة.

الفصل الأول الضغوط الأوروبية، صدارة الحمایات

I- الامتيازات القانونية الممنوحة للأجانب

1- لمحة تمهيدية

« وبعد، فقد اتسعت دائرة الحماية وصار يتسارع للدخول فيها كثير ممن كان متبوعا بحق أو جنا جنائية، حيث رأوا نواب القنصوات وسائر التجار يقبلون كل من احتسب بهم وانحاش لجانبهم ولم يقفوا على الشروط المنعقدة بين الدول... فحصل الضرر لبيت المال وللرعية بسبب ضياع حقوقهم المرعية، وذلك أن المحمي يسقط من الزكاة والإعطاء واجبه، فيقوم بأدائه إخوانه وأقاربه، فإن عجزوا عنه سقط من الداخل على البيت المال، وأدى ذلك إلى فساد الأعمال على العمال، لكونهم يبقون في حيرة من أجل واجبه، ومن عدم تنفيذ الأحكام عليهم إفتعين الكلام مع دول الأجناس لتتحسم مادة فساد الحماية] «¹.

بهاته العبارات خاطب السلطان محمد بن عبد الرحمن (1859-1873) ممثله بطنجة، محمد برغاش، الذي كان يقوم مقام وزير الخارجية بعاصمة المغرب الدبلوماسية آنذاك، في رسالة وجهها له بتاريخ 17 أبريل 1863 وضمنها توجيهاته قبيل انطلاق المفاوضات التي مهدت للاتفاق المغربي- الفرنسي المعروف باتفاق بكلار (Béclard).

وتعكس بالفعل هاته الرسالة جوانب أساسية من الوضعية الناجمة عن التزايد المتواصل لعدد المغاربة الحاملين، بصفة أو أخرى، لبطاقات الحماية والمخالطة ولشهادات التجنيس، وهي بطاقات و"جوازات" ("البصبور" حسب التعبير السائد آنذاك) وفرت لرعايا السلطان المستفيدين منها امتيازات قضائية وجبائية استثنائية شكلت في عمقها امتدادا للامتيازات (Capitulations) التي حصلت عليها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لفائدة مواطنيها المقيمين بالمغرب أو المتعاملين معه في المجالين التجاري والفلاحي. وذلك طبقا لبندود اتفاقيات ومعاهدات يرجع تاريخ بعضها إلى فترة ما قبل القرن التاسع عشر. وتأتي في مقفمة هذه الاتفاقيات المعاهدة المبرمة مع فرنسا بمراكش سنة 1767، ومثيلتها الموقعة مع اسبانيا في المدينة نفسها خلال نفس السنة.

¹ - الخزنة العامة، الرباط (خ.ع.ر. أسفله)، وثائق الذائب برغاش (و.ب. أسفله)، 27 شوال 1279.

وقد أُلزم المخزن هذه المعاهدات في بداية الأمر في سياق امتياز بنوع من التكافؤ في ميزان القوة مع الأقطار الأوروبية، حيث كانت الدول الأوروبية للعظمى آنذاك لا تود سوى فتح لسوق مغربية في وجه تجارها ومنتوجاتها، في حين كان سلاطين المغرب يحاولون من جهتهم الاستفادة من تطور الاقتصاد الأوربي عبر تشجيعهم للمبادلات البحرية؛ وبذلك كانوا يتوخون تنشيط حركة البلاد التجارية، ورفع مستوى المدخيل الجمركية وتفاذي للضغط الجبائي على السكان المحليين، وما يولكبه من اضطرابات وفتنات.

وبما أن تحقيق هاته المرامي كان يقتضي توفير الضمانات اللازمة للرعايا الأجانب، بغية حثهم على التعامل مع المغرب والإقامة بمراسيه، فقد قبل السلاطين الاعتراف لهم بالحصانة القضائية، بصفتهم نصارى أجانب لا يمكن التعامل معهم وفق الشريعة الإسلامية. ولنفس الاعتبارات اعترف لهم أيضا بالمناعة الجبائية حيث كان لا يجوز إلزامهم بدفع للزكاة والأعشار أو الجزية للمفروضة على يهود البلاد، وذلك على غرار ما كان يطبق في البلدان الإسلامية الأخرى، ولاسيما التابعة منها للعثمانيين².

إلا أن اختلال ميزان القوة وبروز الهيمنة الأوروبية أفقدا تلك الامتيازات معناها الأصلي وتسببا في تحريف فلسفتها وغاياتها. فانقلبت «وظائفها» والأهداف المتوخاة منها، من الجانب المغربي، رأسا على عقب. وعوض أن تبقى هاته الامتيازات والحمايات المتفرعة عنها مجرد وسيلة تقنية أو آلية لا تسهم سوى في رفع وثيرة وحجم المبادلات البحرية وما تندره من مداخيل على بيت المال، فإنها اخترقت هاته الحدود وتحولت إلى أداة فعالة سخرتها القوى الأوروبية لخدمة أهدافها للتوسعية وزعزعة الوضع القائم. وبانحرافها هذا عن وظيفتها الأصلية، على الأكل من وجهة نظر سلاطين المغرب، صارت بمثابة «حصان طروادة» أو قبلة موقوتة تهدد من الداخل مؤسسات البلاد وتقوض أركانها.

2- أصول قديمة ومعقدة

شهدت البلاد العثمانية (وولاية مصر بشكل خاص) وإيران والمغرب الأقصى

² من ضمن المراجع الأساسية التي تناولت انطلاقا من أواسط القرن التاسع عشر مسالقات الامتيازات القضائية الممنوحة للأوروبيين المقيمين بالأقطار الإسلامية وقد ركز مؤلفوها على الجوانب القانونية لهذه الظاهرة، لا سيما من وجهة نظر القانون الدولي، هناك بالخصوص:

J.L. Féraud-Grimaud, *De la juridiction française dans les Echelles*, Paris, 1859 ; P. Le Bœuf, *De la protection diplomatique et consulaire des indigènes au Maroc*, Bergerac, 1905 ; P. du Raussas, *Les capitulations dans l'empire ottoman*, 2 vol., Paris, 1902 ; Ibid., *De la protection civile et religieuse en Egypte*, Paris, 1905 ; Y. Roches, *Juridictions consulaires anglaises en Orient, Turquie, Perse, Mascate et Maroc*, Paris, 1904 ; J. Weyl, *Les Juifs protégés français aux Echelles du Levant et en Barbarie sous le règne de Louis XIV et Louis XV, d'après des documents inédits des Archives de la Chambre de Commerce de Marseille*, Paris, 1886 ; D. Mackenzie, *A Report on the Protégé system in Morocco*, London, 1890 ; C.J. Tarring, *British Consular Jurisdictions in the East*, London, 1887 ; H.C.M. Wendel, *The Protégé system in Morocco*, Long Island, 1930.

خلال القرن التاسع عشر استفحالا هائلا لنظام الحماية الأجنبية وللمشاكل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة باتساع رقعة هذا النظام، وارتفاع عدد الأهالي المستفيدين من "تمطيته" لغائدتهم، وتقاحش الأضرار اللاحقة لغيرهم من الرعايا جراء انتشاره على حسابهم، لاسيما في المجال الجبائي.

وقد برزت "الامتيازات الأجنبية" في بداية الأمر على أسس يرجع تاريخها إلى العهود للغابرة. ففي القرون الوسطى مثلا أقدمت الدول الإسلامية المظلة على البحر الأبيض المتوسط على إبرام اتفاقيات مع بعض الدول المسيحية بهدف تسهيل المعاملات التجارية. وضمنتها بنودا نصت صراحة على الضمانات الأساسية الممنوحة للتجار لطمأنتهم على أرواحهم وممتلكاتهم وحرية تنقلهم وإقامتهم وممارسة شعائهم الدينية.

ورغم تشدهم للديني والعقائدي فقد التزم الموحدون والمرينيون مثلا بمثل هاته الضمانات وشجعوا التجار الأوروبيين وفي طليعتهم «الإيطاليين»، وخصوصا منهم تجار جنوة، على التعامل مع سبته وغيرها من المراسي التابعة للموحدين بشمال إفريقيا³.

ومن بين المعاهدات المبرمة في هذا الباب على وجه الخصوص، هناك الاتفاقية التي «أنعم» بها الخليفة الموحد المنصور على حكومة بيشه (Pise) في مطلع رمضان من سنة 582هـ، الموافق لأوائل نونبر 1186م. ومدد بمقتضاها معاهدة سابقة للسلام والتجارة كانت قائمة بين الموحدون وهاته المدينة-الدولة. وقد جاء في بعض فقراتها (وهي على شكل رسالة) ما يلي:

«[إن أهل بيشه] ملتزمون لكل شرط يشترط عليهم، ومنهون إلى جميع ما يحل لهم، فأسعف، أعلى الله مقامه ونصر أعلامه، رغبتم... وأمر لهم صلحهم على عادتهم وهنتهم، وعقد لهم إلى مدة من خمسة وعشرين عاما من تاريخ هذا الكتاب، على الأمانة التامة والمعلقة الشاملة العامة، وأنن لهم، أعلى الله إئنه ووصل إعامه ومنه، في الوصول إلى بلاد الموحدون أعزهم الله للتجارة فيها والتجهز منها، وقصرهم على أربعة بلاد من جملتها وهي سبته ووهران وبجاية وتونس، حماها الله، ولم يبح لهم النزول بغيرها ولا الاحتلال بسواحلها إلا لضرورة من صعوبة البحر تلجئهم على الإرساء بساحل من السواحل دون أن يبيعوا فيه شيئا لو يشرؤوا... (وفي سبته، ووهران، وبجاية وتونس) عليهم أن يؤدوا ما جرت العادة بأخذه منهم من العشر على العادة المعروفة والشرايط المعلومة، دون زيادة عليهم...، ولهم أن يحفظوا في بلاد الموحدون، أعزهم الله، على عادتهم، ويجروا من العدل والحماية على

³ - C. E. Dufourcq, *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIII - XIVe siècles*, P.U.F., Paris, 1966, pp. 69-70 Consulats d'Outre-mer et fondouks ; pp. 164-167 L'alliance de Gacques le Conquérant et du Mérinide Abou Youssef (1274) ; pp. 395-399 L'alliance aragono-marocaine. Le traité de Fès (juillet 1309) ; pp. 516 -520 Les personnages influents : « caïds », ambassadeurs et consuls ; pp. 521-524 Les marchands catalans et les douanes maghrébines.

رسمهم ويمنعوا من كل من يريد أذاهم أو التسبب بمكروه إليهم، وإذا لقيهم في البحر لأساطيل الموحنين، نصرهم الله، فلا سبيل لهم على تعرضهم، ولا إلى إذابتهم في نفوسهم ولا لمولهم، ولا في شيء من شؤونهم أو أحوالهم وفاءا بنمتهم، ولمضاء الأحكام سلمهم وهنتهم... فعلى هذه الأصول المقررة وللصول المفسرة لتتظمت هذه المهلانة، ولتعقدت هذه المسالمة والمصالحة، وبالله لتوفيق في كل حل وعقد، وعليه لتكلائن في كل حرب وعهد، لا رب غيره، ولا خير يرجى إلا غيره»⁴.

ويمكن اعتبار هاته الاتفاقية، بتعاييرها وصيغها وتفقها للحقوق المخولة للتجار للمينة لهم بمثابة نموذج لما كان يصطلح عليه في الأقطار المسيحية بـ «الفصول» (capitulations)، منذ القديم وبقي متداولاً في المجال للقانوني إلى للفترة للمعاصرة حيث يشار في هذا السياق إلى «نظام الامتيازات» (régime capitulaire)⁵.

وتعود عبارة (capitulations) في أصلها إلى لفظة (caput-capitulum) المتداولة في اللغة اللاتينية، والتي تعني عنوان بند وفصل، إلا أن دلالتها اتسعت وتغيرت عبر العصور وأصبح يكتنفها كثير من اللبس والغموض في بعض الأحيان، وصارت بالتالي غير ملائمة وقابلة للخلط. ويمكن القول، بعبارة أخرى، أن مفهوم «الامتيازات» تغير بالتركيب وبكيفية موازية لتغيير ميزان القوة بين الأقطار المسيحية من جهة والأقطار الإسلامية من جهة أخرى، انطلاقاً من أواخر القرن الخامس عشر الميلادي؛ وذلك رغم استمرار السيطرة العثمانية على قسط وافر من حوض البحر الأبيض المتوسط والانتصار الباهر الذي حققه المغاربة على البرتغاليين في معركة الملوك الثلاثة (واد المخازن 1578)، وهو انتصار أعاد للمسلمين نسبة من الهيبة التي انتزعها منهم المسيحيون إثر الهزيمة البحرية التي تكبدها العثمانيون سنة 1571 (ليبانة - Lépanse)⁶.

وانطلاقاً من دراستهم للمعاهدات المبرمة بين الأقطار المسيحية والدول الإسلامية، ومن ضمنها على سبيل المثال المعاهدة المبرمة سنة 1535 بين ملك فرنسا فرنسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني، أو الاتفاقية الشبيهة بها الموقعة سنة 1630 بين الملك لويس الثالث عشر وعبد المالك بن زيدان السعدي،

⁴- أحمد عزاري، رسائل موحية، مجموعة جديدة (تحقيق وفراسة)، الجزء الأول، الدار البيضاء، 1995، ص. 173 - 175.

⁵- G.P. du Raussas, *op. cit.*, I, p. 13.

⁶- فيما يخص المراحل الأولى الممهدة لنظام الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب بالامبراطورية العثمانية وتسايق القوى الأوروبية، لاسيما البندقية، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إنجلترا والنمسا، للحصول عليها وتوسيع حظورها التجاري بالشرق، انظر بالخصوص المرجع التالي:

E. Charrière, *Négociations de la France dans le Levant. Correspondances, Mémoires et Actes diplomatiques des ambassades de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou résidents à divers titres à Venise, Raguse, Rome, Malte, Jérusalem, en Turquie, Perse, Georgie, Crimée, Syrie, Egypte etc... et dans les Etats de Tunis, d'Alger et de Maroc*, 4 vol., Paris, Imprimerie Impériale, MDCCCLX.

اعتبر العديد من المؤرخين أن الوضع الاستثنائي الذي أقر للتجار المسيحيين الأجانب في الديار الإسلامية يجوز قياسه إلى حد ما بالقانون الروماني القديم الذي كان يميز بين المواطن الروماني (citoyen romain) وأهالي الشعوب الأخرى الخارجة في نظر روما عن نطاق الحضارة (barbare).⁷

ويمكن استيعاب مبررات هذا الوضع الاستثنائي ومنطقه في نظر هؤلاء المؤرخين انطلاقاً من المرجعية الدينية السائدة في البلاد الإسلامية ومن لطابع الشخصي الذي يميز مقتضيات هاته المرجعية. فقد أكد فيرو-جيرو (Féraud - Giraud) بهذا الشأن أنه: «لا يمكن لشعبين تفرق بينهما اختلافات كبيرة في مجال القانون والعادات أن يقيما بينهما علاقات مستدامة ومتواصلة إلا إذا وجد للبلد الذي يجتذب (نشاط رعاياه) فوق تراب البلد الآخر ضمانات استثنائية... (وهي ضمانات) ينعم بونها الأمن للآمن للأشخاص والممتلكات»، خاصة، يضيف المؤلف، وأن للشريعة الإسلامية التي تضبط الحياة اليومية وتتحكم في السياسة وفي الأحوال الشخصية والاقتصاد وتبدو وكأنها «فضل إلهي مقصور على المؤمنين». إن تداخل للقانوني والديني في هذا السياق يعني حتماً إقصاء أية مشاركة للأجنبي «الكافر» في الحياة العادية للحاضرة الإسلامية.

ومن الناحية الدينية، ومن منظور الكنيسة الرومانية بشكل أُنق، لم يكن تعامل المسيحيين الأوروبيين هو الآخر بالأمر الهين رغم استعداد المسلمين للتجار معهم، ذلك أن البابا كان يعارض أي احتكاك بمن ينعتهم هو أيضاً بـ«الكفار» حيث كان يخشى تقويتهم بفضل التجارة وحصولهم (عن طريق التهريب) حتى على الأسلحة التي كان يحرم بيعها قطعاً ويهدد بالتكفير كل من أمد بها أعداء دين المسيح.⁸ إلا أن لتجداب للتجار للأرباح الضخمة المترتبة عن تسويق المنتوجات الهندية والصينية للناصرة منها والعادية التي كانت لاتصلهم عموماً إلا عبر وساطة المشرق دفعهم إلى إيجاد حلول

⁷ - G. Vallenstein, L'empire dans sa grandeur (XVIème siècle), in R. Mantran, *Histoire de l'empire ottoman*, Fayard, Paris, 1989, p. 222 « Les marchands ottomans qui s'aventuraient en pays chrétien, à Venise, en Pologne ou en Moscovie, restaient en petit nombre... Beaucoup plus nombreux sont en revanche les chrétiens étrangers qui participent au commerce de l'empire : au XVIème siècle, des Vénitiens, Génois, Ragusins, Valaques, Moscovites... sont rejoints par de nouveaux venus de l'ouest de l'Europe. Sous l'effet de l'alliance politique et militaire entre Suleyman et François I, de premières « Capitulations » furent négociées en 1536 entre Ibrahim Pacha et l'ambassadeur Jean de La Forêt... Les Capitulations de 1569 jetèrent les bases juridiques de la présence française dans le Levant... Après la guerre osmano-vénitienne de 1570-1573, les marchands français commencèrent à supplanter les Vénitiens dans le commerce de l'empire ».

⁸ - C. Diehl, *La République de Venise*, Flammarion, Paris, 1985, pp. 79 - 81 « De bonne heure les Vénitiens comprirent le profit qu'il y avait à faire sur les rivages du Nil... Mais l'Égypte... était aux mains des musulmans. Or, une nation chrétienne avait quelque scrupule à commercer avec les infidèles, surtout quand les croisades eurent accru l'antagonisme religieux, et... quand avec Saladin, l'Égypte fut devenue le centre de la puissance musulmane ; les sultans du Caire de leur côté éprouvaient quelque embarras à accorder des privilèges à des marchands chrétiens... Au (pape) Innocent III, qui prétendait interdire (ce commerce) la République (fit valoir) que fermer un marché de cette importance serait pour sa prospérité un coup trop redoutable ; et le pape lui-même (s'inclina) devant ces objections ».

عملية وضعت البابا أمام الأمر الواقع وأرغمته على الاكتفاء بالتشدد على مستوى الخطاب والنصوص، بل وقبول الترخيص الصريح للمبادلات لفترات معينة قابلة للتמיד. وذلك ما فرضه عليه، مثلا، تجار البندقية وقادة هذه الجمهورية التي بنت ازدهارها وأمجادها على التجارة مع المشرق، سواء قبل أو بعد استيلاء الأتراك على اصطمبول(1453). وهكذا أبرموا معاهدات مع مصر في مطلع القرن الثالث عشر (1207)، وخلال القرن الرابع عشر(1302، 1344)، حصلوا بمقتضاها على امتيازات ضريبية لفائدة رعايا البندقية المقيمين بالاسكندرية وعينوا قنصلا لتبشير شؤونهم داخل "الفنادق" الخاصة بهم حيث أمكنهم مزاولة أنشطتهم والعيش في أمن وأمان. ومقابل كل هذه للتسهيلات وحرية ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية، كانوا يزودون مصر بالمنتجات المتنوعة، ومن ضمنها الأسلحة، والخزيرة، والحديد، والخشب الصالح للبناء⁹.

وضمن ذات السياق، كانت متطلبات التجارة والمصلحة المتبادلة والتعاضد في فترات السلم تدفع الحكام المسلمين إلى إيجاد صيغ قانونية خاصة لتوفير الشروط اللازمة لتسهيل إقامة وتثقل التجار الأجانب نون اللجوء إلى مقتضيات «الذمة» المطبقة على اليهود والنصارى الخاضعين قانونيا لسلطتهم بصفتهم رعايا عثمانيين أو مغاربة مثلا.

وقد شكل مفهوم «الأمان» المتداول لدى المسلمين منطلقا للمعاهدات المبرمة مع الأقطار المسيحية و«الامتيازات» الممنوحة للممثلين القنصليين والرعايا الأوروبيين. وقد تضمنت هذه الامتيازات مبدأ بقاء الأوربي (المقيم بالمغرب الأقصى)، مثلا، أو مصر أو الشام أو تركيا) تابعا لقانون بلاده ومتمتعاً بحصانة تجعله وكأنه متواجد خارج التراب الذي يقيم به (exterritorialité). وفي هذه الحال، إذا اقترف جنحة أو ارتكب جريمة فإن قنصل دولته هو المؤهل لمحاكمته أو الدفاع عنه أمام محاكم البلد المضيف. وبذلك أصبحت الامتيازات تعادل، في نظر مؤلف آخر¹⁰. بدي روساس (G.P. de Raussas)، "الترجمة الإيجابية لنظام للقوانين في مجال الوقائع الدولية"¹⁰.

⁹ - Ibid., p. 81 « Dès 1344, Clément VI autorisait, pour une période de cinq ans, l'envoi à Alexandrie d'un certain nombre de navires vénitiens et, à force d'argent et de bonnes paroles, plus d'une fois la République se fit accorder le renouvellement de ce privilège. De fréquentes ambassades consolidaient... sa position au Caire, et, au milieu du XIVème siècle, trois traités successivement conclus renouvelaient tous les privilèges concédés aux Vénitiens ».

¹⁰ - حول بداية وظيفة القنصل في القديم وجنورها اللغوية اللاتينية وتطور الصلاحيات القضائية وغيرها من الصلاحيات التي تدخل في نطاق المهام القنصلية، انظر على سبيل المثال:

F. Borel, *Des origines et des fonctions des consuls*, Saint-Petersbourg, 1807, pp. 1-2, « Le nom de consul dérive de l'ancien verbe *consulere*, qui signifie souvent conseiller, et *consulere* vient de *Consus*, le Dieu des conseils, dont les Romains découvrirent l'autel, la quatrième année de la fondation de Rome... Selon Quintilien, *consulere* signifiait aussi juger... Les Consuls étaient les chefs de la justice... Tite-Live et le jurisconsulte Pomponius veulent que le titre de Consul leur ait été affecté, parce qu'ils s'occupaient des intérêts de la République... Les Empereurs romains conservèrent le consulat jusqu'à Justinien qui l'abolit de fait en 541... =

وفضلا عن مميزات الأنظمة السياسية والقانونية في الديار الإسلامية وحسابات أو رهانات السلاطين الذي كانوا يودون إبرام تحالفات مع بعض القوى المسيحية، ينبغي ربط الاعتبارات التجارية، وما كان ينتظر على هذا المستوى من الامتيازات الممنوحة للأوروبيين، بالتأخر التقني الذي باتت تعاني منه الأقطار الإسلامية وهي على مشارف العصور الحديثة. وقد ارتبط هذا التأخر بمجموعة من العوامل المتداخلة، منها بشكل خاص تراجع مكانة البحر الأبيض المتوسط لفائدة المحيط الأطلسي انطلاقا من أواخر القرن الخامس عشر، ووصول الأوروبيين إلى «منابع» الذهب في إفريقيا السوداء بعد نزولهم بخليج غينيا، واضمحلال تجارة القوافل، وتحول الطرق التجارية الكبرى عن الأقطار الإسلامية، وبالتالي تراجع الوساطة «الإسلامية» على المستويين الإفريقي والآسيوي. زد على ذلك عوامل ديموغرافية وجبائية ساهمت هي الأخرى في تفاقم مسلسل التدهور على الأمد الطويل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع البحر الأبيض المتوسط، وهو بحر «تخلى عنه التاريخ» حسب فرناند بروديل (Fernand Braudel) بعد 1492، يمكننا أن نشبه الامتيازات الممنوحة للأوروبيين بمكافأة كان يقدمها لهم السلاطين المسلمون لتشجيعهم على مواصلة أنشطتهم التجارية مع موانئ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والحيلولة دون انهيارها، وتزويد ساكنة الضفاف الشرقية والجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط بالمواد النادرة¹¹.

إن التسليم بفرضية وعي السلاطين العثمانيين وسلاطين المغرب الأقصى بوجود هوة تقنية وسعة بين الديار الإسلامية والأقطار المسيحية أو «دار الكفر»، يعني أنهم كانوا مستعدين لتقديم امتيازات، وهي في الواقع تنازلات من الناحية النظرية والقانونية لتحديد الكفة نسبيا والحد من ركود اقتصاد بلدانهم¹².

وقد تم تحقيق جزء من هذه المرامي، وتجلي ذلك، على سبيل المثال، في استمرار المبادلات التجارية بين الأقطار الإسلامية والأقطار الأوروبية، بل ولارتفاع حجمها وقيمتها. وواكب ذلك تراء مملوس استفاد منه بالدرجة الأولى بعض أفراد

=Les Empereurs d'Orient continuèrent à s'intituler *Consuls perpétuels*... Dans le moyen-âge, *consul* s'est dit aussi pour comte et pro-consul ou vice-consul pour vicomte... ».

¹¹ - F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Armand Colin, Paris, 1949.

¹² - يمكن القيام بمقارنة في هذا المجال بين نظرة الأقطار الإسلامية إلى العالم المسيحي الغربي ونظرة الصين لهم عبر التاريخ حيث كان الصينيون يعتبرون أن بلادهم تشكل "إمبراطورية الوسط" وأن الشعوب الأخرى كلها متوحشة وغير متحضرة؛ وبالتالي كان أباطرة الصين يعتبرون المعاهدات المبرمة مع الأجانب مجرد امتيازات يمنعون بها عليهم مقابل هدايا كانت تشكل في نظرهم ما يعادل "الجزية" في العالم الإسلامي. حول هذه النقطة انظر المرجع التالي:

F. Gipouloux, *La Méditerranée asiatique. Villes portuaires et réseaux marchands en Chine, au Japon et en Asie du Sud-Est, XVI-XXI siècles*, CNRS, Paris, 2009, pp. 101, 173-187, "Tout commerce officiel est formellement tributaire car tout pays étranger dont les ressortissants désirent commercer avec la Chine doit payer tribut".

الأهليات الدينية - الإثنية المحلية المرتبطة بالتجار الأجانب. ذلك أن هاته الفئات المتكونة من يهود وأرمينيين ويونانيين ومسيحيين سوريين كان لها نصيبها، بشكل أو بآخر، من الامتيازات المعترف بها للأوربيين.

وكانت حيوية ودينامية هاته الفئات ومكانتها المتميزة، كوسيط لا بد منه بين عالمين، مصدر قلق بالنسبة لبعض الدول التجارية الأوروبية، إلى درجة أنها كثرت من المساعي لدى حكوماتها بغية إيجاد السبل الكفيلة لعرقلة نموها ولحد من منافستها. وهذا بالذات ما حدا بملك فرنسا لويس الخامس عشر إلى إصدار أوامر سنة 1727 يوضح فيها «ما ينبغي على لليهود وغيرهم من الأجانب للمقيمين في بلاد المشرق وبلاد البربر، وللمتمتعين بالحماية للفرنسية، أن يراعوه في تعاطيهم لأششطهم ولدور للوساطة»¹³.

وقد ورد في البند الثالث من هذه الأوامر الملكية كذلك ما نصه: «لن يكون في مقدور اليهود وغيرهم من الأجانب أن يقوموا بآية تجارة (نظافاً) من بلدان المشرق باتجاه فرنسا، سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، وإلا صودرت بضاعتهم والسفن التي، ألقنهم، وألزم قبطان السفينة بدفع غرامة قدرها ألف ليرة»¹⁴.

ونصت المادة الرابعة من جهتها على «منع جلالة الملك على جميع التجار والمسافرين وقبطانات المراكب والسفن الفرنسية إعطاء أسمائهم للمحميين أو غيرهم من الأجانب (لتسهيل) قيامهم بتجاريتهم من بلدان المشرق وبلاد البربر باتجاه فرنسا، (وذلك) تحت نفس الطائفة من مصادرة بضائعهم والسفن التي ألقنهم، وإلزام قائد السفينة بغرامة ثلاثة آلاف ليرة».

وبذلك استجاب لويس الخامس عشر لمساعي تجار مرسيليا على الخصوص وللملتزمات التي رفعوها له لمطالبتة بإصدار أوامر من شأنها، في نظرهم، وضع حد لما كانوا ينعته بـ«التجاوزات التي يعاني منها رعاياها» المتعاملين مع المشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جراء ممارسات الوسطاء المحليين المستفيدين من الحماية للفرنسية.

ورغم هذه المنافسة فقد ساهمت الإمتيازات في توطيد مصالح فرنسا التجارية إلى حد أن سفيرها شوازل كوفريي (Choiseul - Gouffier) لم يتردد في التصريح سنة 1788 أن «الإمبراطورية العثمانية (تعد) من أغنى مستعمرات فرنسا»، مؤكداً بقوله هذا، رغم ما يكتفه كلامه من المبالغة، أن الامتيازات زادت عن مسارها الأصلي وأصبحت تشكل أداة استحوذت عليها القوى الأوروبية ووظفتها لخدمة مصالحها وتوسيع نفوذها على حساب استقلال الأقطار الإسلامية وسيادتها¹⁵.

¹³ - J. Weyl, *op. cit.*, pp. 28-31

¹⁴ - م.ن.

¹⁵ - R. Mantran, L'Etat ottoman au XVIIIème siècle : la pression européenne, in *Histoire de l'empire ottoman*, *op. cit.*, pp. 282-283, « Le XVIIIème siècle voit...se développer une présence occidentale dans le commerce =

ففي الشرق الأوسط، عملت بالفعل الدول الأوروبية على إضعاف الدولة العثمانية. واستغلت من أجل ذلك كل الفرص التي كانت تتيحها لها الامتيازات التي التزم بها الباب العالي، ومن ضمنها الحماية الدينية. وبرزت بشكل خاص في هذا السياق كل من فرنسا وروسيا، إذ كانت الحماية الفرنسية تشمل الطائفة المارونية بأكملها تقريبا. واعتمدت فرنسا في هذا الشأن على قنصلها وعلى الإرساليات الكاثوليكية. مما جعل عدد محميين يرتفع سنة 1793 في مدينة حلب وحدها إلى ما يزيد على 1500 فرد¹⁶.

أما روسيا، المنشغلة أساسا بضمان وصول سفنها الحربية و التجارية إلى "المياه الدافئة" (البحر الأبيض المتوسط)، فقد كانت تستهدف جزيرة البلقان وتتحرك لتوسيع نفوذها في المنطقة. واستطاعت بالفعل بسط حمايتها على ما يفوق 120.000 أرثوذكسي سنة 1808، متسببة بتصرفاتها هاته في قلق واضطرابات ساهمت في إضعاف العثمانيين. وقد عبر السلطان عبد المجيد عن ذلك بقوله: «إن الجميع يعلم أن السلطنة العثمانية اعتمدت تعاليم القرآن الكريم كقاعدة سامية، مما عاد بالإمبراطورية بالقوة وعلو الشأن، ومكن جميع رعاياها من أسباب الرخاء والإزدهار... (إلا أنه) منذ مائة وخمسين سنة توالت علينا أحداث وأسباب مختلفة جعلتنا نشد عن الشريعة الطاهرة والتنظيمات التي نشأت عنه، فتحولت قوتنا ضعفا وازدهارنا فقرا». وأضاف السلطان العثماني ملمحا من جديد لقضية الامتيازات والمآسي المترتبة عنها: «إن الإمبراطورية إذا تخلت عن قوانينها فقدت توازنها»¹⁷.

وفي بحثهم للحثيث عن مسالك في اتجاه "المياه الدافئة" وصراعهم المرير مع الأنجليز للمنشغلين من جهتهم بمحاصرة "الذب الروسي وسط غابات سيبيريا وثلوجها"، لم يكتف الروس بالزحف والتغلغل جنوبا على حساب العثمانيين وحدهم بل حاولوا النيل أيضا من دولتين إسلاميتين أخرتين، ألا وهما أفغانستان وإيران.

وفيما يخص الإمبراطورية الفارسية بالذات فإنهم شنوا عليها حروبا لطلاقا من 1804 وجردوها من أراضيها في القوقاز ولتتهزوا ضعفها لإخضاعها لمعاهدات كانت أسوأ، في بعض مضامينها، من المعاهدات المفروضة علي المغرب بعد 1844. وهكذا

=international de l'empire ottoman... Les Capitulations sont alors largement utilisées au profit des marchands occidentaux établis dans les échelles de l'empire... points d'arrivée et de départ du commerce international ottoman... La France effectue le principal trafic au Levant, laissant loin derrière les Anglais : cela tient au fait que, surtout après 1763, les Français ne possèdent presque plus de colonies... »

¹⁶ - Ibid., p. 284, « (Au Levant) les maîtres du commerce local sont des juifs ou des chrétiens... Des Grecs, des Arméniens, des Syriens chrétiens, des juifs, ceux qu'on appelle les « minoritaires », reçoivent la protection des agents diplomatiques étrangers sous forme de *berât*, ou brevets de protection ».

¹⁷ حول علاقات السلطان عبد المجيد مع القوى الأوروبية ودوره الأساسي في سياسة "التنظيمات" وتحديث الإمبراطورية العثمانية، انظر:

P. Dumont, La période des Tanzimat (1839-1878), in R. Mantran, *op.cit.*, pp. 459-522.

اخضعوها سنة 1828، إثر انتصارهم في الحرب التي دارت رحاها بين الجانبين عامي 1826 و1827، لاتفاقية توكمانشاي المتضمنة لبند لزممت للشاه بعدم تعيين ولي للعهد قبل الحصول على الموافقة المسبقة لروسيا. وبمقتضى بنود أخرى فقد منحت للمناعة للقضائية والجبائية للرعايا الروس المقيمين بطهران وطبريز وأصفهان وغيرها من المدن الإيرانية، وكذا للرعايا الفارسيين، ولاسيما للتجار المتعاملين معهم، فأصبحوا بذلك محميين روس¹⁸. وقد طفت بعنف ردود فعل شعبية معادية لهذه الظاهرة ولتصرفات ممثل موسكو بطهران، السفير الأديب إسكندر كريبيدوف (Alexandre Griboïedov)، إلى حد أن الغاضبين والمحتجين خرجوا للشارع للتظاهر، ولم يكتفوا بتزويد الشعارات للمناوئة لروسيا بل اكتسحوا مقر سفارته وقتلوا سفيرها (1829). ورغم هذه المعارضة وتعبئة الروس لاستغلال ما حدث بطهران، فقد تزايد عدد أفراد فئة المحميين الروس والمحميين الآخرين بصفة عامة¹⁹. ومرد ذلك لعاملين أساسيين إضافيين لثنين: تمثل أولهما في استعادة للدول الأوروبية الأخرى من مكسب روسيا بمقتضى مبدأ "الدولة المفضلة" فتسارعت جميعها، ولاسيما إنجلترا، للإكثار من عدد أتباعها الفارسيين؛ أما العامل الثاني فقد كانت له صلة بالوضع الناجم عن إقدام الشاه نصرالدين (1848-1896) ووزيره الأول أمير كبير عام 1850 على إسقاط "حرم" الأضرحة والمساجد، وذلك في إطار المحاولات لتحديثية التي بدلاها للحد من الامتيازات التقليدية بهدف تقوية الحكم المركزي وسلطة الدولة، وبقرارهما هذا فإنهما ساهما موضوعيا وبدون قصد طبعا في منح جاذبية إضافية للحمايات الأجنبية.

3- مميزات الإمتيازات الأجنبية بالمغرب

انشغل السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) بتبويب ورفع مصادر بيت المال، وذلك طبقا للاستراتيجية التي وضعها بعد أن استخلص الدرس مما تعرضت له البلاد من اضطرابات غداة وفاة مولاي إسماعيل (1727). فقد كان مشروع الدولة المركزية وإحداث جيش قوي قوامه 120.000 رجل الذي اعتمده هذا السلطان لا يتماشى إطلاقا وإمكانيات البلاد التقنية والاقتصادية الحقيقية. ومباشرة بعد وفاته انفجرت الثورات في مختلف أنحاء البلاد و عمت الفوضى طيلة الفترة الممتدة من 1727 الى حدود 1757. وقد ارتبطت هذه الأوضاع بطبيعة وضخامة المشروع

¹⁸ - Y. Richard, *L'Iran de 1800 à nos jours*, Flammarion, Paris, 2009, pp. 44 - 49.

¹⁹ على غرار منافسي بلاده الإنجليز والأساليب التي اعتمدها للتغلغل وضمنان مصالحهم التجارية بأسيا، قدم إسكندر كريبيدوف للقيصر نيكولي الأول مشروعا اقترح فيه خطة لاستغلال الأراضي الفارسية التي استولت عليها القوات الروسية وإحداث شركة تجارية روسية كبرى على نمط شركة الهند الشرقية الإنجليزية وكذا فتح قنصليات روسية في أهم المدن الفارسية لخدمة مصالح روسيا التجارية والسياسية. حول هذه الأحداث والتطورات، انظر المرجع التالي المؤلف باللغة الروسية في صيغته الأصلية:

M. Heller, *Histoire de la Russie et de son empire*, Flammarion, Paris, 1999, pp. 728-736

الإسماعيلي من حيث ارتفاع تكلفته، سواء من الناحية السياسية (إرساء أسس سلطة مطلقة، محاولة إسكات العلماء، تدجين الزوايا أو تفكيكها...) أو من الناحية العسكرية (إنشاء جيش عظيم مستقل عن القبائل وكافة المجموعات الاجتماعية)، أو من الناحية الضريبية (التشدد والصرامة في جباية الضرائب التي أنهكت كاهل الرعايا وأصبحت لا تطاق)، أو من الناحية الاقتصادية (إنتاج محدود بسبب ضعف المستوى التقني والضغط الجبائي)²⁰.

كان الفضل الذي منيت به هذه التجربة بعد وفاة المولى اسماعيل وعودة قوى البلاد النابذة إلى الواجهة دافعاً لسيدي محمد إلى اعتماد استراتيجية جديدة، وإلى تغيير عناصر المعادلة السياسية المغربية تغييراً كاملاً. فبدلاً من أن تقرض الدولة قوتها ومركزيتها وتسخر لذلك جيشاً هائلاً ومنهكاً لبيت المال ومنفصلاً عن كافة المجموعات الاجتماعية، حيث لا تربطه بها سوى علاقات متوترة بحكم وظيفته السياسية في جباية الضرائب، سعى سيدي محمد إلى أن تكون له موارد جبائية مستقلة، لكي لا يحتاج إلى جيش قوي يتطلب تجهيزه ودفع رواتب جنوده نفقات باهظة. وقد كان هذا للرهان باعثاً له على الجهود المتواصلة التي بذلها لتنمية التجارة البحرية.

وفي سياق هذه الاستراتيجية؛ اتخذ سيدي محمد إجراءات متعددة من أجل تشجيع التجار الأوربيين وخصوصاً منهم الأنجليز والإسبان والفرنسيين، والدانماركيين على رفع مستوى معاملاتهم ومبادلاتهم التجارية مع المغرب؛ وقد تضمنت هذه التشجيعات الترخيص لهم بالإقامة في مراسي البلاد المفتوحة للتجارة البحرية، وفي طبيعتها ميناء الصويرة، وهو المرسى الجديد الذي أحدث سنة 1765 لتطوير المبادلات مع أوروبا بالدرجة الأولى. ولضمان نجاح المرامي المحددة له والموارد الجمركية المعول عليها من خلال إنشائه وفتحه، نقرر الاعتماد في تنشيطه على نخبة البلاد التجارية في بداية الأمر، وذلك بتشجيع كبار التجار والصناع المهرة من أهل تطوان وفاس وسلا والرباط ومراكش، مسلمين ويهود، على الاستقرار بالثغر الجديد، والمساهمة بكيفية فعالة في إنماء رواجه. ولتحفيز هؤلاء التجار وفسح المجال أمامهم لتمكينهم من تحقيق أرباح من شأنها تشجيعهم على المضي قدماً وتنفيذ على أرض الواقع الخطة المرسومة لهم، أمر السلطان الأمان والولاء بالترام صرامة

²⁰ - L. Chénier, *Recherches historiques sur les Maures et Histoire de l'Empire de Maroc*, vol. 3, p. 454. « Sidi Mohamed obtint de son père le gouvernement de Saffi, où il passa une partie de sa jeunesse. Plusieurs négociants européens avoient forme des établissements dans cette ville qui étoit alors la plus commerçante de la côte ; ce Prince, qui étoit très accessible et qui avoit des vues, autant pour occuper son oisiveté que par envie de s'instruire, s'entretenoit avec ces négociants des usages de l'Europe, relativement au commerce, aux impôts et aux détails de l'administration... (II) acquit alors ces idées générales... qu'il a développées pendant le cours de son règne ».

أقوى وأشد في قمع التهريب في مراسي ومناطق البلاد الأخرى²¹. وكان من شأن هاته الإجراءات، في نظر السلطان، أن توفر حظوظا أقوى لخطة رفع مداخيل بيت المال الجمركية إذ كان يرى في تعزيز هذه الموارد أحد الحلول الناجعة التي تمكنه من الإعتماد عليها لنقادي سلبيات الإستنزاف الجبائي وما يعقبه من اضطرابات وانتفاضات مسلحة مرهقة للدولة وللمجتمع.

اعتمد سيدي محمد بن عبدالله في تعامله مع هذا المشروع الطموح، وما يطرحه لا محالة من إشكاليات معقدة ومتشعبة، على تجربة وخبرة نخبة متميزة من الشخصيات المخزنية السامية، ومن التجار المغاربة والأجانب الذين نالوا ثقته وسبق أن أسند لهم مهام تجارية ودبلوماسية بإسبانيا وفرنسا وهولندا وإنجلترا واستانبول. وكان طبيعيا أن يستعين مثلا بالشخصيات المسلمة التي احتكت بالأوروبيين في إطار تكليفها بإفتكاك الأسرى المسلمين، المغاربة والعثمانيين، من أيدي النصارى والتفاوض مع هؤلاء حول أسراهم المحتجزين بسلا والرباط ومراكش ومدن أخرى. ويتجلى دور هاته العناصر بالذات من خلال سهرها على إيجاد نوع من التوازن بين ما يمكن تقسيمه من إمتيازات، لتحفيز التجار الأجانب من جهة، وضرورة الحفاظ على سيادة البلاد كاملة، وعدم المس بمقتضيات الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. ويستشف ذلك من بنود المعاهدات الخاصة بضمان صلاحيات القضاة وتحديد مجال المحاكم القنصلية، ومن بعض البنود المتعلقة بالرعايا المغاربة اليهود المستخدمين لدى القناصل والتجار الأجانب؛ فقد نص مثلا البند 15 من المعاهدة المغربية السويدية المبرمة في 16 مايو 1763 على ما يلي: «وكل من انضاف إليهم (أي قنصوات السويد) من أهل النمة وغيرهم ممن يقضون إليهم أغراضهم لا يكلفون بوظيف ولا مغرم إلا الجزية فإنها لا تسقط عن أهل النمة...»²².

وفيما يخص المستشارين الآخرين (اليهود والنصارى)، يأتي في طليعتهم تجار مرموقون أمثال إيهو ليفي ومورديخي لبحر وداود كوردوزو وشقيقه إسحاق وسامول سمبال (الذي أقام لمدة بمرسيليا)، والتونسي يعقوب عطلال. أما النصارى الجنوبي فرنشيشكو شياب فإنه كان يحتل مكانة متميزة ضمن حاشية السلطان

²¹ - Ibid., p. 467, « Nourri d'idées de commerce et de projets d'impôts, ce souverain vit avec discernement que, de toutes les convenances politiques, celle qui tendoit à vivifier le commerce de ses Etats pouvoit seule en augmenter les revenus et en réparer les dépenses. Le profit de la course, qui exposerait à des dépenses réelles et à des événements incertains, pouvoit provoquer, une part, le resentiment des nations, dont les forces maritimes augmentoient tous les jours, tandis que, de l'autre, l'échange des productions de l'empire devoit lui assurer des ressources plus abondantes de culture et de richesse. Ces réflexions déterminèrent le Prince à faire la paix avec les puissances de l'Europe ».

²² - انظر النص الكامل للمعاهدات التي أبرمها سيدي محمد بن عبدالله مع الدول الأوروبية في كتاب عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1977.

والمقربين منه.

ولاشك أن هذه العناصر تشبعت جميعها بمرامي السلطان وطموحاته وعملت على الإدلاء بإقتراحاتها وملاحظاتها بخصوص الإتفاقيات التي كان يرغب إبرامها مع بعض الدول الأجنبية، أو تلك التي كانت هذه الدول ذاتها تتطلع للتوقيع عليها معه، خصوصا وأنها كانت جميعها منشغلة بتعرض سفنها التجارية والرعايا المسافرين على متنها لهجومات القراصنة (زياس البحر" المجاهدين) السلاويين والرباطيين والتطوانيين. ولتوفير الضمانات القانونية اللازمة للتجار الأجانب حاول سيدي محمد بن عبدالله فعلا تعزيز علاقاته مع الدول التي سبق لها التوقيع على معاهدات مع المغرب، كما أنه قام بمساعي تروم إبرام إتفاقيات جديدة مع دول أخرى مثل السويد والدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية²³.

ووقعت فعلا معاهدة مغربية-سويدية بتاريخ 16 ماي 1763 تضمنت أحد عشر بندا وتلتها معاهدة أخرى تم إبرامها مع دولة سكندنافية أخرى وهي الدنمارك بتاريخ 25 يوليوز 1767. وفي مرحلة لاحقة أبرمت معاهدة سلم وصداقة بين المغرب والولايات المتحدة (1786) جعلت من المغرب أول دولة إسلامية وإفريقية اعترفت باستقلال أمريكا الفتية مباشرة بعد تخلصها من الاستعمار البريطاني.

وقد شكلت المعاهدات المبرمة سنة 1767 بالذات الحجر الأساس بالنسبة لنظام الامتيازات المعترف بها للأجانب وامتداداتها لفائدة الرعايا المغاربة المرتبطين بهم بشكل مباشر. فعلاوة على المعاهدة المغربية- الدنماركية، أبرمت معاهدين أخرتين لهما أهمية بالغة مع إسبانيا وفرنسا.

لاعتبارت شتى، ومن ضمنها استمرار احتلال الإسبانيين لسبتة ومليلية وسعيهم الدائم لإبقاء للمغرب على قدر كبير من الضعف، لم تؤت لمفاوضات التمهيدية التي فتحها السلطان مع هؤلاء أكلها على الفور، بل شكلت لتكاسة بالنسبة للسفير الذي أوفده سيدي محمد بن عبد الله إلى مدريد سنة 1766 للتباحث في شأن معاهدة سلم وتجارة، وهي المعاهدة التي كان يحاول الإسبان تضمينها ما يليق بهم ومهدوا لها بواسطة أحد الرهبان الفرنسيين المقيمين بالمغرب والمعروف بعلاقته لطيفة مع سيدي محمد ووزرائه، وهو الأب بلرطولومي خرون دي لاكونسيسيون (Bartolomé Giron de la Concepcion). وقد رافق بلرطولومي المنكور لسفير المغربي أحمد بن لمهدي الغزال الأندلسي المألقي، مؤلف نتيجة الإجتهد في المهلانة والجهاد، إلى لعاصمة الإسبانية. وأقام للغزال هناك لمدة ثمانية أشهر نجح خلالها في مهمة تحرير الأسرى للمسلمين، إلا أنه ذهب ضحية مكائد وغش مخاطبيه

²³ - L. Chénier, *op. cit.* ; J. Caillé, *Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohamed ben Abdallah (1757-1790)*, Paris, 1960

بعد أن تحالوا على نص البنود الخاصة بالسلم وغبروا، بعد عودته إلى المغرب، حروف ما سبق له الإتفاق عليه معهم؛ فعوض أن يبقى للنص على الصيغة الأصلية المشار فيها إلى " أن المهادنة بيننا و بينكم بحرا لا برا" أزلوا لام الألف ووضعوا مكانها ولوا، فتغير المعنى وترتب عن ذلك للكلام "بحرا وبراً" بدل "بحرا لا برا". وتم تحميل الغزال لمسؤولية ما وقع للتقصير في الصياغة؛ وقال صاحب الاستقصا بهذا الصدد: "وكان ذلك سبب تأخير الغزال عن كتابته (أي للسultan). وبقي عاطلا إلى أن كف بصره و مات رحمه الله"²⁴.

رغم "سوء التفاهم" الذي حصل في مدريد وأدى الغزال ثمنه غالبا فرضت مصالح وحسابات الطرفين منطقتها ولم تترك لهما من مخرج سوى تفادي القطيعة و التوقيع على المعاهدة التي تباحثا حولها بمدريد. وقد قدم فعلا بشأنها إلى مراكش وفد إسباني قاده السفير جورجي خوان (Jorge Juan) في بداية ربيع 1767. واستطاعت البعثة الإسبانية توقيع معاهدة بإسم الملك كارلوس الثالث في 28 مايو من السنة ذاتها، غير أنها لم تنه بكيفية واضحة الغموض الذي كان يكتنف المقطع الخاص بالبحرا لا برا/"بحرا وبراً". واستمرت الأمور على هذا الحال إلى أن طرحت من جديد وبعنف حقيقة فحواه في أعقاب شروع سيدي محمد في محاصرة ومهاجمة مليلية (1773).

وقد تعبا جيران الإسبان، وهم البرتغاليون، للحصول على معاهدة سلام (27 نونبر 1773) تضمنت بنودا خاصة بحقوق رعاياهم،²⁵ وذلك عقب انتصار سيدي محمد بن عبد الله عليهم سنة 1769، وإنهاء احتلالهم للجديدة (مزرعين، أو البريجة) منذ 1514 ويأكلير (1505) ولمكنول (الصويرة، 1506) وأسفي (1508) وأزمور (1513). وخلال احتلالهم لهذه للتغور، وعلى غرار ما أقدموا عليه على سواحل شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند، جرب البرتغاليون مختلف أشكال التعامل مع سكان المراسي الخاضعة لهم والقبائل المجاورة لها. وبجانب الحروب وخطة الأرض المحروقة واستعباد السكان، اعتمدوا أيضا على أساليب سياسية، ومنها بسط حمايتهم على الأعيان الموالين لهم. وينكر جل الإخباريين البرتغاليين بهذا الصدد إسم داع صيته إبان تلك الحقبة، ويتعلق الأمر ببيحي بن تافوت، وهو المغربي الذي وضع نفسه تحت "حماية" ملك

²⁴ أحمد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 8، الدار البيضاء، 1956، ص. 40-41.

²⁵ قدم البرتغاليون هدايا ثمينة لسيدي محمد بن عبد الله لكسب موافقته على هذه المعاهدة. وقد سرد شاهد عيان، وهو قنصل الدانمارك بالصويرة، كورك هوست، ما حمله معه سفيرهم لتقديمه لسيدي محمد خلال مقابلاته له:

« Un ambassadeur du Portugal (arriva) chargé de cadeaux assez impressionnants : vingt et une caisse vides de soieries, étoffes, tissus de lin, porcelaines et miroirs, deux caisses de lingots d'or, deux autres caisses enfermant des pendules et des pièces de joaillerie, une splendide armure pour l'Empereur, avec tout un équipement composé d'une selle décorée d'or et de diamants, d'un fusil et de pistolets richement rehaussés. La valeur de ces présents fut évaluée à trois cent mille piastres. En échange, Mohamed envoya six chevaux», in G. Host, Histoire de l'Empereur du Maroc Mohamed Ben Abdallah, Rabat, 1996, (1^{ère} édition, Copenhague, 1791), pp. 73-74.

للبرتغال (بصريح العبارة) معبرا له عن ولائه تجاهه، وتاعنا إياه باسدي، ووضعنا نفسه رهن إشارته لمحاربة المغاربة المناهضين للاحتلال البرتغالي، ومقاتلا فعلا تحت رايته وألويته. وقال عنه أحد معاصريه الإسبان، نيكو دي طريس (Diego de Torrès)، منوها بشجاعته وإخلاصه للملك منويل الأول الأكبر، المنقب بالإفريقي، أنه جمع لتباعا له من القبائل المجاورة لمازغين وأسفي وشكل جيشا قوامه أكثر من إثني عشر فارس وعدد أوفر من المشاة وخاض معارك شتى ضد الشرفاء السعديين للقضاء عليهم قبل أن يستتب لهم الحكم.²⁶

ووفقا لشرط الدولة المفضلة (أو "المنعم عليها" حسب الاصطلاح المخزني) المنصوص عليه في جل المعاهدات الموقعة مع الأوروبيين، فإن كل الدول كانت تسعى دائما للحصول على مكاسب قانونية إضافية، وإن كانت تترك أنها سوف لن تستفيد منها لو حدها طبقا للشرط السابق الذكر. وتجلي ذلك بشكل واضح في تسارع مبعوث الملك لويس الخامس عشر، الكونت دو برونويون (Comte de Breugnon)، الذي هرع قاصدا مراركش للحصول لفائدة فرنسا على معاهدة تتضمن امتيازات وضمانات مماثلة لما "أنعم به" على سفير كارلوس الثالث. وقد نال فعلا دوبرونيون مبتغاه وفاز بمعاهدة تحمل هي الأخرى تاريخ 28 مايو 1767.

وكان نفوذ فرنسا في المغرب خلال هذه الفترة أقل بكثير مقارنة مع منافستها إسبانيا؛ لذلك بادرت من تلقاء نفسها لإحياء وتعزيز ما تضمنته الاتفاقات التي سبق للويس الرابع عشر إبرامها مع المولى إسماعيل، ولا سيما معاهدة 29 يناير 1682، المسماة معاهدة "سان جيرمان" (Saint-Germain)؛ سعت على الخصوص إنعاش وتوسيع للبنود المحددة لشرط إقامة الرعايا الفرنسيين بالمغرب واختصاصات القناصل لقضائية، وكذا ما يتعلق بالاستيراد والتصدير (أو للوسق، كما كان يقال آنذاك) وبالرسوم الجمركية. واستجابة لهذه المساعي، ووفقا لما كان السلطان يخطط له بنفسه، وهو الذي أنعم على تجار من مرسيليا بامتيازات منحها لهم على عهد والده، صادق سيدي محمد على معاهدة السلم والصدقة التي طالب بها الكونت دو برونويون بإسم لويس الخامس عشر.²⁷

وبالنسبة للفرنسيين، وبغض النظر عن تطلعهم لزعزعة أولوية الإيبانيين على

²⁶ - D. de Torrès, *Relation de l'origine et succès des Chérifs et de l'état des Royaumes de Maroc, Fez, et Tarudant, et autres Provinces qu'ils usurpèrent*, Paris, Jean Carnusat, M. DC XXXVI, pp. 46-47, « Un Capitaine Affriquein vassal du Roy (du Portugal), qui se nommoit Cide Haya Abentafut... estoit ennemy capital des Chérifs, et grand amy de Nugno Fernadez d'Ataide, qui fut un des vaillans Capitaines en ce temps là (en Affrique)... » ; pp. 71-72. « (En 1521) Cide Yaya Abdenfut qui estoit de retour du Portugal... (a) rapporté une commission du Roy, par laquelle Sa majesté le declaroit Gouverneur et Capitaine general des Maures confederez, et perseverant en sa fidelité, courroit tout le pays circonvoisin, faisant contribuer les lieux qui n'estoient à l'obissance du Roy, subvenant avec ces contributions au Gouverneur de Saffin. Ce Maure avoit d'ordinaire quinze mil chevaux Maures allies... » ; pp. 73-74, « Deux Maures tuent traitreusement Haya Abentafut ».

²⁷ - J. Caillé, *Les accords internationaux...*, op. cit.

الساحة المغربية والتمهيد لتطوير معاملاتهم التجارية مع "إمبراطورية مراكش"، فقد كانت رغبتهم في ترسيخ أقدامهم بهذا البلد تستجيب لإعتبارات جيو-سياسية وحسابات تتجاوز حدود المغرب بل ونطاق حوض البحر الأبيض المتوسط في زمن كانت فرنسا تعاني لئانه من وطئة تراجعها كقوة عظمى أمام إنجلترا. فقد أقصاها الإنجليز من كندا وفرضوا عليها معاهدة باريس (1762) والإعتراف بالتخلي لهم عن كيبك (Québec) وغيرها من المستعمرات الفرنسية السابقة بهذا الجزء من أمريكا الشمالية²⁸.

ولنعويض ما خسرت له لصالح عدوها الإنجليزي اللوذ، حاولت فرنسا إيجاد مجالات جديدة للتوسع؛ ووفقا لهذه المرامي اتجهت أنظارها صوب المغرب، لا سيما وأنه كان ينفرد بموقع إستراتيجي إستثنائي مطل على مضيق جبل طارق و غير بعيد عن ضفته الشمالية والصخرة التي احتلها الإنجليز انطلاقا من أوائل القرن الثامن عشر، وأصفوا صيغة قانونية على احتلالها بمقتضى معاهدة أونريخت (1713)، ثم نطلقوا منها لبيسط سيطرتهم بالتدريج على البحر الأبيض المتوسط. لذلك أعدت البحرية الفرنسية في عام 1765 "مشروعا لغزو الإمبراطورية المغربية"، وقدمته إلى لويس الخامس عشر. وقد ركز واضعو هذا المشروع على أهمية المجموعات لليهودية وإمكانية اختراقها بواسطة "الحماية الدينية" المعتمدة إزاء أفراد الأقليات الدينية-الإثنية التابعة للإمبراطورية العثمانية²⁹.

غير أن مشروعا مضادا للمشروع الأول أُلح من جهته على صعوبة إزلال قوات فرنسية، والشروع في غزو بلد منغلق على نفسه، ولا يعرف عنه إلا الشيء للقليل لا من حيث تضاريسه ومكوناته البشرية، ولا فيما يخص موارده الفلاحية والمنجمية ونوعية نظامه السياسي. وبعد تقويمهم لحظوظ النجاح والإنكسار، خلص واضعو المشروع الثاني إلى ضرورة نقادي الإقدام على مغامرة إستعمارية من شأنها أن تكبد فرنسا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، "لا سيما وأن الأهالي وخصوصا منهم السكان البربر، متعصبون إلى أقصى درجة"، وأن لاشيء، يضيف المشروع، يضمن مناصرة يهود البلاد للقوات الفرنسية المهاجمة. ولكي لاتنفذ الغرض للتجارية والأوساط المتحمسة للتوسع في الإتجاه المعاكس مهما كانت للتكاليف العسكرية، أشار المناهضون لفكرة الغزو إلى أن إمكانات المغرب الاقتصادية لاتستحق عموما سوى

²⁸ - G. Havard et C. Vidal, *Histoire de l'Amérique française*, Flammarion, Paris, 2006, pp. 641-671, « Le traité du 10 février 1762 mettait fin à la présence française en Amérique du Nord. La France, en effet, abandonnait à l'Angleterre le Canada..., les pêcheries de Terre - Neuve et du golfe du Saint-Laurent, mais aussi toutes ses « possessions » situées à l'est du Mississipi ».

²⁹ - Archives du Ministère des Affaires Etrangères (A.E.P., Paris), Série « Mémoires et Documents », M.D., vol. 10, « Projet de conquête de l'empire de Maroc ».

اهتماما محدودا، وألحوا على ضالة حجم وقيمة مبادلاته التجارية رغم تشجيع السلطان للتجار الأجانب، وحتى سلطات المراسي على الترحيب بهم واستقبالهم بحفوة. ولاشك أن أحد دوافع سيدي محمد بن عبدالله و قبوله التوقيع على معاهدة 1767، كان بغرض التخفيف بالضبط من تحفظات للتجار الأجانب تجاه ظروف وشروط التعامل مع المغرب، لا سيما في سياق نظام الإحتكارات السلطانية والأفضلية الممنوحة للتجار المغاربة المكلفين باستغلالها على مستوى التصدير والاستيراد، وكذا على مستوى التسويق داخل البلاد. وعلاوة على ما كان السلطان يأمل للحصول عليه لتحسين أوضاع بيت المال فإنه راعى، في مصادقته بدون تحفظ على كل البنود، قيامها على مبدأ المساواة بين الأطراف الموقعة وتقاطع مصالحه التجارية والجمركية مع مصالح فرنسا.

وفيما يخص حرية التنقل مثلا، فقد نصت المادة 2 من المعاهدة على أن لرعايا الدولتين "أن يذهبوا حيث شاعوا بتجاريتهم ومراكبهم براً وبحراً في أمن وأمان داخل حدود الإمبراطوريتين بحيث لن يتعدى عليهم أحد. ولن يمنعهم من قضاء مآربهم بأي حال من الأحوال". وورد في البند 11 بشأن ممارسة الطقوس وإقامة الشعائر الدينية "وللقصوات (الفرنسيين) المنكورين أن يتخذوا بدورهم موضعا لصلاتهم وقراءتهم، ولايمنعون من ذلك، ومن أراد إتيان دار القنصو للصلاة أو للقراءة من أجناس النصرى أيا كانوا فلا يتعرض لهم أحد ولايمنعون من ذلك. وكذلك رعية سيدنا نصره الله إذا دخلوا بلاد الفرنسيين لا يمنعهم أحد من اتخاذ مسجد لصلاتهم وقراءتهم بأي مدينة كانوا".

غير أن بعض ما ورد في بنود هذه المعاهدة، وخصوصا منها المواد 11، و12، و13 و14 كان أكثر إلزامها للطرف المغربي. وربما كان مرد ذلك لوعي السلطان بحقيقة وضع بلاده الاقتصادي وحدود إمكانات دولته، وكذا نفور المسلمين من السفر إلى "دار الكفر"، وبالأحرى الإقامة بها. وقد جعلته هذه الوقائع في غنى عن المطالبة بالمعاملة بالمثل في المجال القنصلي وفيما يخص وكلاء التجار وأعاونهم. وقد نص الشرط 11، وهو بند جوهرى في هذه المعاهدة، على حقوق وصلاحيات القناصل لفرنسيين بالمغرب حيث جاء فيه: "السلطان الفرنسيين أن يجعل بايالة سيدنا نصره الله من القنصوات ما أراد، وفي أي بلد شاء، ليكونوا وكلاء له في مراسي سيدنا أيده الله، ليعينوا للتجار ورؤساء البحر والبحرية في جميع ما احتاجوا إليه ويسمعوا دعاويهم ويفصلوا بينهم فيما يقع بينهم من النزاع ليلا يتعرض لهم أحد من حكام البلد أو غيرهم".

وإذا كان يبدو واضحا من وجهة نظر السلطان أنه لا يمكن للقناصل الأجانب

الاستقرار سوى بالمراسى على اعتبارها مجال الأنشطة اللازم عليهم، حسب تصورهم، مواكبتها والعمل من أجل الرفع من حجمها وقيمتها، فإنه كان يدرك استحالة الإعلان بصريح العبارة أن المواني تشكل الفضاء الوحيد المسموح لهم الإقامة به. فالرغبة في تطوير التجارة بكيفية إرادية وجدية كانت تقتضي تقادي كل ما من شأنه التصييق ترابيا على القناصل والتجار الأجانب المطالبين بالإسهام في تنشيط الحركة التجارية ورفع المداغل الجمركية. وكان فسخ المجال أمامهم لا يطرح أي إشكال من الناحية النظرية في اعتقاد السلطان بفعل طبيعة وخصوصيات الأوضاع السائدة آنذاك في المغرب، حيث كان أهل البوادي يمثلون أغلبية ساكنة البلاد الساحقة (أكثر من 90%) ويعيش معظمهم في إطار الاكتفاء الذاتي، وكانت المواصلات صعبة للغاية وتقل الأفراد والبضائع جد مكلف وخاضع لنظام وأعراف الزطاطة والنزلات، كما أن الأهالي، مسلمين ويهودا، كانوا لاعتبارات دينية وتاريخية مرسخة لدى جميعهم، ينفرون من النصارى ويكرهون ملاقاتهم.

فلم يكن من الصنفة في شيء، والحالة هذه، أن يعترف السلطان للقناصل وللتجار بحقوق وامتيازات لتحفيزهم على الإقامة بالمغرب، ومزاولة نشاطهم في مراسيه. وكان طبيعيا في مثل هذا السياق أن يمنح امتيازات خاصة للقناصل لا سيما وأنها كانت على العموم مطابقة لما هو سائد دوليا في مجال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي. لذلك نص البند 11 على ما يلي: "ولا يدفع للقنصوات ملزوما ولا وظيفيا عما اشتروه لأنفسهم من مأكول ومشروب وملبوس، ولا يؤخذ منهم العشر عما جاءهم من بلادهم من الحوائج المعدة للباسهم وماكولهم ومشروبهم كيفما كانت، ولقنصوات الفرنسيس التصدر والتقدم على غيرهم من قنصوات الأجناس الأخرين، ولهم أيضا أن يذهبوا حيث شاعوا من إيالة سيدنا... برا و بحرا من غير ما نع أيضا، ودورهم موقرة لا يتعدى فيها أحد على آخر".

وبما أن السلطان اعتاد التعامل من ذي قبل مع قناصل (أمثال الإسباني سلمون، والدنماركي جورج هوشت، والجنوي يوسف كوسبي، والبندي جياكومو جبرولامو...) كانوا يتعاطون للتجارة إلى جانب مزاولتهم لمهام قنصلية، ولم يكونوا موظفين بالمعنى النظامي للكلمة حيث كانوا لا ينتمون للسلك القنصلي الرسمي ولا يتقاضون رواتب من دولهم، فإنه كان يبدو عاديا الاعتراف لهم بحق اتخاذ وسطاء من بين السكان المحليين لتسهيل أنشطتهم التجارية؛ و في خضم ذلك كان طبيعيا أن تمنح نفس الإمكانات لغيرهم من تجار جنسهم، وقد ورد فعلا بهذا الصدد في البند 11 ذاته: "ومن استخدموه القنصوات المنكورون من كاتب وترجمان وسماسير(ة) وغيرهم فإنه لا يتعرض لمن استخدموه بوجه و لا يكلفون بشيء من التكاليف أيا

كانت في نفوسهم و بيوتهم، ولا يمنعون من قضاء حاجات القنصوات والتجار في أي مكان كانوا".

وإثر الاعتراف لهذه الفئة من السكان المحليين بامتيازات مماثلة للامتيازات الممنوحة للأجانب، بدأت تلوح في الأفق ملامح الحميات القنصلية؛ وقد وافق السلطان على ذلك لأن تشجيع التجارة البحرية كان يكتسي طابع الأولوية بالنسبة له، وربما كان يرى أيضا أن السماح للأجانب باستخدام الأهالي وتكليفهم بجمع أو تصريف المنتجات في مناطق البلاد الداخلية سيجعلهم يقيمون في المراسي فقط ولا يحتاجون للتنقل، وبالأحرى، الإقامة في المناطق الداخلية. أما في منظور الفرنسيين فقد كان توفير ضمانات للأهالي المستخدمين لدى تجارهم والقناصل-التجاريفرض نفسه بشدة لاعتبارات شتى منها على وجه الخصوص: تحفيز الأهالي على تجاوز المشاعر والأفكار المسبقة السائدة تجاه النصارى وقبول الدخول في خدمتهم، توظيف الامتيازات الجبائية والقضائية لإغراء وجلب التجار المغاربة النشيطين وجعلهم وكلاء ووسطاء في خدمة التجار الفرنسيين، وكذلك تأمين ما كان يضعه هؤلاء التجار من سلع وأموال بين أيدي سماسرتهم (أو "أصحابهم" كما كان يقال آنذاك) لتفادي لابتزاز وتسلط الولاة عليهم. وكانت جميع الدول الأوروبية، في واقع الأمر، تعتبر أن النظام القائم في المغرب لا يحترم حقوق الناس في أرواحهم وممتلكاتهم وأنه نظام استبدادي في جوهره وتصرفاته، مما يحتم على الدول الغربية المتعاملة معه "حماية" مواطنيها المقيمين فوق ترابه وتوسيع هذه الحماية حتى لفائدة رعاياه لوضعهم في مأمن من بطش العمال والقواد وتسلطهم.

وقد اقترن تأويل الأوروبيين لطبيعة النظام المخزني بتصوراتهم ونظرتهم لا للمغرب فحسب بل للعالم الإسلامي بصفة عامة وللأقطار التي كان يسود فيها "الاستبداد الشرقي" حسب تعبيرهم³⁰. والجدير بالذكر في الاتجاه المعاكس أن سلاطين المغرب كانوا، من جهتهم، غالبا ما يلقبون بـ "الطاغية" من يخاطبونه من ملوك النصارى. ونفعهم التمسك بهذا النعت إلى حد عدم التردد في استعماله في مراسلاتهم الرسمية بل وإجراجه في بعض بنود المعاهدات. فقد ورد بهذا الشأن في الشرط 21 مثلا من المعاهدة المغربية-السويدية المبرمة سنة 1763 ما يلي:

«إذا صدرت جناية... من رعية سيدنا نصره الله أو من رعيتهم فإن كان الجاني من سويد يعلم سيدنا... القنصوات وهو(هم) يعلم طاغيتهم، ويؤجل لهم في فصالتها ستة أشهر سيدنا بعد بلوغها الطاغية، فإن لم يقع فيها الفصل فالنظر لسيدنا...، وإن

³⁰ - K. A. Wittvogel, Karl August, *Le Despotisme oriental. Etude comparative du pouvoir total*, Paris, Editions de Minuit, 1977. Cf. E. Saïd, *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Editions du Seuil, 1980.

كانت الجناية من مسلم فسبينا... يحكم فيها ولا يفسد الصلح في الوجهين»³¹. وانطلاقاً من هذه التصورات والقناعات، وعلاوة على اعتبارات دينية صرفة، كان طبيعياً، كما يستشف من البند المشار إليه أعلاه، أن يطالب الأوروبيون بعدم إخضاع مواطنيهم لمقتضيات الشريعة الإسلامية في حالة ارتكابهم لجنحة أجنبية. وقد نص بهذا الشأن البند 12 من معاهدة 1767 "إذا وقع نزاع بين مسلم وفرنسي فإن أمرهما يرفع للسلطان... ولنائبه حاكم البلد، ولا يحكم بينهما القاضي في نازلتها"؛ وورد في البند 13: "إذا ضرب فرنسي مسلماً فلا يحكم فيه إلا بعد إحضار القنصل ليحجبه ويدافع عنه، وبعد ذلك ينفذ فيه الحكم بالشرع، وإذا هرب النصراني الضارب فلا يطالب به القنصل لأنه ليس بضامن له، وكذلك إذا ضرب المسلم الفرنسي وهرب فلا يطالب بإحضاره".

هل تمكن سيدي محمد بن عبدالله من تحقيق مراميه في المجالين التجاري والجمركي بفضل كل هذه المعاهدات والتدابير الأخرى التي بادر بها لرفع رواج مراسي الصويرة والدار البيضاء وفضالة بصفة خاصة؟ هل أثرت الاضطرابات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد وموجة الجفاف التي أنهكت المغرب برمته طيلة السنوات الممتدة ما بين 1776 و1782 على النتائج المحصل عليها في هذا المضمار؟ باستثناء تقديرات إجمالية تقيد أن قيمة التجارة الخارجية بالمغرب قفزت في نهاية العقد الذي أعقب التوقيع على معاهدات 1767 من 7 ملايين فرنك ذهبي إلى 17 مليون، ليس هناك في واقع الأمر ما يثبت بدقة كافية بنية ميزان البلاد التجاري وتأرجح فائضه أو ظهور عجز عابر فيه إبان عهد هذا السلطان. إلا أن مؤشرات متعددة تدعو إلى الاعتقاد أن سيدي محمد جنى الكثير من تزايد تعامل الأوروبيين بشكل ملحوظ مع المغرب وارتفاع عدد رعايا "الأجناس" المقيمين بمراسيه، وتزايد إقبال أهالي المناطق الساحلية على البيع والشراء معهم. وبفعل تراكم كل هذه العوامل أصبحت قيمة التجارة البحرية تمثل أربعة أضعاف قيمة تجارة القوافل.

ويجوز اعتبار الأرصدة المالية التي أودعها خارج المغرب، واضعاً ثقته في الإسبان وملكهم كارلوس الثالث وممثله بطنجة (القنصل سلمون)، أحد المؤشرات الأكثر دلالة على أهمية النفع الذي عاد عليه بفضل انفتاحه الإرادي على أوروبا.

³¹ كان تجديد بنود هذه المعاهدة يتطلب من السويديين تقديم المزيد من الهدايا للسلطان. ففي سنة 1773، وبمناسبة طلبهم تجديد السلم بين البلدين على أسس مماثلة لشروط السلم المبرمة مع إنجلترا وإسبانيا وفرنسا وإسقاط ما كانوا ملزمين بدفعه سنوياً للمغرب، حملوا معهم هدايا نفيسة وبعض الأسلحة وكميات من الخنيرة:

G. Host, op.cit., pp. 70-71, « En janvier 1773, le consul suédois Wulf revint au Maroc sur un navire de guerre qui mouilla à Gibraltar. Il amenait avec lui, à titre d'ambassadeur, le major Standen et apportait en cadeau vingt mille piastres, trois mille bombes, six mortiers, de splendides pendules, des boîtes en or et un service complet à thé et à café du même métal... (Lors d'une deuxième audience avec le sultan, Standen) apporta avec lui deux montres très précieuses, constellée de diamants ».

وكتب بهذا الصدد أحد معاصري الأحداث، الضعيف الرباطي، أن "السلطان أمن عندهم (النصارى) المال الذي كان بيت مال القصبية بالرباط نحو خمسمائة قنطار ووجهه إليهم في سفينة الرايس الهاشمي المستاري"³².

ويتجلى أيضا حجم أرباحه من خلال المبالغ الهامة التي تبرع بها لافتداء المغاربة وغيرهم من المسلمين الأسرى لدى الإسبان وهيكلني جزيرة مالطة وغيرهم من النصارى، كما تكل على تلك الأعداد التي حررها بواسطة من أوكل لهم هذا الأمر، ومن ضمنهم أحمد بن المهدي الغزال صاحب "نتيجة الاجتهاد" ومحمد بن عثمان المكناسي صاحب "الإكسير في فكاك الأسير" و"لبدر السافر لهداية المسافر إلى فكاك الأسارى من يد العدو الكافر". ويكمن المؤشر الثالث في القيمة الإجمالية الباهضة للأموال التي وزعها السلطان، في إطار سياسته الداخلية والمسعى المبذولة لضمان أو لكسب الولاءات، على رؤساء العبيد (البخاري) وكبار قواد مكونات للجيش الأخرى، والقوى الدينية النافذة، وبعض أعيان القبائل، فضلا عن هباته لشرفاء الديار المقدسة وهداياهم للسلطان العثماني (ومنها سفن حربية مجهزة حاول إيصالها إليه بمساعدة الإنجليز). ويضاف لكل ذلك ما أنفقته لشراء المعدات الحربية، ومساعدة رؤساء البحر السلاويين والرباطيين على بناء سفن جهادية جديدة، ومحاصرة سبتة ومليلية، وتحرير مازغين (الجديدة).

ويندرج ضمن السياق ذاته ثراء كبار الشخصيات المخزنية التي كان لها، بشكل أو بآخر، ضلع في الاتصالات مع الأجانب والمبادلات البحرية، وما الدور الفاخرة التي بناها بعضهم إلا جانبا مما تراكم لديهم من أموال. وكان ذلك شأن الوزير محمد بن العربي أفندي قانوس؛ قال عنه الضعيف الرباطي: "كانت بينه وبين النصارى مكاتيب ورسائل وهدايا...، بنى داره بمراكش وأنفق عليها أكثر من خمسين قنطارا. وكانت النصارى تبعث له إقامتها من الرخام و الزليج وعود البرزيل، ثم غار منه الزوين الرحماني... وأوشى به... فأراد السلطان... هدمها... فقال للسلطان أنا مملوك لك وعلجك وإن أتى باشا من عند العثماني أو باشانور من عند النصارى وأنزله عندي، فإذا رأى داري يقول هذه دار المملوك فكيف تكون دار الملك. فاستحسن عذره وعفا عنه وترك له الدار"³³.

³² م. الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف، تحقيق وتعليق أحمد العماري، نشر دار المآثورات، الرباط 1986، ص. 217، في إشارة إلى ما أقدم عليه خلفه، المولى اليزيد، بعد مبايعته: "وبعث (الوزير) قانوسا لسلطان النصارى... نصره الله أمير صينبول اعظمهم الله، وخوقهم وخرهم من مولانا اليزيد وقال: اعرفوا انه سلطان ابن سلطان وانه باقي في غاية الجهد، وانه لايعرف إلا كلمة واحدة وليس هو كاتبه، فإن كنتم تهدون لأبيه فأهدوا له هديتين وابتعوا بمال أبيه إلى غير ذلك. وأمرهم أن يقدموا بهديايم على العزم من غير مزاج، فإتم تقضون منه ما أردتم".

³³ م. ن.، ص. 216.

وبشأن ثراء بعض "المستشارين"، وجه شاهد عيان آخر، وهو الإيطالي شمويل رومانلي (Samuel Romanelli, 1814-1757) الذي أقام بالمغرب وغادره بعجالة فور مبايعة المولى اليزيد (1790-1792)، لنتقادات لاذعة لإخوانه في لندن المحيطين بالسلطان. وقال منتقدا بشدة وبصفة خاصة إيلياهو ليفي ومبرزا ثراعه الفاحش بفضل الهدايا والعمولات التي حصل عليها إبان المفاوضات حول المعاهدات للمبرمة مع الدنمارك والسويد والبنديقية وإسبانيا والولايات المتحدة: "(إنه مخلوق) سافل...، متباه، ومتشوق؛ على غرار كل الوصوليين، يهودا و غير يهود، فإنه على أهبة لفعل الشر ولا يسعى أبدا لما فيه الخير... لا أرى (شخصيا) في إيلياهو (هذا) سوى للرعب... ومنتهى البشاعة"³⁴.

ولم تستفد الدولة والوائث المخزنية العليا لوحدها من تطور المبادلات البحرية، ذلك أن نماء هذه المبادلات عاد بالنفع أيضا على التجار المنخرطين فيها، وعلى أصحاب الأراضي الزراعية، خصوصا في مناطق السهول الأطلننتية، حيث سارعوا قبل وبعد تعاقب سنوات الجفاف على البلاد، لبيع منتجاتهم، الحبوب بالدرجة الأولى، للأوربيين، مباشرة أو عبر وسطاءهم المحليين. وقد سجل هذه الوقائع نفس شاهد العيان المشار إليه أعلاه، محمد الضعيف، وعلق عليها بقوله في سياق حديثه عن نشاط ميناء فضالة الدعوب: "وتكاثر البناء بمرسة فضالة وخط فيها الجامع، وكان العنول الأمانء من أهل سلا والرباط يحضرون بالمرسى مع الأمانء من اليهود لعنهم الله، وذلك بالادالة، يجلسون شهرين ثم يتبدلون، وكانت الإبل تأتي إليها كأنها السحاب ليلا ونهارا، وفي كل يوم يعبرون نحو العشرة آلاف فائكة، وفي الفنيكة أربعة أمداد... وكان في ذلك أمر عظيم من العمارة من اليهود والنصارى والمسلمين وهم يجتهدون في اشتراء الزرع، فمن رأى ذلك يفزع". وأضاف الضعيف متحدثا عن علاقة النصارى بالأهالي: "وأما أهل تامسنا فكانوا يأتون بالدجاج والسمن والغنم للنصارى هدية لأجل أن يكيلوا منهم الزرع، وإذا كان الزرع رقيقا فلا يكيلونه منهم، وإن كان أحمرأ كذلك حتى كان الرجل الشاوى ينادي النصراني يا سيدي اشتري مني ولا يلتفت إليه، وكان النصراني يطلع بسباطه على نادر الزرع ولا يبالي"³⁵.

³⁴ - S. Romanelli, *Travail in an Arab Land*, Translated from the Hebrew with Introduction and Notes by Yedida K. Stillman and Norman A. Stillman, The University of Alabama Press, Tuscaloosa and London, 1989, pp. 78-79, «(Eliahu Levi)'s residence was a large building which had formerly been the royal office for estates taxes... (Only) those who are close to the King receive such an honor... He told me his personal history in pure Spanish. He recounted that the King had instructed him to import cannons and gunpowder from England... From his actions as well as his reputation, it was known that this was a man of crooked ways. However, I never realized that he would be craftier than any serpent or than all the beasts of the field. He would reward profusely all who publicized his glory, while depriving any who darkened his good name... he was the king of the arrogant and would walk proudly erect, speaking as though his words were a mighty wind. He would even dare to pass an Arab mosque without removing his shoes in a display of his power at court so that all would come to fear him ».

³⁵ - م. الضعيف، م.س، ص. 176.

وتعكس هذه الشهادة مدى التحول الذي طرأ على معنويات وسلوك بعض المغاربة في تصرفاتهم مع الأوروبيين بفعل إقبال هؤلاء على المنتجات الفلاحية المغربية واستعدادهم لشراؤها بثمن أعلى من السعر المعتاد فاتحين أمامهم فرص تحقيق أرباح لم يسبق لهم تحقيقها من ذي قبل. وقد انزعج كثيرا من كان لا ينظر بعين الرضا لمثل هذه المعاملات لما أقدم عليه بعض الناس، وخصوصا منهم التجار، لتمتين تقربهم من الأجانب. ويذكر الضعيف بهذا الشأن أيضا: "وفي هذه السنة (1788/1202) تكاثرت السفن من النصارى على الدار البيضاء لوسق الزرع... (لأحد كبار المشتريين النصارى) أعوان من أهل الرباط في عونه منهم: محمد مكاني...، بعث لزوجته وابنته وأولاده على أن يرحلوا من الرباط ويسكنوا مع النصراني المذكور بالدار البيضاء، وكذلك الطاهر بن المليح من أهل سلا لإجل خاطر النصراني الملعون، وكان يفسق في النساء المسلمات على ما قيل، و يغريهن بلباس من الحرير وغيره كالريال وغير ذلك... وقد اقتصرنا على كلام طويل"³⁶.

وبالرغم مما واكبه هنا وهناك من تحول في سلوك بعض الناس، فإن ما كان يحمله الانفتاح التجاري في طياته من فرص للتأثر، ولو ببعض الجوانب الأساسية في الحضارة الغربية، لم يتسرب إلى أعماق المجتمع المغربي، وذلك بسبب تشعب وتداخل معطيات شتى، ومن بينها نقل التقاليد، وشبه جمود للبنىات القبلية والمخزنية، وعدم توفر الشروط اللازمة لتغييرها بما فيه الكفاية حتى تتأقلم مع الأوضاع الجديدة ومتطلباتها؛ ولتضاف لكل هذه العوائق المعطى المتمثل في غياب نخب اجتماعية-اقتصادية وثقافية مستوعبة للحدثة، ومتطلعة للإسهام في نشرها. وفيما يخص سياسة الانفتاح بالذات التي نهجها السلطان وجنى ثمارها، من الواضح أنها كانت لا تخلو من تناقضات جوهرية ومن ضمنها، في الدرجة الأولى، أن ارتفاع وثيرة وقيمة المبادلات التجارية مع أوروبا الغربية والسوق الليبيرالية تزلزل وتشتت سيدي محمد بن عبد الله بالاحتكارات السلطانية (الكنطردات)، ويتخلله كفاعل مباشر أو شبه مباشر في الترخيص أو المنع لوسق أو استيراد عدد كبير من المنتجات الأساسية، وكذا تحديد مستوى الرسوم المؤداة عنها وتغيير معدل هذه الرسوم دون سابق إنذار³⁷.

³⁶ - م. ن.، ص. 198.

³⁷ - L. Chénier, *op. cit.*, pp. 469-470, «Ce Prince augmenta... les douanes dans l'espoir d'augmenter ses revenus, mais cette opération produisit un effet contraire parce que le commerce se retentit par les entraves que les impôts mirent à son activité. Sous prétexte de le ranimer, le souverain se fit commerçant lui-même, et le mal devint plus grand encore parce qu'il n'y eut aucune liberté dans les opérations; forcés de vendre leurs effets et d'acheter leurs retours au prix que le despote voulut y mettre, les négocians devinrent ses facteurs... Il leur donna, au gré de sa convenance, la préférence ou l'exclusion. Les canaux du commerce, par là, se sont insensiblement interrompus; le cultivateur, ainsi que le négociant étranger, ne retirant aucun fruit de leur travail et de leur industrie, et ne pouvant rien contre l'autorité, se sont entièrement rebutés; les champs sont devenus incultes, les marchés déserts; de tous les établissements répandus sur la côte, il en reste à peine six réunis à Mogador...».

وانضافت لهذه العوامل الأساسية معطيات ظرفية، منها على وجه الخصوص، مخلفات تعاقب الجفاف على البلاد، وتعرض بواديهها ومنها لهجوم أسراب كثيفة من الجراد كانت تأتي على الأخضر واليابس³⁸. وذلك ما أشار إليه بكثير من النقة شهود عيان أمثال القنصل الفرنسي المقيم بسلا، لأويس شيني، كما تحدث عنه الضعيف، حيث قال أنه "عظم (من جراء القحط) الهرج وكاد الناس يأكل بعضهم بعضا من قلة الأمطار وغلاء الأسعار". وقد كان لتحرير وسق الحبوب وإقبال الأوروبيين على شراء كميات كبيرة لتصديرها وقع مباشر على مستوى الأسعار والقلة الخائفة التي واجهها سواد المغاربة فيما بين 1778 و1782 وأدت في نهاية المطاف إلى كارثة ديمغرافية حيث انهار عدد ساكنة البلاد وصار لا يتعدى 3 مليون نسمة بعد 1782 (حوالي 250.000 فقط منهم يقطنون المدن). فكان بديها أن يتبادر إلى ذهن عدد كبير من الناس أن مأسيتهم ناجمة عن توافد النصاري على ثغور البلاد وأن الاحتكاك بهؤلاء الكفار هو أحد أسباب ما حل بهم من مصائب³⁹.

وبموازاة تحفظات أو معارضة غالبية للمجتمع له، لم تكن أيضا للانفتاح على أوروبا أي انعكاسات ملموسة أو مستدامة على هيكل الدولة وبنياتها العتقة، خصوصا وأن العقد الأخير من عهد سيدي محمد بن عبد الله شهد عدة اضطرابات ومن ضمنها للقلل المرتبطة بقيام ابنه للمولى لليزيد عليه. فبعد مبايعة لليزيد اندلعت حرب أهلية مدمرة أهلك للعباد وخربت شمال وجنوب للبلاد فيما بين 1790 و1792 بسبب للموجهات للدمية وللتطاحن حول العرش بين لليزيد ولثقلته (ومنهم من كانت إسبانيا تؤزرهم بالمال والعتاد وحتى بالجنود). وقد ساهمت هذه الحرب في محو ما تم وضعه من لبنات انطلاها من 1757 وتسببت في الرجوع بالمغرب إلى الوراء⁴⁰.

لم يلح انفراج نسبي في الأفق إلا في أواسط عهد المولى سليمان (1790-1822). فبعد أن بدأت الأوضاع السياسية تستقر، وانتهت موجة الطاعون 1797-1800، حاول السلطان الجديد أن يقتدي شيئا ما بنهج سيدي محمد بن عبد الله، ويظهر للأجناس التزامه بالمعاهدات التي صادق عليها أسلافه، وانتهكها أو طعن فيها المولى يزيد في إطار مواجهته مع إسبانيا، والتشدد الديني الذي صار عليه لتعزير دعائم مشروعية حكمه، حيث أهان علنا القناصل، ونكل أشع للتكيل بأهل الذمة المقربين من والده. وقد اتخذ المولى سليمان، هذه المواقف في سياق دولي طغت عليه أساسا حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون وتداعياتها على صعيد

³⁸ - Ibid., pp.

³⁹ - م. الضعيف، م.س، ص. 183.

⁴⁰ - م.ن، ص. 236.

حوض البحر المتوسط، حيث اكتسى المغرب فيما بين 1789 و1815 أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لفرنسا وإنكلترا وإسبانيا.

وبالإضافة للمخاطر المتصلة بالواجهة الإنجليزية - الفرنسية، زاد في تعقيد العلاقات مع الفرنسيين عدم التزام قرصنتهم بالمعاهدات المبرمة مع المغرب وهجومهم على سفنه. فكان المولى سليمان يحتج على ذلك ويطالب بالمعاملة بالمثل ذكرا في إحدى رسائله الموجهة بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي الفرنسي بتاريخ 22 ربيع الأول 1213 الموافق لـ 20 نونبر 1798 "لقد سلطنا مسلك...المحافظة على العهد القديم، والرعي الصميم نلاحظ رعايكم مثل ما نلاحظ رعايانا، (إلا) ان بعض مراكبكم لم تحافظ على ما أسسه السلف وبنى عليه الخلف، فصاروا يتعرضون لرعبنا في البحر ويأخذون أموالهم من غير حق ولا موجب، وقد طال ما تكلم في نازلتهم قنصوكم الذي عندنا بطنجة... فلم يسمع له أحد. ولما طال بأصحاب المبال الأمر... طلبوا منا الكتب إليكم لتأمروا عاجلا برد متاعهم عليهم".

ويما أنه لم يكن للمغرب قنصل بفرنسا، فقد تكلف أصحاب الدعوى بإرسال من ينوب عنهم لانتزاع حقهم. وأزروهم لسلطان بالتأكيد في رسالته "وأصحاب الدعوى حملة هذا الكتاب إليكم لفتية السيد الحاج عبد السلام بن زكور، نائب ولده عبد الرحمان بن زكور الفاسي، ورفيقه الحاج محمد بن صالح من أهل أسفي في دعوى مالهم المأخوذ أيضا من غير موجب، ونحن في انتظار قنومهم علينا من عنكم مجبورين للخاطر برد متاعهم عليهم، مع إعطائكم الأمر لرؤساء مراكبكم لبحرية بأن يتحفظوا على العهود التي بيننا وبينكم"⁴¹.

وفي غياب الرد على مطالبهم وغياب وسائل للضغط المباشر عليهم، لم يكن في وسع المشتكين سوى عرض قضيتهم من جديد أمام قادة الجمهورية الفرنسية، والتأكيد بفحوى المعاهدات وموقف الحياد الذي اختاره المغرب إزاء الصراع الفرنسي-الإنجليزي. وأشار أحد التجار بهذا الشأن، مخاطبا "عظماء الفرنسية" ومطالبيا بحقه:

«إنه من نحو سنتين ويزيد ونحن نطلب من وزيركم والمتقنين أوامركم بأن يضعوا دعوتنا أمام أعينكم... فالضرر.. قد أوججتنا بأن نضعها نحن... أمام أعينكم... فاعلموا أيها السدات بأن قراسنكم قد نهبوا أموالنا بخلاف الشروط الواقع بين الطائفتين، وضد عهد المحبة الذي للسلطان سليمان سيدنا ومولانا...؛ وعلامة ذلك أن كل الملوك قد أشهروا الحرب ضدكم ومولانا السلطان سليمان ثابتا في محبتكم...؛ (إن) قرسانكم... لم يكتفوا بأخذ أموالنا بل وضعونا في سجن تحت الأرض كأننا

⁴¹ - ع. حمان، م. م. ص. 208.

مجرمين...؛ براءتين جاءت من عند سيدنا سليمان... تعرض سابقكم على رجوع أموالنا...؛ والآن قد وصلت إليكم براء ثالثا من عند سيدنا... على يد قنصكم الذي في بلادنا...، فحاشا حضرتمكم أن ترجعوا براءة سيدنا نصره الله من غير فعل. ونحن نسألكم ثانية ترى عدلكم فينا حتى سيدنا نصره الله يحمي رعاياكم كما تحاموا على رعيته، وتبقى شروط المحبة دليما محفوظا بين الطائفتين كما كانت»⁴².

وصار على نفس المنوال، أي الإلحاح على "الشروط والمحبة" لاسترجاع ما ضاع من التجار المغاربة الذين اعترض قرصنة فرنسيين طريقهم، وزير السلطان "المكلف بأمور أحباس النصارى وأمور البحر"، محمد بن عبد السلام السلوي، حيث أكد في رسالة لـ "جماعة الجمهور الفرنساوية والمكلفين بحفظ أمور ديوانه وقوانينه الجارية بين الناس"، عرض فيها قضية تاجر تطواني نوى التوجه بنفسه إلى فرنسا للدفاع عن مطلبه، "ان حامله إليكم التاجر الأرضي الحاج عبد الرحمان بن الحاج أحمد العطار هو من خدام سيدنا ومن أهل إيالته بتطوان حرسها الله، وقد اشتكى على سيدي ومولاي سليمان، سلطان مراكش وفاس ومكناسة وتافيلالت ودرعة وسوس واتوات وباقي الإيالة المغربية أعلا الله أمره ومهد له أمين، أنكم أخذتم له بعض المال من غير حق وظننتم أنه من الجزائر، فأمر سيدي أيده الله أن نحقق لكم أنه ليس من الجزائر وإنما هو من خدام سيدنا أهل تطوان ونعرفكم بأمره لتردوا عليه ماله، كان من شروط المهادنة التي بيننا وبينكم الأمن على المسافرين وأموال التجار ولا وجه لأخذ ماله، فلذلك نحبكم تامرون برد ماله عليه لتبقى القلوب كلها سالمة والصلح دائم إن شاء الله"⁴³.

ورغم إلحاح السلطان على التزامه ببنود المعاهدات والسلم المبرمة مع الفرنسيين، فإنه صار في واقع الأمر خلال الحقبة السالف ذكرها في اتجاه تعاون أمقن مع الانجليز بسبب المخاوف التي كان يثيرها لديه احتمال إنزال قوات فرنسية بسببته أو بجوار طنجة لتهديد جبل طارق. وحاول في الآن ذاته تهدئة جيرانه الإسبان وتفادي الدخول في اصطدام مباشر معهم.

وإدراكا منه لأولوية هؤلاء بالذات على الساحة المغربية، فإنه قبل التعامل معهم وكانهم لم يكن لهم ضلوع في الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين أشقائه. ووفقا لهذا الخيار فإنه استقبل السفارة التي وجهها له الملك كارلوس الرابع وصادق خلال مقامها بمكناس على معاهدة سلم وصدقة وملاحة وصيد وتجارة جديدة

⁴² - م.ن.، ص. 209 ، رسالة التاجر محمد إسماعيل، رمضان 1214 / فبراير 1800.

⁴³ - م.ن.، ص. 210 ، " (وكتب) إليكم من الأمر العالي بالله في 5 جمادى الثانية عام 1217 يواقته من المعجمي أول يوم من أكتوبر عام 1802".

(1 مارس 1799). وقد ارتاحت لها كثيرا حكومة مدريد لأنها ضمنت عودة القناصل لمزاولة نشاطهم، وجمدت المشاكل المرتبطة بحدود سبتة ومليلية والحسيمة وحجرة نكور، ورخصت لمواصلة نشاط الصيادين الإسبان في عرض السواحل المغربية، وأكدت لمواطنيهم التجار امتيازاتهم وخصوصا منها احتكار تصدير القمح من ميناء الدار البيضاء. وقبل ذلك بسنة (1798) عبر السلطان بشكل ملموس عن حسن نواياه إزاء الإسبان، إذ ساعدهم على التخفيف من حدة الحصار الإنجليزي المضروب حول سواحلهم، فسمح لهم بتعليق الصنوق المغربي فوق سفنهم، وبنقل سلعهم على متن سفن مغربية. وقد نجم عن هذا التعاون تأزم عابر في العلاقات المغربية - البريطانية تخلله قطع تموين المغرب لحامية جبل طارق وإمدادها باللحوم والخضر والفواكه ("الإفرشك" في الاصطلاح المخزني). واعتبر القنصل العام البريطاني بطنجة، جامس ماريو ماترا (James M. Matra)، أن الفضل فيما أنعم به السلطان على الإسبان يرجع لوزيره في الشؤون الخارجية المتعاطف معهم، محمد بن عثمان المكناسي، أنهم يكافؤونه بالمال والهدايا⁴⁴.

إلا أن التسهيلات الممنوحة لها لم تقنع حكومة مدريد بالعدول، ولو مؤقتا، عن ثوابت استراتيجيتها تجاه المغرب ومساعدتها الرامية إلى تخريبه من الداخل. وفضلا عما كان يعنيه في هذا المضمار تعزيز شبكتها القنصلية في المراسي وتأكيد الضمانات الممنوحة للمبشرين الكاثوليك الفرنسيين، فإنها لم تتوان في إرسال مغامر يدعى دومنكو باديا إي لبلش (Domingo Badia y Leblisch) إلى عين المكان. وقد انتحل هذا المغامر صفة أمير مسلم يسمى علي باي بن عثمان العباسي، وحضي باستقبال من طرف السلطان بمراكش حيث أكرمه رعايا لانتمائه المزعوم لسلالة العباسيين. واكتسى ما أقدم عليه دومنكو باديا، وهو جنرال سابق في الجيش، خطورة قصوى حيث أنه لم يكتف بتوظيف معرفته للغة العربية لجمع المعلومات والتجسس، بل ربط اتصالات مع شيخ زاوية سيدي أحمد أو موسى بسوس وشجعه على التمرد والانفصال واعداء إياه بإمداده بالبنادق والذخيرة وحتى مدافع الميدان. وبعد أن بدأت الشكوك تحوم حول حقيقة هويته، وما كان يدبره سرا فرالمغامر -العميل بسرعة صوب العرائش و من تم إلى المشرق⁴⁵.

ولا شك أن المولى سليمان تأمل مليا تحركات إسبانيا في الخفاء، وكانت استنتاجاته بمثابة حافز إضافي قوي حثه على تجاوز المشاكل العالقة مع إنجلترا، والتقرب منها في إطار ما يشبه حلف استراتيجي غير معلن، خصوصا وأن سلفه

⁴⁴ - ب.ج. روجرز، م.س. ص. 127.

⁴⁵ - M.P. Castellanos, *Historia de Marruecos*, Tanger, Imprenta Hispano-arabiga de la Misión Católica - española, 3º cd., 1898, pp. 498-501.

المولى اليزيد ذي الأصول الإيرلندية من جهة أمه مهد لذلك، وأنه كان يأمل هو الآخر استرجاع سبته بمساعدة البحرية البريطانية مقابل السماح لها باستعمال جزيرة بريخيل (ليلي)، والتزامه بتموين جبل طارق بانتظام وبشروط مفضلة. وقد ساهمت العلاقات الطيبة التي ربطها معه القنصل العام ماطرا، واتصالاته المباشرة به (نون وساطة الوزير بن عثمان) في تسهيل إبرام معاهدة سلم وتجارة جديدة بين البلدين وقعت بفاس بتاريخ 14 يونيو 1801 (تم لاحقا -1824- تعديل بنديها السابع والثامن لملاءمتها مع القانون البريطاني). وكانت بريطانيا العظمى ترى في تموين قطع أسطولها الحربي في مراسي المغرب المتوسطية والأطلننتيكية أمرا حيويا لا محيد عنه في سياق حربها مع فرنسا، وهو ما أكد عليه قائد البحرية الملكية، الأدميرال نيلسون بنفسه، أسبوعين أو نيف قبل انتصاره الباهر على الفرنسيين في معركة الطرف الأغر (1805)⁴⁶، حيث شدد في برقية له موجهة للقنصل العام ماطرا على ضرورة بدل كل المساعي لمجاملة السلطان وعمال للموانيء، لإتاحة الفرصة للسفن البريطانية للتزود بـ"الإفريشك" في أي حين وفي أحسن الظروف⁴⁷.

وفي ظل ظروف تحكمت فيها كل هذه الحسابات والتوقعات والاحتمالات نشطت الحركة التجارية في المراسي وفي الجهات القريبة منها بشكل لافت للانتباه. ومن ضمن الأحداث ولوقائع الغزيرة التي دونها للضعيف بصفته معاصرا؛ متتبعا لما كان يجري حوله، فقد جاء على لسانه:

«ان للطالب المعطي بن الطيب مرين المنجم الرباطي (ورد) على العرائش والتقى بصاحبه وهو للنصراني الذي تلى على كيل الزرع فشاور عليه المعطي مرين مع مولاي الطيب أخي السلطان، فوجهه من العرائش للدار البيضاء ووصل الزرع بالرباط ستة أوقي للمد ونصف والناس يأتون بالزرع من زرهون ومن الغرب وأزغار للنصاري بالرباط

⁴⁶- F.O. 99,158, Admiral Nelson to Consul-General Matra, from the *Victory*, off Lisbon, September 25, 1805, «As it is our interest to be on the best possible terms not only with the Emperor, but also the Governors of Tangier and Tetuan, or in any other necessary man in those places, I should be much obliged if you will tell me what be most acceptable from me to those persons... and be so good as to mention their names and titles. In short, we *must* be on the best terms...».

⁴⁷- وقد عيا نابليون من جهته الجهاز القنصلي الفرنسي بالمغرب لتتبع تحركات العدو الإنجليزي، لاسيما في مضيق جبل طارق. ويتجلى ذلك من خلال التقارير التي بعث بها القنصل العام الفرنسي (أورناتو Ornatou) المقيم بطنجة إلى حكومته. ففي إحدى الرسائل الإخبارية الموجهة إلى وزير البحرية خلال شهر أبريل 1805 أشار القنصل المذكور إلى احتجاج المغاربة لسفينة فرنسية، وإلى عدد السفن الإنجليزية التي مرت عرض مياه طنجة وكذا إرساء إحدى هذه السفن بالميناء ذاته وإجراء محادثات بين قائدها وقنصل إنجلترا بطنجة؛ كما أنه تدخل لدى السلطان لمطالبته بالسماح للتجار الفرنسيين باستيراد اثنا عشر ألفا من البقر مثل ما يسمح للإنجليز بتموين مستعمرتهم جبل طارق بهذه المشية، وحيث أنه لم يتلق جوابا إيجابيا وحاسما لهذا الطلب، كتب أورناتو رسالة إلى وزير الخارجية (باريس) يوضح له ذلك: "لحد الوقت لم أتلق إلا جوابا غامضا يشبه الرفض. سأقوم بمحاولة أخرى عندما يكون الموسم الفلاحي جيدا والمراعي في حالة حسنة لأن العاهل المغربي، طلب مني إرجاء هذا الأمر إلى غاية هذه الفترة، ولكنني اعتقد أن التأجيل هو عبارة عن مبرر لربح الوقت... إلا أنني لن أقوت الفرصة حتى أحصل من هذا العاهل على نفس الامتيازات التي يحصل عليها الإنجليز في جبل طارق".

وبالرباط نحو التسعين سفينة للنصارى وكذلك العرائش والدار البيضاء وذلك عن إذن السلطان مولاي سليمان. ولما الحاج محمد بن العروسي فكانت سفن النصارى تأتيه لمرسى طيط، وأخوه الحاج الهاشمي تأتيه السفن للبريجة والأمر لله من قبل ومن بعد»⁴⁸.
 وبسبب تزايد إقبال الأوروبيين على المنتجات الفلاحية المغربية وتصديرها من المراسي المشار إليها أعلاه ومن تطوان، طنجة، الصويرة، أسفي وكانير، بدأ بعضهم يشتري المحاصيل قبل حصادها وغلة الفاكهة قبل جنيها، كانوا يخلصون الصابة قبل الدارس على حد تعبير شاهد عيان. وقد أسفر تهافتهم على شراء هذه المنتجات عن ندرتها في أسواق البلاد، خصوصا في المدن، بل وغياها تماما في بعض الأحيان حتى عندما كانت المواسم للزراعية مواسم جيدة. وهو ما لم يكن يروق عامة الناس، لا سيما الضعفاء، كما أن فئة واسعة من العلماء والفقهاء كانت تعارض للتعامل مع النصارى بمثل هذا الشكل وهذه الوثيرة. ولم يكن من شأن ترخيص السلطان للصريح لتصديركميات متزايدة من الحبوب من مختلف مراسي البلاد، من جهة، وتخليه رسميا عن الجهاد البحري تحت ضغط القوى الأوروبية وتفكيكه للأسطول المخصص له (1816) أو تسليم بعض سفنه لداي الجزائر وباي تونس، من جهة ثانية، التقليل من معارضتهم لسياسته إزاء "الكفار".

وعلاوة على معارضة القوى المحافظة لتوجهاته على هذا المستوى، كانت جانبية الأرباح المترتبة عن بيع الحبوب للأوروبيين لا تخلو من سلبيات جمة تحمل هي الأخرى في ثناياها تهديدات مباشرة لحكمه ولعرشه، بل ولوحد البلاد وحرمة أراضيها. ذلك أن حجم الأموال التي تراكمت لدى بعض كبار الوسطاء أغرتهم وجعلتهم يطمحون للا تجار مع النصارى بدون قيد ولا رقيب، والاحتفاظ لأنفسهم بالأعشار المؤداة عن السوق؛ فكانوا يسعون لتشكيل كيانات جهوية مستقلة تحت إمرتهم. وهذا ما حاول القيام به عامل الشاوية مثلا، عبد المالك بن إدريس، ابن عم السلطان. فبعد أن كلفه المولى سليمان بإنهاء احتكار أو شبه احتكار فرضه شريف وزلاني يدعى عبد الله بن محمد بن عبد القادر بن مولاي للتهامي لتصدير الزرع لصالحه من الدار البيضاء وتطلعه لـ "لاستبداد بهذه المدينة" ونواحيها، غمرته نفس الطموحات. وقد شجعه على ذلك، وإن لم يكن في حاجة للتشجيع، "إقطاعي" آخر، وهو عبد الرحمان بن بناصر العبدى، انفرد ببيع الحبوب للنصارى بأسفي "ويعث لمولاي عبدالمالك وأغراه على خلاف السلطان...". وأسفرت هذه الأطماع والمناورات عن خروج بعض قبائل الشاوية عن طاعة المولى سليمان حيث "اشتعلت نار الفتنة وقوي الفساد... منهم من يريد سليمان و منهم من يريد عبد الرحمان

⁴⁸ - م. الضعيف، م.س، ص. 268.

العبدى". وقد انتشرت "العدوى" وانفجرت نفس الانشقاقات والتوترات بمنطقة نكالة حيث "انقسمت (أهلها) على نصفين، النصف من ناحية الحاج محمد بن العروسي الدكالي (المستبد بالوسق انطلاقا من طييط)، والنصف مع أولاد أخيه الحاج الهاشمي وهو الطاهر بن الهاشمي وإخوته، وكان أبوه... مسجوناً"⁴⁹.

ولاجتباب المخاطر المحققة بالبلاد والانقسامات والتحديات الانفصالية، لا سيما بعد أن تدخل عبد الرحمان العبدى والهاشمي بن العروسي الدكالي وأمثالهما لمبايعة أحد أبناء سيدي محمد بن عبدالله، وهو المولى الحسين، بتازروت ثم بمراكش، كان لزاما على المولى سليمان مراجعة خطته والابتعاد عن النهج الذي صار عليه والده. لذلك لم يجد أمامه من خيار أولي سوى اتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة لعرقلة تصدير المنتجات الزراعية، حتى يتيح عرض كميات كافية من الحبوب في أسواق المدن والبوادي وتسهيل تراجع أسعارها. وبموازاة تأثره بالوهابية ومبادئها الخاصة بتعامل المسلمين مع الكفار، فقد مهدت كل هذه الإكراهات والرهانات للتدابير التي أقدم عليها فعلا عندما فرض رسوم تقدر بـ 120 % على ما يصدر من قمح وشمع وبـ 270% بالنسبة للأبقار. وفي مرحلة لاحقة (1814) قرر منع تصدير الحبوب والمواشي والصوف والزيتون.

وبعد الشروع في تطبيق هذه التدابير في ظرفية دولية مواتية، حيث كانت أوروبا منشغلة بأخر أطوار المواجهة بين نابليون والقوى المتحالفة ضده، بدأت التجارة البحرية تتكمش. وبسبب تقلصها التدريجي وكذا تعدد الثورات، خصوصا إثر إصدار المولى سليمان لظهير حرم بمقتضاه المولسم وأضر بمصالح الزوايا (1815)، أصبحت المداخل الجمركية لا تمثل في سنة 1821 سوى خمس مداخل بيت المال، في حين أنها كانت تشكل 30% من هذه المداخل انطلاقا من 1760-1767؛ ثم تصاعدت تدريجيا لتصل نسباً أعلى إبان السنوات الموالية. ولم تضع سياسة الاحتراز حداً للمرة لتصدير المنتجات الممنوع وسقها أو الخاضعة لرسوم جمركية مرتفعة، إذ كان من شأن التضييق على المصدرين وزبائنهم الأجانب إعطاء دفعة قوية للتهريب، "كنطربندو" (حسب الاصطلاح السائد آنذاك). ونظرا لحجم وقيمة التهريب في بعض المناطق النائية، أرغم السلطان على تنظيم حركات لقمع الأهالي المتعاطين له، وهو بالذات ما قام به سنة 1811 وفي عام 1813 لمنع قبائل الريف المجاورة لمليبية من تهريب الحبوب والأبقار، وبيعها للإسبان والأوروبيين الآخرين؛ وقد شارك في الحملة التي قادها المولى سليمان وابنه الأمير المولى إبراهيم ما يفوق مجموعه 30.000 رجل وهو ما يدل على ضخامة الرهانات المرتبطة بإشكالية كنطربندو.

⁴⁹ - م.ن، ص. 279.

ولم يتراجع التهريب حتى عندما بوع سلطان جديد، وهو المولى عبد الرحمن، وقرر التخلي عن سياسة سلفه والرجوع إلى خطة تتوخى مجددا تشجيع المبادلات البحرية، لا سيما وأن الدول الأوروبية كانت تضغط بشدة في هذا الإتجاه وتوظف مسألة استفحال كنطربندو بالذات، وضرورة مقاومته لتحسين مداخل بيت المال كأحد المبررات للمطالبة بمعاهدات تجارية جديدة أكثر ليبرالية من سابقتها. وقد تعباً لذلك الممثل البريطاني بطنجة، جون هاي درامند هاي، انطلافاً من سنة 1845 مستغلا ضعف المغرب غداة انهزامه أمام الفرنسيين في معركة إيسلي (1844)، واعتماده أكثر فأكثر على إنجلترا لمواجهة الأطماع الفرنسية و الإسبانية. وفي سياق عام بدا فيه واضحا خلل ميزان القوة وتفوق أوروبا الإقتصادي، المالي، الملاحي والعسكري، تم فعلا التوقيع على مجموعة أولى من الاتفاقيات التجارية والتقنصية مع البرتغال وبريطانيا العظمى وسردينيا؛ بيد أن هذه الاتفاقيات لم تعقد على أساس المساواة والمعاملة بالمثل إلا بصورة شكلية.

وبما أن معركة إيسلي كشفت عن حقيقة موازين القوة، فقد عملت القوى الأوروبية على إظهار مجددا قدراتها الردعية، فأمرت وحدات من أساطيلها بقصف الموانئ المغربية لوضع حد نهائي للمحاولات التي أقدم عليها السلطان بهدف إحياء القرصنة⁵⁰. وقد شكلت الظروف الجديدة فرصة سانحة استغلتها الدول لتجاوز ممارسات وطقوس أصبحت متقادمة في نظرها وغير مقبولة، ألا وهي التقاليد العريقة المتمثلة في التزامها، فيما مضى، بدفع هدايا وما يعادل ضريبة سنوية، وذلك لتفادي هجوم اليراس السلاويين والرباطيين والتطوانيين على سفنها. وهكذا انتهت وولت العهود التي كان الإسبان يقدمون سنويا إيانها للسلطان ما يعادل 1.000 نورو بين نقود وهدايا عينية (فضلا عن 12.000 نورو بمناسبة كل بيعة)، والإنجليز يؤدون 16000 جنيه استرليني ويهدون ما يبلغ معدل قيمته 10000 نورو، والنمسا تدفع 10000 ريال، وهولندا 15000 نورو، والدنمارك والسويد 25000 نورو لكل واحد منهما (يحتسب في مبلغها الإجمالي، بالنسبة للدنمارك، ما كان يؤديه مقابل امتيازات خاصة ممنوحة لتجاره بسلا وأسفي، علاوة على سلامة سفنه. وكانت حتى الدول غير الملتزمة رسميا بدفع "ضريبة" نقدية تقدم هدايا، وذلك ما دأبت عليه الولايات المتحدة الأمريكية انطلافاً من 1795 حيث بلغت قيمة هداياها السنوية ما

⁵⁰ - تخريب مرسى الصويرة بسبب القصف الفرنسي وتعرض المدينة للنهب إثر هجوم القبائل المجاورة لها على مختلف أحيائها. وقد شكل هذا الخراب ضربة قاسية لبيت المال بسبب تعطيل الحركة التجارية وغياب المداخل الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات.

بناhez 15000 دولار⁵¹.

كانت ضغوط القوى الأوروبية والإجراءات التي فرضتها لتحرير المبادلات، تمضي بموازاة مع تطبيق جميع المقتضيات التي نصت عليها المعاهدات السابقة، بعد أن ظلت بعض شروطها معلقة لمدة طويلة. كما تم، فضلاً عن ذلك، تعميم بند الأمة المفضلة، والذي كانت الامتيازات الإضافية المخولة لإحدى القوى الأوروبية تمتد إليها بموجبه لتشمل باقي الدول. وبمقتضى هذا البند بالضبط أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لغيرها من الأجناس. ولقد تأتي لها ذلك فعلاً بموجب المواد 20، 21، و23 من المعاهدة المبرمة معها في مكناس في 16 شتبر 1836، والتي اعترف لها بندها الخامس عشر بحصانة مواطنيها القضائية والجبائية، وبحق تجارهم في اتخاذ "من شاعوا من التراجمة وغيرهم ليعينهم في القيام بأعمالهم" من ضمن سكان البلاد.

4 - البوارى الأولى لنظام الحماليات

بفضل بنود مختلف المعاهدات، توفرت جميع الشروط اللازمة لاستقبال الرعايا الأجانب وتسهيل إقامتهم بالمغرب، واستفادتهم من وضع قانوني استثنائي يسمح لهم بعدم الامتثال لقوانين البلاد والإفلات من الضرائب التي كانت عامة الرعايا تؤديها، بل وخول لهم حق "استقطاع" بعض هؤلاء وتأهيلهم "للإنقاذ بالامتيازات الممنوحة أصلاً للأوروبيين المقيمين بالمغرب؛ وبذلك ساهموا في التمهد للحماليات وتقوية جادبيتها باعتبارها، حسب التعريف العام، "امتيازاً لقوة من القوى يُخرج بموجبها بعض الأهالي من سلطة ملوكهم ليصبحوا خاضعين لسلطة سياسية (أو دبلوماسية، أو قنصلية) وقضائية أجنبية".

وشكل التحول العميق الذي طرأ على طبيعة العلاقات بين القوى الأجنبية والمخزن، انطلاقاً من 1815-1830 وبالخصوص 1844-1845، وكذا التطور الذي

⁵¹ - X. Durrieu, Le Maroc en 1844. La situation, les mœurs, les ressources de l'empire de Maroc, *Revue des Deux Mondes*, octobre 1844, pp.12-16, « Toutes les nations chrétiennes, si l'on excepte la Prusse et la Russie, qui n'ont pas encore paru sur les côtes d'Afrique, et la France qui a souvent sacrifié ses intérêts à sa dignité, ont, depuis le XVIème siècle, consenti à payer tribut à l'empereur du Maroc. C'est pour assurer un peu de sécurité à leur navigation, à l'embouchure si dangereuse des fleuves de Larache, de Salé, de la Mamora, par où les rapides chebecks des pirates pouvaient à l'improviste fondre... sur leurs navires..., que la plupart des puissances civilisées... ont traité à des conditions si humiliantes avec les sultans ». Cf. J. B. Weiner, Foundations of U.S. Relations with Morocco, *Hespéris - Tamuda*, vol. XX-XXI, 1982-83, p. 173. "Thomas Barclay and the Moroccans reached agreement on the Treaty of Marrakesh on June 1786. It included 25 articles... and provided that American consuls would have extraterritorial rights in cases involving Americans and American protégés and would participate in the settlement of disputes between American and Moroccan citizens. . . When questioned about tribute, Barclay replied that he "had to offer to His Majesty the friendship of the United States and to receive his in return... But if any engagements for future presents or tributes were necessary, I must return without any Treaty".

شهدته المبادلات البحرية، وتنامي أنشطة المقيمين الأوروبيين التجارية، دون إغفالهم لإمكانيات البلاد الفلاحية، عولمَ كان لها بالغ الأثر في تزايد أعداد المحميين في المدن والبوادي. ورغم المشاكل العويصة التي تثيرها أي محاولة تتوخى الإحاطة الدقيقة بأرقام ذلك للتزايد ومراحله، يمكن إبراز أطواره الأساسية، والإمام شيئا ما بالمنعطفات التي مثلت منزلقات تضاعف على إثرها عدد الأهالي المنحاشين للأجانب وكذا عدد أتباعهم المستقيدين مما يمكن نعتُه بـ "الحمايات الفرعية" (sous-protections). ويُعتبر انتشار "المخالطات" في البوادي واستفادة كبار الملاكين ومربي الماشية من الإعفاءات الضريبية من جملة تلك الانحرافات⁵².

وبالفعل، ورغم أن المغاربة المستخدمين لدى المفوضين وللقناصل لا يمثلون نظريا سوى أعوان منحت لهم الحماية بكيفية فردية، بمعنى أن الحصانة لا تنطبق إلا على المستخدم شخصا، فقد كانوا لا يتورعون، بمختلف درجاتهم، عن إبراج أسماء أناس لا علاقة لهم بوظائفهم الرسمية في لوائح الحماية. وكان يستحيل ألا يتم ذلك بمشورة وتواطؤ رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومساعدتهم الأقراب. وتداخلت في هذه الممارسات اعتبارات ودوافع شتى، منها علاقات القرابة والزبونية، وكذا الرشوة في معظم الأحوال. واللافت أن هؤلاء الأعوان كانوا، في بعض الحالات، لا يتقاضون أجرا أو رواتب مقابل مهامهم و يكتفون بما ينعم به عليهم من حين لآخر من كان يستخدمهم. ولتعويض النقص الحاصل لهم في مداخيلهم بهذه الكيفية فإنهم كانوا يركزون على أنشطتهم الخاصة في المجالين التجاري والفلاحي. وبموازاة مع ذلك فإنهم كانوا يبذلون قصارى جهودهم لاستغلال منصبهم الرسمي، ويتوسطون لغير المحميين لتمكينهم من بطاقة المحمي أو المخالط سواء كان ذلك حقيقة في متناولهم أو لمجرد إغراء "المرشحين" والطامعين، ولينترازهم مقابل وعود كاذبة.

وقد أسندت مهام الترجمة أساسا للعنصر اليهودي. إلا أن أعضاء هذه الفئة لم يكن لهم، باستثناءات محدودة جدا، من وظيفتهم تلك غير الاسم. فقد كانوا في غالب الأحيان لا يكلمون يعرفون شيئا من اللغات الأجنبية، بل كان بعضهم لا يتقن حتى لسان مستخدميه أو يجله تماما. فالعون القنصلي الذي كان لفرنسا مثلا في الدار البيضاء، في عام 1838، لم

⁵² قبل بداية هذا التحول كان الأوروبيون يشعرون أن جهلهم لأوضاع المغرب الحقيقية ولقدراته العسكرية وحتى لعدد سكانه يفرض عليهم التعامل معه وكأنه دولة قوية وقبول الشروط التي كان يملها عليهم وكذا الطقوس التي كان يلزمهم اتباعها لدى استقبال السلاطين لسفرائهم وتقديمهم لهدايا خلال مراسم الاستقبال. وكانوا لا يستحصلون ذلك إلا مكرهين ويعتبرون أنه إهانة لهم ولشرف وسعة دولهم وبلدانهم.

X. Durrieu, *op. cit.*, pp. 15-16, « Teils sont les rapports qui, dès le moyen-âge, ont subsisté entre la chrétienté et ce pays du Maroc, où l'islam a contracté ses plus sauvages allures. Pour tous les peuples (d'Europe)... la situation est intolérable... Comme les autres nations... l'Angleterre se soumettait, avant notre dernière expédition (1844), au cérémonial humiliant par lequel de tout temps Abderrahman a témoigné sa haine pour le nom chrétien ».

يكن يستعمل سوى اللغة العربية ويكتب بها مراسلاته، على عادة إخوته في الدين، بالحروف العبرية. ولما من كان من أولئك الأعوان يدعي أنه يعرف "اللسان العجمي" فإن مراسلاته كانت لا تأتي عموماً سوى في لغة إسبانية قديمة وتقريبية إلى أبعد حد. وتشهد على ذلك مثلاً مراسلات نائب قنصل بريطانيا العظمى في تطون. وتكمن هذه المفارقة في ضعف إتقان أو جهل هؤلاء "المترجمين" للغة مستخدمهم من جهة، وتمكن بعض القناصل (وفي طبيعتهم للفرنسي أوغست بومبي، مترجم "روض للقرطاس" لابن أبي زرع) والمفوضين الأجانب من اللغة العربية لفصحى والدارجة المغربية من جهة ثانية، وهو ما كان يسهم بشكل فعال في تيسير مهامهم. وقد كان مخاطبهم المغاربة، وعلى رأسهم السلطان، يبهرون لقررتهم على استعمال اللغة العربية في محادثاتهم وكتابتها. فمن لوهلة الأولى، وإبان تسليم أوراق اعتمادهم لهما لاحظ المولى عبد الرحمان والمولى الحسن بعده أن المفوض البريطاني ج.د.هاي وزميليه للفرنسي شارل فيرو والألماني طيودور فيير كانوا متضلعين (وإن بدرجات متفاوتة) في اللغة العربية وفي الحضارة الإسلامية⁵³.

غير أن ثغرات المترجمين المحليين ونقائصهم اللغوية واللسانية لم تعوق ارتقاءهم، وتصدر بعضهم لأحداث ووقائع كان لها وزنها على الساحة المغربية وفي علاقات المغرب مع الدول الأجنبية. وبشأن غنى هذه العناصر، لاحظ شاهد عيان، داود أوركوهارت، مؤلف "ركائز هرقل أوحكاية أسفار بإسبانيا والمغرب" (1850) "أن تراجمة مختلف القناصل... كانوا هم الأكثر ثراءً" في المغرب وكانوا يشكلون، حسب ج.ل. ميبج، القطب المحرك لمسلسل صعود و"إثراء طبقة من الوسطاء لم يكن ما يجبرها على أي استثمار لأموالها، أو يتهددها من خطر، وكانت تعرف كيف تجني فوائدها وأرباحها بنفسها"⁵⁴.

وكانت إمكانيات الإثراء مقابل تسهيل الحصول على وضع المحمي أو المخالط المنشود أقوى عندما كانت المفاوضات أو القنصليات العامة بطئاً تمنح بصفة رسمية لبعض العناصر المنتمين لهذه الفئة، اليهود بالدرجة الأولى، وضع قنصل أو نائب قنصل أو عون قنصلي. إذ ذلك كانوا يجدون أنفسهم في موقع يوفر لهم صلاحيات وسلطة أوسع كانت هي الأخرى تجعلهم في غنى عن الأجر أو الراتب. وبالفعل كان شغل منصب قنصلي، وبصرف النظر عن درجته في السلم الإداري، يشكل مصدر نفوذ وثراء وجاه. فعلاوة على الإنعام على نوبيهم والإتجار

⁵³ - J. Caillé, *Auguste Beaumier, Consul de France au Maroc*, Paris, Larose, 1950. P. Guillen, *L'Allemagne et le Maroc, de 1870 à 1905*, Paris, P.U.F., 1967, p. 68, « Weber était consul général à Beyrouth depuis 1855. Sa nomination à Tanger a été envisagée dès 1872. Son choix s'explique par le désir d'envoyer un diplomate parlant l'arabe et habitué à la civilisation musulmane... Pour le ministre de France « Weber est un savant orientaliste... ; c'est un linguiste distingué et un diplomate qui connaît peut-être mieux que moi le monde musulman ».

⁵⁴ - D. Urquhart, *The Pillars of Hercules or a Narrative of travels in Spain and Morocco in 1848*, London, 1850, vol. I, p. 304

في بطاقات الحماية والوقوف في وجه القواد والعمال والمحاسبين والأمناء، بل وتحديهم ومعاملتهم الند للند، كان ذلك المنصب يضاعف من فرص ربط علاقات مثمرة مع الدور التجارية والمؤسسات البنكية والشركات الملاحية الأجنبية، ويتيح لأصحابه حظوظ أقوى لترسيخ تموقعهم الإقتصادي - الإجتماعي وجمع الأموال بوتيرة أسرع.

الدولة الممثلة	الوكالة القنصلية	إسم المكلف
فرنسا	الصويرة	ماير مقنين
بريطانيا العظمى	الدار البيضاء	موسى مشياح
"	الرباط	حاييم الملح
فرنسا	"	بندحمان
بريطانيا العظمى	"	يعقوب سيرويا
إسبانيا	"	" "
الولايات المتحدة	"	" "
الدانمارك	"	يوسف بن عطار
البرتغال	العرالش	" "
فرنسا	أصيلا	حاييم بنشيمول
بريطانيا العظمى	تطوان	بنشيطون
السويد-النرويج	"	ج- بنزاكن
بريطانيا العظمى	"	إ. ناحون

أعوان قنصلين مغاربة، 1830-1850

ولكل هذه الأسباب مجتمعة، وكذا لإعتبارات دينية وسياسية مرتبطة بوضع أهل الذمة الشرعي، كان السلطان لا ينظر بعين الرضا للموقع الجديد لرعاياه اليهود المكلفين بمهام أو مسؤوليات قنصلية فوق تراب بلادهم. وبالرغم من استمراره في التعامل معهم ومع كبار التجار اليهود الآخرين والإنعام عليهم بامتيازات مختلفة ومنها استغلال بعض الإحتكارات وتصدير بعض المنتجات، وبالرغم أيضا من استقبالهم في رحاب القصر وتسلم ما كانوا يأتون به له من هدايا ثمينة يعتبرونها "استثمارا في الجاه" وسيلة لضمان استمرار الروابط المتميزة للقائمة بينهم وبين الدوائر المخزنية العليا، بالرغم من ذلك كله لم يكن للمولى عبد الرحمان ينظر بعين الرضا للمجرى الذي أصبحت تتخذة علاقات هذه الفئة من اليهود مع القوى الأجنبية. وقد سبق لبعض الدول تكليف يهود مغاربة حتى

بتعويض قنصلها العام والنيابة عنه في حالة غيابه عن طنجة لأسباب قاهرة، كما أقيمت إنجلترا على ذلك عندما تعذر على خلف ماطرا، جامس شلوطو دوكلاس، الانتحاق بمنصبه بسبب وباء الطاعون الذي تفشى في المغرب فيما بين 1817 و 1820؛ إذ ذلك أسند تسيير شؤون القنصلية العامة (والتي كانت تقوم آنذاك مقام مفوضية مكلفة أيضا بما هو دبلوماسي وسياسي) ليهودي مغربي يدعى إسحاق أبنصور.

لذا، بذل المولى عبد الرحمان مجهودات متكررة لوضع حد لهذه الأوضاع قبل أن تستقل الأمور ويفقد السيطرة عليها، فأثار مرارا انتباه الممثلين الأوروبيين بطنجة إلى أن تعيين يهود مغاربة لشغل مناصب قنصلية مخالف لبنود المعاهدات، وإلى أنهم أهل نمة حددت للشريعة الإسلامية حقوقهم وواجباتهم. وقد أقدم السلطان على إصدار ظهير سنة 1836 يمنع إسناد هذه المناصب لهم، مثيرا بمبادرته هذه ردود فعل كلها رفضة لما أورد تحريمه. وكان الوزير الأول البريطاني، للورد بالمرستون (Lord Palmerston)، سبقا لتوجيه تعليمات لقنصل بلاده العام بطنجة، إولارد وليام دروماند هاي، يأمره فيها بإشعار المولى عبد الرحمان أن قراره يشكل انتهاكا صريحا للشرط الثاني من المعاهدة المغربية-الإنجليزية لسنة 1824. فأجاب السلطان أنه متشبت بصدقة إنجلترا وبظهيره لأنه سيخدم هذه للصدقة بالذات وذلك بوضع حد للتصرفات المسيئة لها؛ وأوضح بهذا الشأن أن اليهود القائمين بوظائف قنصلية لفائدة بريطانيا يحدثون شتى أنواع القلاقل والهرج، ويظهرون كثيرا من الغطرسة في تصرفاتهم إزاء للمسلمين وأنهم يتعدون طورهم⁵⁵.

وأمام تصلب السلطان ورفضه سحب أو تعديل الظهير أمر بالمرستون مستشاريه القانونيين بإمعان للنظر وفحص شروط معاهدة 1824؛ فأتضح أن بندها الثاني لا يخول للحكومة البريطانية حق إسناد منصب أعوان-قنصلين لليهود المغاربة، وأن هذا البنود لا يسمح بتوظيفهم سوى كمتترجمين وخدام لدى لقنصل العام. وإثر توصله بخلاصة واستنتاجات الخبراء، اكتفى للوزير الأول بتسجيلها لنفسه وتقاضى مواصلة الجدل مع السلطان، تاركا للباب مفتوحا للطعن من جديد في الظهير المنكور، فأوصى هاي في رسالة بتاريخ 1 أكتوبر 1838 بـ"الكف عن الدخول في أي نقاش إضافي مع الحكومة المرلكشية حول هذه النقطة"⁵⁶.

ووفقا للخطة التي توخى فرضها على أرض الواقع، لم يكتف السلطان بتذكير الممثلين الأجانب بوضعية رعاياه لليهود القانونية بل حاول تطبيقها حتى على اليهود الأجانب، وخصوصا منهم اليهود القائمين من الجزائر، لوفدين على المغرب، معتبرا أنه من اللازم إخضاعهم كذلك لمقتضيات عقد اللمة. وكانت تصرفات هؤلاء الأجانب لا

⁵⁵ - ب.ج. روجرز، م.س.، ص. 146

⁵⁶ - م.ن.

تبعث على الإرتياح بسبب ما نعته بـ"العجرفة" في تصرفاتهم والسلوك المغاير تماما لسلوك أهل النمة المعتاد، خصوصا وأنه كان من شأن "انحرافهم" هذا للتأثير سلبا على إخوانهم في الدين من المغاربة وحثهم على الإقتداء بهم. وإثر وقوع نزاعات تسبب فيها أحد يهود الجزائر واتخاذ قرار يقضي بطرده من البلاد، أوضح السلطان في رسالة وجهها للقنصل العام لفرنسي بطنجة بتاريخ 19 يوليوز 1841 ما يلي:

«الخدم الذي له بخدمة جنابنا العالي بالله كمال الإعتناء و الإهتمام... قونص جنس الفرنسيس...، وصلنا كتابك مراجعا في شأن اليهودي (فلان) حسب ما أمركم بذلك عظيم جنسكم المحب في جنابنا العالي... وطلب بيان أمره زيادة على ما قدمنا وليس بعد البيان بيان، فإن اليهود بغياالتنا السعيدة معاهدون على شرط أهل النمة التي أثبتتها شرعا الكريم وعمل عليها أهل ملتنا في الحديث والقديم، فإن وقف أهل النمة عند ما شرط عليهم وجب في شرعا حقن دماهم وحفظ أموالهم وإن نقضوا ولو شرطا واحدا حل في شرعا العزيز دمهم و مالمهم، وليس لهم في ديننا الكريم إلا شعار الذلة والصغار حتى أن الواحد منهم إذا رفع صوته على المسلم فقد نقض النمة، فإن كانوا عندكم متساوين معكم في كل شيء ومن جملتكم فليكن ذلك في أرضكم لا في أرضنا إذ ليس حكمكم عندنا لحكمهم فأنتم مصالحوهم وهم معاهدون فمن أراد منهم أن يقدم للتجارة بإيالتنا... فليس مسلك أهل النمة(كمسلكتهم عنكم)... فمن لم يرد (الامتثال) فليبق بأرضه، فلا حاجة لنا بتجارته على وجه يخالف شرعا العزيز...»⁵⁷.

وقد أوضح السلطان، ردا على استفسار الحكومة الفرنسية بشأن اليهودي المطرود، أن القرار المتخذ في حق "هذا النمي" هو أخف ما كان يمكن معاقبته به، على اعتبار جسامة ما اقترفه من تجاوزات إذ أن "هذا اليهودي، يقول المولى عبدالرحمان، خرج عن شرط النمة بالإستطالة على المسلمين وارتكب بالقول والفعل ما يحل به نمة وماله، فأمرنا بطرده وإيعاده، ولم يضع له شيء مما ادعى به، وقد قدمنا لكم النص على إياحة قبض ديونه الثابتة شرعا وحياسة متاعه ممن هو موضع عنده فإنه لم يتعرض له أحد على شيء وإنما عجلنا بإيعاده خشية الزيادة في فساده مراعاة لإنتسابه إليكم...".

ولم يكن في بعض الحالات ما أورده السلطان بشأن زجر مخالقات أهل النمة مجرد مزيدة كلامية، ذلك أنه صادق في مطلع سنة 1844 على إعدام يهودي مغربي يدعى فكتور ضرمون كان يقوم بمهام عون قنصلي لفائدة إسبانيا بمدينة الجديدة. وقد قتل فعلا بالرغم من وضعه القنصلي ولتمائه لأسرة ثرية حيث كان ولده (داود) المقيم

⁵⁷ - E. Fumey, *Choix de correspondances marocaines*, Paris, 1903, Planche 18.

(- أ. فومي، مراسلات مغربية...، اللوحة...، أسفله)

بالصويرة أحد تجار السلطان، وقيامه هو أيضا بمعاملات تجارية لفائدة القصر إلى حد أنه كان "غارق الذمة" تجاهه. إلا أن هذه المكانة المتميزة لم تشفع له على اعتبار الطيش الذي ميز سلوكه، وحمله السلاح جهرا، وتهديده للمسلمين واليهود المنتازع معهم بإطلاق النار عليهم (حيث اتهم فعلا بقتل يهودي)، وملاحقته لمسلمات علنا. وإثر توصلها بالنبأ، اعتبرت للحكومة الإسبانية ما آل إليه أمر عونها القنصلي بمثابة إهانة صريحة لعلمها ولهيبتها، وبما أنها كانت تواجه لذلك اضطرابات داخلية ولا سيما انتفاضة مسلحة بمدينةني أليكنتي وقرطاجنة، فإنها حاولت صرف أنظار "الرأي العام" عن تلك الاضطرابات، فشرعت في استنفار الجيش والتلويح بشن الحرب على المغرب وإنزال قوات لغزو المثلث الواقع بين سبتة وطنجة والعرش⁵⁸.

وزاد في إصرارها على تضخيم تهديداتها إجماع الدول الممثلة بطنجة على استنكار قتل عون إسبانيا القنصلي. وفي مذكرة جماعية رفعها إلى السلطان ممثلو فرنسا وإنجلترا وهولندا والدنمارك والسويد وصقلية وسردينيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا بالطبع عن ممثل إسبانيا، نددوا كلهم بشدة بما أقدمت عليه السلطات المراكشية متمنين بلإحاح "ألا تتكرر أبدا مثل هذه المصيبة". وتقاديا لإندلاع مواجهة عسكرية بين الطرفين، لاسيما وأن القبائل المجاورة لسبتة دخلت في مناقشات مع جنود حاميتها، توسطت إنجلترا لتطويق الخلاف، وتمكن فعلا سفيرها بمديرد، هنري بولور، من إقناع الحكومة الإسبانية بالعدول عما كانت تتوي القيام به. وانشغلت الحكومة البريطانية في تحركاتها هذه بالتوتر السائد على الحدود المغربية-الجزائرية أكثر من انشغالها بتهديدات إسبانيا. لذلك أشعرت السلطان بنجاح وساطتها ونصحته بالتزام "الحكمة" والتخلي عن مؤازرته للأمير عبد القادر، رغم أنه سبق لإنوارد هاي إشعارها أن المغاربة مناصرين للمقاومة الجزائرية وأن أي تراجع للمولى عبد الرحمان بهذا الشأن سيعرض البلاد لا محالة لحرب أهلية⁵⁹.

وبصرف النظر عن هذه الاحتمالات فقد كان الشغل الشاغل للإنجليز نابعا أساسا من الرغبة الملحة التي كانت تدفعهم إلى ضمان ما يناسب، أولا وقبل كل

⁵⁸ Castellanos, Manuel, *Historia...*, op. cit., pp. 514-515, « (España), por ser mas proxima a Marruecos y tener sus presidios enclavados en el litoral maroqui, era la que mas sufría con las insolencias de los moros ; siendo lo peor y mas sensible, que nunca reclamaba con la debida energia, como se vio a principios de 1844, cuando en Mazagan fué traidora y alevosamente asesinado el gudio Victor Darmon, que en dicha plaza representaba a Espana como Agente Consular. No scremos nosotros los que justifiquemos la conducta de este judio, cuyas licenciosas costumbres y arbitrario proceder fueron causa de indisponerse con los naturales del pais y con el Gobernador del distrito, el Hach Musa ben - Mohammed el Gharbi... Pero se ve claro que el Gobierno xerifiano descaba provocar al espanol, pues habiendo el Hach Musa representado al Sultan que Darmon era Agente Consular de Espana, contesto Muley Abderrahman con arrogancia « que el no ignoraba tal calidad, y que aunque hubiera sido Consul General debiera haberse cumplido sin tardanza la sentencia ».

⁵⁹ ج.ج. روجرز، م.س، ص. 152-153.

شيء، مصالحهم الإستراتيجية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. وقد تعززت لديهم هذه الرغبة في أعقاب معركة يسلي وأكد بصدد ذلك وزيرهم في الخارجية، اللورد أبردين (Lord Aberdeen)، لخلف إ. هاي بطنجة، إبنه جون هاي درومند هاي، في رسالة بتاريخ 26 مارس 1845 أنه "في حالة تعرض حكم السلطان لهزة جديّة وخطر من شأنه تهديد عرشه، فإن (مصلحتنا) تحتم علينا مساعدته على صيانة سلطته... إذ إن استقرار عرش إمبراطور (المغرب) والتبشير الجيد و السلمي لشؤون إيالته لأمران على أعلى قدر من الأهمية بالنسبة لبريطانيا العظمى"⁶⁰.

ومهما كانت حسابات الإنجليز فالأهم أن انهزام المغرب أمام الفرنسيين، وانكشاف ضعف البلاد العسكري، وتعدد ثورات القبائل، كل ذلك ساهم في مواصلة الأوروبيين تصعيد تغلغلهم وتوظيف وسائل شتى، ومن ضمنها الحميات، للنيل بصورة مباشرة، من سلطة المخزن وهيئته، وبلوغ مرامهم. وكان طبيعياً أن تمتاز فرنسا، بصفقتها القوة الصاعدة على الساحة المغربية، بمواقف متشددة في هذا الباب، لا سيما وأنها "أسست" تاريخياً لظاهرة توسيع الإمتيازات الأجنبية حتى تشمل الأهالي المتعاملين معهم وذلك طبقاً لما فازت به بمقتضى معاهدة 1767. وكانت تستغل كل كبيرة وصغيرة لإضفاء نوع من الجاذبية على حمايتها لإقناع المتطلعين للحصول عليها بمثانتها وقدرتها على صيانة مصالحهم كيفما كان نوعها. وقد بالغ ممثلها بطنجة، ليون روش (Léon Roches)، الشهير بمفهوم "سياسة الضيلون" الذي اخترعه وأشاعه في صفوف حكومته لتشجيعها على اللجوء إلى أساليب الرشوة بشكل منهجي في تعاملها مع كبار الشخصيات المخزنية، بالغ في استغلال الدرائع لتوجيه الضربة نحو الأخرى لسلطة المخزن وسمعته.

ففي ربيع عام 1849، مثلاً، هول من أمر اعتقال باشا طنجة لرصاص وسائله كانا مستخدمين لديه وتحث حمايته؛ فقطع العلاقات مع دار النيابة وشرع في ترحيل موظفي القنصلية العامة، تمهيداً لتعبئة جنود المشاة وسلاح المنفعية البحرية في ميناء تولون. ولم تهدأ الأمور إلا بعد تدخل ج. د. هاي في اللحظة الأخيرة للحيلولة دون استخدام سفن حربية فرنسية لمياه مرسى طنجة، وهو الميناء الذي سبق لها قصفه في يوليوز 1844 قبل تحركها جنوباً لإلحاق الدمار بالصويرة و تخريبها بتزامن مع زحف جيوش الجنرال لامورسيير (Général Lamoricière) برا من الجزائر صوب يسلي⁶¹.

وفي مرحلة لاحقة، ورغم مواخذه الحكومة الفرنسية في نهاية الأمر لروش وإعفائه

⁶⁰ - X. Durrieu, *op. cit.*, p.11.

⁶¹ - كان ليون روش يهدف من هذا العمل إلى إعادة تأكيد تأثير بلاده وإجبار المخزن على تسليم فرنسا محمياً جزائرياً كان قد عمل ضابطاً ارتباط لدى الأمير عبد القادر.

من مهامه بسبب تضخمه لنزالة الاعتقال، وافتعاله لأزمة خطيرة مع المغرب، فقد صار كل من خلفوه بطنجة على نهجه. وكان ذلك شأن شارل ياكزشممت (Charles Jagerschmidt)، أول مساعد للقنصل العام بروسيا بوري (Prosper Bourré) قبل أن يعين مكانه قائما بالأعمال. وقيل استقدمه للأسطول الذي قصف سلا سنة 1851، برز ياكزشممت بشكل ملفت بفعل تعبته المتحمسة للدفاع عن مصالح مواطنيه والراعايا للجزائريين وكذا للمحميين، فأكثر من التهديد لموجه للمخزن. وبدا ذلك جليا لجان الضجة التي أحدثها عقب سرقة لدعى أحد سماسرة القنصلية، يسمى يوسف الصوري، أنه تعرض لها وضاعت منه بسببها 2000 ريال. وكان الصوري المنكور من كبار تجار يهود طنجة ربح كثيرا من المال بفضل مشاركته بجانب تجار يهود ومسلمين، ومن ضمنهم أحد تجار السلطان المرموقين، مصطفى الدكالي، في استغلال الإحتكار الخاص بإمداد جبل طارق بالأبقار و"الإفريشك". وقد سبق له أن قام لمدة خمسة وعشرين سنة بمهام للسمسار - المترجم للرسمي لفائدة ممثل السويد بطنجة الذي كان "يعيره" ويضع خدماته بين القينة والأخرى رهن إشارة زميله الأمريكي⁶².

وإثر إلحاح ياكزشممت على ضرورة العثور على المال المنهوب وإعادته لصاحبه، حامت الشكوك حول خمسة مغاربة كانوا في خدمة القنصل بالنيابة لصقالية، مارتينو (Martino). ورغم تسرع هذا الأخير لإعلان حمايتهم، فإن أخ أحد المتهمين، وهو غير محمي، اعترف بعد جلده بمسؤوليتهم في السرقة بمشاركة مستخدم آخر كان يقف بباب القنصلية العامة الأمريكية، ومعروف بتورطه في أعمال النهب. وبعد اعتقالهم وجلدهم جميعا، باستثناء شخص يدعى "التهامي"، وهو من المقربين لمارتينو ومعروف بارتباطه بأوساط الدعارة، أمكنه الفرار بمساعدة صديقه الصقلي والانتجاع بحرم أحد أضرحة طنجة، أقر ثلاثة منهم بما اقترفوه. أما اثنان، ومن بينهما المستخدم لدى الأمريكان، فإنهما أنكرا التهم الموجهة إليهما. وقد تعقدت الأمور ليس بسبب صعوبة إخراج المدعو التهامي من الضريح الذي فر إليه فحسب، وإنما نتيجة أيضا لما شاع في المدينة من أخبار حول قسوة العقوبة المقرر إلحاقها بالجناة. وقد اتهم ياكزشممت بعض الشخصيات المقربة للنائب السلطاني محمد الخطيب وباشا المدينة بالترويج لأقوال مفادها "أنه من العار قطع أيدي مسلمين تورطوا في سرقة نعسة زعم يهودي مستخدم لدى نصراني أنه تعرض لها".

وأوضح القائم بالأعمال الفرنسي أن مصطفى الدكالي كان يقف وراء ما يروج بهذا الشأن بهدف التخلص من منافسه ودائنه الصوري، وذلك بتشجيع خفي من ج.د.هاي الذي قال عنه أنه عرض فيما مضى الحماية البريطانية على الصوري

⁶² - J. Caillé, *op. cit.*

المنكور ولم يرض رفضه لها و تفضيله الحماية الفرنسية عليها.

وفضلا عن الدور المنسوب لهاي، وهو الذي أخبر فعلا النائب الخطيب أن بحوزته شهادة للتفصل العام الأمريكي براون يصرح فيها أنه طرد الصوري بسبب سرقة لبعض النفائس حينما كان في خدمته، فإن خيوط القضية تشابكت أكثر فأكثر حيث تزامن اندلاعها مع تجديد السلطان في سنة 1851 بالذات لفحوى ظهير 1836 القاضي بمنع إسناد مهام قنصلية رسمية لليهود المغاربة. وقد انتقد ياكوشمونت هذا الظهير وادعى أن الصوري وظف بموافقة المولى عبد الرحمان، وأن الضجة المفتعلة حول حمايته الفرنسية لا تحركها سوى الرغبة في تجريده منها والسطو على ماله و ممتلكاته بعد للزج به في السجن. ولخبط الأوراق انتهز أيضا التفصل حادث ملاحقة شريف يدعى عبد السلام الصقال لأحد مستخدمى القنصلية اليهود، وضربه بباب داره للتصعيد من لهجته والمطالبة بإخراج الشريف المنكور من القنصلية البريطانية، حيث التجأ وجده أمام الملاء قبل إيداعه السجن؛ وطالب أيضا بإنزال نفس العقوبة بأربعة أشخاص اتهمهم بالضلوع في جريمة قتل ذهب ضحيتها أحد رعايا روما. وبما أن المخزن لم يستجب فوراً لمطالبه، فإنه سارع لإستقدام سفينة حربية مجهزة بمئة مدفوع، "جومب"، وصلت إلى ميناء طنجة بداية غشت 1851.

وبما أنه سبق للمولى عبدالرحمان مطالبة للحكومة الفرنسية بإقالة ليون روش وأنها استجابت لهذا المطلب وعزلت فعلا قنصلها العام عقابا له على مبالغته في التهويل والتسبب في أزمة 1849، حاول للسلطان المراعاة على هذه السابقة، فوجه رسالة احتجاج مشمعة كان يود إيصال مضمونها مباشرة إلى رئيس الجمهورية. إلا أن المشتكى به تحايل لفتحها خفية والإطلاع على فحواها قبل إرسالها إلى باريس. ولم يزد مضمونها وتجاهل المخزن عمدا للعرف للقاضي بتسليمه نسخة، إذ اعتبر تخطيه هذا بمثابة إهانة له، إلا سخطا وتشددا. وفي ظل هذه الظروف كان من الصعب عليه ألا يبتهج في واقع الأمر لعدم رد السلطان على مطلبين آخرين خاصين بتعويض أصحاب مركبين فرنسيين غرقا بمصب ولا أبي رقرق، وتسارع الأملالي لنهب ما كان على متنها، ومعاقبة عامل سلا على عدم إسراعه لمنع للنهب. وعلى خلفية لمتعاض ياكوشمونت للشديد وتجاهل المخزن لمطالبه، قرر القنصل العام تلقين درس لا ينسى للمراكشيين، فاستقدم "سكولدر" (escadre) بكاملها ووجهها صوب سلا. وبعد وصولها إلى عين المكان شرعت في قصف هذه المدينة حيث، يقول للناصرى، "كان ترلف للكور والبنب على البلاد على صورة فظيعة مثل للرعذ للقاصف تكاد تنهد له

للجبال...". وكان ذلك يوم 25 دجنبر 1851⁶³.

وكان إيفاد سفن حربية بقيادة أميرال لقصف سلا بمثابة تركية واضحة لخطط التشدد التي صار عليها القنصل العام "للدفاع عن مصالح فرنسا وسمعتها"، لا سيما في ظرفية تزامنت وانشغال المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية وضع بلادهم الداخلي، والإنقلاب الرئاسي الذي مهد للإطاحة بالجمهورية الثانية (1848-1852)، وتنظيم استفتاء أحدثت بموجبه الإمبراطورية الثانية وأعلن الأمير لويس نابوليون امبراطورا تحت إسم نابوليون الثالث. لذلك اكتفوا في جوابهم (بواسطة قنصلهم) على استرعاء السلطان بالالاحاح على ضرورة انصياع المخزن لما طلب منه "إن كان يريد حقا الحفاظ على صداقة فرنسا". وتحت الضغط وخشية قصف الأسطول الفرنسي لمراسي مغربية أخرى قبل السلطان الرضوخ تقاديا لتكرار ما تعرضت له سلا، فاعترف بالوظائف المسندة ليوسف الصويري، وأمر بإيداع الشريف الصقال السجن (بعد تنازل القنصل العام عن المطالبة بجلده أمام المارة)، وبطرده الرجال الأربعة المتهمين بالقتل ومنع عليهم الإقامة بطنجة بالمرّة، وبتعويض أصحاب المركبين اللذين غرقا عرض سلا، فضلا عن توبيخه لباشا الرباط بسبب توجيهه اللوم للنائب القنصلي الفرنسي بهذه المدينة، ومواخذته على توظيف ترجمان-سمسار يهودي والتضييق على شاويش القنصلية وتجاهل الباشا، بتصرفه هذا، أن المستخدمين المذكوران يتمتعان بالحماية الفرنسية.

وبطبيعة الحال كانت مثل هذه القضايا لا تبقى سرا دبلوماسيا صرفا ومكتوما لايعرف خباياها سوى المخزن ومخاطبوه الأجانب؛ ذلك أن أصداء الأحداث كانت تصل، وإن بأشكال منقطعة ومحرفة أو مضخم في حجمها، إلى خاصة الناس وعامتهم عبر وسائل وقنوات شتى، ومن ضمنها ما كان يروج في أسواق المدن والبلوادي، وفي الملاحات وعبر اليهود بصفة عامة بحكم علاقة أعيانهم المتميزة مع الممثلين الأجانب، ووظائف عدد من إخوانهم في الدين داخل للقنصليات. وكان القناصل، من جهتهم، لا يخشون جهدا لـ"إشهار" نتائج ضغوطهم على المخزن وما حققوه من مكاسب بفضل تراجعهم أمام قوة و عظمة دولهم. ولم يكن طبعاً من شأن دعاية مثل هذه و إبراز دفاع فرنسا عن مستخدميه والمنحازين لها سوى إضفاء لمعان أقوى لصورتها و تعزيز

⁶³ أ. الناصري، الإستقصا، م.س.، ج. 9، ص. 62، "وفي سنة ثمان وستين ومائتين وألف هجم الفرنسيين على ثغر سلا وذلك بسبب مركبين وردا الى مرسى العدوتين مملوئين قمحا وكانت السنة سنة مسغبة فنشب المركبان بساحل سلا فتسارعت العامة اليهما و انتهبواهما... ، ولما لم يحصل الفرنسيين بالكلام مع السلطان على طائل هجم على سلا... في خمسة بابورات وقابان كبير... و شرع في رمي الكور و الينب...".

وفي سياق المنافسة القائمة بين الدول الأوروبية كان ممثلوها بالغرب يسرون كلهم على نفس المنوال. وهكذا وبالرغم من التقدير الذي بدأ يحظى به لدى السلطان، ومختلف المبادرات التي كان هذا الأخير يتخذها لضمان "صداقة" إنجلترا، فإن ج.د. هاي، المرقى إلى مرتبة قائم بالأعمال في أكتوبر 1847، لم يتوان هو الآخر في اللجوء إلى القوة؛ ففي أكتوبر 1851، أي قبل القصف الفرنسي لسلا، وفي ظروف داخلية صعبة طغت عليها مخلفات قلة الأمطار التي عانت منها البلاد فيما بين 1847 و1851، استقدم هاي سفينة حربية، "جانوس"، قصفت شواطئ الريف بدعوى قمع أعمال القرصنة، وأصابت بمدافعها عددا من الأهالي كما أنها أغرقت مراكبهم.

وإن احتجاج السلطان على ذلك، أجاب خلف اللورد بالمرستون على رأس وزارة الخارجية، اللورد ماليسبوري، "لا يسمع حكومة جلالة الملكة سوى أن تستخلص من تبرئة إمبراطور (المغرب) لساحته من أعمال القراصنة الريفيين أن إقليم الريف غير تابع لإيالته؛ لذا ستعامل (الحكومة البريطانية) من الآن فصاعدا أهل الريف وكأنهم مستقلين ومسؤولين (مباشرة) عن أفعالهم"⁶⁵.

وسرعان ما اضطر الإنجليز للتخلي عن تهديداتهم والرجوع إلى خطة مجاملة المخزن، والتأكيد على حيوية استقرار المغرب، وذلك تحت ضغط الإكراهات الناجمة عن نشوب حرب القرم في مارس 1854، وتعبئة بريطانيا لإفشال أطماع روسيا في الشرق الأوسط و القوقاز بتحالف مع فرنسا.

وقد حصلت بالفعل على التزام السلطان لا يمنع السفن الروسية القادمة من البلطيق في طريقها إلى المشرق بالتوقف بمراسي طنجة فحسب، بل كذلك، وبالخصوص، للترخيص لرفع عدد الأبقار (3000) وحجم المنتجات الزراعية المصدرة برسوم جمركية تفضيلية لجبل طارق، حيث كانت تتجمع مئات آلاف من العساكر الوافدين من إنجلترا ومستعمراتها قبل توجيهها إلى مختلف جبهات القتال.

وسجلت الحكومة البريطانية بارتياح التفاتة السلطان والعناية الخاصة

⁶⁴-J. Caillé, *Charles Jagerschmidt...op. cit.*, pp.105-106, «La diplomatie française avait incontestablement remporté un succès et le résultat obtenu justifiait la conduite suivie par Jagerschmidt... L'attitude de la France fut rendue nécessaire par la politique extérieure du gouvernement chérifien. La principale force du Makhzen... consistait à entamer des pourparlers interminables, qu'il avait l'art de faire durer de longs mois... Seule la force pouvait avoir raison de cette temporisation vraiment excessive ».

⁶⁵ - F.O. 99 / 54, Lord Malesbury to J.D. Hay, 4 November 1852, «Her Majesty's Government can only conclude that the Emperor has not, and does not claim to possess, territorial dominion in the Rif district. Consequently Her Majesty's Government will hereafter treat the Reef people as independent and as being themselves responsible for their own acts ».

التي أولاهما لحاجياتها، وهو ما لم يفعله مع الإسبان الراغبين في تأمين تموين سبتة، ومع الفرنسيين الذين حاولوا بدون جدوى الحصول على إمدادات لفائدة جيوشهم المرابطة بغرب الجزائر.

وإبان هذه الحرب ازداد بشكل ملحوظ الطلب الخارجي على المنتجات المغربية والتنافس حولها، وهو ما أسفر عن ارتفاع في القيمة الإجمالية لتجارة البلاد الخارجية، حيث قفزت من معدل يقدر بـ 17.100.000 فرنك خلال الفترة 1846-1852 إلى 23.870.000 سنة 1853 و 30.630.000 سنة 1855 و 51.933.000 سنة 1857⁶⁶

واقترن طبعاً ارتفاع حجم ووثيرة الصادرات بارتفاع عدد وكلاء الدور التجارية الأوروبية والوسطاء والسماسة المكلفين بتجميع المنتجات من مختلف أنحاء البلاد لفائدة كبار التجار الفائزين بحق استغلال احتكار وسقها. وقد أحدث تصاعد عدد المحميين منهم، والذي كان يناهز 400 حوالي عام 1848، تخوفات لدى المخزن، لاسيما وأن مجال الحماية الاجتماعي-الاقتصادي والجغرافي لم يعد محصوراً في نطاق المراسي فقط، بل أصبح، بحكم أهمية تصدير المنتجات المغربية في نشاط الأوروبيين (شراء الحبوب، والأصواف والجلود)، يتسع ليشمل أهل البوادي، من مزارعين ومربي الماشية. فبدأ هؤلاء القرويون، باعتبارهم سماسة أو مجرد "مخالطين فلاحيين"، يشاركون مشاركة كاملة، في نظام حمايات ويستغلونه للإفلات من أداء الضرائب.

وذلك ما حدى بالسلطان ودفعه إلى مطالبة رسمياً المفوضين الأجانب، في عامي 1844 و 1854، أن "يضيقوا من الحماية ويحصروها في حدودها". وخلال الحقبة ذاتها بدأت تطفو أيضاً، وإن بنسب أقل بكثير من نسب المحميين، ظاهرة لم يعرّها المخزن في حينها ما تستحقه من الإهتمام، ويتعلق الأمر بمسألة تجنيس الرعايا المغاربة وحصولهم على جوازات أجنبية. واللافت أن بعضهم، وخصوصاً المقيمين منهم بجبل طارق وإنجلترا، كان يدور في فلك نظام التجار وسعى للحفاظ على روابطه مع الدوائر المخزنية العليا وكبار العمال والقواد.

⁶⁶ - J.L. Miège, *Le Maroc et l'Europe 1830-1894*, Paris, P.U.F., 1963, t. II, p. 306 .

مكان الإقامة	أداء قسم الولاء	الاسم واللقب
كيركدا	1845.03.08	أقالو إسحاق
لندن	1846.05.05	كذالة يهودا
"	1847.12.12	بنصباط داويد
لينز	1849.08.29	ليفى يولي يهودا
ليفربول	1849.09.07	زاكوري يولي يهودا
"	1850.01.19	بنعزوز محمد(*)
لندن	1850.04.26	بارينطي إسحاق
كارديف	1850.05.06	عمار إسحاق
"	1850.05.06	عمار سليمان
لندن	1850.05.16	كوهين موسى
؟	1850.05.21	أبنصور أهارون إسحاق(*)
لندن	1850.06.17	بنزكري موسى
"	1850.07.01	بنعيد الله عبد السلام
"	1850.08.08	بنسعيد إسحاق
لينز	1850.08.08	ليفى يولي يوسف
"	1850.08.08	ليفى سموئل يولي
لندن	1850.08.14	بارينطي يعقوب د يودا
"	1850.10.09	بنسعيد إلياس
بيكسلي هيث	1850.12.28	حنيدة يعقوب
كامبريدج	1851.02.24	مورخري مورديخاي
دوفرز	1851.07.05	أبسيس مالفنور
"	1852.03.26	قرقوز أبراهام
منشستر	1852.03.26	صباغ أبراهام(*)
"	1853.09.24	ترجمان سلومو
كينلي	1854.06.02	ماريوسف يودا
لينز	1855.07.07	بنيفلا ليفى

(*) تاجر فلسطين:

المغاربة المجنسون بالجنسية البريطانية، 1845 - 1855

وبغض النظر عما كان تدبب حركة التجنيس يحمله في طياته، فإنه لمن الصعوبة بمكان عدم تسجيل المفارقة أو التناقض المتمثل في انتباه المخزن إلى مخاطر انتشار الحميات بمختلف أشكالها في الوقت بالذات الذي كانت القوى الأوروبية تنهياً فيه لتكسير كل القيود التي كانت تعوق فتح السوق المغربية على مصراعها أمام تجارها وشركاتها. وقد استهدف الأوروبيون، وبالدرجة الأولى، الإحتكارات السلطانية والنخبة التجارية، المكونة من مسلمين ويهود تألقوا في هذا المجال بفضل ديناميتهم وطول تجربتهم.

وحيث كان الإحتكار في حد ذاته يفسد قواعد السوق الحرة ويقوم دون استفادتهم من الأسعار التي تحددها المنافسة، فإن الأنجليز، بصفتهم أول قوة اقتصادية في العالم، ومتطلعة لاحتلال الصدارة في السوق المغربية واستغلال تواجدهم بجبل طارق، فإنهم بدأوا يتحركون بعزيمة أقوى من ذي قبل، لممارسة الضغوط اللازمة لإنهاء الوضع التجاري الذي كان للسلطان يفرضه، لا سيما وأنه أصدر، خلال الحقبة الممتدة من 1850 إلى 1853، مجموعة من الظواهر لتعزيز الإحتكارات الخاصة بالحبوب والجلود وأصواف حشرة المعافير والكبريت وملح البارود والرصاص وكذا المنتجات المستوردة كالسكر والقهوة والشاي. وعزا القائم بالأعمال البريطاني بطنجة مبادرات المولى عبد الرحمان في هذا المجال وما واكبها من مضايقات بالنسبة للتجار الأجانب مسؤولية تنني حجم وقيمة المبادلات بين بلاده والمغرب سواء بشكل مباشر أو عبر جبل طارق. وقد تراجعت فعلا الواردات والصادرات حيث انخفضت قيمتها الإجمالية من 308148 إيرة سنة 1848 إلى 264965 عام 1849 و145623 سنة 1850، ورغم تحسن طفيف وصل 167214 سنة 1851 و238080 سنة 1852، فإنها لم تترك مستوى 1848.

وأمام هذا التراجع وعدم تكافؤ الفرص الصارخ بينهم وبين منافسيهم المحليين المسلمين واليهود، سعد التجار الإنجليز والغرف المدافعة عن مصالحهم من حدة انتقاداتهم للاحتكارات السلطانية، والتسهيلات الممنوحة للتجار المغاربة المكلفين باستغلالها. وكان من ضمن هؤلاء، على سبيل المثال، بعض كبار التجار أمثال مصطفى الكالي السابق ذكره (والذي كان يستفيد أيضا من استغلال المعادن المتواجدة بتراب قبيلة أنجرة المجاورة لسبتة)، وغسال الفائز برسوم تفضيلية للتصدير من العرائش وطنجة، وهو التاجر الذي قوى مكانته بإبرام شراكة مع الترجمان السمسار للتفضلية العامة الفرنسية، المدعو أبراهم بنشمول، وكيل نور تجارية من مرسيليا، والرزني المقيم بجبل طارق بصفته تاجر ووكيل المغاربة (قنصلا) هناك. وقد شغل هذا المنصب قبله تاجر آخر مقرب للسلطان يدعى يهودى

بن علي (وهو أول من أشعر المولى عبد الرحمان في يوليوز 1830 بسقوط الجزائر في قبضة الفرنسيين)؛ وكان بن علي بنفسه قد خلف بجبل طارق تاجرا يسمى احمد بن عمر بجيا، توفي في أواخر 1820 تاركا ثروة هائلة بدون وريث تقدر بـ 40.000 إبرة إسترلينية، حاولت الحكومة البريطانية الإستحواذ عليها متجاهلة احتجاجات السلطان ومقتضيات القوانين المغربية والشريعة الإسلامية⁶⁷.

وخلال سنة 1853 ترغم تجار جبل طارق وتجار آخرون كانوا يتعاملون مع المغرب عبر الصخرة حركة الاحتجاجات ضد الاحتكارات السلطانية والرسوم الجمركية المرتفعة، وساننتهم غرف لندن وليفربول ومنشستر التجارية. وفي عرائضهم وملتمساتهم المرفوعة لوزير الخارجية، للورد روسل، اتهموا صراحة الوزراء المغاربة باستغلال ثقة السلطان بهم، وحثه على اتخاذ قرارات لا تواتي سوى مصالحهم الخاصة وتوفر لهم ظروف الإثراء الشخصي. واستجابة لهذه الاحتجاجات والإستراءات وغيرها، نددت رسميا الحكومة البريطانية بالاحتكارات ومستوى الرسوم الجمركية وتغيير معدلها دون سابق إنذار. ولم تكف بالاستتكار اللفظي بل أصدرت تعليمات لجون.د. هاي وأمرته بالانكباب على هذا الأمر وتسليم رسالة من الملكة فيكتوريا للسلطان تطالبه فيها بإزالة العرائيل التي كانت تحول دون تنمية التجارة، وهي عرائيل قال اللورد أنها تشكل انتهاكا لمعاهدة السلم والتجارة التي سبق إبرامها بين إنجلترا والمغرب بفاس عام 1801، وتم تعديلها وتأكيد فحواها عام 1822⁶⁸.

ورغم استجابة المولى عبد الرحمان لهذه الإحتجاجات والضغط وإصداره في مارس 1854 لظواهر تقضي بإلغاء بعض الاحتكارات وتخفيض بعض الرسوم الجمركية، فإن الحكومة البريطانية لم تعبر عن أي ارتياح أمام هذا الرد بل اعتبرته مجرد مناورة ظرفية لا تستجيب لانتظاراتها ومطالبها الرامية إلى إنهاء الاحتكارات بشكل جذري ولا رجعة فيه وإقرار معدل ثابت ومحدود فيما يخص الرسوم الجمركية. لذلك انكب هاي على مشروع اتفاقية جديدة، صاغت حكومته على مسودتها في نونبر 1854؛ ولبلوع مرامي حكومته وتجار بلاده، بدأ روسل يمارس للضغط ثلو الضغط على السلطان لحمله على الاستجابة لما كان ينتظر منه. وفي هذا السياق وكإجراء أولي أخبر المولى عبد الرحمان أن ليا من سفرائه سوف لن يستقبل بإنجلترا إلا بعد اتخاذه

⁶⁷ - P.G. Rogers, *op. cit.*, p. 134, « The Sultan wrote to Sir John Don, the Governor of Gibraltar, and claimed all Begia's estate, in conformity with Moroccan law. The Gibraltar authorities... maintained that by English law the real property of an intestate deceased person who left no heir, reverted to the Crown. The Sultan refused to accept this argument, and maintained his own claim, and so the deadlock prevailed... but the dispute was not over ».

⁶⁸ - F.O. 99, 58, Lord Russell to Sir J.D. Hay, 27 August 1853, « You will take no presents to the Emperor, and you will assign as your reason for doing so that presents are exchanged between friends, not between those who are at variance with each other; and the latter is unfortunately the present character of the relations between England and Morocco ».

لإجراءات جدية ولملوسة من شأنها ضمان عدم تكرار انتهاك للمعاهدات المبرمة سابقا وبلورة حسن لنذية للمضي قدما وللتوقيع على اتفاقية ملاحية وتجارية جديدة. وعلى غرار منافسيهم الفرنسيين ولجوتهم خلال المفاوضات التي مهدت لإثاقية للامغنية (1845) إلى "سياسة الضبلون" لحمل المفوض المغربي على قبول بنود خطيرة وبخه عليها للسلطان فيما بعد أيما توبيخ، فإن الإنجليز ساروا هم كذلك على نفس المنوال ولم يكتفوا بالاستتكار والتهديد بل خصصوا ميزانية ومبالغ مالية هامة لإرشاء المفوضين المغاربة وحثهم على الاستجابة لمطالبهم وتمريرها" أمام السلطان. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي عبأوا إيانها إمكاناتهم لشراء النعم. فقبل معركة طرفلكار، طلب قائد البحرية الملكية، الأميرال نيلسون، من القنصل للعام ماطرا أن يطلعه على أسماء كل عمال المراسي المغربية ويذكر له نوعية "الهدايا" الممكن تقديمها لهم عند الحاجة. وفي نونبر 1854 أكد لورد كلارندون كتابة لهاي أنه لا يرى مانعا في إضافة 500 ليرة للهدايا العينية المزمع تقديمها لمخاطبيه المخزنيين⁶⁹.

II - تعزيز ومأسسة نظام الحماية

1 - من التمهيد إلى الترسخ

مثلت المرحلة الممتدة من 1844 إلى 1856 طورا تمهيدا لاستغلال الحماية سياسيا، وللبحث عن السبل الكفيلة لتوظيفها لهذا الغرض على نطاق أوسع. وأما المرحلة التي أعقبت التوقيع على المعاهدة البريطانية المغربية، فإنها امتازت بسعي الدول الأوروبية لتمتين المكتسبات الأولى في مختلف أرجاء البلاد. وبذلك أصبحت المحاولات المبذولة في هذا الاتجاه والنتائج الملموسة المحصل عليها جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التغلغل بالأساليب الدبلوماسية المعتادة، أو باللجوء إلى التهديد واستقدام البوارج الحربية لمياه طنجة وغيرها من المراسي.

وفي أعقاب "1856" تعددت فرص التدخل بمختلف هاته الأساليب بموازة ارتفاع عدد المحميين واتساع نطاق الحماية من الناحيتين البشرية والجغرافية إثر تصاعد المبادلات التجارية البحرية، وإدماج المغرب التدرجي في السوق العالمية وربطه بالنظام الرأسمالي. وفي هذا السياق لم تعد الحماية الأجنبية مقصورة على شريحة محدودة لا تتعدى دائرة كبار التجار اليهود والمسلمين، أو الأهالي المستخدمين في المفاوضات والقنصليات (مترجمون وكتاب الرسائل بالعربية، حراس المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية، خدم في بيوت الممثلين الأجانب). لقد

⁶⁹ - Ibid, Lord Clarendon to J.D. Hay, November 14, 1854, « If a few hundred pounds in hard dollars, in addition to presents in kind, would be likely to remove difficulties, (I) will not object to your giving as far as five hundred pounds... ».

استلزم فعلا نماء الواردات والصادرات اللجوء إلى أعداد وافرة من الوكلاء والسماسة. وذلك بصرف النظر عن حجم المعاملات الحقيقية، الذي كان يسجله كل واحد من الأجانب الذين كانوا يكفون هؤلاء الوسطاء المغاربة بتسويق السلع المستوردة من أوروبا وبتجميع المنتجات المغربية الخام قصد تصديرها.

ونظرا لأولوية الفلاحة في اقتصاد البلاد، وتواجد أغلبية السكان (90%) في القرى، فقد تحتم أيضا على الأجانب والوسطاء المغاربة المتعاملين معهم إيجاد شركاء وأعان لهم في البوادي لا لتصرف أو تجميع المنتجات فحسب، بل للإسهام كذلك في رفع مستوى الإنتاج الفلاحي ومواكبة تزايد الطلب الخارجي على المنتجات المغربية (الصوف، الجلود، القطني، الحبوب، الزيوت، الفاكهة المجففة...)، ومن تم انضمام سماسة قرويون للسماسة من أهل المراسي وغيرها من المدن، وساهموا في تسويق السلع المستوردة في أقصى مناطق البلاد، وتجميع المنتجات المحلية الخام الموجهة للخارج. وقد شارك المخالطون في توفير جزء كبير من هاته المنتجات.

ولضمان حجم متزايد للإنتاج ووصول المنتجات بانتظام إلى الأسواق القروية منها وللحضرية أبرمت عقود للمخالطة بين لتجار الأجانب والفلاحين المغاربة، قائمة على تسبيق أموال لهؤلاء أو إمدادهم ببذور أو أدوات للحرث مقابل التزامهم بتسليم نسبة معينة من محاصيلهم للزراعية أو صوف قطعان أغنامهم لشركائهم الأجانب أو لسماستهم.

إلا أن عددا لا يستهان به من الأجانب والفلاحين أو الملاكين المغاربة تواطئوا مع بعضهم البعض وأفرغوا "المخالطة" من فحواها ومراميتها الأصلية بصفتها الصيغة التقنية الملائمة لتمكين الأجنبي من استثمار أمواله في القطاع الزراعي، رغم العوائق القانونية التي كانت تحول دون امتلاكه للعقار والأراضي للفلاحة في المغرب؛ وذلك لاعتبارات دينية مرتبطة بمقتضيات الشريعة الإسلامية. وقد تجلى "الإثراف" الذي شاب المخالطات في إدعاء الأطراف القروية المحلية المشاركة فيها أن كل ما بين أيديها من محاصيل وقطعان الماشية، وهو ملك للشريك الأجنبي وأن هذا الأخير تحمل كل تكاليف الحرث والحصاد واشترى لوحده رؤوس الأغنام والأبقار. وفي وقع الأمر كان يتوخى من إسناد "رأس المال" كله للشريك الأجنبي "تمطيط" امتيازات هذا الأخير الجبائية لتشمل ما بيد "صاحبه" المغربي وتتيح له فرصة التملص من أداء الضرائب.

وللإفلات من دفع الضرائب عمد فعلا كبار الملاكين في البوادي إلى الحل المتمثل في إبرام عقود زائفة مع رعايا أجنبية، وإبان تسجيلها أمام عدول متورطين في العملية، كان الشركاء الوهميون يصرحون أنه وقع الاتفاق بينهم حول الزراعة أو تربية الماشية، وأن الفلاح أو الكساب تسلم مبلغا معيناً من المال أو كمية معينة من

البذور مقابل التزامه بتسليم نسبة متفق عليها من المحاصيل أو الصوف لـ"صاحبه"
الأجنبي بعد الحصاد أو عدد محدد من قطيع الأغنام. وفي غالب الأحيان كان المنتج
المغربي هو الذي يقدم المال لـ"شريكه" الوهمي للحصول على بطاقة "مخالط".

وقد انتقد بشدة بعض الملاحظين الأوروبيين هذه الظاهرة واستكروا طابعها غير
الأخلاقي وقلّة حياء الأجنبي المتورطين فيها وعتوهم بـ"الشركاء النائمون" أو الكسلاء.
ولم ينج قطاع "السمسرة" من مثل هذه العيوب حيث تهافت التجار والوسطاء
بمختلف أصنافهم للحصول على بطاقة "السمسار"، وهي الوثيقة القنصلية التي كانت
تخول لحاملها امتيازات قضائية وجبائية مماثلة للإميازات التي كان ينعم بها الأجنبي
المقيم بالمغرب.

وبفعل التحولات البنوية المرتبطة بارتفاع المبادلات التجارية البحرية
والداخلية، كان طبيعيا أن تتسع صفوف هذه الفئة وأن يتكاثر عددهم في المدن
والبوادي، وذلك رغم تأويل المخزن الضيق لمفهوم "السمسرة"، حيث كان يعتبر أنه
لا ينطبق إلا على التجار الأجانب والمغاربة الذين يقومون بمعاملات تجارية على
نطاق واسع ومنمجة في سيرورة التصدير والإستراد.

2- معاهدة 1856 والدوامة الناجمة عنها

تصدر سياسة القوى الأوروبية تجاه المغرب تأرجح بين أساليب الترغيب
والترهيب والمزج في غالب الأحيان بين المجاملة والطف الدبلوماسيين والتهديد باللجوء
إلى "أقصى الوسائل". وكانت هذه الأساليب تتجه على حد سواء بشكل منفرد خذمة
لمصالح كل دولة على حدة أو في إطار جماعي، وكان يجري هذا الخيار الأخير في
حالة تشبث المخزن بمعارضته لمطالب الدول وطفوح ضرورة تكوين جبهة مترابطة
لتكسير المقاومة وإنهائها.

ومن الناحية العملية لجأت جميع الدول، ولو بدرجات متفاوتة ومتفرقة أو متتالية
كرنولوجيا، لجأت إلى وسائل وتدبير متشابهة على العموم، ومنها : الإعتماد على
المعاهدات والاتفاقيات القديمة والعمل على تحيين بنودها وتجاوز ما هو متقادم فيها،
التأكيد على أولوية نصوص المعاهدات في صيغتها باللغات الأوروبية في حالة بروز
مشكل أو مشاكل في تأويل بعض بنودها، الحرص على احترام المخزن لمبدأ "الدولة
المفضلة" أو "الأكثر تفضيلا"، التجسس على السلطان لمعرفة مواقفه تجاه كل دولة على
حدة، التجسس على المنافسين لمعرفة نوعية مطالبهم ومقترحاتهم وما كانوا يدفعونه أو
ينوون دفعه للمخزن في المقابل، التهديد باستعمال القوة، استخدام البولارج الحربية إلخ.

إن الصيرورة العامة لتطورات البلاد فيما بين معركة إيسلي (1844) ومعاهدة 1856 جسدت وكشفت بكل وضوح الأساليب الرئيسية الثلاثة المشار إليها أعلاه. وقد تجلى ذلك في خلفيات وظروف فوز المفوض البريطاني ج.د. هاي بمعاهدة ملاحية وتجارية مثلث منعطفاً أساسياً في تاريخ المغرب المعاصر.

لم يكن فوزه هذا سنة 1856، بعد مفاوضات عسيرة ومقاومة السلطان الشديدة لمقترحاته إلى آخر لحظة، ثمار عبقريته لوحدها أو نتيجة اطلاعه الوثيق على شؤون المغرب الداخلية بصفة خاصة وأوضاع العالم الإسلامي بصفة عامة، بحكم طول إقامته بطنجة وتجربته العثمانية. ارتبط نجاحه في واقع الأمر بتدخل معطيات عديدة ومعقدة تصورها ضعف المغرب في سياق ما بعد معركة إيسلي، والعجز الذي أبان عنه حتى عندما بادر الإسبانيون باحتلال جزر مصب واد ملوية (1848) ولم يقم المخزن بأي إجراء للوقوف في وجههم⁷⁰.

ورغم هذا الضعف البين، فقد اختار هاي أسلوب الإقناع بالدرجة الأولى، فوجه عدة رسائل ومذكرات للسلطان المولى عبد الرحمان بن هشام لإقناعه بفضائل تحرير المبادلات البحرية وتكيف المغرب مع مستجدات السوق العالمية.

وقد تكررت في "خطاب" الممثل الإنجليزي عبارات ومصطلحات كلها أشارت إلى حسن نوايا بريطانيا تجاه المغرب، وإلى الآفاق المشرفة التي كان من المفروض أن تقدم عليها البلاد في حالة قبولها فتح كل أبوابها في وجه التجار الأوروبيين: "النفع لعباد الله، سعينا في الخير للمسلمين، نريد الخير ومصالح المسلمين، مباشرة الإحسان بين جنسنا المسلمين في جميع أقطار العالم، مرادنا الخير، تباحث الخير بين الدولتين، زيادة الخير بين الرعيتين، نفع الجانبين والرعيتين، صادق، مرادنا هو القوة والغنى لإيالة مراكش، النفع لبيت المال، النفع لتجار الجانبين، مباشرة الأمور على وجه جميل...".

من البديهي أن مخاطبة السلطان بهذه الكيفية وبلباقة بالغة، كان يتوخى منها إظهار حسن نوايا بريطانيا تجاهه وانشغالها بتحسين أوضاع البلاد وظروف عيش السكان على أساس المصلحة المتبادلة وما فيه "النفع للجانبين ولدول الرعيتين". وكان من شأن الإلحاح على "المصلحة المتبادلة" وإضفاء صبغة "النصيحة" على "الخطاب" إيهام السلطان أن ممثل أقوى دولة في العالم يخاطبه ويتعامل معه

⁷⁰ حول السياسة البريطانية تجاه المغرب وأهمية دور ج.د. هاي على الساحة المغربية طيلة ما يناهز نصف قرن من الزمن، راجع بالأساس مؤلفات خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886، ولادة، الدار البيضاء، 1990؛ المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن، 1845 - 1886 نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1992؛ بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب 1886-1904، دار أبي زقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003.

وفقا لمبدأ المساواة وعلاقات "المحبة التامة" القائمة بين الدولتين.

ووفقا لتصورات هاي ولما كان يروج في ذهنه حول العقلية "الشرقية" السائدة في الأقطار الإسلامية، خصوصا وأنه قضى بعض الوقت باسطمبول واحتك بالأتراك، فإنه وظف قدرا لا يستهان به من الذاتية أو "العاطفية" في جزء من "خطابه". إلا أن فحص صيغته ومفرداته عن قرب يظهر أن كلامه إنبنى على العقلانية الصارمة والمنطق من أوله إلى آخره.

وتطفو هذه الميزة بشكل واضح في سياق تناوله لصميم الموضوع واستعراضه لسلبيات أوضاع المغرب العامة من جهة، ومن جهة ثانية، إيجابيات، بل الآفاق المشرقة، التي كان مشروع المعاهدة المقترح على السلطان يحملها في طياته ويعد بها. واستدل هاي في هذا المضمار بالنتائج التي حصل عليها العثمانيون في ظرف وجيز، فقال:

«وحيث سلطان الإسطنبول كان محققا بمحبة الإنجليز وبنصحهم... أسقط الكنطردات ونقص من الأعشار، ففي إثر ذلك بعامين تقوت التجارة... والأن بلغت ستة عشر مليون ريال كما بلغت التجارة الخارجية من وسق القمح عشر مليون ريال، وحتى حرثت الأرض المعطلة واستتفع بها أهلها إذ كانوا ضعفاء وصاروا الآن بخير... وأرض هذه للإيالة (المراكشية) وأناسها مثل تلك الإيالة (العثمانية) أو أفضل، فلماذا هي فاسدة ضعيفة؟ فما ذلك إلا من عدم القوانين وضعف النظر...»⁷¹.

ولإبراز فضائل الليبرالية ومزايا تحرير المبادلات، لم يكتف المفاوض البريطاني بالتذكير بعظمة بلاده وقوتها الاقتصادية وشساعة إمبراطوريتها⁷². لم يقف عند ذلك وعند الإشارة إلى نقاهة المبادلات التجارية البريطانية مع المغرب بالقياس مع القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية البريطانية، بل أورد نجاح ومنجزات الولايات المتحدة، وقال: "إن بلد المركان كانوا متسعة وأناسهم كانوا مثل هذه الإيالة، وكانوا قديما يكتفون بفلاحتهم فقط. ولما جعلوا القانون في وسق النبات وسلع بلدهم فصلح أمرهم وقوا عليهم الخير حتى لا أحد مثلهم في الرخاء... وهذه مدة من خمسين سنة لم يكن لجنس المركان قوة في الناس ولا في المال أكثر من هذه الإيالة،

⁷¹ خ. بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني...، م.س.، ولادة، الدار البيضاء، 1990، ص. 51، مذكرة حول تحرير المبادلات وإبرام معاهدة تجارية جديدة (27 مارس 1855).

⁷² بصفتها أكبر قوة صناعية في العالم كانت إنجلترا تفرض هيمنتها التجارية في مختلف أنحاء المعمور وتتفاني في فتح المزيد من الأسواق في وجه منتجاتها وبعض منتجات مستعمراتها؛ وكانت تسخر كل الوسائل لبلوغ مراميها كما تدل على ذلك الحروب التي شنتها على الصين فيما بين 1839 و 1842 لإرغامها على ترخيص استيراد الأفيوم، وهي حروب نمرت خلالها البحرية البريطانية مؤانئ صينية وأعقبتها إخضاع الصين لمعاهدة قاسية (بانكان) شكلت في تاريخ العام المعاصر نموذج المعاهدة غير المتكافئة والجاررة، كما أنها شكلت على المستوى الداخلي ضربة هائلة لهيبة وسعة الأسرة الحاكمة في الصين حيث تلثها موجة عارمة من الانتفاضات والحروب الداخلية؛ انظر: J. Keay, *China. A History*, op. cit., pp. 467-479

والآن فإن لهم من الناس ثلاثة وعشرين مليوناً وجميع الخيرات".
ومن منطلق المقارنة بين المنجزات العثمانية والأمريكية من جهة، و"فساد
أوضاع" المغرب رغم أهمية ثروات البلاد الطبيعية وطاقاتها البشرية من جهة
ثانية، حلل هاي مصادر الضعف وألح على ضرورة إدخال التغييرات اللازمة لتشجيع
المبادلات التجارية، وتوفير شروط آمنة للتجار الأجانب والمغاربة، وفسح أفق
الرخاء أمام الجميع.⁷³

وفي تناوله لمسألة الرسوم الجمركية المؤداة على الصادرات والواردات وكذا
لقضية "منع تصدير بعض المنتوجات" الفلاحية أشار هاي إلى مجموعة من
السلبيات، ومنها العجز في الميزان التجاري وانعكاساته على الوضعية النقدية والمالية
"لأن السكة تخرج أكثر مما "تدخل"، وفي السياق ذاته أشار إلى ظاهرة التهريب
والرشوة ذاكراً أن "غلط الأعشار" يتسبب في "كنطرابندو" على نطاق واسع ويدفع
"ولات المراسي إلى أعمال الخير مع أصحابهم ومع من باشرهم والضرر لغيرهم".

وفيما يخص "التبديل والتغيير كل وقت في الأعشار ومنع الوسق" بدون إنداز
مسبق شدد المفوض الإنجليزي على الخسائر التي يلحقها عدم الإستقرار بالتجار
الأجانب "حيث لا يبقى لهم أمان". وفي تلميح واضح لنظام تجار السلطان والأقلية
المستفيدة منه، انتقد هاي على أن الأوضاع السائدة في المجال التجاري و الظلم
الاجتماعي الفادح المواكب لها قائلاً أن "إثنان أناس يشبعون وألوف يضعفون"،
واقترن انتقاده للأقلية المحظوظة الدائرة في فلك السلطان بانتقاده للأرضية التي كانت
تقوم وتتمو عليها هذه الفئة، ألا وهي الأرضية المتمثلة في الإحتكارات السلطانية.

وبالنسبة للإنجليز وللكوريين بصفة عامة شكلت هاته الإحتكارات، أو
"الكنطرابات" حسب الإصطلاح السائد آنذاك، أحد العوائق الأساسية للتعامل مع
المغرب، وأحد الحواجز اللازم تكسيها قبل الشروع في اقتحام السوق المغربية.

ولكي تكتمل الصورة وتطرح جميع أو جل السلبيات والعوائق على مائدة
المفاوضات، لم يفت المفوض البريطاني الطعن في المبررات "الدينية" التي طالما
أثارها السلطان ووظفها لرفض تحرير تصدير المنتوجات الفلاحية (ولاسيما
الحبوب). وفي تحامل مفتوح على العلماء قال هاي :

«وسمعنا من أناس لا عقل لهم ولا تجريب في هذا الأمر يقول : "إن وسق الطعام

⁷³ بالنسبة للأقطار الإسلامية وللصين على وجه الخصوص، لم يكن نمو المبادلات التجارية مع أوروبا يعني بالضرورة نمو اقتصاد هذه الأقطار بشكل عام أو تحسين يذكر لأوضاع الأغلبية الساحقة من السكان، ذلك أن تحرير المبادلات تسبب في تدمير بعض القطاعات وفي طليعتها القطاع الحرفي الذي تعرض لمنافسة المنتجات الصناعية الأوروبية؛ حول سلبيات تحرير المبادلات في الأقطار السالفة الذكر، انظر:

W. Bernstein, *A Splendid Exchange. How Trade shaped the World*, op. cit., pp. 280-315, *The Triumph and Tragedy of Free Trade*.

حرام لبر النصارى". وقائل ذلك من قلة عقله، لا ينتبه للكسوة الجديدة الذي عليه كونها عمل يد النصارى، ورأسه الخارج منه هذا الكلام ملقف برزة عمل النصارى. وبعد خروجه من محل القول يذهب لداره يشرب القهوة والاتاي الواردين من بلد النصارى. الصكة التي يحرق بها الأرض وصفحة بهايمة وسيفه ومكحلته، كل ذلك وارد من بلاد النصارى. ومن يقل ذلك جاهل ولا عقل له، لأنه يرى أن الله تعالى ينعم على عباده كلها، سواء نصراني مسلم يهودي. لأن الشمس تشرق على الدنيا، والمطر ينزل أيضا على المليح والقبيح. حيث هؤلاء النعم من الله تعالى فمن يمنع عباد الله من ثمر الله؟ ولمثل هذا القائل، يقال له أن الله سبحانه جعل تحت يد سلطاننا عدد كثير من المسلمين بالهند أربعين مليوناً، ولا تمنعهم من نعم الله. والحمد لله أن إيالتنا كافية بجميع الخيارات. وهذا الكلام منا في السوق وغيره، محض نصح لإصلاح هذه الإيالة ولنفع فلاحتها وتجارها، أما إيالة الإنجليز، فإنه يخرج منها كل سنة أربع مائة مليون ريالاً في السلع الموسوقة منها. وتجارة هذه الإيالة مع إيالتنا شيء ضعيف، ومراد دولتنا هو تكثير التجارة مع هذه الإيالة لنفع بيت المال والتجار ورعية الدولتين»⁷⁴.

وعلاوة على الأهمية التي أولها هاي للأمر الجمركية، والتجارية والاقتصادية والسياسية، لم يفته التركيز أيضا على الجوانب القانونية والتاريخية التي كان يرى من المفيد إثارها، وذلك لأسباب شتى، منها على وجه خاص ضرورة إقناع السلطان شخصياً بأن أسلافه صادقوا في ما مضى على جزء مما هو مطالب بالموافقة عليه. ومن البديهي أن العمل على "استئناسه" بهذه الفكرة كان أنجع وسيلة للتخفيف من تأثره بأقوال العلماء والقوى المعارضة لفتح أبواب المغرب أمام التجار الأجانب وتسهيل إقامتهم في البلاد.

ولهذه الغاية استدل بأهم المعاهدات التجارية المبرمة بين المغرب والدول الأوروبية، منها المعاهدتين الموقعتين بمراكش عام 1767 مع فرنسا وإسبانيا، وقد أدرجهما عمداً لأن أولهما شكلت في واقع الأمر حجرة الزاوية فيما يخص امتيازات الأجانب والمغاربة المتعاملين معهم والمرتبطين بهم ارتباطاً مباشراً. وكان من الطبيعي أن تتال المعاهدات المبرمة مع بريطانيا العظمى حصة الأسد في قائمة المرجعيات القانونية التي استند هاي عليها. وفيما يتعلق بحقوق مواطنيه ووسطائهم ومستخدميه المغاربة، خص بالذكر البند السابع من المعاهدة المبرمة مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1783. وقد نص البندان "خدام وخدام القنصوات وخدام رعية الإنجليز من أي جنس كانوا، مسلمين أو غيرهم لا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك".

⁷⁴ - مذكرة هاي السالفة الذكر (27 مارس 1855).

وتضمنت سلسلة الإسناد هذه التذكير بالبند 38 من المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والمولى عبد الله عام 1729، وبمصادقة المولى سليمان عليه سنة 1801. وقد اكتسبت الإشارة الصريحة إلى المولى سليمان دلالة رمزية خاصة على اعتبار تأثر هذا السلطان بالمذهب الوهابي (وإن نسبياً) وتخليه عن سياسة سيدي محمد بن عبد الله في مجال التجارة البحرية والعلاقات مع العالم المسيحي الغربي⁷⁵.

ذلك أنه نهج خطة جديدة امتازت بـ "الإحتراز" عوض الإنفتاح. غير أن الإجراءات "الإحترازية" المتخذة لتقليص مستوى الرواج التجاري مع أوروبا. كانت في واقع الأمر محدودة و"إثبات" المولى سليمان للبند المشار إليه أعلاه لا دليل في حد ذاته على ذلك :

«لا يبحث أحد من القواد وولاية مراكشة ديار ومخازن رعية الإنجليز دون أمر من السلطان على ذلك، وأن جميع مراكب الإنجليز المكتراة من مرصى إلى مرصى جميعهم بإيالة مراكش لا يلزمهم شيئاً يؤدوه في المراسمي المذكورين من ملازم المرصى، أي مرصى توجهاوا. والقنصوات ورعية الإنجليز لهم أن يجعلوا في خدمتهم من شاعوا من المسلمين أو اليهود من يترجم عنهم إلى غير ذلك. ولا يلزم الخدام المذكورين جزية ولا غرامة ولا يشبه ذلك، وكذلك خدام ديارهم».

إلا أن جميع الحجج التي تفانى ج.د هاي في ذكرها والإستناد عليها في مراسلاته ومذكراته لم تنفع؛ وإذا كان فعلا من الصعب على المولى عبد الرحمن أن يقتنع بمزايا معاهدة قائمة على بنود من شأن دخولها حيز التنفيذ والعمل بها تجريده من سيادته في مجال المبادلات التجارية البحرية، وإنهاء احتكاره لتسويق بعض المنتوجات الأساسية. وخلق سيادته وسلطته على عدد من رعاياه وهم مقيمون فوق تراب مملكته.

وعقب تأمله فظاعة هاته الآفاق السوداء، استعصى على السلطان تصديق ما كان يردده هاي حول "القوة والغنى لإيالة مراكش و"النفع لأبيت المال"، كما استعصى عليه الإصغاء حتى لـ "تصائح" النائب محمد الخطيب أو الوزير محمد الصفار أو التاجر مصطفى النكالي وهم المفوضون الثلاثة الذين باشروا الأمر مع هاي واقتنعوا إلى حد ما وسواء وصلته وتأكدت لديه أو لم تصله أخبار أو إشاعات تفيد أن الممثل البريطاني استطاع نيل ثقة هؤلاء المفوضين وإقتاعهم، لاسيما بعد أن وعدهم سرا بهدايا ومكافآت مالية (صرفت لهم فعلا بالجنيه الأسترليني بعد التوقيع على المعاهدة حيث تقاضى كل واحد من الصفار والخطيب 200 إبرة إنجليزية)، فإن المولى

⁷⁵ خ. بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بإرباط، 1997، ص. 92-96.

عبد الرحمان رفض المصادقة على المعاهدة في صيغتها الأصلية نظرا لخطورة مضامينها وما كان ينتظر أن يقطع المخزن من التزامات على نفسه بمقتضاها. وإثر إطلاعه على هذا الرفض ثارت ثائرة هاي واقتنع بمحدودية اعتماده على الحجج "الدامغة" (في رأيه) واللجوء إلى الإرشاء، فغير نهجه تغييرا جذريا وعبر عن تنمره ونفاذ صبره بلغة خالية من اللباقة الدبلوماسية المعتادة وغير بعيدة عن الخشونة، إذ قال في جوابه :

«لقد لاحظت بكامل الأسى، خلال الإحدى عشرة سنة التي مثلت فيها جلالة الملكة البريطانية في المغرب، أنه كلما رفضت الموافقة على قبول نصائحي، إلا وأرغمت الحكومة المغربية في نهاية المطاف على الرضوخ تحت الإكراه رضوخا غير مشرف، فيتم التنازل عما سبق لي أن طلبت الموافقة عليه عبر تسوية مشرفة (...). ومع ذلك، لا تزال عندي ثقة كبيرة في صداقة السلطان ومشاعره الودية إزاء الأمة البريطانية، وفي حكمة جلالتة، إذا ما اعتمد على وجهات نظره الخاصة وترك للنصائح الشريفة التي يقدمها أولئك الذين لا يهمهم سوى إثراء أنفسهم على حساب خزينة جلالتة، وإلحاق الخراب برعايا جلالتة، إن أولئك الناصحين ليسوا سوى لعبة في أيدي بعض الأطراف الراغبة في أن يظل المغرب ضعيفا، ويتخلى عن صداقته مع بريطانيا ومع دول صديقة أخرى»⁷⁶.

وتنفيذا للخلاصة التي وصل إليها، لم يتوان المفوض البريطاني في إرسال إنذار شديد اللهجة للنائب الخطيب واستقدام سفينتين حربيين لمياه طنجة، وهما "فيزيفيوس" (Vesivius) و"داونتليس" (Dauntless). وبعد وصول السفينتين إلى مرسى مدينة البوغاز (14 و16 أكتوبر 1856)، هدد هاي بإرسال "داونتليس" إلى كل موانئ الساحل الأطلسي للوقوف على تطبيق شروط المعاهدات القديمة تطبيقا صارما. وتحت تهديد المدافع وأمام خطر إستفحال توتر العلاقات مع إنجلترا، والعواقب الوخيمة المترتبة عن ذلك دبلوماسية وسياسيا، لم يتسن للسلطان سوى الرضوخ والإدلاء بموافقته على معاهدة طالما تحفظ عن بنودها، وطالب بإعادة صياغتها؛ وقد قبل في واقع الأمر معاهدين إحداهما "عامة" والثانية خاصة بالتجارة والملاحة (9 جينبر 1856).

وبشأن حقوق وامتيازات الرعايا البريطانيين والمغاربة المتعاملين معهم نصت المادة 3 من المعاهدة العامة على ما يلي :

«إن نائب سلطنة كرت برطن أو من هو موجه من جانبها لسلطان مراكش مع قنصوات كرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خلاف النائب المذكور يكون لهم

⁷⁶- م. ن.، ص. 116.

الوقر والإحترام دائما يوافق منزلتهم، وكذلك دارهم وأهلهم يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلة ولا ينقص في مرتبتهم قولا أو فعلا، ومن تعرض لهم شيء من ذلك فتزمه العقوبة الشديدة تأديبا له وزجرا لأمثاله. والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين أو غيرهم، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك، وأما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمين من المسلمين أو من غيرهم، ولا يلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا ما يشبه ذلك، وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة تقنصولت بمراسي سلطان مراکش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك، ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية هذه الإيالة إلا عياله فقط، ويودن للنائب المذكور وللقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السنجاق لجسهم في كل وقت بأعلا ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة أو خارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر».

وكان إخضاع المخزن للنبود الخاصة بهذه الإمتيازات وإرغامه على إسقاط "الكنطردات" (الإحتكارات السلطانية) وإنهاء "غلط الأعشار" والإكتفاء برسوم جبركية لا تتعدى 10% من قيمة البضائع المستوردة، كان ذلك بمثابة انتصار باهر للإنجليز ولكل الدول الأوروبية الأخرى المتعاملة مع المغرب". وكان تخفيض الرسوم إلى 10% فقط يعني في واقع الأمر تجريد السلطان من السلاح الجبركي الذي كان يعتمد عليه فيما سبق للتحكم في التجارة البحرية تحكما شبه مطلق يتيح له إمكانية وضبط درجة الانفتاح أو الإغلاق طبقا لحاجياته وحساباته. وبالإننتقال إلى الطور الجديد أصبح ارتفاع مداخيله الجبركية مقيد بشكل عضوي بارتفاع حجم المبادلات مع أوروبا؛ وكان تصاعد من هذا القبيل يعني حثما تصاعد عدد التجار الأجانب ووسطائهم المغاربة.

وبالنبود الضابطة للتجارة البحرية ولوضعية الرعايا البريطانيين المقيمين بالمغرب وكذا لوضعية المغاربة المرتبطين بهم وضعت بريطانيا العظمى في واقع الأمر خناقا متينا ومحكما حول عنق المخزن؛ وبذلك أعطت لنفسها ولغيرها من الدول الأوروبية الوسائل الكفيلة لتترك هذا الأخير يتنفس أولا في أي وقت وحين حسب أغراضها وربما، بين الفينة والأخرى، حسب مزاج مفوضيها بطنجة.

وكان "مهندس" معاهدة 1856 يدرك تمام الإدراك ما كانت الشروط المفروضة على المولى عبد الرحمان تحت تهديد مدافع "فيزيفيوز" و"داونتلينس" حبلى به، إذ كتب في تقرير له وجهه إلى حكومته في 19 فبراير 1856، أي مباشرة بعد انتزاعه لمصادقة

السلطان على المعاهدة: "إن العلاقة بين نماء التجارة واتساع نظام الحماية بديهية للغاية؛ وكان ذلك يعني أن الحماية أصبحت من الناحية العملية إحدى أنجع الوسائل لممارسة ضغوط متواصلة على المخزن.

3- مخلفات الحرب الإسبانية-المغربية (1859-1860)

قبيل اندلاع ثاني مواجهة عسكرية فرضتها قوة أوربية على المغرب بعد حرب إيسلي، ترسخ الاعتقاد لدى الأوروبيين أنه يستحيل فتح أبواب هذا القطر أمام تجارهم وحضارتهم دون اللجوء إلى المزيد من الضغوط، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى استمرار الوضع القائم جنوب مضيق جبل طارق وكأنه تحدي صريح لهم، لاسيما وأنهم كانوا يقارنونهم مع منجزاتهم التوسعية في مناطق أخرى من العالم، وتصريف منتجاتهم وانتشار نفوذهم في مختلف أرجاء المعمور، بما في ذلك أقطار آسيوية نائية كالصين، وهي الإمبرطورية التي أرغموها بقوة السلاح على فتح مراسيها ومناطقها الداخلية في وجه إرسالياتهم التبشيرية وتجارهم ومنتجاتهم الصناعية ومنتجات مستعمراتهم، وألزموها بقبول استيراد حتى شحنات ضخمة من الأفيون كانت لها انعكاسات كارثية على ملايين الصينيين.⁷⁷

ورغم أن التجارة لم تتخذ في المغرب هذا المنحى المروع، فإن نماءها غذاء اقترن بارتفاع مثير لعدد المحميين، وهو ارتفاع لم يسفر عنه نماء التجارة البحرية فحسب بل تداخلت فيه عوامل أخرى مرتبطة بالحسابات والمناورات السياسية والدبلوماسية الأوروبية أكثر من ارتباطها بالمعاملات التجارية. ولا أدل على ذلك من التضخم المهول الذي شهده عدد المحميين الإسبان في ظرف سنة واحدة، حيث قفز من 90 محميا عام 1859 إلى 763 في عام 1860. وبحكم تأخر إسبانيا الاقتصادي ويؤس معظم المهاجرين الإسبانين المقيمين بالمراسي المغربية لم يكن لدى المفوض الإسباني بطنجة وقناصله ما يبرر قانونيا توزيع بطاقات السماسرة على كل المغاربة الذين تحولوا إلى محميين إسبان بين عشية وضحاها.⁷⁸

إلا أن غياب المبررات التجارية لم يمنع المفوض الإسباني فرنسيسكو مري إلكوم (Francisco Merry y Colom) من تجاوزها عنوة وتعويضها باعتبارات

⁷⁷ - J. Duval, La question du Maroc et les intérêts européens en Afrique, *Revue des Deux Mondes*, décembre 1859, pp. 930-964, « Par une singularité unique en notre temps, une contrée qui commence à trois ou quatre heures de l'Espagne (et est située en bordure du détroit de Gibraltar), l'un des points... les plus fréquentés du globe, est restée plus inaccessible qu'aucun autre de l'ancien et du nouveau monde... On peut donc s'étonner que l'Europe tiennne tant à l'honneur de pénétrer jusqu'à Pékin, et se résigner à n'approcher ni de Fez ni de Maroc ! » (Marrakech).

⁷⁸ - E. Cruickshank, *Morocco at the Parting of the Ways*, Philadelphia, 1935, pp. 8-9 Report of Merry y Colom to his Government, August 30, 1863.

سياسية، وذلك في إطار تهويل حكومته لأحداث سبته (1859)، وبحثها عن الدرائع لشن الحرب على المغرب، واستدراك تأخرها على الساحة المغربية مقارنة بمنافسيها الفرنسيين (المنتصرين في معركة إيسلي 1844)، والإنجليز (الذين حققوا انتصارا باهرا بانتزاعهم معاهدة 1856). وقد تأتي ذلك لإسبانيا إثر اشتباك أهل قبيلة أنجرة مع جنود حامية سبته عقب إقدام حاكم هذه المدينة المحتلة على بناء برج جديد خارج الحدود المعتادة⁷⁹.

ولشن الحرب وجنت الحكومة الإسبانية فرصة سانحة في رفض السلطان الجديد، سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873)، الانصياع لمطالبها وتدشين عهده بإعدام أعيان أنجرة الذين حملتهم إسبانيا مسؤولية "الهجوم على عساكرها وتمزيق علمها". وكان الانتصار بيدو محققا على اعتبار الظرفية الهشة المترتبة عن دخول البلاد في مرحلة انتقالية صعبة إثر وفاة المولى عبد الرحمان. وبالفعل ورغم الخسائر التي تكبدتها جيوشها في بعض المعارك (لاسيما معركة واد راس)، تمكنت إسبانيا من دحر القوات المغربية (من عساكر ومقاتلين قدموا من مختلف القبائل للجهاد) واحتلال تطوان، وهي المدينة التي استسلمت أمام تهديدات الجنرال ليوبولدو أودونيل وفتحت له أبوابها بدون قتال.

وبعد انهزام قواته واحتلال هذا الثغر، وجد المخزن نفسه مجبرا على الرضوخ لشروط الهدنة القاسية التي أملاها عليه المنتصرون (1860)، وفي مرحلة لاحقة لمعاهدة السلم التي فرضوها عليه أيضا في مدريد (20 نونبر 1861). وقد خصص البند الثالث من هذه المعاهدات لامتيازات الرعايا الإسبان المقيمين بالمغرب وللأهالي المتعاملين معهم، ونص على ما يلي :

«إن نائب المفوض الإسباني أو غيره الذي يأتي بأمر سلطنة إسبانيا بمراسلتها لسلطان مراكش، والقنصل العام أو القناصل الآخرين أو خلفاتهم أو نواب القناصل الإسبانيون الذين يسكنون مملكة مراكش لهم الاحترام والوقار المناسب لقدر مرتبتهم. وعيالهم وأصحابهم وديارهم يكونوا موقرين محترمين في الحماية... والنائب المفوض هو القنصل العام له أن يجعل الترجمانيين والبوابية والخدام من المسلمين أو غيرهم من أي جنس شاء... وهؤلاء الترجمانيين والخدام لا يلزمهم أداء الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك. وإما القناصل وخلفاؤهم أو نواب القناصل الذين هم تحت حكم النائب المفوض المذكور المستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمانا واحدا وبوليا واحدا ومتعلمين اثنين من المسلمين أو غيرهم، ولا تلزمهم الجزية ولا الغرامة

⁷⁹ - جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1986، انظر بالخصوص ص. 79-120 "جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860".

ولا ما يشبه ذلك، وإذا جعل النائب المذكور خليفة أو من ينوبه في خدمته الفصلية بمرسى من مراسي الغرب من رعية السلطان فالخليفة أو النائب المذكور يكونوا موقرين محترمين، ولا تزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك... ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية إيالة المغرب إلا أشخاص عياله فقط. والنائب المفوض المذكور والقتل العام والخليفة ونائبهم لهم في اتخاذ موضع لصلاتهم وفي جعل السنجق لجنسه في كل وقت بأعلا ديار سكناهم داخل المدينة أو خارجها».

وإن تحقيقها لفوز عسكري باهر وحصولها على تنازلات جمة، ومنها تنازلات ترابية تقضي بتوسيع حدود سبتة ومليلية وإحداث محطة للصيد البحري بالجنوب (سانت كروز)، وكذا غرامة حربية باهضة، لم تعد إسبانيا تجد فائدة في الإبقاء على علاقات متوترة مع المخزن؛ فبدأت تراجع خطتها وتعمل على تطبيع علاقاتها مع السلطان. ولإظهار حسن نواياها قررت وضع حد للانتهاكات والخروقات المرئية في مجال الحماية ومراجعة لوائح المستفيدين منها؛ وقد تجاوز عدد هؤلاء سقف الألف فيما بين 1860 و1861. صرح ميرى إكلوم لاحقا أنه شطب أسماء 800 محمي من لوائح الحماية الإسبانية إلى حدود 1862⁸⁰.

وخلافا لما أدلى به المفوض الإسباني، لم يلحق الشطب في الواقع إلا عددا ضئيلا من الأسماء، ولم يغير حقيقة أمر طغى عليه استمرار تصاعد عدد المحميين الإسبان، رغم التصريحات الرسمية والشائعات المغرضة التي كان مري إكلوم يتوخى منها طمأننة المخزن وتضليله. وفي سياق ما بعد حرب تطوان وضعف المخزن بسبب الهزيمة واستنزاف بيت المال وتعدد الانتفاضات المسلحة (ومنها ثورة الروكي بسهول الغرب، 1862)، كان منطقي أن "تتحدث" إسبانيا عن حسن النوايا وإعادة المياه إلى مجاريها دون أن تكلف نفسها عناء التخلص من عشرات أو مئات الأشخاص الذين منحت لهم حمايتها قبيل وإبان احتلالها لتطوان، وبالخصوص من تعاون منهم مع سلطات وجيوش الاحتلال. وقد فرض التطبيع نفسه دون تكلفة من هذا القبيل لأن "الشطب" الأحادي كان يستحيل في سياق تشبث الدول الأخرى بمحميها وبخطة الإكثار من عددهم. ولذلك كان من اللازم على إسبانيا الحفاظ على أكثر عدد من "الزبناء" بعد جلاء جيوشها عن تطوان (1862). وقد زاد في تمسكها بهؤلاء الأتباع العامل الإضافي المتمثل في إحداث مدرسة أسستها الرابطة الإسرائيلية العالمية (باريس) بتطوان فور انسحاب قوات الاحتلال؛ وقد شكلت هذه المؤسسة النواة الأولى لشبكة مدرسية تم توسيعها تدريجيا بمساعدة الحكومة الفرنسية، وهي الحكومة التي كانت تراهن على الرابطة وتتوخى تسخيرها لنشر

⁸⁰ - محمد داود، تاريخ تطوان، مطبعة المهديّة تطوان، ج8، 1956-1970، انظر ج.5، ص. 233-234.

اللغة والثقافة الفرنسيتين داخل الأوساط اليهودية المغربية وخارجها⁸¹.

وقد استعصى على إسبانيا ترك المجال فارغا أمام فرنسا "حتى" فيما يخص اليهود رغم نقل الإرث التاريخي المترتب عن مراسيم "الطرد" من شبه الجزيرة الإيبيرية (1492)، وعن محاكم التفتيش. وزاد في نقل ذلك الإرث الرهيب التكتيل بسكان ملاح تطوان بعد دخول جيوش الجنرال أودونيل لهذه المدينة حيث أرغمتهم سلطات الإحتلال على التعاون معها وأسندت لهم المهام الشاقة. وانضاف لذلك غظ القيادة العليا الطرف عن اغتصاب الجنود الأسبان ليهوديات، وإرغام اليهود على إعادة بيع ما نهبه الضباط والعساكر في دور المسلمين الأثرياء الفارين من مدينتهم، وفوق هذا وذاك، الأدهى أن الإسبانيين جعلوا من اليهود كبش فداء في أعين المسلمين. رغم أن بعض هؤلاء "تعاونوا" هم كذلك مع المحتل⁸².

ولإلحاق إسبانيا على استصدار ظهير للتوقيع والاحترام من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان لفائدة أحد هؤلاء "العلاء"، المدعو أحمد أبعير، الحامل لبطاقة حماية اسبانية، لهذا الإلحاق قبيل جلاء جيوش الإحتلال (1862) وللإصدار الفعلي للظهير المذكور أكثر من دلالة على مدى تمسك اسبانيا بمختلف أصناف محميها، وإن كانت تمنح أفضليتها للمسلمين رغم مشاعر الإحتقار التي كانت تغمرهم تجاهها قبل ما أسمته بافتخار شديد "حرب إفريقيا" (Guerra de Africa)، والكرامية التي تولدت لديهم إبان الحرب وفي أعقابها⁸³.

والمثير للانتباه فيما يخص ابعير المذكور أنه كان يشغل مهام ملحق بالقنصلية للنمساوية بتطوان قبل 1859 ويتمتع بالحماية النمساوية. وبعد نشوب الحرب وتراجع المقاتلين المغاربة إلى ما وراء تطوان (بعد نهبها خلال ما أسماه محمد داود "الليلة المشؤومة"، 4 فبراير 1860)، قال عنه بعض شهود العيان انه هو المسؤول المباشر عن فتح أبواب المدينة في وجه عساكر الجنرال أودونيل مستغلا بذلك "خروج أهل تطوان من البلاد لأجل تمنيع حريمهم..."⁸⁴

⁸¹- كانت الحكومة الفرنسية تسعى لتسخير الرابطة وتنتظر منها خدمة مصالح وتفقد فرنسا في المغرب وذلك على غرار النور الذي كانت تقوم به لفائدتها الإرساليات الكاثوليكية في المشرق.

⁸²- انظر ما كتبه محمد داود بهذا الشأن نقلا عن شهادة معاصر دون الأحداث وانطباعاته ضمن ما أسماه صاحب تاريخ تطوان، ج.5، ص. 286-287) "مخطوط مدريد: "ولما نخل الاصبنيول تطوان وجدها خالية من الرجال والنساء... ولو بيق بتطوان أحد حتى الفاسدات من النساء خرجوا وكان ذلك مكره للصبنيول لانه لم يصحب معه نساء.... ولما دخل... نزل عسكره في ديار المسلمين الفارغين، وأما اليهود فإنه نزل معهم ببيارهم، وصار الفسق في اليهود النساء الذي لم يظهر عليهم قبل، وذلك للطمع، ولم يبق من نساء اليهود الذي لم يقرب الزنا إلا القليل، وقد صار جميع اليهود اغتياها إلا أقل القليل، وذلك من كثرة النهب، ومن أشغالهم مع النصرارى وشراء السرايق منهم والبيع والشراء".

⁸³- D.A.P. Alarcon, *Diario de un Testigo de la Guerra de Africa*, Madrid, 1860

⁸⁴- م. داود، تاريخ تطوان، م.س، ج.5، ص.233، انعمت إسبانيا بالرسوم التالي على شقيق أحمد أبعير الذي تعاون هو الآخر مع جيوش الجنرال أودونيل، وهو مرسوم وقعه الجنرال دييوكو نو لوس ريوس: "بأن من صاحب السعادة =

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، منحت إسبانيا لهذا العون القنصلي لقب قنصل شرفي اعترافا له بالجميل كما أنها توسّطت لدى السلطان "لتأمينه" ضد المخزن وضد سكان تطوان واحتمال انتقامهم منه⁸⁵.

أخذ ميرري إكلوم على عاتقه رفع التحدي المتمثل في اقتحام الأوساط المسلمة وتحفيز أعيانها على الاحتماء بإسبانيا رغم مخلفات حرب تطوان. وشكل هذا الخيار، في نظره، إحدى الوسائل الفاجعة لضمان التكافؤ مع الدول الأخرى في حالة إقدام مفوضيته على شطب أسماء بعض المحميين من قوائمها لطمأنة المخزن عن "حسن" نواياها تجاهه. وقام هذا الخيار الانتقائي على تفضيل الكيف (أي الأعيان المسلمين) قدر المستطاع وإقصاء عدد قليل من المحميين "غير النافعين"، ولا سيما بسطاء اليهود الذين وزعت عليهم إسبانيا حمايتها بسخاء إبان مرحلة استفحال المزايمة التي بادرت بها لإضعاف المخزن (1856-1859)، ثم بعد وصول التوتر الإسباني-المغربي أوجهه (1859-1861).

وبصفة عامة، ما كان لإسبانيا أن تخسر من أعداد المغاربة "المتعلقين" بها، بأي وجه من الوجوه، حتى وإن أقدمت فعلا على سلوك خطة التحفيظ، ومرد ذلك لمميزات التركيبة الإجتماعية السائدة في المغرب يومئذ حيث كان لكل وجبه من وجهاء البلاد (من كبار التجار، والملاكين العقاريين، وشيوخ الزوايا، إلخ...) أعداد وافرة من الأقارب والأعوان والأتباع و"الزبناء" المنحاشين له بدرجات متفاوتة. وبما أن الحماية الأجنبية أصبحت إحدى مقومات الجاه والنفوذ، كان طبيعيا أن يستجيب كبار المحميين لانتظارات المتعلقين بهم، وبذلك تعددت درجات الحماية المباشرة وغير المباشرة "القانونية" وغير القانونية.

ومن هذه الزاوية، كانت عملية إي كلوم، عملية ناجحة كيفا وكما، بل عانت عليه بربح سياسي إضافي حيث برز بصفة "المناهض الصريح للحماية"، وإن كانت في واقع الأمر صورة المناهض هذه مجرد إدعاء لا يقوم على أي أساس من الصحة، فلم يكن من باب الصدفة في شيء أن تسجل الحماية الإسبانية فقرة "تاريخية" ثانية في أعوام

= الكبطان خنرال رئيس الجيوش، قررت اعلان ضم العربي الحاج عبد الرمان ابخير الساكن بتطوان إلى العلم الإسباني نظرا لاعتزافه بملكة إسبانيا ضونيا إيسابيل واضعا نفسه تحت تصرفها ومطيعا بذلك أوامر صاحبة الجلالة. لهذا نكف سائر السلطات الإسبانية والاجنبية، بتقديم المساعدة له والحماية التي يحتاج إليها في تلك الأحوال حسب ما ينص عليه حق الانسان، تطوان 9 أبريل 1860".

⁸⁵- ن.م. ص. 234، ظهور الخليفة المولى العباس: "اسدنا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته، وعناية مولانا أمير المؤمنين ورعايته، ديل التوقير والاحترام، وشامل المبرة والاكرام، والحظرة والتخصيص التام، على ماسكه الحاج أحمد ابخير خديمتنا فلا يسومه أحد بسوء، ولايلزمه كلفة قلت أو جللت، فانا رفعا عنه كل تعب يخشاه بحول الله المنان، وحقبة أمره اطلعنا عليها فوجدناها سالما الباطن، يعمل به كل واقف عليه من ولاة أمر مولانا المنصور بانه وخدامه في غير ما كلفه، صدر بحول الله وقوته في 17 صفر عام 1277"،

1860-1863 تحديداً، بعد قفرتها الأولى خلال المرحلة الممتدة بين 1856 و1859. ولا أدل على تمادي إسبانيا في سياسة تضخيم عدد محمييها لترسيخ مكتسبات "حرب تطوان" مما أقدمت عليه سنة 1866 تحت ذريعة "جبر الضرر" اللاحق لأحد محمييها بالصويرة. فيعد مرور ثلاث سنوات على عودة أسطولها للظهور والتهديد بسواحل الريف لأسباب مختلفة، ومنها التصدي لـ "القرصنة الريفية"، أرسلت سنة 1866 إحدى طراداتها عرض الصويرة إثر ملاحقة أعوان عامل هذه المدينة لأحد المحميين الإسبانين داخل إسطنبول نائب قنصلها بهذه المدينة إذ لم يكونوا على بينة بأمور الحصانة.

وبمجرد اطلاعه على الحادث، سارع العامل لتقديم اعتذاراته والوعد بإنزال أقصى العقوبات بالمنبئين. إلا أن القنصل الإسباني لم يكتف بذلك؛ وإثر وصول الطرادة فرض قائدها على المخزن تحية العلم الإسباني، وإطلاق اثنتا عشر طلقة منفعية أثناء مراسيم التحية، وتقديم اعتذارات رسمية، وجدل اثنين من أعوان العامل بساحة عمومية، وهي مطالب رضخت لها السلطات المخزنية وسط غليان السكان وخروجهم للاحتجاج على هذه الإهانة.

وقد أصاب صاحب "الاستقصا" أحمد الناصري، عندما قال في إشارته لإضطراب أوضاع البلاد وتفاش التغلغل الأوربي فيما بعد 1860: "ووقعة تطاون هذه هي التي أزلت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد له مثله، وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل الله تعالى العفو والعافية، في الدين والدنيا والآخرة"⁸⁶.

4- عيب اتفاق بيكلار (1863)

وضعت الغرامة الإسبانية الباهضة المفروضة على المخزن (100.000.000 بسيطة) والدفعة الأولى (40.000.000 فرنك ذهبي) التي عملت حكومة مدريد على استخلاصها قبل انسحاب جيوش الاحتلال من تطوان، وكذا الشرط القاضي باقتطاع 50% من المداخل الجمركية في كل من مراسي المغرب، وضع هذا الاستنزاف للسلطان في ضيق حاد ومأزق لم يكن في إمكانه الخروج منهما إلا بإنهاء تنني موارد بيت المال الجبائية وإيجاد الحلول المناسبة لتحسينها.

وصادفت معاناة المخزن وتطلعاته لتجاوزها ترقب فرنسا الفرصة لترجمة تحفظاتها إزاء معاهدة 1856 على أرض الواقع وانتزاع تنازلات إضافية من شأنها ملائمة مراميها السياسية والتجارية، وذلك رغم استغلالها لما حققه ج.د هاي حيث

⁸⁶ - أ. الناصري، م.س، ج. 9، ص. 101

رفعت هي الأخرى عدد محميها انطلاقاً من 1855-1856. وقد استمرت وثيرة الارتفاع بطبيعة الحال، أثناء وبعد الحرب الإسبانية المغربية وأصبحت تتوفر على "جيش كامل من الأعوان والحواش المسلمين اليهود".

وقد استغل بذهاء القائم بأعمال المفوضية الفرنسية، بكلاز (Béclard)، مخاوف المخزن إزاء إنتشار الحماية، ولاسيما في البوادي حيث تكاثرت المخالطات في مجالي الزراعة وتربية المواشي وتعكست سلبياً على مستوى إيرادات بيت المال الجبائية. وبفعل هذه الأوضاع المزرية لم يكن لسيدي محمد بن عبد الرحمان، إلا أن ينخدع بالتفهم الذي تظاهر به الدبلوماسي الفرنسي والاستعداد الذي أبداه لإنخال تعديل يقضي بالتمييز بين الحماية والمخالطة. وأمام الفرصة الثمينة المتاحة له لتنظيف ما كان يشبه "اسطبلات الأوجية" ولتحسين مدخله الضرائبية، اتخذ فعلاً المخزن موقفاً مفعماً بالحماسة ودخل في مباحثات توجت في 19 غشت 1863 بالاتفاق الذي أصبح يحمل اسم بيكلار.

وفضلاً عن فداحة الثغرة المتمثلة في التوهم بحل مشكل المخالطات دون إشراك المفوضيات الأخرى في المباحثات، فقد صادق المخزن على الاتفاق دون إمعان النظر في صيغته باللغة الفرنسية والتأكد من عدم قابليتها لتأويل مغاير أو معاكس لحرف وروح الصيغة المحررة باللغة العربية.

فيما سبق، كانت دار النيابة تقوم بمراجعة شروط المعاهدات والاتفاقيات لمراقبة مدى تطابق نصوصها مع ما اتفق عليه خلال المفاوضات والتأكد من غياب أي تفاوت يذكر بين النص العربي والنص المحرر باللغات الأجنبية، وذلك قبل مطالبة السلطان بالمصادقة عليها. وهذا ما جرى بالذات قبل يناير 1856 رغم لجوء ج.د.هاي إلى التهديد لانتزاع الإتفاقية التي تفاوض من أجلها لمدة تفوق العامين.

أما في أعقاب المباحثات مع بكلاز، فقد انخدع المفاوضون المغاربة بعد قرائتهم للنص العربي للاتفاق وابتهاجهم بما ورد فيه حيث استجاب لأول وهلة لما كانوا يترجون ونص صراحة على أن "حماية دولة فرنسة لا تشمل أولاد البلاد المستخدمين في البادية في مثل أمور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك" وبعد تحديد مهلة انتقالية لا تتعدى شهرين قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ، أضاف الموقعون عليه ما يلي:

«ومعروف أن هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنسيس حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائب الفرنسيس ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على متاعه ليلا يبقى للضياح».⁸⁷

وحق فعلاً للطرف المغربي الابتهاج لهذه الصيغة لأنها كانت تعنى نظرياً

⁸⁷ - الوثائق (م.و.م.)، 4، ص. 192 - 193

الإعتراف الصريح بالفرق للقانوني بين الحماية والمخالطة، وتضع حدا للارتباك السائد في هذا المجال إذ أنها "أنزلت" المخالطة وجعلت منها مجرد إجراء تقني من شأنه تسهيل تدخل المواطنين الفرنسيين في القطاع الفلاحي لا غير. إلا أن النص الفرنسي لم يتضمن تنازلات من هذا القبيل. وكان من شأنه أن يصيب المفوضين المغاربة بالذهول لو اطلعوا على حقيقة فحواها وقابليته للتأويل في اتجاه مغاير تماما لما فهموه أو تلافى بكلار عمدا إثارة انتباههم إلى سوء فهمهم له. وقد جاء فيه ما يلي :

« Il est entendu... que les cultivateurs, gardiens de troupeaux ou autres paysans indigènes au service des Français, ne pourront être l'objet de poursuites judiciaires sans que l'autorité consulaire compétente en soit immédiatement informée afin que celle-ci puisse sauvegarder les intérêts de ses nationaux »

ويدهي أن مسافة كبيرة تفصل بين إلزام عامل المخالط المتابع بإعلام "نائب الفرنسي ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على متاعه ليلا يتعرض للضياع" من جهة، ومن جهة ثانية إلزام نفس العامل بإشعار "الفوري للسلطة القنصلية المختصة لتمكينها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة مصالح رعاياها"؛ فالعملية التقنية الصرفة للمنصوص عليها في النص العربي انخرفت وتحولت في النص الفرنسي إلى اعتراف رسمي بصلاحيه القنصل في التدخل للدفاع عن مصالح مواطنيه بشكل عام، وربما استعمال سلطته التقديرية للبت في النازلة، برمتها والسماح أو عدم السماح باعتقال المخالط "المطالب بالأحكام".

ونتيجة لهذا الإنحراف ظلت المخالطة على ما كانت عليه، إلا أن مستغلبها سياسيا ربحوا اعتراف المخزن الرسمي بصلاحيات القناصل وحقهم في التدخل كلما توبع مخالط وتعرض للاعتقال أو للسجن. وكان يستحيل، والحالة هذه، أن يسهم الاتفاق المذكور في تخفيف الأضرار اللاحقة لسلطة المخزن وموارده الجبائية من جراء انتشار المخالطات⁸⁸.

لكن الغريب في الأمر أن بعض القناصل ومواطني بيكلار لم يستوعبوا حقيقة المكائد التي أوقع فيها المخزن، فأعابوا عليه "قلة خبرته بالشؤون المغربية واستخفافه الفادح بمصالح مواطنيه" مؤكنين أنه "لا يعي مشكلة الحماية وعيا كافيا" مما جعله، حسب قولهم، يقطع على مفوضيته التزامات معاكسة تماما للأهداف المتوخاة من الحماية

⁸⁸ - Sir West Ridgeway to Earl of Rosebery, Tangier, July 10th, 1893, *Report on General Questions connected with Morocco*, « Protection was legalised by the French Agreement of 1863. Until then it had been sanctioned by no Treaty or convention nor event by the practice of England. It sprung up out of the decay of Moorish authority and prestige, more especially after the campaign of 1844, when the superiority of Europe was finally established by the bombardment of Tangier and Mogador by the Prince of Joinville and by the crushing defeat of the Moors in the battle of Isly », in Khalid Ben Sbrir, *A British Imperial Eye : Sir West Ridgeway, Hespéris*

- *Tamuda*, vol. XLI, 2006, pp. 93-160.

والمخالطة. وأوضحوا في تهجماتهم عليه أن مصانفته على اعتقال المخالطين ولو بعد إخبار القناصل "تركت كل عربي له علاقة بالأوروبيين، وخاصة منهم الفرنسيين، عرضة لغضب الحكومة (المغربية) ولمضايقات العمال وزعماء القبائل"⁸⁹.

وكان من شأن هذه الإنتقادات وكذا التحفظات الرسمية الصادرة من المفوضية البريطانية تجاه "اتفاق بكارلر" طمأنة الأوساط المخزنية وإقناعها أنها حصلت على ما يستجيب لانتظاراتها وطموحاتها. والواقع أن مضامين هذه التسوية التي كان في الإمكان تأويلها لصالح المغرب ظلت كلها مجرد حبر على ورق ولم تخفف إطلاقاً من وثيرة تآكل السلطة المخزنية بفعل تدني المداخل الضريبية المؤداة على الزراعة وتربية المواشي، وتملص المخالطين من الكلف المخزنية والحركة، وشل الأحكام في حالة اقتراف هؤلاء لجرائم، ودخولهم في نزاعات مع غيرهم من الرعايا.

5- منعطف حاسم : معاهدة مدريد (1880)

إن استيعاب خلفيات ومنطق التطورات الحاسمة التي مر بها المغرب خلال الفترة الممتدة من 1863-1864 وإلى حدود 1880 يقتضي الوقوف عند مجموعة من الأحداث والوقائع الدولية والداخلية. ورغم صعوبة أو استحالة تدقيق صلة كل حدث من الأحداث الدولية الأساسية ودرجة انعكاسه على الساحة المغربية فإنه يتحتم التنكير بهذه الأحداث لملامسة آليات التفاعل خلال هذه الحقبة العسيرة بين القوى الأوروبية، من جهة، والمغرب، دولة ومجتمعاً واقتصاداً، من جهة ثانية⁹⁰.

ففيما يخص العوامل الدولية التي أثرت، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مجرى الأحداث في المغرب وكان لها، بصرف النظر عن درجة أهميتها منفردة، دور في صياغة السياق العام لما شهدته البلاد من تطورات، تتحتم الإشارة إلى ما يلي:

⁸⁹-A.E.P., C.C., Rabat, I, Mémoire au Ministre des Affaires Etrangères, par Alfred Maffray, Annexe à la correspondance du 1 septembre 1867, Point 17 : Du droit de protection. Appréciations contradictoires auxquelles il prête, « Le négociateur (Béclard) s'est laissé guider par l'idée que, renfermée dans des limites étroites..., la protection consulaire serait plus efficace... Mais, malgré ses talents... il n'a pas suffisamment étudié le problème des protections... Il est allé directement contre le but qu'il se proposait d'atteindre... Pour les bergers, fermiers et autres agents dans les campagnes... la protection est le seul moyen d'apprendre aux caïds des tribus que si leur tyrannie s'exerce impunément sur leurs propres sujets, au mépris de tout droit, il n'en est pas de même si ces sujets sont des protégés (d'Européens)... Béclard a commis une regrettable méprise... La convention (qu'il a signée) a livré sans défense aux avanies des gouverneurs et des cheikhs de tribus tout Arabe que tout rapport avec des Européens, particulièrement les Français, livre à la colère du gouvernement marocain, qui l'accuse de s'être christianisé ou consularisé ».

⁹⁰ عبد الله العروي، من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 2010، ص. 109-110، يقول المؤلف في تعريفه بالمخزن (مند) وكما أقر قواعده السلطان سيدي محمد بن عبيد الله "للمخزن هيكل اجتماعي... يعتمد على هيتين (القبيلة والزاوية)، لكل منهما أشكال متنوعة ووظائف كثيرة... المخزن يتولى القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفية، كما يستمد شرعيته من وظيفة الإمامة. يحدد المخزن في فرد هو السلطان / المولى / الشريف / الإمام. هو السلطان أي أمير، أمير بالسيف وبالقلم. حوله جيش من قواد القبائل وكتاب مبرزين من سكان المدن. هو شريف له نفوذ روحي مجرب، يناقش به ويحمي في الوقت نفسه دور العباد وشيوخ الزوايا".

- انهزام فرنسا في حربها مع بروسيا (1870) وتشغالها بعد انهيار الإمبراطورية
لثانية بكسب مجال استعماري أوسع في إفريقيا وآسيا لاسترجاع قواها والاستعداد للإنقاذ
من ألمانيا وتحريك "الإقليمين الأسييرين"، الأناضول والبلقان.

- احتدام المنافسة بين فرنسا وإنجلترا في الشرق الأوسط عقب تدشين قناة
السويس (1869) ولا سيما بعد 1870 وعدم تمكن الفرنسيين من شراء أسهم
سخنيوي في "الشركة الكونية لقناة السويس" عندما عرضها للبيع بسبب إفلاسه
المالي. ونظرا للضائقة التي كانت فرنسا تعاني منها آنذاك نتيجة الغرامة الحربية
الباهضة المؤداة لألمانيا إثر انتصارها في الحرب، فقد انقض الأناجليزيون على
الفرصة وشرعوا في التهديد للسيطرة على مصر.

- دخول الألمان والإيطاليين حلبة السباق نحو المستعمرات إثر استكمالهم
لوحدتهم الوطنية.

- اتجاه أنظار الأمريكيين صوب المغرب في سياق حرب الانفصال وتدخل
الحكومة الفيدرالية لدى السلطان لمطالبته بتسليم الانفصاليين الجنوبيين في حالة
لجؤهم إلى المغرب أورو سفنهم بالمراسي المغربية.

- تنامي الأيدولوجية المناهضة للسامية في أوروبا وطفوح "المسألة اليهودية"
بمفهومها الحديث وبداية انتشار مصطلح "اللاسامية" المصاغ أصلا في ألمانيا حوالي
1863-1864.

- تصاعد اهتمام الجمعيات الأوروبية والأمريكية بيهود المغرب. ولم تكف هذه
الجمعيات، وخصوصا منها الرابطة الإسرائيلية العالمية (باريس) والجمعية الأناجليزية
اليهودية (لندن) واتحاد الجمعيات العبرية الأمريكية، بأنشطة خيرية لفائدة ضعفاء
الملاحات، بل بدأت تتدخل لدى الحكومات الأجنبية وتضغط عليها لحثها على مطالبة
السلطان بتغيير أوضاع اليهود القانونية والاستجابة لتظلماتهم كيفما كان نوعها.

أما بالنسبة للسياق المغربي الداخلي، وإن كان يستعصي أو يستحيل في حقيقة
الأمر حصر أوضاع "داخلية" صرفة وقائمة الذات بمعزل عن المؤثرات الأوروبية
فيما بعد 1865-1860 وحتى قبل ذلك (1844)، فتجدر الإشارة إلى المعطيات التالية:

- الانعكاسات الوخيمة لانكسار المغاربة أمام الإسبان في "حرب تطوان".

- تعدد انتفاضات القبائل.

- التثمر والانشقاقات المترتبة عن "توظيف" المكس.

- ثورة الدباغين بفاس (1873-1874).

- انكباب المخزن على إصلاحات جبائية وعسكرية.

- إحداث بعثة عسكرية فرنسية (1878) مكلّفة رسميا بمساعدة المخزن على

تكوين جيش نظامي. إلا أن نشاطها تعدى حدود تدريب العسكر، كما أن إحدائها شكل "سابقة" تدرعت بها الدول الأخرى، على أساس "التسوية" (المساواة) بين الأجناس، لمطالبة المخزن بقبول "مساعدها" العسكرية.

- تعاقب الجفاف على البلاد، وانخفاض المحاصيل الزراعية، وانتشار الأوبئة وتعدد الاشتباكات بين القبائل حول المراعي ونقط الماء (1867-1868 - 1878-1884).
- زيارة الثري اليهودي الإنجليزي، موزس منطفيوري (Moses Montefiore)، إلى مراکش واستصداره لظهير سلطاني لـ "فائدة اليهود المغاربة" (1863-1864).
- تقاضى المشاكل المرتبطة بالحمايات والتجنيس والمخالطة.

وقد تصدرت فعلا السلبيات الناجمة عن انتشار الحمايات والمخالطات على نطاق واسع في سياق ما بعد 1860 و 1863، تصدرت لشغالات المخزن ومساغيه لدى الحكومات الأوروبية. وما "الأضرار العظيمة" التي أثار الانتباه إليها مبعوث السلطان الخاص، محمد الزبدي، أثناء مقابله بلندن في يوليو 1876 لوزير الخارجية البريطاني، اللورد دوربي، إلا جانب، وإن كان أساسي، من هاته السلبيات المتعددة الجوانب والابعاد. وقد أكد الزبدي مخاطبا دوربي:

"إن الحماية أدخلت على الدولة ضررا عظيما يكون جل المتلبسين بها يتمرون على الحكام ويتجاسرون بما لا يمكن الصبر عليه، وكثر ممن يحتمي إنما هم أهل الجرائم والذعارة ومن يريد الامتاع من نفع الواجب عليه والكاف وغير ذلك... وصار الأجناس يقتدي بعضهم... ببعض ويكثرون من محميهم (حتى بلغت) الحماية (الحد الذي) لا يمكن السكوت عليه"⁹¹.

وفي إشارة واضحة إلى انعكاسات "اتفاق بكلاز" الوخيمة وخيبة آمال المخزن الذي وجد نفسه أمام وضعية مغايرة تماما لما كان السلطان يتوخى الوصول إليه لايقاف مسلسل تفهقر وتلاشي الأوضاع في المغرب جراء استفحال معضلة الحمايات: "وحاصل ما نطلبه... أن يكون أمرها (أي الحماية) محصور في خدمة المعنيين بدار القوصول والسماصرة المعينين لدور التجار الكبار. بحيث يكون سمساران لكل دار ولا يزيد عليهما ويكونون من أهل المراسي وتسقط الحماية عن أهل البادية بالكلية".

وقد نالت الأضرار اللاحقة للمخزن من جراء انتشار الحماية في البوادي رغم مانص عليه نظريا اتفاق 1863 حيزا وافرأ من ما صرح به الزبدي وهو يخاطب اللورد دوربي:

«وسبب كلامنا على إبطاله (بالكلية) بالبادية هو أن التجار والخلائف (أي نواب

⁹¹ - ابن زيدان، إتخاف، م.س، ج.2، ص. 301

وأعوان القناصل الذين يتجرون)، حيث لا يتقاضون رواتب، يختارون أعيان القبائل وأغنيائها الذين عليهم مدار الأمور في المخزنية وفي جمع الحركة وقت الاحتياج إليها، وعليهم في الواجب من الزكاة والأعشار مال له بال...؛ وعقب منحهم الحماية يمتنعون من الحركة ومن دفع الواجب عليهم، ولا يخفى ما في هذا من الفساد والضرر العظيم على المخزن، فإذا بقوا على هذه الحالة لم يجد المخزن من يعينه في الخدمة ولا في الحركة في المال».

وفي استعراضه لكل هذه الأضرار والمخاطر، لاشك أن الزبدي راهن على انشغال بريطانيا العظمى بتدهور الوضع جنوب مضيق جبل طارق وعلى تمسكها التقليدي بالاستقرار في الحوض الغربي للبحر المتوسط لمطالبه "الدولة المحبة (بمد يد) الإعانة على حسم مادة هذا الضرر بإبطال الحماية على البادية"، مؤكداً أن "لاشك عندنا لما نعلمه من الدولة المعظمة أنها لاتحب الضرر لأحد".

ورغم أسلوبه الدبلوماسي، فإن رد "حكومة جلالة الملكة" (المتوجة "أمبراطورة الهند" خلال نفس السنة التي زار فيها الزبدي لندن) لم يكن في واقع الأمر من حسن الطالع إذا اكتفى اللورد نوربي بالتنكير بتثبيت حكومته بمعاهدة 1856 "لتسهيل على التجار الانجليز القيام بأعمالهم داخل الايالة المغربية". ولتوضيح موقفه من مسألة "بسط الحماية على المغاربة" قال نوربي: "إن الحكومة (البريطانية) لا تستطيع، والحالة هذه، أن تمنع عن التجار الانكليز شيئاً من الامتيازات التجارية الممنوحة لسواهم من التجار الأجانب". وكان ذلك يعني أن انجلترا غير مستعدة لإعطاء المثل والإعلان عن دعمها الصريح لمطالب المخزن، إذ تركت هذا الأخير يتخبط لوحده في مشاكله وفي مواجهة الدول الأكثر تعصبا وتطرفا في مسألة الحماية.

ولتلطيف شيئاً ما تخيبه للأمال المعقدة عليه، اعتبر الوزير البريطاني (الذي كان يشغل أيضاً منصب الوزير الأول) أنه من اللائق إنهاء كلامه ببعض الوعود للغامضة، إذ قال: "وبالرغم من هذا كله، فإذا وقعت للحكومة المغربية إلى أن تعقد مع أية دولة اتفاقاً يكون أفضل لها من الأول (1856) فإن حكومة جلالة ملكة انكلترة تيله اعتباراً صحيحاً حتى تتوصل حسب الإمكان إلى تلبية رغبة جلالة ملك المغرب".

وإبراكاً منه لـ"خداع" انجلترا وتملصها في حالات الشدة، عمل السلطان على تجاوز خيبة أمله، فواصل اتصالاته بالدول الأوروبية الأخرى مطالباً إياها في "حسم مادة الضرر" لتفادي انتشار الحماية. واستجابة لمساعدته، تعقدت فعلاً، انطلاقاً من 1877 وإلى حدود 1879، سلسلة من المباحثات بين المفوضين الأجانب والنائب السلطاني بطنجة تفصلت كل اللقاءات المخصصة لها حول إشكالية الحماية والتجنيس والمخالطة. وقد تخلل هذه المباحثات تضارب في المواقف واختلافات حادة لا بين المفوضين والنائب

السلطاني فحسب، بل حتى في صفوف الممثلين الأجانب حيث طفى انقسام ووضح بين "المعتلين" أو من كان يود الظهور بمظهر الاعتدال من جهة، والمتشددين الرفضين لأي تعديل، من جبهة ثانية، إيان مختلف للجولات بدا مدى إصرار البعض على الإسراع بانحلال الوضع وانهيائه وثریت البعض الآخر لتقادي اندلاع أزمة دولية مبكرة حول المغرب ولاعبارات أخرى مرتبطة بسياستها العامة.

وفي هذا السياق ارتبط تحفظ إسبانيا مثلا بانشغال حكومتها بمشاكل شبه الجزيرة الداخلية، خلال الفترة الممتدة من 1872 إلى 1876، وهي فترة عسيرة بالنسبة للإسبان تخللتها حرب أهلية (الحرب الكارلسية الثالثة) والإعلان عن الجمهورية (1873) لوقت وجيز بعد الإطاحة بالنظام الملكي. وبفعل أولويات الساحة الداخلية ووعي الإسبان بتأخر بلادهم الاقتصادي وبضعف حظوظهم من نيل الحصة التي "يستحقونها" في حالة انهيار المخزن وإقدام القوى العظمى على اقتسام المغرب فيما بينها، لم يجدوا بدا من التريث وتقديم اقتراحات واقتراحات مضادة تصب في اتجاه تأجيل "الحل النهائي" للقضية المغربية.

وقد اصطدمت حساباتهم هذه بموقف فرنسي مغاير ومتصلب قائم، فيما يخصه على فكرة الإسراع بترسيخ نفوذ ومصالح فرنسا بالمغرب لتهميش منافسيها وفرض أولويتها على الساحة المغربية تمهيدا للسطو على "الإمبراطورية الشريفة"، لاسيما بعد أن تمكنت الجمهورية من فرض بعثة عسكرية فرنسية على السلطان وصار قائدها وضباطها لا يكتفون بتدريب وحدات من الجيش المغربي بل يساهمون أيضا في بعض الحركات وتقلات المحلة السلطانية.

وصانف فتح مباحثات طنجة (1877) وصول مفوض فرنسي جديد، أوكوستان دوفرنويي (Augustin d'Aubigny)، وهو من طينة الدبلوماسيين النشطاء المتشبعين بمزايا التوسع الاستعماري، والفوائد الجمة التي يمكن للمتروبول أن تجنيها من موارد امبراطوريتها والأراضي التابعة لها ما وراء البحار لتعزیز مكانتها كقوة عظمى يضرب لها ألف حساب على المسرح الدولي. ومباشرة بعد وصوله إلى المغرب نهج خطة مشددة تجاه المخزن لحنه على الرضوخ لمطالبه، وإحداث مشاعر الرعب تجاه فرنسا لدى المغاربة - ربما لمحو ما سمعه عن الانطباعات السلبية التي خلفها لدى بعضهم انهزام فرنسا الذريع في حربها مع بروسيا (1870) وما نجم عن ذلك من شك في قدراتها العسكرية، وإن كانت قد أثبتت تلك القدرات إيان إخمادها لثورة المقراني في الجزائر المجاورة وبمواصلة استطلاعاتها التوسعية في الهند الصينية وجنوب الصين (1872-1873). ولم يفت فرنوي التأكيد صراحة انه لمن "النباهة السياسية عدم تقويت أدنى فرصة لتتقين دروس للمورو [المغاربة] حتى يتيقنوا أن سوء حظ فرنسا بسودان [استسلام الجيش الفرنسي المحاصر بهذه

المدينة وأسر الألمان للإمبراطور نابوليون الثالث] ليعوق إطلاقاً إصرارها على فرض احترام حقوقها وامتيازاتها في الخارج⁹². وفي رده على مواطنيه في المتروبول والأوساط اليمينية المتطرفة المشككة في فوائد "المغامرات الكولونيالية"، كان فرنويي يدعو حكومته إلى التحلي بالجرأة فيما يخص المغرب وتجاوز الشلل الناجم في مجال التوسع الاستعماري عن هزيمة 1870 وعدم الإكتفاء بـ "تثبيت العيون على خط الفوزج الأزرق" (La ligne bleue des Vosges)، في إشارة لقمم جبال الفوزج ومرتفعات اللورين التي استولى عليها الألمانيون وصار حلم استرجاعها يتوسط مشاعر القوي الفرنسية المتطلعة للانتقام وأخذ الثأر من ألمانيا. كان فرنويي يقول ان لنتظار ساعة فض النزاع مع العدو الوراثي الجديد لن يمنعه من إعطاء دفعة حاسمة للسياسة الفرنسية في المغرب.

ومن هذا المنطلق، اعتبر المفوض الجديد تعبئة البوراج وغيرها من السفن الحربية أنجح وسيلة لبلورة تلك السياسة والدفن بها إلى الإمام. وكان يحلوا له التأكيد في تقاريره الرسمية أن "الاجدى للشباب المنخرطين في البحرية (الفرنسية) "ان يستعدوا تمام الاستعداد للمشاركة بحماس في خذمة مصالح فرنسا وتطلعاتها التوسعية. ولقد وجد دوفرنويي في "دعاوي" المحميين والمتجنسين التابعين لمفوضيته، وللقنصليات الفرنسية فرصا عديدة لمؤاخدة المخزن على عدم التزامه ببنود المعاهدات سواء منها معاهدتي 1767 و 1856 أو تسوية 1863".

ووفقا لإصراره على تصعيد ضغوطه، عاكس تأويل المخزن لاتفاق بكلاز حيث حاول المولى الحسن، بعد اكتشافه لعيوب هذا الاتفاق، الطعن في فحواه معتبرا أنه مجرد "تسوية" تقنية، ثنائية لاتساوي مآلتها، من الناحية القانونية، شروط معاهدة وما تتضمنه. وعلاوة على تضخيمه المتعمد للالتزامات المنبثقة عن اتفاق 1863، تجاهل المفوض الفرنسي دور بلاده في انتشار الحميات غير القانونية وتعدد المتجنسين الحاملين لجوازات أو شهادات الجنسية الفرنسية التي حصل بعضهم عليها بعد إقامة وجيزة بالجزائر، وكان على وجه خاص هذا شأن نسبة لا يستهان بها من اليهود المغاربة الذين توجهوا إلى الجزائر وادعوا أنهم من أصل جزائري أو أنهم ولدوا فوق التراب الجزائري للاستفادة من مرسوم كريميو (Décret Crémieux) القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لجميع يهود الجزائر (1870)⁹³.

⁹² - F.V. Parsons, *The Origins of the Morocco Question 1880-1900*, Duckworth, London, 1976, p. 74

⁹³ - M. Ansky, *Les Juifs d'Algérie. Du décret Crémieux à la Libération*, Editions du Centre, Paris, 1950, p. 38 : « Les Israélites indigènes des départements de l'Algérie sont déclarés citoyens français ; en conséquence leur statut réel et leur statut personnel seront, à compter de la promulgation du présent décret, réglés par la loi française ; tous droits acquis jusqu'à ce jour restent inviolables. Toute disposition législative, décret, règlement ou ordonnance contraires sont abolis. Fait à Tours, le 24 octobre 1870, Signé : Ad. Crémieux, L. Gambetta, A. Glais-Bizoin, L. Fourichon ».

وقد بالغ دوفرنوي في نفاعه عن "حقوق" ومكتسبات فرنسا خلال جلسات الهيئة الدبلوماسية بطنجة، ورفض الاقتراح الداعي إلى تدارس إمكانية تقليص عدد السماسرة، أو على الأقل اجتناب الرفع من عددهم نظرا لموجة القحط التي كانت البلاد تعاني من جرائها، ولا تخفاظ مستوى الزواج التجاري الإجمالي. ف جاء على لسانه " أن حق الرفع من عدد سماسرتنا ضرورة حيوية لتجارتنا".

ولحمل فرنوي وأمثاله على تلبين شيئا ما موافقهم، انتهب السلطان فرصة إفصاح المحميين الذين حصلوا على بطاقة الحماية بطرق غير قانونية عن تخوفاتهم في حالة خلع صفة المحمي عنهم، لتنتهب هذه المخاوف لتقديم ضمانات وطمأنة المفوضين الذين تأثروا احتمال تعرض من يتوقع أن تسقط عنه الحماية للانتقام للولاية والرعايا المتضررين من تصرفات أهل الحماية⁹⁴.

وفي جوابه على رسالة سبق ل برغاش توجيهها له، وإثارة انتباهه لما راج في إحدى جلسات الهيئة الدبلوماسية ذكر خلالها بعض المفوضين "أنهم إذا سقطوا للزلتين على الخنمة من الحماية يقع عليهم والتلامي والحكام لايبالون ويقع عليهم الظلم والحيث بسبب حقدهم عليهم حيث كانوا في الحماية"، كتب لاسلطان لناقبه ما يلي:

"والذي اقتضاه نظرنا الشريف هو ما قدمناه لك صحبة خديمنا الحاج عبد الكريم بريشة من أن نكتب لمن يخرج من الحماية ظهائرننا الشريفة ونضمنها ما يناسب معاملتهم وانحياسهم لجانبنا العالي بالله على وجه أوفق واليق ثم من كان منهم من الأعراب وسكان البادية نستعمله في فلاحه جانبنا الشريف والعزبان والشركة ومن كان منهم من أهل المدن نستعمله فيما يناسب من خدمتنا الشريفة حتى يكون جميعهم في حوزة جانبنا العالي بالله ولايجد العمال إليهم سبيل ولايجنوا هم أيضا سبيلا إلى التشكي والتنظلم بأمر يلحقهم ويبقى الكل في فسحة وعليه فتفاوض معهم على ذلك ثم تكلم به في مجلس الكلام والأحكام واطلب منهم عدد الخارجين من الحماية وحقق الأمر فيه معهم واجعل ذلك في زمام واعلمهم بأنه إذا ادعي البعض على أحد بعد انه منهم ولم يشمله ذلك الزمام فهو رد نعم اليهود المحميون إذا تأتى لك ادخالهم في الضابط المذكور فلا تقصر فيه وإذا لم يتأت لك ذلك فاجر عملهم على حضور القونصو مع العامل وقت الحكم عليه بخلاف المسلمين فان العمل فيهم هو ما قررناه لك من جعل الظهائر لهم فامض عليه وجد في حيازة عندهم كما قدمناه لك..."⁹⁵.

وقد اعترف السلطان بما يمكن أن يصدر من بعض الولاية في حالة إسقاط

⁹⁴ - بن زيدان، إتحاف، م.س، ج. 2، ص. 411.
⁹⁵ - مخ.ع.ر، و.ب، 8 جمدى الاولى 1297 / 9 أبريل 1880.

الحماية على من كان يتمتع بها سابقا، وأضاف أن هؤلاء العمال "لا زالوا على فطرتهم وبدولتهم لم يجربوا الأمور ولم يعرفوا القوانين وهم يترامون عليهم الآن والحالة أنهم لا زالوا في الحماية كسمسار لنجليز الذي ترمى عليه المديوني وكصاحبى المركان اللذين ترمى عليهما الحريزي والمزمزي ونحوهم". ولتلافي القلاقل المتوقع أن تحدث بسبب مثل هذه العقليات والتصرفات، عقد المولى الحسن العزم على صياغة وإصدار ضوابط لايتأتى معه وقوع ضررلهم (أي المحميين السابقين) بسبب كونهم كانوا محميين". ولتدقيق ما كان ينوي القيام به، أوضح السلطان في رسالة أخرى موجهة لبركاش:

"والذي اقتضاه نظرنا الشريف هو أن تجعل مع نواب الاجناس تاويلا مناسبة في أمر أولائك الخارجين من الحماية يسان به عرضهم ومروعتهم ويحفظ به مالهم وهو أن نكتب لهم ظهائر شريفة ونضمنها ما يناسب معاملتهم وانحياسهم لجانبنا العالي بالله على وجه أوفق واليق ثم من كان منهم من الأعراب وسكان البادية نستعمله في فلاحه جانبنا الشريف والعزبان والشركة ومن كان منهم من أهل المدن نستعمله فيما يناسبه من خدمتنا الشريفة حتى يكون جميعهم في حوزة جانبنا المعترز بالله ولا يجد العمال إليهم سبيلا ولا يجدون لهم أيضا سبيلا إلي التشكي والتظلم بأمر يلحقهم ويبقى الكل في فسحة وعليه فتفاوض معهم على ذلك ثم تكلم عليه في مجلس الكلام والأحكام (أي المؤتمر) واطلب منهم عدد الخارجين من الحماية وحقق الأمر فيه"⁹⁶.

إلا أن المفوضين للمتشددين أتركوا أن اقتراحات السلطان وضمناته ماهي، في وقع الأمر، سوى استجابة متسرعة لما همس به ج.د. هاي لبركاش. وبما أنهم كانوا يودون الإطاحة بزميلهم البريطاني وإفشال مساعي المخزن، فإنهم تصرفوا وكأن السلطان لم يقدم شيئا يستحق إعمان للنظر فيه وتدارسه.

لذلك أبان المفوض الايطالي، ستيفانو سكوفاسو (Stefano Scovasso)، والقتصل العام الأمريكي، فليكس متيوز (Felix Mathews)، عن نوع من التجاهل السافر لمشروع "الضابط" السلطاني وتمسكا بخطة التشدد ومؤازرة زميلهما الفرنسي، لاسيما عندما أثبت قضية التجنيس وإمكانية إسقاط الجنسيات المكتسبة بطرق غير قانونية. إذ ذاك، ولانتهاء النقاش حول هذه المسألة وفرض الأمر الواقع، استقدم سكوفاسو ومتيوز بولاج حربية من إيطاليا والولايات المتحدة. وفي غضون شهر أبريل 1880، أي قبيل انعقاد مؤتمر مدريد (ماي- يوليوز) بأقل من أسبوعين، قامت هاته البوارج بمناورات مشتركة عرض الشواطئ المغربية لإقناع السلطان بالتخلي عن أي طعن في مشروعية الجنسية الايطالية أو الأمريكية للممنوحة لعدد كبير من رعاياه في ظروف وبصيف مخالفة

⁹⁶ - بن زيدان، إتعاقد، م.س، ج 2، ص. 410- 411، 22 جمدى الأولى 1297 / 22 أبريل 1880.

للقانون. وكان يعرف الخاص والعام سواها بطنجة أو غيرها من المدن، نطاق وقداحة لتجار المفوض الإيطالي والقتصل العام الأمريكي وللقصليات التابعة لهما في بطاقات الحماية، وتسهيل إجراءات الحصول على شهادات للتجنيس. كما كان الكل يعلم مدى تمسك حاملين لهذه الشهادات بالاقامة في بلادهم الأصلي للاستمتاع بالامتيازات الجبائية وللقضائية المخولة لـ "أهل الباصبور" وأنهم كانوا غير مستعنين إطلاقا للرحيل إلى الديار الإيطالية أو الأمريكية⁹⁷.

وإثر افتتاح مؤتمر مدريد، أكد المندوب الأمريكي، الجنرال لسيوس فورنشابل (Lucius Fairchild)، خلال إحدى الجلسات المخصصة لقضايا التجنيس، "أن حكومته لا تقبل أي تمييز بين رعاياها، سواء كانوا أمريكيين برسم ولانتهم فوق التراب الأمريكي أو بالتجنيس... ولذلك لا يمكنها أن تعترف للحكومة المغربية بحق عدم الأخذ بالوثائق التي تنص على أن أحد رعاياها سابقا قد أصبح مواطنا أمريكيا"⁹⁸. ومن الناحية الشكلية، وعلى خلاف المندوب الأمريكي الذي عبر عن موقف حكومته بأسلوب دبلوماسي، لم يتوان ممثل فرنسا، وهو عسكري أيضا، الأدميرال جوريس، في استعمال لهجة التهديد كلما خاطب مبعوث السلطان، للنائب برغاش، الذي كان يعاني آنذاك من كبر السن والمرض، فضلا عن اعتماده على مترجمين. وكان جوريس صريحا في تهديداته، لاسيما خلال الجلسة التي لاحظ برغاش خلالها وصول أشغال المؤتمر إلى الباب المسدود. وللتعبير عن تنمره وخيبة أمله، أشار النائب إلى أن استئصال الداء الفتاك المتمثل في انتشار الحماية لربما يكمن في استغناء المغرب عن التجارة البحرية وإغلاق كل مراسيه. حينئذ هرع جوريس للرد عليه بعنف داعيا إياه إلى "تأمل مليا ما آلت إليه الأمور في الصين. وكان الأدميرال يلمح إلى العمليات العسكرية التي قامت بها الدول العظمى، على أفراد أو بكيفية مشتركة، لإرغام الصينيين على فتح بلادهم أكثر فأكثر في وجه الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين"⁹⁹.

⁹⁷ - الوثائق (م.و.م.)، 4، ص، 425، 29 جمادى الثانية 1293/22 يوليو 1876، المولى الحسن إلى برغاش، "نقد بلنغا أن قونص المركان الذي بطنجة لازال على إعطاء الحماية للناس على غير قانون، حتى كاد الأمر يقضي إلى ما لا يليق، مع أن المحقق أن دولته لا ترضى ذلك ولا توافق عليه...، وعليه فيوصول كتابنا هذا إليك، افرغ جهدك للتلف في كفه عن ذلك وحصره حتى تحوز منه تقبيد المحميين عنده ليقع البحث فيهم، فمن كانت حمايته على مقتضى الشروط فتسلم له، ومن لا فلا، واجعل ذلك أهم أمورك ولا بد".

⁹⁸ - A.E.P., M.D., 10, Protocole n° X, séance du 21 juin 1880.

⁹⁹ - حول دور فرنسا في الصين وحصولها على امتيازات قضائية لفائدة تجارها وعلى تنازلات دي طابع ترابي في مدن مثل شنغاي، كتنطون، هان كيبو و تيانتسين، انظر:

N. Bensaac - Tissier, *Histoire des diplomates et des consuls français en Chine 1840-1912*, Ed. Les Indes Savantes, Paris, 2008, pp. 29-66 Les premiers postes français en Chine, Canton et Macao, traité de Lagrené 1844 ; pp. 237-381 Etablissements de concessions et de consulats 1861 - 1890, cession de territoires, de voies ferrées et de mines ; p. 431 Le soulèvement des Boxers (1900), « La Chine aux Chinois ! ».

وبموازاة مبالغة جوريس في استعماله للغة الوعيد والتهديد الصريح في محفل دبلوماسي دولي، قررت الحكومة الفرنسية ممارسة المزيد من الضغوط على المخزن لتكسیر إرنته ودفعه إلى التخلي نهائيا عن مطالبه. لذلك أمرت بحريتها بإرسال أربع فرقاطات إلى مياه طنجة في أواخر شهر يونيو (1880)؛ وسرعان ما التحقت بهذه للوحدات ثمان سفن حربية أخرى كانت "صنفة" في طريقها من الجزائر باتجاه ميناء بريست.

وبإيفادها "شكواذرة" قوامها إثني عشر سفن حربية، وبتركيتها لكلام وأسلوب جوريس لم تتمكن فرنسا من إسكات برغاش فحسب، بل استطاعت أن تنزع أيضا "حياد" إنجلترا وألمانيا وتخليهما عن دعمهما الباهت للمبعوث السلطاني. ويندرج تراجع المندوب البريطاني ساكفيل وست وتخليه عن تأييده المحتشم للنائب السلطاني ضمن سياق تحكمت فيه خافيات سياسية بلاهه تجاه فرنسا، حيث كانت بريطانيا العظمى تستعد لإقصاء الفرنسيين من مصر وتحويلها إلى محمية بريطانية غير معلنة، وذلك بعد أن أصبحت طرفا وازنا في الشركة الكونية لقناة السويس، وهي الشركة التي عارضتها إنجلترا بشدة وحاولت إفشال مشروع الربط بين المتوسط والبحر الأحمر طيلة المرحلة الممتدة من 1856 إلى 1869، لأنها كانت ترى في القناة تهديدا فرنسا للهند وللمستعمرات البريطانية في الشرق الأقصى¹⁰⁰.

أما ألمانيا فإنها أصدرت من جهتها تعليمات لمندوبها بمديرد، فون سولمس-سونفالد تدعوه للتأني وتلاقي المواجهة مع جوريس لأن خيارها "القاري"، أي إعطاء الأولوية لبناء وضممان العظمة الألمانية على مستوى القارة الأوروبية، وضرورة قطع الطريق أمام الأوساط الانتقامية الفرنسية الراغبة في إعلان حرب جديدة لاسترجاع الأكراس واللورين، كل هذه الاعتبارات الاستراتيجية كانت تدفع المستشار الألماني أوطوفون بسمارك إلى "تفهمه" للطموحات التوسعية الفرنسية ما وراء البحار. وكان يحلو لبسمارك (Bismarck) تشجيع "الديك الغولي على شحد أوصيسته على رمال إفريقيا وغيرها من الأقطار النائية" لتوريط الفرنسيين في مغامرات استعمارية من شأنها إضعافهم وصرف أنظارهم عن "خط الفوزج الأزرق".

وإثر تطويقه بهذه الكيفية وإنهاك آخر قدراته على الصمود، لم يبق في استطاعة برغاش التمسك بتعليمات السلطان الصارمة الصادرة له بمشروع محو "الرجس" المتمثل في الحماية وإنهاء الأضرار الجسيمة الناجمة عن انتشارها المتواصل. فعوض الاستئصال المنشود لم يسعه سوى الرضوخ وقبول حلول جزئية وترقيعية، لا تستجيب إلا بشكل هامشي لما كان يرجى أصلا من إرسال مبعوثين إلى لندن وبرلين، والمشاركة

¹⁰⁰ - بن زيدان، إتحاف، م.س، ج. 2، ص. 418، أعرب السلطان عن خيبة أمله و بالغ تكمرة إثر اطلاعه على نتائج المؤتمر في رسالة موجهة للنائب برغاش، 30 رجب 1297 - 8 يوليوز 1880.

في مباحثات طنجة، وحضور مؤتمر مدريد¹⁰¹.

وبما أن المؤتمر افتتح أشغاله وأنهاها تحت تهديد مدافع البوارج الفرنسية والإيطالية والأمريكية، فقد أمكن للمتشددين، بعد تراجع الانجليز والألمان أمامهم، فرض معاهدة حرورها طبقا لأهدافهم وأملوا صيغتها النهائية على النائب السلطاني وكان بندها الأول كاف لوحده لإبراز فحوى موادها الأخرى. وقد نص فعلا على أن "الشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط النجليز (1856) وللصينيول (1861) مع نولة المغرب، والوفق الواقع بينها وبين الفرنسيين، والأجناس الأخرين عام 1863".

ونتمينا وتأكيدا لما ورد في اتفاق بكار بالذات ومعاهنتي 1856 و1861، صرح الفصل التاسع بصيغ قابلة للتأويل ان "المتعلمين، والفلاحة والموظفين (أي المستخدمين) الأخرين من رعية مراكش الذين هم في خنمة كتاب العربية (العاملين في المفوضيات والقنصليات)، والترجمات المراكشيين مالمهم الحماية، وكذلك المتعلمين والخدام لرعية الأجناس، لكن ولاة المسلمين لا يقبضون متعلما أو خانما لأحد في خنمة للكسيون أو القنصلات أو رعية الأجناس، أو محمي، نون إعلام لحاكم جنسه، وإذا يوجد أحد من رعية هذه الإيالة في خنمة أحد من رعايا الأجناس قتل أحدا أو جرحه أو هجم عليه فيقبض في الحين، ويقع الإعلام لنائب دبلوماسك أو لقتصل جنسه عاجلا".

وقد اكتست للتركية النولية لفحوى اتفاق 1863، وهو مجرد تسوية تقنية في نظر المخزن، طابعا متميزا إثر انتزاع الدول للمجتمعة بمدريد لتنازل أساسي اعترف السلطان بمقتضاه للأجانب بحق امتلاك العقار والأراضي الفلاحية. ونص فعلا للبند 11 على : ان "حقوق الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف [معترف به]، وشراء هذه الأملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية، ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلاد، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع لبلد، ولهم رفعها لوزير الأمور البرانية كما هو مقرر في الشروط". وللتخفيف نظريا من جسامه ما أرغم المخزن على قبوله، أي الاعتراف لـ "النصارى" بحق امتلاك العقار في المغرب بصفته جزء من دار الاسلام، ألح للبند 11 على صلاحيات الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات والنزاعات العقارية. إلا أنه حد من هذه الصلاحيات بالإشارة إلى إمكانية رفع هذه النزاعات وطرحها لا أمام أنظار قاضي للقضاء مثلا وإنما أمام أنظار النائب السلطاني بطنجة الذي كان يقوم مقام وزير الخارجية، ولا يفترض أنه في الشريعة أو الشؤون للقهيمة.

وفضلا عن الطعنة المييبة الموجهة بهذه الكيفية للشريعة الإسلامية

¹⁰¹ - م.ن.، ص. 417 - 418، من رجب 1297 / 8 يوليوز 1880، نتائج مؤتمر مدريد من وجهة نظر السلطان.

وصلاحياتها تمثلت خطورة البند 11، السياسية والجبائية، فيما كان يتوقع أن يترتب عن تدخل الأجانب على نطاق أوسع في المجال الزراعي. وإذا كان للحق المعترف لهم بمقتضى معاهدة مدريد يشكل في واقع الأمر تسوية قانونية لأمر واقع حيث كان الأجانب يملكون عقارات وأراضي قبل 1880 وإن بكيفية فيها خرق للقانون، فإن الاعتراف الرسمي بحق لمتلاك العقار فتح أمامهم آفاقا واسعة لم يكن في استطاعتهم استغلالها إلا بمساعدة الأهالي. وبالنسبة لهؤلاء، كان التعامل مع النصارى أو المحميين يعني حتما إمكانية الحصول على وضع المخالط وما يواكبه من إفلات من الضرائب والحركة وغيرها من الكلف المخزنية. وقد كان هذا الاحتمال واردا بقوة غداث مؤتمر مدريد على اعتبار ضعف المخزن وافتقاره للسلطة اللازمة لفرض تأويله للشرط 11.

وفي السنوات الموالية ل"جمع مدريد"- حسب تعبير المخزن- صارت الأمور فعلا في الاتجاه المعاكس لطموحات وفتنظارات السلطان، وذلك رغم ما ورد في البند 12 الذي نص على أن: "رعية الاجناس والمحميون اللذين لهم الملكية في الأرضين [الأراضي] أو يكونوا كثروها، والسماسة اللذين تكون عندهم للفلاحة يدفعون الزكاة والأعشار".

ولواقع ان الجزء الثاني من البند 12 ذاته، أفرغ الجزء الأول منه من دلالاته الجبائية وقوض تماما مغزاه السياسية، حيث ورد أن هؤلاء الملتزمين الجدد، أي الأجانب والمحميون، عليهم أن "يدفعوا لقوتصومهم في كل سنة تقييدا صحيحا بما يملكونه، ويدفعوا بيده ما يجب عليهم من الزكاة والأعشار". وكان ذلك يعني، بعبارة أخرى، ان الفتصليات أصبحت طرفا مؤسسيا في استخلاص الضرائب الفلاحية بجانب الأمانء وغيرهم من الجباة المخزنيين.

وقد كان للمخزن يتصور أن تأييد الحكومات الاجنبية لمبدأ تعميم للضرائب الفلاحية والمكوس (البند 13) ولاستخلاصها من الأجانب والمحميين من شأنه الإسهام في تحسين موارد بيت المال وتقويتها، من جهة، والتخفيف من حدة التنازلات التي فرضتها الأجناس عليه، من جهة ثانية.

وعلاوة على مسألة الملكية العقارية، تضمنت معاهدة مدريد بنودا أخرى كانت جلها تنازلات في الاتجاه المعاكس لصيانة سلطة المخزن وسيادته، ومنها بصفة خاصة اعترافه بمقتضى المادة 16 بصنف جديد من الحماية لم يجد حتى المصطلحات اللازمة للتعبير عنها باللغة العربية فاكتفى باقتباسها بصيغتها الأجنبية. وقد ورد بهذا الصدد في المادة السالف ذكرها: "حتى حماية خارجة عن القانون أو بوجه التوسط لاتعطي في المستقبل، والولاية للمراكشية لايعرفون أبدا حماية أخرى

من أي وجه كان دون هذه الحماية الخاصة التي اتفق عليها في هذا الوقف، ولكن إجراء حق حماية كـنستيتيـير وهي الحماية المعتادة تستحفظ في صورة لتكون جزاء لبعض الخدمات العظيمة الصادرة من مراكز لاحدى دول الأجناس أو لأسباب غريبة الوقوع، وكيفية هذه الخزمة ونية جزائهم بالحماية يتقدم الإعلام بها لوزير الأمور الخارجية بطـنجة¹⁰².

وبعبارة أخرى فقد فرضت الدول على المخزن، بمقتضى البند 16، اعترافه الرسمي لها بحق منح حماية خاصة لمغاربة إثر إسـدائهم لها "خدمات استثنائية". وفي منظورها، وكما صرحت بذلك، فإنها كانت ترى في الحماية الممنوحة في هذه الحالة "مكافأة" و"جزاء" لهؤلاء المغاربة على ما قلموا به من جليل الأعمال أو "الخدمات" لفائدة هذه الدولة أو تلك. كان الأمر يتعلق، من منظور الحكومات الأجنبية، بحماية سياسية خاصة. ومن المنظور المغربي فإن "الخدمات الاستثنائية" المشار إليها لم تكن تعني موضوعيا، وبصرف النظر عن أي اعتبار ديني، سوى التآمر على مصالح البلاد العليا والخيانة العظمى.

¹⁰² - Article 16 : « Aucune protection irrégulière ni officieuse ne pourra être accordée à l'avenir... Cependant l'exercice du droit consuetudinaire de protection sera réservé aux seuls cas où il s'agirait de récompenser des services signalés rendus par un Marocain à une Puissance étrangère ou pour d'autres motifs tout à fait exceptionnels... ».

الفصل الثاني

نظام الحمایات وانعكاساته على بنیات الدولة

I- زعزعة دعائم الدولة المادية

1- المخالطات وأبعادها الجبائية

أ- الضرائب الفلاحية: مقتضيات الشريعة وإكراهات العصر

تحت ضغط الضائقة المالية وانشغالهم بالتدني المتواصل لمداخيل خزينة الدولة، حاول السلاطين تعبئة كل ما أوتوا من وسائل للتخفيف من وطأة الصعوبات الجمة المترتبة عن إفلات أعداد متزايدة من المحميين والمخالطين من الضرائب. فلم يفتمهم، والحالة هذه، تذكير الرعايا بالواجبات التي يملئها عليهم الدين في هذا المجال؛ وذلك بالضبط ما ألح عليه مرارا المولى الحسن، مثلا، في ظهائر دورية موجهة للولاة. وجاء بهذا الشأن في ظهير موجه لعامل سلا، الحاج محمد بن سعيد: "إن الزكاة ركن من أركان الدين، أمر بها سبحانه في كتابه الذي شرع فيه الشرائع وصانه وزكاه... وأوعد مانعها بعذابه الأليم، فقال في كتابه الحكيم: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم". وقال عليه السلام: "بني الإسلام على خمس: شهادة لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة"... وقال صلى الله عليه وسلم: "تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت، إذا لم يعط فيها حقها تطأه بأخفافها وتأتي الغنم على أصحابها على خير ما كانت، وإذا لم يعط فيها حقها تطأه بأظلافها وتتطحه بقرونها". وفي تعليماته لعامله المذكور أوضح السلطان أنه يأمره باستيفاء "ما أوجب الله (على الرعايا) من الزكاة التي هي معلومة بالضرورة من الدين، وجاحتها لم يدخل في ربة الإسلام وشعار المسلمين"؛ وأضاف قائلا: "فقم) على ساق الجد في حملهم على أدائها فوراً، (ولا) تقبل من أحد في التعجيل عذراً، لأنها من حقوق الله التي يجب إليها المبادرة قدر الإمكان، ولا سيما وهي من أعظم دعائم الإسلام وأجل الأركان"¹.

وأن يستوجب الوضع الضريبي السائد التذكير بمكانة الزكاة في العقيدة الإسلامية، في "خطاب" لم يوجهه السلطان لقائد قبيلة من القبائل النائية أو الجبلية التي كان يقال عنها أنها "لا تتأله الأحكام" واعتادت العصيان والتمرد، وإنما في رسالة

¹مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلاويين، ج. 2، الحاج محمد بن سعيد، سفاراته ومراسلاته، الرباط، 1990، ص، 193-194.

موجهة لعامل مدينة وناحية سهول خاضعة للمخزن، لدليل على ما آلت إليه الأمور في جباية الزكاة والأعشار وصعوبة استخلاصها رغم أنها "ركن من أركان الدين".

وقد شهدت فعلا مرحلة ما بعد 1856، ولاسيما الحقبة التي أعقبت حرب تطوان، استفحالاً لإشكالية استخلاص الضرائب الفلاحية بشكل لم يسبق له مثيل. وتلك بفعل تقاطع و تداخل عوامل شتى منها ما له صلة بنوع من العصيان الجبائي التقليدي، ومنها ما ارتبط بالتغلغل الأوربي وبتزايد اهتمام الأجانب بالنشاط الزراعي وبامتلاكهم للأراضي، خصوصا في مناطق السهول الساحلية قبل مؤتمر مدريد (1880) وغداة انعقاده.

وكان لمختلف الإكراهات المالية التي وجهها المخزن بعد، 1860 النصيب الأوفر في تصاعد الضغوط الجبائية وطبيعة الضرائب التي صار يطالب الرعايا بأدائها. ففي ما مضى، وبفعل ضعف الكتلة النقدية وندرة النقود المتداولة في إطار حياة اقتصادية قوامها الاكتفاء الذاتي، كانت الضرائب الشرعية تؤدي عينا وتجمع بعد الحصاد قبل تسليمها لمستودعات السلطان. إلا أن الاحتياجات المتريدة للمال فرضت على الدولة الشروع في "مطالبة الفلاح بدفع الضرائب نقودا لا بضائع حتى ما قبل 1860، و كمرحلة أولى (طبق هذا الإجراء) على الزكاة لأن المحافظة على البهائم كانت تتطلب من الدولة نفقات أكثر مما يتطلبها تخزين الحبوب ولم يقع تحويل الأعشار نقودا إلا بعد ذلك، وربما وقع التحويل لأول مرة قبل 1860 ولكنه لم يصبح عاما إلا منذ سنة 1862 على يد سيدي محمد الذي كان في أشد الحاجة إلى النقود، ولم تعد تتمتع حينئذ بالنظام القديم إلا بعض القبائل المعينة كانت ملزمة بدفع المؤونة إلى الجيش...". ويوضح جرمان عياش أن الأعشار والزكاة كانت "تؤخذ (فيما قبل) من منتوجات حقيقية، فكانت الحبوب توزن ثم تأخذ الدولة عشر الوزن، وكانت البهائم تعد و تأخذ الدولة قدرها من الزيادة السنوية في العدد، وبهذه الوسيلة كان مضمونا لقتيات المنتج واستمرار الإنتاج"².

بعد 1860-1862، أي مع بداية تسديد الغرامة الحربية الإسبانية والقرض الإنجليزي، لم تعد الضرائب تقدر حسب الإنتاج الفعلي للأرض والزيادة الحقيقية في أعداد المواشي، بل صار المخزن يحددها مسبقا ونظريا وبصفة تقديرية وفق حاجياته، ثم يقسم بين القبائل المبالغ التي كان ينتظر منها أن تدفعها له جملة. وكان يتقى على العمال و القواد استخلاصها نقودا، "لأن أخذها في شكلها الشرعي تبين أنه أمر صعب"، على حد ما أوضحه السلطان في إحدى رسائله (2 غشت 1865).

² - جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، م.م.، ص. 93-101.

وكان الولاية يطبقون الأوامر الصادرة لهم ولا يأخذون بعين الاعتبار تأرجح مستوى محاصيل أفراد قبائلهم ونماء أو تقلص قطعان مواشيهم، ويتصرفون وكأن مستوى المحاصيل الزراعية والغلات وعدد رؤوس قطعان المواشي ثابتان لا يتغيران. ورغم الاحتفاظ بمصطلحي الزكاة والأعشار، فقد بدا واضحا للجميع مدى تناقض هذا النهج مع نصوص وروح الشريعة الإسلامية، من جهة ثانية. وكان ذلك يعني، حسب عياش، "فسخ العقد الاجتماعي الذي بقي المغرب يسير عليه منذ قرون طوال. ولم يلبث هذا الأمر أن أحدث عواقب خطيرة..."³.

ولم يقتصر التغيير على فرض الأداء نفدا دون مراعاة تأرجح الإنتاج، بل اقترن أيضا بالزيادة في قيمة ما كان يفرض على الفلاحين والكسابة. ففي منطقة كالة، مثلا، وخلال الفترة الممتدة بين عام 1861 و عام 1863، فرض على القبيلة أداء 70000 ريال عام 1861 و 90000 ريال برسم السنة الموالية، ثم 100000 ريال عام 1863. أي أن قبيلة كالة أرغمت على تحمل ضرائب ارتفعت نسبتها بحوالي 43 بالمائة في ظرف قصير⁴.

وفي مثل هذه الظروف، كان منطقيا أن تتقاطع مصالح كبار الفلاحين ومربي الماشية، من جهة، ومصالح الأجانب والتجار المحميين، من جهة ثانية. وبما أن المنتوجات الفلاحية (الحبوب، والقطاني، والصوف، والجلود...) كانت تشكل أهم صادرات المغرب، فقد حاول الأوروبيون وسامسرتهم شرائها بأفضل الأثمان، وضمنان تجميعها بكيفية منتظمة من مختلف أنحاء البلاد. وكان المنتجون، من جهتهم، مستعدين للتعامل مع الأجانب ووسطائهم نظرا لا لإمكانات هؤلاء المالية فحسب، بل لأنه كان في وسع التجار الأوروبيين التدخل لدى القناصل لمنح بطاقة "المخالطة" للفلاحين ومربي الماشية المتعاقدين معهم. وهي البطاقة التي أصبحت تشكل مفتاح التملص من أداء الضرائب، وتعني عن اللجوء إلى الانتفاضة المسلحة ومخاطرها، وإن كانت لا تدفع عموما حاملها إلى التآني في علاقاتهم مع العمال والولاية.

استنكر مرارا سيدي محمد بن عبد الرحمان تصرفاتهم وتصرفات أصحابهم، ذكرا في إحدى مراسلاته أن "لنصارى مخالطة مع أهل البوادي (ف) صاروا يوجهون لعمال البوادي بسبب ذلك من لا أخلاق له من أصحابهم فصاروا لرقه يبنهم يتجاسرون على العمال وينسبون لهم أمرا باطلة لا أصل لها ومنهم من يدعي أن العامل سبه وسب قنصوه ليعظموا الحجة بذلك، ويكثر هوشها والخوض فيها".

³ - م.ن، ص. 99-100.

⁴ - م.ن، ص. 100.

وكان تجوالهم في البوادي يحدث قلقا مباشرا للسلطات المخزنية؛ ذلك أنهم كانوا يصطدمون بالقواد وبالعمال لا بصفقتهم ولا ساخطين على تواجد عناصر غير ممثلة لأوامرهم داخل دائرة حكمهم الترابية فحسب، وإنما بصفقتهم أيضا ملاكين كبار، ومربين للماشية، ومتدخلين مباشرين في النشاط الاقتصادي وفي أسواق قبيلتهم، لهم تأثير فعلي على مستوى الأسعار في البيع والشراء حيث كانوا يفرضون ما يناسب مصالحهم الشخصية ويعتبرون أن السوق سوقهم.

ونتيجة لهذه الأوضاع، كان يستحيل ألا تتعدد النزاعات بين هؤلاء وأولئك. وغالبا ما كان المخزن، في رده على احتجاجات واستفسارات المفوضين والقناصل الأجانب حول هذه النزاعات، يجتنب الإشارة إلى الخلفية المتمثلة في المنافسة التجارية القائمة بين الطرفين و يكفي باستتار "جسارة" السماسرة.

في بداية الأمر سخر الأوروبيون المخالطات لتربية المواشي. فاستفاد منها بعض المقيمين بالمناطق الساحلية لكسب قطعان كثيرة من الأغنام والأبقار. ففي منطقة الشاوية، مثلا، وفي قبيلة أولاد حريز وحدها، كان ما يناهز 16 000 رأس من الأغنام في ملكية 6 فرنسيين أسندوا حراستها لـ 81 فلاح وراعي اعتبروه "شركاء" لهم وتوسطوا لهم للإفادة من وضع المخالط والإفلات من الضرائب والكلف المخزنية. وهكذا، فعندما سجن بعضهم بسبب امتناعهم من دفع الضرائب مدعين أن جميع ما يكسبونه أو يحرسونه من أغنام وأبقار وغيرها من البهائم كله ملك لـ "أصحابهم" النصاري، احتج بقوة فنصل فرنسا بالدار البيضاء وفرض إطلاق سراح المعتقلين على الفور⁵.

وكانت، بطبيعة الحال، أصداء مثل هذه الاحتجاجات ونتائجها المباشرة، وتعدد المشادات بين القواد والسماسرة، وتضخم شكاوى هؤلاء للقناصل عن صواب أو لمجرد تلطيخ سمعة الولاية، وأصداء رفض المخالطين الانصياع لأوامر المخزن وإفلاتهم من العقاب بعد تدخل "أصحابهم" النصاري، تنتشر في البوادي وفي أسواقها وتحدث لدى الفلاحين قابلية أقوى للتعامل مع الأوروبيين للحصول على كل ما يجنى من "الشركة" معهم. ومن البديهي، وبفعل التحولات أو الانحرافات التي طرأت على النظام الجبائي في البلاد، أن فرصة التخلص من الأعباء الضرائبية والكلف المخزنية كانت أول دافع حث الناس على السعي من أجل العثور على مقيم أجنبي أو وكيل له للتعاقد معه حول تربية الماشية أو الحرث.

ونظرا لصعوبة الحصول على نفود وسيولات في بداية موسم الحرث أو قبل

⁵ - ج. عياش، م.س، ص. 90-91

الحصاد، وكذا خلال فترات قلة الأمطار أو الجفاف، كانت المخالطة مع الأوروبيين تعني أيضاً، وهذا حافظ ثان له أهميته، إمكانية التغلب على هذه المصاعب بفضل ما كان هؤلاء يدفعونه مسبقاً، على شكل أموال أو بدور وأدوات للحرث، للفلاحين المتعاقبين معهم. وتمثلت صيغة أخرى للمخالطة في اكتفاء الطرف الأجنبي بنفع قدر مسبق من المال للفلاح قبل الحصاد أو قبل جز الأغنام على أساس التزام هذا الأخير بتسليم كميات معينة من الحبوب أو الصوف في وقت لاحق متفق عليه.

ساهمت التسهيلات والمزايا المنسوبة للمخالفات في تقوية جانبيتها وظهور نوع من التهافت حولها إلى درجة جعلت الناس يقبلون المعادلة ولا يترددون عن دفع المال للأجانب عوض تسلمه منهم، وذلك لمجرد الحصول على بطاقة قنصلية تنص على أن "صاحبهم" الفرنسي، أو الإنجليزي، أو الأمريكي، أو الإيطالي الخ... دفع لهم قدراً من المال في إطار "شركة" للحرث أو تربية الماشية. وكان الفلاح يتكلف بجمع شهود الزور والعدول ويرشي جميعهم مقابل رسوم كاذبة تؤكد وجود مخالطة بينه وبين مقيم أوروبي أو أحد الرعايا المغاربة المحميين أو المجنسين.

وكان طبيعياً أن يسفر تفشي هذه الظاهرة عن تداعيات شتى، منها تزايد إقبال الفلاحين على شراء بطاقة المخالط، وارتفاع عدد الأوروبيين المتورطين في عقود زائفة ومعاملات لا أساس لها من الصحة، وانتشار الرشوة في صفوف عدول البوادي، وتصاعد معانات المخزن جراء امتناع المخالطين من دفع الضرائب والقيام بمختلف الكلف المخزنية، وفي طليعتها الحركة.

وقد فتح التهافت على "المخالطة" أفاق الربح السهل والسريع في وجه الأوروبيين المقيمين بالمغرب، خصوصاً المنتمين منهم للفئات المهمشة التي هاجرت بحثاً عن قوتها اليومي وفرص لتحسين وضعيتها الاجتماعية. وتأتي نسبة عالية من المشردين الإسبان والمغامرين القادمين من دول أخرى في مقدمة هذه الفئات. ووصل التواطؤ بين هؤلاء وأهل البادية إلى حد جعل السفير الإنجليزي يتنبأ بتقاطر جحافل كثيفة من بؤساء أوروبا على المغرب، لا شيء سوى لانتهاز طلبات الأهالي القرويين وتنصيب أنفسهم شركاء صوريين لهم مقابل إتاوات ومبالغ مالية لإبرام عقود المخالطة المزعومة، وكلما حان وقت تجديدها وتمديد صلاحيتها. وكان المخزن لا يجهل بطبيعة الحال مدى ضلوع من وصفهم هاي ب "الشركاء النائمون للفلاحين المراكشيين" في مثل هذه "المعاملات" ويدرك تمام الإدراك مسؤولية العدول المرشدين في "تعمير الذمم" - على حد تعبيره.⁶ وذلك ما توضح بعض تفاصيله

⁶ - أشار ج.د. هاي في تقرير موجه إلى حكومته إلى فئة سماها: "الشركاء النائمون".

إحدى الرسائل التي وجهها سيدي محمد بن عبد الرحمان لعامل سلا، محمد بن سعيد، بتاريخ 14 مايو 1867:

«وصلنا جوابك عما كتبنا لك في شأن المعاملات بين أهل البوادي والنصارى، وإجرائها على الوجه الذي بيناه... وأمرناك بالعمل على مقتضاه، فذكرت أن جل شهود البداية لا يتحرون في شهادتهم، ولأنهم يشهدون لمن دفع لهم الطمع بما أراد، وأشرت بتبنيه عمل البوادي لاتخاذ عدلين صالحين من القبيلة أو من المدينة القريبة منهم، بحيث لا تعمر نمة ولا تفرغ إلا بشهادتهما، وجعل كتابشين، أحدهما يكون عندهما، والآخر تحت يد العامل، مشتملين على تعمیر للنم وتفرغها، ويشترط في العقد أن للمدين والغريم لا يصدقان إلا بشهادتهما، وأن من كانت له حجة بغير العدلين المذكورين يجدها عندهما بمحضر غريمه، ويكون بالمدينة عدلان وكتابان على نحو ما ذكر على يد القاضي، ويعلم نواب الأجناس بذلك، وبأن من استظهر بحجة - بعد التنبية بشهرين - لا تنفعه»⁷.

وقد استحسن السلطان هذه المقترحات واعتبر أن ما أشار به عامله "هو من الحزم"، فأمر النائب برگاش بإشعار المفوضين الأجانب بإصراره على إدخال حيز التنفيذ ما أوصى به بن سعيد. إلا أن السفراء واجهوا ما أخبروا به بالمماطلة والتسويف، بل وبالتنديد بالعمال والقضاة الذين كانوا يمنعون العدول من تسجيل العقود، أو لا يبالون ببطاقات "المخالطة" معاملين حاملها معاملة أقسى وأجور وأسوأ من معاملتهم للرعايا الآخرين.

وبفعل رفض المفوضيات لأي تغيير، صارت الأمور من سيئ إلى أسوأ كما أوضح ذلك مبعوث المولى الحسن للحكومة البريطانية، محمد الزبدي، خلال السفارة التي قام بها إلى لندن، حيث أعاد التأكيد للوزير الأول، لورد نوربي، أن انهيار مداخل المخزن ناجم بالأساس عن اتخاذ القناصل والتجار الأجانب لمخالفين من بين أهل البوادي الأثرياء، وهي الفئة الذي يفترض أن تؤدي لخزينة الدولة مبالغ "لها بال" برسم الزكاة والأعشار، في حين أنها تمتنع عن الأداء ولا تقوم بأي من الواجبات المفروضة على رعايا السلطان.

ب- ضابط 1881: إجهاض المفوضيات لما وافقت عليه

انفتحت الدول المجتمعة بمطرد على مبدأ تعميم الضرائب بعد أن حصلت على تنازلات كثيرة، ومن ضمنها الاعتراف لمواطنيها بحق امتلاك الأراضي، وهو اعتراف سبقه في واقع الأمر شراء الأوروبيين لأراضي في المناطق الساحلية،

⁷ م. بوشعراء، التعريف...، م.س.، ص. 118-119.

وكانوا في حاجة لتطبيع وضعيتها وإضفاء الصبغة القانونية على ما امتلكوه. وبمقتضى البند 13 من معاهدة 1880، أخضع نظريا الأجانب والمحميون للضريبة الفلاحية، كما اعترف صراحة بند آخر أن المخالطين لا يتمتعون بأي امتياز جبائي. وطبقا لما اتفق عليه، تم وضع ضوابط لتحديد الإجراءات العملية (30 مارس 1881). إلا أن تنفيذه على أرض الواقع بالشروع في "الخرص"، أي التقييم المسبق للمحاصيل والمواشي بواسطة الأمناء والعدول بحضور ممثلين للعمال، قبل الانتقال إلى طور الاستخلاص، اصطدم بمصاعب تجاوزت و بكثير العراقيل التي أفرغت اتفاق 1863 من دلالاته وأفضلته. وعلى خلفية معارضة الحكومات الأجنبية الجوهرية لكل ما من شأنه تخفيف ضغوطها على المخزن وإعطائه مهلة أو فرصة لاسترجاع أنفاسه وإعادة ترتيب أمور البلاد، عمل ممثلوها على التسوية واصطناع الذرائع لتلو الذرائع للدفع به صوب نفق لانهاية له أو إلى الباب المسدود، لاسيما وأن المناهضة المنهجية لأي تعديل يذكر لنظام الحماية والمخالفات لم تقتصر على القوى المعروفة برفضها القاطع لأي تغيير حقيقي، بل شملت أيضا، ولو بصيغ مختلفة، حتى بريطانيا العظمى. وقد عمل الإنجليز بالفعل على مقايضة دعمهم لتعميم الضرائب بالتزام السلطان بفتح مفاوضات حول معاهدة تجارية جديدة، وهي المعاهدة التي كان المولى الحسن يخشى السلبات الجمة المتوقع نقاشها نتيجة ارتفاع المبادلات البحرية وما يواكبها حتما في مجالي السمسرة والمخالطة. إلا أن الإنجليز تجاهلوا هذه الاحتمالات والتخوفات وضموا صوتهم لصوت الفرنسيين لانتقاد تأويل السلطان لما اتفق عليه، معتبرين أنه استغل الاتفاق لسن ضريبة جديدة ثقيلة ومجحفة قالوا عنها أنها "باهظة ومبالغ فيها".

ولتبرير مواقفهم، في وقت كان المخزن يطالبهم أيضا بالموافقة على إخضاع رعاياهم ومحبيهم للمكوس، حاول المفوضون المتشددون توظيف شكاوى قناصلهم ورعاياهم، خصوصا وأنه أصبح في إمكانهم امتلاك الأراضي على وجه قانوني، والتدخل مباشرة في الإنتاج دون اللجوء إلى وساطة الأهالي. فضاغفوا احتجاجاتهم وشنوا حملات واسعة لتشويه مقاصد مشروع تعميم الضرائب ونسفه، ووصلت بهم المبالغة والمزايدات إلى حد اتهام المخزن بالسعي لقلب الوضع الجبائي وتفضيل رعاياه والتخفيف من ثقل أعبائهم الضريبية على حساب الأجانب والمحميين.

وردا على هذه الاحتجاجات والادعاءات، حاول السلطان تفنيد الذرائع التعجيزية التي كانت المفوضيات، في نظره، تخرعها للتملص من المصادقة النهائية على ما التزمت به، وللطعن فيه حتى قبل الشروع في تطبيقه. فبعد مطالبتها بإمداده بنسخة "من شكايات خلائفها (القناصل) ورعاياها، ليعلم المشكو به

ويقع الكلام معه ويبحث في الشكوى"، أوضح المولى الحسن أنه لازال لم يصدر بعد أوامره بشأن تطبيق "القانون" المتفق عليه. إلا أنه انتهاز الفرصة لتأكيد سيادته وتشبته بمبدأ ملاءمة القانون المذكور للشريعة الإسلامية ولأعراف البلاد، طبقاً لما هو جار به العمل "في بلادات الإسلام غير المغرب". وذكر بهذا الصدد، أن المفوضين وافقوا في اجتماعاتهم مع نائبه بطنجة على "مساواة رعيت (ه) لرعيتهم في العشر على مقتضى شرع البلد وعوائدها"، مضيفاً "ويا ليت أهل حماياتهم يذعنون للشرع لأن الإذعان له واجب عليهم لكونه من أمور دينهم".

وفيما يخص هؤلاء بالذات أوضح السلطان أنه أبقى الأمور على ما كانت عليه من ذي قبل "حيث لم يتقدم (إصدار أوامر بشأنهم) في انتظار موافقة المفوضيات على مسألة المكس.. فالعمال لا يقدرّون على الإقدام على أمر فيهم وإنما يتبعون القاعدة المعلومة من المسالكة مع من كان يتسالك معهم عن طيب نفس وعدم تكليف شيء على من عادته التعصب والإيابة". واستخلص السلطان "أن هذه حجة على أنهم لازالوا لم يتساووا مع رعيت (ه) فيما تعطيه من الواجب الشرعي فضلاً عن أن يعطوا أكثر منها". ولكي تكون الأمور واضحة ويدرك المفوضون أنه يدرك تمام الإدراك حقيقة مناوراتهم، أكد لبرگاش أنه يشاطره الرأي فيما يخص تزكيتهم بدون تحفظ لما ورد في شكاوى رعيتهم "الساعين في الخوض والتعكيس في الأمور" حيث "يقبلونها (ويستعملونه) في كلام فيه تخليط... (إذ) يريدون عدم المساوات مع الرعايا (المغاربة) في الإيالة (المغربية)".

وبناء على ما قدمه من أجوبة وحجج، اعتبر السلطان أنه فند ما أدلى به السفراء، ولاسيما زميلهم الإنجليزي، فأكد لنائبه أنه "لم يبق لهم (والحالة هذه) ما يقولون فيه (أي الضابط) إلا إذا أرادوا تتبع الشهوات والأغراض لفتح باب الطمع"، وأضاف، وذلك هو الأهم على اعتبار جراءة ومخاطر مثل هذا التصعيد: "وإن قبلوا إعطاء رعاياهم وأهل حمايتهم واجب الزراعة والفلاحة الذي تعطيه رعيتنا فذاك وإلا فلا نقبل زراعتهم وفلاحتهم بإيالتنا".

وباتخاذ لموقف يبدو وكأنه لا يقل تشدداً عن موقف المفوضيات الأجانب، بدأ المولى الحسن وكأنه يسير على نهج أسلافه الذين كانوا يحاولون إخضاع الأوروبيين لمقتضيات الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات وفرض امتثال اليهود الأجانب، وخصوصاً منهم من كان قادماً من الجزائر (بعد 1830) لما نص عليه عهد النمة. فلقد أكد المولى عبد الرحمان، مثلاً، بهذا الشأن "ومن (من الأجانب) لم يرد (قبول هذه الشروط) فليبق بأرضه، فلا حاجة لنا بتجارته على وجه يخالف شرعنا العزيز...". إلا أن ميزان القوة كان لا يسمح بفرض هذه التهديدات على أرض الواقع،

خصوصا وأن إجماع كل الدول الأوروبية حول ضرورة تعليق سريان مقتضيات الشريعة الإسلامية وأعراف البلاد فيما يخص رعاياهم ومحبيهم والمغاربة المجنسين بجنسياتهم كان يضع السلطان في وضعية حرجة لا تترك له عموما سوى هامشا ضيقا للتحرك. لذلك، عجز المولى عبد الرحمان على الصمود في وجه الأوروبيين إلى درجة أنه صادق على إحدى أخطر المعاهدات الموقعة معهم (1856). ولم يسع المولى الحسن سوى التراجع هو الآخر، في نهاية المطاف، أمام الضغوط وعدم تطبيق ضابط 1881 كما كان يود تطبيقه، لاسيما وأنه انشغل بمناورات الإسبان في جنوب البلاد وبتواطؤ قوى جهوية معهم خذمة لطموحات الانفصالية، وذلك ما فرض على المولى الحسن الاستعداد لحركة كبرى لسوس الأقصى، وهي الحركة التي قادها فعلا سنة 1882⁸.

وحيث اقتنع الأجانب والمحميون أن الوضع سوف لن يتغير، واصل المتطوعون للاحتماء مساعيهم لاقتناء بطاقات السمسرة والمخالطة. وكالعادة، صار بعض المتطوعين لوضع من شأنه تسهيل تملصهم من أداء الضرائب يدعي مسبقا انه حصل عليه ويستعمل كذبه لمنع الأمناء من تقويم محاصيله وماشيته. ويمثل ما جرى بإحدى فرق قبيلة نكالة نموذجا لتصلب المواقف الراضية لأي إصلاح. وفي رسالة موجهة بهذا الشأن إلى برنغاش، استنكر السلطان "الخرق الفظيع الواقع على الولاة من رعية (الأجناس) وأهل حمايتهم بإدعائهم سمسرة أو مخالطة كل من ترتب عليه حق أو استوجب التأديب، فقد كادت أن تتعطل أحكامهم بسبب ذلك"، مؤكدا على ضرورة معالجة "هذا الداء العضال بدواء نافع يحسم مادته". وعن الحادث في حد ذاته جاء في الرسالة المذكورة:

«فقد أخبر خدامنا أمناء أولاد عمرو من نكالة أن السبعة والعشرين (27) من إخوانهم... درسوا زروعهم قيل الخرص وامتنعوا من أداء الواجب عليهم... زاعمين أنهم في الحماية، فأصدرنا أمرنا الشريف لهم ولعاملهم وقاضي قبيلتهم بأن يخاطبهم بأداء ما وجب عليهم في الخرص وإن أدوا فذاك وإن امتنعوا من أدائه وزعموا أنهم في الحماية يطالبونهم بإحضار ورقتها ومن أحضر منهم ورقة حمايته وتضمنت أنه سمسار يأخذوا نسخة منها بالعدول ويوجهونها لحضرتنا... ويخلو سبيله، ومن أحضرها على أنه شريك يلزموه أداء ما وجب عليه في ذلك وإن امتنع يوجهونه لحضرتنا... فأجابوا بأنهم امتنعوا من أداء الواجب ومن الحضور لديهم ومن إحضار ورقات الحماية التي زعموها، عدى أحدهم، وهو مسعود بن الخايفة البيطي أحضر ورقة تضمنت... أنه حماية لدولة الفرصيص بوظيفة بطنجة ولم يدر هت مرادهم بالوظيفة السمسرة أو كونه

⁸ - أ. فومي، م.س، اللوحة رقم 18

طباخا عندهم أو مخزنيا أو ترجمانا أو كاتباتها أو بوابا أو متعلما...»
 وكان الأمر لا يقتصر في بعض الأحيان على أفراد منعزلين أو شرنمة محدودة بل يشمل مجموعات وتولوير بكاملها، إذ كان جميع أفرادها يطمحون للحصول على الحماية بفضل توطؤ الأجانب و"تقهم" للقناصل. ففي ضواحي طنجة ومنطقة الغرب، على سبيل المثال، بسط عنوة مواطن فرنسي يدعى الكونت دو شافانياك (Comte de Chavagnac)، المعروف بصلته الوثيقة بشريف وزان، الحاج عبد السلام، حمايته على عشرات الأهالي صرح رسميا أنهم مخالطيه أو سماسرته أو مستخدمين لديه. وتعكس إحدى للقوائم التي سلمها لمفوضية بلاده وصاقت عليها تضخم عدد "المتعلقين" به⁹.

نوعية الخدمات	إسم المستفيد
فراش	أحمد بن إيشو
"	أحمد بن الطاهر
خانم	بو طالب بن محمد
خادم بالمطبخ	علي بن محمد
حارس الروي	عبد الله بن محمد
"	محمد بن مسعود
بستاني	محمد أكرناي
حارس	أحمد العمارتي
"	بو طاهر المارتي
راعي	الجلالي بن "أهر السمن
"	حمو ولد الشيخ
سمسار	علي بو كداي
مخالط	بن مرزوق
"	التهامي بن الحاج
"	محمد بو كراية
"	محمد بن الحاج
"	أحمد بن عيسى
"	محمد الحاج
"	سلام بلحاج

بعض محميي الكونت دو شافانياك (1884)

⁹ - و.و.خ.ف، م.س، 49، طنجة 18 نونبر 1884، من شافانياك إلى السفير فيرو: "ليست لي في واقع الأمر مخالطة مع الأنفار الستة المذكورين في نهاية القائمة حيث أن هؤلاء الأشخاص هم من (أتباع) سيدي محمد، ابن شريف وزان، الذي طلب مني تسجيلهم بإسمي... إن الملتئين أعنام ومعز (200) والأربعين بقرة (40) والثمانية فريس (8) الموجودة بين أيديهم ليست لي وإنما لابن الشريف".

ولم يكتف الكونت المذكور باتخاذ عدد لا يحصى من السماصرة والمخالطين مصرحا أنهم مكلفين بأعماله وفي خدمته، بل خول لنفسه حق إضافة أسماء مستخدمي أصدقائه وإدماجها ضمن لوائحه. وقد "تبرع" بهدية من هذا القبيل على أحد أبناء عبد السلام الوزاني، يدعى محمد، وإن كان هو أيضا محمي فرنسي مثل والده رغم ما نصت عليه شروط معاهدة مدريد فيما يخص الطابع غير الوراثي للحماية. ويمثل هذه الوسائل وغيرها أمكن لمحمد الوزاني المذكور مكافأة بعض أتباعه والتباهي بقدرته على توفير الحماية الفرنسية لكل من انحاش له وعلى زجر كل من تجرأ على رفض الانحناء أمامه أو انتقاده. وقد ورد في مذكرة خاصة به موجهة باسم السلطان إلى هاي ليرفعا إلى حكومته أن "من جملة ما وقع في هذه الأيام من الضرر الواقع في... الحماية، هو أن كل من في طبعه الفساد من قبائل الغرب وبني حسن والحبال، يمشي لعند السيد محمد (بن عبد السلام) و يقبلهم، ويقول لهم كل من أراد يكون عندي فيأتي بالسلاح، وصاروا يشترون الخيل والمكاحل. وهذا الفعل لا شك ينشأ عنه فساد كبير، ولا يبقى أمان على متاع التجار الذين يسافرون به نوابهم لأسواق القبائل، ويقع الخوف في الطرقات، و يفسد العمل للمخزن وللتجارة"¹⁰.

ولإبرراز طبيعة الرجل وبطشه، أضافت المذكرة أن ولد الشريف الوزاني، "الصادر منه خرق كبير فسد به ضابط المخزن"، اعتقل رجلا يدعى الحاج محمد الجرموني، ويقوم مقام وكيل حاكم وزان، عبد الجبار، قال عنه انه "تكلم في جانبه وجانب أبيه بكلام قبيح..."، ولمعاقبته "صار يضربه الضرب القوي ويصب الماء الغليان على رأسه حتى أهلكه". ولما توفي الرجل جراء تعذيبه، ادعى جلاده أن الحاكم هو الذي سقاه السم؛ وهو الطرح الذي روجت له المفوضية الفرنسية، وهو ما نفاه السلطان إذ قال "أن التحقيق الذي لا شك فيه (أثبت) انه (أي الحاج الجرموني) مات بسبب العذاب الذي عذبه سيدي محمد"¹¹.

وبناء على تتبعه لتزايد عدد المخالطين واستفحال ظاهرة تفويت الأراضي الفلاحية بواسطتهم وبأساليب أخرى لفائدة الأوروبيين، أكد ج.د. هاي في تقرير لحكومته بتاريخ 13 يونيو 1883 "أن الوضع للسائد حاليا في مجال الحماية يتيح للفلاحين العاملين لصالح أصحاب الأراضي الأوروبيين فرصة الحصول على بطاقات المخالطة، أو على الأقل الإفلات الفعلي من مراقبة السلطات المغربية، متسببين بذلك في تفاقم المنازعات

¹⁰ - مذكرة من محمد الطريس إلى ج.د. هاي، 14 جمادى الثانية 11/1301 أبريل 1884، أوردها خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846-1886، الطبعة الثانية، دار أبي رفاق، الرباط، 2009، ص 535.

¹¹ - م.ن.

والدعاوى...؛ إنه لمن شأن وضع مثل هذا نفع الحكومة (المغربية) صوب الانهيار، خصوصا وأن اضمحلالها وصل إلى آخر حده¹².

وشكل "تقويت الأملاك والبلادات والرياع بالبيع للأجانب من غير موجب بسبب تساهل العدول في الشهادة في ذلك"، أحد أبرز اتشغالات السلطان على اعتبار خطورة انعكاسات تلك الظاهرة على الدولة وعلى أهالي المناطق التي كان الأوروبيون والمحميون القاطنين بالمنزل يستولون على أراضيها، حيث أنهم كانوا، وعلى حد ما أكده المولى الحسن وهو يخاطب أحد عمال الشياظمة، "لا يحملون (مع القبائل) كلفة (على الأراضي المفقوتة لهم) وترجع كلفتها على باقي تلك القبائل يؤدي إلى عدم استيطانهم وإلى جلائهم عن أوطانهم وضياع بيت المال في خراج ذلك"¹³.

ولاحظ النائب برگاش من جهته، بصفته المخاطب الأول والمباشر للمفوضين والمنتبغ لكل ما يقوم به رعاياهم، أن "خرق (التقويت) اتسع في المدينة فضلا عن البادية... وأن عمال البادية يشكون من عدول (المراسي) بكونهم يعمرن نمم أناس من القبائل".

إن إشارات مثل هذه وما كان يقال حول وثيرة وحجم "تقويت البلدات" لدليل آخر على دور "تعمير النمم" في تسلط الأجانب على الأراضي الفلاحية إثر عجز غرماثهم على تسديد ديونهم تجاههم أو بتواطؤ مقصود بين البائع والمشتري؛ وإنما لتعكس أيضا تلاشى مؤسسات الدولة بسبب نقشي الرشوة واكتساحها لقطاع حيوي، ألا وهو قطاع تسجيل المعاملات والعقود. فالعدوى لم تعد تطال عدول البوادي وحدهم، بل اكتست قوة التيار الجارف وأصبحت متفشية وعادية حتى بين عدول الحواضر، وذلك رغم تولد قضاء بجوارهم يفترض أنهم يراقبون صحة ما هم مطالبون بالمصادقة عليه من رسوم وعقود. وقد أكد المولى الحسن بهذا الصدد أن "من تشكى به عمال البادية من عدول الثغر (سلا) فلا يستغرب من هؤلاء العدول وكم لهم من نظير وهم مفتاح الفساد والواقع في المعاملات ولولاها ما وجدت العامة وغيرها سبيلا لارتكاب ذلك"¹⁴.

ج - الترتيب الحسنی، 1884

أمام تعذر تطبيق قانون 1881 وخطر استمرار انحلال عرى الأحكام، لاسيما في سياق عام امتاز، من جهة، بإنهاك البلاد وخرابها جراء تعرضها لست سنوات متتالية من

¹² - F.O., 99, 256, « Protection is in the increase and the state of things is daily becoming worse and worse... We are living in this country, as it were, on the crater of a Volcano ».

¹³ - من السلطان إلى القائد سعيد بن العياشي الشياظمي، 6 جمادى الأولى 1300 / 15 مارس 1883، انظر محمد أمين البزاز، تاريخ الأوبنة...، ص. 303.

¹⁴ - خ.ج.ر، كناش 353، من المولى الحسن إلى العربي بريشة، 13 شعبان 1300 / 1883.

قلة الأمطار والمجاعة والأوبئة، ومن جهة ثانية، بانعكاسات ظرفية ما بعد احتلال الفرنسيين لتونس (1881)، وإقدامهم على بسط حمايتهم على شريف وزان (1884) وعدم إخفائهم لنية "تونس" المغرب وإخضاعه لسيطرتهم، حاول المولى الحسن مجددا إيجاد حلول جذرية لمعضلة الضرائب، خصوصا وأن مواصلة الإصلاحات العسكرية التي بادر بها، وضرورة تمويل نفقات أخرى كانت تحتم عليه تحسين مداخل خزينته. وبالرغم من أهمية الموارد الجمركية، إذ أن مستواها كان مواز نظريا لمستوى الرواج التجاري البحري، فإنه لم يكن في استطاعته التعويل سوى على ثلث مداخل المراسي، حيث أن الثلثين الآخرين كانا يدفعان لتسديد ما تبقى من الغرامة الحربية الإسبانية والقرض الإنجليزي. لذلك احتفظت الضرائب الفلاحية بأولويتها وأهميتها الحيوية بالنسبة لخزينة الدولة، وهي أولوية تعكس بطبيعة الحال مركزية النشاط الفلاحي في اقتصاد البلاد وحياة أهلها. وقال السلطان بهذا الصدد:

"فغير خاف أن الإيالة المغربية ليست كغيرها من الإيالات في المتاجر وضروب الصناعات وموارد الانتفاعات وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم وانعاشهم إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة لهم مضاهية لهما في النفع وتوازيهما خصوصا أهل البادية إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع وأصل ذلك كله ومنشأة الأرض ومرجعه إليها وعلى ذلك يعطون لبيت المال المشروع الواجب وهذا الواجب هو معظم جباياته ومدخولاته"¹⁵.

ومن هذه المنطلقات، وبعد استخلاصه الدرس من مواقف المفوضيات ومماطلتها، حاول السلطان التحرك من جديد لتأكيد استقلال وسيادة الدولة المغربية. فبادر ثانية بإصلاح جبائي-إداري توخى منه الشمولية ونسف مبررات الأوروبيين القائمة على شطط وتجاوزات العمال في المجال الضرائبي وتسلطهم على ممتلكات الغير.

انبنى الإصلاح الجديد على مبادئ أساسية، منها بالخصوص مبدأ التعميم وعدم قبول أي استثناء، بما في ذلك الاستثناءات التقليدية والعريقة لفائدة الشرفاء والزوايا؛ كما أنه أقام "ضابط" هذا الإصلاح على مبدأ التقويم المسبق للمحاصيل الزراعية، ولزيادة أو نقصان عدد رؤوس الماشية، وذلك تقاديا للممارسات السائدة من ذي قبل والقاضية بإخضاع القبائل لضرائب مفروضة عليها بالجملة وبدون تمييز. ولاجتباب مفاجآت وسلبيات المبادرات الكبرى والطموحة المطبقة دفعة واحدة، روعي في الإصلاح الجديد مبدأ للتطبيق التدريجي، والبدائية بمناطق "تمونجية" لتجريبه فيها وتقويمه إن كان يحتاج

¹⁵ - من السلطان إلى القائد معبد بن العياشي الشياظمي، 6 جمادى الأولى 1300/15 مارس 1883، انظر محمد أمين البراز، تاريخ الأوبئة... م.س. ص. 303.

إلى تقويم قبل تعميمه على جهات البلاد الأخرى¹⁶.

وقد تم إسناد مسؤولية إعداد هذا الإصلاح والإشراف عليه لأمين الأمناء، محمد التازي، ولمحمد الجباص، وهو من الطلبة المهندسين الذين تكونوا بإنجلترا، وتأثروا بما تلقوه هناك خلال تدريبهم وبالنمط البريطاني. وقد امتاز ما سمي في ما بعد بـ"الترتيب الحسن"، وهو الترتيب القاضي بفرض الضرائب على الأجانب والمحميين والمخالطين وجميع الرعايا بدون استثناء، بحدائفة مقاربتة وعقلانية وقدر كبير من الجراءة. فعلاوة على مبدأ التعميم في بلد ترسخ فيه الإعفاء الجبائي لفائدة قوى اجتماعية-دينية متعددة، وتشكلت فيه عبر العصور ما يجوز نعتة بـ"الإقطاعات"، تجلى التجديد في تجريد العمال من قسط وافر من صلاحياتهم الجبائية، وهي صلاحيات أسندت إلى أمناء حددت لهم رواتب وكان عليهم أن يعملوا بجانب "عرفاء" (أي فلاحون نوى الخبرة) وشيوخ جدد عينوا من بين أعضاء القبائل. وقد أشعر الأمناء الجدد أن مسؤولية الخرص والاستخلاص الفعلي للضرائب تقع كاملة على عاتقهم وأن "الدرك" عليهم في حالة إخلالهم بها. وأكد السلطان لهم أن ترقيتهم فيها تعظيم وتكليف، حيث قال لأحدهم: "إنك الآن من جملة من كان أعلى منك مرتبة وأعظم تقديرا كالعمال"¹⁷.

القبيلة	عدد الأمناء	عدد الشيوخ
بني حسن	42	26
الخط	7	5
سفيان	9	7
بني مالك	14	9
الشاوية	42	26
دكالة	33	19

نموذج "لتأطير" الجبائي الجديد

وكان يتوخى من الخرص إحصاء وتقويم كل ما يجب إخضاعه للضرائب قبل توزيعها على الأفراد توزيعا طبقا لما لدى كل واحد من الأملاك والدخل ولتنامي أو تقلص موارده. ونصت التعليمات الصادرة بهذا الشأن على "أن يعلم

¹⁶ - نعيمة هراج التازي، الأمناء في عهد مولاي الحسن (1290-1311/1873-1894)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1979، ص. 149-194.

¹⁷ - م.ن.، ص. 155.

الأمناء بالزائد والناقص في دواوير الفرقة (المسندة لهم)... ودواوير زواياها من عدد النفوس، وما هو في ملكهم الآن وما يمتلك بعد من الأملاك، وما يزرع في البلادات من عدد الأمداد المحققة المكيال عندهم، وحدائق الغرس، وما لهم من الماشية والإبل والخيل والحمير والبغال عند انسلاخ كل شهر ليعلم ما زاد وما نقص على التفصيل ويناط الحكم بالكبير والقليل".

إلا أن طابع الترتيب الجدرى وعقلانيته، وكل ما كان من شأنه أن يوفر له نظريا حظوظا وافرة للنجاح ويحسن مداخيل الدولة ويخفف من حدة الاضطرابات المترتبة عن الحيف الضريبي، كل ذلك لم يرض القوى الاقتصادية- الاجتماعية والدينية المستفيدة من الوضع القائم، والمتشبثة باستمراره وعدم المس بامتيازاتها. وقد ساعدتها على التمسك بمواقفها وإفشال الإصلاح في نهاية الأمر مجموعة من العوامل الأساسية، ومن ضمنها محدودية إمكانيات الدولة التقنية والبشرية، والتصدع الذي ظهر داخل الجهاز المخزني ذاته حيث لم يكن لعدد كبير من العمال والقواد وحتى الوزراء أي استعداد للمساهمة في القفزة النوعية التي كان السلطان يود تحقيقها. وقد صب كل ذلك في اتجاه معاكسة الترتيب من الداخل والتقليل من حظوظ نجاحه. ونظرا لدرجة ضعفه واستحالة تجميع ما تبقى من قواه لتكسير المعارضة الداخلية، وتحمل عواقب إثارة المزيد من القلاقل في الوقت بالذات الذي أصبح فيه الخطر الأجنبي ملموسا أكثر من ذي قبل، صعب على السلطان التثبيت بالمخطط الأصلي وبالصرامة، وروح المسؤولية، والنزاهة التي كان من ينتظر من الإصلاح أن يساهم في بثها في دواليب الدولة.

وتعكس الاسترعاءات الصادرة من الأوساط التي اعتادت الانتفاع بوضع استثنائي ومتميز مدى تمسكها بهذا الوضع ومعارضتها الفعلية لأي تغيير من شأنه إنهاء "تميزها" وفرض تسويتها مع عامة الناس. وكان السلطان يرد على هذه المساعي بالرفض، ولا يقبل أي استثناء ملحا على مبدأ التعميم ومؤكدا فيما يخص، مثلا، مطالب الزوايا المتشبثة بامتيازاتها وبالظواهر المعترفة لها بوظائفها التقليدية ومكانتها المتميزة، أن "العمل مع أهل الزوايا (في الخرص وأداء الضرائب) كالعمل مع سائر القبيلة لمساواتهم معهم في حكم الترتيب"، مضيفا أنه يجب أيضا إحصاء محاصيل ومواشي الشرفاء الممتنعين من الخرص وإلزامهم الامتثال "ولو كرها حتى يكونوا كغيرهم في الترتيب من غير فرق... لتحصل النتيجة التي هي الرفق بالرعية"¹⁸.

¹⁸ - "أمناء ابالة ابن العياشي و الأشياخ معهم، فقد وصل جوابكم بامتناع أهل عزيز الشريف محمد ابن الحبيب العلوي... فلتزموهم ولو كرها حتى يكونوا كغيرهم في الترتيب من غير فرق كما هو المقصود لتحصل النتيجة التي هي الرفق بالرعية"؛ ن. التوزاني، م.س.، ص. 314.

وأما الجهاز المخزني، وهو نظريا أداة تنفيذ حيوية في هذا المضمار يستحيل المضي قدما في تطبيق الترتيب دون تعبئته تعبئة تامة وإرادية، فقد تحركت نسبة لا يستهان بها من العمال والقواد والأمناء والشيوخ والقضاة، وحتى أقاربهم، وكانهم في صف واحد مع زعماء الزوايا والشرفاء، رافضين أي تغيير. فاضطر السلطان للتأكيد لهم جميعا وبكثير من الإلحاح أن كل الامتيازات السابقة ألغيت وأنه يتحتم على كل العمال والقضاة وأقاربهم للممتنعين "من إحصاء متاعهم" الرضوخ لمقتضيات ضابط الترتيب، "لأنه لم يبق فرقا بين المسلمين" لا على مستوى الخرص وتقوم ما يجب دفعه ولا على مستوى الأداء الفعلي للضرائب¹⁹.

ولم يطرح بعض الولاة مشاكل جمة بفعل انضمامهم الفعلي، وإن بأشكال ملتوية، لموجة الرفض وما يشبه العصيان غير المصرح به، بل تصرفوا مع الرعايا وكأن الترتيب لا وجود له ومضوا قدما في ممارساتهم وتجاوزاتهم المألوفة. ولإشباع نهمهم، أبعدوا الأمناء والعدول والشيوخ والعرفاء وانفردوا كالعادة بجباية الضرائب، ولم يلتفتوا لاحتجاجات من كانوا مكلفين باستخلاصها. في حين أن التعليمات الصادرة لهم حددت الصلاحيات وأوضحت أنه يجب عليهم "ألا (يجعلوا) خيطا في إبرة إلا بمحضر الأمناء والأسيخ المعينين... لكون تكليف (العمال) منوطا في الاجتماع لا على الأفراد... ومن رام غير ذلك رد عليه".

ويتجلى مدى تعنت بعضهم وتماديهم في التعدي والبطش وتجاهل "الرفق بالرعية"، في تصرفات أحد العمال، وهو محمد بن العربي الحميدي، الذي وصل به جبروته إلى حد "إلزام الناس بكبش عن كل قطعة لسلام عليه". وذلك ما حث بعض أفراد القبيلة على الرحيل والاستقرار بمناطق أخرى.

والجدير أن ظاهرة الرحيل هذه، أو الفرار، انتعشت بالنسبة للبعض بسبب تفاقم الشطط والابتزاز، وبالنسبة للبعض الآخر بسبب تخوفهم من الخرص، واحتمال إرغامهم على أداء مبالغ تفوق ما اعتادوا دفعه. وفي ظل هذه الظروف الحالكة كان طبيعيا أن يتفاقم نوع آخر من "الفرار" أمام الضرائب، ألا وهو الفرار المتمثل في اللجوء إلى الحمایات الأجنبية. ولم يقتصر هذا النهج على فلاحين ومربي ماشية أزعجهم الترتيب، بل شمل حتى بعض العناصر المخزنية، ومنها

¹⁹ - خ.م.ر، إشارات متعددة بهذا الشأن في الكتانيش رقم 123، 360، 370؛ ن. التوزاني، م.س.، ص. 313، رسالة السلطان إلى أمناء الخلط "وصل كتابكم بوقوفكم مع الموجهين من قبلنا لإحصاء القبيلة، حتى قضوا الغرض... وأن العامل... وأقاربه و التاضي... امتنعوا من إحصاء متاعهم... وأما امتناع من ذكرتم من إحصاء متاعهم فلتحصوه ولا بد لنا لم نبق فرقا بين المسلمين في ذلك على مقتضى ضوابط الترتيب...".

شيوخ أمثال شيخ من قبيلة الخلط قال عنه السلطان في رسالة موجهة ل بركاش أنه "منع الأمناء والأشياخ المكلفين بالترتيب السعيد... من تقييد ماله ومال إخوانه الذين بدواره وعددهم زاعما أنه في الحماية"²⁰.

وأيا كانت صيغة هذه المساعي وأشكال التعبير عنها، فإن ما أقدم عليه هذا الشيخ، وما قام به، بصفة أعم، زعماء الزوايا والشرفاء للمطالبة بإلغاء الضابط القاضي بإخضاعهم لمبدأ التعميم، إضافة إلى الرفض الفعلي الذي واجه به بعض العمال والقواد والأمناء عند محاولة تقويم محاصيلهم وماشيتهم، ليعكس في واقع الأمر بروز ما يمكن نعته بـ "جبهة رفض داخلية"، وهي جبهة عبأت كل طاقاتها لتفادي أننى مس بمصالحها وإجهاض الترتيب بصفته إصلاح جذري لا يراعي "مكتسباتها" ويسويها مع غيرها من الرعية، في حين أنها لا تعترف بهذه المساواة.

وبذلك تقاطع رفض هذه الفئات الوازنة وتجندها لإقشال الترتيب مع رفض الأجانب والمحميين لهذا الإصلاح وتسارع عناصر جديدة، رافضة هي الأخرى للترتيب، للحصول على بطاقات السمسرة أو المخالطة. ونظرا لكل هذه العوامل وللتناقضات الداخلية الجوهرية التي كان يعاني منها الجهاز المخزني بسبب موقف القواد والعمال وما أخترعوه من عراقيل، لم تجتمع الشروط اللازمة لضمان حظوظ أوفر للترتيب، فتخلى السلطان عن فكرة تطبيقه تطبيقا صارما وعن مشروع تعميمه، وانكب بالدرجة الأولى على الاستعدادات اللازمة قبل انطلاق حركة كبرى ثانية بقيادته صوب سوس الأقصى، لتأكيد سيادته على تلك المناطق ومواجهة المناورات الإسبانية هناك وتحركات قوى جهوية انفصالية.

وتكمن مفارقة إضافية أخرى في الانعكاسات السلبية التي خلفها حتى الإجراء القاضي بإسقاط ضريبة طال ما تشكى الناس منها ومن الحيف اللاحق لهم جراء إفلات الأجانب والمحميين من أدائها. ويتعلق الأمر بالمكس المؤدى في أبواب المدن وظهر إجماع لدى عامة الرعية حول ضرورة إلغائه. إلا أن حذفه الفعلي لم يساعد على "تمرير" الترتيب وخلق استحسنان أو قابلية أقوى تجاهه، وذلك على خلاف ما كان يمكن أن يرجى من مبادرة توخت تخفيف الأعباء الجبائية. وما ورد

²⁰ - خ.م.ر.، كشاف 360، 4 ربيع الأول 1302/20 دجنبر 1884. انظر أيضا ن. التزاني، م.س.، ص.163: رسالة السلطان إلى شيخ إيالة الحميدي، 28 ربيع الثاني 1302/14 فبراير 1885: "فقد أخبر الأمين معك بأن العامل المذكور (محمد بن العربي الحميدي) رجع إلى حالة قبل من التعدي، وصار يلزم الناس بكيش...، واهتم بعض أفراد القبيلة بالرحيل من أجل ذلك، وعليه فما لك لا تعلم شريف جانبنا بذلك مع أن العلم به لا يخرّب عنك فتنه فإن الكلام فيه من شروط نصبك والإفعدة عليك".

في الرسالة التالية، الصادرة من السلطان والموجهة لأحد العمال، لخبر دليل على مثل هذه الانعكاسات السلبية وغير المرغوبة:

«فقد أخبرنا أمناء إيالتك أن القبيلة لما سمعوا بإزالة العطاء في الأبواب انحلوا فيها يجب عليهم وأفضى بهم الانحلال إلى الامتناع منه، وأن رجلا اسمه السهائي بن ابريس اليعيشي دخل الحماية وأراد أن يجر إليها معه رجلين من إخوانه وهما المقدم ابن الحارثي ومحمد بن الجليلي وهما من الخائضين في القبيلة بالفتن والهرج، فالممتنعون من إعطاء ما وجب عليهم فنامرك باستخراجه منهم إن صح تمنعهم وأما خوض المنكورين فلنكفهم عنه على أن الحمية لها قوانين وشروط وليس لكل منئس بها أن يعمل ما يشاء...»²¹.

2 - انهيار مداخل المكوس

أ- ما بعد "حرب تطوان" : الإعانة أو المكس؟

لمواجهة الاستنزاف الذي تعرض له بيت المال جراء الغرامة الاسبانية وتكاليف المجهود الحربي (1859-1860)، عمد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الحل المتمثل في إعادة فرض الضرائب المؤداة في الأسواق وأبواب المدن. ولإضفاء طابع المشروعية على مبادرته واجتتاب المزيد من الاضطرابات، استفتى العلماء وأطلعهم على التناقضات التي كان عليه إيجاد مخرج لها، ومما جاء في رسالتهم :

«فما تقولون في المال الواقع عليه الصلح، هل يفرض على الرعية حاضرها وباديها أم لا، فإن قلتم يفرضه فما يفعل مع القبائل التي كلها لوجها متعاص عن أداء ما هو أهون هذا العدد الكبير الذي تنفر الطباع من سماعه، فإن قلتم يقاتلهم، قلنا لا بد من أعمال حركات لذلك وجمع الحبيس، مع لقطع بأن الفرض لا يقضي فيهم لانتشار الفساد فيهم لكونه غير مخصوص بقبيلة دون أخرى... وإن قلتم بعدم فرضه، قلنا لا نجد ما نعطيه للكافر وينحل حينئذ نظام الصلح المعقود معه وينحل أمر الجيش أيضا مع عدم القيام بلوازمه من مؤونة ورتب، وتترتب عن ذلك مفسد عظيمة لا يبقى دين معها ولا مال ولا عرض، فإن قلتم لا بد من التحقق من فراغ بيت المال... قلنا ها أمناؤكم بأمره... وإن قلتم لا نقبض الإعانة إلا بعد قبض ما نمم التجار، قلت، غلية ما عندهم نحو السبعمئة ألف مقال وهي بالنسبة للملايين التي تطلب للكافر دمره الله...»²².

وقد خلفت هذه الاستشارة ردود فعل وأجوبة متباينة غاية التباين، إذ عبر

²¹ - م.ن.، كناش 370، السلطان إلى القائد سعيد بن العروسي، 15 ربيع الثاني 1303 / 21 يناير 1886.

²² - م. داود، م.س.، ج. 3، ص. 99-100.

بعض العلماء عن تحفظات شديدة وتجاوز مسألة الإعانة في حد ذاتها لإثارة شروط الصلح التي أملتها اسبانيا وما ينطوي عليه، في نظرهم، من مفاسد ومخاطر. وذهب أحد الفقهاء "الرافضين" إلى حد الدعوة إلى الأخذ بفكرة وضرورة استئناف الحرب إن اقتضى الحال لأن تحرير تطوان طبقا لشروط الإسبان منهك بشكل لا يطاق. وطرح هذا الفقيه صراحة السؤال التالي:

«أي مصلحة في إنقاذ ثغر بهلاك قطر؟». ولكي لا يبقى كلامه حول مفاسد الصلح مع الكفار مجرد فرضية نظرية، استدلل بما شهدته الجزائر وتحتيدا بتجربة الأمير عبد القادر، وكيف استغل الفرنسيون الصلح المبرم معه لاستكمال استعداداتهم العسكرية وتعزيز مواقعهم ثم، في نهاية المطاف، القضاء عليه.

وخلافا لهذا العالم وأمثاله، فإن العلماء المؤيدين لوجهة نظر السلطان كانوا يضعون "طاعة الإمام" فوق كل اعتبار ويجتهدون لإيجاد الأئمة اللازمة لتبرير الضريبة التي كان يود إحداثها. ويقول أحدهم، وهو محمد المهدي بن طالب بن سودة، وفي إشارة واضحة للاضطرابات الداخلية وضرورة تأكيد الصلح مع الإسبانين قبل التصدي لها وإخماد نارها:

«بالإمام تنكف الأيدي العادية تلتصبا وتغلبا وقطعا للطرق، وبالسلطان تنفذ الأحكام، وتتقاضى الحقوق بين الأنام، ويقع الإنصاف من الظالم، وتقام شعائر الإسلام في العباد، من جمع وجماعة وأعياد، ويدوم اجتماع كلمة الإسلام، وينتظم شمل الأمة، وتبقى الأمور جارية مستقيمة والأرزاق ميسرة واسعة ويحفظ الدين والإبضاع...»²³.

ومن ضمن "فئة الدعم" هذه، هناك من قيد إحداث وجباية الإعانة بشروط واضحة تفاديا لنقاش الظلم الجبائي، فألح على ضرورة تفادي إقبال كاهل الأهالي البسطاء والضعفاء وانتقد التجاوزات التي يرتكبها الجباة على حساب الرعية. ولم يفت أحد هؤلاء الفقهاء، وهو محمد المكناسي، التذكير، استنكار العلماء الشديد لمثل هذه التجاوزات في الماضي العربي، والاستدلال بما كتبه الحسن اليوسي في رسالته الشهيرة الموجهة للمولى إسماعيل، حيث قال صاحب "المحاضرات" من باب النصيحة:

«فليعلم سيدنا... أن المال الذي يجبي الرعية، قد أعده الله للمصالح التي ينتظم بها الدين وتصلح بها الدنيا... والرعية مثل المديان، والسلطان هو الوكيل... فليُنظر سيدنا في جباة مملكته، فإنهم قد جرؤوا الظلم على الرعية فأكلوا اللحم وشربوا الدم وامتسوا العظم ونفضوا

²³ م. ن. ص. 107-108.

المخ ولم يتركوا للناس ديناً ولا دنياً، وأما الدنيا فقد أخذوها، وأما الدين فقد فتوهم عنه، وهذا شئ شاهدناه لا ظنناه وإن أرباب الحقوق قد ضاعوا ولا تصل إليهم حقوقهم فعلى السلطان أن يتفقد الحياة ويكف أيديهم عن الظلم...»²⁴.

ومجرد التذكير بكلام اليوسى كاف، في حد ذاته، لكشف أحد عيوب النظام الجبائي القائم في البلاد، وهي عيوب تفاحشت واتخذت طابعاً بنويوا جراء انتشار ظاهرة الحماية حيث أسفر تهرب المحميين والمخالطين من الضرائب إلى تزايد الضغط على غيرهم من الرعايا وتعرضهم بشكل أفضح لتجاوزات الولاية وظلمهم. وحتى عندما كان بعض القواد والعمال لا يبالغون فيما كانوا يختلسونه ويحتفظون به لأنفسهم من مداخل الجبايات، فإن العبء كان يتحمله أساساً سواد الفلاحين والحرفيين والفئات الشعبية الأخرى.

وفور إحداث "الإعانة" والشروع في تطبيق المكس في أبواب المدن وفي الأسواق، ظهرت مساوئ فرض هذه الضريبة على الناس بدون تمييز، واتضحت أكثر فأكثر بعد أن لمست الرعية عجز المخزن على إرغام المحميين على الأداء.

ونتيجة لهذا العجز السافر، تكرست اللامساواة الجبائية وانمحت فكرة "الإعانة" بصفاتها واجب يمليه الدين على كل مؤمن يود المشاركة بماله في "الجهاد" وتحرير ثغر من ثغور المسلمين لاحتله الكفار. وكان طبيعياً، والحالة هذه، أن يتلو سخط عارم الظلم السائد في مجال الضرائب وأن يتعمق هذا الشعور، لاسيما وأن بعض الفقهاء أدلوا بتحفظات، صريحة أو مغلفة، حول المكس وشروط تطبيقه، ومنها بصفة خاصة ضرورة الأخذ بقدرات الرعية على تحمله وأداءه؛ وهي شروط لم تأخذ في حقيقة الأمر بعين الاعتبار تحت ضغط حساسية الظرفية وحاجيات بيت المال الملحة.

ب - المكس، الحماية، الحيف

والواقع أن النفور من المكس، ولاسيما من كيفية استخلاصه وتحميل عبئه لعامة الرعية، تجاوز دائرة الفقهاء المتحفظين أشد التحفظ أو الراضين رفضاً قاطعاً وباتناً يشمل، علاوة بالطبع على المتضررين المباشرين، حتى بعض الموظفين والأعوان المخزنيين. حيث اشتهر بعضهم، على قلة عددهم، من مظاهر الحيف البين التي شاهدوها خلال مزاولته لمهامهم.

²⁴ - م.ن.، ص. 113-117.

وقد تجرأ أحدهم وعبر صراحة عن استنكاره لما كان يجري في أبواب المدن وفي الأسواق. وكان ذلك شأن أحد الأمناء (٢)، ويدعى محمد بن يحيى؛ فبعدما ثارت ثائرتة وهو يعاين ما يقع بأبواب العرائش والقصر الكبير، راسل أمين الأمناء، الحاج محمد بن المندي بنيس، في أواخر 1863، وعرض عليه ما لاحظته وما خلفته تلك المعاينة في نفسه قبل أن يطلب منه إبلاغ ذلك لعلم السلطان وتقديم اقتراح له يقضي بإسقاط المكس في مدخل المدن. وجاء على وجه الخصوص، في رسالته:

«لا يخفى عليك أمر الأبواب هنا من الحماية والقرب للثغور، وغازتنا النفس من جهة الإسلام فلما واحدا يدخل ويخرج ولا يؤدي في الأبواب، والمسلم يؤدي شريفا أو مشرفا... والمسلم تراه حيث ينظر للذمي لا يؤدي فيغيظه الحال، ويدخل تحت الحماية، هذا التأليف واعدا الله به بقوله تعالى "والمؤلفة قلوبهم" فانقلب الأمر للنصارى، وصاروا يؤفون المسلمين ليدخلوا في الحماية... والآن انظر لهذه المصيبة... و(صار) اليهود والنصارى يضحكون علينا، وصرنا عندهم ملعبة ومضحكة...»²⁵.

وللد من الإهانة اللاحقة للرعية جراء هذا الوضع واللامساواة الصارخة التي ينطوي عليها، اقترح صاحب الرسالة على أمين الأمناء إخبار السلطان بما يجري والعمل على إخال تقويم وتصحيح يمكن أن يبدأ بإسقاط المكوس المفروضة في الأبواب، والاكفاء بما يجبي في الأسواق. وطولب بنيس بإقناع السلطان حتى "يعطل الأبواب ويكتفي بالأسواق... لأجل الإسلام.. ولا حماية فيهم لأن السوق كل من باع يؤدي". وأكد الأمين للمحتج والساخط أن اتخاذ إجراءات من هذا القبيل من شأنه إنصاف الرعية، وحث الناس عن عدم الانسياق وراء من "صاروا) في كل يوم يدخلون تحت الحماية". وأضاف "لا بد من سينأ أن يتكلم مع أجناس النصارى على دخول المسلمين في كل يوم (تحت حماية الأجناس)".

وقبل أن يستقر رأي المولى الحسن على الأخذ بهذه الفكرة سنة 1885، أي بعد مضي ما يناهز ربع قرن أو نيف على اقتراحها بمبادرة من أمين بسيط، لم يلق في حينه الاقتراح الداعي إلى حصر المكوس على الأسواق أذانا صاغية. وبسبب استمرار الأداء دون أي تغيير ونون أن يلتزم به المحميون والأجانب تقاومت سلبيات هذه الضرائب. وقد زاد الطين بلة عدم جبايتها بشكل مباشر وبواسطة الأمناء وأعوانهم حيث اعتبرها المخزن، رغم حساسيتها البالغة، وكأنها مجرد "احتكار" يمكن التعامل معه وكأنه بضاعة أو منتج قابل للتجار. ومن هذا المنطلق ومراعاة

²⁵ - م. و. م. 25 جمادى الثاني 1280/7 جئبر 1863.

لحاجيات خزينة الدولة الملحة، أخضعت المكوس للمسطرة التقليدية الخاصة بـ"الكنطردات". وطبقا لهذه المسطرة وضوابطها المعتادة أسند استغلالها عبر سمسرتها بالمزاد لخواص. وكان الفائزون يدفعون مسبقا لبيت المال المبلغ الذي وصل إليه المزاد ويتكفون باستخلاص "الواجب في الأبواب والأسواق" بواسطة أعوانهم. وكان طبيعيا أن يتصرف هؤلاء الأعوان بصرامة مع الداخلين والخارجين من المدن ويرغمونهم على أداء المكس على كل ما كان بيدهم، ويبالغون في تقدير ما هو ملزم بالأداء وما هو معفى؛ وذلك لاسترداد ما أنفقه الفائز بالسمسرة، وتحقيق الأرباح التي كان يتوخى تحقيقها.

ونظرا للرجبة في استخلاص أقصى ما يمكن استخلاصه من المكس، فقد حاول المخزن خلال السنوات الأولى التي تلت إحداثه، فرض أداءه حتى على المحميين لأن امتناعهم من دفعه حد كثيرا من مستوى المداخل المرتقبة من إقراره. وأوضح السلطان بهذا الصدد أن "من لا مروءة له (صار) ينحرف عن العطاء وينسب ما عنده من الأحمال الخارج بها أو الداخل بها لتجار النصارى فرارا من العطاء... وصاروا يتدخلون معهم ويخلطون أحمالهم بأحمالهم. ولقد كانت مخالطتهم معهم تؤدي إلى تعطيل ما له بال من الداخل. وحتى الموازين التي في البلاد صاروا ينسبون لهم ما يزونه فيها ليلا يكفوا بإعطاء ما هو معلوم فيها".

اقترن تكاثر المشادات الكلامية والنزاعات بين المحميين والمكلفين بقبض "الواجب" بتساعد تدخل القنصل و"تعرضهم" على الأداء. ولم تقتصر من هذا "التعرض" المساعي المتكررة التي قام بها المخزن لدى الممثلين الأجانب لإقناعهم بضرورة إقرار "بالمساواة" بين سمسرتهم ورعايا السلطان. وبالفعل كان مطلب المخزن صعب المنال بحكم ميزان القوة ولأنه كان يفتر لإجتهادات ولحجج قانونية من شأنها فسح المجال لتأويلات تصب في اتجاه ما كان يأمله المخزن. وهكذا، عندما طالب أمين الأمانء، الحاج ابن المندي بنيس، من برغاش، بذل قصارى جهوده للحصول على "المساواة" المنشودة، أخرج النائب غاية الإحراج بحكم معرفة هذا الأخير معرفة دقيقة لفحوى المعاهدات، ولاسيما معاهدة 1856. لذلك أشار في رده على الوزير "أنه لا يخفي ما هو مبسوط في الشروط من انه لا يلزمهم [أي الأجانب ووكلائهم المغاربة وسمسرتهم] أداء لا غرامة ولا مكس وهذه الشروط هي الحاجزة... في كل الأحكام [معهم] فلا يقبلون ما هو خارج عنهما بوجه ولا بحال". ونص فعلا البند الثالث من معاهدة 1856 على مايلي:

«لا يلزم مكس ولا غرامة ولا أعشار ولا ما يشبه ذلك من رعية سلطات اكرث برطن في شراء أنواع السلع الخارجة بأي وجه في جميع نواحي سلطات مراکش، اشتروا ذلك بأنفسهم أو نوابهم [...] وأنواع السلع المشتراة تحمل من كل موضع في المغرب ويسوق من كل مراسي الإيالة دون مكس ولا غرامة ولا أعشار ولا ما يشبه ذلك إلا الصاكة المذكورة في الشرط الرابع، ولا يلزم أداء ولا ما يشبه ذلك لحمل السلع ووسقها، ولا يمنع أحد من خدام رعية السلطان أو يتقف حمل السلع ووسقها...».

ويتشبههم الحرفي بما ورد في هذا البند وغيره، ساهم المفوضون الأجانب في احتدام الحيف المترتب عن المكس والأضرار التي كان يلحقها بالفئات الواسعة المرغمة على دفعه. وعلاوة على الانعكاسات السياسية الداخلية وسخط الرعايا على الوضع القائم (إلى حد الإقدام على انتفاضات)، لم يكن بيت المال فوائد تذكر من هذه الضريبة، وذلك بسبب مناعة المحميين؛ وهي مناعة لم يكتفوا باستعمالها لصالحهم ولصالح ذويهم وأصحابهم فحسب، بل استغلوها أيضا لتحقيق أرباح إضافية بالتواطؤ مع عناصر غير محمية كانت تتحايل معهم للإفلات من الأداء في أبواب المدن وفي الأسواق.

لقد تصاعدت أشكال التحايل والغش مباشرة بعد إحداث المكس، ونسفت بسرعة حسابات المخزن وما كان يترجاه من هذه المبادرة المكلفة سياسيا ودينيا لدعائمه ومشروعيته. وقد انتقد السلطان ما كان يجري وأكد صراحة بهذا الصدد:

«ان نفقة الأبواب كانت تباع بمال له بال، والفرض ان أهل الحماية لا يعطون فيها شيئا، ثم إن أمرها صار يضعف بالترجيح حتى صار لا يقبض فيها إلا مال لا بال له، وذلك بسبب إفساد أهل الحماية لها، فإنهم لا يقتصروا على تجويز ما هو لهم فقط، بل كل من أراد الامتناع من الدفع من الرعية يذهب إلى واحد منهم فيعطيه بطاقة مضمونها إن تلك الأحمال له، وهو في باطن الأمر بخلاف ذلك، وهذا فساد كبير، وضرر على بيت المال...»²⁶.

ولندارك الأمر، تم بذل محاولات للتصدي للمتحايلين، فتقرر تكليف الجمالين (أي أصحاب الجمال الحاملة للسلع) بالإعطاء من غير النفاق المكلفين بقبض المكس بالأبواب) إلى أرباب السلع ومنهم أصحابها الحقيقيين". إلا أن بلورة هذا القرار وتنفيذه على أرض الواقع اصطدم، وكالعادة، بـ "تعرض" القناصل. لذلك استمرت الأمور كما كانت عليه، بل تزايد "الطلب" على المحميين، واتسعت دائرة الاحتيال وأشكال

²⁶ - الوثائق، م.س، 5، ص. 353.

التملص من "أداء حقوق الأبواب" وهو تملص انعكس سلباً، بطبيعة الحال، على "مكتربيها" وعلى بيت المال.

وأسفر اتساع رقعة الاحتيال عن مخلفات أخرى، ومنها ارتفاع الأسعار وتعدد مظاهر القلة في الأسواق. وكان مرد ذلك لممارسات أعداد متزايدة من البائعين القادمين من البوادي والمتطلعين لولوج أبواب المدن دون أداء أي "واجب" على منتوجاتهم. وللمرور بهذه الكيفية، كانوا يدفعون للمحميين "مكافئة" مقابل بطاقة تنسب لهم ملكية أعمال بغالهم أو حميرهم أو غيرها من الدواب. ولتعويض قدر ما دفعوه، كان المحتالون يضيفون ما يعادله لثمن بضاعتهم عند عرضها في السوق. وفي حالات أخرى، كانوا يفضلون تسليم منتوجاتهم رأساً للمحميين وتكليفهم ببيعها مباشرة للأجانب.

وعانت المدن من مثل هذه الممارسات ولم يجد العمال والمحتسبون والأمناء الحلول العملية المناسبة للتغلب على المشاكل المترتبة عنها. وفي وصفه لأساليب المحتالين والمتواطئين معهم، أوضح عامل مراكش، أحمد بن داود:

«إن تجار الحماية يلتقون السلع من علك وشمع ولوز وغيرها خارج أبواب المدينة ويشترونها من الجائين بها بنقص من الثمن، ويتحملون لهم بأن لايعطوا الواجب عليها في الأبواب، ثم يأتون التجار أصحابهم فيعطونهم البطائق بأن ذلك لهم ويدخلون به المدينة في أسمائهم فرارا من دفع الواجب عليه، حتى صار الجالب إن لم يصادف أحدا من أصحاب التجار خارج المدينة طرح سلعته خارجا واتي للمحميين بعربونها فيقع بينهما البيع ويتمسك بالبطائق كأنه حمار لا بائع والفرض انه بائع...»²⁷

وكانت هذه "الأساليب" تطبق في الاتجاه المعاكس وتجري على البضائع المستوردة والموجهة للبوادي وأسواقها. فكان السمسار المحمي "يبيع للبدوي سلعة البز كالحديد والسكر والكتان بأزيد في الثمن، ويشترط المشتري على البائع أن يعطيه بطاقة تخرجه من الباب بلا شيء في مقابلة تلك الزيادة فيدفعها للبوابين في صورة الحمار مستأجر للتاجر والواقع انه مالك لتلك السلعة لكونه اشتراها لنفسه..."²⁸

كل شيء يدل على إدراك المخزن إرباكا واسعا ومعقلا للحيل وللممارسات التي كانت تحد من مداخل المكس، لاسيما وأن بعض العمال والقواد والمحتسبون والأمناء كانوا يكترون لصالحهم الخاص مستفادات الأسواق وكانوا، بحكم مصلحتهم الشخصية، مدفوعين لمعرفة أساليب الغش لمحاربتها وضمان الأرباح المرتقبة من مشاركتهم في سمسرة ريع الأسواق. إلا أن الإطلاع على هذه الممارسات، كان غير كاف لزجرها أو

²⁷ - مؤرخه 13 ذي الحجة 1288/13 فبراير 1872.

²⁸ - الوثائق، م.س.، 4، ص. 396-397.

لحمل المحميين على التخلي عنها، بل حتى لردع غير المحميين الضالعين فيها. وبسبب عجز السلطة المخزنية على معاقبة المخالفين وفرض الأداء بشكل محكم وصارم، تضخمت المشاكل المرتبطة بالحييف الذي كان يطبع استخلاص المكس، وتفاقم التخمير الناتج عن هذا الحييف، لاسيما وإن ظروفًا قاسية وعوامل أخرى أثرت تأثيرًا سلبيًا على أوضاع البلاد العامة وساهمت بقوة في استفحال تآزمها.

وهكذا في سنة 1865 مثلاً، وعلى إثر مرض السلطان مرضاً شديداً أنهكه "حتى أشرف على الهلاك" وأشاع "المرجفون انه هلك" فعلاً، على حد ما كتبه صاحب الاستقصا، "اضطربت الرعية وعاد أعراب البادية إلى العبيث في الطرقات واستلاب الناس بها من المارة وغيرهم". وبعد شفاء السلطان واسترجاعه لعافيته، لم يستقر الوضع ولم تشهد البلاد أي انفراج، بل العكس، وذلك بسبب تدفق أسراب كثيفة من الجراد على بواديه وحواضرها، قال عنها احمد الناصري أنها "سدت الأفق وأكلت النجم والشجر قبل أن يعقبها قرحها المعروف بأمر فأكل كل خضراء على وجه الأرض واسلب الأعواد من أوراقها وقشرها من لحائها، وفاض في الأمصار حتى دخل على الناس في بيوتهم". وتوالت المصائب والكوارث الطبيعية، حيث تعرضت البلاد إلى انتشار الطاعون.

وفي سنة 1867، وحسب ما أورده الناصري، "كان الغلاء المفرط... الذي لم يتقدم مثله، بل فيه الربيع وهو ربيع المد بسلا ورباط الفتح ستين أوقية، وباع الناس أثاثهم وحليهم بالبخس، وكان الأمر شديداً على الضعفاء". هل كان هذا "الغلاء المفرط... الذي لم يتقدم مثله" مرتبطاً بانفتاح اقتصاد المغرب وانماجه التدريجي في السوق العالمية انطلاقاً من سنة 1856؟ لاشك أن إقبال التجار الأجانب على المنتجات الفلاحية المغربية وتجميعها بواسطة سماسرتهم قصد تصديرها دون مراعاة لمستوى الإنتاج وضعف وسائله فضلاً عن تعرضه من حين لآخر لقلّة الأمطار، والجفاف، لاشك أن هذا الإقبال خفض العرض وأحدث "قلّة" مزمنة في الأسواق، وهي قلّة أصبحت لا تطاق أيضاً بسبب تدهور قيمة العملة المتداولة بين عامة الناس.

وكان مجرد اختفاء بعض المنتوجات يحدث حالة من الحيرة والقلق وينفع المشرفين على المدن وأسواقها إلى توجه أصابع الاتهام إلى المحميين والبائعين الضالعين معهم في التخزين، وفي ممارسات ذي الطابع الاحتكاري — أو "الاستبداد" بالسلع حسب تعبير المخزن. وكان المحتسبون والعمال والأمناء ينددون بتلك الممارسات ويلحون على ضرورة تموين الأسواق بانتظام، مؤكدين "ان السلعة اذا وصلت المدينة وظهرت بسوقها عم الانتفاع بها، ووصلتها يد القوي والضعيف، واطمأنت النفوس بوجودها في المدينة ورؤيتها في أسواقها المعدة لها...".

إنه لمن الصعوبة بمكان تحديد مخلفات مثل هذه الممارسات تحديداً دقيقاً، والتعقّب بدقة في تفاصيل تأثيرها على الوضع العام. ومع ذلك فإنه يستحيل فصل تعدد يؤر التوتر في البلاد فصلاً تاماً عن الأضرار التي كانت المكوس تلحقها بالناس. ولا شك أن هذه الأضرار كانت وراء السخط الذي دفع سكان مراكش إلى "القيام" على باشاهم، أحمد بن داود، وهو الباشا الصارم الذي حار في أمر المحميين وتحايّلتهم مع عناصر أخرى كانت تتلمص من الأداء في أبواب المدينة. وقد زادت منافسته ونزاعاته مع محتسب عاصمة الجنوب، عبد الله البوكلي، في تعقيد المشاكل التي كان عليه أن يواجهها.

وبعد أحداث مراكش وثورة قبيلتي بني عمير وبني موسى بتادلة، وهي الثورة التي أرغمت السلطان على تنظيم حركة وقيادتها بنفسه لإخماد نارها، ثار أهل أزمور وفتكوا بنائب عاملهم، أحمد المؤذن الفرجي. وفي ما يمكن اعتباره ثروة في تسلسل هذه الأحداث، انفجرت "ثورة الدباغين" بفاس في أوائل أكتوبر 1873، أي مباشرة بعد وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان ومبايعة خلفه للمولى الحسن، ولم تخمد تحت نيران مدافع السلطان الجديد إلا في أواخر مايو 1874.

ج- ثورة الدباغين بفاس 1873-1874

وقد ارتبطت انتفاضة الدباغين أو "عيطة بنيس" كما يسميها أهل فاس واحتفظت بها ذاكرتهم الجماعية، ارتباطاً مباشراً ووطيداً بالمآسي التي خلفتها المكوس في صفوف الحرفيين والفئات الشعبية الأخرى، وهي المآسي التي لم يعرها كبار المسؤولين في الجهاز المخزني ما تستحقه من الاهتمام حتى إبان ظرفية دقيقة وحساسة مثل الظرفية الانتقالية التي أعقبت وفاة سيدي محمد بن عبد الرحمان. وكان أمين الأمناء، الحاج محمد بن المدني بنيس، وهو المسؤول الأول عن استخلاص المكوس و"سمسرة" أبواب المدن والأسواق، في طبيعة العناصر المخزنية التي تعاملت بنوع من الاستخفاف مع دقة الظرفية وخطورة الموقف. وهو أمر أشار إليه صراحة ابن الحاجب السلطاني موسى بن أحمد، أحمد بن موسى، حيث قال في رسالة أوضح فيها لوالده ما حدث: "انعدت البيعة لسيدنا ومولانا الحسن... والناس بخير والحمد لله، لا يتناول أحد على أحد ولو بالكلام، إلى أمس تاريخه، فقام بنيس عفا الله عنه وخاض في أمر الجلد، فاجتمع جم غفير من الدباغة مع السفلة والرعاع وقصدوا باب داره عازمين على قتله، فاخفتي، فدخلوا للدار وحوصوها ولم يتركوا فيها شاذة ولا فادة"²⁹.

²⁹ - 12 شعبان 1290 / 5 أكتوبر 1873.

وبصرف النظر عن حدة التناقضات التي أربكت مواقف كل من أمين الأمانة ابن المنني بنيس، وخليفة السلطان، المولى إسماعيل، وعامل فاس، إدريس السراج، وقاضي المدينة والشرفاء الأدارسة، وهي تناقضات زادت في تعقيد الأمور، تجدر الإشارة إلى النقاط والوقائع الأساسية التالية:

- انتهز الحرفيين وفئات أخرى فرصة الانتقال إلى عهد جديد إثر وفاة سيدي محمد بن عبد الرحمان لمقايضة بيعتهم للسلطان الجديد، المولى الحسن، بالالتزام بقضي بإسقاط المكس، وهو ما استجاب له أحد الشرفاء الموقعين على البيعة دون استشارة السلطان الجديد والحصول على موافقته.

- تجاهل أمين الأمانة لثقة الظرفية ولطبيعة الغليان السائد في المدينة، وتشبثه بجباية "الواجب" أداءه في أبواب المدينة وفنادقها رغم إشاعة خبر الإسقاط، أو على الأقل، نبأ تعليق الأداء. وذلك رغم اطلاعه بشكل أعم على تتمر الناس في مختلف أنحاء البلاد جراء المكس، وهو سخط حث حتى بعض الأمانة للتدخل وإثارة انتباه الوزير حول معاناة الرعايا بسبب إرغامهم على نفع هذه الضريبة في أبواب المدن وفي الأسواق، وبسبب الحيف اللاحق لهم جراء إفلات الأجانب والمحميين من الأداء.

- تجمهر الدباغين وغيرهم من سكان فاس وزحفهم صوب دار أمين الأمانة لإرغامه على الالتزام بالإسقاط المتفق عليه في الجمع الذي سبق تحرير عقد البيعة. إلا أن عبدا من عبيد الوزير استقبلهم بكلام ناب وأطلق النار في الهواء لتخويفهم وتفريق جمعهم، وهو "استفزاز" ردوا عليه باقتحام الدار والبحث عن بنيس لقتله. وبما أن هذا الأخير تمكن من الإفلات والاختباء بحمام حومته، فإن المحتجين انتقموا منه بنهب نفائس داره وتكسير ما تعذر عليهم حمله. وقد انضم للنهب ولأعمال الشغب أهل البوادي المجاورة لفاس والمتواجدين صدفة بأزقتها. ولاشك أن مظاهر البذخ والثراء الفاحش التي اكتشفها المحتجون، بعد اقتحامهم لدار الوزير الفار، أذكت سخطهم وحقدهم تجاه شخص كانوا يرون فيه المسؤول الأول عن معاناتهم والمعاند الرئيس للمكسب الثمين الذي وعدهم به محررو بيعة مدينتهم السلطان الجديد.

- استعمال السلاح خلال أهم أطوار الانتفاضة، ولاسيما خلال مرحلتها النهائية عندما قرر السلطان إعادة فرض المكس بالقوة. وقبل ذلك امتاز طور أول و أساسي في مسلسل العنف، وفي غياب السلطان الجديد المقيم آنذاك بمراكش، يتبادل لإطلاق النار في محيط الحرم الإبريسي بين، من جهة، رماة تابعين للعامل السراج وعناصر مسلحة أخرى حاولت اقتحام ضريح المولى إدريس لقتل أمين الأمانة الملتجئ داخله، ومن جهة

ثانية، الشرفاء المدافعين بأسلحتهم عنه وعن هيبة حرم جدهم.

أما في الطور الأخير من الانتفاضة فقد تصاعد استعمال السلاح بشكل لم يسبق له مثيل، حيث رفض الحرفيون ومساندوهم الامتثال للأوامر الداعية إلى التزام الهدوء واستئناف دفع المكوس. وللتعبير عن رفضهم وتمسكهم بمطالبهم أشهر المتمردون السلاح، واتخذوا مواقع على مرتفعات المدينة وفي صوامع الجوامع، مصممين العزم على الصمود رغم وصول السلطان إلى فاس، وحضوره بعساكره بين ظهرانهم. إلا أن انتشار الجيش داخل المدينة وإطلاق العسكر للنار بدون تمييز، كل ذلك لم يترك لهم من خيار سوى الاستسلام (أواخر مايو 1874).

- اللجوء إلى القصف المدفعي لإنهاء الانتفاضة وإعادة فرض المكوس على فئات اجتماعية طالما تشكت من ثقلها، لاسيما وأن بعض العلماء قبدو موافقتهم على إحداث "الإعانة" بشروط، ومنها قدرة الرعية على الأداء، والتمييز بين العناصر القادرة على تحمل عبئها من جهة، والبسطاء أو الضعفاء من جهة ثانية. وعقب قمع الانتفاضة وإعادة توظيف المكس، كان يستحيل ألا يلاحظ المنهزمون وغيرهم من الناس خروج أمر أمين الأمناء بسلام من "العيطة" التي صارت تحمل اسمه، "عيطة بنيس".

- التفاوت الهائل بين، من جهة، القوة العسكرية وأساليب العنف والإكراه المستعملة لإرغام الرعية على الامتثال وأداء "الواجب" في أبواب المدن والأسواق، ومن جهة ثانية، الاحتياط والاحتراس الشديدين في تعامل المخزن مع المحميين، بل وحتى مع غير المحميين "المتعلقين" بهم بشكل أو بآخر. وبطبيعة الحال لم يكن من شأن هذا التفاوت المكشوف والصارخ أن يقلل من جانبية حمايات الأجنبية أو أن يحث الناس على الإنصات جيدا للخطب الجمعية والفتاوى المكفرة بـ "أهل البصبور" وبـ "المحميين الحثالي" والداعية لمقاطعتهم. وبالنسبة لفاس بصفة خاصة كان يصعب على أهلها نسيان فشل "تشفع" بعض العلماء والشرفاء لدى السلطان، ومطالبته بتفهم ظروف تهور "الدباغين" وبمسامحتهم، لاسيما وأن "أوباشا" من المدينة ذاتها ومن البادية شاركوا في الأحداث، وتعدر بذلك ضبط أو تحديد بدقة العناصر التي نهبت دار أمين الأمناء. إلا أن المولى الحسن، وهو في بداية عهده، واجه هذه "الشفاعة" بالرفض كما أنه أمر بقصف صوامع المساجد التي استعملها المتمردون خلال مواجهتهم لعساكره.

- لم يطل أي توبيخ أو عقاب المسؤول الأول عن اندلاع الأحداث إثر إعادته فرض المكس على فندق الدباغين (مباشرة بعد الإعلان عن انتهاء إجراءات

البيعة) وتجاهله لقرار تعليقها ريثما يصل السلطان الجديد إلى فاس. وقد كان بنيس سابقا إلى رفض مسامحة "أخلاق القوم" الذين هاجموا بيته وامتشددا في رفضه للتخلي عن مطلب استرجاع ما نهب من داره والتأكيد دون أدنى حرج، وحسب ما أورده صاحب "الدر المنتخب"، أحمد ابن الحاج، المدون الرسمي لأخبار الدولة العلوية في عهد المولى الحسن، أن: "ما بداري أضعاف ما في بيت المال، ولو نهب بيت المال لكان أهون من نهب داري". ورغم مسؤوليته المباشرة في اندلاع ثورة الدباغين واقتخاره بثروته الباهظة وما كدسه في داره، فإنه لم يتعرض لا للتوبيخ ولا لسيف "التتريك" والمصادرة. والأدكى من هذا وذلك أن السلطان استجاب لطلب الوزير ووافق على "إصلاح داره وعرضته" بمال اقتطع من مداخيل مرسى الدار البيضاء، كما أنه أسند له الإشراف على ممتلكات والدته وأعضاء آخرين من قرابته، وكلفه فيما بعد بمهام مخزنية رسمية.

أخمدت إذن نار "ثورة الدباغين" ولم يكن في وسع أهل فاس سوى الامتثال للسلطة المخزنية وقبول شروط "الأمان" المفروضة عليهم، ومنها المشاركة بخمسمائة رجل في الجيش، وهي مشاركة لاشك أنها كانت تروم تكسير شوكة "رمان" المدينة والدباغين وغيرهم من الحرفيين المساهمين في هذه "المليشيا"، والمتعودين على تداريب شبه عسكرية استغلوا لـ"تحدي" المخزن بالحاضرة الإدريسية لمدة تناهز الخمسة أشهر. وقد اتخذ السلطان تدابير أخرى "احتياطية" إضافية تمثلت في إدخال تعديلات "معمارية" على الفضاء الجغرافي الفاصل بين المدينة العتيقة وفاس الجديد (حيث يوجد البلاط السلطاني) لتسهيل تدخل الجيش بسرعة، واجتباب تكرار ما وقع فيما بين أكتوبر 1873 وأواخر مايو 1874³⁰.

إن تأمل صرامة السلطان وطبيعة الوسائل العسكرية التي اعتمدها لقمع الانتفاضة، ليدعو إلى التساؤل حول حقيقة دوافعه ومراميه. هل كان الرهان يقتصر فقط على فرض طاعته والامتثال لسلطته في بداية عهده، وتقادي إسقاط ضريبة لها أهميتها بالنسبة لبيت المال؟ هل تزامن هذا الرهان مع اعتبارات أخرى حتمت عليه التحرك بسرعة والتدخل للقضاء على ثورة اندلعت في قلب عاصمة الشمال؟

إن التساؤل وارد على اعتبار أحداث وتطورات كانت أطوارها تدور غير بعيد عن فاس، ويتعلق الأمر بحركة تمرد واسعة انطلقت بالمغرب الشرقي في أواسط الستينات من القرن التاسع عشر حوالي 1868-1869، وبدأت تقترب من العاصمة

³⁰ - عبدالأحد السبتي، النفود وصراعاته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007، انظر بصفة خاصة: المكس والاحتجاج، ص. 93 - 123.

وتهددها خلال عام 1874 منتهزة هي الأخرى دقة المرحلة الانتقالية التي أعقبت وفاة سيدي محمد بن عبدالرحمان، وذلك بزعامة بوعزة بن عبدالقادر الهبري وشريف إبريسي يدعى سعيد السغروشن. وقد أعلن أولهما أن هدفه من القيام على السلطان هو الجهاد، معتبرا أن المخزن لا يقوم بما فيه الكفاية للتصدي للنصارى وما يفرضونه على البلاد. وكان الهبري يتوخى الوصول إلى الملك ويحاول إضفاء طابع مهداوي على حركته، مقنما نفسه للقبائل المجتمعة حوله (غياثة، بنو وراين، أيت سغروشن، بنوسادن، الحياينة، التسول، البرانيس، كزناية...) وكأنه "رجل الساعة"³¹.

وأيا كانت حقيقة الأولويات والدوافع التي فرضت التعامل مع انتفاضة الدباغين بالشكل الذي أدوا ثمنه في نهاية المطاف، الملاحظ أن إعادة توظيف المكس بفاس وبالمدن الأخرى (ومنها سلا) التي انتهزت هي كذلك فرصة مباحة لسلطان جديد للمطالبة بإسقاط أو تعليق هذه "الضريبة الجائرة"، لم تضع حدا نهائيا للسخط الناجم عن الرجوع إلى استخلاصها بأبواب الحواضر وفي الأسواق. إلا أن الاستياء من المكس لم يسفر خلال المراحل اللاحقة، أي بعد 1874، عن انفجارات مماثلة لثورة الدباغين لأن أصداء قمعها أثرت ولاشك على كل من كانت تغامر رغبة التعبير عن غضبه والدخول في صدام مفتوح مع المخزن.

وساهمت التخوفات والإكراهات الكامنة وراء هذا "التأني" في الجو المشحون والغليان اللذان سادا تقريبا طيلة العقد الأول من عهد المولى الحسن. وهكذا ساد بفاس مثلا في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات (من القرن التاسع عشر)، توثر شديد شمل حتى حرفيين كانوا يصنفون عموما ضمن فئة "المحوظين" (صناع الخيوط المذهبة، مثلا) مقارنة بحرفيي القطاعات الأخرى (ومنهم الدباغين والخرازين). ونتيجة لتعرض منتوجاتهم لمنافسة البضائع المستوردة من أوروبا، ومن ضمنها الخيوط المذهبة المستوردة من ليون (فرنسا)، عانى حرفيو الحرير الصقلي مثلا من كساد ترتب عنه ضيق سبل العيش واستعصاء ضمان القوت اليومي.

وكان المخزن يدرك بطبيعة الحال هشاشة هذا الوضع، لاسيما وأن المدينة كانت تعاني، على غرار غيرها من المدن والبلوادي، من مخلفات استمرار موجة الجفاف الذي بدأ سنة 1876 وأنهك البلاد. فعندما اندلعت مثلا في مطلع 1880 قضية ابراهام العلو، وهو اليهودي الذي تسبب مع يهودي آخر محمي فرنسي في حادثة اعتداء على مسلمة انتهت بقتله وإحراق جثته، سارع السلطان بإطلاق سراح أهل فاس

³¹ - عبدالرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، فبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995، ص. 402-416

الجديد الذين ألقى عليهم القبض عشوائيا بعد الحادث. ولقراره هذا بدون شك صلة بإبرائه للاستيلاء العام السائد في المدينة ولقابلية الوضع للانفجار. وسنة قبل ذلك، أي في مطلع 1879، شهدت وجدة من جهتها اضطرابات ارتبطت بمسألة المكوس، وشارك فيها رجال من قبيلة أنكاد بعد أن شاهدوا رفض بعض اليهود أداء الواجبات التي كانت تفرض على أهل وجدة وسكان البوادي القادمين بمنتجاتهم لبيعها في سوق وأزقة هذه المدينة. وبدأ الحادث بمشادة كلامية بين الأمين المشرف على المكس ويهود قاطنين بوجدة رفضوا أداء ما طلب منهم دفعه بدعوى أن البضائع التي قدموا بها سبق أداء رسوم جمركية عليها بميناء طنجة. وبعد أن عبر الأمين عن شكوكه في صحة الجنسية الفرنسية التي قال اليهود أنهم يحملونها بصفتهم يهود جزائريون، وكذب ذلك مسلمون من وجدة أكدوا أن هؤلاء الأشخاص هم من مواليد مدينتهم، فاه اليهود بشتائم وسب للمخزن وأهل المغرب. فثارت حينئذ نائرة الحاضرين واندلعت اشتباكات بين اليهود والمسلمين. وشارك رجال من قبيلة أنكاد في المواجهة وفي نهب متاجر اليهود، وهو ما تطلب تدخل الجيش³².

وفي أعقاب ذلك رفع التجار والباعة اليهود، وعلى رأسهم الأشخاص الذين امتنعوا من دفع المكس، شكوى لحاكم منطقة تلمسان طالبوه بالتدخل للضغط على عامل وجده وحمله على معاقبة من هاجمهم من المسلمين وتعويض ما ضاع لهم بسبب النهب. وقد فرض العامل على قبيلة أنكاد غرامة جماعية لفائدة اليهود المتضررين مما حدث³³.

وكان طبيعة الحال تمثل هذه التدايعات دورها في انشغالات المخزن والمساعي التي كان يقوم بها لإقناع المفوضيات بضرورة إخضاع الأجانب والمحميين للضرائب، ومن ضمنها المكوس. وهو أمر أكد عليه على وجه خاص عقب انطلاق مباحثات طنجة بشأن الحمایات والمخالفات والتجنيس. وقد أزره المفوض البريطاني خلال هذه المباحثات التي اتخذت جلسات عقدت بمحضر أعضاء السلك الدبلوماسي والنائب بركاش. وقد اكتسى هذا الدعم طابع قبول ج.د. هاي لمبدأ تعميم أداء المكوس لتحسين مداخل الخزينة المغربية، واجتباب شل السلطة المخزنية وما يمكن أن يترتب عن ذلك

³² - A.M.G., C, 2, Oujda 13 mars 1879, Erckman au Ministre de la Guerre, rapport relatif aux troubles créés par des Juifs ayant refusé de payer les droits de marché (maks) et « proféré des propos injurieux contre le Makhzen... Ce sont des Juifs marocains (qui) se prévalent de la protection française (sur la base) d'actes notariés obtenus à Tlemcen an 1878 ».

³³ - Ibid.

من اضطرابات وفوضى. وأكد هاي بهذا الصدد ويعد التذكير بالمصاعب الجمة التي يعاني منها المخزن بسبب ضعف مداخله الضريبية وتعذر تحميله للنفقات العادية التي يتطلبها سير الدولة وتسديد ديونها، أنه من اللازم الاعتراف بضالة موارد الضرائب المفروضة على الرعايا المغاربة، حتى في حالة تحصيلها تحصيلًا عاديًا، وأنها "هزيلة بالمقارنة مع الضرائب المستخلصة في أغلبية بقية الدول... (وليس هناك) أي مبرر جدي لإعفاء الأجانب من أداء واجبات الأبواب".

إلا أن هاي وضع شروطًا لدفعه، ومنها "أن تكون الحكومة المغربية مستعدة للتفاهم مع ممثلي الدول العظمى لتقنين هذه الضرائب... (بمعنى) تخفيض الضرائب على المنتجات المغربية التي تمر عبر أبواب المدن قصد تصديرها والتي تعتبر قيمتها، دون منازع، أقل من قيمة مثيلتها الواردة من أوروبا في اتجاه المناطق الداخلية، وأن توافق (أيضًا) الحكومة المغربية على فرض ضرائب معقولة على المنتجات الأوروبية مع الالتزام بعدم الزيادة في قيمة أي من الضريبتين"³⁴.

والواقع أنه كان يستعصي على المخزن الموافقة على هذه الشروط، وبتحفظه تجاهها ورفض لها فصح المجال أمام القوى المعارضة لأي تغيير، وبذلك أمكن لفرنسا والدول المؤيدة لمواقفها، إظهار المزيد من التصلب بعد افتتاح أشغال مؤتمر مدريد، وإضافة شروط تعجيزية أخرى لما اقترحه هاي. وبتصلبها هذا وما تمكنت من إملائه أمكنها إفراغ الاتفاق حول مبدأ إخضاع الأجانب والمحميين للمكس وللضرائب الفلاحية من مضمونه، وحالت دون تنفيذ بنود معاهدة مدريد تنفيذًا يستجيب ولو لحد أدنى مما كان السلطان يترجاه.

ومباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر، تأكدت حدود وسلبيات ما تقرر بالعاصمة الإسبانية، وبدأت تروج فكرة عقد مؤتمر دولي آخر لمراجعة معاهدة مدريد (1880). وكان هاي يدفع في هذا الاتجاه وهو ما أغضب المفوض الفرنسي الذي سارع لتحذير السلطان من مغبة هذه المبادرة مؤكدًا أن نتائجها ستكون أسوأ من نتائج "مدريد". وفي النهاية وبعد أن اتضح أن تكرار تجربة 1880 مرادف للمغامرة وفتح باب مفاوضات جديدة حافلة بالمخاطر، فضل المولى الحسن اتخاذ قرار أحادي يقضي بإسقاط المكوس المفروضة في أبواب المدن والاكتفاء بما يستخلص بالأسواق (1885). وأوضح السلطان بهذا الشأن في رسالة وجهها لولائه، ومن ضمنهم عامل سلا، الحاج محمد بن سعيد:

³⁴ - F.O., 881, 3644, Tangier, J.D. Hay to Lord Salisbury, May 16, 1878.

« فقد شرح الله صدرنا لرفع العطاء في سائر الأبواب بالمدن والمراسي عن كل ما يمر به عليها داخلا وخارجا، وأصدرنا أمرنا الشريف لأمين المستفاد بثغر سلا... بإنهاض المشتريين لأبوابه الجالسين للقبض بها والمتصرفين في شؤونها لحال سبيلهم، وأعمال الحساب مع مشتريها المذكورين على ما تصرفوا فيه إلى يوم الانهاض... وغير الأبواب من الأماكن المعطى فيها وعليها تبقى عليها حتى ننظر في أمرها بحول الله».

ولما ذكره بهذا الصدد صاحب "الاستقصا" دلالاته، حيث قال: "ولما ورد الكتاب (السلطاني المتعلق بالإسقاط) فرح الناس به ودعوا للسلطان بالنصر والتأييد من خالص نياتهم"، ثم أضاف: "تطلب الله تعالى أن يتم نعمته على المسلمين بتسريح ما بقي موظفا من مبيعات الأسواق ويريح الناس من شؤمه فإنه لا شيء أشأم من هذه المكوس على الدول نسال الله العافية".

وقد اتخذ السلطان هذا الإجراء لاعتبارات شتى، منها:

- استمرار ضغوط المفوضين الأجانب (وفي مقدمتهم ج.د. هاي) وتشكيهم من "ثقل الأداء" على المنتوجات المغربية الموجهة للتصدير.
- ضرورة التخفيف، ولو نسبيا، من الاستنزاف الجبائي لـ"تحفيز" الإنتاج والتجارة بعد مرور البلاد بأربع سنوات متتالية من القحط والجفاف وما تلا ذلك من مآسي اجتماعية في البوادي والمدن.
- استمرار سخط فئات اجتماعية - اقتصادية واسعة (ومنها الحرفيون) وتدمرها جراء المكوس.
- استمرار معارضة بعض العلماء والفقهاء للمكس، ولو بشكل غير مكشوف، وهو موقف عبر عنه أحد علماء الرباط، إبراهيم التاتلي، برفضه حضور صلوات ومراسيم ليلة القدر بجانب السلطان عند مرور المولى الحسن بهذه المدينة (1882).
- شروع السلطان في الاستعداد لحركة ثانية كبرى صوب سوس الأقصى والصحراء (1886) لإنهاء "اضطراب الرعايا (فيها) وخروجهم على ولايتهم" (حسب تعبير الناصري) ولتأكيد السيادة المغربية على تلك الجهات، وإفشال الأطماع الإسبانية والإنجليزية وغيرها من الأطماع؛ وقد كانت حركة من ذلك الحجم ولتحقيق تلك الأهداف تقتضي ضمان استقرار "القاعدة الخلفية" وتفادي اندلاع اضطرابات والسلطان بعيد عن مراكز وفاس ومنهمك في "تهنئة" القبائل السوسية والصحراوية والتصدي

3- التسلط على العقارات وأراضي المخزن الفلاحية

أ- في الوسط الحضري

لم تنقلص موارد بيت المال بسبب تراجع مداخيل المكس وحده وغيره من المستفادات، وإنما تكدت بفعل تراجع مصادر أخرى، ومن ضمنها المداخيل التي كانت تضمنها لخزينة الدولة العقارات والأراضي المخزنية، ولم تعد توفرها لها إثر "تطاول" أطراف عديدة على هذه الممتلكات والسطو عليها بشتى الوسائل. ولم يساهم في ذلك تهافت الأجانب والمحميين لوحدهم، بل شارك فيما يمكن نعتة بالتهب بعض المسؤولين في الجهاز المخزني من وزراء وعمال وقواد ومحاسبين وأمناء. ومنهم من تسلط أيضا حتى على عقارات الأحياس.

وبرزت هذه الصيرورة بشكل ملفت في للمراسي والمناطق الساحلية قبل أن تتسع لتشمل المدن والمناطق الداخلية وتعززت بموازاة لتزايد إقبال الأجانب والمحميين والمجنسين وشركائهم وأعوانهم على كراء العقارات المخزنية، من أهريه، ومستودعات، "وقنادق" ومطاحن وأفران ومقاهي ودور السكني. وبدأ المسلسل الذي انتهى بالامتلاك بالمماثلة في أداء وجبات الكراء المستحقة بعد مضي مهلة من الزمن، إذ كان المكثرون يتركون ما بنمتهم يتراكم طيلة أشهر وسنوات عديدة ويرفضون الإفراغ كلما طالبهم الأمناء بالأداء أو رد مفاتيح العقارات التي كانوا يحتلونها. ونظرا لحصانة الأجانب والمحميين القضائية، لم يكن في الإمكان اتخاذ أي قرار دون استشارة السلطان، ولم يكن في وسعه هو الآخر سوى إخبار نائبه بطنجة ومطالبته بالتدخل لدى المفوضية أو القنصلية العامة المعنية.

وفي بعض الأحيان، كان المحميون يحتلون بقعا أرضية مخزنية دون أي إذن، ويشرعون فوراً في بناء دور ومخازن، رافضين الامتثال لأوامر الأمناء والقرارات الداعية لإيقاف ما هم بصدد. ويعكس تدخل القنصل العام الأمريكي بطنجة، فليكس ماتيويز، لفائدة أحد محميين نوعية المشاكل التي كانت تحدثها هذه التصرفات. وقد كتب ماتيويز مخاطبا النائب برغاش:

«إن الفقيه السيد الحاج عبد القادر الباشا، كاتب خليفتنا بالدار البيضاء، تشكى على دعوته لك وأجبتة بأن أرض الدار البيضاء كلها للمخزن والناس ما عندهم إلا

35- خ.م.ر، كناش رقم 197، 18 صفر 1309/23 شتنبر 1891، العامل السفياقي، "عن شكوى الأمناء بأن الأمين الكريزي اشترى مستفاد السوق... ثم ورد رجل محمي... يزيد في السوق... والرجل المذكور مخالط... لم يظهر عليه إلا محبة المخزن... وعند [الأمين] الأمر الشريف أن من زاد يقبل زيادته، وبذلك قبل زيادتها وأمضى له... نعم أن زاد عليه غيره يقبل زيادته... قال سينغا [هناك] فرق بين المخالطة والحماية... وقال [أمين الأمناء]: قبول الزيادة مشروط بالإعلام بها وبمن زادها وتاريخ إمضاءها له".

الزينة... وهذا الكاتب له بالدار البيضاء اثنين أهوية أي خزينين من جملة أملاك ورثها... وبناها بناءا جديدا في هذا الوقت حتى وقفها على الشقق ومنعه المخزن من كمالاتها بعد] أن صير مالا كثيرا في البناء والإقامة وغير ذلك... ونحن نطلب من سيادتك أن تسرح له يكمل شغله وعمله وإذا أوجب شيء للمخزن فيجربى مجرى غيره في القانون الواقع في الدار البيضاء... وهذا الكاتب يطلب التوجه لمحله ليوقف على شغله ربما يقع له فساد في الإقامة...»³⁶.

وبفعل تنامي دور ميناء الدار البيضاء وبداية تركيز المبادلات التجارية البحرية فيه بعد تراجع نشاط الصويرة، تزايدت المضاربة العقارية بهذه المدينة بموازاة تكثف الأنشطة التجارية وارتفاع عدد السكان المغاربة والأجانب. وفي هذا السياق كانت أملاك المخزن تتعرض حتى لإعادة البيع والشراء. وتثبت إحدى المراسلات السلطانية جانبا من هذه الممارسات والأضرار اللاحقة لبيت المال جرائها:

"فقد بلغ لعلمنا الشريف أن يهوديا فرنسيا اشترى بقعة أمام باب مراکش هنا لكم بالدار البيضاء، وأحدث فيها بنيانا حوائث وفندقا مع كونها كانت أرضا مواتا وهي لجانب المخزن ثم ترأى عليها بائعها الطبيب ولذا محسيس الزياتي البيضاوي والمحصى من قبل البرازيل وباعها (للإيهودي)...".

ولم تنتج الأملاك التابعة للأحباس هي الأخرى من تطاول المحميين وسطوهم. وذلك ما أشارت إليه مراسلات مخزنية عديدة، ومنها المراسلة التالية الموجهة إلى عامل الدار البيضاء عبد الرحمان برغاش:

"فغير خاف عنك تعدى ترجمان البلجيك (بالدار البيضاء) في البناء الذي بناه في موضع الأحباس... من غير إذن ولا استئذان ولم يبال باسترعاء ناظر الحبس عليه ولم يلتفت إليه... فقم بتتقيق ذلك عليه على مقتضى الشرع والقانون واكتب به لدولته... إذ ليس (لترجمانهم) أن يظلموا ويقتاتوا أو يتراموا".

وقد وصلت جرة المحميين في بعض الأحيان إلى حد إقدامهم على شراء الأملاك والأراضي التي كان المخزن يصادرهما. ففي سنة 1881، أي غداة التوقيع على معاهدة تضمنت بنودا مقننة نظريا للحماية، أقدم محمي فرنسي بالقصر الكبير على اقتناء أملاك عامل سابق تعرض "للتريك"، واستولى عليها قبل شروع الأمانة في مصادرتها الفعلية ومنعهم من تسلم مفاتيحها، وذلك "بدون موجب"، حسب السلطان، ويدعوى رهن كان له على ممتلكات العامل المخلوع.³⁷

وعلاوة على إشكالية الاستحواذ على عقارات المخزن ونصيب المحميين

³⁶ 16 ربيع الثاني 1298/13 مارس 1881.
³⁷ ش.ع.ر.، و.ب.، 16 ربيع الأول 1298/16 فبراير 1881.

والأجانب في امتلاكها وخصوصتها، تراجعت مداخيل هذه الأملاك نتيجة عوامل إضافية أخرى، ومنها ضآلة مبالغ الكراء وتجميدها وصعوبة أو استحالة الرفع من مستواها رغم تدهور قيمة النقود المغربية. وقد كشف الإحصاء الذي قام به الأمناء سنة 1878 في المدن الساحلية أن معدل ما كان المحميون والأجانب يدفعونه أو يطالبون بدفعه مقابل الدور والمتاجر والمستودعات المخزنية المكتراة لهم لا يساوي إلا ما يناهز نصف ما كان يلزمهم تسديده في حالة تطبيق أسعار الوقت الحقيقية. وكشف الإحصاء أيضا أن تاريخ عقود الكراء يرجع إلى عدة سنوات خلت، بل وعدة عقود في بعض الحالات، وأن مستوى كراء عدد من المباني ضئيل للغاية؛ وذلك ما يظهر من خلال المعدلات التالية، (بالريال): دار للسكني: 25؛ متجر: 35؛ مستودع: 50؛ فندق: 200؛ مطحنة: 40؛ فران: 30؛ حمام: 30؛ روى (إسطبل): 25.

تباينت هذه المعدلات بالطبع من مدينة إلى أخرى وداخل نفس المدينة وتأثرت فيما تأثرت به بمستوى النشاط التجاري وبأهمية "الطلب" الأجنبي والمحلي وبمواصفات المباني، وموقعها ومسحتها وعدد بيوتها. ففي الصويرة مثلا كان المبلغ الشهري المؤدى نظريا عن الدور المكتراة للمحميين بحي القصبية يتراوح بين 5 و 41 ريال كما تدل على ذلك العينة التالية: حيم سمطوب (محمي فرنسي): 5؛ ريال؛ مسعود ترجمان (محمي فرنسي): 10؛ موسى قرقوز (محمي فرنسي): 14؛ إبراهيم قرقوز (محمي فرنسي): 41؛ إسحاق افرياط (محمي انجليزي): 14؛ موسى افالو (محمي انجليزي): 30؛ حزان قرقوز (محمي أمريكي): 12؛ إسحاق افرياط التطواني (محمي أمريكي): 20 ريال

وبالإضافة للمباني المكتراة لهم بالقصبية، كان المحميون يستغلون عقارات مخزنية في إحياء أخرى من مدينة الصويرة. ويعكس الجدول التالي مدى الفوارق الهائلة التي سجلها جمود مبالغ الكراء مقارنة مع مبالغها في حالة تحيينها وملاءمتها مع أسعار كراء غيرها من المباني:

المكترى	الدولة الحامية	العقار المكترى	الكراء بالريال	الزيادة المقترحة
أرملة السادوجي	الولايات المتحدة	مستودع	53	500
ابن حمو	الولايات المتحدة	متجر	21	187
داود قبيسة	الولايات المتحدة	متجر	23	100
مبير دينار	ألمانيا	متجر	41	100
يعقوب نبطي	ألمانيا	متجر	36	300
إبراهيم اشوى	بريطانيا العظمى	متجر	10	200
ولد ابن احمد	بريطانيا العظمى	متجر	20	200
العربي مركلى	بريطانيا العظمى	متجر	20	200
الداجولى	بريطانيا العظمى	مستودع	62	374
يوسف قسمتي	البرازيل	متجر	20	187
مردوخ الصخري	البرازيل	متجر	41	125
مير بن سوسان	البرازيل	متجر	41	125
مردخ بن استير	البرازيل	متجر	15	187
علي بن الموكنى	البرتغال	دار للسكنى	36	187
عطية بن مكى	البرتغال	دار للسكنى	30	175
يعقوب ربوح	اسبانيا	دار للسكنى	20	200
فللو	اسبانيا	دار للسكنى	20	250
حمو السواغ	اسبانيا	دار للسكنى	20	140

ضالة كراء أملاك المخزن

والملاحظ أن بعض المحميين كانوا لا يكتفون بعقار واحد بل يكترون أكثر ما يمكن من الدور والمتاجر والأهرية، إما لاستغلالها مباشرة وبواسطة أقارب وأعوانهم، أو لإعادة كرائها بأثمان تفوق وبكثير ما كانوا يؤدونه للمخزن. وتدل الإحصاءات التالية، الخاصة بالصويرة، على أهمية الفوارق التي كان في إمكانهم الإفادة منها:

المكتري	الدولة الحامية	نوع العقارات وعددها	الكراء الشهري بالريال	مبلغ الكراء في حالة تحيينه
يعقوب نطفى	ألمانيا	متاجر: 16	601	2.902
ولد دينار	الولايات المتحدة	متاجر: 6	152	937
مليوى الرواش	البرازيل	متاجر: 2	38	145
الحاج ولد عفا	انجلترا	متاجر: 6	191	1191
مبارك مرابط	اسبانيا	متاجر: 3	72	415
شالوم فرجي	فرنسا	متاجر: 4	153	861
شالوم عطية	البرتغال	متاجر: 4	120	894

وعلى غرار ما ساد بالصويرة، كان المحميون يمثلون في جهات ومنه أخرى إحدى أهم الفئات المستفيدة من ضالة مبلغ كراء الدور والمتاجر والمستودعات التابعة للأمالك المخزنية. ففي مدينة القصر الكبير، مثلا، استفاد ما لا يقل عن 70 محمي من هذه الأوضاع، ومنهم: محمي نمساوي واحد (1)، ومحميون برتغاليون (3)، وإسبان (4)، وإيطاليون (5)، وبرازيليون (5)، وبلجيكيون (7)، وأمريكيون (8)، وفرنسيون (13)، وإنجليز (24).

ونظرا لحصانة المحمين، كان استخلاص مبلغ الكراء يطرح مشاكل عويصة خصوصا وان صيغ الكراء كانت متنوعة ومعقدة للغاية، ولا تقتصر على المباني "الجاهزة" (المستودعات، المتاجر، دور السكن...)، وإنما تشمل أيضا البقع الأرضية القابلة للبناء. وتدرج أيضا ضمن هذا السياق الصيغة المتمثلة في "الزينة"، حيث كان التاجر المحمي أو المقيم الأجنبي يحصل على حق بناء متجر أو مستودع أو دار فوق بقعة من بقع المخزن مقابل التزامه بدفع واجب شهري متفق عليه مع الأمناء. وكانت هذه الصيغة تتيح فرصا عديدة وتسهل سطو مكتري الأرض على البقعة المكتراة له وذلك بدعوى انه صاحب ما بني فوقها³⁸.

وكانت النفقات المترتبة عن الأعمال التي كان المكترون يقومون بها لترميم وإصلاح المباني المخزنية القديمة أو المتلاشية المكتراة لهم، تشكل هي الأخرى فرصة سانحة لتضخيم ما تم إنفاقه برسم الترميم، والتترع بذلك للمماطلة في الأداء أو التملص منه. ولم يكتف المحميون بالتسويق بل استغلوا الترميمات التي قاموا بها لرفض الإقراغ عندما كانوا يطالبون بتسليم مفاتيح تلك البنايات للأمناء. وقد استفاد من مثل

³⁸ - م.ن.ر.، ب، السلطان إلى أمناء الدار البيضاء.

هذه الأوضاع حتى المكثرون المشطب رسمياً على أسمائهم من لوائح المفوضيات والقنصليات. وبفعل تستر المكثرين وراء حمايتهم كان الأمان يتفنون الصعداء ويتهجون أيما ابتهاج كلما وصلهم نبأ خلع الحماية عن أحد هؤلاء المكثرين، وتطبيع وضعيته القانونية بإخضاعه من جديد لسلطة المخزن. إذ ذاك كانوا يتسارعون لإرغامه على أداء ما تأخر لديه ويضغطون عليه لحمله على إفراغ الدار والمتجر الذي كان يحمله ويملص من دفع كرائه. غير أن الشطب الرسمي والاستثنائي على بعض المحميين من لوائح القنصليات والسفارات كان لا يعني تخلي حمايتهم عنهم نهائياً وتركهم وجها لوجه مع الأمان والولاية. وذلك ما يستشف من الرسالة التالية، الموجهة من عامل الدار البيضاء إلى نائب السلطان بطنجة:

"واعلم أن قنصو الأسبان تعصب على يهود كانوا في حمايته وبينهم أملاك لجانب المخزن اعزه الله تقاعدوا عن أداء كرائها وإخلائها يزعمون أنهم صيروا عليها مالا له بال من غير ادن ولا قانون، وقد كتبنا له عليهم لما كانوا في حمايته وامتنع من تنفيذ الحكم عليهم والآن لما حصر حمايته تكلمنا مع الأمين الذي يحكم عليهم لأن الأمان ألحوا في اقتضاء الكراء وإخلاء الأملاك، فذكر أن قنصو اسبانيا قال لهم لا تدفعوا إلا كراء المدة التي خرجتم فيها من الحماية وأما كراء المدة التي كانوا في الحماية فلا يدفعون عنها كراء، ونحب بالفصل منك إذ تتكلم مع كبير هذا القنصو ليكتب له أن لا يتعرض لمن خرج من حمايته ولا يدخل فضولاً... وحتى ترجمانه قدم عندي لا على لسان القنصو أن لا يتكلم في احد فيما كان بذمتهم مدة ما هم في الحماية"³⁹.

ب- في البوادي

تجاوز التطاول على الأملاك المخزنية حدود المراسي وامتد بالتدريج صوب المناطق الداخلية. وقد اكتسى استحواذ المحميين والأجانب على الأراضي الفلاحية أو الصالحة للزراعة أشكالاً متعددة، إذ اكتفى المتهاقنون في بداية هذه الصيرورة بالسلط خلسة على بضعة أعشار من الأمتار المربعة واحتالوا عليها بطرق مختلفة. فخلال مواسم الحرث مثلاً كانوا يتمادون لحرث أطراف الأراضي المخزنية المتاخمة لأراضيهم وينتهزون الفرصة لتغيير حدود حقولهم ووضع أحجار لتمييزها عن الحقول المجاورة لها. وكانوا يسبغون على نفس المنوال تحب ذريعة تسييح حقولهم ولاسيما بسائتينهم حيث كانت هذه العملية تشكل فرصة سانحة لـ "ابتلاع"

³⁹ - خ.ع.ر.، وب.، ربيع الثاني 1/1297 ابريل 1880 .

الأطراف المتاخمة أو المحاذية لساتينهم وإخفاء ما تم ضمه لها تعدياً⁴⁰.

وبفعل هذه "التقنيات" وغيرها، وهي تقنيات سبق تطبيقها بشكل ملفت في ضواحي طنجة ومدن أخرى، اقترنت حركة "التسييج" هنا وهناك بالترامي على أراضي مخزنية، وأراضي الكيش والأحباس. وقد تكرست هذه الحركة ضمن سياق عام امتاز بتنامي اهتمام كبار التجار المسلمين واليهود (وكانوا كلهم محميين أو مجنسين) بالفلاحة، وبتعزيز رصيدهم العقاري في البادية لتحقيق أرباح إضافية، وتأمين أنفسهم ضد تأرجح قيمة الرواج التجاري وتقلبات السوق. وصار الأجانب على نفس المنوال إذ تزايد إقبالهم على الشراء بوثيرة أعلى عقب مؤتمر مدريد والاعتراف لهم بحق الملكية العقارية وتطبيع الوضع القانوني لما سبق لهم اقتنائه قبل 1880.

وساهم نقشي الرشوة في صفوف العدول وسهولة تزوير الرسوم اللازمة لـ "إثبات" الملكية في تنامي حركة الامتلاك على حساب المخزن. فوجد هذا الأخير نفسه في مأزق استعصى عليه الخروج منه وتجاوزه لاسترجاع ما ضاع منه، إذ كان عليه أن يواجه بكيفية متزامنة المحميين والمفوضيات المساندة لهم، وأن يفك لغز آلاف العقود والرسوم وما حررته أفواج لا تحصى من العدول المرتشين وبنوه على الزور⁴¹. بناء على هذه الوثائق، وقبولهم لها دون الشك في صحتها أو بغض الطرف عن فسادها، كان المفوضون والقناصل الأجانب لا يتوانون في الدفاع عن "المتعلقين" بهم ومد يد المساعدة لهم للحفاظ على ما "اقتنوه".

أما المخزن فإنه كان يتسبب بحقوقه رغم وصول الاختلاف والمشادة بينه وبين المفوضين وحكوماتهم أحياناً إلى حد اندلاع أزمات مفتوحة واستقدام بوارج لإرغامه على التراجع. وهكذا، وفي عام 1882، مثلاً، استدعى القنصل العام الأمريكي قطعاً من أسطول بلاده الحربي للضغط على السلطان في قضية أرض بضواحي فاس ادعى محميون أمريكيون، ورثوا حماية والدهم، المدعو الحاج محمد بن تاهلة الفاسي، أنها كانت في ملكيتهم وأن لديهم الحجج الكافية لإثبات ذلك. وفي الاسترعاء الذي قدموه لحاميهم طلبوا منه أن يحث المخزن على تمكينهم من تلك الأراضي وهي عبارة عن بساتين ("جنانات") أو دفع تعويضات لهم تعادل قيمتها

⁴⁰ - G. Lazarev, Les concessions foncières au Maroc. Contribution à l'étude de la formation des domaines personnels dans les campagnes marocaines, B.E.S.M., 1971, pp. 43-79.

⁴¹ - رسالة السلطان إلى الحاج العربي بريشة حول الرشوة المتفشية في صفوف العدول، 22 شعبان 1300 / 26 يونيو 1883، النظر: م. نهليل، م.س، اللوحة LXVI.

وقيمة غلة أشجارها⁴².

وفي مرحلة أولى وإثر تدخل القنصل العام، قام شقيق الحاجب باحماد، عبد الله بن احمد، بأمر من المولى الحسن، بتحريات أثبتت أن الأراضي المتنازع عليها هي "من جملة أملاك المخزن" وأن المحميين المطالبين بها لم يقدموا أجوبة أو حججا مقنعة لدعم ادعاءاتهم إذ اكتفى أحدهم بالإشارة إلى أن "أباه تملك بعضها بالإرث وبعضها بالشراء". وعندما طولبوا مجددا بتقديم حجج ملموسة، يضيف عبد الله بن احمد، "امتنعوا إحضار رسومهم (لتمكين المحققين) من إمعان النظر فيها" والتأكد من صحتها ومن هوية من حررها. كما أن المشتكين لم يردوا على السؤال المطروح حول "موجب سكوتهم مع أن المخزن هذه مدة تزيد على أربعة سنين منذ حاز تلك الأراضي واقتطع منها بقعة جعل منها مقبرة لليهود فاس.

وبعد اطلاعه على ما دونه بهذا الشأن "الوصيف عبد الله بن احمد"، قرر السلطان تكليف قاضي فاس "بتوجيه أهل المعرفة (إلى عين المكان) لتقويم (البياتين) بما تساويه في الوقت (الرهن) وبأن يأمر المدعي المذكور (أحد أبناء ابن تاهلة) بإحضار ما يتوصل به لملكية ذلك شرعا وإن احضره وقبله الشرع يدفع له ما قوم به ذلك بموجب شرعي وإن امتنع من حيازاته يشهد عليه الامتناع وتوجه الشهادة به" للسلطان.

وطوال الفترة الممتدة بين يناير ومايو 1882، تكاثرت الأخذ والرد بين ورثة ابن تاهلة والسلطات المخزنية والقضائية واستعصى إيجاد حل توافقي إذ يبدو أن الورثة عجزوا على إثبات ملكيتهم بصفة قطعية. وفي غياب حجج دامغة، تشبث المخزن هو الآخر بحقه واقترح عليهم أن يختاروا بين جني غلة أشجار "الجنانات" أو قبض ما يعادل قيمة تلك الغلة نقدا في حين أنهم كانوا يطالبون بتعويضات تشمل قيمة الأرض والغلة. وبعد وصول الأمر إلى الباب المسدود استنجد الورثة من جديد بالقنصل العام. وتوج استجادهم هذا بظهور سفن حربية أمريكية في مياه طنجة في أواسط مايو 1882.

وخشية ردود فعل عنيفة مماثلة للرد الأمريكي في قضية "ورثة ابن تاهلة"، كان المخزن يحاول في غالب الأحيان تقادي الدخول في مواجهات مباشرة مع المحميين وحماتهم ولا يصادر ما استحوذوا عليه من أملاكه إلا في حالات نادرة، مفضلا في معظم الأحوال وتحت الإكراه "التفاوض" مع المتسلطين على أراضيهم

⁴² - خ.ع.ر.، وب، 11 ربيع الأول 1299 / 31 يناير 1882.

ومع حمايتهم صحة العقود والرسوم التي كانوا يلوحون بها.

وكانت الأضرار الناجمة عن الحماية تلحق حتى "عدائر" السلطان والأراضي الخاصة بتربية خيوله وقطعان ماشيته. ففي منطقة دكالة، مثلا، اشتهر أحد المشرفين على بعض عدائر هذه المنطقة بسرقة الأبقار والأغنام وتسليمها لتجار الصويرة لتسوية ما بذمته من ديون تجاههم. وعندما انفضح أمره استجد بدائنيه وحصل على بطاقة مخالط تستر وراثها للإفلات من العقاب⁴³.

في حالات أخرى كان المخزن يتحرك قبل فوات الأوان ويتخذ الإجراءات الردعية اللازمة لتفادي السطو على ماشيته وأراضيه. وقد أقدم على ذلك مرارا في الغرب مثلا حيث انجذب الأجانب وكبار التجار المغاربة أيما انجذاب لشساعة هذه الجهة وجودة تربتها. وقد شمل اهتمامهم بها "عدائر" السلطان، فكانوا يتحايلون للانتزاع ولو بعض أجزاءها بالتواطؤ مع المكلفين بها أو المستفيدين من بعض أطرافها. وإثر تحريات أولية، أمر بها السلطان بعد أن وصله نبأ "اهتمام" تاجر اسباني بأحد العدائر وتكاثر الشبهات حول نواياه، أرسل وفدا إلى عين المكان للتحري وإلزام العناصر المتواجدة هناك بـ"الوقوف عند حدهم". وهكذا أشهد بعضهم على أنفسهم "فقالوا أن لا شركة بينهم وبين النصراني (المذكور) لا من حرث ولا رهن ولا بيع ولا غير ذلك سوى البقر وفرسان فهم تحت يدهم على وجه الشركة بينهم وبين التاجر منويل النصراني". وبعد تنوين شهادتهم، "استرعى عليهم القائد (الحاضر مع القاضي والأمناء) بأن ينزعوا ذلك (أي الأبقار والفرسان) من بلاد المخزن... (فأجابوا) بالامتنال والسمع والطاعة بأن ينزعوا ذلك في الحين وإن وقع منهم تراخ في نزع ما ذكر من بلاد المخزن أو عانوا إلى ذلك فيحوز القائد جميع ما بيدهم من البلاد المذكورة ولم يبق لهم كلام عليها"⁴⁴.

وفي واقع الأمر، كان لا يتأتى للمخزن الحصول على نتائج من هذا القبيل بسهولة. فامتنال الفلاحين الصغار السالف ذكرهم لما أملي عليهم وهم واقفين يرتعدون أمام خيامهم اقتزن بضعف حالهم وربما بمفاجأتهم في وقت كانت صلتهم بالاسباني منويل لم تتوطد بعد لتمكينهم من الحصول على بطاقة المخالطة. وحقا، كان من تقوى بفضل إشرافه على العدائر والتعاطي لأنشطة فلاحية خاصة به موازية لهذا الإشراف، بما في ذلك سرقة أبقار وأغنام السلطان وتسويقها، كان لا يرد دائما بالسمع والطاعة، بل يصمد في وجه المخزن "ولي نعمته" ويتحداه.

43 - خ.م.ر.، كشاف رقم 429، رسالة السلطان إلى عامل أزمو، 30 قعدة 1314/2 مايو 1897.

44 - م.ن.، 197، 2 ربيع الثاني 1310/24 أكتوبر 1892.

وعلى نقيض الحالة السابقة، وفي الغرب دائما، سلك أفراد أسرة قوية مكافئة بعدائير السلطان مسلكا مغايرا تماما لمسلك التراجع والانتحاء أمام أوامر وهيبية المخزن. ويتعلق الأمر بأفراد أسرة أولاد الضاوية، وهي الأسرة التي احتمت بالفرنسيين دون مراعاتها ولا مراعاة حمايتها للخدمة المخزنية المسندة لها، ولطول مدة تكليف أعضائها بها. فلم يكتفوا بالاستحواذ على عدد ضخم من رؤوس الأبقار والأغنام بل "تراموا" على مئات الهكتارات من الأراضي الخصبة واقتطعوها لفائدتهم من الأملاك المخزنية. وقد أمكن للمشرف على آل الضاوية، محمد الضاوية، أن يمضي قديما في هذا الاتجاه بفضل بطاقة الحماية التي منحتها له المفوضية الفرنسية بصفته (نظريا) سمسار شركة عقارية فرنسية تدعى ريوسينو (Rio Sinu). ومقابل هذه الحصانة، التزم السمسار المذكور بالتفاني من خدمة مصالح فرنسا، ووصل به افتخاره بما أنجزه إلى حد التباهي بنفوذه و"جليل الأعمال" التي أسداها لحماته، إذ قال "لقد منحت لي فرنسا حمايتها، أما أنا فإنني وهبتها إقليميا بكامله"⁴⁵.

وقد فطنت عناصر مخزنية أخرى، بما في ذلك بعض الوزراء وكبار الشخصيات إلى متانة الضمانات الممكن الحصول عليها بفضل حماية أجنبية للسطو على أملاك عمومية والإفلات من التتريك ومعاناة أخرى في حالة إقدام السلطان على عزلهم لسبب من الأسباب. فالحماية كانت تعني في نظرهم إمكانية صيانة ثروتهم والاحتفاظ بما اختلسوه من أموال وما "خوصصوه" من عقارات. وهكذا، أشاع الأخوين الجامعي، غداة وفاة المولى الحسن ومخافة أن ينتقم منهما خصمهم اللود، الحاجب أحمد بن موسى، أنهما تحت الحماية الفرنسية. وفي مرحلة لاحقة احتذى بهما وزراء آخرون وعمال وقواد ولم يكتفوا فيما يخصهم بمجرد الادعاء أنهم تحت حماية أجنبية، بل عملوا على الحصول الفعلي عليها، مستخلصين الدرس مما آل إليه أمر "الجامعيين" ونهايتهم المساوية بعدما تبث لدى باحماد، الماسك الحقيقي بزمام الأمور في بداية عهد المولى عبد العزيز الشاب، أنهما لا يتوفران على أي حماية⁴⁶.

وفضلا على استحواذهم على مختلف أنواع الأملاك المخزنية، كان المحميون يتحاليون للسطو حتى على السواحل والأراضي المطلة على البحر رغم تأكيد السلطان مرارا "ان الساحل محرم لا يشغل ببناء ولا ينزل ولا بنحو ذلك حسب ما

⁴⁵ - J. Le Coz, *Le Rharb, fellahs et colons*, vol. 1, Rabat, 1964, p. 364.

⁴⁶ - A.E.P., N.S., 183, Rapport mensuel d'octobre 1902, le chef de la mission militaire, Burkhart, au Ministre de la Guerre.

هو (معهود) ومعروف عند كل واحد". وهكذا، وفي سنة 1880، مثلاً، حاول محمي بلجيكي، ابرهام سيكسو، ترجمان المفوضية البلجيكية، وشريكه السوري، منصور ملحمة، ترجمان المفوضية الألمانية، بيع عدة هكتارات بجوار طنجة عرضاها على بعض السفراء الأجانب وأبرزاً أهميتها الإستراتيجية وتواجدها في موقع مواجه لجبل طارق. وقد ادعى الرجلان أن بيدهما الرسوم الملكية اللازمة، وهي رسوم قال عنها المفوض البريطاني، كوربي كرين، بصفته معني بما يجري قبالة الصخرة، أنه يشك في صحتها وأنها زائفة ولا يمكن لحاملها إثبات حقيقة ملكية ولو بقعة صغيرة من تلك الأراضي.

ولاختراع المناخ الملائم للمزايدة، أشاع المترجمان أنهما على اتصال مع ممثلي قوى عظمى أبدت استعدادها للشراء وللنفاوض معهما في إطار مشروع يروم إحداث محطة للفحم وتسهيل تزويد سفنها البخارية المارة عبر مضيق جبل طارق بالطاقة. وإثر سماعه لما راج بهذا الشأن، ارتأى للسلطان شراء تلك الأراضي لقطع الطريق على الدول الأجنبية. إلا أنه تراجع أمام ضخامة الثمن الذي كان سيكسو وملحمة يطالبان به. وبفعل وزن الرجلان ومثانة علاقاتهما بحماتهما وصدافتهم مع مفوضين آخرين، يبدو أن المخزن نسي ما كان يؤكد ويكرره بشأن السواحل والأراضي المطلة على البحر بصفة خاصة⁴⁷.

4- تلاشي نظام تجار السلطان

أ - تراجع دور السلطان كفاعل مباشر في التجارة البحرية

تمحور "خطاب" رؤساء المفوضيات الأوروبية حول فكرة جوهرية قيدت بشكل عضوي ووثيق تحسين مداخل الدولة المغربية، وانتعاش هياكلها المتقادمة، وتوفير شروط العيش الكريم للأهالي، بإلغاء كل العراقيل التي كانت تعوق تعزيز إدماج المغرب في السوق العالمية. إلا أن هذا "الخطاب" كان لا يلقى أذناً صاغية في الدوائر المخزنية العليا، إذ لم يقتنع به لا السلاطين ولا الوزراء.

استعصى فعلاً على السلاطين استيعاب فضائل تحرير المبادلات البحرية بشكل كلي، لأنهم لم يلمسوا على أرض الواقع سوى السلبيات الجسيمة الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية وتحديدتها في 10% فقط من قيمة البضائع المستوردة، وعن تكسير نظام "الكنطردات" وإنهاء الاحتكارات السلطانية، وعن تسريح فئة تجار السلطان والتحاقهم بالأجانب، وهي الفئة التي كانت تساهم قبل 1856 في تحقيق

47 - عبد الرحمان بن زيدان، م.س، ج. 3، ص. 369-370.

نسبة لا يستهان بها من مداخيل بيت المال، وتتيح للمخزن إمكانية تنويع مصادره، وعدم الاعتماد اعتمادا كليا على الضرائب المباشرة، كما كان السلطان يسند من حين لآخر لبعضهم مهام سياسية ودبلوماسية.

ويتحرك هؤلاء التجار في هذه السياقات وعلى هذه المستويات أمكنهم اكتساب خبرة واسعة ومهارات ثمينة لم يفت المفوضين الأجانب الانتباه إلى قيمتها وما يمكنهم جنيها منها. لذا تسارعوا لاستقطابهم وتسخيرهم لخزمة مصالح بلدانهم. وكان منحهم الحماية القصلية أحد الوسائل الجذابة والناجعة المستعملة لاسترجاعهم وتحويلهم إلى "سماسرة" ووكلاء النور التجارية الأوروبية. وبفعلها ولاعتبارات أخرى أملت ضرورة التأقلم مع متطلبات ما بعد 1856، تحول قداماء تجار السلطان، بين عشية وضحاها، إلى "سماسرة" محصنين قضائيا وجباثيا وموالين لحمايتهم الجدد.

وكان لهذه الحصانة مفعول فوري ومباشر تجلى في دفاع المفوضيات عنهم فور تكسير نظام الاحتكارات، وشروع المخزن في مطالبتهم ب"الجلوس مع الأمناء" للمحاسبة وضبط ما بقي بحوزتهم أو في نمتهم من أموال السلطان. فمن كان منهم يود "التقاعد" على ما بين يديه من مال أو نيون لبيت المال أو عقارات مخزنية، تسر وراء حمايته ورفض المتول للمحاسبة أو نهج المماطلة والتسويف. وطبقا لمبدأ مناصرة المحمي ظالما أو مظلوما، ساندت المفوضيات التجار الرافضين لأية مساعلة أو محاسبة، وصعدت لهجة الدفاع عنهم، بل هناك سفراء (ومن ضمنهم سفير إيطاليا) تجاوزوا حدود المساندة "الدبلوماسية" وأقنموا على التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية واستدعاء بوارج حربية في حالة تشبث المخزن بمطالبه واستمراره في "التضييق والتحرش" على هؤلاء المحميين.

ولتمكين هؤلاء التجار من "التقاعد" على ما اختلسوه أو التزموا بتسديد مبالغ هزيلة بالقياس مع من كانوا مطالبين بإرجاعه لبيت المال، لم يلجأ بعض مناصريهم بشكل منهجي للغة التهديد والوعيد بل عمدوا أيضا للترغيب وإيهام المخزن أن الدولة المعنية بقضية فلان أو فلان ستجازيه سياسيا لا محالة عن جميل فعله اتجاههم.

وقد لجأ إلى هذه الصيغة القائم بأعمال المفوضية الفرنسية بطنجة، بيكلار (Béclard)، وهو الدبلوماسي الذي كان المخزن ينتظر منه الكثير في مسألة المخالطات، على اعتبار حساسية المرحلة التي كان تمر بها البلاد (1863) بفعل تعدد الاضطرابات، لاسيما في الغرب، وضيق مالي خانق. وفي هذا السياق الهش تدخل بيكلار لفائدة أحد مترجمي مفوضيته، وهو يهودي مغربي ومحمي فرنسي، كان المخزن يطالبه ب 193.000 فرنك برسم الديون المستحقة لبيت المال على والده الهالك، وبصفته أهم وريث له. وفي استرعائه استدل القائم بالأعمال بإفلاس والد ترجمانه قبل وفاته وإفلاس شريكه

المسلم، إلا أن هذا الأخير استعاد أنفاسه وأنعش تجارته بفضل رخصة تصدير الحبوب التي أنعم بها السلطان عليه، في حين أن الترجمان لم يستفد من أي دعم وهو الوارث الذي لم يترك له أبوه إلا ديونته ومالا قليلا. وأضاف الدبلوماسي الفرنسي "أنه سيكون من باب الإنصاف والعدل أن تفضل الجلالة الشريفة وتسامح في الديون التي ما فتئ الأئمة يلاحقون هذا المحمي اليهودي المسكين لإرغامه على تسديدها"⁴⁸.

ولانتزاع جواب مرضي، حاول بيكلار إيهام السلطان أن الحكومة الفرنسية تتابع عن كتب قضية هذا الترجمان، اعتبارا للخدمات التي أسداها للمفوضية، وأنها ستقدر حق التقدير استجابة العاهل المغربي لمطلب ممثلها بطنجة. وذلك ما أكده من جهته النائب برغاش في دعمه لمطلب بيكلار، حيث قال أن إلغاء ديون هذا المحمي يشكل فرصة لإبراز حسن نوايا السلطان إزاء الدولة الفرنسية، وأن القائم بأعمال مفوضيتها سيعبر عن "تقديره" للمخزن بشكل ملموس. وبفضل هذه التدخلات اقنع السلطان بضرورة "محو" ديون الترجمان المذكور وعدم مطالبته بـ "أي شيء".

وفي بعض الحالات كان الممثلون الأجانب يتدخلون حتى لفائدة تجار محمين لا مبرر لهم للإفلات من تسديد ديونهم إزاء بيت المال، فضلا عن اشتهارهم بالنصب والاحتيال. ففي سنة 1861 بالذات، تدخل القنصل الفرنسي بالصويرة، لفائدة تاجر يهودي مطالب بتسديد ديون تجاه بيت المال قدرت بـ 50.000 فرنك. وبما أن المدين لم يكن له أدنى استعداد لدفعها، فإنه تستر وراء حمايته واستعطف القنصل الفرنسي أو أغراه بوسيلة من الوسائل الجاري بها العمل آنذاك للتدخل، وإتاحته فرصة التملص من الأداء. وقد حقق فعلا رغبته رغم اطلاع القنصل المستنجد به على حقيقة أمره، إذ قال بشأنه في تقرير رسمي وجهه لمفوضيته أن المحمي المذكور "ينتمي... لفئة اليهود المقيمين بموغادور (الصويرة) وجهات أخرى في شمال إفريقيا والمشرق والمتطوعين للحصول على الحماية الفرنسية لا لشيء إلا لتوريث السلطات القنصلية (الفرنسية) في مشاكل ودعاوى لا نهاية لها"⁴⁹.

وأيا كانت حقيقة أمر هؤلاء "الغرماء"، الملاحظ أن حسابات دبلوماسية وسياسية وأمال كسب "تفهم" المتدخل لديه (لإسقاط أو تخفيف دين مثلا) كانت تدخل في تعامل السلطان مع "استرعاءات" المفوضين الأجانب، إذ كان ينتظر منهم أساسا تفهم مخاطر الانتشار الفوضوي للحمايات والمخاطبات والوقوف بجانبه لتقنينها. إلا أن "الأنعام" على مفوض ما بمحو ما بذمة أحد محميه إزاء بيت المال كان في غالب الأحيان وخيم العواقب، لأن تجسس السفارات والقنصليات على بعضها البعض كان يحول كل "إنعام" أو مبادرة استثنائية إلى "سابقة" يندرج بها المتنافسون للتذكير بمبدأ المساواة (أو) التسوية بين الأجناس" حسب تعبير المخزن) والمطالبة

⁴⁸ - خ.ع.ر.، و.ب.، 23 رجب 1279 / 13 يناير 1863

⁴⁹ - A.E.P., C.C., Mogador IV, 16 avril 1861, Rapport du consul Desterer au Quai d'Orsay.

بتعميم الفائدة لصالح الجميع.

وهذا ما قام به مثلا القنصل البريطاني بأسفي عندما احتذى بزميله الفرنسي، فوقف بحزم بجانب محمي له يدعى ابن غنيمة كان "غارق الذمة" تجاه بيت المال، ومنع الأمان من استخلاص ديونه المستحقة للمخزن ومن مصادرة ممتلكاته.

ب- قضية ورثة مصطفى الدكالي

وقد حدث المفوضية الإيطالية حدو المفوضيتين الفرنسية والبريطانية في هذا المجال وذلك بالرغم من ضالة مصالح إيطاليا التجارية بالمغرب وغياب ما يمكن أن يبرر تعاملها مع كبار التجار المغاربة، ولاسيما من كان منهم يدور فيما مضى في فلك نظام تجار السلطان.

ويتعلق الأمر في إحدى الحالات، وهي حالة خلفت أصداء واسعة طيلة سنين، بل لمدة تناهز العقدين، بدفاع المفوض الإيطالي ستيفانو سكوفاسو (Stefano Scovasso) دفاعا صارما على ورثة أحد قماء تجار السلطان، مصطفى الدكالي. وكان هذا الأخير يعد من عناصر النخبة التجارية المتميزين ومن دعائم نظام الاحتكارات إلى درجة أن المولى عبد الرحمن، اعترافا له بخبرته واطلاعه على الشؤون المغربية والأوروبية، عينه ضمن الوفد المفاوض لجون درامند هاي بشأن مشروع المعاهدة التجارية والملاحية التي تمكنت بريطانيا من فرضها سنة 1856.

وعقب انهيار أرضية نظام تجار السلطان نتيجة الشروع في تطبيق هذه المعاهدة بالذات، وبروز خطر تهيمش هؤلاء التجار، عمل الدكالي، وعلى غرار زملائه الآخرين، على التأقلم مع مستلزمات الوضع الجديد، للحفاظ على موقع الصدارة في المبادلات التجارية البحرية، فتحرك للحصول على حماية أوروبية. وبعد جس نبض الإنجليز، وهم المعترفون له بتفهمه لمطالبهم إيان مفوضات ما قبل 1856، وإمعان النظر في إمكانية الاتصال بالفرنسيين، على اعتبار استعدادهم الدائم لاحتضان الشخصيات المغربية البارزة، فضل في نهاية الأمر الاحتماء بالإيطاليين. وقد علق المفوض الفرنسي على هذا الخيار بقوله "إنه لمن شأنه توفير (للدكالي المنكور) امتيازات جديدة وضمن مكاسبه السابقة"، وكان المحمي الإيطالي الجديد منشغلا ولاشك، قبل احتمائه، بتأمين الثروة الهائلة التي حققها في ظل الاحتكارات السلطانية⁵⁰.

⁵⁰ - عن "سوايق" محمد الدكالي بالذات ومسؤوليته في توريث المخزن في مصاعب شتى و ديون مع الإنجليز مثلا، انظر التمرودج المتمثل في الرسالة التالية الصادرة من المفوضية البريطانية و المطالبة بتسديد ديون اعتبر الدانتون أنه بحق لهم استخلاصها من بيت المال على اعتبار تصرف الدكالي معهم بصفته أحد تجار السلطان: "هذا ولم يخفا من جانبكم أن في شهر رجب سنة 1278، كنت كتبت لنا كتاب بأمر السلطان أيده الله، وأخبرتنا فيه بأنه أيده الله، عين السيد محمد الدكالي نائبه في التوجه للتدريز بقصد بيع مدافع وشراء الكراوط لجانبه الشريف. ولوقاء غرض السلطان أيده الله، كنا مكنا الدكالي المنكور بكتاب لأحد من وزراء سلطانتنا، وأخبرناه بالدكالي ومرتبته...؛ وحيث الدكالي كان تابعا عن مقضيات السلطان، كان عند التجار وغيرهم في عين الوقف والاحترام والافتقار. ثم به الدكالي المنكور سفر من التدريز قبل نعام الأداء، وترك عدد من الكواوط الذي كان مأمورا بجلبهم في مخازن البربول. وللنائب في بيع المدافع وشراء الكراوط لما نظر عدم فصال الأمر، اشتكى لنا ولقنص دولتنا مرارا، وكنا طلبنا أن الدكالي يؤدي ما عليه من =

وإثر وفاة مصطفى الدكالي، قدرت ديونه تجاه بيت المال بمئات الآلاف من الفرنكات الذهبية. وقد دخل المخزن في صراع مرير وطويل مع وريثته لاسترجاع ما كان يمكن استرجاعه. ذلك أن الوارث الأهم، ابنه الأكبر، محمد الدكالي، حاول التفرع بالحماية ثم بالجنسية الإيطالية للتخلص من الأداء. وفي تتبعه للأحداث، استغرب ج.د.هاي لسرعة حصول الابن على جواز ايطالي "رغم أنه لم يقيم بإيطاليا ولو لبضعة أسابيع"، ورغم أنه سبق لسلف سكوفاسو بطنجة، الكونت كستلينيرو (Comte Castilliner)، "سحب اسمه من قوائم الحماية الإيطالية والشطب عليه". وأوضح هاي "أن الجنسية الإيطالية الممنوحة لهذا الراعي المغربي لا غاية لها (في حقيقة الأمر) سوى تسهيل تلمصه من أداء الديون المستحقة والعادية التي كان بيت المال يطالبه بتسديدها"⁵¹.

وتعقدت الأمور بعد أن تدخل وارث آخر، يدعى أحمد الدكالي، وهو أحد أشقاء الهالك، لمؤازرة ابن أخيه مستغلا بدوره الحماية الإيطالية التي ادعى أنه يتمتع بها، وتعباً هو الآخر لعرقلة مجهودات المخزن وإبقاء الوضع على ما كان عليه. وكان الأمناء المكلفون باستخلاص ما بذمة الورثة لا يجدون حتى من يخاطبوه في هذا الأمر، وذلك بسبب تنقلات ابن الهالك وعمه بين طنجة والرباط وفي اتجاهات مجهولة استعصى معها العثور عليهما⁵².

وبعد مرور مدة من الزمن اتضح أن العم، أحمد الدكالي، محمي أمريكي لبعض الوقت، كان منشغلا بإيقاد نار الفتنة بقبيلة أنجرة المجاورة لسبتة، وهي القبيلة التي هاجمت الأبراج التي بناها الإسبان خارج الحدود المعتادة، وأتاحت لهم الفرصة لشن الحرب على المغرب سنة 1859.

وكان مصطفى الدكالي يستغل فيما مضى، وبترخيص من السلطان، بعض المعادن التي كان يزرع بها ترابها. وإثر تشكي المفوض الاسباني، فرنسيسكو مري إكلوم، من تصرفات "الراعي المغربي أحمد الدكالي" ومن "خوضه" في قبيلة أنجرة، قرر السلطان وضع حد لخطر اشتباكات مسلحة بين حامية سبتة والقبائل المجاورة لهذه المدينة، فأمر باعتقال المشتكى به وإيداعه السجن، معتبرا أنه "رأس

=الحساب...؛ والفقير السيد محمد بارقش كان أخير قونص دولتنا وقت غيبتنا بأن الدكالي كان مأمورا بما ذكر. ولما قمنا لهننا وجهنا على الدكالي، وحيث تكلمنا معه عن وفاء ماهو مأمورا به، فأجابنا بأن لم أئن بمثل ما ذكر قط أبدا. وذكر لنا أيضا بأن الحساب الوارد من اللندريز صافي، إلا بعض المخالفة الذي سيكتب بها هو للتجار باللندريز بواسطة قونص دولتنا. فلذلك ينبغي أدائه، لكن الدكالي قانلا بأن لم يؤدي شيئا...؛ والظاهر لنا أن الحق والصواب، هو أن دولة السلطان يودون الحساب المذكور في الحين...؛ وأنتم من وقور عتلكم، فلم يخفا منكم بأن نايب الدكالي في اللندريز، إذا بشتكي لدولتنا فيتحيل لهم ما فيه نقص عز المملكة وخلاف لقوانين الدول...".

⁵¹ - F.O., 99, 139, December 13, 1869

⁵² - خ.ع.ر.، وب.، تعليمات السلطان لثانيه بطنجة، 4 قعدة 1284 / 27 فبراير 1868.

الفتنة⁵³. وهو قرار ارتاح له إيكولوم واستحسنه؛ وفور تلقيه نبأ "سجن الراعي المراكشي أحمد الدكالي عن أمر حضرة السلطان بسبب دخوله... فيما يكدر الصلح بحدادة سبته"، سارع للتعبير عن سروره و"محبته التامة" للنائب برغاش وطلب منه إبلاغ السلطان أن "سعادة وكيل سلطنة إسبانيا تكافي... حضرة السلطان مراكشية لسلوكه العادل" وتشكره جزيل الشكر على الإجراءات التي اتخذها "لجزر من يوقد الفتنة من القبائل المجاورة لإسبانيا...، ولثبات الهدنة والمحبة فيما بين الجوار ويكف الغيار"⁵⁴.

وبحكم الوضع السائد آنذاك بطنجة وعلى الساحة المغربية بصفة عامة كان يستحيل ألا يثير انشراح المفوض الإسباني وتجاهل "حماية" أحمد الدكالي حفيظة سكوفاسو وغضبه. وبالفعل، فبمجرد سماعه لخبر إلقاء القبض على "محميه"، امتطى صهوة فرسه وهرع لاعتراض طريق الفرقة العسكرية المكلفة بمرافقة المعتقل. وإثر رفض قائدها الامتثال لما أمر به، أشهر المفوض الإيطالي مسدسه وهدد بإطلاق النار إن لم يسرح المعتقل على الفور. ولاجتباب تقاوم الوضع واللوم المحتمل صدوره من السلطان، لم يكن في وسع القائد المذكور سوى الانحناء والاستجابة لما فرضه سكوفاسو. ورغم فداحة ما اقترفه والإهانة التي ألحقها بالمخزن أمام الملأ، واصل السفير الإيطالي تضخيمه للقضية ولم يتردد في استخدام بارجة حربية لمحو "الإهانة" -حسب تعبيره- المترتبة عن "تجرؤ" المخزن وتجاهله للحماية الإيطالية الممنوحة لأحد رعاياه والحقوق المحولة لإيطاليا بمقتضى المعاهدات⁵⁵.

وكالعادة، ووفقا للتقليد الجاري به العمل في مثل هذه الحالات وسبقت تجربته إثر تأزم العلاقات ووصولها إلى حد القطيعة مع الفرنسيين (1844) والإسبانيين (1859)، لم يكن من خيار أمام المخزن سوى الاستعانة بانجلترا لتدارك الأمر، وتقادي تداعيات لا تحمد عقباها. وبفضل "حسن المساعي" البريطانية لدى روما ومدريد أمكن فعلا تهدئة الوضع وإنهاء التوتر مع إيطاليا. وتلى ذلك فتح الحوار مجددا مع محمد وأحمد الدكالي لإيجاد صيغة توافقية تضمن للمخزن استخلاص حد أدنى من الديون التي كان يطالبها بأدائها⁵⁶.

وبمقتضى الاتفاق المبرم معهما، التزما الغرمان بدفع 30.000 متقال على الفور

⁵³ - رسالة وجهها برغاش إلى الهيئة الدبلوماسية، 17 رمضان / 1286 / 22 جنبر 1869، انظر: F.O., 99, 144.

⁵⁴ - م.ن، رسالة المفوض الإسباني إلى برغاش، 22 نونبر 1869.

⁵⁵ - F.O., 99, 144, June 22, 1869 ; December 22, 1869 ; June 22, 1870.

⁵⁶ - J. L. Miège, *op. cit.*, T.2, p. 276.

وتسديد ما تبقى من الديون على شكل مشاهرات حدد مبلغ كل واحدة منها بمبلغ 50 متقال إلى أن يكتمل تسديد الدين الإجمالي. ونظرا لأهمية المبالغ المتبقية شدد المخزن على إضافة شرط يقضي بإلزام الدكالكين على رهن ممتلكات تساوي قيمتها قيمة ما بقي في نمتهما، وتسليم هذه الممتلكات للأمناء قصد استغلالها عن طريق الكراء أو بسبب أخرى واقتطاع مداخيلها من مبلغ الدين الإجمالي. وتضمن الاتفاق بنذا يلزم المخزن على إرجاع هذه العقارات لأصحابها بالتدريج وبموازاة تناقص ما بنمتهم لبيت المال⁵⁷.

ومن الناحية النظرية، كان التوافق يبدو منطقيًا ومرضيًا، ولو بشكل نسبي، للجميع. إلا أن الأمناء اصطلموا، إثر شروعهم في تطبيقه، بتراجع محمد الدكالي وعمه عن التزامهما حيث ذكروا أن الرهن لا يناسبهما لأنه يحمل في طياته خطر مصادرة الممتلكات المرهونة أو رفض المخزن إعادة تسليمها لهما بعد "انطفاء" ديونهما. وقد تشبثا بهذا الطرح بشكل أقوى إثر توصلهما بأخبار مفادها أن السلطان أصدر أوامر للأمناء توصيهم بتدقيق الحسابات مع ورثة مصطفى الدكالي ومراعاة انخفاض قيمة العملة منذ وفاة هذا الأخير، فضلا عن التأكد من جودة النقود التي كان الابن والعلم يسددان بها الدين حتى لا يسددانه بنقود ضعيفة القيمة أو زائفة.

وقد انقض الوريثان على ما سمعاه بهذا الشأن للطعن في الاتفاق بصفة نهائية واتهام الأمناء بتزوير الحسابات وتضخيم الديون. وشددا على أن المخزن يروم إجبارهما على أداء أكثر مما يلزمهما. وبسبب تشدهما واستحالة التوصل إلى حلول بديلة، استمر الأمر على ما كان عليه لمدة طويلة تجاوزت العقدين حيث "ورثها" المولى الحسن بعد وفاة والده، ولم تتح له الفرصة هو الآخر استخلاص ما كان بذمة ورثة مصطفى الدكالي، لاسيما وأن احمد الدكالي تخلى، على ما يبدو، عن "أصحابه" الايطاليين و"تعلق" بحماة جدد أقوى من حماته السابقين، ألا وهم الألمان. وفي 1885 حاول المولى الحسن إحياء "الملف" وإيجاد مخرج مرضي للجميع، فعرض القضية على أنظار لجنة مختلطة قال عنها في رسالة موجهة للناائب، الحاج محمد الطريس:

"وبعد، فقد أمرنا قاضي طنجة وقاضي تطوان بالاجتماع مع المسمين بطرته علماء فاس هنالك بطنجة على نازلة احمد الدكالي وابن أخيه محمد وتصفح ما بيد كل منهما من الحجج وإمضاء ما حكم به الشرع فيها، وعليه (عليك) أن تعلم بأشدوري البروس (ألمانيا) والطلبان بذلك ليأمر كل منهما من هو من قبله من

⁵⁷ - م.ن، 18 رجب 1288 / 13 أكتوبر 1871.

المذكورين بإحضار حججهم وتقف معهم على ذلك⁵⁸.

ج - قضية المختار بن عزوز

تجلت سلبات الحمایات الأجنبية الممنوحة لقدماء تجار السلطان في نموذج ثان مختلف شيئاً ما عن قضية ورثة مصطفى الدكالي. وقد جسد المختار بن عزوز، وهو الممثل للتاجر "الرأسمالي" المغربي الناشيء بصفته وكيلًا ماليًا للسلطان في إنجلترا، ووكيلًا لدور تجارية أوروبية بالمغرب، نموذج التجار "الغارقين الذمة" في آن واحد تجاه بيت المال وشركات أجنبية، شأنه في هذا الباب شأن تجار كبار آخرين من بينهم أحمد بوهلال.

وكانت قدرة هؤلاء التجار على مواجهة التزاماتهم إزاء كل الأطراف مرتبطة طبعًا بالطرفية الاقتصادية والتجارية، ونسبة تأرجح مستوى أسعار المنتوجات التي كانوا يتجرون فيها. ومن الواضح أنهم واجهوا مراحل عسيرة بفعل حلقات الجفاف التي مر بها المغرب، لاسيما فيما بين 1878 و1884.

ونظرا لحجم الديون وتزامن مطالب التسديد، غالبا ما كان يستعصى على الغرماء مواجهة التزاماتهم وأداءها دفعة واحدة. فكان يطرح إذ ذاك إشكال أولوية الدفع لأحد الأطراف: المخزن أو الدور التجارية الأجنبية؟ ولضمان حظوظ أوفر لها، والتمكن من استخلاص ديونها، كانت هذه تستنفر الغرف التجارية والصناعية للضغط على حكوماتها والمفوضيات لتحذير السلطان من مغبة "سطو" أمناءه على سلع وودائع أو ممتلكات المدينين⁵⁹.

وقد اعتادت الدور البريطانية المتعاملة مع تجار مسلمين ويهود من الصويرة ومراكش والرباط وفاس وتطوان التدخل لدى وزارة الخارجية بلندن، عبر غرف لندن ومنشستر وليفربول وبورمنغام لحملها على فرض مبدأ أسبقية الدائنين الأوروبيين. وكانت المذكرات المرفوعة بهذا الشأن إلى الحكومة تلح باستمرار على المميزات "الاستبدادية" للنظام المخزني وعدم احترامه للملكية الخاصة. وكانت هذه الغرف تعتبر أن مصالحها معرضة للضياع وأنه سوف يتعذر عليها مواصلة

⁵⁸ - م.ن.، 278، 2 جمادى الثانية 1302 / 19 مارس 1885.

⁵⁹ - دانييل شروتر، تجار الصويرة، المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب، 1844-1886، تعريب خالد ابن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1997، ص. 392: "ولم يكن المختار بن عزوز التاجر الوحيد الذي حل به الإفلاس في الصويرة خلال هذه السنوات. إذ عجز... أحمد بوهلال أيضا عن تسديد ديونه للمقرضين الأجانب. استولى المخزن على ممتلكاته بحق الشفاعة قبل أن يطالبوا بها، كما فعل في قضية بن عزوز. وهناك عدد من التجار الآخرين - ليفي وموشي بن أبراهام كوهين، وميشال موسى (من مؤسسة كوهين هيرمانس وشركاه)، وبوني، وترجمان و بنير، وبروم، وبراو من - الذين أفلسوا أو تكبدوا خسائر جسيمة بين... 1878 و1882. ولم ينج بعض التجار الأجانب من الإفلاس إلا بفضل اعتمادهم على شركاتهم التجارية في أوروبا".

معاملاتها مع المغرب إذا لم تنتزع الأسبقية التي كانت تطالب بها فيما يخص تسديد ما لها من ديون على تجار كان المخزن يتابعهم هو الآخر من أجل ديونه عليهم.

وبصفة عامة، كان السلطان لا يميل المدينين تجاهه وتجاه التجار الأجانب إلا بعد تأكده أن المدين "ملي" وله ما يكفي من الضمانات (العقارات، مثلا) تؤهله للاستفادة من أجل إضافية قبل مطالبته مجددا بالأداء. أما في الحالات الأخرى، فإنه كان لا يظهر أي مرونة، خصوصا في حالة وصول الديون مبالغ هامة كان يعتبر أنه لا يمكنه المخاطرة بها في غياب ضمانات كافية. عندئذ كان يمنح لنفسه حق الأسبقية، ويتصرف وكأنه مستعد لتحمل احتجاجات الدائنين الأجانب ومفوضياتهم. وفي مثل هذه الحالات كان يصادر ممتلكات التجار "الغارقين الذمة" إزاء بيت المال ولا يتوانى في بيعها بالمزاد.

تلك هي الصيغة التي اختار نهجها سنة 1884 لاستخلاص ديونه على المختار ابن عزوز، وهو تاجر كبير أستفاد من حمايته الإنجليزية ومن التسهيلات والفوائد التي كان يجنيها بفضل تعامله مع السلطان لتبوأ مكانة متميزة وتكثيف علاقاته مع الدور التجارية الأوروبية، ومنها بوجه خاص نور وشركات بريطانية. إلا أن التسهيلات الممنوحة له في إطار نشاطه الواسع على مستويي الاستيراد والتصدير كانت لا تخلو من مواطن الضعف حيث أدخلته في دوامة ديون وصل تراكمها في مرحلة معينة سقفا لا يطاق. وسواء كان مرد ذلك لحجم وتنوع معاملاته بالذات، أو لعدم احتياطه بما فيه الكفاية من تقلبات السوق في الداخل والخارج، أو للكساد الذي أصاب الحركة التجارية والاقتصاد في المغرب، إثر انهيار المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف فيما بين 1878 و1884، وهي الفترة التي شهدت أيضا دخول العالم الرأسمالي في مرحلة ركود حاد، الأهم أن وضعية ابن عزوز كانت تبدو وكأنه أوشك على الإفلاس كغيره من بعض كبار التجار المسلمين واليهود. وزاد في زعزعة الثقة في قدرته على تسديد ديونه تشكيه لـ "أصحابه" الإنجليز من ثقل ما بذمته للسلطان.⁶⁰

ونظرا للظرفية التجارية العامة، وإفلاس عدد من كبار التجار المغاربة، حاول المولى الحسن من جهته اجتناب أي مفاجأة في حالة "تفاهم" ابن عزوز خلسة مع دائنيه الأجانب على حسابه، فأمر الأمناء بمصادرة ممتلكاته بفاس، وبيعها بالمزاد، ونفخ مجموع ريعها لبيت المال، وهو قرار أثار احتجاجات الدائنين الأجانب، ولاسيما الدور

⁶⁰ - A.E.P., M.D., 10, A. de Couronnel, « Mémoire sur le Maroc », p.273, « Le gouvernement maure... prétend, en cas de mauvaises affaires, non seulement entrer en concurrence avec les autres créanciers, mais encore avoir des privilèges ».

التجارية البريطانية.⁶¹

ولم تسلم هذه الدور بالأمر الواقع كما أنها لم تكف بتفسيرات السلطان واستعداده لاعتقال المدين المفلس وإيداعه السجن رغم حمايته، فطالبت الحكومة والمفوضية البريطانيةين بطنجة التدخل لإرغام المخزن على تعويضها وجبر الضرر اللاحق لها جراء مصادرة ممتلكات مدينها، معتبرة أن المولى الحسن يتحمل مسؤولية مباشرة في هذه القضية بصفته شريك تجاري لابن عزوز، وعليه أن يتكفل ويدفع ما بذمته تجاه دائنيه الأجانب.

وقد تثبت بهذا "المبدأ" ودافع عنه بشدة إ. كارتر (E. Carter)، وهو أحد الدائنين من منشستر، المدينة الصناعية الكبرى المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع تجار فاس والذي كان له دين على ابن عزوز يقدر بـ 1.362 جنيه استرليني. وقد تكلف وزير الصدر محمد بن العربي المختار بالرد على احتجاجاته، فأكد على لسان السلطان أن ابن عزوز كان غارق الذمة تجاه المخزن وأنه التزم بدفع دين يقدر بـ 15.000 منقال قبل أن تترام عليه ديون كارتر. وأبرز الوزير التفاوت الزمني بين تاريخ "تعمير ذمة" بن عزوز تجاه المخزن وتاريخ بداية تعمير ذمته إزاء كارتر، واستنتج من ذلك أسبقية المخزن وحقه في استخلاص ديونه قبل غيره من الدائنين.⁶²

وبطبيعة الحال، لم يقتنع الدائنون الانجليز بهذا الطرح فتجاهلوا "الفرق الزمني" المشار إليه في رد الوزير ابن العربي وألحوا مجددا على مسؤولية السلطان بصفته شريك تجاري مباشر، إلا أنهم لم يجدوا السند الكافي للمضي قدما وانتزاع ما كانوا يودون انتزاعه. والواقع أن المفوضية البريطانية لم تتدخل بكل ثقلها لمؤازرتهم لأن ج.د. هاي كان يحاول آنذاك، وهو مشرف على التقاعد، حث المولى الحسن على فتح مفاوضات حول معاهدة تجارية جديدة من شأنها تحرير المبادلات البحرية بشكل نهائي، مقابل دعم (أو وعود بالدعم) في مسألة الحماية والتجنيس وتعديل ما ورد بهذا الشأن في معاهدة مدريد.

وبصفة عامة، وبصرف النظر عما آلت إليه قضيتنا المختار بن عزوز وأحمد الدكالي، فإن أطوار القضيتين تعكس إلى حد ما حقيقة المنحى الذي صار عليه "موقع" السلطان التقليدي بصفته فاعل مباشر في التجارة البحرية، ومتدخل في المبادلات

⁶¹ - F.O., 99, 225, Manchester, January 14, 23, 1885, E. Carter (Ben Azzouz' main partner) to E. Granville.

⁶² - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (لندن)، رسالة الوزير الأعظم، محمد بن العربي مختار، إلى هاي، 11 جمادى الأولى 1302 / 26 فبراير 1885، (F.O., 99, 224).

بواسطة تجار كان بعضهم يتحرك في إطار النظام الذي كسر غداة دخول معاهدة 1856 حيز التنفيذ. وامتاز فعلا هذا المنحى بالتهميش التدريجي للسلطان بصفته فاعل مباشر في مجال التجارة البحرية. وما اعتماده بعد 1856 على بعض التجار لانقاذ ما يمكن إنقاذه من بنيات وممارسات الماضي للإستفادة من ارتفاع حجم وقيمة المبادلات البحرية، إلا رد فعل ذي دلالة أملت عليه صيرورة عامة جردته من احتكاراته ومن السلاح الجمركي ودفعت به نحو الإقصاء وشبه تجفيف لمداخله التجارية.

5- ديون الرعايا ومسؤولية الدولة

احتلت فضائل النظام الليبرالي الصادرة في الخطاب الذي رده المفوضون لحمل السلاطين على تحرير المبادلات التجارية البحرية تحريراً كلياً وفتح أبواب المغرب أمام الرأسمال الأوربي بدون أدنى قيد ولا شرط. وكان المادحون لتفوق هذا النظام على غيره من الأنظمة والأنماط يقايضون تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بآفتاحها المتواصل على الغرب وتشبعها، أو على الأقل تشبع الدوائر المخزنية العليا، بقيم التقدم والحداثة.

إلا أن مصداقية هذا "الخطاب" اصطدمت بما كانت المفوضيات تمليه يوميا على المخزن وتهديداتها له واستفدامها للبورج الحربية، وهي ضغوط و"ممارسات" كانت تثبت على أرض الواقع للسلطان وللوزراء والعمال والقواد والأمناء والقضاة والمحسنيين مدى عمق الانسلاخ بين قيم التقدم والحداثة التي كان للسفراء الأجانب يرددونها، وحقبة سلوكهم تجاه البلاد وأهلها. وباستثناء الفئات المحمية (بمختلف أصنافها)، كان من الواضح لكل من أمعن النظر في تطور الأوضاع حوله أن القوى الأوروبية لا تبالي سوى بمصالحها ومراميتها، وأنها تدوس حقوق الأهالي ولا تعير أي اهتمام، على عانتها في تعاملها مع شعوب المستعمرات، بمعاناتهم ومآسيتهم.

وإذا كانت الحمايا تشكل في حد ذاتها انتهاكا "قظيما" (حسب تعبير سفير فرنسي) لسيادة البلاد، فإن ما تفرع عنها وواكبها لا يقل فظاعة بالنسبة للدولة وللرعايا في نفس الآن. يأتي مبدأ المسؤولية الجماعية التي كانت المفوضيات تفرضها تحت ذريعة خصائص بنية المغرب القبلية في طليعة الفظائع المنافية لما كان يشاع حول فضائل الليبرالية وتحرير الأفراد من القيود الجماعية. وانضاف لذلك مبدأ تحميل الدولة وخزینتها، وبعبارة أخرى دافعي الضرائب وفي طليعتهم الفلاحين والحرفيين الصغار، مسؤولية ديون الخواص تجاه الأجانب والمحامين، فضلا عن التعويضات اللازم دفعها في حالة استفدام بورج حربية، وعن النفقات المترتبة عن الحملات العسكرية والحركات المنظمة من حين لآخر، لإرغام الغرماء

على تسديد ديونهم بصرف النظر عن طابعها الربوي وعدم ثبوت صحتها في كثير من الحالات⁶³.

ورغم غياب معطيات دقيقة تبرز ما دفع من بيت المال برسم ديون رعاياه ومختلف "التعويضات"، فإن الإشارات المتقطعة الواردة هنا وهناك في المصادر تثبت ضخامة هذه النفقات، وذلك بغض النظر عن تكاليفها السياسية وسلبات انصياح المخزن تحت الضغط والإكراه "لإرضاء النصارى ومحبيهم المسلمين واليهود".

وبصرف النظر عما كان يجري في هذا المجال قبل 1856 وتعبئة القوى الأوروبية طيلة عقود خلت لإنهاء سريان العرف القاضي بتحميل القناصل مسؤولية ديون مواطنيهم تجاه المخزن، اللافت للانتباه في إطار قلب هذه المعادلة ومطالبة السلطان بدفع ما بذمة رعاياه للأجانب وللمحميين أن مساعي هذا الأخير لوضع حد للعرف المقلوب على حسابه لم تنقطع، لاسيما بعد 1859-1862 وفي السياق الهش المتميز بفراغ بيت المال وتراجع قيمة النقود المغربية ومتابع "توظيف" المكوس.

وقد حاول فعلا سيدي محمد عبد الرحمن توضيح مقاييس متابعة المدنيين لاجتباب الخط بين معاملات الخواص وصلاحيات السلطات المخزنية. وتعد الرسالة التي وجهها للنائب برغاش بمناسبة رده على تشكي الفرنسيين بأحد عمال الشاوية، محمد بن عبد السلام برشيد، واتهامه بالتراخي في استخلاص ديون المحميين والرعايا الفرنسيين، رسالة مرجعية على اعتبار ما ورد فيها حول تناقضات مواقف المفوضين الأجانب، والظلم الناجم عن انحيازهم للدائنين دون إعارتهم أي انتباه لتعاون المخزن معهم، وإرضائه لمطالبهم "تقليلا للكلام وتخفيفا لما يجلب الشنتان".

وتكمن أهمية وخصوصية هذه الرسالة في فحوى كلام السلطان عندما قال أنه كان "يلزم الخصم (ويقصد الغرماء) بالفصال تقليلا للكلام وظنا (منه) أنهم (أي الممثلين الأجانب والمحميين) لا يتعدون ولا يدعون إلا بالحق"، إلا أن اكتشافه لحجم تعدي هؤلاء وجور مطالبهم جعله يعيد تقويم الرغبة القائمة على تلافى "الكلام والشنتان" ويأمر "بالتحري (في الدعاوي)، ووقفا مع الحق لا في حق الداعي ولا في حق المدعى عليه، وهذا هو الذي يرتضيه الناس كلهم".

وفي الرسالة ذاتها طالب برغاش باستفسار المفوض الفرنسي وحثه على تدقيق هوية المشتكى به: "إننا لم ندرى هل دعواهم على ابن رشيد نفسه أو على رعيته، فإن كانت عليه فلا يسعه إلا الفصال... ولا يسعه التراخي بأداء ما هو مطالب به على

⁶³ - أ، فومي، م.س،، الوحة XLVI.

وجه الحق، وإن كانت على رعيته ففيها تفصيل". ولاستفسار من هذا القبيل وبهذه الصيغة دلالته لأنه يحيل، ولو بكيفية غير مباشرة، إلى "خلط" لاشك أنه مقصود ومبني بين العمال أو القواد والرعية ويروم توريث السلطة بشكل أو بآخر في ديون الخواص.

وفي تناوله لـ "تراخي العمال"، حسب تعبير الممثلين الأجانب، أبرز سيدي محمد بن عبد الرحمان سببا من الأسباب الأساسية التي كانت تحول دون تصفية الديون في وقت وجيز. وذكر بهذا الشأن مستدلا برد القائد برشيد المذكور "أنه كثيرا ما يطالب (العامل) المدعى عليه (أي الشخص المدين) بإعطاء ما تبث عليه فيجده فر، فيطالب قرابته بالأداء فيجد الكثير منهم تحت الحماية فيتوقف إذ لا يتكلم مع واحد من قرابة (المدعى عليه) ويترك الباقيين الذين في الحماية". وبعد انتقاده لتجاهل الدائنين وحماتهم لهذا المعطى واكتفائهم باتهام الولاية بـ "التقصير في الوقوف" لاستخلاص ديونهم، أكد السلطان أن المسؤولية تقع على المفوضين الأجانب "لأنهم هم المتعرضون في الحقيقة بسبب حمايتهم"، ولخص استنتاجاته مستغربا ومتسائلا: "وبالجمله فهم يطلبون الفصال من جهة ويحمون من جهة، فكيف يجمع بين هذين الفرضين؟".

ولم يكتف السلطان بإبراز تناقض مواقف المفوضيات وتوزيعها لبطاقات الحماية بشكل فوضوي، بل طعن حتى في الديون وصحتها حيث كان على بينة من طبيعة معظم رسوم هذه الديون الربوية، ومن أساليب الدائنين وحماتهم الأوروبيين والأمريكيين؛ ومجرد إقدام هؤلاء وأولئك على اقتراح تخفيض مبالغها، مقابل التزام المخزن بأدائها بدون تأخير كان في حد ذاته كاف لإقناعه بفسادها أصلا أو المبالغة في تضخمها. فعلق على ذلك بقوله: "قلما وجدناهم إذا ادعوا بألف مقال يفاصلون بمائة وإذا ادعوا بمائة يفاصلون بعشرة وعلمنا أنهم لا يخالطون غالبا إلا من لا مروءة له وأنهم أي المدعين يدعون بما لم يكن عندهم ولا يملكونه وإنما يريدون أخذ أموال الناس بالباطل صرنا نأمر بالتحري ووقفا مع الحق". ولا شك أن استتكار "تطاول" الدائنين وأفعالهم اقترن في ذهن السلطان وباستتكاره للسند غير المشروط الذي كان حمايتهم يقدمونه لهم.

وحاول المولى الحسن السير على نهج والده في هذا المجال. فخلال استقباله بفاس للسير الفرنسي جول باطنوטר سنة 1889 (Jules Patenôtre)، ومحادثاته معه بشأن ديون المحميين الفرنسيين على عدد كبير من غرماء المنتمين لقبائل أيت سغروشن ويني وراين وجزناية وقبائل أخرى من الأطلس المتوسط والريف، أكد له معارضته التامة لاقتراحه القاضي بأداء هذه الديون من بيت المال وتكليف العمال

والقواد باستخلاصها من المدنيين فيما بعد. ورغم الإغراءات التي يادر بها السفير حيث حاول استغلال "تفهمه" لضيق وضعية المخزن المالية، واعترافه بفداحة الممارسات الربوية و"تبرعه" بتخفيض للمبالغ الإجمالية التي كان يطالب بها، تمسك السلطان برفضه، مبينا لمخاطبه أن الاستجابة لمطلبه تعني استنزاف بيت المال، وإفراغه من كل مدخراته، وأن وظيفة المخزن تقتصر على استخلاص الديون لا دفعها مكان الغرماء، وأن المسؤولية الأصلية تقع على الأجانب والمحتميين الذين لا يحتاطون ويتسارعون للتعامل مع رجال القبائل وغيرهم من الناس، دون التأكد من قدرتهم على تسديد القروض الممنوحة لهم.

وفي مرحلة لاحقة، تم إصدار "ضابط للمعاملة التجارية" توخى منه المخزن تدقيق الأمور وتأكيد مسؤولية هؤلاء وأولئك في مثل هذه الديون ورفض تحمل تبعاتها على حساب بيت المال. وإثر احتجاج المفوضيات وإصرارها على تشبثها بالأعراف القاضية بتحميل الدولة مسؤولية ديون الرعايا، أوضح الوزير الأعظم في رسالة موجهة إلى السفير الفرنسي وغيره من السفراء صيغت على أساس الطعن لا في مبدأ مسؤولية الدولة فحسب بل حتى في مبدأ المسؤولية الجماعية:

«ليس مقصود جانب المخزن بهذا الضابط إدخال الولاة في المعاملات أو إدخال النقص في المعاهدة لغرض للمخزن في ذلك وإنما المقصود الأهم عنده هو المحافظة على أموال التجار وصيانتها من إلقائها في الغرور بحيث من أراد أن يتخالط مع آخر يقبل ذمته ويكون عند إليه منه إليه من غير مطالبة جانب المخزن بالأداء، نعم المخزن يشد العضد حتى يؤدي الغريم ما تثبت عليه من الدين إن كان عنده ما يؤدي منه ما بذمته وإن لم يكن عنده ما يؤديه كله يشد العضد في أداء ما عنده وأما ما أجحف به متاع الغريم كلا أو بعضا فلا عهدة ولا مطالبة فيه على المخزن ولا غيره لأنه لا يطالب أحد بدين غيره، هذا غاية ما تضمنه الخطاب الشريف»⁶⁴.

إن التساؤل وارد، بطبيعة الحال، حول خلفيات تحيين ما سبق لسيد محمد بن عبد الرحمان الإلحاح عليه، وصياغته على شكل ضابط في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أي بعد أن تكبد المخزن أضرارا مالية وسياسية جسيمة بسبب ديون الأجانب والمحتميين، سواء إثر تسديده لها من بيت المال، أو بتعبئة الولاة والجيش لاستخلاصها؟ هل كانت لهذا القرار صلة بتخوفات أقوى أثارها لدى المخزن ارتفاع حجم المبادلات البحرية وتزايد عدد الأوروبيين المقيمين بالبلاد، حيث قفز هذا العدد من 1650 أوربي عام 1872 إلى 3500 عام 1885 و9000 سنة

⁶⁴. أ. فومي، م.ص.، 6 رجب 1313 / 3 يناير 1895، اللوحة 16.

1894، تتكون أغلبيتهم الساحقة من إسبان ضعفاء الحال عموما لا رأس مال لهم سوى امتيازاتهم القانونية، وإمكانية التحايل لاستغلالها عبر المخالطات الزائفة؟ هل اعتبر المخزن أنه في مكانه الإفادة من تثبيت المفوضيات بمشروع معاهدة تجارية جديدة لحملها على تفهم انشغاله بقضية الديون وضرورة ضبط هذا الجانب الأساسي من المعاملات بين الأجانب والرعايا المغربية؟

وأيا كانت الدوافع الظرفية الكامنة وراء هذا القرار المتخذ رغم ضآلة حظوظ تطبيقه على أرض الواقع ونجاحه، من البديهي أن تعدد جوانب معضلة الديون زاد في تعقيدها وصعوبة التخفيف ولو نسبيا من سلبياتها، ذلك أن تجاوزات الأجانب والمحميين وخروقاتهم في هذا المجال نمت واتسعت في سياق ملائم امتاز بتزايد حاجيات المنتجين والمستهلكين للنقود والمال وباستعدادهم، عن طواعية أو كرها، لقبول شروط الدائنين، لاسيما في سنوات القلة والجفاف. وبالإضافة لانعكاسات المعطى الموضوعي المتمثل في ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية واتساع رقعة المعاملات في مجالي الفلاحة والعقار بفعل تزايد امتلاك الأوروبيين للأراضي، لم يكن من شأن الرشوة المتفشية في صفوف العدول في البوادي والمدن سوى إذكاء مسلسل "تعمير الذمم" وتوريط الناس والمخزن في دوامة الديون، وهي ديون وظفتها القوى الأوروبية بكيفية منهجية واعتبرتها بمثابة سلاح استعملته لتحقيق مراميها السياسية.

وزاد تورط العمال والقواد والشيوخ المرشدين والمستترين على ما كان يفتقره الأجانب والمحميون والمجنسون في استفحال ظاهرة الغش والمعاناة الناجمة عنها، كما أنهم كانوا يختلسون نصيبا من مبالغ الديون المستخلصة بواسطتهم من الرعايا برسم ما بذمتهم تجاه الأجانب والمحميين ويحتفظون بها لأنفسهم مدعين غياب أو فرار الغرماء أو تعذر تسديدهم للديون لأسباب قاهرة أخرى. وحيث كانوا لا يسلمون تواصل لمن أدوا ما بذمتهم، فإن عددا كبيرا من الغرماء كانوا يطالبون بالتسديد مرة ثانية ولا يسعهم، في غياب حجج ملموسة تثبت أنهم قاموا بما طلب منهم، سوى الامتثال أو الفرار. وكانت الجراءة تصل بهذا الصنف من العمال والقياد في البوادي إلى حد إنفاق، علنا، الأموال المختلصة واستعمالها لتوسيع دورهم أو شراء دور بالمدن المجاورة لهم وامتلاك المزيد من الأراضي لـ "إظهار" سلطتهم وقوتهم. وذلك فضلا عن استعمالهم لجزء مما اختلسوه لتقديم الهدايا والمال للوزراء للتوسط لهم لدى السلطان وضمان رضاه وتوسيع مجال صلاحياتهم الترابية بضم قبائل إضافية للقبائل التابعة لهم.

والمثير أن جانبا آخر من الغش السائد في مجال استخلاص الأموال برسم

الديون كان لا ينفذ إلا بعد وصول هذه الأموال لدار النيابة بطنجة، وشروع النائب وأعوانه في توزيعها على المفوضيات المعنية؛ إذ ذلك كان الممثلون الأجانب يكتشفون أن نسبة من المبالغ المسلمة لهم تتكون من نقود مزورة أو انتهى تداولها مند مدة. فكان المخزن يجد نفسه ملزما بتعويضها بنقود جيدة وإعادة تحريك أجهزته المركزية والجهوية لضبط مصدر الإشكال. وغالبا ما كان يستعصي عليه تحنيد المسؤوليات، وإرغام المخالفين أو المتلاعبين الحقيقيين على أداء ما دفعه من بيت المال لإسكات المفوضين المحتجين.

ومن بين النماذج الدالة على مثل هذه الحالات هناك ما سجله برغاش سنة 1884 إثر مراقبة دفعة من الأموال توصلت بها دار النيابة برسم ديون رعايا ومحميين فرنسيين وإيطاليين إذ اتضح أن مبلغها الإجمالي (3.324 ريال) تضمن نقودا زائفة بالمرة، ونقودا نحاسية منعزلة القيمة، وبسائط إسبانية أو فرنكات فرنسية غير متداولة وصل مجموعها ما يعادل 1.142 ريال. وقد أثبت فحص دفعة ثانية فساد ما يعادل 700 ريال. واستجابة لما طلبه نائبه، ولتلافي احتجاجات المفوضيات المعنية، لاسيما في سياق التوتر الشديد السائد آنذاك في العلاقات مع فرنسا بسبب إقدامها على منح حمايتها لشريف وزان، وجه السلطان مبعوثا خاصا لطنجة محملا بنقود جيدة لتعويض المبالغ الضائعة (1.142 و700 ريال)⁶⁵.

ويمكن تصور حجم الخسارة اللاحقة لبيت المال من جراء مثل هذه "الثغرات" وغيرها في ظروف امتازت بتصاعد مبالغ الديون المترتبة عن "تعمير الذمم" ونقاحش الربا وتحميل المخزن مسؤولية ديون رعاياه بما فيهم، على حد قوله، "المفلسين والأموات". وفيما يخص، مثلا، ديون المحميين والرعايا الفرنسيين فقد قفز مجموع ما دفعه المخزن لهم من 160.000 فرنك سنة 1861 إلى 422.000 فرنك سنة 1873 وتجاوز 1.000.000 فرنك سنة 1887. وقد تصاعد مبلغ ما كانت المفوضية الفرنسية تطالب به بونيرة أسرع وأقوى بعد عام 1887 حيث تعدى سقف 3.000.000 فرنك سنة 1889⁶⁶.

وفي تأملاته حول طبيعة وعواقب ما كانت سفارته بالذات وسفارات أخرى تفرضه على المخزن في هذا الباب، أقر السفير الفرنسي ج. ر. دومنيل في أحد تقاريره لحكومته "أن الحماية أتاحت للقوى الأوروبية إمكانية تحقيق اختراق بطيء للدولة المغربية بواسطة رسوم الدين الوهمية أو القائمة على الربا"، وخلص في

⁶⁵ - ش. ع. ر.، وب.، 10 رجب 1301 / 6 مايو 1884، ديون الرعايا والمحميين الأمريكيين، والإنجليز والإيطاليين.
⁶⁶ - جدول الدعاوى والمطالب المقدمة للسلطان سنة 1887، انظر: و. خ. ف.، م. م.، 53.

نهاية تقريره إلى أن هذا "الاجتياح يشكل خطرا سياسيا جسيما على المغرب"⁶⁷.

II - التناول على سيادة الدولة

1- الإخلال بنظام البلاد السياسي

لقد اقترنت الحماية في "خطاب" المخزن وخطاب الفقهاء بـ "الرجس" و"الفساد" ونعت حاملو بطاقتها بـ "المفسدين". وبذلك اتسع مضمون قاموس "الفساد" حيث انضاف لأهل "الفساد" التقليديين، أي المتمردين والمنفضين في البوادي والمدن، مفسدون "وأهل فتنة" جدد، والمقصود بهم المحميين والمجنسين.

إلا أن فوارق كثيرة وشاسعة كانت قائمة بين الفئتين من حيث تمكن أو عدم تمكن المخزن من التصدي لـ"فسادها" وتحديها لسلطته. ففيما يخص "المفسدين" المنتمين للفئة الأولى، اعتاد المخزن مواجهة انتفاضاتهم المسلحة، وعصيانهم عن دفع الضرائب والقيام بالكلف، بحركات كان السلطان يقود بعضها بنفسه لـ"إخماد نار فتنتهم وتربيتهم". وخلال العمليات العسكرية، كان الجيش ورجال القبائل المستقرة لدعمه يقومون بهجمات و"سوكات" (غارات) تخريبية يسبقها قصف مدفعي مرعب ومدمر لمواقع الثوار. وغالبا ما كانت هذه الهجمات تنتهي بوفاة وجرح عدد كبير من المتمردين، وسبي نساءهم وأطفالهم، ونهب محاصيلهم وماشيتهم، والتكبييل بمن نجى منهم من الموت قبل الزج به في دهاليز السجون و"تخليده" قابعا بها لأجل غير مسمى، وقطع رؤوس لتعليقها في أعلى أبواب المدن حتى تكون "عبرة لمن يعتبر"، علاوة بالطبع على أداء "الواجب" المتأخر دفعه وذعائر ثقيلة.

أما "المفسدون" الجدد، فإن ارتباطهم العضوي بالقوى الأجنبية كان يضعهم بمنأى عن مثل هذه "المعاناة". فرغم كل أشكال "الجسارة" و"الطيش"، بل والمساهمة المباشرة في إيقاد نار الفتنة هنا وهناك وتهريب الأسلحة الحديثة والذخيرة لبيعها للمتمردين، لم يستطع المخزن إليهم سبيلا، إذ كان عليه أن يبدأ بتقديم "استرعاءاته" للمفوضين الأجانب وانتظار أجوبتهم، وفي بعض الحالات كان يضطر لمطالبتهم حتى بالترخيص لمروور عساكره عبر أراضي بعض المحميين البارزين في الغرب والشاوية ووكالة الحوز. وبصفة عامة، يجوز التأكيد أنه وجد نفسه بلا حول ولا قوة في مواجهة "الفساد" الناجم عن حمايات وتدارك مخطاته، وبالأحرى استئصال جنوره.

ونظرا لضيق هامش تحركه وعدم توفره على وسائل ضغط مباشر وأنجع، ما كان على المخزن سوى التمسك بالقانون وتذكير المفوضين والقناصل باستمرار

⁶⁷ - و.خ.ف.، م.س، 72، 6 فبراير 1895.

بفحوى المعاهدات وضرورة التزامهم ببندوها. غير أن المناداة بالالتزام ب"الشروط" كانت غير كافية ودون جدوى حتى من الناحية القانونية الصرفة، ذلك أن المعاهدات كانت تتضمن بنودا بالغة الأهمية تباطأت المفوضيات في المطالبة بتطبيقها لاعتبارات شتى، مما جعل المخزن ينسى أو يتناسى ما تنازل عليه والتزم به وصار يعتبره بمثابة "شرط" متقادم غير قابل للتنفيذ ومجرد "عرف". والأمثلة عديدة في هذا المضمار، ومنها الاعتراف بالإرساليات المسيحية وحقها في مزاولتها نشاطها بالمغرب، وحق التجار الأجانب في التعاطي لأنشطتهم في مختلف أنحاء البلاد الساحلية منها والداخلية، وحق الدول في إحداث قنصليات لها بالمراسي وغيرها من المدن المغربية.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة بالذات، فقد استغلت الدول الأجنبية اتساع رقعة النشاط التجاري والاقتصادي الأوربي في اتجاه المناطق الداخلية، ولاسيما سهول سايس ومكناس وحوز مراكش، وتكاثر الرعايا المغاربة المرتبطين بشكل أو بآخر بهذا النشاط، للمطالبة بفتح قنصليات لها في فاس ومراكش "طبقا لشروط" المعاهدات، ودون أن تلتفت لـ"مفاسد فتح القنصليات" التي طالما ردها المخزن. وهكذا، وبعد اكتنائها في مرحلة أولى بتعيين خواص كلفتهم بشؤونها القنصلية بفاس ومراكش، عينت، في مرحلة ثانية، موظفين رسميين منخرطين في أسلاكهم الدبلوماسية، ووضعت بذلك حدا نهائيا "للعرف" القاضي باقتصار نطاق التمثيل القنصلي على المراسي. ففي فاس عينت بريطانيا قنصلا رسميا لها في شخص جيمس ماك لوود (James Iver MacLeod)، في حين أسندت فرنسا نفس المهمة لهنري كيار (Henri Gaillard)، وهو القنصل الذي امتاز بنشاطه السياسي المكثف، وعلاقاته الوطيدة مع الدوائر المخزنية العليا وأعضاء النخبة الفاسية، وإطلاعه الواسع على شؤون المغرب الداخلية.

وكان إصرار هاتين الدولتين على تعليق علميهما الوطني أمام دار قنصليهما بجرج المخزن غاية الإحراج لأن إشهار راية "الأجناس" كان "يظهر" للعيان أن "الكفار" متواجدون بين ظهرانهم وفي قلب مدنهم العتيقة، بما فيها عاصمتهم الدينية والعلمية، فاس.⁶⁸

وبموازاة إقبالها على تكثيف شبكتها القنصلية ونسف "العرف" السائد في هذا المجال، عملت الدول الأوروبية على تعزيز مكتسباتها القانونية وغير القانونية بل المخالفة لما هو منصوص عليه صراحة في المعاهدات، وعلى وجه خاص

⁶⁸ - 5 محرم 1310 / 30 يوليوز 1892. خ.ع.ر.، مخطوط د 3410، رقم 10، للمقارنة، انظر البند الثالث من معاهدة 1856: "ويؤذن للنائب المنكور والقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السناجق لجنسهم في كل وقت بأعلى ديار هم التي تكون بأيديهم داخل المدينة وخارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر...".

معاهدتي 1856 و1861. وتجلى ذلك بشكل ملفت في الجهود المتواصلة التي بذلها مفوضوها بطنجة منفردين ومكتئين، لتقليص صلاحيات القضاء الشرعي فيما يخص المعاملات التجارية، ورسوم الدين، والعقار، وقضايا الجرح والقتل، وجنح أو جرائم سبق التصييص في المعاهدات والاتفاقيات أنها من اختصاص القضاء الشرعي. وبالفعل وللإستجابة لمتطلبات الارتفاع المضطرد لحجم وقيمة الرواج التجاري ونشاط الأوروبيين في القطاع الفلاحي، وكذا وبصفة أعم تطور أوضاع البلاد نتيجة تسرب أقوى للنمط الاقتصادي الرأسمالي، تكاثرت الطعون في القضاء الشرعي كلما تعلق الأمر بالأجانب وبمحميهم والمحاولات المبذولة لتقليص حقل اختصاصاته أو تكييف سبل إصدار أحكامه وتطبيقها حتى تتلاءم مع ما كان الأجانب يتوخونه⁶⁹.

وما آلت إليه الأمور في مسألة الديون أو "تعمير الذمم"، حسب تعبير المخزن، لدليل على أهمية مكتسباتهم في هذا المجال، وهو مجال ذي حساسية دينية- سياسية بالغة. فكان يفترض مثلا أن يراقب القضاة مطابقة رسوم المعاملات التجارية والمالية لمقتضيات الشريعة وخلوها من الربا وما يشبهها. إلا أن تراجعها هاما حدث على هذا المستوى؛ وتمثلت إحدى تجلياته في إشراك هيئات أخرى في مراقبة الرسوم والوثائق العدلية التي كان القضاة ينفردون بفحصها وبالتقرير فيها.

وهكذا، وبالتحديد انطلاقا من 1871 وبموازاة تضخم عدد المخالطين والعقود المبرمة في قطاعي الزراعة وتربية المواشي، أحدث بطنجة ما يشبه "لجنا مختلطة" أسندت لها صلاحية البث في الدعاوي والنزاعات الخاصة بالديون. وقد شارك فيها بجانب قضاة وممثلين للمخزن، بعض أعضاء السفارات الأوروبية والقنصلية العامة الأمريكية وشخصيات يهودية، وعلى رأسها كبير حاخامات مدينة البوغاز. ونتيجة لتركيبة هذه اللجان والحق المخول لعناصرها غير المسلمة من يهود ونصارى للمشاركة في فحص الرسوم والوثائق العدلية الأخرى المطروحة أمام أنظارها، جرد القضاة من صلاحية البث لوحدهم في قضايا ونزاعات كانت فيما سبق حصرا عليهم. ومن الأبديهي أن تنازلا من هذا القبيل كان يمثل ضربة قوية لا للقضاء

⁶⁹ -Sir William Kirby Green : « Mixed Tribunals would prove the thin edge whereby Moorish authorities would learn the meaning of the word « justice ». They would quickly perceive the hold it would give them over their own people, and the advantage of levying fixed fees instead of depending on the largess of the litigants or having recourse to corruption. It would be the second great success scored by adopting a European form of administration and would perhaps at last open the door for a general reform in all branches of the Government structure » ; in West Ridgeway, Report...., cit. supra .

الشرعي فحسب، بل حتى لأسس مشروعية النظام القائم في البلاد.

وبالرغم من النقلة النوعية المتمثلة في إحداث هذه اللجان، فإن المفوضين الأجانب واصلوا انتقاداتهم لـ "تثبيت السلطان بمبدأ فحص الدعاوي طبقاً للشرعية الإسلامية" واعتبروا أن الوضع يقتضي إدخال تغييرات قانونية جذرية تلائم المتطلبات الاقتصادية الجديدة وتفسح المجال أمام الشركات الأوروبية واستثماراتها في المغرب. وفي نظر الحكومة الفرنسية مثلاً وغيرها من الحكومات، كانت التغييرات المطالب إدخالها تعني في واقع الأمر حث السلطان على تبني فكرة إحداث "محاكم مختلطة" مماثلة للمحاكم المحنثة بمصر وغيرها من الولايات العثمانية في المشرق.

وفي تصور مؤيدي هذه الفكرة والمنوهين بنموذج "المحاكم المختلطة"، كان من شأن هذه المحاكم، في حالة رضوخ المخزن وقبوله لمبدأ إخراجها إلى الوجود، أن توسع فضاء تطبيق القانون الوضعي، وأن تسرع بانكماش مجال الشريعة الإسلامية وإقصائها بالتدرج من القطاعات الاقتصادية والمعاملات الحيوية، وحصص صلاحيتها في أمور مرتبطة فقط بأوضاع الأهالي الشخصية.

ووفقاً لهذه المرامي والاحتمالات، ضاعفت القنصليات من جهودها لمنافسة القضاء الشرعي واختصاصات العدول، ففتحت مكاتبها وسهلت تسجيل عقود البيع والشراء والدين والمعاملات العقارية، ولم تبال بمبدأ فساد العقود شرعاً في حالة غياب مصادقة القضاة عليها. فصارت الرسوم والوثائق الحاملة للطابع القنصلي تفرض نفسها وتعتبر صحيحة شكلاً ومضموناً، شأنها شأن العقود العدلية الحاملة لتوقيع القاضي الشرعي.

وقد ساهمت هذه التغييرات مجتمعة في توسيع وترسيخ الامتيازات القضائية الممنوحة للأجانب وصيغ "تمطيها" لفائدة الرعايا المغاربة "المتعلقين" بهم وفي تراكمات كرسن نظام الحماية الأجنبية حيث بات يشكل "دولة داخل الدولة"، أو بعبارة أدق وأكثر ملائمة للواقع، "دولا في قلب دولة واحدة".

2- الحماية الأجنبية وحرمة البلاد الترابية

ساد الاعتقاد في بداية صيرورة الحماية أن الحصانة القضائية المرتبطة بها والمستعملة لاستقطاب الأهالي، أو بعبارة أدق لاستقطاب نخبهم، لا تشمل سوى الأشخاص القائمين بدور السمسرة وتصريف السلع المستوردة وتجميع المواد الخام الموجهة للتصدير. وجرت العادة على اعتبار أنه من شأن هذه المناعة ضمان سلامة هؤلاء الوسطاء وتأمين رواج المنتوجات رغم العراقيل البنيوية المتمثلة، من

وجهة نظر القوى الأوروبية، في خصوصيات السياق المغربي، وهو سياق يطغى عليه استبداد الولاة، وتسلطهم على ممتلكات الغير، والظلم الجبائي، وبصفة أعم، غياب أدنى الضمانات التي اعتادها الأوروبيون، أفراد وجماعات.

وبموازاة استفحال الضغوط الأوروبية، اتسعت الحصانة الممنوحة للأهالي حيث صارت لا تقتصر على السماسرة وما بين أيديهم من سلع مصنعة ومنتجات خام، بل أصبحت تشمل أيضا كل ممتلكات ومصادر دخل هؤلاء السماسرة، التجارية منها والعقارية والزراعية. وقد شجعت هذه "الشمولية" المنتفعين منها على تكثيف نشاطهم التجاري لتحقيق أقصى الأرباح، واستعمال نصيب منها لشراء عقارات في المدن وأراضي في البوادي استغلوها بواسطة "عزابة" كانوا يدفعون لهم نصيبا (الخمس، الربع...) من المحاصيل ومن رؤوس قطعان الماشية. وكان بعض هؤلاء السماسرة يوظفون نسبة من أرباحهم باللجوء إلى صيغة المخاطة، شأنهم في هذا الباب شأن التجار الأجانب.

وقد أسهمت هذه "الاستثمارات" في بروز تحول نوعي في العلاقات بين المدن والبوادي وفي بنية العالم القروي الاقتصادية - الاجتماعية. وبحكم علاقتهم بالأجانب والمحميين، وبصفة هؤلاء رأس الرمح في صيرورة ربط السوق المغربية بالنظام الرأسمالي، لعب المخالطون، بمختلف أصنافهم، دورا أساسيا في هذه التحولات وفي تفكيك البنية الزراعية التقليدية، خصوصا وأن عددهم ارتفع بشكل مثير غداة مؤتمر مدريد.

وبفعل امتداد الحماية واتساع نطاقها، على المستويين البشري والترابي، نشأ بعد 1880 ما يشبه "إقطاعات" دي الصلة الجنينية بالقوى الأجنبية ولا ينطبق عليها قانون البلاد، أو "لائحة الأحكام" على حد تعبير المخزن الخاص بالقبائل المتمردة. وعلاوة على العامل المتمثل في النمو المضطرد للتجارة البحرية وما كان يعنيه ذلك النمو في مجالي السمسرة والمخاطة، تصدر هذا المنحى عاملين أساسيين إضافيين: ارتبط أولهما باعتراف المخزن بحق الأجانب في امتلاك الأراضي في المغرب، وثانيهما في اعترافه بـ "الحماية الخاصة" التي كانت تمنح لشخصيات مغربية مكافأة لها على "خدمات استثنائية" أسدتها لهذه الدولة أو تلك.

وقد نمت هذه المنحى بكيفية متسارعة غداة انعقاد مؤتمر مدريد (1880)، حيث ساهمت في إنكائه تراكمات مختلفة تداخلت فيها تداعيات الرصيد الذي حققه التغلغل الأوربي فيما بين 1856 و1879؛ وبعد ذلك الدفعة الهائلة الذي أعطاهم لها التغلغل اعتراف السلطات بما اتفق عليه في العاصمة الإسبانية، ولاسيما التنازلات التي قبلها النائب برغاش تحت الضغط ووافق عليها رغم ما أوصاه به المولى

الحسن حيث أكد عليه قبل توجهه إلى مدريد قائلاً :

"واحتط ما أمكنك ولا توافقهم على ما فيه ضرر وشبهه أو مخالفة للشرع فإننا لا نقبله ولا نوافق عليه أصلاً إذ المقصود من هذا التطهير من هذا الرجز لا إيداله بما هو أقبح وأفظع، في المثل كمن غسل دما بدم أو بزيادة آخر عليه، وفي المثل جاء يطلب فأعمى، وفيه أيضا جاء ليستعيد قرنين فرجع أدنين".

خابت إذن آمال السلطان وفرضت الدول ما كان يخشاه؛ فبعد أن أوهمت هذه الدول المخزن باستعدادها لإنهاء "الحماية الخارجية على القانون"، أمكنها انتزاع تنازليين أساسيين لثتين : تمثل أولهما في اعتراف المخزن بحق الأجانب في امتلاك الأراضي في المغرب، وتمثل ثانيهما في اعترافه بـ "الحماية الخاصة" الممنوحة لشخصيات مغربية مكافأة لها على "الخدمات الاستثنائية" التي أسدتها لهذه الدولة أو تلك.

وإذا كان التسليم بحق الملكية العقارية للأجانب يعني حتما ارتفاع عدد مخالطهم وأعوانهم، فإن المصادقة على مجازاة "الخدمات الاستثنائية" ببطاقة "محمي خاص" لا تقل سلبية وخطورة، إذ أن هذه "الخدمات" كانت مرادفة، في حالة تقييمها من الزاوية المغربية، للمس بمصالح البلاد العليا والخيانة العظمى، وهي الجريمة المعاقب عليها بالإعدام في الدول التي عملت في مؤتمر مدريد على انتزاع حق تلك "المكافأة".

وظفت فعلا هذه "المكافأة" لاستقطاب شخصيات مغربية وحثها على "التعامل" مع قوى أجنبية وخدمة مصالحها. وكانت استجابة العناصر المستهدفة لمناورات المفوضيات تبدأ بقبول الاحتماء، ومواجهة غضب السلطان وانتقادات العلماء. وهذا هو بالذات "تحمله"، مثلا، شيخ الزاوية الوزانية، الحاج عبد السلام الوزاني - أو "الوزاني" حسب التعبير المقتضب والدال للمولى الحسن - بعد أن احتفى بالفرنسيين (1884)، وصار على نهجه شيخ زاوية تامصلوحت، الذي احتفى من جهته بالإنجليز (1892). وقد قيل كلاهما التعامل المكشوف مع حماتهم ووضع نفوذهما الروحي والاجتماعي رهن إشارتهم⁷⁰.

وكانت قفزة من هذا القبيل ومن هذا الحجم، أي تقرب شخصيتان دينيتان بارزتان من النصارى والكفار (من وجهة نظر عامة الناس)، بمثابة "انقلاب" مرعب على اعتبار دور الزوايا التقليدي في تاريخ المغرب حيث قامت وترعرعت، في بداية الأمر، في سياق ضعف الدولتين المرينية والوطاسية، وفرضت نفسها

⁷⁰ - عبدالله العروي، من ديوان السياسة، م.س.، ص. 29-30، "الزاوية، كمؤسسة اجتماعية، تلعب دور الواسلة بين البدو والحضر، الريف و المدينة، الجبل والسهل. فهي "إخوانية" تسمو عن الفوارق المهنية واللغوية والعرقية. تغير الانتماء الأولي وتوسع الأفق، تتجاوز حدود القبيلة وحتى الدولة...".

بفضل قيادتها للجهاد ضد الغزاة الإسبان والبرتغاليين، وساهمت في محاصرتهن والإغارة عليهم في الثغور التي احتلواها على سواحل البلاد. وكان إخلال الشيوخ الذين انحازوا للأوروبيين بوظيفة الزوايا التقليدية في مجال الجهاد والدود عن حوزة المغرب بصفته جزء من دار الإسلام وإحدى الجبهات الأمامية في مواجهة الكفار، يعني، فيما يعنيه، مساهمتهم المباشرة في إضعاف المخزن وبروز ما يمكن نعتة بـ"قطيعة" نوعية بينهم وبين الدولة العلوية، وهي الدولة التي انشغلت منذ عهدي المولى رشيد والمولى إسماعيل بالزوايا ذات الطموحات السياسية وتمكنت من التصدي لها (وكانت البداية بالزاوية الدلائية وبزاوية إيليف) وتسخيرها عموماً (وكيفما كان تأرجح علاقاتها بها) خدمة لسياسة السلاطين الداخلية، مقابل امتيازات وهبات وتجديد لظواهر التوقير والاحترام.

وإذا كان "التعامل" أو "تبادل الخدمات" من هذا القبيل لا يلغي التناقضات القائمة بين المخزن، من جهة، بصفته حكم مركزي يروم ضمان ولاء جميع الرعايا له وامتثالهم لسلطته، والزوايا، من جهة ثانية، بصفتها "مؤسسات" تستمد جزءاً من قوتها من تموقعها الإقليمي ومناستها للسلطان على المستويين الرمزي والروحي، فإن التعامل بين هذه الأطراف كان يخدم مصالحها المشتركة، ولو بدرجات متفاوتة، ويساعد السلطان على "تدبير" شؤون البلاد.

والمثير للانتباه أن شيخ الزاوية الوزانية، الحاج عبد السلام، المحتفى بالفرنسيين، لم يفرط في ظواهر التوقير والاحترام الممنوحة لأسلافه في سياق تعاملهم التقليدي مع المخزن. وبعد وفاته، عمل ورثته على استصدار ظواهر سلطانية ضمنت لهم امتيازاتهم التقليدية، بعد أن ضمنت لهم فرنسا حمايتها "الخاصة" بشكل وراثي رغم خرق هذا الإجراء السافر لمعاهدة 1880. والواقع أنها لم تقف عند حد هذا "التوريث" بل بسطت طبقته أيضاً على عدد كبير من "العزابة" المكلفين بحرث أراضيهم وحراسة قطعان مواشهم في الغرب وجهات أخرى من البلاد، وهو وضع علق عليه ملاحظ إنجليزي في مقال له صدر بلندن في جريدة تحت عنوان "الفرنسيون في المغرب"، قال فيه :

لقد أحدث الفرنسيون بوزان ما يمكن اعتباره بمثابة محمية تابعة لهم... وهامم الآن يبنلون قصر جهودهم لمراقبة أضرحة لشرفاء (الوزانيين) ومزارهم في المغرب والريف...؛ إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن فإنه سيؤدي لا محالة إلى سقوط هذين الإقليمين تحت قبضة فرنسا وسيتحول سكانهما، بين عشية وضحاها، إلى رعايا فرنسيين⁷¹.

⁷¹ - *The Globe*, July 27, 1887

وقد سبق لجريدة "المغرب الأقصى" الصادرة بطنجة باللغة الإنجليزية الإذلاء بتعليق مباشرة بعد تسرب نبأ احتماء الحاج عبد السلام أكدت فيها، خاصة في عددها ليوم 27 يناير 1884، "ان الحماية الممنوحة للوزاني خلفت دولة فرنسية قوية داخل الدولة المغربية (وان) فرنسا خطت بذلك خطوة حاسمة على درب فرض حمايتها على الإمبراطورية الشريفة".

ولم تكن هذه التأكيدات مجرد مزايدات صحفية أو تكهنات لا أساس لها من الصحة. فعلى غرار السفير لانسلاس أورديغا، صاحب فكرة "تونس المغرب"، الذي هدد صراحة المولى الحسن بتدخل عسكري فرنسي للإطاحة به وتعيين عبد السلام الوزاني مكانه، واصل من جهته حاكم الجزائر ضغوطه على الحكومة الفرنسية لحنها على تحريك هذا الأخير بشكل منهجي وتشجيعه على "القيام بالاستعدادات اللازمة للاستيلاء على الحكم وإخضاع المغرب برمته أو بعض جهاته لسلطته بعد انهيار النظام القائم في البلاد وانقسام الإيالة الشريفة". وكان الحاكم العام يقدر حق التقدير فوائد تسخير شريف وزان، إذ سبق له ملامسة ما كان يقوم به لفائدة فرنسا في واحات توات والتخوم للمغربية- الجزائرية حيث وضع نفوذه وأتباعه رهن إشارة حماته، مما ساعدهم على التغلغل في تلك الجهات والتمهيد لضم تلك النواحي لمستعمرتهم الجزائرية في مرحلة لاحقة.

في ظل هذه الظروف، كان طبيعيا أن تتابع الدول الأخرى باهتمام بالغ "مكتسبات" فرنسا السياسية والترابية على الساحة المغربية. وعلاوة على بريطانيا العظمى، الساهرة على الوضع القائم في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، استأعت إسبانيا بشدة من "المنجزات" الفرنسية، خصوصا في شمال البلاد، وهي المنطقة التي كانت تعتبر أنها تتدرج بدون منازع ضمن دائرة نفوذها بحكم "حقوقها" الجغرافية والتاريخية عليها. لذلك اشمأزت كثيرا إثر احتماء شريف وزان وتعبئته الفرنسيين له لخدمة نفوذهم ومصالحهم في الريف غير مباينين لا يقدم تواجد الإسبان بسبته ومليلية، ولا بانتصارهم الباهر في حرب تطوان.

وزاد في غضب هؤلاء إفلاتهم فرصة بسط حمايتهم على الحاج عبد السلام في وقت سابق كان يبدي فيه استعدادا للتقرب منهم إذ أرسل لهم آنذاك إشارات واضحة بهذا الشأن، لاسيما بمناسبة مشاركته في الوفد الرسمي الذي كلفه السلطان بحضور مراسيم استقبال ملك إسبانيا بسبته سنة 1867. واللافت أن بريطانيا العظمى لم تستفد من فرصة من هذا القبيل عندما استقبلت بلندن بحفاوة واعتبار الشريف المذكور عام 1877، وأعدت له برنامجا تضمن زيارة مصانع لإنتاج الأسلحة. ويرجح أن الإنجليز سلكوا مسلك التحفظ والحذر حينئذ لتفادي انفجار أزمة مفتوحة بينهم، من جهة، وكل

من المخزن وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى. إلا أنه كان في متناولهم، من الناحية العملية، استدراك إلى حد ما الفرصة التي أضاعوها، والتمكن من التأثير غير المباشر على "الوزاني" ومعرفة أفكاره وتتبع خطواته وضبط نواياه، وذلك بالاعتماد على زوجته الإنجليزية، اميلي كين (Emily Keen) وتحويلها إلى مخبرة موثوقة لمفوضيتهم. ونالوا فعلا مبتغاهم بهذه الوسيلة حيث قامت "السنيرة"، كما كان يلقبها أهل طنجة ووزان، بدور "المراسلة الوفية" المسند لها "فصارت تنقل لهاي) بانتظام كل تحركات (زوجها) وخفايا علاقته بالفرنسيين والإسبان".

وإضافة لامتعاض الإسبان بسبب افتقارهم لمثل هذه الإمكانيات وإضاعتهم للفرصة التي أتاحت لهم عام 1867، فإنهم اشمأزوا أيضا وعلى مستوى آخر جراء ما جناه الفرنسيون بفضل دعم حكومتهم للرابطة الإسرائيلية العالمية (باريس)، ومساعدتها على إحداث مدرسة بتطوان (1862)، شكلت أول مدرسة أسستها هذه الجمعية اليهودية الفرنسية بالمغرب والعالم الإسلامي، تلتها مدرسة ثانية بطنجة، ثم ثالثة بالقصر الكبير، وهي مؤسسات كانت تدرس فيها كل المواد باللغة الفرنسية وتعتمد على برامج شبه مطابقة للبرامج الفرنسية، في حين أن يهود شمال المغرب ومعظمهم من أحفاد اليهود المطرودين من إسبانيا عام 1492، كانوا لا يستعملون قبل 1862 سوى اللغة القشتالية، وهي لغة تكثف استعمالها خلال مرحلة احتلال تطوان (1860-1862).

كان يستحيل، أمام كل هذه "التحديات"، أن تكتفي إسبانيا بموقف انتظاري، لاسيما في شمال المغرب حيث تراكم لغائدها إرث "تاريخي" اعتبرته قواها الحية والأوساط "الأفريكانستية" بمثابة رصيد هائل يتحتم استغلاله بكيفية منهجية انطلاقا من سبئة ومليلية والجزر المجاورة لمليبية بصفتها قواعد أمامية من شأنها تسهيل فرض الوجود الإسباني في المغرب بشكل أقوى⁷².

وقد وضعت فعلا خططا لتحقيق هذه المرامي انطلاقا من "مواقع السيادة"- حسب تعبير الإسبان. وقد ارتكز بعضها على مشروع استقطاب أعيان القبائل الريفية وشيوخ الزوايا انطلاقا من مليبية. وهكذا استهدفوا قوى دينية وروحية، ومن ضمنها شيخ فرع الزاوية الدرقاوية بشمال المغرب الشرقي وحاولوا التقرب منه واحتضانه لاستدراك ضياعهم فرصة احتضان شريف وزان. غير أن اتصالاتهم الاستطلاعية بالدرقاوي المذكور لم تعط أكلها على الفور لاعتبارات شتى، منها

⁷² - خ.ع.ر.، و.ب. رسالة موجهة إلى برغاش يأمرة فيها السلطان بالاتصال بالخليفة المولى العباس للقيام بتحريرات معمقة حول تحركات محميين إسبان، 8 رجب 1278 / 9 يناير 1861.

اصطدامهم من جديد بالفرنسيين، وإصرار هؤلاء على إفساح كل تحرك منافس لهم من شأنه تهديد الحدود الغربية للمستعمرة الجزائرية. ولم يفت الفرنسيين الانتباه، بطبيعة الحال، لموقع الزاوية الدرقاوية الإستراتيجي ولوجود مقرها "على رافد واد كيس وغير بعيد عن خليج أجردود"، كما ذكر بذلك مفوضهم بطنجة، الذي ألح على ما يمكن جنيته من احتضان شيخها، محمد بن محمد هبري، خصوصا وأنه كان، حسب ما أطلعهم عليه عملائهم ومخبروهم بعين المكان، "يسند لنفسه نفوذا واسعا وسط قبائل كبدانة، وقلعية، وبني يزناس وأنكاد، ولا يخفي تطلعه للحصول على الحماية الفرنسية".

وتكمن مفارقة هائلة في تزامن ما كان يروج حول قابلية محمد الهبري للتعامل مع الفرنسيين واهتمام الإسبان به، من جهة، ومن جهة ثانية، الدعوة للجهاد التي تعبا من أجلها أحد الأسيخ البارزين على رأس الطريقة الدرقاوية، وهو محمد العربي الحسني العلوي المدغري (المتوفى عام 1892)، الذي حاول في وقت مبكر استنفار الناس للتصدي للتغلغل الأوربي بالمغرب بصفة عامة وللأطماع الترابية الفرنسية في منطقة الحدود المغربية تافيلالت. ففي نداء له وصل صداه إلى مختلف أنحاء البلاد عام 1863 "خاطب جميع المؤمنين بأرض المغرب، عامتهم وخاصتهم، وهو يؤكد، في لهجة حازمة، أن الذي حفزه لهذا الموقف، ما وقع في المدن المغربية الساحلية من تهافت الأجانب على السكنى فيها، وأخذهم في البناء بها، وانتشارهم في بواديها بالزراعة وتربية الماشية وغير ذلك، مما ينذر بالاستيلاء الكلي على المغرب والمغاربة". وربما كانت أصداء نداء آخر للجهاد، بادر به عام 1888، أوسع وأقوى، قال محمد المنوني بشأنه أنه "بعث بالرسل إلى سائر الجهات المغربية يستنفرون الناس...، ويندبون (كل القبائل) إلى جعل عامين هدنة بينهم، حتى يكونوا أمة واحدة، وبدا متحدة على من سواهم من المغيرين المعتدين...، فاستعد أهل الجد منهم بما يحتاجون له من عدة و خيل وسلاح...". وقد صار على نهج الشيخ محمد العربي أبرز تلاميذه، ومنهم أحمد الهاشمي الحسني الفلالي، مؤلف كتاب سماه بثلاثة أسماء لها دلالة واضحة "تحفة الراغب في السعادة، في الترغيب لطلب الشهادة، وآداب الغزو وحكمه وفضل الشجاعة"⁷³.

وعلى إثر سماعها لهذه النداءات، بدأ بعضها يتمرد ويحدث اضطرابات أرغمت المخزن على تنظيم حركات لقمعها. وفي متابعته لإحدى هذه الحركات (1888)، كتب بوبكر الغنجاوي، مخبر المفوضية البريطانية، في تقرير سري:

⁷³ م. المنوني، م.س، ج.1، ص. 354-349

"بلغنا الخبر أن السلطان نصره الله نهض من مكناسة يوم السبت الذي هو سابع شهر تاريخه قاصدا فساد بني امكلا، وإن تفاعل أمرهم، وكذلك أمر الشريف الذي هو عندهم...، والسلطان كتب لجميع عماله على قبض طائفة درقاوة المنسويين هم أصحاب السيد محمد بن العربي قرب تفلت، وينهبون كل ما بزواياهم لما وقع فيهم من التثويش بندااء والطيش لجناب المخزن حيث تسببوا بالندااء للجهاد مع الفرنصيص"74.

وكيفما كان التضارب في الآراء والمواقف بين فروع بعض الزوايا، وكيفما كانت حدة التناقضات الداخلية الناجمة عن "تجاوز" السلطان وتحديه بالدعوة إلى الجهاد دون استشارته، من جهة، وردود فعل المخزن تجاه كل من كان يقدم على ذلك ومن كان يستجيب لندااء الجهاد الصادر بهذه الصيغة، من جهة ثانية، فقد واصلت القوى الأوروبية مجهوداتها لاستقطاب شيوخ الزوايا. وشكل هذا النهج خطة تشبث بها الإسبان مثلا تجاه فرع الزاوية الدرقاوية بالذات في شمال المغرب، رغم إخفاقهم في محاولاتهم الأولى ومنافسة الفرنسيين لهم. واللافت أن ذلك لم يمنعه أيضا من مواصلة مجهوداتهم لاختراق قبائل الريف على مستويات أخرى. فلقد عمد حاكم مليلية العسكري إلى شتى الوسائل لتشجيع تشكيل فرق موالية له وسط الأهالي، وإحداث الانشقاق في صفوف القبائل وإثارة القلاقل بينها وبين المخزن. ولبلوغ مراميه لجأ فيما لجأ إليه إلى إغراءات ودساتس، منها على الخصوص توزيع بطاقات الحماية على بعض أهل الريف، وغض الطرف عن خروج ودخول الريفيين عبر مليلية، والتساهل المفرط في مجال التهريب، وبناء "طبرانات" (حانات) خارج الحدود لتشجيع الأهالي على استهلاك الخمر والكحول في إطار خطة تتوخى خلق نوع من الإدمان عليها وخلق وضعية مشابهة، ولو في مستوى جهوي محدود، لما آلت إليه الأمور بالصين في أعقاب حروب الأفيون.

وخشية تقادم الوضع ووصوله إلى حد الانفلات، سارع عمال وقواد المنطقة بإشعار السلطان بخروقات حاكم مليلية والريفيين المتواطئين معه، وطالبوه بإمدادهم بتعزيزات عسكرية كافية لقمع "المفسدين" وتأكيد حضور وسيادة المخزن في منطقة الحدود. وقد أزرهم أعيان ريفيون انضموا إلى وفد أرسل لملاقاة السلطان وإطلاعه على حقيقة ما كان يجري في ناحيتهم، وأكثروا له بهذا الصدد "أن حاكم مليلية جاد في التحزب برعاع مزوجة وبني شيكر... (وأنه) أراد أن يدفع لهم بلاد الحدود يحرثونها... (وأنه) يبني الحصون والأبراج بالحدادة ويستميل (الفساد) إليه... وأن بقويه وبني يظفت مشتغلون بإخراج البقر للنصارى

74- خ.ع.ر.، و.ب.، السلطان إلى بركتاش، 8 قعدة 1301/30 غشت 1884. خ. بن الصغير، في خزمة صاحبة الجلالة... م.س.، رسالة لوييكر الغنجاوي، مؤرخة 15 رمضان عام 1305/26 مايو 1888.

من النكور وباندس ...". وكان حاكم جزيرة النكور ينهج فعلا نهج حاكم مليلية ويسير على منواله حيث أكثر هو الآخر من المخالطات مع أهل الريف، "رعاع الناس وأجفالههم" - حسب تعبير المخزن، وتعامل بشكل خاص مع عميل له يدعى "عبد الله" قيل عنه للسلطان أنه "مشتغل بالخوض وإيقاد نار للفتن بالبلاد وإنزال للتصاري للمجال التي لا لمان فيها". وفي احتجاجاته لدى المفوضية الإسبانية على هذه الخروقات، قال السلطان:

"إن حاكم مليلية... يوجه لجوارها من قلعية بقصد الدخول في الحماية، وطلب منهم بناء بيوت خارج البلد... وجعلها محلا لبيع مشروباتهم، وجعل يبني خارج البلد وينقل لها المدافع والبارود الكثير ويخرق القوانين ويقبل من يريد ركوب البحر من غير تسريح عامله، والمعهود عدم قبول أحد إلا بالتسريح إذ ربما يكون مرید الركوب تعلقت به حقوق من قتل أو نهب أو سرقة"⁷⁵.

واستجابة لشكاوى العمال والأعيان المناهضين للتغلغل الإسباني، كلف المولى الحسن أغا الجيش المرابط بالعرائش، الحاج محمد الفرجاني، بإعداد الوحدات اللازم إرسالها إلى الريف الشرقي فور إتمام تجهيزها⁷⁶.

إلا أن مواجهة مناورات ودسائس الإسبان كانت من الصعوبة بمكان على اعتبار وثيرتها وتعدد أشكالها واتساع مجالها الجغرافي إذ أنهم، وبموازاة لمجهوداتهم المركزة على الريف بصفته هدف استراتيجي أولوي، استهدفوا أيضا جنوب البلاد، وكنقوا من مساعيهم للتوغل في سوس الأقصى والمناطق الصحراوية، وهي مساعي وتحركات أرغمت المخزن على تشتيت قدراته الدفاعية، ومحاولة التصدي لهم والوقوف لهم بالمرصاد على شتى الجبهات.

وعلى غرار الرافد الشمالي لخطتهم، فإنهم وظفوا في الجنوب أوراقا عديدة، ومنها استغلال على وجه خاص وجودهم بجزر الخالدات (كنارياس)، وتسخير الحماية والمحميين لأغراض ترابية. وهكذا، وحتى قبل انسحاب جيوشهم من تطوان بقليل، اختارت مفوضيتهم بطنجة أحد محبيها وهو من تطوان ووجهته إلى سوس للقيام باتصالات سرية مع أحد أبناء الشيخ بيروك التكني، وإبلاغه بحسن نوايا إسبانيا تجاه زاوية والده وبإعجابها بنفوذه الروحي في سوس والصحراء. وبعد المجاملة والكلام اللائق لاستمالة التكني المذكور كان على المبعوث التطواني أن يدخل معه في صميم الموضوع ويعبر له عن استعداد الإسبان لدعم طموحاته السياسية الإقليمية مقابل التزامه بخدمة مصالحهم في المنطقة.

⁷⁵ - بن زيدان، إتخاف، ج. 2، ص. 345-346، 29 شعبان 1298/1881.7.27.

⁷⁶ - م.ن.

غير أن فتورا طويلا نسبيا تلا هذه المحاولة وتحركات الإسبان في جنوب المغرب، ذلك انهم انشغلوا "بحرب المحيط الهادي"، ولاسيما الحروب التي خاضوها في البيرو والشيلي (1864-1865)، وانشغلوا أيضا، وبصفة أكثر حدة، بالإضطرابات الداخلية التي أعقبت ثورة الجنرالين فرنسيسكو سراتو إي دومنغز (Francisco Serrano Dominguez) وبريم (General Prim)، أحد أبطال "حرب إفريقيا"، وانتهت بتنازل الملكة ايزبلة الثانية عن العرش وتعيين ألفونسو الثاني عشر مكانها (1868). وفي مرحلة لاحقة زادت أوضاع بلادهم هشاشة وضعفا إثر اندلاع الحرب الكارسية الثالثة، وهي حرب أهلية (1872-1876) تخللها الإعلان عن الجمهورية الأولى سنة 1873.

وبسبب هذه الحروب والاضطرابات، لم تتفرغ إسبانيا وتعد بعزيمة أقوى لشؤون سوس الأقصى والصحراء إلا بعد 1876. ففي سنة 1878 حاولت بث الروح في مشروعها القاضي بإحداث محطة للصيد البحري بموقع قالت عنه انه يسمى "سانت كروز نو مار بيكينا" (Santa Cruz de Mar Pequena) وسبق أن أشارت إليه رسميا في معاهدة الصلح التي أمثلتها عقب انتصارها في حرب تطوان. ولتحديد المكان أو الرقعة الترابية التي كانت تروم الاستيلاء عليها، استعانت بمحامين نقاة اختارهم قنصلها بالصويرة وزودهم بتعليماته وبالمال؛ وقبل إرسالهم إلى عين المكان حاول تضليل القبائل السوسية والصحراوية، فأشاع أن السلطان كلف هؤلاء المبعوثين بالمساهمة في تحديد موقع لإنشاء مرسى بسيدي إفي⁷⁷.

وبفضل كل هذه الترتيبات، كان من المفروض أن تمر المهمة بسلام وتكفل بالنجاح خصوصا وأن أحد المبعوثين، وهو من كتاب القنصلية المذكورة، كان من أهل سوس ويعرف أعرفهم وتركيبتهم القبلية وكيفية مخاطبتهم، ومتحمس للقيام بالمهمة المسندة له بفعل ما منح من مال لتحفيزه وتشجيعه على بدل قصار جهوده في اتصالاته بأعيان قبائل أيت باعمران، لاسيما وأنه كان خالي الوفاض ولا يتقاضى أي راتب قار بدار مشغله الإسباني ولا تصله إلا بعض الريالات من حين لآخر. وفي استنكار عامل الصويرة، عمارة، لـ "تشاطه"، قال في حقه: "وللقونصو المذكور أيضا مسلما آخر قد اتخذه جاسوسا... وفيه من الطيش والشيطنة مثل ما مطبوع عليه (كاتب آخر اسمه الحاج إدريس الحرشي)... والرجل الجاسوس من نواحي سوس يسمى الحاج عبد الله الجراري، يتعرض لمن يعرفه ومن لا يعرفه من أهل سوس"⁷⁸.

⁷⁷- خ.ع.ر.، و.ب.، المولى الحسن إلى بركاش حول اتصال الإسبان بأحد أبناء بيروك التكني، 29 ربيع الأول 1295/2 أبريل 1878.

⁷⁸- بن زيدان، إتحاف، ج. 2، ص 345 - 346.

غير أن الأمور لم تمر في البداية كما كان متوقعا حيث عارض الأهالي المبعوثين الإسبانيين وأطلقوا النار عليهم وحاولوا طردهم من بلادهم، لاسيما وأنه سبق لبعض السوسيين الذين زاروا الصويرة، أو تعودوا على زيارتها، سماع ما كان يروج حول صلة المدعو "الجراري" بالإسبان وكيفية تسخيرهم له. والواقع أن بعض هؤلاء الزوار عانوا مباشرة من طيش هذا الأخير وتعديه على الناس، كما أكد ذلك العامل عمارة عندما أشار إلى "أن الجاسوس (الجراري، القادم أصلا) من نواحي سوس، كان يتلبس على أهل سوس (الزائرين للصويرة) ويأخذ متاعهم (ولا يراقب فيهم إلا ولا ذمة".

ورغم ما تعرضوا له من معاناة، تمكن الجراري ورفاقه من الصمود أمام كل العراقيل والعمل على تجاوزها، مراهنين في صبرهم وثباتهم على انقسامات القبائل ونزاعاتها والصراعات، بل التطاحنات، القائمة بين المشايخ والأعيان، واستعداد بعضهم للتعامل مع الأجنبي مقابل المال والدعم السياسي والمادي لطموحاتهم. وبالتحاييل وشراء الذمم، نال الجراري ومن معه قسطا من مبتغاهم وحصلوا على نتائج أولية ملموسة بلورتها شهادات أدلى بها أعيان أكدوا "وجود حصن مسيحي قديم يدعى سانت كروز، ادعوا أنه يمكن معاينة ما تبقى من أطلاله في مكان يقع على مسافة تعادل بضعة ساعات مشيا على الأقدام شرقا انطلاقا من الساحل". وذلك ما استكره السلطان بشدة إثر إطلاعها على تفاصيل ما جرى، حيث قال:

«إن البايور (الذي وجهه الإسبان إلى سواحل سوس الأقصى) جال في نواحي واد نون جولانا غير مقصود، ثم رجع لوادي افني... (وصار من كان على متنه من الإسبان ومبعوثهم) يطلعون بعض أعيان ذلك المحل للبايور ويعطوهم الدراهم ويلقون منهم الشهادة بأن هناك داخل البر برجا قديما يسمى برج النصرى وهو الذي يدعونه في القديم سانت كروز، وهذا المحل بعيد من وادي نون بكثير والبرج الذي زعموه من أثر البناء هو داخل القبيلة بعيد من شاطئ البحر... حتى أنهم جعلوا لرويته مرأت الهند ولم يروه وإنما نعتوه بكذا أو نحو ذلك من الإشارات البعيدة. والمحل الذي كانوا يشيرون إليه في الكرطي (الخريطة) فوق واد نون ناحية الصحراء في مقابلة جزيرة كنارية وقد جعلوا الشهادة بما نعتوه للأعيان المذكورين الذين أعطوهم خطوطهم أيديهم" ومعرفتهم للتسمية الإسبانية للموقع المذكور بحذاقيرها، قائلا "إن هذه اللفظة المسمى بها هذا البرج، سانت كروز، غير متعارفة عند (أهل) الغرب ولم يسمع بها وحتى من سمعها من الأعراب لم يحسن النطق بها وأحرى الشلوح».

وشكلت هذه المناورات ومخاطرها أساس تفكير السلطان في مشروع قائم على

عدم الاكتفاء بالاحتجاج الدبلوماسي، وبتحميل الإسيان مسؤولية "فساد الأمور" في تلك النواحي أو الاقتصاد على إرسال وحدات عسكرية إلى عين المكان، على غرار ما قام به للتصدي لمناورات حاكم مليلية، بل صمم العزم على تنظيم حركة كبيرة وقيادته بنفسه في اتجاه سوس الأقصى والصحراء لإعادة تأكيد سلطته وسيادته على تلك الجهات. وبالفعل، قاد حملة أولى عام 1882 قوامها ما يناهز 40.000 رجل بين عساكر وحرابي القبائل، نلتها حركة ثانية عام 1886 كان الغرض منها تعزيز وترسيخ المكاسب التي تم تحقيقها لقطع الطريق لمدة طويلة أمام الإسيان وغيرهم، وإن بصفة جزئية. فعلاوة على فتح ميناء أساكا لإضعاف حظوظ "سانت كروز" (في حالة تحديد الموقع الملائم)، ولتهدم منشآت الانجليزي ماك كنزي برأس جوبي، استغل السلطان الانقسامات والمنافسات المحلية ووزع الهبات والمكافآت (ومنها هدايا على شكل دور كبرى للسكن بالصويرة) لـ "تحييد" للشخصيات ذات النفوذ التي كان الإسيان يحاولون التقرب منها، وضمان تبعيتها للمخزن. وهكذا عين عددا من القواد من بين هذه الشخصيات، ومنهم بصفة خاصة محمد بن الحسين أو هاشم الإيليغي⁷⁹.

ويفضل هذه السياسة والتعيينات المواكبة لها، أمكن "مراقبة" سلطة آل هشام بإبليغ والحد من شوكة آل بيروك في كولميم والنيل نسبيا من النفوذ الذي كانوا يدعون في اتصالاتهم مع القوى الأجنبية أنهم يحضون به لحمل مخاطبتهم على "التفاوض" معهم وكأنهم أحرارا وأسيادا في متاولهم التصرف كما شاؤوا في شؤون جهتهم.

ونتيجة للإجراءات المتخذة لـ "تطويق" العناصر النواقة لما يشبه الانفصال، ولانخراط القبائل المناهضة للتغلغل الأجنبي وتأكيدها لولائها للسلطان، أرغم الإسيان على التراجع وتخفيف وطئتهم في جنوب المغرب، وهو أمر ساهم فيه أيضا ضعفهم الاقتصادي والعسكري مقارنة بمنافسيهم وانشغالهم بشمال البلاد، باعتباره دائرة نفوذهم الطبيعية تحتم عليهم إيلاء الأولوية والتركيز عليه تفاديا لتشتيت إمكاناتهم وقواهم المحدودة، لاسيما وأنهم واجهوا "حتى" في الريف نفور القبائل منهم ومعارضتها لهم وعدم انجذاب غالبية رجالها لإجراءات حاكم مليلية، ومن ضمنها توزيع بطاقات الحماية، واستعماله لوسائل أخرى توخى منها استقطاب الأعيان وكل من أبان عن استعداده للتعامل معه. وشكل هذا النفور وما واكبه من تحركات واستفزازات أساس نشوب مناوشات ومواجهات عنيفة ومكررة مع أهل الريف والإسيان سنة 1886، وفي عامي 1887 و1889، وصلت ذروتها في شتبر- أكتوبر 1893 عقب شروع حاكم

⁷⁹ - المختار السوسي، المصوّل، الدار البيضاء، 1961، ج. 19، ص. 273-280، إشارات حول ظاهرة المخالطات في سوس.

مليلية في بناء برج كبير خارج الحدود المعتادة.

وفي غياب المولى الحسن عن فاس ومراكش بسبب انهماكه آنذاك (1893) في الحركة التي قادها صوب تافيلالت لتأكيد سيادته في منطقة التخوم المغربية-الجزائرية والوقوف في وجه الأطماع الفرنسية، هاجم الريفيون الورش الجديد وفرق الجيش الأسباني المشتغلة به أو المكلفة بحراسته. وقد اتخذت المواجهات حجم حرب حقيقية إثر إرسال حكومة مدريد لتعزيزات عسكرية إلى عين المكان قوامها ما يفوق 20.000 رجل و25 جنرالات، قتل الريفيون أحدهم، وهو الجنرال ماركالو (General Margallo) في معركة 2 أكتوبر 1893.

إلا أن عزم الحكومة الإسبانية على إرسال المزيد من الجيوش والعتاد وإصرارها على تضخيم الأحداث إلى أقصى درجة وبث الحماس القومي وسط الشعب الإسباني بتأجيج المشاعر الشوفينية في صفوفه، وإدراك السلطان لمخاطر مغامرة الخول في "حرب مليلية" مشابهة لحرب تطوان وحلبى بالانعكاسات الكارثية، خصوصا في ظرفية عاد فيها من تافيلالت منهكا وبجيش أضعفته مصاعب سفر شاق ذهابا وإيابا إلى حد أنه أجبر على التخلص من بعض مدافعه لدى عبوره للأطلس الكبير في فصل الشتاء وهو في طريقه إلى مراكش، كل ذلك أقنع المولى الحسن بضرورة اجتناب المخاطرة وتحمل عواقب مواجهة جديدة مع الإسبان، فاختار المهادنة والإنصات إلى الإنجليز و"تصانحهم" الداعية إلى قبول شروط حكومة مدريد، بما فيها دفع غرامة قدرها عشرين مليون بسيطة.

وسواء كان الإسبان يراهنون أم لا على التضارب بين مواقف السلطان المتأنية أو المسالمة كرها، واندفاع أهل الريف المناهضين لهم والواقفين في الخطوط الأمامية لمواجهتهم، الملاحظ أن انشغالهم المتزايد بشمال المغرب خفف شيئا ما من "وطنيتهم" في جنوبه. إلا أن تباطؤ وثيرة مناوراتهم في سوس والصحراء و"انقطاعهم" المؤقت عن هذه الجهات لم يوفر، في حقيقة الأمر، للمخزن عناء تتبع ومواجهة تحركات ووسائل أوروبيين آخرين في تلك النواحي.

وهكذا، ورغم إبلائهم أولوية الأولويات للتخوم المغربية-الجزائرية ولوائح تولت وغيرها من الواحات، لم يهمل الفرنسيون الآفاق المتاحة لهم اختراقها في حالة تمكنهم من حط أقدامهم بسوس الأقصى والمناطق الصحراوية المتاخمة لمستعمراتهم في إفريقيا الوسطى والغربية؛ والواقع أنه سبق لهم الاهتمام بهذه الجهات في وقت مبكر يعود تاريخه إلى عصور خلت، ولاسيما عهد الملك لويس الثالث عشر (Louis XIII) ووزيره في الخارجية والحربية الكاردينال ريشوليو (Cardinal de Richelieu) اللذان انتبها بإيعاز

من أحد القناصل لأهمية سوس التجارية وطبيعة علاقات "المرابط الكبير سيدي علي" بالماسكين بزماد الحكم في مراكش وفاس⁸⁰.

قام الفرنسيون، على أساس تخميناتهم الاستراتيجة لما بعد استتباب سيطرتهم على الجزائر، باتصالات مع شيخ زاوية إيلنج سنة 1853 وسجلوا ما أكده لهم بشأن الرغبة التي كانت تحدهم للحصول منهم على مدافع لمساعدته على توسيع مجال نفوذه شمالا والاستيلاء على مرسى أكادير وما ذكره حول استعداده للالتزام لهم بفتح هذا الميناء في وجه تجارهم وتفضيلهم على غيرهم من تجار الأجناس، وربما حصر رواجه عليهم. وبعد ذلك لم تستأنف الاتصالات عموما سوى بشكل محدود ومنقطع إلى حدود عام 1881؛ إذ ذلك، وإثر "ابتلاعهم" لتونس، عمل الفرنسيون على إحياء "أواصر" العلاقات التي سبق ربطها مع إيلنج، فكفروا أحد المحميين المستخدمين بسفارتهم بطنجة بالتوجه إلى سوس وتجديد الاتصال بشيخ زاوية سيدي علي أو موسى. كانت تعليماته تقضى بجس النبض والإلحاح أمام مخاطبه على "اعتبار" فرنسا للإلجيين وتقديرها حق التقدير لنفوذهم ولمكانتهم المتميزة في سوس؛ وفي حالة تلقيه لرود فعل طيبة ومشجعة، كان عليه أن يؤكد لشيخ الزاوية أن فرنسا على أتم الاستعداد لدعمه وضمان حرمة الكيان الانفصالي الذي كان، حسب تخميناتها، ينوي إحداثه.

ولم يجذب الفرنسيون والإسبان لوحدهم لهذه الجهة وللأفاق الواعدة المتاحة، حسب ما كان يروج آنذاك، لكل أجنبي مقدم حط أقدامه بها واجتهد لاستغلال موقعها النائي. وفي مثل هذه الظروف، كان طبيعيا أن يجذب لها عدد لا بأس به من المغامرين الأوروبيين المنبهرين بطاقات "إفريقيًا" والصحراء الهائلة وفرص تحقيق إثراء ضخم وسريع في وقت وجيز، مع الادعاء، إن اقتضى الحال، أن طموحاتهم تدرج ضمن مشاريع لا يقصد منها سوى نشر الحضارة (الغربية)، والأعمال الخيرية والإحسان ومحاربة الرق، فضلا عن المساهمة في الاكتشافات الجغرافية والمعرفة العلمية.

نلك بالضبط ما كان يدعيه ملك البلجيكين، ليوبولد الثاني (Léopold II)، مؤسس 'تولة

80 - محمد المختار السوسي، إيلنج قديما وحديثا، المطبعة الملكية، الرباط، 1966، ص. 217، نص رسالة موجهة من أحد القناصل الفرنسيين بالمغرب إلى ريشوليو بتاريخ 10 فبراير 1631، أوردها الكونت دو كاستر في سلسلة "مصادر تاريخ المغرب غير المنشورة" واقتبسها منه صاحب "إيلنج... وماسة (توجد) على بعد سبعة أميال أو ثمانية من سانت كروا في مملكة سوس التي يتولاها مرابط كبير يسمونه سيدي علي، وهو رجل في نظرهم صالح، تمرد على سلاطين مراكش، وتتسع مملكته يوما فيوم نظرا لعدله، ولذلك استولى على تارودانت ودرعة ونواح أخرى، ولذلك خلص له كل الذهب المجلوب من تينيككو ومملكته تفيض ذهبًا وريش نعام وغير ذلك من المواد الصالحة للتجارة، وهو يحب التجار ويعاملهم معاملة حسنة كيفما كانت جنسيتهم وهؤلاء التجار يرحب بهم أينما حلوا، وقد نقل لي كل هذا وسعته بأذني مرات كثيرة من لدن أناس كانوا في تلك البقاع".

للكونغو المستقلة" والمستفيد الأول من استغلال هذه المستعمرة "الخاصة" أوسع الاستغلال⁸¹. وبعد تسخيره للإنجليز هنري مورطون سطلني (Henry Morton Stanley) لاستكشاف حوض الكونغو وتأسيسه لنولة خاصة، لها علمها وتابعة له شخصيا، اعتمد في بداية استغلالها على احتكاره لتجميع العاج وتسويقه في أوروبا، تمحور أحد مشاريع الملك - رجل الأعمال، أو رجل الأعمال المتوج كما لقب حينئذ (« L'homme d'affaires couronné »)، حول فكرة إحداث مركز تجاري كبير على السواحل الصحراوية حاول إخراجها إلى الوجود بتعبئة مفوضية بلاده بطنجة. وللمرور إلى المرحلة التطبيقية، اختار رئيسها ثلاثة رجال، أولهم محمي بلجيكي يتمتع بنفوذ واسع بحكم مهامه الرسمية داخل المفوضية البلجيكية وثروته، وثانيهم مغربي آخر مجنس بالجنسية للبريطانية له هو أيضا نفوذ واسع واطلاع وثيق على أوضاع المغرب بفعل اتصالاته المنتظمة مع جل أعيان اليهود في مختلف أنحاء البلاد، وثالثهم تاجر مغربي مسلم وتواق للحصول على بطاقة الحماية البلجيكية⁸².

وكانت مساهمة المحميين المنخرطين في هذا المشروع واعدة بحكم تجربتهم وشبكة معارفهم بطنجة وخارجها. ويتعلق الأمر في المقام الأول بأبرهام سيكسو، ترجمان المفوضية البلجيكية، وهو يهودي مغربي حقق ثراء باهظا بفضل مضارباته العقارية واتجاره في بطاقات الحماية والمخالطة. كما امتاز بمؤهلات كانت تستجيب تماما لمتطلبات مشروع ليوبولد الثاني، حيث تسنى له التقاط معلومات حساسة حول سوس والصحراء بواسطة شقيقه القائم بأعمال الترجمة في دار النيابة والمطلع على أسرار المراسلات الواردة على النائب السلطاني من السلطان ومن الوزراء والعمال وكذا المفوضين والقناصل الأجانب، ولاسيما ما تتضمنه من إشارات ومعلومات حول المناطق الجنوبية المستهدفة. وقد انضاف لهذا الرصيد ما يمكنه جنيه من العلاقات الوثيقة التي كانت تجمعها بصديقه وشريكه السوري منصور ملحمة، ترجمان المفوضية الألمانية، بصفته مصدرا آخرًا للاستخبار بحكم مهامه الرسمية⁸³.

وكانت "شبكة" الرجل الثاني المشارك في المشروع البلجيكي، ليفي كوهن،

⁸¹ - كان أحد المواطنين الأمريكيين السود، جورج وليامس، وهو قس ومحامي ومؤرخ اتصل بليوبولد الثاني وزار الكونغو رغم معارضة الملك لسفرو، أول من لامس فضاة معامة الأهالي على يد ممثلي وعملاء وجنود ليوبولد الثاني، فشن ضده حملة واسعة في الصحف الأمريكية وألف كتابا لذات الغرض، انظر:

An Open Letter to His Serene Majesty Leopold II, King of the Belgians and Sovereign of the Independent State of Congo, by the Honorable Colonel George W. Williams, of the United States of America, in G.H. Franklin, George Washington Williams : A Biography, Chicago, University of Chicago Press, 1985.

⁸² - A. Duschene, *Léopold II et le Maroc, 1895-1906, Bruxelles, 1965.*

⁸³ - كان أفراد من عائلة هذا الترجمان مستخدمين كمتترجمين أيضا. إثنان منهم كانا يقومان بهذه المهام لحساب القنصلية العامة البريطانية.

اليهودي المغربي الحامل لجواز بريطاني، لا تقل أهمية مقارنة بشبكة سيكسو⁸⁴. فقد كان ليفي كوهن المذكور، وهو المحامي المشرف على جريدة لورفاي دوماروك (*Le Réveil du Maroc*)، المقرب من السفارة الفرنسية وترجمانها الشهير حليم بنشمول، والمدافع عن نظام الحمایات والتجنيس، كان يمتلك من جهته "الورقة الراحبة" الإضافية المتمثلة في موقع أحد أشقائه في قلب القنصلية الإسبانية بالصويرة حيث كان يقوم هو أيضا بمهام الترجمة.

ولستغل فعلا ليفي كوهن "مكانة" أخيه لربط علاقات وثيقة مع أعيان ولا نون وفي طليعتهم الشيخ حبيب محمد بيروك، كما أنه ربط اتصالات، بصفته مرسل الجمعية البريطانية المناهضة للرق والعبودية (*British Anti-Slavery Society*)، مع دونالد مكنزي (*Donald Mackenzie*)، أحد مسيري شركة الشمال الغربي الإفريقي (*African Company North West*) والمناهض (فيما بعد) لنظام الحمایات والتجنيس العشوائي. وبواسطته أمكن للفي الإطلاع عن كتب على ما قامت به هذه الشركة بطرفية وعلى ربود فعل الأهالي تجاهها، والإجراءات التي تتخذها المخزن للتخلص منها ومن منشأتها رغم الضغوط التي مارستها عليه للحكومة البريطانية حيث حملته مسؤولية ضمان أرواح وممتلكات مك كنزي ورفاقه.

وأضاف الرجل الثالث، وهو المدعو الحاج أحمد الطنجي، خبرته، وإن على مستوى أدنى، لخبرة سيسكو ولفي كوهن حيث سبق أن اكتسب دراية بالمجال المستهدف بفضل تنقلاته للبيع والشراء بأسواق سوس الأقصى وحضوره مواسمها الدينية. وفي مقابل الحماية البلجيكية والمال، التزم بالسفر إلى تلك الجهة والإقامة هناك، وربط علاقات متينة مع أعيان محليين ذوي نفوذ، إلى حد مصاهرة أحدهم باتخاذ زوجة سوسية أو صحراوية. وبموازاة ذلك، كان عليه أن يتجول في المنطقة ويقوم إمكاناتها الفلاحية والتجارية ويستقصي عن ثرواتها المعدنية ويجمع عينات من معادنها، ويشرع بعد مدة في شراء الأراضي باسمه الخاص قبل تقويتها، في مرحلة ثانية وعلى أساس عقود كان يفترض تسجيلها بالمفوضية البلجيكية، للشركة المجهولة الاسم التي كان ليوبولد الثاني يختفي وراءها.

تعباً الرجال الثلاثة لبلورة المشروع وإنجاحه لنيل نصيبهم من الأرباح الضخمة التي كان الملك البلجيكي يراهن عليها ويأمل تحقيقها، بفضل النشاط المكثف المرتقب للمركز المزمع إعداده واستفادته من تحويل طرق القوافل القاصدة

⁸⁴ - أدلى السفير البريطاني كوربي كرين بأحكام قاسية في حق ليفي كوهن و استنكر بشدة تصرفاته وتورطه بصفة خاصة فيما كان يسمى بـ"دعوى اليهود"، انظر مثلا رسالته المؤرخة 21 غشت 1888 المرفوعة إلى وزارة الخارجية (لندن)، F.O. 99, 254,

الصويرة للمرور عبره إلى أن يصبح "رأس جسر" يمكن الانطلاق منه للتوغل صوب إفريقيا الغربية وما تزخر به من معادن وغيرها من الموارد الطبيعية.

اجتمعت إنن حظوظ وافرة لإنجاح المشروع وضمان سرية وضع لبناته الأولى حيز التنفيذ، ذلك أن العقليين المديرين الأساسيين، سيكسو وكوهن، نسجا خيوطه وابتكرا الحيل اللازمة لإنجازه في الخفاء باعتمادهما على شخص ذي تجربة ميدانية ومتحرر من "العائق" المتمثل في شهرتهما، حيث كان لا يعرف لا في طنجة ولا في سوس إلا بصفته تاجر يزور بانتظام أسواق ومواسم المنطقة الجنوب.

ورغم كل الأوراق الرابحة المجتمعة نظريا بين أيدي منظريه، باء المشروع بفشل ذريع في نهاية المطاف. وكان مرد نهايته غير المرتقبة لظروف قاهرة ومعاكسات شتى تصدرتها حسابات الملك ليوبولد الخاطئة ومراهنته على وضع "جيو - سياسي" في أقصى جنوب المغرب أعتبر، غلطا، مماثلا للأوضاع القائمة في إفريقيا الوسطى حيث أمكنه استغلال انقسام الكونغو مثلا إلى كيانات قبلية وثنية قائمة الذات ومستقلة بعضها عن البعض الآخر، الشيء الذي مكّنه انتزاع "معاهدات" من مشايخ القبائل ورؤساء العشائر وإنشاء كيان أوسع من بلاده وخاص به أسماء "دولة الكونغو المستقلة"⁸⁵. أما في سوس والسواحل الصحراوية فإنه اصطدم بتبعية هذه الجهات لدولة متجنزة في الزمان والمجال وحريصة كل الحرص على ضمان سيادتها على أراضيها، القريبة والبعيدة جغرافيا من عاصمتها، وممارسة سلطتها على رعاياها رغم كل العوائق ومختلف أشكالها⁸⁶.

وتجلى هذا المعطى بشكل ملموس بعد أن اكتشف المخزن وأهل سوس

⁸⁵ تحليل دقيق و تفاصيل حول فظاعة الاستغلال الذي اشرف عليه الملك ليوبولد الثاني في الكونغو، في المؤلف التالي: A. Hochschild, *Les fantômes du roi Léopold. La terre coloniale dans l'Etat du Congo, 1884-1908*, Paris, Ed. Taillandier, 2007, pp. 110-112, « Stanley... avait fait deux découvertes de taille au sujet des peuples du bassin du Congo. Premièrement, ils ne constituaient pas une menace sur le plan militaire... ; leurs lances, flèches et mousquets désuets ne pouvaient rivaliser avec ses toutes nouvelles carabines Snider à chargement par la culasse. Deuxièmement, le long (du fleuve) Congo, aucun Etat tout-puissant n'aurait à être soumis... (Au bord des affluents du fleuve existaient) plusieurs royaumes importants mais pour la plupart très affaiblis par les chasseurs d'esclaves... La population n'était pas élevée... On y trouvait plus de deux cents groupes ethniques différents parlant plus de quatre cents langues et dialectes. L'opposition éventuelle étant aussi fragmentée, la conquête serait relativement simple ».

⁸⁶ Ibid., pp. 126-127, « Les chefs (africains) remettaient leurs terres à Léopold, et ils le faisaient pratiquement pour rien. A Isangla, près des grands rapides, Stanley nota qu'il avait pu acheter la terre pour un poste en payant certains chefs au moyen de « beaux tissus, de manteaux de laquais aux galons clinquants, divers articles de troc... sans oublier deux bouteilles de gin... L'alcool donnait des résultats aussi efficaces que les mitrailleuses... Le mot « traité » était un euphémisme, car de nombreux chefs n'avaient aucune idée claire de ce qu'ils signaient. Rares étaient ceux qui avaient vu auparavant un mot écrit, et on leur demandait d'apposer un X sur un document en langue étrangère et rédigé dans un jargon de juristes ».

الأقصى حقيقة ما جاء احمد الطنجي من أجله، وما كان يتوخاه بإجراءاته والأموال الموزعة على بعض الأعيان. وإثر انفضاح المشروع، احتج السلطان على ما كان ليوبولد الثاني ينوي القيام به. وزاد في تعقيد الأمور بالنسبة لهذا الأخير تحلي ليفي كوهن عن المهام الموكولة له بعد المرض المفاجئ الذي ألم به، كما أن تكلفة المشروع المالية تعدت وبكثير السقف المحدد بفعل ما كان يستلزم دفعه للاستطلاع والاتصالات مع أعيان القبائل وشراء الذمم.

ورغم تعدد المؤشرات المنبئة بالفشل، حاولت "الشركة البلجيكية المجهولة الاسم" المشرفة نظريا على المشروع إيجاد الحلول والصيغ اللازمة لكي لا تحرم من ثمار استثماراتها ومجهوداتها. وحدث بها هذه الحسابات إلى تأسيس شركة جديدة سجلتها تحت إسم "الشركة الانجلو بلجيكية الإفريقية" وحاولت تسخيرها لإعادة شراء البقع الأرضية والمواقع التي كانت شركة الشمال الغربي الإفريقي التابعة لدونلد مك كنزي وشركائه تود التخلص منها بعد أن استعصى عليها مواصلة نشاطها برأس جوبي. وإخفاء نواياها "التجارية والمعدنية" وتضليل الأهالي والمخزن، أشاعت الشركة الجديدة أنها لا تروم سوى إحداث مستشفى دولي تود وضعه تحت تصرف الصليب الأحمر بعد تأمينه وتشكيل فرقة مسلحة لحماية طاقمه الطبي ومنشأته، إلا أن هذه المحاولة لم تفلح وباعت هي الأخرى بالفشل.

وبصفتها الدولة العظمى المطلعة أكثر وأثق من غيرها على أوضاع سوس الأقصى بحكم طول مدة تعامل تجارها مع هذه الجهة، خصوصا منذ عهد الملكة إيليزابيث الأولى (Elisabeth I) والملك شارلز الأول (Charles I) والامتيازات التي منحها السعديون للشركة التي أسست بلندن خصيصا للتجار مع المغرب واحتكار بعض صادراته صوب إنجلترا (Barbary Company)، اعتمادا على هذا الرصيد التاريخي ومن منطلق انشغالها المستدام بالوضع للقائم جنوب جبل طارق، وبالحفاظ على أولويتها التجارية والدبلوماسية على الساحة المغربية، كانت بريطانيا العظمى تتابع عن كثب تحركات الملك ليوبولد الثاني والإسبان والفرنسيين في جنوب البلاد.

وعلى أساس نفس الاعتبارات كانت لا تهمل مشاريع أجناس وشخصيات أخرى تواقفة للمشاركة في السباق صوب سوس الأقصى والسواحل الصحراوية، وإن بدرجات متفاوتة. من بين هؤلاء القصل العام الأمريكي بطنجة، فليكس ماثيوز (Felix Mathews)، الشهير بصلووعه في توزيع بطاقات الحماية والمخالطة "الخارجة عن القانون" بسخاء، وواضع مخطط يوصي فيه حكومته بالاستعداد وأخذ الترتيبات اللازمة لبيسب النفوذ الأمريكي في تلك المناطق واستغلال "استقلالها" لإبرام معاهدات وللتجار مع قبائل واد نون والصحراء، وهي جهات سمعت عنه حكومة واشنطن في وقت مبكر إثر غرق خصص

سفن أمريكية عرض سواحلها في ما بين 1790 و 1806⁸⁷.

وطبقا لمقاربتها المعتادة في تعاملها مع المغرب عملت بريطانيا العظمى، في ما يخص هذه الجهة أيضا، على تمييز خياراتها وخططها مقارنة بخطط ونهج الدول الأخرى، فاجتتابها الحذر للدخول في حلبة السباق بشكل مباشر ومكشوف على غرار منافسيها كان لا يعني إطلاقا أنها غائبة عن سوس الأقصى، ذلك أن التستر وراء مبادرات رعاياها ومشاريعهم في المنطقة كان يوفر لها إيجابيات الحضور الفعلي في عين المكان ويضعها في مأمن من سلبياته في تعاملها مع السلطان.

ولا أدل على ذلك من معاناة المخزن انطلاقا من عامي 1876-1877 وطيلة سنين، سياسيا ودبلوماسيا وماليا، جراء إقدام شركة الشمال الغربي الإفريقي على تأسيس منشآت تجارية برأس جوبي (طرفاية) أسند أصحابها (وهم رجال أعمال وتجار من لندن ولينفربول وبريستول) مسؤولية تسييرها لدونالد مكنزي السالف الذكر، وصاحب مشروع فرعوني يروم شق قنال عملاق بين واد نون والنيجر لإيصال مياه المحيط الأطلسي إلى تنبوكتو وإنشاء ممر مائي صالح للملاحة صوب قلب الصحراء⁸⁸.

وحتى قبل إبرام "معاهدة" بين هذا الأخير والشيخ محمد بن بيروك، وإحداث شركة ثانية بلندن عام 1879 (Sus and North African Trading Company) أسست مركزا تجاريا لها بسبيدي إفني شمال رأس جوبي، رد ج.د. هاي على احتجاجات المولى الحسن (1876) واستكراهه لتحركات دونالد مك كنزي نافيا تبعية منطقة ما وراء واد نون وانها جزء من تراب المغرب، وهو طعن أجاب عليه الحاجب موسى بن أحمد بالتأكيد على تبعية هذه الجهات للمغرب باعتبارها جزء من تراب الإيالة الشريفة تربطه بها علاقات قائمة على البيعة منذ قرون. وبعد أخذ ورد دام عدة سنين مع الحكومة البريطانية، شكلت رغبة التخلص من منشآت شركة ماك كنزي أحد نوافع حركة المولى الحسن إلى سوس (1882) لمعاينة ما يجري هناك، وحث القبائل على مقاطعة تلك المنشآت لدفعها صوب الإفلاس وإنهاء نشاطها. وفي مرحلة لاحقة، وبعد هجوم بعض الأهالي على هذه المنشآت، أرغم أصحابها على إغلاقها نهائيا مقابل تعويضات بالغوا في تحديد مبلغها، وهي مبالغ

⁸⁷ - F.A. Mathews, El Sus, Wad Nun y el Sahara, in *Boletin de la Societa Geografica de Madrid*, 12, 1882, pp. 513-525 : P. Pascon, Rapport consulaire de Mathews : Introduction et annotations, in *Enjeux sahariens*, Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes, novembre 1981, pp. 11-131.

⁸⁸ - D. Mackenzie, *The Flooding of the Sahara*, London, 1877

ساعتهم حكومتهم على لتزاعها من المخزن⁸⁹.

وفي المنطقة ذاتها، حاولت شركة بريطانية أخرى، كلوب فنترسانديكات (Globe Venture Syndicate)، وهي مجموعة تكونت بلندن وادعت أنها أبرمت "معاهدة" مع "مجلس شيوخ قبائل سوس المستقلة" تخول لها حق التنقيب عن المناجم في هذه المنطقة واحتكار استغلالها. وقد تمثلت إحدى معاملاتها التجارية في إرسال سفينة إلى عين المكان، "الطرمولين" (Tourmeline)، بقيادة مغامر يدعى الماجور سبيلسبوري (Major Spilsbury)، وهي محملة بكميات هائلة من البنادق الحديثة الصنع. وإثر تدخل باخرة المخزن "الحسني" وإفشال عملية إنزال الأسلحة، ثم بعد ذلك متابعة المهرب أمام القضاء بجبل طارق، رفضت حكومة لندن الضغط على مجموعة كلوب فنترحيث لحملها على دفع تعويضات للمخزن وجبر الضرر والخسائر اللاحقة له جراء التهريب والإنزال في منطقة محرمة، وإطلاق النار على عساكره وباخرته، والتعامل مع عناصر انفصالية⁹⁰.

ورغم منازعتها لحدود البلاد الجنوبية ومساهمتها بأشكال شتى، وكغيرها من الدول، في إنهاك قدرات المخزن، كانت بريطانيا تعي مدى تراجع نفوذها أمام منافسيها الفرنسيين والإسبانيين والألمانيين، لذلك روجت فيما بين 1886 و1888 لفكرة جريئة قائمة على فرضية إنهاء المنافسة الأوروبية حول "الإمبراطورية الشريفة" وما تحمله في طياتها من مخاطر تهدد الاستقرار في المنطقة والسلم في أوروبا. وقد ارتكز اقتراحها على مبدأ تحييد المغرب (neutralisation) وفتحه بشكل متساوي أمام جميع الدول.

وبما أن هذا الاقتراح لم يلق أي حماس، خصوصا من جانب الفرنسيين،

⁸⁹- انظر تفاصيل بعض الأحداث التي سبقت هذا الانسحاب في رسالة وجهها بوبكر الفنجايي إلى المفوض البريطاني كوربي كرين بتاريخ 15 رمضان عام 1305 / 26 مايو 1888: "وبعد... غير خاف عليك ما كنت قدمت لنا من الإعلام ببلد طرفاية فوق واد نون، فقد بحثنا عن صحة ذلك البحث التام حتى استخبرنا البعض من أهل واد نون على يد رجل اسمه ميلود اليكوتي قاطنا بمراكش، ومن عادته تحقيق أخبار تلك الناحية، حيث هو سافر لتلك النواحي. ومما سمعناه منه أن السبب في قضية مكنزي النازل بفندق الكمانية الإنجليزية بطرفاية كان الرجل الإنجليزي مع متعلم له بروج بساحل البحر، وشاهدوا خزان مضرروبين، والحالة أنهم مستفرون فلحقوا بهم لينظرون من أي محل هم. فلما وصلوا إليهم وجدوا بهم عسكرا عساؤون إدالة بالبيضة، ووجدوا أولئك العساكر شتغلين بطحن الزرع بالرحى، فصار الرجل الإنجليزي يتكلم معهم على سبيل البسط ويتردون في ذلك على وجه البسط، واقتروا في تلك الساعة ورجعوا إليهم أيضا في اليوم الثاني، بل توجهوا العساكر المذكورين لحضرة الإنجليزي المذكور، يعني لمحلته، فصاروا يكلمونه ووجدوا بيده مكحول، فطلبوا منه أن يمكث منها ينظرونه، فمكث منها بعد أن نزع منها العمانر. فلما حازوها من يده تكلموا مع بعضهم بعضا بلغة العسكر، وفي الحين قتلوا الإنجليزي المذكور بمكاحلهم، ضربوه في رأسه وجرحوا من معه، وأخذوا لهم كل ما وجد معهم ومع العسكر الأعراب من أرزكينين من قبيلة تكنة. وحيث سمعت هذا ممن له مخالطة ومعرفة وتحقيا بتلك النواحي أعلمتكم بالواقع، مع أن السلطان أيده الله لا يرضى هذا الواقع لرعيتمكم ولا لغيرهم... وكما وصل الخبر من واد نون أن اثنين مراكب من دولتكم هنا بطرفاية..."; المرجع: خ. بن الصغير، في خزمة صاحبة الجلالة... م.س، الوثيقة رقم 27، (FO 174/110).

⁹⁰ - P.G. Rogers, *A History...*, op. cit., pp. 233-236.

تركت الحكومة البريطانية من جديد وكأنها لا ترفض فرضية اقتسام المغرب بين الأطراف المتنافسة حوله، وهو ما عبر عنه وزيرها الأول ووزير الخارجية، اللورد سالبوري، في الخطاب الشهير الذي ألقاه بمدينة كلاسكو، حيث لم يخف، وعلى حد قوله، شهيته واستعداده لتناول حصته من "الكعك المغربي".

وربما تتضح الأمور ويحن وقت السطو على "الكعك"، تعبأت المفوضية البريطانية للحفاظ بمواقعها. ومن هذا المنطلق ولتعديل الخلل الناجم عن احتواء الوزاني "بفرنسا، لم تكثف بالخدمات التي كان يسديها لها محميها النافذ، التاجر بوبكر الغنجاوي المقرب من الدوائر المخزنية العليا، بما في ذلك السلطان والحاجب باحماد، بل بسطت حمايتها على الحاج محمد المصلوحي، شيخ زاوية تامصلوحت ذي النفوذ الروحي-الديني الواسع في جنوب البلاد، والمعروف بشساعة أملاكه وأراضيه الفلاحية وتحكمه في موارد مائة هامة في حوز مراكش.

وعن ظروف احتضان المصلوحي قال المفوض البريطاني آرثر نيكولسون في رسالة موجهة للورد سالسبوري: "مُنحت الحماية البريطانية لشريف تامصلوحت سنة 1894 للحيلولة دون احتمائه بالفرنسيين... ولمنع هؤلاء (من الإفادة من احتضانهم لهذه الشخصية) وتحويل جنوب المغرب إلى منطقة (خاضعة) لنفوذهم وقاعدة لدعايتهم السياسية (وما يمكن أن يقوموا به) لاستغلال النفوذ الذي يحضون به (في الشمال) وتوسيعه بواسطة شرفاء وزان في اتجاه مختلف أرجاء الإمبراطورية (الشرقية)". وأضاف نيكولسون أن سلفه بطنجة أبلغ كل هذه الحيثيات للسلطان "على وجه السر" وبصفة غير رسمية، جريا على التقليد الذي سنه ح.د. هاي والقائم على اعتبار أن كل ما هو في صالح بريطانيا هو بالضرورة صالح ومفيد للمغرب.

وذلك بالذات ما لم يفتح به المولى الحسن حيث تأمل تضارب مصالح المغرب مع ما كان يوصي به أو يقدم عليه المفوض البريطاني، مستخلصا الدرس أيضا، و بدون شك، من تجارب الماضي وكيف تركت إنجلترا المغرب وحيدا في مواجهة ما مر به من المحن. إلا أن غضب السلطان واستيائه الشديد من أساليب الإنجليز وما كان يعتبره لا محالة مكرًا وطعنة من الخلف، كل ذلك لم ينقص من قيمة تحليل المفوضية البريطانية لنوايا الفرنسيين واحتمال "سقوط" المصلوحي تحت حمايتهم.

وربما سبق لبوبكر الغنجاوي تنبيهها لمكانة شيخ زاوية تامصلوحت وعلاقته ببعض التجار الفرنسيين المقيمين بمراكش حيث كان لا يخفي عنهم تطلعه للاحتواء بولتهم- وهو نباً كان يستحيل أن لا تلتقطه أذان الغنجاوي وأذان مخبريه. ولم يفت رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، من جهته، النقاط النبا ذاته وتوينه في تقرير حرره

في مطلع أكتوبر 1893 ووجهه لوزير الحربية بباريس، قال فيه : "إن زعيم زاوية تامصلوحت ثري للغاية ويتمتع بنفوذ واسع في الحوز وفي سوس... (إن) في وسعه تقديم خدمات (قيمة) لفرنسا... (لاسيما) وأنه طلب من التاجر (الفرنسي) لانيال (المقيم بمراكش) تعيينه سمسار له (وتوفير الحماية الفرنسية له بهذه الكيفية)"⁹¹.

وبإدلائه بهذه المعلومات وبالصيغة التي عرّب بها عنها، كان رئيس البعثة يناشد في واقع الأمر وزارة الحربية والحكومة الفرنسية ويدعوها للاستجابة لآمال الحاج المصلوحي وانتهاز الفرصة لتحويل زاويته وأراضيه إلى "محمية فرنسية" ثانية وإضافتها لـ "المحمية" الوزانية. وكان من شأن ذلك توفير قاعدتين استراتيجيتين في شمال المغرب وجنوبه لترسيخ أولوية فرنسا على الساحة المغربية. إلا أن الحكومة الفرنسية لم تصادق على الاتجاه المقترح عليها ربما لتقادي نشوب أزمة مع بريطانيا، حيث كانت تترك أنها مهتمة هي الأخرى بالمصلوحي ومصممة العزم على حمايته، خصوصا أن هذا الأخير كان لا يخفي عنها استعدادها للتعامل مع الفرنسيين والاحتواء بهم في حالة رفضها بسط حمايتها عليه⁹².

وعلى غرار "السابقة الوزانية" وتراجعه تحت ضغط فرنسا التي لوحت بتدخل جيوشها لفرض الحماية الممنوحة لشريف وزان، رضخ المولى الحسن للأمر الواقع عندما بلغه نبأ إقدام الدولة "المحبة" على بسط حمايتها على شخصية دينية لها وزنها الروحي في جنوب البلاد⁹³.

واللافت أن نولا أخرى عملت على الاقتداء بالفرنسيين والإنجليز في هذا المجال. ففي إطار استراتيجية توظيف الحماية توظيفا منهجيا، وضعت المفوضية الألمانية خطة لتطوير ما أسمته "الحماية العقارية"، بمعنى انتقاء كبار الملاكين في البوادي وحثهم على الاحتواء بألمانيا، وهو ما فسح المجال أمام شركات منجمية ألمانية في مرحلة لاحقة لتشكيل "محميات معدنية" استعدادا لاستغلالها في الظرف المناسب.

⁹¹ - A.M.G., C 7, octobre 1893.

⁹² - الوزير الأعظم إلى سفير فرنسا، 18 جمادى الأولى 1313 / 6 نونبر 1896

⁹³ - واللافت أن المولى الحسن حاول الاستجداد بالإنجليز إثر اندلاع قضية "الوزاني" سنة 1884 : "وواجبنا نعرفكم أيضا، أن ما يذكره منسبطر الفرنسيين من صحة الحماية للحاج عبد السلام بسبب كونه خدم في مصلحة المهانة بين الإيالة المغربية وبين الإيالة الفرنسية، فبين أن هذه الخدمة هي تُظنر السلطان نصره الله، وهو الذي كلف بها الحاج عبد السلام كما كلف بها قبيلة القاضي ابن عبد الواحد الذي بمرسى أسفي، وتوجه معه باشا العراش السيد محمد ولد اب محمد الشرقي. وحين توجه لها الحاج عبد السلام، أعطاه المخزن الكتب الشريفة لقواد القبائل وصير عليه المال، كما صير المال العظيم على مصالح ذلك الوطن، محافظة على الجوار مع الدولة الفرنسية وعلى العهود التي بين المملكتين، ولذلك بينا أنه في خدمة المخزن ولا يصح له أن يدخل في حماية أخرى، لأنه إذا احتاجه المخزن لمثل هذه الخدمة في بعض الأوقات كما هي عادة أسلافه، فلا يمكن أن يتوجه لها حتى تكون بمشاوره دولة أخرى، ومخزن المغرب لا يكون لأسفل فيمن هو محسوب من خدامه. وكيف بالدولة الفرنسية وما هي مشهورة به من العقل والفهم والمحافظة على العهود حتى تقبل هذه الحجة؟"

كيفية كانت ردود فعل المخزن إزاء ما أقدمت عليه فرنسا وانجلترا وحاولته ألمانيا، وهي "الدولة المحبة" الجديدة التي راهن عليها السلطان لبعض الوقت، يبقى أن احتماء شخصيات روحية بارزة بقوى أوربية شكل عامل إضعاف خطير للدولة المغربية وتسبب في ظهور شرخ إضافي في هياكل البلاد التقليدية وتعطيل وظائف (أو بعض وظائف) زوايا وازنة على مستويات شتى، ومنها الوساطة بين المخزن والقبائل، خصوصا في حالات الشدة. وكان من شأن هذا التحول في موقف زوايا كبرى، إلى حد قبول شيوخها "الاحتماء" بالنصارى، بل وترجي هذا الاحتماء، أن يحدث حيرة في أذهان الناس إزاء "الكفار" وإزاء "الخطاب" الذي ما فتئ المخزن والعلماء يرددونه بشأنهم وبشأن المحتمين بهم.

وقامت بعض هذه "الحلول" على فكرة أداء الديون بدون تأجيل مقابل تخفيض يعادل 50% من قيمتها الاسمية. وقد عمل المخزن بذلك بإيعاز من المحمي البريطاني، بوبكر الغنجاوي، المقرب من المولى الحسن والوزير الأعظم، وصلة الوصل بينهما وبين ج.د. هاي. ولا يستبعد أن يكون هذا الأخير هو صاحب الفكرة في حقيقة الأمر وأنه مررها بواسطة المحمي المذكور. والفرضية واردة لأن حلا من هذا القبيل كان يلائم حسابات هاي وانشغاله بعواقب مزايدات زملائه وتسرعهم في استعمال لهجة التهديد والوعيد واستدعاء البوارج الحربية، لذلك كان يدعو المخزن إلى تليين ردود فعله والاحتياط إزاء استفزازاتهم.

الفصل الثالث الحماية وتلاشي الهياكل التقليدية

1 - الحماية ونهاية التوازنات الاقتصادية-الاجتماعية التقليدية

1 - اضطراب الأسواق

شكل إدماج المغرب في السوق العالمية وتعزيز الروابط التجارية مع أوروبا، بوثيرة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل، الأرضية التي نمت وازدهرت فوقها "وظائف" السماسرة المتعاملين مع الشركات والدور التجارية الأوروبية الأمريكية. وكانت العناصر المنتمية لهذه الفئة تساهم بشكل فعال في تصريف البضائع المصنعة والبضائع الكولونياتية (الشاي، مثلا) المستوردة، وتتكلف أيضا بتجميع المنتجات المغربية الخامة قصد تصديرها.

وبما أن البضائع المصنعة كانت تباع عموما بأثمان في متناول غالبية السكان، مما سهل استئناس أهل البوادي والمن بها وإقبالهم عليها بشكل تصاعدي، فقد أمكن للوسطاء الاستفادة من الارتفاع الإجمالي لحجم وقيمة البضائع المستوردة، كما أنهم استفادوا من الارتفاع المتواصل لأسعار المنتجات الفلاحية المحلية الناتج عن تزايد الطلب الخارجي على الحبوب، والقطاني، والزيت والصوف، والجلود الخ...

إلا أن هذا المنحى كان لا يخلو من سلبيات عانى من جرائها السكان، لاسيما خلال مراحل الجفاف والقلة؛ ذلك أن تزامن تزايد الطلب الخارجي وانخفاض المحاصيل، أو حتى بقائها خلال السنوات الممطرة في مستواها المعتاد، كان يعني غلاء للأسعار لا يطاق بالنسبة لجماهير الفلاحين والحرفيين الصغار، خصوصا في سياق ما بعد حرب تطوان ومعاناة البلاد من التضخم المالي وتدني قيمة النقود المغربية. وزاد الطين بلة تعاظم المحميين للمضاربة على نطاق واسع، واستفادتهم من الإمكانيات النقدية والمالية التي كان "أصحابهم" الأجانب يضعونها بين أيديهم، ومن القروض والتسهيلات التي كانت المؤسسات البنكية الأوروبية تمنحها لهم. فكانوا يشترون المحاصيل الزراعية قبل الحصاد والصوف قبل جز الأغنام.

وقد شهدت هذه الصيغة من التعامل التجاري إقبالا كبيرا في البوادي لأن الحصول المسبق على مال التاجر الأجنبي أو المحمي كان يتيح للفلاح المتعاقد مع هذا أو ذلك إمكانية الإدعاء أمام السلطة المخزنية أنه "مخالط" ومؤهل بالتالي

للإقلاط من الضرائب والكلف¹.

وحتى في غياب تعاقد مع المزارعين ومربي الماشية، كان السماسرة يختارون الحل الأبسط المتمثل في اقتحام أسواق البوادي والمدن، والسطو على أعمال الفلاحين، حيث كانوا يشترون ما جاء به هؤلاء قبل إفراغه في "الرحبة" المخصصة له. ولحث البائعين على تفضيلهم، كان بعضهم يستعمل وسائل الضغط والتخويف، ويهدد أيضا "العبارة" والكيالين لإرغامهم على جمع كل ما أوتي به من قمح وشعير وذرة وقطاني، وتسليمه لهم نون غيرهم. وأمام مثل هذه التصرفات، حار الأمناء والمحاسبون، ولم يجدوا الحل الكفيلة لإخضاع المحميين لضوابط السوق، وإنهاء الاضطرابات المترتبة عن ممارستهم الاحتكارية. وكان طبيعيا أن يثير عجزهم سخط عامة الناس، بائعين ومشتريين².

ففي فاس مثلا، وعلى إثر استحواذ المحميين على مطاحن هذه المدينة وارتفاع أسعار الدقيق، لاحظ رئيس البعثة العسكرية الفرنسية مدى استياء العامة، فكتب في رسالة موجهة لوزير الحربية بباريس انه "يغمر سكان (العاصمة) سخط كبير تجاه محتسب (مدينتهم) لأنهم يحملونه مسؤولية ارتفاع أسعار المواد (الغذائية) الأساسية... (لقد) عم الغلاء كل شيء هنا وأسفر ذلك عن معاناة شديدة في الأوساط الفقيرة... (إلى حد أنه) يخشى اندلاع انتفاضة (كبرى) مباشرة بعد مغادرة السلطان للعاصمة (حيث يفترض) أن يقود الحركة (ضد القبائل الثائرة في جنوب البلاد الشرقي...)"³.

وفي السياق ذاته، ندد أحد المقيمين البريطانيين المطلعين اطلاقا واسعا على أوضاع المغرب، دونالد مكنزي، بممارسات المحميين وحاول إثارة انتباه اللورد سالسبوروي، وزير الخارجية ورئيس الوزراء، إلى الضربة التي تتلقاها سمعة الغرب ويتلقاها إشعاعه المعنوي بسبب سلوك هذه الفئة من المغاربة. وقال "إن استغلال نظام الحماية وصل حدا لا يطاق... (لقد أسفرت) التجاوزات (الشنيعة) المرتكبة في ظل هذا النظام عن مآسي شديدة (وأضرار لا تحصى) ذهب ضحيتها عدد كبير من الأهالي الضعفاء في الإيالة المراكشية".

¹ - بن زيدان، علائق الدولة العلوية، م. خ.م.ر. رقم 3178، ظهير 26 رجب 1298/24 يونيو 1881، تنفيذ بممارسات المحميين الاحتكارية؛ انظر كذلك: خ.م.ر.، كناش 429، إشارات متعددة حول مشكلة القلة وارتفاع الأسعار، لاسيما بالصويرة، إصدار أوامر للأمناء تقضي ببيع احتياطي المخزن من قمح وشعير لتموين الأسواق مع اتخاذ التدابير اللازمة لكي لا يستحوذ الأقبوياء على ما يعرض للبيع على حساب الضعفاء.

² - خ.ع.ر.، وب.، السلطان إلى النائب برقاش، 10 ذي القعدة 1301/1 شتبر 1890، حول شكوى محتسب فاس وتحمله مسؤولية ارتفاع ثمن الدقيق للمحميين بسبب احتكارهم لمطاحن المدينة.

³ - A.M.G., C 7, Rapport mensuel, avril 1893, « Tout est cher et les pauvres pâtissent beaucoup... On craint un soulèvement ». Ibid. ; mai 1893, « Grève des portefaix de Fès ».

وقد تدهورت أوضاع سكان المدن بشكل مثير بسبب عامل آخر مرتبط بنفور أهل البوادي من أسواق الحواضر، وتخليهم عنها لفترات طويلة. وكان مرد هذا النفور الأساليب التي اعتاد المخزن اللجوء إليها بين الفينة والأخرى للتمكن من إلقاء القبض على أعضاء القبائل المتماثلة في تنفيذ ما كان يطالبها به، أو الرفضه تماما لما طلب منها أو من بعض أفرادها.

نسبة لا يستهان بها من هذه المطالب كانت لها صلة بديون الأجانب والمحميين على رجال القبائل. وفي حالة عدم امتثال الغرماء وتسديدهم لما بذمتهم كان المخزن يأمر عمال المدن بإلقاء القبض على "إخوانهم" لحث القبيلة كلها على الضغط عليهم وإرغامهم على الأداء، خصوصا عندما كانت المفوضيات والقنصليات تتدخل لموازرة الدائنين، وتهدد باستقدام البوارج الحربية للإسراع باستخلاص الديون، بصرف النظر عن مصدرها وطبيعتها وتطابقها أم لا مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

وتحت ضغوط "الباشدورات"، كان المخزن يختار فعلا الحل الأسهل المتمثل في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، ويلقي القبض في الأسواق على الأبرياء لإرغام "إخوانهم" على تسديد ديونهم. وبفعل هذه الاعتقالات العشوائية والجائرة في رأي عدد كبير من الناس، صار أهل البادية يعتبرون أسواق المدن بمثابة "مصادد" من الأفضل الابتعاد عنها. وكان لهذا المنحى، بطبيعة الحال، تأثير سلبي على أهالي الحواضر لأن عزوف أهل البادية كان يعني تعذر وصول المنتجات الفلاحية إلى أسواق المدن وتضرر المستهلكين والحرفيين من جراء ذلك. كما أن هذا العزوف كان يتسبب في انخفاض مبيعات المدن للفلاحين وغيرهم من سكان القرى.

ولتجاوز الضيق المترتب عن هذه المقاطعة، كان أهل الحواضر يطالبون السلطان بالتدخل، وتطبيع الأوضاع وذلك بإصدار أوامر تقضي بإنهاء الاعتقالات في الأسواق تحت طائلة مسؤولية القبيلة الجماعية. وتكررت مرارا المساعي التي قام بها في هذا الشأن سكان تطوان مثلا على إثر مقاطعة القبائل المجاورة لهم لسوق مدينتهم. وقد أقدموا على ذلك سنة 1884 إثر تخلي قبيلة غمارة عن سوقهم بعد أن علم أهلها بشكوى رفعها أحد المحميين الأمريكيين ضد بعض "إخوانهم". وبسبب تضرر التطوانيين جراء ركود أنشطتهم التجارية والحرفية، ومعاناتهم من قلة المواد الغذائية، رفعوا عريضة للمولى الحسن مستجدين به ومبينين سلبيات تخلي أهل غمارة عن سوقهم وتوجههم عوضه لسوق الشاون⁴.

وفي بعض الأحيان، وبفعل تخوفهم من عواقب السخط الناجم وسط قبيلتهم

⁴ خ.م.ر، كناش، 123، 12 حجة 1301/3 أكتوبر 1884، رسالة السلطان لعامل تطوان، محمد بن احمد السلاوي، يأمره فيها بربط اتصالات مع اعيان غمارة والتباحث معهم حول الإجراءات اللازمة لتخاذها لكي لا يتابع ويعتقل سوى من هو "عاصر الذمة" تجاه الأجانب والمحميين.

عن الاعتقالات العشوائية، وما يمكن أن يترتب عنها من اضطرابات، كان القواد يتوسطون لفائدة "إخوانهم" ويطالبون بأجال إضافية لتمكين المدنيين من جمع ما يكفي من المال لتسديد ديونهم. وفي رده على استرعاء من هذا القبيل صادر من عامل إحدى القبائل المجاورة لمكناس، قال السلطان: "[ذكرت] أن الوصيف الباشا حم بن الجلالي والقاضي بمكناس يقبضان على بعض إخوانك الواردين للمدينة المذكورة من أجل تعمیر ذممهم بديون لأهل الذمة هناك وطلبت إصدار أمرنا الشريف لمن ذكر باستمهال الغرماء إلى إبان الصيف، وصار بالبال، فلتفصلهم معهم ولا بد"⁵.

ولم تبقى أسواق البوادي في منأى عن الاعتقالات الجماعية إذ شملتها هي الأخرى إلى درجة أن معظم الناس كانوا، في بعض الحالات، يهجرونها ولا يتردد عليها للبيع والشراء إلا عدد قليل من الأنفار ومن كان لا يخشى أن يلقي القبض عليه. وأكد بهذا الشأن أحد عمال الشاوية تعذر عليه تنفيذ الأوامر القاضية باعتقال كل من زار السوق وكان ينتمي لقبيلة مزامرة: "إن أهل الفخضة المشار إليها (في الأوامر) انقطعوا عن (كل) الأسواق... ولا يأتي منهم للسوق سوى من هو محمي... ولا يمكن القبض عليه إلا بإذن (السلطان)"⁶.

ولحمل المخزن على المضي قدما في هذه الاعتقالات وكذا في الحملات العسكرية المنظمة لاستخلاص ما بنمة الغرماء، اعتاد الممثلون الأجانب تهديده باستعمال القوة في حالة استمرار ما كانوا ينعونونه بـ"مماطلات السلطات المخزنية" وتواطؤ العمال مع الغرماء". إلا أنهم كانوا يدركون تمام الإدراك فظاعة تحميل الناس مسؤولية ما اقترفه بعض الأفراد، لذلك حاولوا تبرير تشبثهم بمبدأ "المسؤولية الجماعية"، معتمدين فيما تكروه بهذا الشأن على خصوصيات المغرب ومميزات بنيته القبلية.

وفي منكرة له حول هذا الموضوع، قال سفير فرنسي بعد أن أشار إلى مبدأ المسؤولية الفردية الجاري به العمل في القانون الغربي والمعتاد في الدول والمجتمعات الأوروبية: "(لا تشكل) القبيلة (في المغرب) سوى امتدادا للأسرة... (إذ) يقوم تماسكها على التضامن الفعلي بين أفرادها...". وبعد التلميح إلى الانقسام السائد بالمغرب في نظر الأوروبيين بين "بلاد لمخزن" و"بلاد السبية"، أضاف قائلاً: "لو كانت سلطة السلطان تشمل جميع أنحاء البلاد، لما صفتنا لكل ما من شأنه تحرير الفرد (من القيود والأعباء الجماعية)...، لكن الوضع القائم (في المغرب) في الظروف الحالية مغاير تماما

⁵ - م.ن. 370 ، 24 ربيع الثاني 1303 / 31 دجنبر 1885

⁶ - م.ن. 204، 13 ربيع الثاني 1310 / 4 نونبر 1892 ، أمر السلطان صادر للعاملين السعيدي والمزامزي يحثهما على تنسيق جهودهما و الاستعداد لشن حملة عسكرية ضد قبيلة اولاد بوزيري.

لذلك... (ويفرض علينا التشبث بمسؤولية القبائل الجماعية)⁷.

وجراء نقل الأعراف وبفعل طبيعة هياكله وعدم تغطيته تغطية شاملة لمجموع تراب البلاد بالشكل وبالوسائل المعتادة في الدول النظامية الأوروبية الحديثة، لم يكن في وسع المخزن من جهته هو أيضا هو الآخر سوى التمسك بمبدأ المسؤولية الجماعية، وذلك رغم تخليه عنه من حين لآخر لإعتبارات ظرفية استثنائية أو لأسباب أخرى. ويشكل القرار الذي اتخذته السلطان في قضية غرماء منتمين لقبيلة أولاد فرح عرضها عليه عاملهم والأمناء والأشياخ المكلفين باستخلاص ديون المحميين أحد نماذج هذه الاستثناءات، إذ جاء فيه:

«وصل جوابكم عن غرماء النجليز والماركان... بأنكم قبضتم عليهم حتى يؤنوا ما عليهم، عدى محمد بن يوسف... المعروف بزروال الذي عليه 666 ريال (هو) فار بزمور الشلح وكنتم أنهيتم أمره لجانابنا فأمرناكم باستيفاء ما عليه من أقاربه الذين معه فبحتتم عنهم فلم تجدوا له قريبا معه على حالة واحدة واستأذنتم في تكليف أهل دواره بأداء ما عليه أو جميع القبيلة الفرجية... أما الفار لزمور فبينوا الفرقة منهم التي هو نازل بها ليظهر ما يكون... وأما تكليف أهل دواره أو قبيلته بأداء ما عليه، فلا... إذ لا يؤخذ البريء بذنب الجاني»⁸.

2 - استفحال الممارسات الربوية

بعد الدعم غير المشروط الذي كان الممثلون الأجانب يقدمونه للمحميين المتعاطفين للربا على نطاق واسع من جهة، واستتكار بعض السفراء والقناصل لفضاعة المآسي الناجمة عن هذه الممارسات بالذات من جهة ثانية، من أضخم المفارقات التي ميزت تطور أوضاع المغرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين⁹.

ويمكن تصنيف شارل فيرو (Charles Féraud)، السفير الفرنسي المستعرب والواسع الإطلاع على الحضارة العربية - الإسلامية، في طليعة الممثلين الأجانب الذين أنتقدوا بشدة تهافت المرابين وتسترهم وراء الحماية الأجنبية، لارتكاب أبشع وجوه الاستغلال في حق مواطنيهم. وأكد فيرو بهذا الشأن أن "الدعم غير المقصود أو المبني على الحسابات، والذي تقدمه السفارات الأجنبية (للمحميين الإسرائيليين)،

⁷ - A.E.P., C.C., Rabat, I, 1 septembre 1867, A. Maffray, « Si l'autorité du sultan s'étendait à tout le pays, il faudrait applaudir à tout ce qui tendrait à affranchir l'individu... ».

⁸ - خ.م.ر، كناش، 360، 19 ربيع 13202 / 5 فبراير 1885، المولى الحسن إلى القائد بوشعيب بن الرامي الفرجي والمعيون من أمناء وأشياخ إيالته.

⁹ - F.O., 99, 211, February 1884, « Report upon the system of imprisonment for debt in force in Morocco ».

أتاح لهم فرصة الانتفاض على ممتلكات الفلاحين المسلمين وقطعان ماشيتهم ومحاصيلهم".¹⁰

ويعكس تصاعدا ما كانت تطالب به المفوضية الفرنسية بالذات لفائدة المحميين والمجنسين التابعين لها وما دفعه المخزن لها إما بعد استخلاصه من الغرماء أو من بيت المال جانبا من استفحال ظاهرة الربا. وقد ارتفعت فعلا المبالغ المؤداة للمفوضية من 160.000 فرنك سنة 1861 إلى 422.000 فرنك عام 1873 لتقفز إلى 1.543.431 فرنك عام 1887.¹¹

وفي نظر فيرو، كان المحميون والمجنسون اليهود يتحملون، وإلى حد بعيد، مسؤولية هذا التضخم. وذلك ما أكده مرارا سفراء فرنسيون آخرون، ومن ضمنهم جول باطنوتر (Jules Patenôtre) الذي زار فاس سنة 1889 لتقديم أوراق اعتماده للمولى الحسن، وواجه تظلمات الضحايا ودويهم حيث اعترض العشرات منهم طريقه وارتموا أمام حصانه متشفعين لديه وراجين منه الشفقة عليهم والعمل على إنصافهم، وإطلاق صراح دويهم القابعين في دهاليز السجون.

وعلى إثر تكرار مشهد "اندفاع أمهات السجناء أمام فرسه وبكائهن وصراخهن وتمسكهن بركابه لاستعطافه وإثارة شففته على حالتهم المأساوية"، قرر باطنوتر فتح تحريات حول "التجاوزات الفظيعة التي ترتكب في المغرب". وقد أوضحت التحقيقات التي أجراها وأمر بجمع تفاصيلها، أن يهودا من ملاح فاس كانوا يتحملون النصيب الأوفر في هذه التجاوزات، وأنهم كانوا يتعاطون للربا على نطاق واسع حيث كان مجال نشاطهم هذا يشمل قبائل الغرب، وكزناية وغيرها من القبائل الريفية وآيت سفروشن وبني وراين وقبائل أخرى من الأطلس المتوسط وحوض ملوية.¹²

وسجل من جهته شارل دو فوكو (Charles de Foucauld)، الذي قام بجولته الاستكشافية عبر المغرب فيما بين يونيو 1883 ومايو 1884، أي قبيل نهاية حلقة

¹⁰ - A.E.P., C.P., 53, Tanger 29 septembre 1887, Rapport sur les créances. Progression des réclamations, « J'ai obtenu le paiement de 236.704 francs. Il reste à réclamer 1.306.727 francs dont 294.445 sont irrécouvrables... Si cette progression (dans le montant des réclamations) continue, nos relations avec le Maroc en seront compliquées, notre action diplomatique sera paralysée et notre influence diminuera ».

¹¹ - Ibid., 50, 22 mai 1886, « Grâce à l'appui inconscient ou calculé des légations (des Israélites protégés) deviennent en mesure de mettre la main sur les propriétés, les bestiaux et les récoltes des paysans musulmans ».

¹² - خ.ع.ر.، و.ب.، 31/1295 رمضان 1878، رسالة خاصة بنتائج تحريات خليفة السلطان بفاس، المولى إسماعيل، بشأن ديون يهود محميين فرنسيين على اناس من قبيلة كزناية (الريف) واستحالة استخلاصها بسبب الجفاف.

السنوات العجاف وما تلاها من بؤس وخراب انطلقا من عام 1878، أن يهود فاس المتعاطين للربا على نطاق واسع كانوا يمنحون قروضا لإخوانهم في الدين بمعدل 12% بالنسبة للمدين المتوفر على ما يضمن تسديد ما أقرضه، و30% بالنسبة للمسلم المستوفي لنفس الضمانات، و30% أيضا لمن يتوفر على ضمانات أقل لكن شريطة التزامه بتقديم رهن، و60% لمن يود الاقتراض دون رهن¹³.

وعلاوة على ما أدلى به دو فوكو بشكل عام، كشفت التحريات التي أمر بها باطنوتر أن المحميين المشار إليهم كانوا يستفيدون من تواطؤ بعض القواد والعمال، ووقوفهم بجانبهم لتسهيل تعاطيهم للربا واستخلاص ديونهم رغم مخالفتها للشرعية الإسلامية. وكان التسديد يتم إما نقدا أو عبر الاستحواذ على غلة ومحاصيل وماشية الغرماء. وفي حالة استمرار عجز هؤلاء على أداء ما بذمتهم، كان الدائنون يتحايلون لحمل الولاة على الزج بهم في السجن والاستحواذ على أراضيهم.

وأوضحت التحقيقات أن محميين فرنسيين، أولهما يدعى مخلوف أمسلم وآخر يسمى موسى بن شمعون، وهو "أغني يهودي في ملاح فاس"، استقادا أكثر من غيرهما من هذه الأوضاع وحققا أرباحا طائلة خصصوا جزءا منها لمكافأة قواد القبائل المتعاملة معها. وبموازاة لتواطؤ العمال والقواد، كانا يعتمدان، وفي المقام الأول، على أحد إخوانهما في الدين المعروف بنفوذه داخل السفارة الفرنسية؛ ويتعلق الأمر بحيم بن شمول، وهو وتاجر ثري ومصرفي وملاك عقاري كبير كان يشغل رسميا منصب "الترجمان - السمسار" (drogman-interprète) بالسفارة المذكورة ويعتبر أحد ركائزها، المطلع على أسرارها والمتقاني في خدمة مصالحها بشتى الأشكال، ومنها ما كان يُنشر للدعاية لها وتلميع صورتها على أعمدة الجريدة التي كان يملكها، لوريفاي دي ماروك (Le Réveil du Maroc).

وجاء بشأنه على لسان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، وهي البعثة التي كان ضباطها يتقاضون أجورهم بواسطة بنكه، أن "لا أحد يجهل تورط حيم بن شمول في مثل هذه الممارسات وتستره على إخوانه في الدين المنغمسين في فضائح طارت بها الركبان". وأضاف الضابط الفرنسي أن "ترجمان" السفارة كان "متورط بشكل مباشر في أعمال دنبيئة، ومنها ابتزازه لأناس كان يطالب بالزج بهم في السجن ولا يقبل إطلاق سراحهم إلا بعد سلبهم وسلب ذويهم من أموال لها بال؛ وذلك كله على أساس دعاوي باطلة وشهادات زور كان بن شمول يحث الناس على الإدلاء بها مقابل بعض الدريهمات وحتى مقابل وعود كاذبة يطمئن بها من كان منهم يعول

¹³ - Foucauld, C. de, *Reconnaissance au Maroc (1883-1884)*, 2 vol., Paris, Challamel, 1888.

عليه لاقتناء بطاقة سمسار أو مخالط". وأنهى رئيس البعثة كلامه بالتعبير عن استنكاره لتصرفات بن شمول والتتديد الشديد "بالأساليب الحقيرة التي اعتمدها لتحقيق ثروة هائلة تقدر بعدة ملايين وللوصول إلى مكانة اقتصادية متميزة وإلى موقع اجتماعي ذي جاه".

ولم ينفرد بن شمول بمثل هذه الممارسات، إذ صار على منواله محميون ومجنسون آخرون ومنهم رئيس تحرير جريدته، ليفي كوهن، المحامي الصوريي المجلس بالجنسية الإنجليزية والقائم، حسب السفير فيرو، مقام "وكيل جميع إخوانه في الدين الفرنسيين المزعومين (أي المجنسين) الذين كانوا يسلمون له رسوم ديونهم للإسراع باستخلاصها (من الغرماء، بواسطة المفوضية) مقابل اقتطاع مبالغ هامة لفائدته شخصياً"¹⁴. وقد استفاد كلاهما في وساطتهما وما كانت تدره عليهما من أرباح من تواطؤ السفير أورديغا معهما، في إطار تطلعه للعب دور "روستان جديد" («nouveau Roustan») وتونسفة المغرب على يده، حيث حصل على دعمه اللامشروط واستعداه للدفاع عن كل الدائنين اليهود، حتى من كان منهم لا يتمتع بالحماية، دون التحقق من صحة ديونهم. ولفرض التسوية السريعة التي كان يعدم بها فإنه كان لا يجد أي حرج في التهديد باستقدام البوارج الحربية¹⁵.

وفي ظل هذه الظروف، كان يستحيل ألا تثير خطة أورديغا وتعاطفه المفتوح مع كبار المرابين اليهود انتباه رواد ونشطاء الحركة المناهضة للسامية في أوروبا وصناع إيديولوجيتها. وقد انكب فعلاً أحد رموز معاداة السامية، وهو إدوارد درومن (Edouard Drumont)، على ما كان يجري داخل المفوضية الفرنسية بطنجة. وفي الكتاب الشهير الذي أعده ووظفه لترويج أفكاره وعنوانه "فرنسا اليهودية" (*La France juive*) أدمج المؤلف، وهو الرجل السياسي المنتمي لليمين

¹⁴ - A.E.P., C.P., 53, Tanger 28 septembre 1887, « Lévy Cohen, indigène marocain devenu sujet anglais, est l'agent d'affaires et le fondé de pouvoir de tous les créanciers ses compatriotes et coreligionnaires dits français... ». Ibid., Annexe I, 17 juillet 1887, «Beaucoup de sujets et protégés français de l'intérieur dont les titres de créances contre des marocains sont à la Légation (présentent) en fait des titres qui ne leur appartiennent pas mais leur ont été remis par des sujets marocains moyennant une commission... (Il s'agit là d'une spéculation illégale) ».

¹⁵ - Ibid., « Mr Ordéga acceptait les titres de créances de Juifs qui n'étaient pas protégés et les appuyait de son autorité... Ces titres sont en général de petits papiers sur lesquels deux adouls reconnus ou apocryphes, constatent qu'un tel se déclare débiteur de telle somme au profit de tel... De nombreux titres sont des faux... (Des adouls les rédigent sur la base de) faux témoignages... Le faux témoignage est l'une des plaies dissolvantes des races indigènes arabe ou juive ».

المتطرف، وممثل معمرى الجزائر بالبرلمان الفرنسي، ما حصل عليه من أخبار حول "تواطؤ أورديغا مع اليهود" وكيفية استغلال حيم بن شمول لنفوذه. وقد وجه درومن انتقادات لاذعة لئين شمول بصفته، على حد قوله، "العقل المدبر والسفير الحقيقي"، معتبرا أن وصول الترجمان-السمسار إلى المكانة المتميزة التي وصل إليها لأبرز دليل على "اتحلال أوضاع الجمهورية وتسامحها غير المقبول إطلاقا مع المحتالين والمرشئين"، وأن انحراف أورديغا وأمثاله وتواطؤهم مع اليهود يشكلان ضربة هائلة "لسمعة فرنسا وإشعاعها بين العرب والمسلمين".

امتازت إذا خطة السفارة الفرنسية بنوع من الازدواجية والتضارب بين وقوفها الفعلي والدائم بجانب المرابين من جهة، وما يشبه التباهي، من حين لآخر، بالانتقاد النظري لتجاوزاتهم. وإذا كانت بعض هذه الانتقادات نابعة حقا من قناعات مفوضين كفيرو وأمثاله واشتمزازهم من ممارسات مهينة لهم ولبلدهم، وهو اشتمزاز لم يسفر عن أي تأثير يذكر على توجه سفارتهم، فلا شك أن استنكارهم لفظاعة ما كان يقترفه المحميون الفرنسيون كان يتوخى منه أيضا ظهورهم بمظهر المدافعين عن الحق وعدم ترك السفراء الإنجليز والألمان ينفردون بصورة المفوضين الأكثر صرامة مع محميهم والرافضين لتجاوزاتهم.

أما خطة القنصلية العامة الأمريكية فإنها امتازت، فيما يخصها، بالانسجام والاستمرارية في تعاملها مع إشكالية ما كان يصطلح عليه بـ"الرسوم اليهودية". وصار فعلا كل القناصل الأمريكيين على النهج الذي سبق للقنصل العام فليكس متيوز (Felix Mathews) أن نهجه خلال الفترة التي قضاها على رأس القنصلية العامة فيما بين 1869 و1887؛ ثم بعد رجوعه إلى نفس المنصب فيما بين 1890 و1893. وهكذا قدم خلفه وليامز لويس (William Lewis، 1887-1890) وبعده روبرت صلكر (Robert Salker، 1890) دعما قويا للمحميين والمجنسين التابعين لقنصليتهم وأكثروا من الضغوط على المخزن لإرغامه على استخلاص ديون هؤلاء المحميين من القبائل أو دفعها من بيت المال في حالة تماطل المدنيين أو رفضهم أداء المبالغ المنصوص عليها في مراسلات القنصلية العامة والموجهة لدار النيابة¹⁶.

وكانت هذه المبالغ تثير فعلا كثيرا من الجدل لأسباب شتى ومن ضمنها ارتباطها

¹⁶ - I. Perdicaris, *American Claims and the Protection of Native Subjects in Morocco*, by a Foreign Resident, London, 1886. L. Hall, *The USA and Morocco, 1776-1969*, New Jersey, 1971, pp. 206-208, pp. 237-238.

الوثيق بالربا وبالحيل التي كان يلجأ إليها المرابون لـ "تعمير النعم" (على حد تعبير المخزن). وقد ساهم مواطن أمريكي مقيم بطنجة، وهو يون برديكاريس (Ion Perdicaris)، في فضح انحياز القنصلية العامة والمفوضيات الأوروبية للمرابين وحملها مسؤولية انتشار الظلم ومعاناة الأهالي للمسلمين من جراء "الرسوم اليهودية".

ولإثارة انتباه حكومته والحكومات الأوروبية إلى ما كان يجري في المغرب في هذا المجال، وللتنديد بتصرفات سفرائها وقناصلها أمام الرأي العام، باذر برديكاريس، العارف بأوضاع البلاد بعد أن قدم إليها من ولاية نيويورك عبر إنجلترا واستقر بمدينة البوغاز حيث أصبح أحد وجهائها، بتأليف كتاب نشره بلندن سنة 1886 تحت عنوان "المطالب الأمريكية وحماية الرعايا المغاربة، [من منظور] مقيم أجنبي". وقد اعتمد فيما كتبه على معاينته المباشرة لما كان يجري في مجال الديون ومصادرة ممتلكات الغرماء. كما أنه استقى معلوماته من شهادات أهل المدينين، وإفادات بعض المدينين ولاسيما من كان منهم يقبع في سجون المدن الساحلية.

وكان القبط على المدينين على حين غرة يعرض ممتلكاتهم للضياع، ويتيح للدائنين فرصة الاستحواذ عليها بسهولة، خصوصا في حالة موافقتهم على اقتسامها مع الشيوخ والقواد والعمال المتوطنين معهم. ويمكن استنتاج جانب مما كان سائدا في هذا المجال من خلال الرسالة السلطانية الموجهة لأحد أمناء الخرص وقراعتها بين السطور، إذ جاء فيها: "إنكرت] في كتابك أن عبد القادر الخياطي وابن عمه علي عليهما دين لتاجر المركان وسجنا فيه ولا يملكان إلا أرضا حرثة ولم يجد من يشتريها منهما إلا بالبخس... وصار بالبال، وقد أمرنا أمناء مرسى العرائش بتقويمها بما تساويه من غير حيف ولا أضرار على يدك ويد العامل بعد عرض رسومها على القاضي"¹⁷.

إن أوامر السلطان القاضية بتقويم الأرض "من غير حيف ولا إضرار" إشارة واضحة لما كان يمكن أن يقع في مثل هذه الحالات من تلاعب وغش وتكليس على حساب المعتقلين ودويهم. وإذا كان السجنان المعنيان بهذه النازلة قد تمكنا من عرض أمرهما واستصدار تعليمات للسلطات المحلية والجهوية، فمن البديهي انه كان يستعصي في غالب الأحيان على الغرماء القابعين في السجون الإفادة من مثل هذه العناية والحصول على حد أنى من الضمانات للدفاع عن مصالحهم وتقادي تقويت ممتلكاتهم بأثمان هزيلة.

وعلى غرار المحميين الفرنسيين والأمريكيين، استغل محميو الدول الأخرى دعم القناصل لهم، للتعاطي بدورهم للربا ولتجاوزات لا تقل فظاعة عن التجاوزات التي

17 - غ.م.ر، سجل 370، 24 جمادى 1303/27 فبراير 1886.

لقد ترقفها حيم بن شمول و مخلوف أسلم وموسى بن شمعون وأمثالهم.

وكان ذلك شأن أحد السماسرة البلجيكين المقيمين بالدار البيضاء، ويدعى موسى عمار. وقد "تألق" هذا المحمي بشكل ملفت إذ اشتهر بتحايله على الفلاحين في منطقة الشاوية وتوريطهم في ديون لا تطاق، مستغلا فيما كان يقوم به دفاع المفوضية البلجيكية عن مطالبه من جهة، وتواطؤ عدول وشهود الزور وقواد معه مقابل رشاوى من جهة أخرى. وعلى إثر استفحال ممارساته والأضرار الناجمة عنها، أمر السلطان عمال الشاوية بإجراء بحث معمق وإظهار حقيقة أمره. وردا عما أمروا به بشأن "شكوى البلجيك" أجاب أحدهم، بعد التحري في قضية تخص أفرادا تابعين لحكمه، أن تاريخ دعوى "التاجر عمار" يرجع إلى سبعة سنين خلت وأنها قائمة على رسم عدلي مطعون في صحته. ومن المفروض، حسب الرسم المذكور، أن المحمي البلجيكي دفع لمن اشكى بهم مالا مقابل التزامهم بتسليم "5.000 أمداك بيزاوية بين فول وحمص وشعير". غير أن البحث أثبت أن الرسم مطعون فيه حيث أنه أبرم على أساس الغش والزور وفي ظروف قام بها شقيق عامل سابق بدور أساسي. وأكدت التحريات أن هذا الشخص، ويدعى الأشهب، هو الذي "أحضر بعض عدول البادية نون حضور من المشهود عليهم... وتوجه للقاء موسى عمار بطابع أخيه (الغائب آنذاك) وطوابع بعض أمناء الترتيب، وتوافقوا مع النمي (عمار) على ما فعلوه"¹⁸.

ونظرا لأهمية المبالغ التي كان موسى عمار يطالب بها على إثر تعذر حصوله على المنتجات الفلاحية المتعاقد عليها نظريا مع أفراد من قبائل الشاوية، قام عامل الدار البيضاء بتحريات دقيقة اكتشف على إثرها واقعا اتخذ به المخزن لمدة طويلة، ولم يبادر بأي استقصاء بشأنه حتى عندما بدأت تتعدد النزاعات بين المدعو عمار ومخالطيه: أثبتت هذه التحريات أن حماية موسى عمار كانت مجرد ادعاء كاذب وأن وقوف القنصلية والسفارة البلجيكية بجانبه لا يقوم على أي أساس قانوني¹⁹.

II- الحماية واختلال الأمن

1- بين الابتزاز والسلب

لقد مهد إخضاع المغرب لمعاهدة 1856 لانطلاق مسلسل إدماجه التدريجي في السوق العالمية وتأثر اقتصاده بتقلبات النظام الرأسمالي، وهو نظام امتدت

¹⁸ - م.ن، 242، 22 صفر 1317 / يونيو- يوليوز 1899.

¹⁹ - بن زيدان، إتحاف، م.ب.، ج 2، ص 386، رسالة المولى الحسن إلى برغاش تتضمن شكوى مرفوعة إلى السفير البلجيكي بطنجة حول " اشتغال قنصل البلجيك بالدار البيضاء بإدخال الناس في الحماية"، واستجابة السفير لطلب السلطان حيث "كتب للقنصل المذكور بالتوبيخ على ما صدر منه وأمره بالوقوف عند حده وترك الخوض فيما لا= سينبغي له. ونكرر (الباشدور) ان الأناص المذكورين [في رسالة النائب السلطاني] ليسوا في الحماية وان مخالطتهم مع الترجمان (ترجمان القنصلية) من جملة مخالطة الرعية على العادة".

خيوطه وأنماطه إلى البلاد عبر عدد متزايد من الدور والشركات التجارية الأوروبية والمؤسسات البنكية. وأمام كل هذه المستجدات، عمل كبار التجار المغاربة على التأقلم مع مستلزمات الأوضاع الجديدة للاستفادة منها وتقادي التهميش أو الإقصاء. فانتقل بالخصوص من كان منهم يتحرك في إطار نظم الاحتكارات السلطانية إلى التعامل المباشر والأوثق لصالحه الخاص مع الدور التجارية الأجنبية.

وللحفاظ على موقع الوساطة بين أوروبا والسوق المغربية، استغل هؤلاء التجار تنافس الأجانب للإستفادة من تجربتهم وشبكة معارفهم في المدن والبيوادي ومن استعداد المفوضيات والقنصليات لتعويض ظواهر التوقير والاحترام التي كان السلطان ينعم عليهم بها من ذي قبل ببطاقات تضمن لهم الحماية وما يواكبها من امتيازات ضريبية وقضائية. وقد لعب انجذابهم بالحماية دورا أساسيا في تسارعهم لوضع خبرتهم رهن إشارة شركائهم الجدد وفي إثراءهم المتواصل، وتراكم أرباحهم دون تعرضها للمصادرة، بعد تخلصهم النهائي، بفضل استغلالهم بالأوروبيين، من خطر "التتريك" الذي كان يهددهم فيما مضى. وبذلك بدأت تتشكل ملامح نواة يجوز نعتها ب"البرجوازية" - بصرف النظر عن ارتباطها العضوي بالقوى الاستعمارية..

وانضافت لهذه الفئة أفواج لا تحصى من صغار السماسرة والمخالطين وأصناف أخرى من المحميين كانوا لا يملكون لا الرأس المال الكافي ولا خبرة مماثلة لخبرة تجار السلطان القدامى. إلا أنهم تحركوا، غير مباليين بهذه العوائق، لاستغلال الفرص التي كان يتيحها لهم حصولهم بمختلف الطرق الملتوية على بطاقات قنصلية. وقد ساعدت، بالفعل، قابلية الهيئة القنصلية وأحيانا بعض السفراء للإرتشاء على تضخم عدد السماسرة والمخالطين، وعلى انحراف الحماية عن مقاصدها النظرية الأصلية. فقد استغلها المستفيدون منها لكسب المال بكل الوسائل، بما في ذلك الغش المنهجي، والاحتكار، واللجوء إلى التدليس والزور على نطاق واسع، والتعدي على الناس والسطو على ممتلكات الغير، والسرقة الموصوفة، إلى غير ذلك من التجاوزات والجرائم.

وهكذا شاركت أعداد وافرة من حاملي بطاقات السمسرة أو المخالطة في شتى أشكال النصب والاحتيال والسرقة والنهب وقطع الطريق والضرب والجرح والقتل وتكوين عصابات إجرامية. وبما أن بعض القناصل كانوا يتقنون رشاي ولا يكتفون بغض الطرف عن مثل هذه الجرائم والتجاوزات، بل يقبلون شكاوى من يرتكبها ويقبلون المطالبة بتعويضات لفائدة المعتدين، تقام حجم الاعتداء على الناس. هكذا استعصى على المخزن إيجاد الحلول اللازمة للحد من انتشار الفوضى

و لم يتسن له، في غالب الأحيان، سوى مطالبة النائب السلطاني بطنجة بإثارة انتباه السفارات الأجنبية إلى "تعرض القناصل على الأحكام"، وإلى مخاطر تحيزهم السافر ل"فجار المنحاشين لهم".

ومن بين القناصل وخلفاء القناصل الذين اشتهروا في هذا المضمار وأحدثوا قلقاً شتى رغم مكانة بلادهم وهيبتها، بل ومواقفها المتميزة في مجال الحماية، هناك على سبيل المثال خليفة القنصل البريطاني الجديدة. ويتعلق الأمر بموظف كانت تربطه علاقات وطيدة بشخصين يدعى أحدهما أحمد البويحياري والثاني سعود الفرجي، قال السلطان أنهما "معروفين بالقطع والنهب والقتل واغتيال المسلمين واليهود" وأن الخليفة المذكور كان "يتعصب عليهما ويمتنع من إجراء الأحكام عليهما"²⁰.

وحيث كانت الرشوة ضارية أطنابها في الوسط القنصلي، وحيث أن السفارات كانت تتواطأ، في واقع الأمر، وتشجع كل ما من شأنه إضعاف المخزن وحمله على الرضوخ لمطالبها، فإنه بات من السهل حتى على من كان لا يحمل بطاقة سمسار أو مخالط وارتكب جنحة أو جريمة الإقلاط من العقاب بعد لجوءه إلى الاحتماء بالأجنبي بشكل تراجمي²¹.

وما الوقائع المشار إليها في المراسلة السلطانية التالية الموجهة للنائب برغاش إلا نموذجاً من نماذج شتى أسهمت في تفاقم "القوضى المغربية" (على حد تعبير الأوروبيين): "وبعد فقد أخبر خديمتنا الحاج علي بن محمد العرائشي ان ولدا من الساحل أصبح مقتولا بدار عبد الكريم المصمودي مشتري أبواب القصر (الكبير) وثبت عليه وعلى أصحابه القتل... (إلا) أن عبدالكريم المذكور ومن معه استجار بقونصو اكرت بربطن، فصار [القنصل] يتعرض عليه...، والذي يكون في النازلة [هو] أن ترفع للشرطة وان حكمت بقتل ذلك المتهم فيقتل في المحل الذي قتل فيه المقتول، واعلمناك بهذا لتكون على بصيرة في ذلك الأمر ليس بسهل فلا يلبق التساهل فيه"²².

وفي حالات متعددة أخرى كان المحمي لا يكتفي بالتعدي على أفراد منعزلين أو يهاجمهم بالصدفة، بل كان يفرض نفسه على قبيلته برمتها، ويتصرف وسطها

²⁰ السلطان إلى النائب برغاش، 14 جمادى 1298 / 14 أبريل 1881.

²¹ ح.ع.ر.، وب.، السلطان إلى النائب، 14 صفر 1278 / 20 غشت 1861، حول احتماء شخص متهم بالضرب والجرح بمواطن إنجليزي للإقلاط من المتابعة والعقاب. وتحدث رسالة ثانية، مؤرخة 15 صفر 1281 / 19 يوليو 1864، عن إقدام أحد أعيان القصر الكبير، عبد الكريم المصمودي، على شراء الحماية الإنجليزية للإقلاط من القصص بعد أن ثبت تورطه في جريمة قتل.

²² ح.ع.ر.، وب.، 15 صفر 1281 / 19 يوليو 1864.

تصرف الجبروت والطاغية. وذلك ما اتسم به، على سبيل المثال، أحد المحميين الألمان. وقد جاء في رسالة استنكار بعث بها السلطان لنائبه بطنجة:

«إن رجلا يقال له عبد الله بن مالك من قبيلة مصمودة اشتكى أهل قبيلته بأنه متغلب في القبيلة يخوض فيها على وجه الافتيات وكل الأشياخ يرهبون صولته ويقبض من القبيلة ما شاء ويسجن ما شاء ويغريهم على القيام على العامل إذا لم يساعده على أغراضه... والآن نضرت منه القبيلة وأتوا يشتكون به، فلما كلم عامله في شأنه استظهر بكتاب كتبه له عليه بأنه شريك مع ترجمان باشادور البروس في الغنم والتجارة وطلبت منه أن ينبه عليه الأشياخ ليلا يقع ترام عليه من أحد بظلم... بل هو الظالم في الحقيقة ومثل هذا أنما يحتمي ليبقى على عتوه وافتياته ولا يقدر حتى العامل أن يتكلم معه والآن فتكلم مع الباشادور المذكوران يأمر ترجمانه بأن يتقصى منه ويجوز ماله تحت يده ويخلي بينه وبين المخزن ليكفه عن ظلمه ويوقفه عند حده»²³.

غير أن السفير الألماني، تيودور فيبر (Theodor Weber)، عارض مطالب السلطان ورفض تطبيق حماية بن مالك المصمودي بل وضع كل ثقله وتقل بلاده في الميزان للدفاع عنه وعدم تركه وجها لوجه مع المخزن. وذهب فيبر إلى حد التعبير عن غضبه والتلميح إلى إمكانية تخليه عن "التحفظ" الذي أبان عنه في مجال الحماية ونهجه خيلا آخر، أي الإكثار من المحميين والمخالطين للتابعين لسفارته، وذلك على غرار ما كانت تقوم به السفارات الأوروبية الأخرى، وفي مقدمتها السفارة الفرنسية²⁴.

وإذا كان في نهاية الأمر تصلب السفير الألماني في هذه النازلة مماثلا لتعنت زملائه في حالات مشابهة لقضية المصمودي وغيرها من الحالات، فإن اعتبارات إضافية خاصة بألمانيا أملت على فيبر خيار الرفض القاطع لما كان المخزن يطالب به. ويأتي في طليعة هذه الاعتبارات تأخر ألمانيا النسبي في سباقها مع فرنسا وإنجلترا وإسبانيا لتوسيع دائرة نفوذها في المغرب، حيث لم تبرز على الساحة المغربية إلا بعد 1870. كما أنها اختارت نهج خطة انتقائية في مجال الحماية والمخالفات قائمة على الكيف عوض الكم. بمعنى أنها اجتنبت التوزيع الفوضوي لبطاقات الحماية والمخالطة، واكتفت بمنحها لعناصر لها وزنها ونفوذها في الوسط القبلي أو الحضري.

²³ م.ن، 24 ربيع الأول 1298/25 فبراير 1881.

²⁴ خ.ع.ر، وب، برغاش إلى فيبر، 8 رجب 1298 / 6 يونيو 1881، تنكير بفضاعة تجاوزات المحمي المذكور وابتزازة لأعضاء قبيلته، لاسيما في سياق مشاركته في استخلاص ذعيرة فرضها عليها المخزن، حيث احتفظ لنفسه بما يناهز 30000 ريال واستعمل نسبة من هذا المبلغ لشراء دار ضخمة بوزان وأخرى بالقصر الكبير وكذا أهري و متاجر و أراضي.

لذلك رفض فيبر إظهار أية ليونة في موقفه، لاسيما وان السفارات الأخرى كانت تبدل قصارى جهودها لتتبع أطوار مواجهته مع المخزن وأنه كان يدرك شخصيا، وعلى غرار زملائه في السلك الدبلوماسي، أن أي تخلي عن محمي، وخصوصا إذا تعلق الأمر بأحد الأعيان، يشكل ضربة لنفوذ الحامي، بل وإهانة لسمعة علمه الوطني وبلاده. وبحكم تجربته الطويلة في العالم العربي، حيث سبق له شغل منصب قنصل عام ببيروت (لبنان) لعدة سنوات، كان فيبر، وهو مستعرب وودي اطلاع واسع على مؤلفات المستشرقين وما تتضمنه بشأن ذهنيات العرب والمسلمين وأعرافهم، يدرك أهمية "الجاه" والسمعة، ويتالي ضرورة الصمود، بل المزايمة في وجه المخزن. لذلك كله أبان عن صلابته بالغة ولم يتردد في تذكير النائب برغاش بدعمه له في مدريد "حتى وقعت له (أي فيبر) بسبب ذلك المشاحنة والمقاطعة مع بعض النواب (ولاسيما زميله الفرنسي)".

هل كان في إمكان المخزن قبول الأمر الواقع والتراجع أمام هذا الموقف المتصلب، وغض الطرف عما كان يجري وسط قبيلة مصمودة ومعاناتها من "طغيان" المحمي الألماني الذي اشتكت به للسلطان، وقالت عنه انه يرعب الشيوخ ويغري الناس على "القيام على العامل"؟

يبدو في هذه الحالة بالذات أن المخزن وجد نفسه في مأزق لا يطاق حتم عليه إيجاد حل جذري لوضع حد "لجبروت" ذلك المحمي، ولتحدياته للسلطات المحلية والإقليمية، وتعدية على الناس، بل وإقدامه على سجنهم والتكبل بهم. ونظرا لهشاشة الوضع وخطورة ما كان يمكن أن يترتب عن التردد في الاستجابة لشكوى القبيلة واتخاذ إجراءات فعلية من شأنها إقناع الجميع بأن الأمر والنهي لازالا بيد المخزن وحده، أصدر السلطان الأوامر القاضية باعتقال "سمسار البروس". ولتفادي اندلاع أزمة مع ألمانيا، سارع لتقديم المزيد من الحجج والدلائل الدامغة لإبراز خطورة تصرفات المصمودي المذكور، وما ترتب عنها من سخط وسط القبيلة التي عاث فيها ظلما وفسادا. ولكي لا يظهر الاعتقال وكأنه تحدى سافر لألمانيا وإجراء مهين لسمعتها، عمل السلطان، حفاظا على ماء وجه السفير فيبر، على تبيان غليان قبيلة مصمودة ورغبتها في الانتقام من ولد عبد الله بن مالك والتخلص منه. وبكلامه هذا وما ذكره أيضا بصريح العبارة، كان يود إقناع السفير بأن المخزن لم يعنقل "المصمودي" بالمعنى العادي للكلمة، بل أصر فقط على حمايته وإنقاذه من يد من كانوا يتريصون للانتقام منه وقتله²⁵.

²⁵ - م.ن، 24 ربيع الأول 1298/24 فبراير 1881.

ولاجتتاب تطورات لا تحمد عقباها، عبأ النائب تجربته ومهارته الدبلوماسية وحرر رسالة بأسلوب كله لباقة ومجاملة، وجهها إلى "المحب العاقل الناصح الكبير الساعي في الخير بين الدولتين المحبتين، منسطر نولة أمانيا الفخيمة، المعنبر طيودور فيبر"، أعاد التأكيد فيها على "أن مولانا المنصور بالله (حاول) إخراج أمر ولد عبد الله المذكور بسلام حيث هو مخالط لجانبكم المحب... وإنقاذه اعتبارا لانحياسه لجانبكم"، مضيفا "أن ما ارتكبه (هذا الشخص) يستوجب عليه في شرعنا القتل والتصليب أو التفليق أو النفي من الأرض...؛ وحيث تكلمت فيه أيها المحب فلا يكون في أمره إلا الخير بحول الله"²⁶.

هل اقتنع السفير الألماني بما ذكره السلطان وبالصيغ الدبلوماسية وعبارات المجاملة؟ الأهم أن فيبر اختار تجنب المواجهة لمجرد اعتقال قال عنه السلطان انه لم يقصد به سوى "إنقاذ" حياة المصمودي، واكتفى بالمطالبة بتحقيق إضافي في عين المكان للتأكد من حقيقة التهم المنسوبة للمسار التابع لسفارته.

وأيا كانت دوافع فيبر وتقييمه للبراهين والشهادات العنلية التي استدل بها المخزن، فإن قبوله لفرضية الاعتقال/الإنقاذ ارتبط في واقع الأمر باعتبارات لا علاقة لها بقضية ذلك المحمي، وهي اعتبارات سياسية ودبلوماسية عامة، لها صلة بخيارات بلاده الإستراتيجية، وانكباب المستشار بسمارك على مشروع تقارب ألماني- بريطاني يتوخى التنسيق بين حكومتي برلين ولندن لعرقلة مخططات فرنسا التوسعية والحفاظ على الوضع القائم في المغرب، وهو ما يقتضي، حسب تعليمات المستشار، عدم المبالغة في الضغط على المخزن لأدنى سبب.

أما ما ذكره المخزن بشأن "إنقاذ" المسار الألماني، فإنه لا يشكل في حقيقة الأمر مجرد ادعاء ابتكر للتخفيف من حدة رد فعل فيبر وضمان استمرار "المحبة الألمانية - المغربية" على ما كانت عليه. ذلك أن السلطان كان يخشى فعلا، كما تثبت ذلك دلائل وقرائن شتى، اندفاع الرعايا المتضررين من جراء تجاوزات المحميين والمخالطين وانتقامهم منهم بشكل أو بآخر، فاسحين المجال أمام السفراء والقناصل المتربصين للانقضاض على أدنى حادث لتكثيف تدخلهم في شؤون البلاد الداخلية والمطالبة بتعويضات مالية.

وبما أن المحميين، وهم في نظر السلطان "أهل الترهات والأباطيل" وقوم لا ينقطعون عن "التمادي في الترامي على الناس بالباطل والاشتغال باليهتان" واختراع الشكاوى لإخفاء حقيقة أمرهم، فإن المخزن كان يضرب ألف حساب لعواقب

²⁶ - خ.ع.ر.، و.ب.، برغاش إلى فيبر، 8 رجب 1298 / 6 يونيو 1881.

تعرضهم لأي أذى وتدخل حمايتهم بذريعة الدفاع عنهم، لاسيما في مراحل التوتر العام ووصول تدمير القبائل إلى حد الانتفاضة المسلحة وإحراق قصبات القواد والتحرك صوب المدن للهجوم عليها ونهبها²⁷.

وفي مثل هذه الظروف الحرجة، كان المخزن يشغل قبل كل شيء بصيانة أرواح وممتلكات المقيمين الأجانب واليهود والمحميين، لأنه كان يخشى عواقب إلحاق أضرار بهذه الفئات وتكاليفها السياسية والدبلوماسية والمالية، فضلا عن حملات التشهير به في "الجوازط" الصادرة بطنجة وبالعوامم الأوروبية والجزائر. غير أن أهل البادية المتضررين من تصرفات المحميين والمصرين على الانتقام منهم، كانوا لا يباليون بمثل هذه الاعتبارات ويتربصون الفرصة للانقضاض على خصومهم. وشكلت هذه الخلفيات أحد أسباب الهجوم الذي كانت مجموعات من قبائل الفحص وجبالة تنوي القيام به على مدينتي القصر الكبير بمناسبة انتفاضة قبيلة أهل السريف سنة 1892. إلا أن التدابير الاحتياطية التي اتخذها المخزن، آنذاك، حالت دون ذلك. فانتظروا ظروفًا مواتية جديدة وانتهزوا الفرصة للإغارة على القصر الكبير، فتسربوا داخل المدينة دون أن يتعرض لهم الحراس وأغاروا على دار محمي فرنسي، وهو مسلم ثري، وكسروا أبوابها وانقموا منه، محدثين بهجومهم هذا ضجة كبرى تناولت الجرائد الأوروبية، ومنها جريدة لوتان الباريسية (*Le Temps*)، بعض تفاصيلها.

وفي حالات استثنائية من هذا القبيل كان بعض "المتمردين" يتجرؤون ويفصحون عن نواياهم، مؤكدين أنهم لا يستهدفون في هجومهم المرتقب سوى المحميين الذين تعدوا عليهم والمعروفين باستعلائهم وإهانتهم للناس. فعندما قررت مثلا القبائل المجاورة لطنجة تصفية حساباتها مع سماسرة ألحقوا بأهلها أضرارا، أبلغت القناصل أن المهاجمين سوف لن يصيبوا بأي أذى "النصارى واليهود".

ومن البديهي أن هذه التحركات كانت تخرج المخزن غاية الإحراج، إذ كان يجد نفسه بين نارين: ضغوط الأجانب الذين يحملوه مسؤولية كل ما يمكن أن يسفر عنه الهجوم المرتقب، من جهة، وغلجان الرعية وإقدامها بعد نفاذ صبرها على التمرد وأخذ الثأر بيدها بعد نفاذ صبرها، من جهة ثانية.

وبصفة عامة وفي حالة وصول الغلجان الشعبي في البوادي حدا لا يطاق، خصوصا بعد تحقق السلطان من افتقار قواده وعماله في عين المكان إلى الوسائل

²⁷ - انظر رد السلطان على شكوى القائد الحاج محمد بن المرابط الشياظمي ضد سمسار انجليزي، الحاج الحسين الشياظمي، 6 رجب 1295 / 6 يوليوز 1878.

العسكرية اللازمة لمواجهة وضع قابل للانفجار، فإن المخزن المركزي كان يختار خطة التآني وعدم الاستجابة لمطالب المفوضيات. فعلى إثر اغتيال مواطن إسباني وتحرك سفير بلاده للمطالبة بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على القبيلة التي وقع القتل فوق ترابها، لم يؤخذ السلطان القواد الذين رفضوا إلقاء القبض بكيفية منهجية على أفراد القبيلة المذكورة، بل حاول تبرير تحفظهم موضحاً أنه:

«(ألزم العمال)... القبض على كل من تآني لهم قبضه وظهر أنهم حضروا فيما وقع حتى يقع البحث والاستفسار ومن تحققت براءته من ذلك الفعل يسرح ومن لا فلا... وأما (ما قاله الباشدور الصبنيولي) عن عدم فعل الولاة وما وجب عليهم من القبض على الفاعلين فقد قدمنا لك بيان عذرهم عن عدم التعجيل بقبضهم وهو فراغ المحل من الجيش والعسكر وفرار الحاركين منهما من الحركة وحصول الإرهاب والإرعاب بذلك للناس واشتغال أهل الأرجاف وسفلة الناس بكثرة القيل والقال في جانب المخزن بما لا ينبغي وطيشهم وتشوقهم للفساد... وجعل أشياخ الربيع (أن) أهل المغرب مجانيين لا يبالون ولا يتفكرون في عواقب ما يفعلون»²⁸.

وعلاوة على القلاقل التي كان المحميون يحدثونها بين البادية والمدينة ووسط القبائل بسبب تدخل المفوضيات لفائدتهم وتمسكها بمبدأ المسؤولية الجماعية، فإنهم كانوا يشكلون قوة نابذة بفعل استغلالهم المفرط لامتيازاتهم وتحررهم من الأعراف والضوابط التقليدية التي كانت تساهم في ضمان السلم وإبرام الصلح بين القبائل وتساعد بشكل عام على الحفاظ على حسن الجوار بصرف النظر عن تأرجح العلاقات بين مختلف الأطراف، وذلك دون التدخل المباشر للسلطة المخزنية أو اكتفاءها بتزكية الصلح والعهود المبرمة بين الأطراف.

ومن بين الأمثلة الدالة على أهمية الميكانيزمات التقليدية المعتمد عليها في هذا المجال، والتي بدأت تفقد فعاليتها المعتادة بسبب طعن المحميين فيه، نذكر ما جرى في خضم عام 1884 بعد أن قرر أعيان قبيلتين من القبائل المجاورة للرباط عقد لقاء فيما بينهم لإيجاد حلول عملية للنزاعات والمناوشات التي اندلعت بين "إخوانهم". وإثر مناقشات طويلة وأخذ ورد بحضور عامل الرباط، السويسي، والقائد بوعدة بن قدور الكباني، تعاهد الطرفان على حل النزاعات بطرق سلمية وتنفيذ ما اتفق عليه. ومن بين الإجراءات الوقائية التي قبلها الجميع، تضمن "العهد" التزاما يقضي بتغريم أول طرف يقدم على خرق الاتفاق بمبلغ 500 ريال. وانتهى

28 - ابن زيدان، إتحاف، م.س، ج.2، ص. 371-372، 2 قعه 1299 / 15.9.1882.

اللقاء في جو ودي سادته روح المصالحة والتفاوض.²⁹

غير أن المحميين المتواجدين وسط هاتين القبيلتين اعتبروا أن الاتفاق لا يعينهم ولا يلزمهم في شيء. وللإسراع بنسف "العهد" شاركوا في اشتباكات في الأسواق، والهجوم على بعضهم البعض، والغارات على قطعان الماشية، ضاربين عرض الحائط بندايات الأعيان الذين أبرموا "العهد" وبداءات العامل والقائد اللذان زكياه بحضورهما بجانب أعيان القبيلتين. وبعد فشل مساعي آخر ساعة التي بدلها لإنقاذ الاتفاق، لم يسع عامل الرباط سوى إشعار السلطان أن المحميين كسروا العهد وفتحوا من جديد الباب للمواجهة بين القبيلتين.

وشملت الضربات الموجهة لآليات حل النزاعات الأعراف الخاصة بمجال له حساسية بالغة، ويتعلق الأمر بـ "ضوابط" استرجاع البهائم والدواب المسروقة، وذلك نون اللجوء إلى السلطة المخزنية أو القضاء. وكان فعلا في إمكان ضحايا سرقة أو سطو على قطعان ماشيتهم أو بغالهم أو خيولهم استعادة بعضها بطرق سلمية بعد قيامهم باتصالات مع أشخاص كان يعرف الخاص والعام انه في استطاعتهم إجراء تحريات لمعرفة اللصوص؛ وبعد إثبات هويتهم كان يتم الاتصال بهم لإقناعهم بإرجاع قسط مما نهبوه مقابل "تعويض" يتفاوض حوله مع الضحايا. وتقاديا لخطر فقدان كل شيء، من جهة، وتسهيل مأمورية الوسيط، من جهة ثانية، كان الضحايا يكتفون باسترجاع نسبة من البهائم المسروقة منهم ويلتزمون، بعد أداء القسم أو بطرق أخرى، بعدم تقديم أي شكوى للمخزن أو الانتقام من اللصوص.

وبما أن المحميين والمخالطين كانوا يمارسون نشاطا مكثفا في مجال تربية المواشي لصالحهم أو لفائدة شركائهم الأجانب، فإنهم كانوا يتعرضون لغارات عصابات اللصوص، لاسيما المحترفين منهم والمختصين في سرقة الماشية وإعادة بيعها في الأسواق. وخلافا لغيرهم من "الكسابة"، فقد كان المحميون يرفضون رفضا باتا اللجوء إلى "المزراك"، وهو الوسيط التقليدي المعول على خدماته في هذه الحالات. وحتى عندما كان بعضهم يقبل هذه الوساطة ويسترجع جزءا من ماشيته، فإنه كان ينقض وعده ويطالب بتعويضات بعد تقديم شكواه للتقصية التي أضفت عليه صفة السمسار، وغالبا ما كان ينتهز الفرصة لتضخيم ما ضاع له.³⁰

وذلك ما قام به، على سبيل المثال، محميون فرنسيون من بالرياط. فبعد

²⁹ - ح.م.ر. الكناش رقم 360، نماذج متعددة للصبغ الجاري بها العمل في مثل هذه الحالات، ص. 109-113.
³⁰ - ألف المحميون والمخالطون و"أصحابهم" الأجانب، بما في ذلك القناصل وبعض السفراء، التعويضات النسمة إلى حد أن نسبة لا يستهان منهم كانت تعيش على أمل تعرض قطعان ماشيتها وسلعها للتهب؛ وقد أكد بهذا الصدد سفير فرنسي: «Les protégés vivent dans l'espoir d'être pillés».

لجوئهم في طور أول إلى "مزراك" واسترجاعهم الدواب التي نهبها لمخالطيهم لصوص محترفون ينتمون لقبيلة زعير، تراجعوا، في مرحلة ثانية، عن التزامهم بالسكوت عما وقع، وسارعوا لإخبار القنصل بما تعرضوا له. وعلى إثر تدخل هذا الأخير، أمر السلطان عامل الرباط بإلقاء القبض على العناصر التي سرقت الدواب وأعدت بعضها لأصحابها. وقد تضامن أعضاء القبيلة مع المقبوض عليهم، واستكروا ما قام به المحميون معتبرين تراجعهم بمثابة خيانة وطعنة في الظهر؛ وللانتقام ممن خدعوا "إخوانهم" وتسببوا لهم في السجن، ضاعفوا غاراتهم على "عزابة" وقطعان السماسرة الذين تنكروا "لكلمتهم" ونقضوا "العهد".

وشكلت هذه الغارات ومثيلاتها فرصا إضافية اعتاد المتضررون منها انتهازها للتمادي في مضارباتهم، وهي مضاربات وصلت إلى حد مرعب أفنع بعض السفراء الأجانب أن المحميين يعتبرون المخزن بمثابة "بقرة حلوب"، وأنهم ينتظرون، بفارغ الصبر، هجوم قطاع الطرق واللصوص على مواشيهم ومستودعاتهم وقوافلهم لإتاحتهم فرصة الحصول على تعويضات دسمة.

وإدراكا منه لخطورة الأوضاع الناجمة عن تقلص سلطات القواد وعن شلل الأعراف والميكانيزمات التقليدية الخاصة بحل النزاعات بين القبائل والأفراد، كان المخزن لا يألو جهدا لتذكير رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بمجموعة من المعطيات الأساسية، ومنها:

- ضرورة رفع حصانة المحميين المتورطين في جنح أو جرائم وتقديمهم للمحاكم الشرعية، لكي تجرى عليهم مقتضيات الشريعة الخاصة بالنهب والجرح والقتل. وكان المخزن يعتبر الحماية بمثابة تشجيع للمستفيدين منها على اقتراف أشنع الجرائم. وقد تعددت النماذج التي كان يستدل بها لإثبات اتهاماته وانتقاداته، ومنها ما اقترفه، على سبيل المثال، سمساران ينتميان لقبيلة الشياظمة ويحملان بطاقة الحماية الإنجليزية، وهما أحمد بويحيوي البوزراوي ومسعود بن قدور الفرحي، قال السلطان عنهما أنهما اشتهرا بـ "السرقعة، وقطع الطريق وقتل عند كبير من المسلمين واليهود".

- احتدام الارتباك والفوضى نتيجة غياب لوائح مضبوطة كان يفترض أن تسلمها بانتظام السفارات والقنصليات للسلطات المخزنية المركزية والإقليمية لإشعارها بأسماء السماسرة والمخالطين وطبيعة أنشطتهم وأنشطة شركائهم الأجانب. وكان المخزن يطالب بإلحاح بهذه "الزمومات"، على حد تعبيره، وبتدقيق أسماء المحميين وكذا أسماء العناصر المضافة لهذه اللوائح والأسماء المشطب عليها

بعد نهاية مهام أصحابها أو وفاتهم، وذلك لمعرفة من كان يتوفر حقيقة على وضع السمسار أو المخالط، وبالتالي تقادي المفاجآت الناجمة على "الإقحام" الذي كان يقوم بها القناصل وأعاونهم بكيفية تراجعية لفائدة من كان يلجأ إليهم مقابل المال للاستفادة لسبب أو لآخر من الحصانة القضائية والضريبية. وبما أن صياغة زمامات دقيقة كانت تعني تمكين المخزن من ضبط الأوضاع إلى حد ما، كما أنها كانت تعني تقليص صلاحيات القناصل الفعلية وسلطتهم التقديرية وما كانوا يقضونه من إتاوات ورشاوي، فإن كل السفارات كانت قد نهجت أسلوب المماطلة. فكان النائب السلطاني لا يحصل إلا على قوائم منقوصة قابلة للتغيير في أي حين. وأمام هذه المراوغات ونظرا لضعف إمكانياته وعجزه على القيام بإحصاء بوسائله الخاصة للمحميين والمخالطين، استعصى على المخزن الإطلاع على حقيقة أعداد رعاياه "المتعلقين" بالقوى الأجنبية.

-انتهاك القناصل لبنود الاتفاقيات والمعاهدات واستمرار "تعرضهم" على تطبيق قوانين البلاد، حتى على الرعايا الخاضعين مبدئيا للسلطة المخزنية وتحايل بعض هؤلاء الرعايا معهم للإفلات من قبضتها ومن المحاكمة بعد ارتكابهم لمخالفات أو لاعتداءات على الناس، بما فيها الضرب المبرح والجرح وحتى القتل. وغالبا ما كان بعض القناصل يكتفون بإرسال مستخدم بسيط، كالحارس الواقف أمام باب مقرهم أو مكتبهم، لتهديد القائد الذي ألقى القبض على متهمين أثبت ما اقترفوه أو كانوا محط شبهات قوية، ومطالبته بإطلاق سراحهم على الفور بدعوى أنهم يتمتعون بالحماية.

وبفعل قابلية القناصل للارتشاء، اشتهرت سجون المدن الساحلية بقصر مدة اعتقال الأثرياء المتورطين في جرائم، لأنهم كانوا يدفعون الهدايا والمال لحماتهم، مقابل تحركهم لتخويف القواد وتخييرهم بين إطلاق سراح المعتقل أو تحمل عواقب تدخل السفارة، والمطالبة بتعويضات باهظة، فضلا عن استصدار توبيخ سلطاني. وكان التهديد يشمل، في بعض الحالات، التلميح إلى احتمال استقدام قطع من الأسطول الحربي للدولة الحامية. أما عندما كان الأمر يتعلق بمحمي حامل مند مدة لبطاقة سمسار مثلا فإن إطلاق سراحه كان يتم في حينه. وقد حصل ذلك، مثلا، إثر اعتقال أحد أثرياء الصويرة، وهو تاجر يهودي يدعى أفرياط، ويقوم مقام الوكيل الحصري لعدة دور تجارية فرنسية وإنجليزية؛ فبعد أن تبنت جريمة تسميمه لأحد مستخدميها اعتقاله عامل المدينة، بومهدي، إلا أن قنصل فرنسا تدخل بكل نقله وفرض، تحت التهديد، إخراجه طليقا من السجن ورجوعه حرا سالما إلى بيته.³¹

³¹ - A.E.P., C.C., Mogador, IV, 30 novembre 1864, Rapport relatif à la libération d'Aferiat.

2 - تهريب الأسلحة والذخيرة

يستحيل عزل تعدد الاضطرابات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عن مجموعة من العوامل والمعطيات، ومن ضمنها تفاقم التجاوزات المرتكبة في ظل الحماية الأجنبية، وتعاطي بعض كبار المحميين للتجار في الأسلحة والذخيرة الحربية الأوروبية والأمريكية الصنع، ومساهمة غيرهم من السماسرة والمخالطين في نقلها صوب المناطق الداخلية وبيعها للقبائل، وذلك في سياق طغى عليه تفاقم الاستنزاف الضريبي على حساب الفلاحين الصغار، وهو استنزاف كان تملص المحميين من أداء الضرائب أحد أسبابه الأساسية.

وبفعل هذه التطورات وأبعادها التراكمية انعكست أوضاع البلاد رأسا على عقب. وقيل انطلاق دينامية التغيير المتعدد الجوانب، كان التهريب، أو "كنطربنو" (حسب الاصطلاح المخزني)، لا يشمل عموما سوى منتجات لا تكتسي أي طابع عسكري، كما أنه بقي محصورا جغرافيا في بعض الجهات النائية. وكانت هيئة وشوكة وصرامة المخزن آنذاك كافية لتحصين شواطئ مختلف المناطق الساحلية، وإلحاق أقصى العقوبات بكل من خالف الأعراف والقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال، من "تخليد" في السجن وقطع لليد، بل وللرأس، وهي تدابير وقائية وردعية بقي تأثيرها ساري المفعول وعالقا بأذهان الناس لمدة طويلة داخل البلاد وخارجها.

ويستشف هذا التأثير على المدى البعيد على مستويات شتى منها، مثلا، الأفكار التي كانت رائجة في الأوساط الأوروبية ذاتها حيث ساد الاعتقاد لمدة طويلة أن مجرد تصور القيام بتهريب بضاعة ما لإدخالها للمغرب أو إخراجها منه يشكل "حماسة كبرى" - وهي العبارة المستعملة بالحرف في مذكرة فرنسية رفعها إلى الإمبراطور نابليون الأول ضابط قام بجولة استطلاعية في شمال البلاد عام 1810³².

لكن تقلص سلطة المخزن تحت ضربات القوى الأوروبية وتقبيدها بمعاهدات مجحفة فسح المجال أمام كل أصناف المغامرين الأجانب والمغاربة، وأتاح لهم فرصة التعاطي للتهريب على نطاق واسع، وبذلك أصبحت البلاد تشبه بيتا يدخله ويخرج منه كل من هب ودب بدون حسيب ولا رقيب. وكان الممثلون الأجانب، بطبيعة الحال، مطلعين على حقيقة الأمور حيث أقر السفير الفرنسي مثلا "أن السلطان عاجز عن مقاومة التهريب... لأن معظم المهربين ينتمون لفئة المحميين".

³² - A.M.G., C 1, « Mémoire sur l'Empire de Maroc présenté à Sa Majesté Impériale le 3 Juin 1810 par le capitaine de génie Burel ».

وفي مذكرة خاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب وبالمحميين، أكد من جهته رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، القبطان شلومبركر أن "القبايل جهزت نفسها بأسلحة تباهي أسلحة عساكر السلطان"³³.

وقد بلغت درجة الإقبال على الأسلحة المهربة، والأرباح التي كانت تدرها على المهربين، حدا تحفيزيا هائلا، استنتج منه بعض هؤلاء "التجار" انه في إمكانهم كسب المزيد من الأموال بإبرام صفقات مع مصانع إنتاج الأسلحة في أوروبا ومع رباينة بعض الشركات الملاحية الكبرى. وهو ما قام به بالذات بعض كبار المحميين، ومن ضمنهم محميين إيطاليين وبرازيليين مقيمين بطنجة، وخصوصا منهم أسر يهودية، من أمثال ناهون وطولدانو وصنانيس وبن الصياغ، أسهموا بقمط وافر في تدفق شحنات ضخمة من الأسلحة والذخيرة على المغرب³⁴.

وهكذا كانت البواخر الأوروبية تحمل أعدادا كثيرة من الصناديق المحتوية على البنادق والخرطوش انطلاقا من موانئ همبورغ وانفوس وملاقة وجبل طارق، وتفرغها قرابة نقط متفق عليها عرض شواطئ الريف (حجرة نكور وبادس ورأس كبدانة ورأس الماء) أو على سواحل المحيط الأطلسي (طنجة والعرائش والمحمدية والصويرة وواد نون وغيرها من السواحل الصحراوية...)³⁵.

وبعد إفراغها من السفن، كانت الصناديق نشحن من جديد على ظهر البغال أو الجمال صوب أماكن معدة لتخزينها، وهي أماكن أو مستودعات قال عنها القبطان شلومبركر السالف الذكر أن "أهالي من مختلف جهات المغرب كانوا يقصدونها لاقتناء الأسلحة". وأما من كان منهم يفضل تقادي السفر ومخاطر الطريق، فإن وسطاء أو أعوانهم كانوا يتكلفون بإيصالها إليه. وكانت الجراة تصل بهم إلى حد حمل الصناديق المثقلة بالبنادق والذخيرة على ظهر دواب مسروقة من أعادير السلطان، كما أنهم يروجون لإشاعات مفادها أن السلطان أنعم عليهم بظواهر منح لهم بمقتضاها "رخصة بيع الأسلحة لإخوانهم" وأنه أنعم عليهم بهذا الحق بشكل "حصري"³⁶.

وعلى غرار كبار "الممونين"، أمثال ناهون وطولدانو وغيرهم، الذين اشتهروا

³³ - A.M.G., C 20, « Note sur les étrangers et les protégés, 1892 », « Les négociants pouvoient (les tribus) en armes modernes ».

³⁴ - F.O. 99, 234, May 18, 1895, "Memorandum regarding smuggling at Tangier".

³⁵ - Ibid., London June 20th, 1894, Report of the British Ambassador to Spain about European firms involved in smuggling arms to Morocco: Larenbury & Co (U.K), H. Weikert und Enke (Leipzig, Germany), Retsmann und Co (Hambourg).

³⁶ - ح.م.ر، كناقش 200، 11 جمادى الثانية 1310/31 دجنبر 1892، أوامر سلطانية صادرة لعاطلي الرباط وقبيلة زعير تحثهما على تنسيق الجهود لإلقاء القبض على المدعو الجراري، بصفته مهرب يتلقى أسلحة من طنجة "ويشيع أخبار مغرضة".

بنشاط مكثف في مجال التهريب واتساع حجم معاملاتهم إلى حد دفع بهم إلى اقتناء مراكب وتسجيلها بجبل طارق أو مالقة لتسهيل شحن وإفراغ الأسلحة، فرض عدد لا يستهان به من الوسطاء المتوسطين والصغار أنفسهم على مستوى "تصف الجملة" والتقسيم. ففي طنجة مثلا عرف لدى الخاص والعام أحد المحميين البرتغاليين الذي كان لا يقوم بأي مجهود لإخفاء نشاطه إلى حد أنه اشتهر بلقبه "بوكوابس" (صاحب أو حامل المسدسات) ونسي الناس إسمه الحقيقي³⁷.

وفي الرباط، تكاثر العرض نتيجة المنافسة القائمة بين المهربين³⁸. وكان بعضهم، ومن ضمنهم محميين فرنسيين أمثال سمسار يدعى ولد مولاي الشرفاوي، يعرضون الأسلحة في متاجرهم ودكاكينهم بالسويقة، غير مباليين بالسلطة المخزنية، شأنهم شأن محميين إيطاليين، كانوا يضعون البنادق المهربة وسط سلع أخرى، ويخرجونها من المرسى دون تكليف أنفسهم عناء تغليفها أو إخفاءها بشكل محكم لحجبها عن أنظار الأمناء. وصار "أصحاب" نائب القنصل الألماني بالرباط على نفس المنوال حيث كان الزبائن من قبائل زعير وزمور يقصدونهم لشراء الأسلحة، ويتعاملون معهم كما يتعاملون مع السماسرة الإيطاليين، وذلك رغم اطلاع عامل المدينة على طبيعة "تجارة" هؤلاء المحميين وإدراكه أنهم "محترفون في تهريب الأسلحة الحربية"- على حد تعبير السفير البريطاني هربرت وايت وملاحظين أوروبيين آخرين³⁹.

وجنوب الرباط، أقبل أناس من قبيلتي زناتة والزيادة، حاملين لبطاقات المخالطة الألمانية، على مزولة التهريب بشكل مكثف، وذلك بالرغم من صعوبة اقتراب المراكب المحملة بالسلاح من الشاطئ نظرا لطبيعة تضاريسها وتواجد صخور وسط البحر لا يتقادي الاصطدام بها إلا الملاحون المحنكون.

وبجوار الدار البيضاء، انفرد محمي إسباني (تربطه بعامل مديونة علاقة مصاهرة) ببنايات بلغت السلطان أخبار حول طبيعة النشاط الذي أعدت له فأمر بهدمها، وأوضح لنائبه بطنجة ان يجيب سفير اسبانيا في حالة إثارته لهذه القضية "ان البناء في ذلك المحل لم يعهد من احد (وان) الساحل محرم لا يشغل ببناء ولا بنزل ولا بنحو ذلك حسب ما هو معروف عند كل واحد"⁴⁰.

³⁷- تتضمن المراسلات الدبلوماسية الفرنسية وكذا تقارير الحاكم العام بالجزائر إشارات متعددة حول دور هذا المحمي البرتغالي في مجال تهريب الأسلحة، لاسيما في اتجاه الريف و قبيلة تسمان بالضبط ، انظر على سبيل المثال المجلد رقم 168 من السلسلة الجديدة لوثائق وزارة الخارجية (باريس).

³⁸ - A.M.G., C 7, avril 1893, « A Rabat, la contrebande fleurit ».

³⁹- خرعر، ظهائر المولى عبد العزيز، د. 1695، 79/97، نماذج من وسائل وصيغ إخفاء الأسلحة المهربة في مرسى الرباط

⁴⁰ - بن زيدان، إتحاف، م.س، ج 2، ص.369-370 ، 29 محرم 1299/21 نجنبر 1881.

إلا أن إفشال هذه المحاولة، لم يعوق تعدد "بؤر التهريب في مناطق ساحلية أخرى. وقد ازدهر هذا النشاط، في واقع الأمر، حتى داخل البلاد وفي قلب مدنها الكبرى. ففي فاس مثلاً قام بعض تجار الملاح بدور فعال في هذا المستوى. أما في مراكش، فيبدو أن المهربين لم يكلفوا أنفسهم عناء إخفاء معاملاتهم حيث قال عنهم تقرير رسمي فرنسي أنهم "وفي حالت غير استثنائية ليتوانون لبيع البنادق جهراً (لرجال القبائل) مقابل 40 ريال لكل بندقية دفعوا عنها 15 ريال لاقتنائها من وسيطهم الأوربي".

وارتبطت جراً المهربين ووسطاءهم سواء في المدن أو البوادي، بشبه الشلل الذي أصاب الجهاز المخزني في تعامله مع المقيمين الأجانب والمحبيين والمخالطين، جراء انحياز السفراء والقناصل السافر "للمتعلقين" بهم ومبالغتهم في مطالبة السلطان بتوبيخ وزجر العمال والقواد بسبب "تعرضهم" لأعضاء هذه الفئات. ولاجتباب إثارة المشاكل وما يثلوها من احتجاجات، اختارت نسبة لا يستهان بها من أعوان المخزن غض الطرف والتساهل مع للمهربين، وذلك رغم توفرهم على معلومات تثبت مواعيد وصول السفن أو غيرها من المراكب المحملة بالسلاح، وأماكن الإنزال، والتصريحات الزائفة المدونة في سجلات الربابنة، وتقنيات الإخفاء كتقديم الصناديق المشحونة بالمكاحل على أنها لا تحتوي سوى على قطبان حديدية أو أدوات للزراعة، وصناديق الذخيرة على أنها مجرد أكياس للشاي، إلى غير ذلك من الحيل.

وحتى في حالة إصرار قائد أو عامل حازم على المضي قدماً بعد اطلاعه على أخبار دقيقة أو وشبهات ملحة تثبت إقدام محبيين على تخزين أسلحة حربية، كان يستعصى عليه إرغامهم على فتح مستودعاتهم وفتحها كرها، ذلك أن السماسرة انتهزوا بعض السوابق وتعودوا على تهديد القواد "الفضوليين" بالتشكي للقناصل وحثهم على المطالبة بتعويضات باهظة وعقوبات إذا ما تبين أن المستودع لا يحتوي إلا على سلع عادية. ونتيجة لهذه التهديدات كان القواد يتراجعون أمام احتمال تضخم الأمر واتخاذ منحي لا تحمد عقباه بالنسبة لهم.

وفي نهاية المطاف، وبموازاة مع تفشي الرشوة، أصبح خيار التآني والتراجع أقوى من خيار الصرامة والقيام بالواجب. وفي بعض الأحيان وضع جانباً الامتثال لأوامر واضحة صادرة عن السلطان شخصياً تدعوهم صراحة للتدخل. فعلى سبيل المثال، عندما أمر المولى الحسن أحد ولاته بالشاوية، العامل بوشنافة، بإلقاء القبض على أربعة مهربين ذكر له أسماءهم، حاول هذا العامل التلصص من مسؤوليته، فأجاب مؤكداً للسلطان "أن اثنان من هؤلاء المفسدين تابعان لحكم (زميله) السعدي، وثالثهم تابع لعامل آخر، مزوح"، وإن الرابع "من حكمه (هو) إلا أنه محمي".

ووصل التخوف من اعتقال هذا المحمي إلى درجة جعلت العامل يسترعي ويرجو صراحة من السلطان إعفاء من هذه المهمة الحافلة بالمخاطر⁴¹.

ولحث الولاة على اجتناب التراخي وإظهار المزيد من الحيطة والحذر، ضاعف السلطان العقوبات والتدابير الجزرية في حق من ثبت إنزال فعلي للأسلحة القاذمة من الخارج في الجهة أو المدينة التابعة لحكمه أو لصلاحياته. وهذا ما وقع بالضبط، مثلا، إثر إفراغ مركب بجوار العرائش محمل بـ 500 بندقية أشرف على استيرادها محمي أمريكي يدعى موسى أبقيص. وقد تواطأ معه في هذه العملية أمين يدعى الهواري، أودع السجن فور إلقاء القبض عليه⁴².

إلا أن هذه الإجراءات لم تسفر، في الغالب، سوى عن نتائج محدودة للغاية. ونتيجة لما آلت إليه الأمور، استعصى على المخزن محاربة المهربين بشكل منهجي وفعال، حيث لم يعد في وسعه عموما اكتشاف حقيقة حجم الأسلحة والذخيرة المستوردة إلا بصدفة، أو على إثر اصطدام السفن المحملة بها بصخور عرض سواحل البلاد، أو بسبب هيجان البحر. ففي سنة 1894 مثلا، غرق بجوار الرباط مركب شراعي انجليزي محمل بأسلحة وجهها من طنجة أحد كبار التجار اليهود المتعاطين للتهرب، ناهون، لمحنيين إيطاليين قاطنين بالرباط⁴³. وعرض مدينة المحمدية، غرقت سفينة ألمانية محملة بصناديق تحتوي على مكاحل موجهة لنتاب القنصل الألماني بالرباط ومخالطيه بقبيلتي زناتة و الزيايدة. ويقدر متوسط شحنه مركب صغير بما يناهز 500 بندقية، وهذا هو عدد المكاحل التي كان يفرغها بشكل شبه منظم (كل شهرين) مركب إنجليزي تعود على التعامل مع قبائل بقوية الريفية.

أما سفينة من طراز "الطرمولين" (Tourmaline)، وهي السفينة التي تمكن المخزن من إلقاء القبض على طاقمها، ومصادرة شحنتها، فإنها كانت تحمل في قعرها 5000 بندقية (ومنها 3000 بندقية سريعة اللققات) وما يفوق 1000.000 خرطوش موجهة لأهالي سوس والصحراء. ونظرا لحجم ما تمت مصادرته ولشخصية قائد السفينة، الماجور سبيلسبوري (Major Spilsbury)، فقد أولت الصحف البريطانية طيلة الفترة الممتدة من مايو إلى أواخر صيف عام 1898 اهتماما كبيرا لهذه القضية، وللنقاش الذي دار بشأنها في مجلس العموم. وقد تحدث عن مختلف أطوارها وتدابيرها التاييمس (Times)، والدائلي تلغراف (Daily Telegraph)، والمرتين بوسط (Morning Post)، والستاندرد (Standard)، والدائلي

41 - خ.م.ر، كناش 200، 23 جمادى الثانية 1310 / 12 يناير 1893، جواب العامل بوشنافة.

42 - م.ن، 204، 11 ربيع الأول 1310 / 3 أكتوبر 1893، الوزير الأعظم إلى النائب السلطاني حول كميات الأسلحة المحتجزة بجوار العرائش و اعتقال الأمين الهواري المتواطئ مع المحمي الأمريكي.

43 - A.M.G., C 8, Rapport mensuel, octobre 1894, « Naufrage d'un bateau dont la cargaison, expédiée par la maison Nahon de Tanger, était destinée à des protégés italiens de Rabat ».

كرونيكل (Daily Chronicle). وبطبيعة الحال لم يفت أهم جريدة صادرة بجبل طارق، وهي جبر للطركرونكل (Gibraltar Chronicle)، تخصيص عدة مقالات مطولة ومثيرة لنهاية مغامرة الطرمولين⁴⁴.

وقد لعبت باخرة اقتناها المخزن من انجلترا، "الحسني"، لمراقبة الشواطئ المغربية والحد من تدفق الأسلحة المهربة على البلاد دورا أساسيا في إفشال محاولة سبيلسبوري وبصفة أعم مشاريع المجموعة التي كانت تقف وراءه، كلوب فنترسانديكات (Globe Venture Syndicate)، وهي مجموعة تكونت بلندن ادعت أنها أبرمت "معاهدة" مع "مجلس شيوخ قبائل سوس المستقلة" تخول لها حق التنقيب عن المناجم في هذه المنطقة واحتكار استغلالها. ورغم معارضة وزارة الخارجية البريطانية لهذا المشروع، وتحذيرها للكلوب من مغبة التعامل مع أهل سوس دون ترخيص صريح من السلطان، فقد توجه بعض مسيريهيها إلى واد نون وأسكا.

ويعد أن أشعرت السفارة البريطانية المخزن بهذه المبادرة، أمر قائد "الحسني" بالتوجه صوب تلك الجهة حيث تمكن العساكر القادمين على ظهر هذه الباخرة من إلقاء القبض على بعض أعضاء طاقم "الطورمولين"، ومن ضمنهم إنجليزيين، وألماني، وبرتغالي وكذا ترجمانهم، وهو يهودي مغربي. إلا أن الماجور سبيلسبوري أطلق النار على "الحسني" ولاذ بالفرار على متن سفينته مستغلا قدرتها على التحرك بسرعة تفوق سرعة باخرة المخزن. وعلى إثر الشكوى التي رفعها السلطان ضده، مثل أمام المحكمة العليا البريطانية بجبل طارق، غير أنه فاز بالبراءة. وهو حكم استنادت منه مجموعة كلوب فنترحيث رفضت الحكومة البريطانية التدخل لحثها على دفع تعويضات للمخزن وجبر الضرر والخسائر اللاحقة به جراء التهريب والإنزال في منطقة محرمة، وإطلاق النار على عساكره وباخرته، والتعامل مع عناصر انفصالية⁴⁵.

وأما أقصى شمال البلاد، وهي الجهة التي لعبت فيها سببته ومليبية دورا أساسيا ومكثفا في مجال التهريب بمختلف أشكاله، فإنه شهد ارتفاع وثيرة قدوم المراكب المحملة بالسلح القاذمة من جبل طارق، وقديس، وأنفوس، وهمبورغ وغيرها من الموانئ الأوروبية. وقد واكب هذه الحركة تكاثر النزعات بين "المومنين" ووسطائهم المحليين، ولجوء بعض هؤلاء إلى المواجهة المسلحة مع شركائهم الأجانب بسبب خلافات حول نوعية أو عيار المكاحل المتفق عليها،

⁴⁴ - Times, May 1898 ; The Standard, July 4, 7, 10 ; Daily Telegraph, July 22; Morning Post, July 29; Daily Chronicle, August 10; Gibraltar Chronicle, July 1898.

⁴⁵ - P.G. Rogers, op. cit., pp. 233-236.

والأثمان والمواعيد المضروبة لإفراغها، إلى غير ذلك من الأسباب والذرائع.

وقد حاول المخزن التصدي لهذه الأوضاع، فصارت حراسة شواطئ الريف أحد المهام الرئيسية المسندة للباخرة "الحسني" والوحدات العسكرية المتنقلة على متنها. إلا أن اتساع رقعة المجال اللازم مراقبته عن كتب وطبيعة الشواطئ الريفية وتعدد المخابئ الصغرى وحيل المهربين وعمق تجربتهم، كل ذلك أعاق الجهود المبذولة بهذا الشأن وقلص نتائج الآمال المعقودة على "الحسني"⁴⁶.

في بعض الأحيان، كان حتى غرق المراكب المحملة بالسلاح إثر هبوب رياح عاتية وهيجان البحر لا يدعو للارتياح بالنسبة للمخزن. وتدل على ذلك، على سبيل المثال، الاضطرابات التي اندلعت أواخر سنة 1889، وشهدتها بالخصوص قبيلة بني افور عقب انكسار مركب وتسارع الأهالي للاستحواذ على صناديق الأسلحة التي كان يحملها، ودفعتها الأمواج صوب الساحل. وبعد أن وصله نبأ الحادث، حاول عامل القبيلة تجميع ما استولى عليه الناس، إلا أنهم امتنعوا واحتفظوا بما رماه البحر. وفي تفسيره لما جرى والتوتر السائد في المنطقة، أوضح العامل في رسالة للسلطان أن أتباع الزاوية الوزانية أغروا الناس ودفعوهم إلى العصيان والتمرد مدعين أن الحاج عبد السلام الوزاني سيؤازرهم، وسيستعمل نفوذه الواسع بطنجة لتوفير "حماية النصارى لهم".

ولاشك أن العامل المذكور كان وراء إرسال أعيان القبيلة الذين رفضوا الانسحاق وراء "أصحاب الوزاني" إلى فاس للتبرؤ مما وقع، ومطالبة السلطان بالتدخل. ولضمان "الأمان"، وتفاذي تحميلهم مسؤولية ما قام بهم "إخوانهم"، لجأ أعضاء الوفد إلى ضريح المولى إدريس قبل توجيههم إلى القصر. وكان استحرامهم بهذه الكيفية وطبقا للأعراف المتبعة في مثل هذه الحالات، إشارة منهم دالة على مدى تعلقهم بالحرم التقليدي بدل "حماية النصارى" التي وعد بها أتباع عبد السلام الوزاني أهل قبيلتهم⁴⁷.

3 - المحميون وتمرد القبائل

والواقع أن ما قام به أتباع شريف وزان بقبيلة بني بوفراج ما هو سوى حادث عابر بالقياس مع تحركات "شيخهم" المباشرة في منطقة الريف وغيرها من جهات البلاد عقب احتماؤه بالفرنسيين وحتى قبل ذلك. وقد اقتنع المولى الحسن أن

⁴⁶ A.E.P., C.P., 69, 17 avril 1894, « Le sultan est impuissant à lutter contre la contrebande... Les trafiquants sont surtout des protégés ».

⁴⁷ خ.م.ر، سجل، 165، رسالة العامل الوشكي إلى السلطان، 16 جمادى 1307 / 1 يناير 1890.

الشخص الذي كان يشير إليه ويسميه باختصار شديد "الوزاني"، متجاهلا عمدا سلالته وكل ألقابه، كان لا يسعى سوى لإثارة الفساد بإيعاز من حماته وخدمة لمتاوراتهم التخريبية ولمراميمهم التوسعية. وقد لمس السلطان مرارا نوعية و مخاطر مثل هذا التواطؤ ولاسيما عندما أكثر الحاج عبد السلام من تنقلاته وسط بعض قبائل الريف، ومنها زيارات قام بها برفقة السكرتير الثاني للسفارة الفرنسية بطنجة، وحث خلالها الأهالي على الانتفاضة. وتلقى السلطان أخبار ما قام به الحاج عبد السلام بصفة خاصة إثر اتصال هذا الأخير بسكان مدشر يدعى عين الحمراء، تلقى السلطان بسرعة أخبار ما قام به واستغرب لتواجده بذلك المدشر حيث قال عنه أنه "لا يملك (هناك) لا عزيب ولا عزابة" ولا مبرر له لملاقاة أهالي تلك القرية.

ورغم خطورة الوضع الناجم عن تمرد سكان عين حمراء و احتمال اتساع رقعته، لم يتمكن المولى الحسن من إعطاء الأوامر للفرقة العسكرية التي أرسلها إلى عين المكان بقيادة المحجوب بوعزة إلا بعد أن تأكد لديه أن "الوزاني" ومرافقه الفرنسي عادا إلى طنجة. إذ ذلك شرع الجنود في تطويق المتمردين والهجوم عليهم. وأمام الحصار المضروب حولهم وإغارة العساكر عليهم، حاول المتمردون إيجاد مخرج لانقاذ أرواحهم، فكلفوا أبنائهم ونسائهم باستعطاف قائد الفرقة العسكرية وطلب "الأمان". إلا أن هذا الأخير رفض الاستجابة لهم قبل استسلامهم التام، ورضوخهم لشروط السلطان. وبالفعل لم يجدوا بدا من قبول ما أملي عليهم وتم تدوينه في عقد عدلي. وقد التزموا بمقتضى هذا العقد بقطع أي صلة أو معاملة أو شراكة مع عبد السلام الوزاني، وببفع ما تأخر لديهم من الضرائب، وبالقيام بالكلف المخزنية المفروضة عليهم، وقبول تجنيد رجال وفرسان من قبيلتهم لإلحاقهم بالجيش.

وقد اعتبر الوزاني أن ما اشترط على أهل عين حمراء وما قطعوه على أنفسهم لا يقيد في شيء. وعلى غرار ما قام به سنة 1884، أي مباشرة بعد حصوله على الحماية الفرنسية، فإنه واصل "التشويش" على المخزن في الريف، وهو ما مهد لانتفاضة أخرى قامت بها قبيلة أنجرة سنة 1887 ولاندلاع اضطرابات في قبيلتي بني إفروور وبني إطف سنة 1890. وخلال نفس الفترة، تمرد مجددا أهل أنجرة بزعامة المدعو ولد حمان، وهو "قتان"، حسب تعبير المخزن، قال عنه السفير الفرنسي أن شريف وزان شجعه على طلب الحماية الفرنسية. وقد صادف هذه الأحداث تواجد قطع من الأساطيل الحربية الأوروبية في المياه الإقليمية المغربية احضرتها مختلف السفارات للقيام بمتاورات بذريعة تخويف أهل أنجرة لحملهم على تقادي الهجوم على طنجة. وتزامنت الانتفاضة، من جهة ثالثة، مع تصاعد الضغوط البريطانية الممارسة على المولى الحسن لإرغامه على قبول

التفاوض حول معاهدة تجارية جديدة معه. وهي ضغوط واكبتها دسائس شتى ومن ضمنها الدسائس المحاكة في قبيلة أنجرة؛ وذلك ما أكده رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في أحد تقاريره الشهرية⁴⁸.

من البديهي أن للمفوضيات ضلع في تمرد قبيلة أنجرة، وتساعد قابليتها للانتفاضة وتغير موقفها تجاه الأجانب في حين أنها صمدت طيلة قرون في وجه الإسبان، وقامت لهم بالمرصاد كلما حاولوا الخروج من ضيق سبئة وتوسيع حدودها. ولاشك أن هذا الصمود بالذات، وموقع هذه القبيلة الاستراتيجي وما كان ترابها يزخر به من خيرات، هو بالضبط ما حث القوى الأوروبية على استهدافها وإحداث قلاقل بينها وبين المخزن. وقد كرر الأجانب مناوراتهم وأكثروا من دسائسهم رغم تتبع المخزن عن كتب لتحركاتهم في تلك المنطقة واعتماده في مقاومتهم على أعيان موالين له، ورافضين لتواطؤ بعض "إخوانهم" مع النصاري.

وفي سنة 1879، مثلاً، وفي وقت شهد تكثف النقاش في طنجة حول مسألة الحماية والمخالفات في أفق المؤتمر الدولي المزمع انعقاده بمطريد، اجتمع هؤلاء الأعيان بحضور قائدهم وخليفته، وأعدوا عريضة رفعوها إلى النائب برغاش للتبديد بتصرفات محمي أجنبي. وجاء في هذه العريضة أن "المدعو بن عبد الوهاب القاطن بدار النونوش (و) يدعى بأنه في حماية البرطقيز، وبسبب ذلك صار يجمع عليه أهل الزيع والفساد، ويخوض في القبيلة ويشعل نار الفتنة". وطالب الأعيان بتدخل النائب لدى سفير البرتغال "للتكلم معه" في شأن هذا المحمي وحمله على زجره وطرده و"جعله في السجن" ليبقى أهل البلاد، حسب العريضة، في "الهناء والسرور"⁴⁹.

وفي مناطق البلاد الأخرى، صار المحميون المتواجدون بها على نهج ما كان يقوم به أمثالهم في الريف. ففي الغرب مثلاً، عارض بشدة السماسرة والمخاطون القاطنون بهذه الجهة تطبيق الإتفاق المبرم سنة 1863 بين النائب السلطاني والقائم بأعمال السفارة الفرنسية بطنجة، بيكلار (Béclard)، وهو الإتفاق الذي اعتبر المخزن بمقتضاه أن المخاط لا يتمتع بأي امتياز قانوني أو جبائي. إلا أن العمال والقواد واجهوا، مباشرة بعد شروعه في تطبيق بنود الإتفاق وإحصاء السماسرة والمخاطين للتأكد من عددهم ومعرفة حقيقة وضعهم، تمرد أعضاء هذه الفئات، ولاسيما من كان منهم ينتمي لقبيلتي المناصرة وعامر. ولتقوية صفوفهم وإفشال محاولة إخضاعهم من جديد لقوانين البلاد، تحرك المتمردون لتحريض "إخوانهم"

⁴⁸ - A.M.G., C, 6, rapport mensuel, mai 1892, « Intrigues anglaises dans les Andjara ».

⁴⁹ - الوثائق (م.م.)، 4، ص. 451، 5 ربيع 1 1296 / 27 فبراير 1879.

وحثهم على الامتناع عن دفع الضرائب. وقد انضم إليهم بعض الناس بدعوة أن الحماية الأجنبية تشملهم.

إلا أن الإستنزاف الذي تعرض له بيت المال جراء "حرب تطوان" لم يترك من خيار للمخزن سوى استغلال ما اعتبره "تفهماً" فرنسياً لوضعيته ولظرفية دقيقة بالغة الحساسية. لذلك قرر التحرك بحزم لتطبيق الاتفاق بعد اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة لاجتباب قلائل جديدة مع ممثلين الأجانب، فوجه إلى عين المكان وحدات من الجيش لإنهاء التمرد واستخلاص الضرائب المستحقة⁵⁰.

غير أن الصرامة لم تعمر كثيراً بفعل تطورات متتالية تصدرتها مناورات المحميين وتأثيرهم على "إخوانهم" رغم عمق التناقضات القائمة بين الفئات المحمية وسواد القبائل، ذلك أن تصاعد الضغط الضريبي على حساب عامة الفلاحين ومربي الماشية سهل هذه المناورات. فخلال سنة 1878 مثلاً، وإثر تمرد الخلو، وهي إحدى قبائل الغرب الأكثر تضرراً من تنامي امتلاك المحميين للأراضي، تمكن محمي فرنسي من دفع مجموعات تنتمي لفرقة هواره إلى العصيان ورفض كل الكلف وفي طبيعتها المساهمة برجالها وفرسانها في الحركة⁵¹.

وصب التفرغ الجماعي في اتجاه مماثل للاتجاه الذي صب فيه الاستنزاف الضريبي. وتجلي ذلك، مثلاً، خلال السنة السالفة الذكر، في نجاح مناورات محمي فرنسي آخر، قاطن بالرباط ويدعى عمر المغراوي، حيث استغل تدمير مجموعات من قبيلة زناتة جراء إخضاعها لغرامة فرضت عليها عقب سرقة ذهب ضحيتها أحد الأمراء، فانتهز المحمي المذكور الفرصة لحنثها على التمرد. وإغرائها، وعدّها بالوقوف بجانبها لا لضمان إفلاتها من العقاب فحسب، بل لتحريرها أيضاً وبصفة نهائية من الكلف المخزنية، وذلك بالتوسط لدى القنصل لكل من أراد الحصول على بطاقة سمسار أو مخالط، مقابل "قالبين من السكر" فقط. وتشكل فعلاً وفد من القبيلة لمقابلة القنصل الفرنسي بالرباط والإطلاع على شروط تسلم بطاقة الحماية⁵².

وبالإضافة لمخلفات الضغط الضريبي والسخط الناجم عن الذعائر الجماعية،

⁵⁰ - خ.ع.ر.، وب.، 21 رجب 1281/20 دجنبر 1864، استعداد المخزن لإخماد تمرد قبائل الغرب، ولاسيما قبيلة علمر؛ مطالبة النائب باشعار المفوضيات بالحركة المرتقبة وحث الرعايا الأجانب على "حيازة" ما بين أيدي مخالطهم من منتجات زراعية و مواشي.

⁵¹ - خ.ع.ر.، وب.، 3 جمادى الثانية 1294/5 يونيو 1878، تصرفات محمي فرنسي من قبيلة الخلو، حيث كان يحث "إخوانه" على العصيان والتمرد.

⁵² - خ.ع.ر.، وب.، 8 صفر 1298/11 يناير 1881، استنكار تصرفات محمي فرنسي مقيم بالرباط، يدعى عمر المغراوي، يتواطأ مع القنصل الفرنسي، ومحاولة استغلال تدمير أهل قبيلة زناتة جراء ذعيرة جماعية فرضها المخزن عليهم بعد تعرض أمين للنهب.

تفاهم أيضا التمر المرتب عن ارتفاع وثيرة استنفار الناس للحركة بموازاة لتعدد الانتفاضات المسلحة وطول مدة إخمادها. ففي الشاوية ذاتها تشكلت القبائل مرارا من هذه الظاهرة، ورفعت عرائض بهذا الشأن إلى السلطان. ونظرا لدقة الظروف وهشاشة الأوضاع، لم يستجب المخزن لهاته الاسترعاءات، مما حدا بقبائل أولاد زيان، وزنانة ومديونة إلى المماثلة في دفع الضرائب والمشاركة في الحركة، بل ورفضها قطعا في بعض الحالات، وذلك رغم توبيخ السلطان للعمال وقواد الشاوية على قصورهم، وحثهم على معاقبة كل من رفض الامتثال للأوامر والقيام بالكلف المفروضة عليه. وإنهاء العصيان والتمرد، كان السلطان يلجأ من حين لآخر إلى الحل الجبري المتمثل في إرسال عساكره "للتخيم" وسط القبائل لحملها على تنفيذ ما أمرت به؛ علاوة على دفع الذعيرة المفروضة عليها، كانت هذه القبائل ترغم، بطبيعة الحال، على تموين "المحلة السعيدة" طيلة مقامها بين ظهرانها، وتحمل مختلف أشكال الابتزاز المألوفة لدى رؤساء المحلة، فضلا عن تعاطي العساكر للنهب⁵³.

وبحكم تشابه الخلفيات والحيثيات، فإن أساليب المحميين في المناطق الجنوبية كانت لا تختلف عما كان سائدا في شمال البلاد. وفي هذا المضمار، انشغل السلطان كثيرا بتحركات عناصر مشاغبة عانت فسادا، على حد تعبيره، في الحوز والشياطمة وعجز العمال والقواد على التصدي لها. ويأتي أحد المحميين الانجليز يدعى مسعود ولد عبد القادر التلاوي الشياظمي، في طليعة المشاغبين الذين أخذوا متاعب جمة انشغل بها المخزن لمدة طويلة⁵⁴.

ساهم التلاوي، في السياق المكتتب الذي أعقب "حرب تطوان" وإحداث المكوس وما أعقب ذلك من تدمير واضطرابات، في إذكاء السخط في منطقته وتسبب في قلاقل تضرر منها الخواص والمخزن على حد سواء. وقد ارتكب فعلا تجاوزات شتى تصدرها تراميه على ممتلكات الناس، وتقاعده على أموالهم، وتورطه في نزاعات لانهاية لها⁵⁵. لذلك اشتكى أناس كثيرون من تعدياته عليهم وأساليب النصب والاحتيال التي كان يستعملها لإغرائهم وسلب أموالهم. وبما أن الرجل كان يتستر وراء حماية أجنبية فقد اضطر ضحاياه إلى رفع دعواهم ضده

53 - خ.م.ر.، كناش 204، 6 جمادى 1310/26 نونبر 1892، تشكي عامل قبيلة الزيادة من ارتفاع عدد المحميين بسبب جوار القبيلة للدار البيضاء ومن فرار "إخوانه" و استقرارهم بمناطق أخرى بسبب عجزهم على تحمل ارتفاع التكاليف الناجمة عن توافد أعوان المخزن عليهم المكلفين باستخلاص ديون الأجانب و المحميين وكذا الذعائر الجماعية المفروضة على القبيلة.

54 - بن زيدان، إتخاف، م.س.، ج. 3، ص. 388-389.

55 - خ.م.ر.، وب.، السلطان إلى بركاش، 9 جمادى الأولى 1285 / 28 غشت 1868.

إلى النائب السلطاني بطنجة⁵⁶. وجاء في رد هذا الأخير على شكوى رجل من قبيلة متوكة أن التلاوي "تلقى به على يد اليهودي قرقوز وغره على أن يصرف له عدة ريال بالضبليون حتى حاز منه ثمانية ألف ريال، وتقاعد له عليها ومنعه منها ولم يدعن لحكم حاكم ولا لأمر أمر"⁵⁷.

وتترعا بالحماية البريطانية، لم يكتف هذا الشخص بالتحايل على الناس والسطو على ممتلكاتهم، بل استهدف أيضا أراضي المخزن واستولى على بعضها، كما انه ساهم في حث قبيلة الشياظمة على التمرد. وكما أكد ذلك أعيان من الصويرة أمام العدول، فإنه "اشتغل بالخوض مع الخائضين وبالفتنة مع الفاتنين ولا ينتهي ولا يبالي بأحد لما هو عليه من الاحتماء هناك، وأداه الزيغ والفساد إلى الدخول مع القائمين على القائد عمر الشياظمي من القبيلة بالمراسلات، وتوجيه البارود والرصاص لهم وتحريضه إياهم على ضرب عامل السلطان"⁵⁸.

وبعد إطلاعه على الحجج التي جمعها المخزن وتأكيد السلطان على أن الأمر يتعلق بشخص لم يكف عن فسادده... ويعطي العدة والبارود للفساد من قبيلته ويغريهم على الخروج على العامل وإيقاد نار الفتنة... من غير استئثار ولا استخفاء"، حاول د.هاي الظهور بمظهر المتأسف على ما وقع والمتفهم لخطورة ما اقترفه المحمي المذكور. إلا أن ضرورة تقادي كل ما من شأنه المس بقيمة الحماية البريطانية في أنظار الأهالي، وعدم إعطاء الفرصة للسفارات الأخرى لاستغلال هذا الحادث، وكذا قطع الطريق أمام السلطان لكي لا يتبادر إلى ذهنه أنه في إمكانه اتخاذ مواقف أكثر تصلبا في مجال حمايات والمخالفات، كل ذلك حث هاي على رفض تسليم التلاوي للمخزن وضمن له الإفلات من العقاب. وعلى عادته تقادي السفير التعبير عن موقفه بوضوح، مفضلا الرد بصيغ ملتوية حتى يسود الاعتقاد لدى السلطان أن القرار النهائي بيده وأن مفوض "الدولة المحبة" يسترعيه ويلتمس منه العفو على محميه، معترفا بما اقترفه. ولبلوغ مراميه، استعمل السفير المستعرب والمستوعب لأعراف المغرب وعقلية أهله أسلوبا لجأ في صياغته إلى عبارات ومصطلحات لها دلالة بالغة في اللغة الدارجة المغربية، حيث ترجى "مشافقة الجانب الشريف [على التلاوي] ومحنته في مسامحته... [اعتبارا] لدخوله لعار[السفير المذكور]".

⁵⁶ - طعن القنصل الفرنسي بالصويرة في مشروعية الحماية الممنوحة للتلاوي على يد زميله الإنجليزي كارستسر: A.E.P., C.C., Mogador, IV, 12 juin 1866.

⁵⁷ - ابن زيدان، إتخاف، م.س.، ج. 3، ص. 387.

⁵⁸ - ع.م.ر.، 19 رمضان 1284/14 يناير 1868.

ومضى هاي قدما فالتمس أيضاً من السلطان السماح لمحميه بالاستقرار بطنجة مؤكدا استعداد السفارة لتجريده من حمايتها، وإرغامه على إنهاء مخالطاته مع آل الشياظمة، والكف بصفة نهائية عن أي تشويش.

هل كان هاي لا يقصد بكلامه سوى المغالطة وخط الأوراق؟ إن التطورات اللاحقة تفرض طرح مثل هذا السؤال ذلك انه أتاح للتلاوي إمكانية مغادرة طنجة خلصة في اتجاه جبل طارق. وبعد إقامته بالصخرة مدة قصيرة، غادرها قاصدا سوس وضريح سيدي أحمد أموسى. وبفراره صوب زاوية إبلنج، ولجوءه بحرم زاوية ولي من أولياء بلاده، تحرك "الهارب" وكأنه فقد الثقة في حماية النصارى، محاولا تعويضها بأحد أشكال الحماية التقليدية السائدة في المغرب قبل ظهور الامتيازات الأوروبية والقائمة مقام الملاذ الوحيد بالنسبة لأغلبية سكانه.

واللافت للانتباه فيما يخص الزوايا والأضرحة بالذات، أن بعض المفوضين الأجانب كانوا يتطلعون لإلغاء كل أشكال "الحماية" التقليدية معتبرين أنه من اللازم وضع حد لحرم فضاء الزوايا وما توفره هذه المؤسسة الدينية-الروحية من "أمان" لكل من استحرم بها. والطريف أن لادسلاس أورديكا، وهو السفير الذي عمل كل ما في وسعه لبيسط الحماية الفرنسية على شريف وزان، كان في طليعة المنادين بحرم الزوايا، وقد كتب بهذا الشأن في أحد تقاريره:

«إن حق اللجوء بالزوايا يمارس بإفراط (في المغرب) إلى حد أنه يضمن الأمان التام للمفسدين... وموارد ملموسة للمشرفين على هذه الزوايا...؛ وهكذا (وعلى سبيل المثال) فإن زاوية سيدي عبدالقادر الجليلي بموكادور (الصويرة) تستقبل بدون تمييز كل من يقصدها... حتى اليهود يضعون أنفسهم تحت حمايتها للتخلص من أداء ما بذمتهم من ديون أو للإفلات من العدالة المحلية...»⁵⁹.

وكيفما كانت حقيقة حيثيات لجوء التلاوي بإبلنج وأوجه تأويل صيرورته، لايسع الملاحظ سوى تسجيل إفلاته من المحاسبة والعقاب ووقوف حاميه بجانبه لا لعرقلة ملاحقته فحسب، سواء بالصويرة أو طنجة أو جبل طارق، بل كذلك لخلق ارتباك شديد، وهو الارتباك الذي لم يترك للمخزن من خيار سوى خيار التسليم أمام الأمر الواقع وقبول، في نهاية المطاف، تحمل ديون المحمي البريطاني السابق ومواجهة من كانت لهم عليه ديون. وهكذا استجاب السلطان لضغوط القنصلية العامة الأمريكية وسدد بمال بيت المال ديون التلاوي تجاه محمي أمريكي يدعى ابراهم قرقوز، وهو التاجر الذي عرفه بالرجل المتوكي الذي ذهب ضحية تحايله

⁵⁹ - A.E.P., C.P. 47, Tanger 20 juillet 1882 .

حيث سلبه 8000 ريال وتقاعد له عليها" بفضل حصانته القضائية.

وكانت هذه الحالات تبدو أمرا طبيعيا للقنصل. وفي هذا المضمار، اعترف صراحة قنصل فرنسي في مذكرة حررها حول "الحماية في المغرب" ورفعها إلى وزير الخارجية بباريس بالظلم الفادح اللاصق بالمناعة الممنوحة للمحميين وبالتوظيف السياسي لهذه الحصانة. وكتب هذا القنصل في سياق حديثه عن إفلات المحميين من العقاب وتسارع القناصل للدفاع عنهم كيفما كانت طبيعة مخالفتهم للقانون وجريمتهم:

«سواء اقرت المحمي سرقة أو جريمة قتل فإنه لا يعاقب (ويبقى حرا وطيحا) لأنه بطبيعة الحال، وفي نظر حماته، رجل مستقيم ونزيه...، فالدفاع عنه ذريعة للتدخل (في شؤون المخزن الداخلية) وتحقيق مكسب سياسي... كما أن إبراز براءته (بشكل أو بآخر وبأي ثمن) مصدر للافتخار وللإشعاع»⁶⁰.

والملاحظ أن الدفاع غير المشروط على المحميين في حالة ارتكابهم لجنحة أو جريمة، ووقوف القناصل بجانبهم أحدث نوعا من الاستئناس بـ "اللاعقاب" والإفلات من القصاص. وقد تطوّر هذا الشعور لدى بعضهم إلى حد جعلهم لا يكفون بالتعدي على عامة الناس ورجال المخزن، بل يستهدفون أحيانا ويتعدون حتى على المقيمين الأجانب، الخواص منهم والرسميين.

ويندرج ضمن هذا المنحى الاغتيال الذي ذهب ضحيته مواطن بريطاني كان يقطن مدينة الجديدة، ويدعى دانييل مادن (Daniel Maden). كان هذا الأخير يقوم بمهام خليفة قنصل الدانمرك والنمسا-المجر، وقد اغتيل في ظروف فظيعة اهترت لها الجالية الأوروبية القاطنة بالجديدة، واستنكرها على حد سواء المسلمون واليهود. وفي ظرف وجيز بدأ الناس يوجهون أصابع الاتهام صوب أفراد اعتبروا أنهم متورطون في الجريمة. وذلك ما أكده القنصل الفرنسي المقيم بهذه المدينة في تقرير رسمي، حيث ذكر "أن الرأي العام يتهم صراحة أربعة أشخاص (ويقول أنهم قتلوا مادن)، اثنان منهم يحملان بطاقة السمسرة الألمانية، والثالث محمي هولندي، أما رابعهم فإنه محمي برتغالي... وينتمون جميعهم لأسرة من أسر الجديدة ذي النفوذ الواسع... (وهي أسرة) تنتمي أصلا لقبيلة أولاد فرج". وأوضح القنصل المذكور أن السلطات المخزنية مطلعة أتم الإطلاع على ما يروج وما يقال صراحة، إلا أنها لا تتجرأ على إلقاء القبض على القتلة والزج بهم في السجن.

⁶⁰ - A.E.P., Archives non classées, vol. VII, « Note pour le ministre sur la protection au Maroc », sans date, « Le protégé, qu'il ait volé ou assassiné, reste impuni car il est par définition un honnête homme aux yeux de ses protecteurs ».

وقد أحدثت تصرفات المحميين والمشاكل الجمة الناجمة عنها تصدعا داخل الجهاز المخزني، وكشفت عن تقصير وثرغات كانت تتلوهما في بعض الأحيان قرارات توبيخ وزجر صادرة عن السلطان، يتخذها في حق الموظفين المخلين بمهامهم. وتدل على ذلك، فيما يخص قضية التلاوي بالذات، قرارات العزل التي أصدرت في حق عدد من الأشخاص بسبب تقصيرهم في قيامهم بواجبهم وتورطهم في تجاوزات هذا المحمي. وقد شمل التأخير عن الخزمة أو الخطة "عطلين من العدول الأربعة الذين يخدمون بالبنيفة (بمراكش)،(وهما) علي التتاني والحاج حم (أخرا بسبب) شهادتهما بخيار مسعود الشياظمي...، والقائد (بومهدي، عامل الصويرة؟) الذي رجع محله الحاج اعمارة بن عبد الصادق...، والقاضي (قاضي الصويرة) حيث رجع مكانه الحاج علال بن عبد الصادق... كما عزل جميع العدول المنتصبين للشهادة، ومن جملتهم العدلان اللذان يخدمان مع السيد الحسين جنون بالقصبة الجديدة⁶¹.

⁶¹ - د. شرويتز، م.س.، ص. 446.

الفصل الرابع التعبئة السياسية - الدينية

I- تنديد العلماء "بأهل الحميات" وبـ"أهل البصير"

1 - بين المأزق الدبلوماسي والبحث عن بدائل داخلية

موازاة مع المساعي المبذولة لإقناع الحكومات الأجنبية بضرورة إنهاء الانتشار الفوضوي للحماية، وإخضاع منحها لشروط دقيقة وملزمة للمفوضين وللقناصل، عمل المخزن على إيجاد حلول داخلية من شأنها الحد من تسابق الرعايا وتهافتهم على بطاقات الحماية والمخالطة وشهادات التجنيس؛ وكان الأثرياء في طليعة العناصر التواقّة للحصول على هذه البطاقات والامتيازات التي تخولها لحاملها.

وقد شكل احتفاء الأغنياء جوهر المعضلة إذ كانت حصانتهم الجبائية تعني حرمان خزينة الدولة من مداخيل الضرائب التي كانوا ملزمين، نظريا، بدفعها بصفتهم فلاحين وتجار كبار. وبسبب تملصهم من تحمل نصيبهم من الأعباء الضرائبية وجد المخزن نفسه مرغما على تعويض الخسارة اللاحقة لبيت المال جراء تهرب الأثرياء من دفع الضرائب، وذلك بالزيادة فيما كان يفرض على الرعايا الآخرين. ونتيجة تحميلهم لما لا طاقة لهم به، كان طبيعيا أن يعتبر صغار الفلاحين هذه الإجراءات بمثابة حيف سافر وأن تتدلع اضطرابات وتتسع دائرتها وحدتها بموازاة لتزايد الضغط الجبائي وعجز المخزن أمام إصرار القوى العظمى الرافضة لأي تغيير حقيقي وملموس للوضع القائم.

لذلك كله، بدل السلطان محاولات عدة لتجاوز المأزق الدبلوماسي ولمواجهة رفض الحكومات الأوروبية لأي إصلاح ملزم وفعال يستجيب لمطالبه وحاجياته. وقد حدثت به الضرورة إلى اعتماد حلول أخرى، منها تعبئة الفقهاء والعلماء لتوعية الرعايا بمساوئ الاحتفاء بالنصاري وإبراز المخاطر المحدقة بالدين وبالبلاد في حالة استفحال هذه الظاهرة وما يواكبها من أطماع أجنبية. وبما أن الأمر كان لا يهم الرعايا المسلمين وحدهم، فإنه لم يكتف بالبحث عن سبل مناهضة الحماية وانتشارها وسطهم فحسب، بل انصب اهتمامه على ما كان يمكن القيام به من إجراءات عملية بهذا الشأن في الوسط اليهودي أيضا، وذلك للحفاظ على الوضع القائم واجتتاب عواقب "طيش أهل الذمة" المحميين والمجنسين و"تطاولهم" على الناس وعلى الحكام. لذلك حاول الاستعانة بالحاخامات وغيرهم من الأعيان اليهود المحافظين قصد حثهم للعمل على تنبيه إخوانهم في الدين من مغبة السقوط في

التصرفات الطائشة، وما يمكن أن ينتج عنها من رد فعل المسلمين في حالة حدوث تجاوزات مخالفة لتقاليد وأسس تعايشهم مع جيرانهم اليهود.

وبطبيعة الحال، لم تكن تحركات واستشارات من هذا القبيل لتتال رضا المفوضين الأجانب، وهم المتحفظون أشد التحفظ تجاه العلماء والحاخامات (رغم احتماء بعض هؤلاء) بصفتهم، في نظرهم، مصدر التعصب والرجعية، يطغى عليهم التزم التام والرفض القاطع لأي انفتاح على الحضارة الغربية وقيم التقدم، وعلى اعتبار تأثيرهم على الدوائر المخزنية العليا وتشجيعهم لها على إظهار المزيد من التصلب تجاه "النصارى". ورغم تقويم السلطان الجيد لميزان القوة وحذره في تعامله مع الأجانب، فقد كان يجد من جهته في وقوف العلماء البارزين بجانبه فرصة سانحة، حسب الأوروبيين، للتستر ورائهم والاستناد على الاعتبارات الدينية لرفض "الإصلاحات" التي كانت المفوضيات تحاول فرضها عليه، لاسيما فيما يخص التحرير التام للتجارة البحرية.

وبفعل إدراكهم لتداخل أدوار كل هذه الأطراف في مواجهتها للتغلغل الأوربي، كان المفوضون واعون بضرورة تقادي المبالغة في ضغوط من شأنها إرغام السلطان على تمتين صلته بالقوى الدينية الراديكالية وفسح المجال أمام العناصر الداعية إلى إعلان الجهاد ضد النصارى. وكان السفراء الأجانب يخشون بصفة خاصة انفلاتا من شأنه إحداث حالة من الفوضى يمكن لأي "صاحب الساعة" أن يستغلها لدعوة الناس إلى الالتفاف حوله وحمل السلاح لمواجهة "الكفار" ودحرهم. لذا كانوا يتأملون ما ألت إليه الأمور في أجزاء أخرى من دار الإسلام اندلعت فيها المقاومة باسم الجهاد ويعملون، رغم حدة منافستهم ومزايداتهم واستخفاف بعضهم بقدرة المغرب على الصمود في وجه بلدانهم، على أن لا تتعدى ضغوطهم نقطة لا رجعة فيها، محاولين الحفاظ على ماء وجه عاهل البلاد ومكتفين بتوجيه اللائمة لوزرائه وولاته.

وقد كانت فرنسا، مثلا، تخشى بروز نداءات تدعو الأهالي للتصدي ل"النصارى"، وتتخوف فيما يخصها بالضبط من مغبة انطلاق مثل هذه النداءات من المناطق النائية، ولاسيما التخوم المغربية -الجزائرية. فكانت تضرب ألف حساب لقيام شيخ زلوية متطرف" أو "رجل الساعة" القادر على جمع الناس وحثهم على الالتفاف حوله في ظرفية مواتية تزيدهم حماسا في حالة تشبعهم بطابعها المهلوي

أو الأخرى¹. وكانت احتمالات الفرنسيين بهذا الشأن واردة ومستتبطة إلى حد ما من تجارب الماضي، وخصوصا من الانتفاضة الكبرى التي اندلعت سنة 1864 في منطقة ورغلة بزعامة الباش-أغا سليمان بن حمزة، كما أنها كانت تتبني أيضا على تأمل الفرنسيين مغزى استمرار الاضطرابات في جنوب الجزائر الغربي حيث تعذر عليهم إخضاع قبائل هذه المناطق، ولاسيما أولاد سيدي الشيخ، بكيفية نهائية طيلة الفترة الممتدة فيما بين 1864 و1880². ولم يفهم التفكير بهذه المناسبة في مدى تأثير هذه الاضطرابات، أو ارتباطها، بحركات برزت في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، ومنها الحركة السنوسية، التي تمكنت من كسب أتباع في المغرب (حاول الفرنسيون إحصاء عددهم وترقب نشاطهم بمراكش مثلا)، وحركة المهدي بالسودان وانتصاراته على الإنجليز.

وقال عن هذه الانتصارات شاهد عيان تجول في المغرب والنقط ما سمعه من الناس في مختلف أنحاء البلاد التي مر بها أنها خلفت أصداء هائلة لدى المغاربة، وزاد في تضخيمها ما راج من الإشاعات حول تحرك المهدي للقضاء على الإنجليز في مصر ثم على الفرنسيين في تونس والجزائر. فاقنع الناس، بضيف فوكو، أن عليهم الاستعداد للمشاركة في الجهاد، لاسيما وأنه كان يشاع أن السلطان جمع جيوشا جرارة للزحف بها تحت قيادته صوب مدينة وجدة³.

¹ - C. Trumelet, *Histoire de l'insurrection dans le Sud de la province d'Alger en 1864*, Alger, 1879, pp. 1-5, « Le 8 avril 1864 un drame sanglant rappelant les plus mauvaises journées de notre histoire algérienne (se produit) à Aïn Boubeker... Le lieutenant-colonel Beauprêtre, ses officiers et cent de ses hommes (y trouvent la mort)... Les têtes de Chrétiens se balancent à l'arçon des chevaux (des insurgés)... Les populations sahariennes, ivres de gloire..., ne doutent pas que le bacha -agha Sid Sliman ben Hamza ne fût le *moul el ouaqt* (le maître du moment, de l'époque), l'homme choisi par le Dieu unique pour faire repasser la mer aux Chrétiens, « sans (leur) donner le temps de faire (leurs nattes) », comme le disait effrontément au général Durrieu un fanatique marocain (rencontré) en 1855 aux Arbâouat, pieusement occupé à pousser à la révolte les gens des ksours de la province d'Oran... ».

² - C. Trumelet, *Histoire de l'insurrection des Ouled Sid Ech-Cheikh (Sud algérien) de 1864 à 1880*, A. Jourdan, Alger, 1884, p. 15, « Nous ne sommes les maîtres que du côté de la mer... Nous n'avons pas fait un pas dans le cœur des indigènes... malgré notre excessive bonté pendant un demi-siècle... Les populations restent prédisposées à accueillir un *moul sad* ».

³ - C. Foucauld, *op. cit.*, pp. 255-256, « On est fort enflammé ici par les exploits du Chérif (c'est le nom qu'on donne au Maroc au Mahdi), que la grâce de Dieu a rendu invulnérable et invincible, qui a chassé les Chrétiens d'Egypte... On a reçu à Fâs plusieurs lettres de lui... Moulay Hassan (aurait) ordonné des levées de troupes considérables... C'est contre les Français que se font ces préparatifs... Des bruits encore plus ridicules circulent dans toute l'étendue du Maroc. Partout les esprits y sont occupés des événements du Soudan égyptien, qui grossissent dans des proportions fantastiques... A Tisint, à Tatta, dans le Sous, le Chérif, après avoir =

أما إنجلترا فإنها كانت هي الأخرى حذرة كل الحذر تجاه الإسلام والمسلمين بفعل اصطدامها بروح الجهاد إبان استهدافها لأقطار إسلامية وإدراكها، بحكم التجربة، للطاقات القتالية الهائلة التي يمكن أن تفجرها هذه الروح. وعلى غرار منافسيهم الفرنسيين الذين لمسوا في وقت مبكر قوة هذه الطاقات، لاسيما إبان حملتهم على مصر (1798-1802) حيث واجهوا مقاومة شديدة شارك فيها إلى جانب المصريين متطوعون قنموا للجهاد من نيار إسلامية أخرى، ومن بينها المغرب⁴، فقد واجه الإنجليز فعلا انتفاضات كبرى في آسيا والمشرق. ففي أفغانستان انكسرت جيوشهم خلال الحرب الإنجليزية - الأفغانية الثانية (1832-1842) وكذا سنة 1873 عندما حاولوا احتلال عدة مواقع استراتيجية في البلاد لإيقاف زحف الروس نحو الجنوب وتهديدهم للهند⁵.

وفي الهند بالذات، وخلال سنة 1857، اندلعت ضدهم موجة كبرى من الثورات كادت أن تعصف بوجودهم بشبه القارة الهندية لولا تفوقهم التقني واستعمالهم المنهجي للأسلحة المتطورة (ومن ضمنها الأسلحة الرشاشة) واعتمادهم المكثف على التفريغ لتقرب تحركات الثوار والاستعداد فورا لصد غاراتهم وشن هجوم مضاد عليهم، وأيضا باللجوء لحملات واسعة وشرسة من القمع الأعمى، تتوخى نشر الرعب في صفوف الأهالي والانتقام منهم بأبشع الوسائل، بما في ذلك تشويه جثث الضحايا وتشريداه⁶. وللحد من هول الصنمة في بريطانيا وإعادة الثقة في الحكومة، تمت تعبئة الرأي العام على أساس ديني وأقيمت صلوات في الكنائس ترحما على أرواح الضحايا الإنجليز، وكان أهمها القداس الذي ترأست الملكة فيكتوريا (Victoria) بلندن حيث ألقى المبشر شارلز سبورجن (Charles Spurgeon) خطبة اعتبرت بمثابة نداء من أجل حرب

=conquis l'Égypte, avait pris Tripoli, Tunis, Alger, et avait mis à mort tout ce qui était chrétien... Partout...on est curieux de ces nouvelles: aussitôt que j'arrivais en un lieu, la première question qu'on m'adressait était « Quelles nouvelles du Chérif? »...».

⁴ - عبد الحفيظ حمان، المغرب والثورة الفرنسية، منشورات الزمن، الرباط، 2002، ص. 105-117. تطرق المؤلف لأسر وإعدام مجاهدين مغاربة ساهموا في المقاومة المصرية في الصعيد وأحاء أخرى من مصر، انظر بالخصوص أوامر بونايرت لأحد جنرالاته: "إلى الجنرال دوجوا: أيها المواطن الجنرال، قم بإعدام المغاربة والحجازيين وغيرهم الذين جاءوا من مصر العليا وحملوا السلاح ضدنا. قم بإعدام المغاربة عبد الله وأحمد اللذين حرضا الأثر على الثورة ضدنا. أما الشخص الذي جاء من مصر العليا ويتباهى بأنه قدم الخدمة وأعان خمسة عشر باشا فامسجته بالقلعة ليقيم بالأعمال الشاقة اطلب من القبطان عمر معلومات حول المغاربة المنضوين تحت سريته والذين توقفوا عن القتال، وقم بإعدام الذين تصرفوا من غير انضباط. بونايرت".

⁵ - V. Eyre, *Retraite et destruction de l'armée anglaise dans l'Afghanistan en janvier 1842*, Eliberon Classics, BookSurge Publishing, 2001, 340 p.

⁶ - أمثلة لا تحصى أوردها بعض مرتكبي هذه الفظائع في منكراتهم وتصريحاتهم للصحف. واللافت أن حتى أعضاء الأسرة الملكية الحاكمة في دلهي لم تتج من التكتيل الوحشي والتقتيل الأعمى. إشارات متعددة في:

W. Dalrymple, *The Last Mughal. The fall of the a Dynasty, Delhi, 1857*, Bloomsbury, London, 2006, pp. 257-304 « Blood for blood », pp. 346-392, pp. 393-445.

صليبية لإخضاع الهنود والقضاء نهائيا على دياناتهم⁷.

وعلاوة على تجربتها الأفغانية والهندية، وهما تجربتين التزم هاي بطبيعة الحال الكتمان التام حول أطوارهما الدامية إبان مخاطبته للمخزن وإحاحه على حسن معاملة بلاده لمسلمي مستعمراتها وعلى ارتقائهم الاقتصادي-الاجتماعي بفضل تدبيرها لشؤونهم، كان من الطبيعي أن تستخلص إنجلترا الدرس من تجارب استعمارية أخرى، وعلى رأسها انكسارها في السودان تحت ضربات المهدي وأتباعه⁸.

وقد يخصص المغرب بالذات، ومن منظور الممثلين الأجانب، كانت ميزة التعصب وكراهية النصارى لا تشمل المسلمين وحدهم بل تنطبق أيضا حتى على اليهود وحاخاماتهم وأعيانهم المحافظين. فرغم احتفاء هؤلاء بالأوروبيين وحصولهم على جوائز أوروبية أو أمريكية، كان مفوضو الدول الأوروبية يشكون في حقيقة مشاعرهم وينظرون إليهم بكثير من التحفظ معتبرين أنهم يكرهون النصارى ولا يحتمون بهم إلا لخدمة مصالحهم الخاصة، وكسب المزيد من الثروات⁹.

وقد عبروا بشكل خاص عن انتقاداتهم خلال الفترة التي أعقبت سنة 1884، وتزايدت إبانها الضغوط على المخزن لحمله على قبول مشروع معاهدة تجارية

⁷ - N. Ferguson, *Empire. How Britain made the Modern World*, Penguin Books, 2003, pp. 150-151, « Such tall tales confirmed in the minds of credulous people that the Mutiny was a struggle between good and evil..., Christian and heathen... The Sunday sermon switched from redemption to revenge... Queen Victoria called the nation to a day of repentance and prayer... The incondescent Baptist preacher Charles Surgeon issue what amounted to a call for holy war... The project to modernize and Christianize India had gone disastrously wrong ; so wrong that it had ended up by barbarizing the British».

⁸ - حول الأصداء التي خلفتها حركة المهدي في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وتسارع المسلمين في الهند مثلا وتونس والمغرب الأقصى لمناصرة زعيمها، انظر:

F. Nicoll, *The Mahdi of Sudan and the death of General Gordon*, Trupp-Stroud, Sutton Publishing, 2005, pp.148-149, p.270 « (The Mahdi) wanted to spread his da'wa into new territories and expand his following in the north -west African Maghreb and, to the south, in Abyssinia. That spring (1884) he had received a letter from the Moroccan community in Egypt... ».

⁹ - A.E.P., C.C., Rabat, I, 1 septembre 1867, Mémoire au Ministre des Affaires Etrangères, par Alfred Maffray, « Dans les villes côtières (du Maroc), l'honneur des représentants européens est compromis par des agents juifs pour lesquels on ne saurait avoir ni considération ni respect... cette race au Maroc y est aussi généralement méprisabile que méprisée. Elle inspire l'horreur... Parmi les Juifs, le pharisaïsme est plus florissant que jamais. (Ils ont) de la haine pour les chrétiens malgré leur apparente servilité ». Ibid., C.P., 57, Rapport sur le commerce français et ses chances d'avenir, s.d., « Le sordide intérêt a seul poussé tous ces Marocains à rompre leur allégeance naturelle. Pas un seul instant ils n'ont eu pour mobile de se rattacher de cœur à une nouvelle patrie... Ces cosmopolites de mauvais aloi (ne vont pas) en Algérie se faire naturaliser pour y vivre... Tous reviennent en masse au Maroc reprendre le cours de leur existence... ».

جديدة، وإلغاء ما تبقى من الحواجز الجمركية، في وقت انتعشت فيه في أوروبا النزعة الحمائية، وسارعت فيه مختلف الدول، لاسيما ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، لرفع رسومها الجمركية بهدف حماية صناعاتها وفلاحاتها، والحد من تداعيات ركود الاقتصاد العالمي. ففي هذه الظرفية الحرجة، لم يتردد بعض السفراء في اتهام أعيان اليهود المقربين من السلطان وكبار الوزراء بالتواطؤ مع العلماء المتشددين، ووقفهم سويا لتشجيع المخزن على رفض المعاهدة الجديدة المقترحة عليه¹⁰.

2- أشكال مؤازرة العلماء للسلطان

بحكم طبيعة دعائم النظام السياسي القائم في البلاد، وارتكاز مشروعيته على البيعة، كان منطقيا أن يستنفر السلطان العلماء ويحثهم على الوقوف إلى جانبه للتصدي للتغلغل الأوربي، لاسيما وأن الأمر كان يتعلق، فيما يخص مسألة الحماية، باحتماء رعايا مسلمين بـ "الكفار" وتملصهم من أداء الزكاة والأعشار. كما يتعلق أيضا برعايا يهود ناقضين لعهد الذمة بعد احتمائهم بالنصارى، فضلا عن تحولهم إلى "حماة" قادرين على توفير بطاقات الحماية والمخالطة للمسلمين الذين كانوا يطالبونهم بالتوسط لهم من أجل ذلك.

ورغم تعقد العلاقات القائمة بين السلطان والعلماء وتضارب مواقف هؤلاء بمناسبة استشارته لهم حول قضايا بالغة الحساسية، حيث كان بعضهم يجيب في اتجاه برضيه، بينما كان البعض الآخر يتحفظ أو يرفض الإدلاء برأيه، رغم ذلك كله، يمكن لمس نوع من الإجماع أوشبهه لدى هذه الفئة فيما يخص مسألة الحماية والتجنيس.

ويندرج في هذا الإطار ما أورده العلماء لتأكيد مواقفهم المؤيدة لتوجهات المخزن والمدافعة عنها، وذلك منذ السنوات الأولى من هجوم الفرنسيين على الجزائر وشروعهم في غزوها. وتجلى تأييد العلماء على سبيل المثال، في طبيعة رد أحدهم، وهو عبد السلام التسولي، على سؤال الأمير عبد القادر حول الجهاد، إذ جاء الجواب مطابقا لما كان المولى عبد الرحمان بن هشام يترجاه، لاسيما بعد أن زاره بمكناس

¹⁰ - R. Benichi, *Histoire de la mondialisation*, Vuibert, Paris, 2006, pp. 23-24, « Dès 1880, la Grande Dépression induit progressivement un retour général aux protections douanières... (En Allemagne) Bismarck souhaitait à la fois protéger les intérêts des agriculteurs... et des industries les plus fragiles... La France de la III^e République (fait savoir dès 1872) qu'elle ne renouvellera pas les traités de commerce d'inspiration libre-échangiste du Second Empire... Elle relève ses droits à partir de 1882... Le protectionnisme le plus fort est celui des Etats-Unis... Les droits *ad valorem* sont même portés à 50% en 1890 (tarif Mac Kinley) et 57% en 1897 (tarif Dingley) ».

مبعوث فرنسي (1832)، الكونت دومورني (Comte de Mornay)، وترك له الخيار بين التزام الحياد في القضية الجزائرية والكف نهائيا عن مد يد المساعدة للأمير عبد القادر والمقاومين الجزائريين، أو تحمل عواقب هذه المساعدة. ولم يفت دومورني تهديده صراحة بقصف الأسطول الحربي الفرنسي للموانئ المغربية. وأمام هذه التهديدات وخطر تدمير المراسي وانهيار المداخل الجمركية وجزء كبير من موارد الاحتكارات، لم يكن في وسع السلطان سوى طمأنة المبعوث الفرنسي والالتزام له نظريا بتحقيق ما كان يطالب به ويضغط من أجله.

إلا أن "الحياد" الرسمي لم يمنع القبائل المغربية، وفي طليعتها القبائل المناخمة للجزائر، من المشاركة في الجهاد بجانب المقاومين الجزائريين وتسهيل توريثهم وحصولهم على الأسلحة والذخيرة المستوردة، ومنها ما كان يُشترى بجبل طارق ويصل إلى الحدود الشرقية عبر تطوان.

ورغم ما ذكره عبد السلام التسولي لتبرير الموقف الرسمي ونقادي توريث مكشوف للمغرب في الحرب الدائرة رحاها بين الأمير عبد القادر والجيش الفرنسي، فقد وجد المخزن نفسه في مأزق، خصوصا بعد بداية توغل القوات الفرنسية داخل الأراضي المغربية لملاحقة المقاومين الجزائريين والمتطوعين المغاربة المقاتلين بجانبهم. وأمام تداعيات ما كانت فرنسا تصفه بـ "حق المطاردة" (droit de poursuite) واستفحال "منطق الحرب" (logique de guerre)، انتهى الأمر بمواجهة عسكرية مباشرة على ضفاف وادي إيسلي سنة 1844.

وبعد الهزيمة التي تكبدها المغاربة في ظرف وجيز بسبب استعمال الفرنسيين للمدفعية بشكل منهجي وتحرك قواتهم بكيفية محكمة، كان من الصعب أيضا على العلماء رفض تركية فكرة إحداث "جيش النظام"، وما يتضمنه من المصادقة على احتكار السلطان للسلاح وللقوة العسكرية، وهو الاحتكار الذي عارضه بشدة فيما مضى أحد زملائهم، وهو عبد السلام كسوس، وأدى ثمن معارضته.

وعقب المحنة الثانية، والمتمثلة في "فاجعة تطوان" والانكسار الذريع الذي مني به المغاربة حتى في مواجهتهم لقوة أوربية طالما احتقروها، أصبحت فكرة إحداث جيش نظامي وإيجاد الموارد اللازمة لتأسيسه وتزويده بأسلحة عصرية تفرض نفسها بإلحاح. وقبل ذلك، ولتمكين المخزن، في مرحلة عاجلة، من الحصول على المداخل اللازمة لضمان جلاء القوات الإسبانية عن تطوان المحتلة (1860-1862) ومواجهة تكاليف الغرامة الحربية الضخمة التي فرضها عليه المنتصرون، استجاب بعض العلماء لما كان ينتظر منهم عندما استشيروا بشأن

"الإعانة"، وضرورة فرضها على شكل ضرائب على السلع المارة عبر أبواب المدن وعلى المبادلات في الأسواق.

وبموازاة المبادرات والتدابير الأخرى المتخذة لرفع مداخيل بيت المال، استنفر السلطان العلماء للتصدي للظاهرة المتمثلة في إفلات الأثرياء من الضرائب بفضل حماياتهم الأجنبية. فأصدروا فتاوى لاستكار، بل ولتكفير العناصر التي كانت تتخذ "الكفار أولياء من دون الله" وتفتخر بحمايتهم لها.

3- الفتاوى والخطب المناهضة للفرق المحمية

في سياق مساعي المخزن الرامية لتضييق دائرة الحميات، وإحداث نفور لدى الرعايا منها ومن حاملها، أصدر العلماء فتاوى للتدبير بالمحميين. ففي سنة 1873 ألف العربي بن علي المشرفي (المتوفى سنة 1895) رسالة في "أهل البصيرور الحثالة"، جاء فيها:

«توجه سؤال لأهل العلم حفظهم الله بحفظ أهل السنة، وحشرنا في زميرتهم آمين، عن حداثة حدثت في قرننا هذا في حدود السبعين والمائتين والألف، وهي دخول المسلمين تحت كلمة الكفر-أعادنا الله منه- ويعبرون عنها بالحماية، معتذرين بها عن تحصين مالهم من ثقل المغارم، مع أنهم يجعلون حظا وافرا لمن يحميهم بإذلال وطيب خاطر، فهل يكون المحتمي بالحماية على هذه الحالة مسلما عاصيا أو خرج عن دينه بالكلية، وللإمام أن يحكم فيه باجتهاده؟»¹¹.

وامتاز عالم آخر، وهو جعفر بن إدريس الكتاني، بتشدده إزاء المحميين والمفاسد المترتبة عن احتمائهم بالكفار؛ وتجلى ذلك في المؤلف الذي أعده غداة انعقاد مؤتمر مدريد وعنوانه "الدواهي المذهبية للفرق المحمية"¹².

وتصدي عالم ثالث، وهو أبو الحسن علال بن عبد الله الفاسي (المتوفى سنة 1896) لـ "عدوى" الاحتماء بالأجنبي وبدل قصار جهوده لتقبيحها وتوجيه اللوم اللاذع لمن كان يتسابق للحصول عليها. وقد ألقى خطبا عديدة بهذا الشأن، ومن ضمنها خطبة ألقاها أمام السلطان المولى الحسن في بداية عهده، وهي الخطبة المعنونة "يقاظ السكارى المحتمين بالنصارى" أو "الويل والثبور لمن احتمى

11 - محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص. 327

12 - قال عنه محمد المنوني أنه "ألفه جوابا عن سؤال في الموضوع، و بناه على خمس عشر، أية قرآنية ناطقة بتحريم موالاة الكفار و الاحتماء بهم...؛ وبعدها أتى على الآيات الخمسة عشر، نقل الكلام إلى الحديث -بتوسع- عن مفاسد موالاة الكفار التي أوصلها إلى عشرين مفسدة، وسار في شرحها سيره في شرح الآيات القرآنية إلى تمام العشرين، حيث انتهى الكتاب الذي وافق الفراغ من إخراجها من مبيضته 14 ربيع الثاني عام 1303- 1885"، انظر: مظاهر يقظة المغرب...، م. س. ص. 328

بالصبر"؛ قال فيها:

« والمفاسد الدينية والدينية المترتبة على موالاتهم الواقعة والمتوقعة وبأبائها الإسلام ومن فيه عذوبة طبع، وانقياد للشريعة المطهرة كثيرة جدا لا حصر لها، ولا عدو ولا إحصاء، فسحقا لأهلها ولها، منها ظهور شعائر الكفر...، ومنها الركون إلى العدو...، ومنها الرضي بحكمه...، ومنها التحريض على الضلالة واستئتان الشر، وذلك أن كثيرا من الموالين له لم يقتصروا على تطيخ أنفسهم بذلك، بل زادوا إلى تحريض من لم يواله عليها وتحسينها له...، ومنها إعانة العدو وتقويته...، ومنها تكثير سواده ولو من غير حلول معه أو إقامة ببلده، لأن الموالين له من جملة رعيته...، ومنها الدخول تحت قهره وغلبته، وبنو منصب الإسلام عن إعلاء غيره عليه، بل يعلو ولا يعلى عليه...، ومنها مفارقة جماعة المسلمين...، ومنها نبذ العزة الإسلامية، والطاعة الإمامية والبيعة السلطانية، وظهور السلطان النصراني عليها، وإذلاله إياها»¹³.

وعلى غرار العلماء المتشددین الآخرين، أطال الفاسي وأفاض في مؤاخذاته على المحميين والمجنسين بصفتهم، في نظره، "سفهاء" و"ضعفاء الإيمان" وقوم "استفزهم الشيطان وأغرى بهم" ودفعهم إلى ارتكاب "الفحشاء والمعاصي" وما هو حرام، بما في ذلك، بطبيعة الحال، ربط علاقات حميمة مع الكفار وشرب مشروباتهم. ولاشك أن الفاسي ومن نهج نهجه كانوا يرومون من وراء ترويح نعوت القذح البشعة المصاغة لوصف أهل الحمایات إحداث نوع من النفور الفطري تجاههم لدى الناس¹⁴.

ولم يكتف العلماء والفقهاء بفتاوى وخطب جمعية للتدبير بالمحميين، بل نظم بعضهم قصائد شعرية لإبراز مفاصد الاحتماء بالكفار وانعكاسات ذلك على الإسلام والمسلمين. وجاء بهذا الشأن في قصيدة نظمها قاضي طنجة، محمد بن عبد القادر الكرودوي، مستكرا تصرفات شهدها بنفسه في مدينة البوغاز أو سمع بوقوعها:

¹³ - م. ن.، ص. 327

¹⁴ - بدل السلطان جهودا متواصلة لإقناع المفوضين الأجانب ب"قلة حياء" المحميين و"جسارتهم" وضرورة التحفظ تجاه ما يقصونه من شكوى ضد المخزن وعمامة الناس. على سبيل المثال في رده في أواخر 1862 على تدخل سفير بريطانيا لفائدة محمي إنجليزي بمراكش "تعدى طوره" إلى حد إقدام محتسب المدينة على اعتقاله و"تأديبه"، قال سيدي محمد بن عبد الرحمن في تبريره لقرار المحتسب: "والذي ينبغي هو أن ينظر التجار (الأجانب) من يصلح للمخالطة من أهل المرورة والعرض والسكينة لا من لا يصلح لها بهذا الحسني فإته معلوم بالجرأة وقلة المرورة وإطلاق لسانه في الناس والوقوع في أغراضهم، ومن جرأته أنه قتل نفسا وسجن مدة بأسفي ثم نقل منها إلى الصويرة ومنها جاء إلى مراكش..."; رسالة موجهة إلى بركاثن، 3 جمادى 1279/22 نونبر 1862 خاصة ب"محمد بن الطبيب الحسني الذي تجاسر على محتسب مراكش فقبحه وأدبه لينتجر به غيره"، المرجع: م. نهليل، م. س.، اللوحة 14.

"سلام على أرض سلام مودع
تخذتم بلاد الدل دارا وانها
بلاد غدا نور الوجود محمد
وشأن اليهود في حماها معظم
وكيف يطيب العيش فيها لمسلم
على حالة ساءت نفوسا كريمة
فغاظ جميع الكافرين صنيعنا
أقام بها دهرا على لهب الجمر...
وان كملت حسنا تعامل تعامل بالجهر
يسب بها جهرا فيا له من خسر
وحكم النصارى في جوانبها يجري...
ونار غضى الكفار موقده الجمر...
بحمل سلاح والكلاب على الأثر
وسدد سهم الطعن مني في النحر...¹⁵

ولتمرير خطابهم، بمختلف أشكاله وصيغه، عمد المناوئون لنظام الحماية إلى تبسيط صورة "أهل البصير" واختزلها في "كليشيات" سهلة يفهما الخاص والعام. وكما هو الشأن بالنسبة لكل "الكليشيات"، فقد أغفلت هذه الاختزالات والتصورات النمطية تعقد الواقع وتباين أوضاع الفئات المحمية وتضاربها. فتجميع المحميين في خانة واحدة أدى بالضرورة إلى نوع من التعتيم، لأنه يطمس أو يخفي عمدا الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الفاصلة بين النخب المحمية (كبار التجار، كبار الملاكين في البوادي، شيوخ الزوايا...)، من جهة، و"الجيش العرمرم" المكون من صغار السماسرة والمخالطين وحراس القنصليات والمفوضيات، ورعاة أبقار وأغنام السفراء والقناصل، من جهة ثانية.

وفي غياب أدلة قاطعة وكافية لتسليط الضوء على حقيقة الاعتبار التي جعلت العلماء يكتفون بلوم المحميين بشكل عام ولا يؤخذون سوى بالتلميح العناصر التي كانت تحتل الصدارة في نظام الحماية وتشكل أهم مستفيد من امتيازاته، فإنه يجوز ولا شك ترجيح حسابات سياسية داخلية ودبلوماسية حالت دون الإفصاح الصريح والدقيق عن انتماءات كل من كانوا يتخذون الكفار أولياء وينبذون عزة الإسلام والطاعة الإمامية والبيعة السلطانية". والواقع أن وجهاء المحميين في فاس مثلا وغيرها من المدن الكبرى كانوا يشكلون جزء لا يتجزأ من خاصة هذه الحواضر، ويحتلون موقعا اجتماعيا متميزا بفضل ثروتهم وروابطهم التجارية ومصاهرتهم وعلاقاتهم الوطيدة مع الأوساط النافذة، بما في ذلك الدوائر المخزنية العليا وكبار الوزراء. فهل كان في إمكان الفقهاء، والحالة هذه، أن ينتقدوا علنا وجهاء كانوا يعرفونهم حق المعرفة وتربطهم بهم أحيانا علاقات عائلية، علاوة

¹⁵ - م. المنوني، م.س، ج. 1، ص. 38 - 39

على أن السلطان كان ينعم على بعضهم، وإن في حالات استثنائية، بظواهر التوقير والاحترام¹⁶.

وضمن إحدى الأسر النافذة بفاس التي تعبا العلماء المنتمين لها لمناهضة التغلغل الأوربي والتصدي للحمايات اقتترف أحد أعضائها، بصفته محمي فرنسي ويدعى عزوز الكتاني، تجاوزات عديدة طالما تشكى منها السلطان للسفارة الفرنسية. ورغم تشبث هذه الأخيرة الشديد بأسبقية منح حمايتها للعناصر المنتمية لفئات ذي جاه وإسراع في المجتمع، لاسيما في وسط حضري مثل الوسط الفاسي، فإنها أخذت بعين الاعتبار استرعاء المخزن المتكرر، واستجابت لمطلب إلغاء حمايتها للشخص المذكور. إلا أن هذا الأخير رد على ذلك بتحديه للفرنسيين وللمخزن وحتى لسفير ألمانيا بطنجة إثر رفضه الإنعام عليه بحماية ألمانية. وذكر السلطان بهذا الصدد انه بلغ لعلمه خير مغادرة عزوز الكتاني للبلاد قاصدا برلين بهدف تقديم طلب الحماية مباشرة من الحكومة الألمانية. وإفشال مساعيه، أمر السلطان النائب برغاش بالقيام بالإجراءات اللازمة وحث سفير ألمانيا على التحرك وإقناعه أن الكتاني المذكور لا يود الاحتماء بالألمان للاستمرار في رفع الشكاوى الباطلة وانتزاع تعويضات من بيت المال لفائدته شخصيا و لفائدة سماسرته، وذلك بالضبط ما اعتاد تحقيقه قبل إسقاط حمايته الفرنسية¹⁷.

لا غرابة إذن أن ينهج العلماء نهج الحذر وتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع المحميين ودويهم أو أتباعهم، لاسيما وأن الكل كان يدرك جليا قوة "أهل الحمايات" الردعية وقدرتهم على رد الصاع صاعين، واعتدائهم بلا عقاب على الناس وعلى ممتلكات الغير، بما في ذلك ممتلكات تهم رجال الدين بالدرجة الأولى، ألا وهي عقارات وأراضي الأحباس¹⁸.

16- نص الظهير الخاص بأهم محمي بريطاني في المغرب: "كاتبنا هذا أسما الله قدره وأعز أمره، وجعل فيما يرضي لفه ونشره يستقر بيد ماسكه بوبر بن الحاج البشير الغنجوي. ويتعرف منه بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنتته، أننا أسدنا عليه التوقير والاحترام، والرعي الجميل المستدام، وحنانه على كاهل الميرة والاكرام، وحاشيناه عما يطالب به العوام من الكلف المخزنية والوظائف السلطانية فلا يطالب منها بكثير ولا قليل ولا حقير ولا جليل، ولا يسام بمكروه في وجه من الوجوه. والحقنا به في ذلك ولد مراعاة لانحياشه لعالي جانبنا وانقطاعه إليه بالكلية. ونصح في شريف خدمتنا. ونامر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ومنتهاه ولا يتعداه (...)"

17- خ.م.ر.، سجل رقم 360، 28 صفر 17/1302 دجنبر 1884، رسالة السلطان إلى نائبه بطنجة مع الإلاح على "سوابق" الشخص المذكور ومبلغ التعويضات المنتزعة من المخزن، ومنها تعويض قدره 3000 ريال حصل عليه بفضل حمايته رغم أن دعواه كانت كاذبة، وعلى تضرر الناس من جراء تقديمه لشكاوى باطلة ضدهم.

18- خ.م.ر.، وب.، السلطان إلى برغاش، 9 محرم 10/1302 نونبر، 1883، "فغير خاف عنك تعدي ترجمان البلجيك (بالبيضاء) في البناء الذي بناه في موضع الأحباس واجتهد فيه... من غير إذن ولا استئذان ولم يبال باسترعاء ناظر الأحباس عليه ولم يلتفت إليه، فنامرك بتقديف ذلك عليه على مقتضى الشرع والقانون واكتب به لدولته... إذ لويس لهم أن يظلموا ويفتقروا ويتراموا..."

ولا شك أن العلماء التفتوا كثيرهم من الناس إلى مغبة تدخل السفراء والقناصل لدى المخزن لفائدة محميهم، تحت ذريعة فرض احترام شروط المعاهدات واحترام علمهم الوطني. وكان القواد والعمال والمحاسبون وأحياناً حتى القضاة "المعاندون" للرعايا الأجانب وللمحميين في طليعة العناصر التي استهدفتها المفاوضات الأوروبية والقنصلية العامة الأمريكية وطالبت بـ"رأسها" منتزعة غير ما مرة تويخها، بل وعزلها من مناصبها، محدثة بذلك سخط لدى عامة الناس وتدمر تجاه المخزن ورضوخه العلني أمام الأجانب ومدافع بوارجهم.

وكيفما كانت حقيقة الاعتبارات والدوافع الكامنة وراء صيغ ومضمون خطابات العلماء وميلهم لخيار التعميم أو التعتيم، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أن ما ورد في فتوهم وخطبهم كان مجرد مزيدة كلامية أملتها عليهم ضرورة نوعية جمهور المؤمنين بمساوئ الحمایات والتجنيس. ففي الواقع، كانت حتى تقارير رؤساء المفاوضات الأوروبية ومراسلاتهم لحكوماتهم تتضمن عبارات الاستنكار والقدح وتصف المحميين بأبشع النعوت، إلا أن الحسابات السياسية وضرورة التثبيت بكل ما من شأنه إضعاف المخزن والإسراع بصيرورة تآكل البلاد من الداخل، كانت تفرض إبقاء نظام الحماية على ما كان عليه، وغض الطرف عن "بشاعته من الناحية الأخلاقية"، حسب تعبير أحد المفوضين الفرنسيين.

4 - تعدد أوجه "تهور وتناول" أهل الحمایات

ورغم تشبيهم الراسخ بنظام الحماية وتنويههم بمزاياه، على اعتبار أنه، في نظرهم، أداة تحضير وسلاح للحد من استبداد المخزن، فإنه لم يفت السفراء والقناصل الانتباه إلى "مساوئ" المحميين وتعدد أشكال تحاييلهم "والوسائل الدنيئة" التي كانوا يسخرونها لتحقيق مآربهم، واضعين مصالحهم المادية فوق كل اعتبار. وقد اعترف بعض المفوضين صراحة بعيوب عناصر هذه الفئة، ذاكرين في تقاريرهم لحكوماتهم أنه لا يمكن للمرء سوى الاستغراب أمام أمر من أسموهم بـ "السفهاء" مؤكدين أنهم "يجهلون معنى الضمير ومعنى المروءة"¹⁹.

ويمكن اعتبار ما كتب وقيل بهذا الصدد في حق بعض الشخصيات النافذة، الحاملة لبطاقات الحماية الأجنبية أبلغ دليل على اشمئزاز ونفور الأوروبيين إزاء

¹⁹ - رغم الاحتياطات التي كان ج.د.هاي³ مثلاً، يدعي أنه يتخذها في انتقاء محميي بلاده، فإن قوائم المفوضية والقنصليات البريطانية كانت تتضمن أسماء أناس متابعين لارتكابهم تجاوزات وجرائم شتى، انظر مثلاً "قضية الصنّائي" وبعض الإشارات المتعلقة بها في رسالة للسلطان خاصة بالقتال التي أحدثها هذا الشخص قبل احتماله بالإنجليز حيث سبق له التعدي على الناس وقضاء مهلة في السجن بأسفي والصورة بسبب ارتكابه لجريمة قتل، 3 جمادى الثانية 1279 / 27 فبراير 1862، م. نهليل، م.س، اللوحة رقم 14.

سلوكيات محميينهم، وذلك رغم تسابقهم لـ "احتضان" الشخصيات التي كانوا يعتبرون أنه من شأنها خدمة مصالح دولهم وبلدانهم. وذلك رغم الانتقادات اللاذعة التي كانت تثيرها لديهم حيث كانوا لا يخفون عن حكوماتهم مشاعرهم الحقيقية تجاه انحرافها الخلقي وفقدانها للحس القومي والغيرة على الوطن.²⁰

ويأتي شريف وزان، الحاج عبد السلام، في طليعة الشخصيات التي أثارت مثل هذه الانتقادات. فبعد أن بدأ هذا الأخير يطلق إشارات للتعبير عن قابليته للتعامل مع القوة القادرة على تلبية رغباته، وبعد تأرجح دام مدة طويلة، تمكنت فرنسا من إقصاء منافسيها، والظفر بمنح حمايتها له (1884)، في إطار خطة كانت تتوخى منها إعادة "التجربة التونسية" على حساب المغرب. وقد حاول المولى الحسن الوقوف في وجهها ووقفا صارما، إلا أن تلويعها بتعبئة جيوشها في الجزائر لفرض ما أقدمت عليه بقوة السلاح، بل والإطاحة بالنظام القائم في البلاد إن اقتضى الحال، اضطر إلى التخفيض من حدة احتجاجاته تقاديا لمصير مماثل لمصير باي تونس ورضخ للأمر الواقع، مكثفا باستنكار تصرف السفير لانسلاس أورديغا ومطالب الحكومة البريطانية بالتوسط لدى الفرنسيين حتى لا تصل الأزمة إلى درجة لا تحمد عقباه.

وبعد انتهاء مهمة أورديغا، دافع كل من عين بعده على رأس السفارة الفرنسية عن المكسب الهائل المتمثل في بسط حماية دولتهم على شخصية تتمتع بفضو ديني وروحي واسع وعدد ضخم من أتباع زاويته داخل المغرب والجزائر وتونس وشمال طرابلس الغرب. إلا أن تشبثهم بهذا "الإنجاز" السياسي لم يمنع بعضهم من الإدلاء في تقاريرهم السرية بـ "تحفظاته الشديدة" إزاء الحاج عبد السلام الوزاني، بل إصدار أحكام قاسية وصريحة فيما يخص "قيمه الذاتية" وسلوكه "في حالة إقدام المرء على تقويم شخصيته وتصرفاته على ضوء المعايير الأخلاقية الأوروبية".²¹

وقد تكاثرت بشكل مثير الانتقادات الموجهة له غداة دخوله في المشادة

²⁰ حول المحميين التابعين للتصليية العامة الأمريكية، وهي فصلية بالغت في الاتجار في بطاقات الحماية و المخالطة، انظر ما كتبه مؤلفة الكتاب التالي وهي تتحدث صراحة أو تلمح إلى ممارسات فلبس مثير ومن خلفه على رأس التصليية العامة:

L.J. Hall, *The USA and Morocco, 1776 - 1956*, New Jersey, 1971, p. 208, "Regular protection was sometimes used to cover criminal or corrupt practices and it was commonly granted for only nominal services".

²¹ - انظر ما أدلى به في حقّه ، و عبارات قاسية للغاية كلها نفور و احتقار، سلف أورديغا: A.E.P. , C.P., 47, 2 février 1882, « Il convient de neutraliser les velléités que le chérif a de se donner au plus offrant ».

والنزاع المفتوح مع زوجته الإنجليزية إميلي كين (Emily Keen)²²، وهي المرأة التي عقد قرانه معها عام 1873، بعد أن تعرف عليها خلال تردده على منزل ثري أمريكي من أصل يوناني مقيم بطنجة ويدعى يون برديكاريس (Ion Perdicaris)، كانت "الآنسة كين" تشتغل في بيته بصفتها مربية²³.

وعقب تخلي زوجها عنها وتفضيله العيش بجانب "شابة إسرائيلية" قال عنها شارل فيرو أنها "تظاهرت باعتناقها للإسلام لتأمين قوتها وقوت ذويها على نفقة الشريف"، صارت إميلي كين، بعد طلاقها، تتردد على السفارة الفرنسية وتحكي لرئيسها معاناتها وتناشده لمساعدتها على استرجاع حقوقها وحقوق أطفالها. ولاشك أن "إفاداتها" ساهمت بشكل أو بآخر في تكريس صورة الشريف لدى حُماة الفرنسيين، وجعلت بعضهم يتأملون خطورة التهديدات التي لوح بها أورديغا عندما دعا أحد أمراء طنجة (في غياب برغاش المتواجد آنذاك بالخارج)، وكلفه بإشعار المولى الحسن أن فرنسا صممت العزم على فرض الحماية الممنوحة لشريف وزان، ولو اقتضى ذلك استعمال القوة العسكرية: "قل للسلطان انه يبحث عن المشاكل... قل له أننا على استعداد لإرسال ثلاثين ألف رجل عبر الحدود (الشرقية) لمساندة شريف وزان ومساعدته لممارسة الحكم لصالح الفرنسيين، وأنا سوف نتقدم نحو فاس ونحو جهات أخرى... إن كل هذا سيحدث عن قريب"²⁴.

أما الإنجليز، فإنهم تقادوا الوصول إلى حد التهديد بالإطاحة بالدولة العلوية وإبدالها بأسرة موالية لهم عندما قرروا بسط حمايتهم على شيخ زاوية تاملوحت (في أحواز مراكش) لقطع الطريق أمام منافسيهم الفرنسيين في جنوب البلاد، وتصحيح الخلل الناجم عن احتواء شريف بهم. وقد اختار فعلا المفوض البريطاني طريقة الإقناع، وحاول أن يثبت للمخزن أن الحماية الممنوحة للحاج محمد المصلوحي لا تتوخى سوى إعادة نوع من التوازن بين بلاده وفرنسا على الساحة المغربية، وأن هذا "التصحيح" يخدم في نهاية المطاف مصالح المغرب.

وخلافاً للتلفظ النسبي الذي طبع موقف الحاج المصلوحي إزاء المخزن، حيث لم تصل تحدياته للسلطان، على الأقل قبل وفاة المولى الحسن، مستوى التحديات التي

²² J. Caillé, L'acte de mariage du chérif d'Ouezzane avec l'Anglaise Emily Keen, *Hespéris*, 1944, XXXI, pp. 61-64.

²³ دافعت إ. كين، في كتابها الصادر سنة 1911 وهو عبارة عن سيرة ذاتية، عن انفتاح زوجها وتأثره بالحضارة الغربية، مؤكدة أن هذا الانفتاح هو أساس الانتقادات الموجهة له من قبل السلطان و العلماء:

E. Keen, *My Life Story*, London, 1911, pp. 13-14, "His European tendencies being looked upon as dangerous to the welfare of the Empire".

²⁴ مقتطفات من رسالة واردة على هادي من مكناص، 2 جمادى الثانية 1301/31 مارس 1884، اقتبسها خ. بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، م.س.، ص. 377.

ميزت سلوك الحاج عبد السلام الوزاني ولم تثر الانتقادات الشديدة التي أثارها تحركات هذا الأخير، فإن تصرفات وشخصية محمي بريطاني آخر، الحاج بوبكر بن البشير الغنجاوي، أثارت زوبعة من الانتقادات داخل المغرب وخارجه.

وإذا كان طبيعياً أن تتعدد النعوت السلبية التي اعتاد الفرنسيون استعمالها في حقه بصفته عدوهم اللدود المتفاني في خدمة مصالح مناقسيهم البريطانيين، فإن الحامي المباشر لهذا التاجر المراكشي كان هو الآخر لا يكن له في واقع الأمر أي تقدير²⁵. وكان ج.د.هاي لا يخفي في تقاريره السرية الموجهة لحكومته أنه يشك في استقامته وفي نوعية الوسائل التي كان يلجأ إليها لبلوغ مراميه، مضيفاً أن "هذا الشخص لا يستحق سوى ثقة محدودة للغاية". وقد أدلى هاي مراراً بهذه الأحكام رغم اعترافه بأهمية المكانة التي كان يحتلها "عميله ومُخبره" المراكشي ومستوى علاقاته بالدوائر المخزنية العليا، بما في ذلك السلطان المولى الحسن وحاجبه القوي، أحمد بن موسى (بأحمد).

ولم يكن ما كتبه السفير البريطاني بهذا الشأن نابعا من انطباعات سطحية أو عابرة تطفئ عليها الذاتية، أو إشاعات غير مضبوطة. إنه استقى معلوماته من مصادر مختلفة ومقاطعة أجمعت على أن الغنجاوي متورط في أمور دنيئة عديدة، منها اعتدائه على الناس وقيام أعوانه باعتقالهم ظلماً وعدواناً²⁶.

ولترتبط أخطر الاتهامات الموجهة له، وهو محمي دولة قائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بتورطه في تجارة الرقيق وإشرافه على نور تمارس فيها الدعارة لحسابه ويُرَّج فيها بإماء ونساء وفتيات يتم اختطافهن من القبائل المجاورة لمراكش وإرغامهن على بيع أجسادهن لصالحه. وقد قامت جمعيات بريطانية تعنى بمناهضة الرق والدفاع عن الأهالي في إفريقيا وآسيا، بتحريات ميدانية بهذا الشأن. وعلى ضوء شذوذ شهادات كثيرة ومقاطعة، ومنها إفادات بعض الضحايا، شنت هذه الجمعيات حملة واسعة للتشهير بالغنجاوي، وانتقاد الحكومة البريطانية على تركيتها لحماية تاجر في الرقيق وسكوت مفوضيها بطنجة على جرائمه²⁷.

وساهم في هذه الحملة زوار أجانب وصلهم خبر ما كان يقترفه مخبر المفوضية البريطانية، حيث ندد به أحدهم في كتاب خصصه للمغرب ونشره بلندن

²⁵ - خ.م.ر.، كناش 204، تقييد خاص بفقوى تقرير القائد عبد الحميد الرحامني حول تنقلات الجواسيس الإنجليز الذين لواهم الغنجاوي في بيته بمراكش، 10 ربيع الأول 1310 / 2 أكتوبر 1892.

²⁶ - F.O., 99, 294, August 1889, Confidential, K. Green to L. Salisbury.

²⁷ - Ibid., Tangier, November 14, 1892, B. Meakin to the Chair of the Anti-Slavery Society, « This protégé (Ghanjaoui) is charged of having more than seventy female slaves who he forced to become public women for his profit ».

قائلا: "إن هذا الشخص (الغنجاوي) يتجسس على مواطنيه...؛ وعض أن يشنق فإنه لازال يحتل مكانة مرموقة ويتحدى قومه وسلطات بلاده بفضل الحماية البريطانية التي يتستر ورائها ويتباهى بها"²⁸.

وبعد أن نشرت الصحف الصادرة بلندن مقالات خصتها لأنشطة الغنجاوي، واستنكرت فيها الحماية الممنوحة له، أثرت هذه القضية أمام البرلمان. ولاشك أن مسيرو الجمعيات المناهضة للعبودية، وفي طليعتها الهورد أسوسييشن، والأنتي سلافربي سوسيايتي، وجمعية الدفاع عن السكان الأصليين (في المستعمرات وما وراء البحار) لعبوا دورا أساسيا في مطالبة نواب في مجالس العموم بمساعدة الحكومة حول فضاة تجاوزات الغنجاوي وتمسك السفارة البريطانية بطنجة بحمايته.

وتحت ضغط الجمعيات المناهضة للرق، وما ورد في الجرائد اللندنية وبطبيعة الحال ما أدلى به بعض النواب في البرلمان، لم تجد السفارة مناصا من فتح تحقيق رسمي في الموضوع، ومطالبة الغنجاوي بالدفاع عن نفسه، وتفيد الشهادات التي أدلت بها نساء وقتيات وقعن في حباله وضحية لممارساته. وفي رده على الاتهامات الموجهة إليه، نهج هذا الأخير نهج الاستعلاء، واستفزاز غضبا وكأنه بريء تمام البراءة قائلا أن "سمعته والاحترام الذي يحظى به كافيان لوضعه فوق أي شك أو التباس"، وبما أن الدعارة كانت تمارس في بيوت ودور يعرف الخاص والعام أنها في ملكيته، اعترف فعلا أنه يملك تلك البنايات والعقارات إلا أنه أصر على التأكيد باكتفائه بقبض ما يسلمه له أعوانه الثلاثة المكلفين باستخلاص مبالغ كرائها، مصرحا أنه يجهل تماما ما يجري بين جدران هذه البيوت. وأضاف أن كل ما قيل في هذا الشأن ما هو إلا مجرد شائعات كاذبة²⁹.

إلا أن كلامه لم يقنع أحدا، ولاسيما الملاحظين الأجانب الذين أجروا تحريات ميدانية ودونوا كل ما التقطوه حول أنشطته. وقد أشار رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب مثلا، الرائد كوشماز، ومن موقع كان يتيح له إمكانية الإطلاع على خبايا الأمور، أن الغنجاوي كان يتعاطى حقيقة لأفعال دنيئة، ويعتدي على الناس بواسطة أعوانه، ويكلف هؤلاء بتعنيف ضحاياه والحيلولة دون تقديمهم لشكاوى أو إيجاد شهود لمؤازرتهم. وأشار تقرير وجهه هذا الضابط إلى وزارة الحربية الفرنسية "أن عناصر ملثمة من أعوان الغنجاوي كانت تخنطف كل من

²⁸ - S. Bonsal, *Morocco as it is*, New York, 1893, p. 336, "Boubker is a spy upon his own people..."

²⁹ - كان الغنجاوي يستعمل بعض هذه الدور لتعزيز روابطه مع الأنجليز وذلك بتسهيل إقامة مبشرين مسيحيين بمراكش حيث كان ويكثريها لهم رغم تعليمات السلطان الداعية إلى حرمانهم من المسكن والتضييق عليهم لإرغامهم على إنهاء نشاطهم؛ وكان الغنجاوي يتحدى هذه التعليمات ويقدم خدماته للبعثات، خصوصا منها البعثات البروتستانتية.

حاول رفع شكوى للسلطان، وتزج به في دهاليز سجون خاصة³⁰.

ورغم كل الحجج الدامغة المدينة لهذه الممارسات وللاتجار في الأجساد، لم تقم السفارة البريطانية بأي إجراء لمواخظة المسؤول الرئيس عنها بشكل جدي. وتكمن مفارقة كبرى ليس فقط في تستر حمايته عليه وضمن استمرار حمايتهم له، ربما بفعل معرفته لجزء كبير من أسرارهم وكذا لإظهاره للملأ مدى استعدادهم للدفاع عن كل من يتفانى في خدمة مصالحهم، بل تكمن أيضا في موقف المخزن المركزي ذاته تجاهه رغم كل مواخذاته عليه والفضائح التي كان يعرفها الخاص والعام، إذ لم يسد أبوابه في وجهه بشكل نهائي، ولم يضع حدا لعلاقاته معه، واكتفى فقط بإغلاق بعض نوره المستعملة للدعارة المكشوفة. وبما أن الأوضاع بقيت عموما على ما كانت عليه وأن مكانته لم تززع قط، لم يتوان الغنجاوي في المطالبة بتعويضات مالية مقابل إغلاق هذه النور، كما أنه أكثر من تهديده لباشا مراکش، محمد بن داود، محملا إياه مسؤولية ما جرى ووعده بالانتقام منه أشجع انتقام³¹.

أكدت إذن هذه التصرفات ما كان "الخطاب" المخزني يردده بشأن المحميين، ناعتا إياهم بأهل "الدعارة والفساد"، وداعيا عامة الناس وأهل الفضيلة إلى الابتعاد عنهم ونبذهم، وهو ما تبعأ الفقهاء والعلماء من أجله. وقد صبت فعلا خطبهم وما كتبه حول المحميين في نفس الاتجاه حيث حملوا "المتعلقين بالنصاري" جزءا كبيرا من مسؤولية "اختلاط الحابل بالنابل". وبالنسبة لهم جميعا كان ما يجري بالمدن الساحلية لا ينبأ بخير وحافل بالمخاطر على الإسلام والمسلمين في باقي أنحاء البلاد. وقد شكلت طنجة، العاصمة الدبلوماسية والمدينة "الكسموبولية" التي هجا أحد الفقهاء أهلها بعبارات لاذعة، نموذج الفساد بعينه اللازم التصدي له وتطويقه قبل أن تنتشر العنوى". أوضح أحد العلماء أن المسلمين الطنجاويين لم يستفيدوا من مزاحمة الأجانب واليهود لهم شيئا، مع طول عشرتهم لهم، إلا شرب المسكرات³².

وبفعل طابع مدينة البوغاز المتميز وجاذبيها، كان جل الفقهاء لا يرون فيها سوى وكرا للرذيلة والتصرفات الشيطانية، وثغرا غاب عنه ماضيه المجيد في الجهاد، وتعددت فيه الحانات والملاهي، وتزايد فيه ارتكاب المنكر أثناء الليل وأطراف النهار، وتوافد عليه قوم من كل صوب وحذب، ضعفاء الإيمان ومنعدمي

³⁰ - A.M.G., C, 6, Rapport mensuel, novembre 1890.

³¹ - Ibid., février 1891.

³² - خ.ع.ر.، أحمد بن محمد بن علي البيدوري، صدق اللهجة في أخبار أهل طنجة، أو صدق اللهجة في التحدث عن مساوئ أهل طنجة، مخطوط ضمن مجموع رقم د 1844، ص. 6، "قبحها الله من ذرية وقطع دارها وأراح المسلمين (منها)". عبد الله بن المختار بوهلال التطواني، أخبار طنجة، مخطوط، ضمن مجموع، د 1842.

الأخلاق³³. فمن منظورهم، كان كل ما يجري وسط المدينة من "فسق وفجور وإظهار لمحبة الكفار المفسدين واحتقار (المقربين منهم) للأولياء والصالحين وأهل الفضل"، أفدح وأبشع ما يمكن أن يصل إليه انحطاط قوم انبهروا بما كانت توفره لهم "مخالطة اليهود والنصارى والتقرب منهم بالخزعة والمحبة والنصيحة والوداد"³⁴.

وتجلت حدة استنكار الفقهاء لما كانوا يعتبرونه بمثابة كفر وانسلاخ تام عن كل ما تقرضه الشريعة الإسلامية وأعراف البلاد، فيما ورد في قصائد شعرية نظمها بعضهم لتعجيب سخطهم عما كانوا يسمعونهم أو يشاهدونه؛ وذلك ما تعبر عنه مثلا الأبيات التالية:

و(بغضهم) كبغض النصارى واليهود للمسلم	بل تعدوا عنهم في العداوة...
وأصبحت الأندال تحظى بثروة	وعزور أولاد البلاد بذلة...
وكلب النصارى عندهم ذو مهابة	وهرتهم تعلو على كل هرة
وخادم دار الكفر فيهم	أعزهم وأقوامهم في الرأي عند الجماعة
ولاسيما إن كان قي دار قنصل	ودار تجارة لأهل الحمابة
يمر ويمشي تائها بدلالة	على كل ذي علم وفضل وديانة...
يلعب خنزيرا لهم كغزالة	وشاة لما في قلبه من محبة...
ومن كبرهم لا ينتمون.. لحرفة	ولا لتجارة وخير الصناعات.
ولكنه يرضى بخزعة كافر	وغسل أواني النصارى اللعينة... ³⁵

ومن وجهة نظر أصحابها، كانت هذه الانتقادات تنطبق أيضا على سكان السواني، ومعظمهم نازح من جبال الريف. وقد وفر هؤلاء للسفراء والقناصل والتجار الأجانب جزء كبيرا من اليد العاملة اللازمة للقيام بمهام الحراسة والخدمات المنزلية، فضلا عن العمل في البساتين وتنظيف الاسطبلات وتربية قطعان الماشية، بما في ذلك الخنازير³⁶. وإذا كان أحد الفقهاء قد نعت أهل طنجة بنوع قاسية

³³ - م.ن، ص. 22 - 23.

³⁴ - م.ن، ص. 3-4.

³⁵ - عبد الله بوهلال، م.س، ص. 11 - 14.

³⁶ - S. Bonsal, *op. cit.*, p. 266, "They are continually at strife and fighting as to whether England is the most powerful nation in the world".

وإصفا إياهم بـ"عبدة الدنيا والدرهم" وذاكرا أنهم "مشهورون بالحمق وسخافة العقل وسفاهة الأخلاق والبهتان" يتجسسون لفائدة الكفار ويتجرعون معهم كؤوس الخمر ويأكلون "الحلوى الإفرنجية" حتى خلال رمضان، فإنه تحامل بشكل أعنف على سكان فحص هذه المدينة، والسواني بوجه خاص، قائلا عنهم أنه يوجد من ضمنهم من هو "أخبث وأفحش وأدل وأشدّ عداوة لأهل العلم والفضل والصلاح (وأكثر) محبة لليهود والنصارى"³⁷.

وعلى نقيض الطنجويين الذين نعتهم الفقهاء بالخمول والكسل والنفور من العمل والكد، إلى درجة أن النصارى واليهود صاروا يمارسون شبه احتكار على التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المربحة، فإن كثيرا من أهل المدائن والأحواز القريبة من طنجة كانوا يكدون ليل نهار جريا وراء قوتهم وقوت ذويهم. وفي سعيهم لضمان عيشهم كانوا يحتكون يوميا بالمهاجرين الأجانب المنتمين للفئات الدنيا ويتزاحمون معهم حول الشغل. وكان منهم من يتورط مع هؤلاء في أنشطة مشبوهة، ويعمل معهم جنبا إلى جنب في البساتين ودور الأجانب الأكثر حظا، والوقوف أمام أبواب دورهم ومستودعاتهم ومتاجرهم وأمام الحانات والملاهي وبيوت الدعارة. كما أنهم كانوا يتورطون أيضا في النصب والاحتيال والسرقة والتخريب وترويج النقود المزيفة. وكان أكثر هذه العناصر حيوية وجرأة يفوز ببطاقة سمسار (ولو من الدرجة الثانية أو الثالثة) أو مخالط.

ومن بين العناصر التي فرضت نفسها في هذا المجال وأثارت انتباه الملاحظين الأجانب بسبب مغامراتها وما كانت تحدثه من قلق، هناك أحد النازحين الريفيين الحامل للقب له دلالة واضحة في حد ذاته: أحمد "بوكوايس". وقد اكتسى هذا الشخص شهرة بفعل سلوكه، حيث كان يتجول في أزقة طنجة حاملا جهازا مسدسات، ومتحديا السلطة المخزنية، كما أنه كان يتورط في شتى الأنشطة المشبوهة وأشكال الشجار والعنف. كانت تشجعه على كل ذلك الصداقة المتينة القائمة بينه وبين ابن سفير البرتغال بطنجة، خوزي كلاشاو، الذي منح له بطاقة محمي في ظروف غامضة، وهي البطاقة التي لم يستعملها للعجرفة والتباهي فحسب، بل استغلها للتعاطي لتخريب الأسلحة والذخيرة صوب بعض قبائل الريف، ومنها قبيلة تمسمان. ونظرا للأرباح التي كانت تدرها عليه هذه التجارة رغم تخصيص نصيب منها لصاحبه، ابن سفير البرتغال، فقد أمكن لبوكوايس ضمان بطاقات الحماية حتى لبعض مساعديه، وفي مقدمتهم ثلاثة من أعوانه الرئيسيين،

³⁷ - أ. البيدوري، م.س.، ص. 54

وهم محمد بن قدور حدو بن عيسى ومحمد أمغار³⁸.

وعلى إثر الفضائح والاضطرابات المتكررة التي كان هذا الصنف من المحميين يتسبب في اندلاعها في طنجة، محدثا في بعض الأحيان حالات من الهلع لدى سكان، كانت بعض "الجوازات" تتناول من حين لآخر موضوع التجاوزات المرتكبة في ظل الحمایات، وتشير إلى تساهل "بعض القناصل" في منح بطاقات السمسة والمخالطة لأشخاص لا يستحقونها، ملمحة بشكل شبه مكشوف إلى نقشي الرشوة في صفوف الهيئة القنصلية والدبلوماسية.

واحتل مدير التایمز أوف مروكو (*Times of Morocco*)، بودجت ميكين (*Budgett Meakin*)، مكانة متميزة في هذا المضمار، حيث خصص أعمدة جريدته مرارا للتديد بخروقات المحميين وب "التغطية" التي كانت السفارات، بما في ذلك السفارة البريطانية، توفرها لهم. ففي سياق حديثه عما كانوا يرتكبونه من تجاوزات وخرق سافر للقوانين والأعراف، لم يتردد ميكين في وصف المحميين بـ "الصعاليك" و"السفهاء" و"المفسدين" و"المحتالين" والنصابين" وغيرها من النعوت، وهي نعوت استعملها أيضا بعض السفراء في تقاريرهم الرسمية، حيث أشاروا فيها إلى "الأوباش المحميين" وما تلحقه هذه الفئة من أضرار بسمة القوى الأوروبية وقيمها ومشروع تحضير الشعوب المتوحشة. والجدير بالذكر أن معظم الجرائد الأخرى الصادرة بطنجة، ولاسيما لوريفاي دي ماروك (*Le Réveil du Maroc*) المقربة من السفارة الفرنسية، بل التابعة لها، تمسكت بخطة الدفاع غير المشروط على نظام الحمایات، معتبرة أن الانحرافات والتجاوزات المرتكبة في ظلها تجاوزات هامشية، وأن الأساس هو الحد من ظلم الولاة وطغیان المخزن.

وبصرف النظر عن اختلاف خطط الجرائد التحريرية وتضارب آراء مديريها وصحفييها، فإن تسارع الناس بطنجة وغيرها من المدن الساحلية لخدمة النصارى و"التعلق" بهم، كان يعطي الانطباع في باقي أنحاء البلاد، ولاسيما في أوساط العلماء والفقهاء، أن "الحدوى" ستسرب لا محالة صوب المناطق الداخلية³⁹.

وفي هذا السياق بالذات، خيم على تلك الأوساط شبح تسرب أنماط عيش النصارى، وخطر تغلبها على تقاليد وأعراف البلاد العتيقة. ويمكن لمس نموذج صارخ للمخاوف والاحتمالات التي كان تثيرها هذه الأفاق السوداء لدى عدد كبير

³⁸-A.E.P, C.P.,74,21 septembre 1895, « Boukouabès dirige une équipe de bandits originaires des Tamsamane... Ils disposent tous d'armes perfectionnées ».

³⁹-خ.ع.ر.، وب.، ظهير خاص بالتدبير الجزرية اللازم اتخاذها لـ "تأديب" مستهلكي الخمر بمدينة الصويرة، 27 محرم 1279 / 25 غشت 1862.

من العلماء والفقهاء والمتقنين، ومنهم، على سبيل المثال، مؤلف "الاستقصا"، أحمد الناصري، الذي قال وهو يتحدث عن أوضاع بلاده: "إن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين وانعكست عوائد الناس في غاية الانعكاس، وانقلبت أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم"، مضيفاً أن "السبب الأعظم في ذلك (هو) ملابسة الفرنج وغيرهم من أهل الأربا وكثرة مخالطتهم لهم وانتشارهم في الأفاق الإسلامية، فغلبت أحوالهم وعوائدهم على عوائد الجيل وجذبته إليها جذبة قوية"⁴⁰.

ومن ضمن الأنماط والعوائد "الدخيلة" التي أثارت استياء العلماء وانتباه الملاحظين الأجانب، هناك مسألة انتشار ظاهرة شرب الخمر على نطاق واسع؛ ولم يكن من باب الصدفة أن ينشغل كثيراً أبو الحسن علان بن عبد الله الفاسي بهذا الأمر وأن يتحدث عنه، ولو بكيفية رمزية، في الخطبة التي ألقاها بمحضر المولى الحسن وعنوانها "إيقاظ السكارى، المحتمين بالنصارى". وبصرف النظر عما يمكن استنباطه من استقراء معمق وتأويل لما ورد في هذه الخطبة، فإن مجرد تلميحها إلى المحميين و السكر في جملة واحدة له في حد ذاته دلالة بالغة في سياق ما كان يجري على أرض الواقع في المدن الساحلية منها والداخلية.

ولا أدل على ذلك فيما يخص سلا، مثلاً، المدينة المعروفة بماضيها في الجهاد وبتشبيثها بالتقاليد، مما ورد في رسالة موجهة إلى القائد محمد بن سعيد استنكر فيها السلطان نفسي ظاهرة السكر العلني:

«وبعد، فقد بلغ لعلنا الشريف ما استفز به اللعين، رعا ع المسلمين، واستهواهم بغويلته وضلاله المبين، وارتمى بهم الحال إلى أن صاروا يشربون الخمر جهاراً ويُعربدون في الشوارع وهم صرعى أطواراً، من غير مراقبة من حرمة في صدر الإسلام... فمن مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم... من شرب الخمر في الدنيا سقاه الله من طينة الخبال وهي ما يسيل من جلود أهل النار فاعتبروا يا أولى الأبصار... ويكفيك... كونها، أي الخمر من خمس عشرة خصلة التي إذا فعلتها هذه الأمة حل بها الخسف أو المسخ أو غيرها من أنواع البلاء، واستأصلتكم يد الخلاء والجلاء بنص قوله سبحانه في كتابه المبين "سأريكم دار الفاسقين" وعليه فنأمركم بزجر من عثرت عليه من المسلمين معربداً أو وجدته صريحا وللعين عليه مستوحذاً، بأن تجلده ثمانين وتودعه السجن حتى تتحقق توبته ويخلص من شؤم سمة المجانين»⁴¹.

⁴⁰ - الناصري، م.س.، ج. 9، ص. 207-208.
⁴¹ - ابن زيدان، إتحاف، م.س.، ج. 5، ص. 113، 9 رجب 1304 / 2 أبريل 1887.

وقد وجهت رسائل مماثلة لقواد وعمال آخرين في عدة أنحاء من البلاد لحثهم على زجر "رعاع المسلمين" المتعاطين لشرب الخمر جهارا. وهكذا صدرت تعليمات لعامل أزمور تأمره بالتحري والتأكد من صحة أخبار مفادها أن شيخ زاوية أولاد سيدي علي بن عامر يقوم بتحركات مشبوهة وعلى علاقة بعصابات تتعاطى لقطع الطرق والسطو على متاع الناس⁴².

وتلقى العامل عيسى بن عمر العبدوي من جهته رسالة عبر فيها المولى الحسن عن استغرابه لما سمعه عن شرب الخمر وارتكاب الفحشاء حتى داخل أماكن مخصصة للصلاة والعبادة، وعن تنديده الشديد بتصرفات المرابط الحاج المكي بن أحمد وإيوائه لـ"صعاليك وسراق" اتخذوا زاويته ملاذا لهم⁴³.

ولم يفت السفراء والزوار الأجانب الانتباه إلى ظاهرة انتشار شرب الخمر والاستئناس بغيرها من المسكرات والكحول، لاسيما في أوساط المحميين الصغار والمتوسطين، ناهيك عن كبارهم من تجار أثرياء وشخصيات دينية أو روحية، أمثال الحاج محمد المصلوحي، المحمي الإنجليزي الذي كان "لا يكره عصير العنب"، على حد تعبير أجانب تجولوا في الحوز وحاولوا اكتشاف أسرار وأهمية ثروته العقارية⁴⁴.

وبهذا الشأن بالذات، كان طبيعيا أن يحظى الحاج عبد السلام الوزاني، المحمي الفرنسي، بعناية خاصة. وقد أشارت فعلا إلى ولوعه المفرط بـ "الشمبانية"، تقارير دبلوماسية رسمية والمعلومات الميدانية التي للنقطة زوار فرنسيون تتبعوا خطوته، ودونوا ما كان يروج في أدهان عامة الناس والأطباع حول ولوعه بهذا المشروب الرفيع، مؤكداين بهذا الصدد أن الأتباع كانوا يدركون أن الأمر يتعلق حقا بمسكر محرم، إلا أن بركة الشريف كانت، في اعتقادهم، أقوى من المسكرات، إلى درجة أن الخمر كان يتحول فجأة وبقدرة قادر إلى حليب صحي ومنعش بمجرد تتول للشريف للكؤوس التي كان يتجرعها⁴⁵.

هل يجوز اعتبار هذا الولوع، واستئناس جحافل خدام وأعوان السفراء والقناصل وكبار التجار النصاري واليهود، بمثابة نموذج أثر على عدد متزايد من الناس، ودفعهم إلى استهلاك الخمر والإكثار من شربها في جميع الأحوال وأيا كان

⁴² - خ.م.ر.، كناش رقم 165، 25 جمادى الأولى 1307/17 يناير 1890.

⁴³ - م.ن.، 404، جمادى الثانية 1309/يناير 1892.

⁴⁴ - D.P. Trotter, *Our Mission to the Court of Morocco*, Edimburg, 1881, p. 132.

⁴⁵ - G. Charmes, *Une ambassade au Maroc, R.D.M., LVI ème année, t. 77*; Paris, 1886, p. 848, « Un jour les choses furent poussées si loin que les marabouts et le tolbas d'Ouezzane crurent devoir prier leur grand maître d'aller vivre hors de la zaouïa que souillaient ses débauches ».

الاحتمال الأرجح، فإن الإحصائيات القنصلية تثبت الارتفاع الموهول لكميات وقيمة الخمر والكحول المستوردة عبر الموانئ المغربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين⁴⁶. وبموازاة لتدفق شحنات متزايدة من الخمر على البلاد، تكاثر أيضا عدد بائعيها بالجملة والتفصيل في المدن الساحلية وفي الحواضر الداخلية التي لا يوجد بها إلا عدد قليل من المقيمين الأجانب (المعنيين نظريا ولوحدهم باستهلاك الخمر والكحول) وحيث اعتاد سكانها اليهود فيما مضى الاكتفاء بـ "تقطير" مشروبهم التقليدي بأنفسهم، "الماحيا". وفي تقرير موجه إلى سفير بلاده بطنجة، أرتور نيكولسون (Arthur Nicolson)، أشار القنصل البريطاني بفاس ماك ليود (Mac Leod) في سياق حديثه عن تنامي استهلاك الخمر والكحول، إلى أن عدد كبار مستورديها بفاس ارتفع سنة 1902 إلى 6، وأن مجموع الباعة بالتفصيل تجاوز 30 بائع⁴⁷.

وبناء على تجربتها في أنحاء أخرى من العالم، ولاسيما استراليا ونيوزيلندا، تعرض أهلها للمآسي الناجمة عن انتشار استهلاك الكحول والإمان على شربها، أولت بعض الجمعيات الأوروبية، ومنها الهورد أسوسيشن (Association Howard) والجمعية البريطانية لحماية السكان الأصليين (British Society for the Protection of the Aborigenes) عناية بالغة للأضرار المحتمل وقوعها في حالة تزايد استهلاك الخمر في المغرب. وقد عاين مبعوثو هذه الجمعيات، وخصوصا منهم أحد نشطاتها الذين زاروا مدن البلاد الساحلية وبعض المناطق الداخلية، وهو ج. كورني (J. Gurney)، تزايد إقبال المسلمين على الخمر والمشروبات الكحولية المستوردة من أوروبا والولايات المتحدة وكوبا، كالخمر الحمراء والجمعة والروم (rhum) والفرموت (vermouth) والفونكا (vodka) والوسكي (whisky).

5- رفض مبررات المحميين: ضرورة تكفيرهم

قطع العلماء والفقهاء بضعف إيمان المحميين سواء منهم رجال النخبة التجارية والدينية أو صغارهم، لاعتبارين أساسيين اثنين: محاولة الحد من اندفاع الناس للاحتماء بالأجنبي ودعم مشروعية السلطان وحكمه.

وبفعل الدوافع الدينية والسياسية، كان يتحتم تأجيج مشاعر الناس والتذكير بتعاليم الإسلام، وتمجيد الشريعة الإسلامية، والإكثار من الخطب الجمعية لنشر

⁴⁶ - F.O., 99, 395, Tangier, May 17, 1902, « Imports of intoxication liquors in Northern Morocco ». Ibid., Consular reports from Rabat and El Jadida, June 11, 1902.

⁴⁷ - Ibid., Fes, May 12, 1902.

الوعي بخطورة مساوئ مخالطة الكفار، والتقرب منهم واتخاذهم أولياء وحماة⁴⁸. وفي خطبة له، قال محمد بن جعفر الكتاني بهذا الصدد: "وإن كثيرا منا، يا عباد الله، قد نسوها بالركون لأعداء الدين، وموالات الكفرة الأشرار المعتدين، والدخول تحت حكمهم وسلطانهم، أو الكون في خدمتهم ومن جملة أعوانهم، والتردد إلى أبوابهم، والتعلق بعين أعتابهم، نابذين بذلك الغيرة الإسلامية، والطاعات الإمامية، جهلا منهم بما ينشأ عن ذلك من البلايا، وما يترتب عليه من المفاصد العظيمة والرزايا، وما علموا أن ذلك أصل كل بلوى، وطريق لهدم الإسلام وخراب أساس التقوى".

اقترن، إلى حد ما، إلحاح العلماء على المفاصد المنسوبة لانتشار ظاهرة الاحتماء بالأجنبي، بمساعي بذلها بعض المحميين لاستصدار فتاوى - مضادة للفتاوى والخطب المناهضة لهم إلى درجة نعتهم بالكفر. ولتبرير مواقفهم والظعن فيما كان يشاع حولهم، شعر بعضهم بضرورة الرد على مناهضيهم. فعبأوا بعض الفقهاء، ومن ضمنهم الفقيه الجزائري الأصل، محمد بن دربة، للرد على المنادين بـ "الفرق المحمية". وقد استدلوا في هذا المضمار بالمبررات المتمثلة في ثقل الضرائب والكلف المخزنية وبطش الولاة. واستدلوا أيضا بـ "مثال أهل فاس، وهم أهل علم ودراية"، ذاكرين أن كبار تجار هذه المدينة يعدون كلهم أوجلهم من أهم وكلاء ووسطاء وسماسرة الدور والشركات التجارية الأوروبية، ومؤكدين في هذا المضمار: "لو كانت الحماية حقيقة مفسدة لما أقدم عليها هؤلاء التجار" ومن حج منهم إلى بيت الله الحرام وله علاقات مصاهرة وغيرها من الروابط العائلية مع كبار علماء وفقهاء القرويين⁴⁹.

وكانت الدوائر المخزنية على بينة بما كان يروج بهذا الشأن وتعرف حق المعرفة أن التاجر المحمي أصبح يشكل نمونجا في أعين الناس بفضل ثرائه وتخوف القواد والعمال والباشوات من الخوض في شؤونه أو اعتراض طريقه أو طريق أعوانه والمقربين منه. وأكد النائب برگاش بهذا الصدد أن انجذاب الناس مرتبط أيضا بما كان يقوم به المحميون لتلميع صورتهم وصورة حمايتهم، وذلك باعترافهم العلني بالجميل تجاه حمايتهم، وثائهم المفرط على السفراء والفتاقل والمبالغة في ذكر محاسنهم واستقامتهم واستعدادهم لإنصاف المظلومين، والدفاع عن مصالح مواطنيهم، ومصالح الرعايا المغاربة المتعلقين بهم. وكانت هذه الدعاية، حسب النائب السلطاني، بمثابة تشجيع مباشر

⁴⁸ - A.G.P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine*, Paris, 1924, pp. 253-254, d'après une circulaire du Sultan diffusée dans les mosquées, le chérif d'Ouezzane aurait « abjuré la foi et consenti à des choses contraires aux prescriptions religieuses ».

⁴⁹ - انظر أعلاه قضية عزوز الكتاني.

للناس، وحث من كان منهم يتوفر على الإمكانيات والوساطة اللازمة للوصول إلى
القنصليات على اقتناء بطاقة السمسار أو المخالط.

لذلك ضاعف المخزن والعلماء جهودهم للحد من جانبية الحماية الأجنبية
ولوحوا بتكفير المستفيدين منها، داعين الرعايا إلى مقاطعتهم. كما أنهم كرروا
النداءات لإقناع الناس أن مخالطة الكفار تشكل مصدر "رجس" وأنه من اللازم على
المؤمنين اجتناب التعامل معهم ومعاشرتهم. وذلك ما أكد عليه وكرره أبو عبد الله
محمد بن إبراهيم السباعي (المتوفى سنة 1914)، صاحب "كشف النور عن حقيقة
كفر أهل البصير"، الذي اعتبر أن ما كان المحميون وكل المتعلقين بالنصارى
واليهود المجنسين يقومون به أو يقترفونه لا يمكن أن يصدر إلا عن منعدمي
الإيمان بالله، وكفار لا يتهاونون في إذلال المسلمين ودينهم.

وكانت مثل هذه الانتقادات تتوخى تدارك الأمر، وتقادي الانفلات الذي ظل
المخزن يخشى وقوعه حيث تكاثرت المؤشرات الدالة، حسب سفير فرنسي، على
قرب "انذفاع الرعايا جميعهم وخروجهم فرادا وجماعة كالأنعام من الزريبة". وقد
وجد فعلا المخزن نفسه في وضعية حرجة إلى أقصى درجة، حيث كان عليه أن
يتصدى، من جهة، لتكاثر المحميين والمخالطين الراضين لسلطته ولأداء الضرائب
والمشاركة في الحركة، وأن يواجه في آن واحد، من جهة ثانية، ارتفاع وثيرة
وحجم الانتفاضات المسلحة ورفض عامة الفلاحين تحمل أعباء ضريبية لا تطاق
وكل الكلف التي كان المحميون يتملصون منها.

وكان طبيعيا، والحالة هذه، أن يشجع السلطان وبيارك النداءات الداعية إلى
مقاطعة "المنحازين للكفار". وذلك ما دعا إليه بالذات المشرفي (السابق الذكر) في
تأليفه المناهض لـ "أهل البصير الحثالة"، حيث قال:

«فواجب على كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أن لا يجالس أهل الحماية ولا
يصادقهم، ولا يؤكلهم ولا يعاشرهم ولا يناكحهم، وأن يوصي كل من لقيهم بمجانبتهم
ومباعدتهم وترك معاملتهم ردعا لأمثالهم، لأن هذا المنكر - وهو التعلق بالعدو - من
أعظم المفاسد في الدين، التي يتعين فيها الزجر والتغليظ، ولا يسمح فيه بوجه ولا
حال، وحيث لم يكفهم من له الكلمة من أهل العقد والحل، زادهم ذلك غلظة وفضاظة،
وربما شارك المحتمي مسلم آخر، فقوى العدد، وانتشر المدد، واتسع الخرق على
الراقع، وعظمت المصيبة، وفسد اعتقاد العامة، حتى ظنوا أن ذلك الدين الفاسد هو
الدين الحق، وأسأوا الظن بدين الإسلام والعباد بالله، ومن أعان المحتمي أو عاشره
أو خالطه أو أرضته حالته، فهو فاسق ملعون.»

إلا أن الوضع السائد في البلاد، ولاسيما الاستنزاف الضريبي الذي كانت تعاني من جرائه جماهير الفلاحين والمستضعفين، شكل حجرة عثرة في وجه العلماء وغيرهم من مناصري المخزن، وحدث من فعالية النداءات، والتهديد بنار جهنم لكل "من أساءوا الظن بدين الإسلام...، ومن أعان المحتمي أو خالطه أو أرضته حالته". لذلك لم تلق الدعوة إلى المقاطعة أذانا صاغية ولم تسفر عن أي تأثير يذكر.

وتعود محدودية فعالية هذه المبادرات إلى اعتبارات شتى ومن ضمنها صدارة المحميين في المبادلات التجارية. وصار فشلها، في نهاية الأمر، شبيهة بفشل الطعن في الحماية ذاتها رغم تأكيد العلماء على أن تحريمها "تحرير قطوع به كتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وقتل النفس بدون حق... (وأن) من خالف التحريم أو رام الخلاف، فهو مارق من الدين، ومنخرط في سلك الملحدين، ومخالف لجماعة المسلمين".

ولضمان حظوظ أوفر لنداءاتهم وخطبهم وفتاواهم، حاول العلماء ربط مضامينها بالواقع المعاش، وبانشغالات الناس اليومية ومعاناتهم. وهكذا اقترنت اجتهاداتهم الفقهية الصرفة بمعطيات ملموسة كانت لها دلالة في أدهان الرعايا، شأن الظلم الجبائي (مثلا) وجور الولاة. وهذا هو بالضبط ما ميز اجتهاد جعفر الكتاني وما كتبه في "الدواهي المذهبية للفرق المحمية"، حيث قال ولو بصيغ تتطلب فك بعض رموزها وتلميحاتها:

«وإذا علمت هذا فاحتجاج الموالين للعدو لجواز موالاتهم له: "بظلم الولاة لهم وتعديهم عليهم باطل، ويكفي في رده مصادمته للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام أئمة الملة الحنيفة، ودلالته على ضعف الإيمان، وقلة الإيقان، بترجيح عرض بنيوي محتقر، على بهاء دين أخروي يزخر، أو ليس للإنسان إلا دينه، إذ به نجاحه وسعادته ولينه، وعليه يبذل نفسه، فضلا عن جملة ما له...، فهي حجة شيطانية نفسانية، وركوب للهوى وترك للنظر إلى الشريعة... وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم: بالصبر على ظلم الولاة وتعديهم... إلا لدرء مثل هذه المفسدة العظيمة، التي لا مفسدة أعظم منها سوى الكفر صراحة أعاننا الله منه، ومعلوم أنه إذا التقى ضرران ارتكب أخفهما، وبالله عليك أيها الموالي للعدو أي الأمرين أخف؟ أضرب ظهرك وأخذ مالك وقتك بالكلية، ويقتص الله لك من ظالمك يوم القيامة، أو إذلال الدين بانحياشك للعدو الكافر، وتكثير سواده بك وتقويته، وتسلبه على هذا الجم الغفير من المسلمين، (فإنه لا تسمى الأبصار ولكن تسمى القلوب التي في الصدور)... أترى ما يوليه الإحسان إليك محبة فيك أو عدلا منه، لا والله بل حيلة

ومكيدة ليستجلب قلوب كثير من الضعفاء إليه، فيتمكن بذلك من مرامه، ولو عدو الله السبيل إلى نبد العزة الإسلامية من الدنيا بأسرها، وقتل المسلمين واستتصالهم عن آخرهم، وسبى نراريهم ونسائهم، والتمكن من بلادهم وأوطانهم، والاستمتاع بحورهم وقصورهم، لكان ذلك غاية مطلوبة ومناه».

واستطرد الكتاني داعياً الناس إلى التحلي بالمزيد من الصبر وتأمل مواقف السلف الصالح والتمسك بدين الله في الصمود أمام الظلم والمحن التي كان يسلطها عليهم ولأه جائرون:

«انظر إلى حال الصحابة والسلف الصالح والعلماء وأئمة الدين المقتدى بهم، والمهتدي بدينهم، وما قاسوه من شدة الأهوال والامتحانات، وعظيم الأذى، وهتك الحرم، والضرب والسجن والقتل، وغير ذلك من أنواع العذاب التي لا يسع شرحها المجلدات العديدة، أيام اليزيد والحجاج وغيرهما من ولادة الجور إلى هلم جراً، هل حصل لهم من ذلك شك وريب، أو ما زادهم إلا إيماناً وتثبيتاً، أبلغك عنهم أنهم راموا شيئاً من هذه الجريمة الفظيعة... أنت أعرف منهم بدين الله، أو وصل إليك من الظلم ما لم يصل إليهم؟ كلا ولا عشر عشره، ولكن قلة الدين وضعف اليقين، والانهماك في دواعي النفس الأمارة... يؤذن بهذا وأكثر منه... نعم لوراقب الولاية الله تعالى، وتذكروا الوقوف بين يديه... وكفوا عن المسلمين وعدلوا فيهم، وحكموا بحكم الله تعالى... لكان ذلك خيراً لهم في دينهم ودنياهم... وأرضى لنبيهم، وأقرب لاتباش رعيتهم إليهم، وانقيادهم لهم، وعونهم ونصرهم».

6- حدود مساعي العلماء

من الصعوبة القيام بأي تقويم لوقع الفتاوى والخطب المناوئة للحمايات الأجنبية، وما خلفته لدى الرعايا. كل ما يمكن ملاحظته بشكل عام، بحكم قوته على أرض الواقع، هو دخول المغرب، أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في مرحلة فوضى عارمة اكتست شكلين رئيسيين اثنين مختلفين ومتداخلين في آن واحد:

- تسابق الناس في المدن والبادي، ولاسيما من كانت لديه ثروة أو نشاط يدر عليه دخل أو ربح كاف لاقتناء بطاقة سمسار أو مخالط، وللإستفادة في مساعيه من السياق الناجم عن تشبث الحكومات الأجنبية بنظام الحمايات وغضبا الطرف عن ممارسات قنصلها واستعدادهم، بدافع الرشوة ولأغراض سياسية تروم الإكتثار من عدد أتباع بلدانهم، لمنح أو بيع بطاقات الحماية.

- تعدد الثورات في مختلف أنحاء البلاد، وإنهاك إمكانات المخزن في حملات عسكرية لانهاية لها، رغم ما كان يصرف من أموال لشراء الأسلحة

المستوردة أو صنعها محليا، ولدفع رواتب البعثات العسكرية الأجنبية وتكاليف تدريب طلبة مغاربة في الخارج، فضلا عن الأموال الموزعة على بعض أعيان القبائل المتمردة لحنهم على إنهاء الانتفاضة أو إضعاف المتمردين وإحداث البلبلة في صفوفهم قبل إغارة الجيش عليهم⁵⁰.

أمام هذه المعطيات كان يستعصي بالفعل على العلماء والفقهاء تحقيق الغاية المنشودة، ذلك أن خطابهم لم يتجاوز، في واقع الأمر، حدود الوعظ والنصيحة، ولأنه لم يكن في استطاعة المخزن اتخاذ المبادرات اللازمة للتخفيف من ثقل الضرائب والمغارم، كما أنه لم يستطع الحد من بطش العمال والقواد، ولم يقدم في غالب الأحيان على زجر بعضهم إلا تحت ضغط السفارات الأجنبية تحت نريعة الدفاع عن حقوق ومصالح مواطنيها ومحميها.

وبالإضافة لمناورات القوى الأوروبية واحتدام أطماعها وتعبئتها لإملاء "إصلاحات" كانت تنكفي في واقع الأمر التناقضات الداخلية ولا تخدم إلا المصالح الأجنبية، ارتبط عجز المخزن بعوامل جوهرية أخرى، ومن ضمنها افتقاره لدعم قوة اجتماعية - اقتصادية صلبة أو لنخبة تواقعة يمكنه الاعتماد عليها لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

كيف يمكن، والحالة هذه، قراءة تصدي العلماء والفقهاء لظاهرة الاحتماء بالأجنبي و ببعض كبار اليهود المغاربة المحميين أو المجنسين، وقراءة التحريم الصريح للتعلق بالنصارى والتلويح بتكفير "السكرارى المحتمين بالنصارى" و "أهل البصبور الحثالى"؟

إن إقحام مسلمي هذه الفئات في دائرة الكفر و غرض الطرف عن وجود حجاج مثلا في صفوفهم وكذا "تجاهل" الإشكال العويص المرتبط بالحماية الفرنسية الممنوحة لشريف وزان، الحاج عبد السلام، وبالحماية الإنجليزية الممنوحة للحاج محمد المصلوحي وللشريف أحمد الريسوني غداة اختطافه للحراب البريطاني "القائد" هاري ماك لين (Harry MacLean)، كل ذلك يدخل ضمن اجتهاد يروم تبسيط الأمور إلى

50 - انظر النموذج المشار إليه في الرسالة التالية، الصادرة عن بوبكر الفنجايي والموجهة للمفوض البريطاني بطنجة: "صاحبنا المحترم منيسطر السلطنة الفخيمة اكريت ابريطن الكليلر سار وليم كاربي اكرين...، نعلمك بأن السلطان أيده الله فرق عددا من المال مع عدد من الكساي التي لها بال على برابر تلك النواحي التي منها فساد بين امكلا. وبفريق المال توقع بينهم مخالفة وتقاوما ونشأ مع بعضهم بعضا فكاكا وفلا، وصار بعضهم من أجل ذلك يطلب المصلح مع جانب المخزن، وفريق يفر من المخزن. والظاهر لنا أن بهذا الرأي وهو إعطاء الرشوة لهاؤلاء البرابر يتوصل المخزن لغرضه الشريف إن شاء الله. فهذه حيلة نافعة لتوصل غرض المخزن بحول الله... والشريف الذي كان هو رأس الفساد عند البرابر، سمعنا أنه تآوجه ليلد از غير مشتغلا بما كان مشتغلا به من الفساد عند برابر بني امكلا. وأظن أن نية السلطان تحكم فيه لكون الدراهم موجودة عند المخزن حتى يحصل هذا المروع الفتان... وعلى المحبة والخدمة، والسلام، في 24 رمضان المعظم عام 1305". [4 يونيو 1888]، المصدر: FO 174/110، أورده خالد بن الصغير، في خدمة صاحبة الجلالة، مراسلات الفنجايي...، م.س.

أقصى درجة: التمييز بين المسلمين المتشبهين بدينهم وبيعتهم لأمير المؤمنين من جهة، ومن جهة ثانية، الكفار الأجانب والمحيمون الموالون لهم والتابعون لهم في كفرهم، وهو كفر يتجلى بالخصوص في رفضهم أداء الزكاة والأعشار والمثول أمام محاكم الشرع والمخزن، فضلا عن تجرعهم الخمر وغيرها من المسكرات⁵¹.

وباجتهاداتهم هذه وإكثارهم للصيغ ونعوت القدح المستعملة في حق المحميين والمجنسين، كان العلماء يودون رأب الصدع شيئا ما والإسهام في دفع الفرق المحمية صوب الهامش بصفتها، من وجهة نظرهم، "فئة ضالة وحقيرة عاثت في البلاد فسادا وسيعاقبها الله، لا محالة، على أفعالها الذنيئة".

ويجوز التساؤل أيضا حول الكيفية التي تلتت بها المفاوضات الأوروبية أصداء الحملات التي كان يقوم بها العلماء، بإيعاز من المخزن أو من تلقاء أنفسهم. فلا شك أن الممثلين الأجانب كانوا يتابعون باهتمام الأقوال والخطب المرتبطة بعلاقات الرعايا المغاربة ب"الناصرى"، وكانوا يقظين تجاه كل ما من شأنه تقوية أو إضعاف روح الجهاد أو كراهية "الكفار" في نفوس الأهالي. ولم يفتهم الإنباه بالطبع إلى كل ما كان يروج حول التنديد بالحماية وتكفير المستفيدين منها من جهة، وعدم تجرأ العلماء على المطالبة بالطعن في المعاهدات وبنودها الخاصة بالحماية، من جهة ثانية. وفي واقع الأمر فإن الفقهاء لم يثيروا صراحة حتى فرضية زجر الرعايا المحتمين بالأجانب، كما أنهم لم يطالبوا أيضا بتوبيخ ومعاقبة الولاة المعروفين ببطشهم وتكليفهم بالرعية، حيث شكل ظلمهم للناس أحد مبررات التعلق بالناصرى.

وقد اعتبر السفراء الأجانب أن السلطان يعتمد على العلماء لتضخيم مسألة الحماية وأنه يوظف مؤازرتهم له لرفض إسقاط العراقل التي كانت تقوم دون تحرير شامل ونهائي للمبادلات التجارية البحرية. وذلك ما استنتجوه، بصفة خاصة، من استشارة المولى الحسن للعلماء وللرعية إبان الفترة الممتدة من 1884 إلى 1887، وهي الحقبة التي شهدت تصاعد الضغوط الأوروبية من أجل معاهدة تجارية جديدة مقابل وعود تقضي بمراجعة معاهدة مدريد (1880)، وتقليص عدد المحميين. ورغم تخوفهم من المواقف المتطرفة وفرضية "انزلاق" صوب المناداة بالجهاد، فقد تمسك المفوضون الأجانب بقناعاتهم، واعتبروا أن السلطان يمثل في حقيقة الأمر، وعلى حد تعبيرهم، "روح المعارضة" لمطالبهم، وأنه يتمتع بالسلطة الكافية لتحريك "القوى الرجعية المناهضة للحضارة وللتقدم" في الاتجاه الذي يناسب سياسته وخياراته⁵².

⁵¹ - حول تفاصيل اختطاف الريسوني للحراب ماك لين وحصوله على الحماية، انظر مذكرة السفير البريطاني بطنجة في المصدر التالي: F.O., 881, 9448, p. 10.

⁵² - وفقا للدروس المستخلصة من تدهور أوضاع البلاد واحتدام تناقضاتها الداخلية، اقتنع متفقون أمثال احمد الناصري بضرورة تقادي المواجهة المفتوحة مع القوى الأوروبية. وعلاوة على تقويمه لميزان القوة، لا شك أن صاحب=

II - الجهود المبذولة للحد من انتشار الحميات في صفوف اليهود

1- القوى الأوروبية بين "حماية" اليهود المغاربة ومناهضة السامية

شكل استقطاب الأقليات الإثنية -الدينية والثقافية أحد روافد إستراتيجية الدول الأوروبية تجاه الإمبراطورية العثمانية وأحد دعائم الجهود الرامية لاخترالها. ووفقاً لما كانت تقتضيه هذه الإستراتيجية، عبأت الدول الطامعة في اقتسام "جثة الرجل المريض" كل إمكاناتها لاجتذاب يهود ونصارى الإمبراطورية في المشرق وشبه جزيرة البلقان؛ ومن هذا المنطلق، استهدفت كل دولة على حدة فئات عرقية - دينية معينة وحاولت تحويل أعيانها ومجموعاتها إلى أتباع موالين لها، ومستعدين لخزنة مصالحها.

وبالفعل أمكن لإنجلترا مثلاً أن تتباهى بحمايتها ليهود الإمبراطورية، في حين تصارعت كل من فرنسا والنمسا وإيطاليا لحماية المسيحيين الكاثوليكين واقتسام النفوذ ضمن مجموعاتهم، لاسيما في الشام ولبنان. أما روسيا القيصرية، فإنها انفردت من جهتها بحماية المسيحيين الأرثوذكسيين السلاف في البلقان.

وبعد أن اتجهت أنظارها صوب المغرب، حاولت بعض هذه الدول استثمار تجربتها على حساب الإمبراطورية العثمانية وتوظيفها في هذا الجزء الغربي من العالم الإسلامي. وبما أن اليهود كانوا يمثلون أقلية البلاد الإثنية -الدينية غير المسلمة الوحيدة، فقد تنافست القوى الأوروبية منافسة شديدة لاستقطاب أعيانها وتأمين تبعيتهم لها. ولتوطيد مواليتهم لها، لم تكف الدول المنافسة بمنح حمايتها لهم، بل عملت أيضاً على تجنيسهم، جاعلة منهم، بإجرائها هذا أهم مكون للفئة التي أسماها الفقهاء "فئة أهل البصيرور".

وفي إطار التسابق لبسط النفوذ بواسطة اليهود وإذكاء تناقضات البلاد الداخلية، امتازت إنجلترا وفرنسا باعتمادهما على كبريات الجمعيات اليهودية الأوروبية، إذ استفادت الحكومات البريطانية من مئاة علاقاتها مع مجلس نواب

= "الاستقصا" تأثر بالقصف الفرنسي لسلا و ما أصاب هذه المدينة من رعب وخراب بسببه. و كتب الناصري فيما يخص اجتذاب المواجهة ما يلي: "فهذا القطر المغربي تدارك الله رفقته على ما ترى من غاية الضعف وقلة الاستعداد فلا تنبغي لأهله المسارعة إلى الحرب مع العدو الكافر مع ما هو عليه من غاية الشوكة والقوة، وقد تقرر في علم الحكمة أن المعاندة والمدافعة إنما تحصل بين المتضادين والمتماثلين ولا تحصل بين المتخالفين، وحالنا اليوم مع العدو ليس من باب التضاد ولا من باب التماثل وإنما هو من باب التخالف فلهذا، بل لو فرضنا أن أهل المغرب اليوم مماثلون للعدو في القوة والاستعداد لما كان ينبغي لهم ذلك لأنه ليست العدة وحدها كافية في الحرب ولا كثرة الرجال والمقاتلة وحدها بالذى يبنى فيها شيئاً، بل لا بد مع ذلك من اجتماع الكلمة وكون الناس فيها على قلب رجل واحد ولا بد مع ذلك من ضابط يجمعهم وقانون يسوسهم حتى تكون الجماعة كالبدن الواحد يقوم جميعاً ويقعد جميعاً، وهذا معنى ما صح في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً"، فإن لم يكن ضابط وقانون فلا بد من نفاذ البصيرة في الدين وقوة اليقين والالفة فيما بين المسلمين والغيرة على الوطن والحريم وجودة الرأي والتمرن بالحروب ومكاييد المشركين، وأهل المغرب اليوم إلا القليل مسلخون من هذا كله أو جلّه".

اليهود البريطانيين (Board of Deputies of British Jews) (لندن) والجمعية اليهودية الانجليزية (Anglo-Jewish Association) واعتمدت الحكومة الفرنسية من جهتها على الرابطة الإسرائيلية العالمية (Alliance Israélite Universelle) (باريس)، وهي الجمعية التي راهنت عليها فرنسا واعتبرت انه في إمكانها القيام في المغرب بالدور الذي كانت الإرساليات الكاثوليكية تقوم به في المشرق لفائدة النفوذ الفرنسي. وقد تجلى بوضوح التعاون الوثيق بين الحكومات الأوروبية وهذه الجمعيات في مناسبات عديدة، يمكن اعتبار بعضها بمثابة منعطفات أساسية في تطور أوضاع اليهود المغاربة وعلاقتهم بالمسلمين، ومنها على وجه خاص:

أ- احتضان فرنسا مشروع الرابطة الإسرائيلية والقاضي بإحداث مدارس عصرية توخى منها مؤسسو هذه الجمعية (1860) "إعادة الاعتبار المعنوي" لليهود المغرب ومساعدتهم على تحسين ظروف عيشهم اليومية. ووفقا لشعار الرابطة، "كل اليهود إخوة" أينما كانوا ووجدوا، راهن المؤسسون على "المعرفة المتتورة" والتعليم المنفتح على الحداثة، والتكوين المهني في القطاعات الواعدة مستقبلا، والمرتبطة بتحولات الاقتصاد المغربي في سياق إدماج البلاد في السوق العالمية. فبفضل تدخل المفوضية الفرنسية بطنجة لدى السلطان، أمكن للرابطة الحصول على الترخيصات اللازمة، وفتح أول مدرسة لها بالمغرب وبالعالم الإسلامي، وهي المدرسة التي تم تدشينها بتطوان سنة 1862⁵³.

ب- تأييد الحكومة البريطانية لمشروع رئيس مجلس نواب اليهود البريطانيين (لندن) موزيس منطفيوري (Moses Montefiore)، الثري الانجليزي ذو الأصول المغربية، الذي قرر، رغم كبر سنه، تحمل مشقة السفر والقيام بزيارة للمغرب في أواخر 1863 ومطلع 1864، وذلك على خلفية الضجة الهائلة التي أحدثها المفوض الاسباني بطنجة بعد أن فرض إعدام أربعة يهود متهمين بتسميم موظف إسباني كان يزاول مهامه بميناء. أسفي، ويشارك في الاقتطاعات من المداخيل الجمركية المرصودة للغرامة الحربية المفروضة على المغرب بعد انهزامه في "حرب تطوان".

وقد سبق لبريطانيا تقديم دعمها لمنطفيوري إبان قيامه بزيارة لإسطنبول سنة 1840 قابل خلالها السلطان عبد المجيد وطالب منه إصدار فرمان لصالح يهود الإمبراطورية العثمانية وذلك غداة الأحداث الدامية التي شهدتها دمشق، إثر هجوم مسيحيين على يهود، واتهامهم باختطاف وقتل أطفال مسيحيين واستعمال دماهم في

⁵³ - M. Laskier, *The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities in Morocco. 1862-1962*, State University of New York Press, Albany, 1983.

طقوس دينية يهودية. وبوقوفها هذا إلى جانب اليهود العثمانيين ومحاولة استقطابهم، كانت الحكومة البريطانية تضع اللبنة الأولى لمشروع طالما رواد وزيرها الأول، اللورد بلمرستون (Lord Palmerston)، وتمحور حول فكرة إحداث كيان يهودي بفلسطين، ووضعه تحت الحماية البريطانية لترسيخ النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وتأمين المواصلات مع الهند، "جوهرة التاج البريطاني".

وبموازاة لتحركاتها في الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط، عملت حكومة لندن على توظيف "الورقة اليهودية" لتحقيق مراميها الإستراتيجية في الجزء الغربي من هذا البحر كذلك، مع سعيها لضمان الوضع القائم جنوب مضيق جبل طارق وإخفاء حقيقة نواياها وطبيعة العلاقات الوثيقة القائمة بين حكومتها ومجلس نواب اليهود البريطانيين. من أجل ذلك كله، عبأت المفوضية التي كان ج.د.هاي يشرف عليها كل إمكاناتها لإقناع المخزن بالطابع "الخيري الصرف" للزيارة التي صمم منطفيوري القيام بها، فألحت المفوضية على الانعكاسات الطيبة التي سيخلفها لدى "الأجناس" استقبال هذا الرجل العجوز المعروف في إنجلترا ومختلف أرجاء المعمور بأعماله الخيرية وشفقته على إخوانه في الدين المعوزين.

وحتى لا تثير هذه الإجراءات انزعاج المخزن، ويعتبر أن الأمر يتعلق بتدخل أجنبي في شؤونه الداخلية، أوضح ج.د. هاي لسيدي محمد بن عبد الرحمان أن دعم الحكومة والمفوضية البريطانيين لمنطفيوري يظل مجرد مساعدة تقنية اعتبارا لسنه وشهرته ونواياه الخيرية، وأن هذا الدعم لا يكتسي أي صبغة رسمية. فهل اقتنع السلطان بما ذكر له بهذا الشأن؟

المرجح أن السلطان لم يثق ولو لحظة واحدة بما قيل وكتب له حول الطابع الشخصي والخاص لزيارة رئيس مجلس نواب اليهود البريطانيين للمغرب، وذلك لسببين اثنين على الأقل: معرفته الدقيقة (بحكم التجربة) بأساليب وابتكارات ج.د. هاي والطرق التي كان يسدي بها "تصائحه"، وتعيين القنصل العام البريطاني بطنجة، طومس ريد (Thomas Reade)، لمرافقة منطفيوري في مختلف مراحل زيارته لمراكش. فكان منطقيا أن يؤول وقوف القنصل العام بجانب الزائر اليهودي طيلة سفره ومقامه بمراكش طبقا لدلالاتها السياسية الحقيقية ولرمزيتها، وأن يتجاهل ما أكده هاي حول وجود هذا القنصل بجانب الزائر اليهودي، مدعيا أنه لا يسافر معه إلا من باب الصواب و لمجرد "مرافقته واستئناسه" بصفته رجل عجوز متقل في بلد غريب عنه.

وكيفما كانت خلفيات مناورات هاي وحساباته، الأهم أن السلطان أصدر في

مطلع فبراير 1864 ظهر استجابة للطلب الذي قدمه له منطفيوري خلال الزيارة التي قام بها لمراكش بدعم "غير رسمي" من الحكومة البريطانية، وهي الحكومة التي ساعدته أيضا إبان مروره بمدرية ومقابلته لرئيس الوزراء الإسباني والملكة إيزابيل الثانية اللذان قبلا "تشفعه" لفائدة يهود متورطين في تسميم موظف إسباني بأسفي وكان من المفروض أن يقتلا بطنجة تحت ضغط المفوض مري إكلوم بعد أن أعدم يهوديان آخرين قبلهما بأسفي. وقد نص الظهير المذكور على ما يلي:

«بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بأمر من يقف على كتابنا هذا أسماء الله وأعز أمره وأطلع في سماء المعالي شمس المنيرة وبدره من سائر خدامنا وعمالنا والقائمين بوظائف أعمالنا أن يعاملوا اليهود الذين بسائر إيالتنا بما أوجبه الله تعالى من نصب ميزان الحق والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام حتى لا يلحق أحدا منهم مقال نرة من الظلم ولا يضام، ولا ينالهم مكروه ولا اهتضام، وأن لا يتعدوا هم ولا غيرهم على أحد منهم لا في أنفسهم ولا في أموالهم، وأن لا يستعملوا أهل الحرف منهم إلا عن طيب أنفسهم وعلى شرط توفيتهم بما يستحقونه على عملهم لأن الظلم ظلمات يوم القيامة، ونحن لا نوافق عليه لا في حقهم ولا في حق غيرهم، ولا نرضاه لأن الناس كلهم عندنا في الحق سواء، ومن ظلم أحدا منهم أو تعدى عليه فانا نعاقبه بحول الله، وهذا الأمر الذي قررناه وأوضحناه وبيناه كان مقررا ومعروفا محررا لكن زدنا هذا المسطور تقريرا وتأكيدا ووعيا في حق من يريد ظلهم، وتشديدا ليزيد اليهود أمنا إلى أمنهم، ومن يريد التعدي عليهم خوفا إلى خوفهم، صدر به أمرنا المعتر بالله في السادس والعشرين من شعبان المبارك عام ثمانين ومائتين ألف».

ج- ترحيب جل الحكومات الأوروبية بمساعي كبريات الجمعيات اليهودية، المطالبة عشية انعقاد مؤتمر مدريد (1880) برفض الإصلاحات التي كان المخزن يلح على ضرورة إدخالها على نظام الحماية باعتبارها "داء خبيث" ينخر هيكل الدولة، ويشل نواحيها. وقد تحركت الرابطة الاسرائيلية والجمعية اليهودية-الانجليزية واتحاد الجمعيات العبرية الأمريكية (Union of American Hebrew Congregations)، بإيعاز من الأعيان اليهود المغاربة المحميين والمجنسين المنتشبين بامتيازاتهم، والمصممين العزم على إفشال المحاولات المخزنية والأمانى المعلقة على تقنين الحماية.

ولتعزيز دعم مخاطبيهم بباريس ولندن ونيويورك، ودفعهم للتدخل لدى حكوماتهم ومطالبتها باتخاذ مواقف متصلبة إزاء المخزن، ألح النشطاء اليهود على "الأهمية الحيوية" التي يكتسبها إبقاء نظام الحماية على ما هو عليه، لأنه يشكل على حد قولهم، ضمانا فعالة ضد "تسلط وجور العمال". فأطنبوا في هذا المنحى لإبراز

مزايا الحماية، وكان المجموعات اليهودية المغربية برمتها تستفيد منها ومن فرصها في حين أن الاستفادة كانت تتحصر، في واقع الأمر، على تشويه أقلية محدودة ومحتوظة يتصدرها كبار التجار وغيرهم من الأعيان اليهود الأثرياء. وبتحريفها الحقائق، أمكن للمدافعين المتحمسين عن هذه الأقلية إقناع مخاطبيهم في الخارج و"اللوبي" الذي كان على كامل الاستعداد للتدخل لصالحهم على اعتبار أن مسألة الحماية "مسألة إنسانية" تقتضي الوقوف بجانب المتشبهين بها وبالضمانات المنبثقة عنها⁵⁴.

ومن الواضح أن كل المؤشرات كانت تدل مسبقا على نجاح المساعي المبذولة لإجهاض محاولات المخزن، لاسيما وأن هذا الأخير كان منعزلا وغير واثق من "وعود" إنجلترا وإسبانيا وألمانيا، وهي الدول الثلاث التي أبانت عن تفهم نسبي إزاء مطالبه، وما عبر عنه بهذا الشأن خلال "محادثات طنجة".

واتضح فعلا الملامح الأولى لهشاشة موقف المفوضين المؤيدين نظريا لهذه المطالب، وبات جليا أنهم عاجزون على الصمود في وجه "المعسكر" المناهض لأي تعديل لنظام الحماية، حتى قبل انعقاد مؤتمر مدريد. فلاحت في الأفق مؤشرات ميل الكفة لصالح معسكر "الرفض"، بمناسبة الحملة التي شنتها كبريات الجمعيات اليهودية الأجنبية في أواسط 1879، للدفاع عن يهودي قتل مسلما بالدار البيضاء ورفض المثول أمام القضاء الشرعي بحكم الحصانة المخولة له بمقتضى حمايته الإسبانية (المزعومة). فتكاثرت الأصوات المناصرة له بشكل خاص بعد أن أكد رفض أهل القنصلية المقترحة عليهم وتوجيههم النداء للسلطان مباشرة لمطالبته بإصدار الأوامر لكي يمثل الجاني أمام القضاء.

إلا أن النازلة تعقدت غاية التعقيد وتجاوزت، باعتبار خلفياتها وحيثياتها المعلنة والخفية، نطاق جريمة قتل ومحاكمة الجاني طبقا لقوانين البلاد، وذلك نتيجة عدة معطيات، منها:

- تمسك أهل القنصلية بالحقوق المخولة لهم بمقتضى الشريعة ورفضهم القاطع لأي مساومة.

- تهرب الجاني من المحاكمة وتستره وراء الحماية الإسبانية الممنوحة لأحد

⁵⁴ - في رسالة موجهة للورد سالسبوري أدلى هاي بتعليق على هذه الاعتبارات الإنسانية الانتقائية واثار الانتباه إلى تجاهل المدافعين عنها لأمسي المسلمين ومعاناتهم، ملحا على أن وضعيتهم كانت أسوأ من وضعية اليهود: F.O., 99, 256, March 16, 1880, Hay to Lord Salisbury, « No humanitarian has yet raised his voice in behalf of the Mohammedan rural populations who are even more cruelly oppressed and ill-treated by the governors and sheikhs than their fellow Jewish subjects ».

أشقائه، والتي اعتاد تسخيرها والاستفادة منها شخصيا هو أيضا، إلى حد أنه صار يعتبر نفسه محميا ويتصرف بناء على هذه الصفة .

- الشطب على اسم الأخ "المحمي" من لوائح الحماية الإسبانية بعد أن راجع المفوض خوزي ديوسدادو (Jose Diosdado) قوائم "السماسرة" الإspanيين طبقا لما اتفق عليه أثناء مباحثات السلك الدبلوماسي المنعقدة بطنجة (1878-1879)، حيث اكتشف أن الحماية التي يدعيها هذا الشخص واستفاد منها لمدة طويلة تناهز العقدين مخالفة للقانون ويجب خلعها منه⁵⁵.

- استجداد "المحمي المخلوع" بالفرنسية الإسبانية بالدار البيضاء (مقر سكناه)، وهي الهيئة التي غضت الطرف عن حقيقة وضعيته القانونية ولم تقم بأي إجراء للتبرؤ منه ولا من شقيقه المتطفل هو الآخر على حمايتها.

- امتناع القاتل من المثول أمام القضاء الشرعي واستجداد أهله، ومن ضمنهم عم له كان يدعي أنه محمي بلجيكي (موسى عمار)، بأعيان يهود طنجة.

- تراجع ديوسدادو وتأرجح موقفه في بداية صيف 1879 اثر تعرضه لانتقادات في "جوازط" طنجة وتحميله مسؤولية الحكم بالإعدام على إسحاق عمار في حالة مثوله أمام القضاء الشرعي "لأنه جرد من الحماية الإسبانية في ظروف حرجة وترك وجهها لوجه مع القضاء المغربي".

- وفقا لما اتفق عليه مع زميله الاسباني، ديوسدادو، سارع ج. د. هاي لإسداء "النصيحة" للسلطان ومطالبته بالضغط على أهل الهالك لإقناعهم بالفدية والتنازل عن مثول الجاني أمام القضاء. بالنسبة للسفير البريطاني، كان يتحتم على المولى الحسن الانتباه إلى طبيعة وحقيقة الرهان الكامن وراء "قضية إسحاق عمار" وإلى ضرورة اجتناب متاهات التفاصيل والجزئيات القضائية الصرفة؛ ففي نظره كانت حملة "إنقاذ حياة عمار" تروم أولا وقبل كل شيء توجيه ضربة قاضية لمشروع تعديل نظام الحميات والتجنيس، وأن هذه الحملة، وما واكبها من تهويل ومغالاة، مجرد ستار غايته التمويه وإخفاء المقاصد الحقيقية، أي إبقاء فوضى الحميات على ما كانت عليه. لذلك كله، ألح كثيرا هاي، في الرسائل المرفوعة للسلطان، على "كلام الأجناس" وما يحتمل صدوره في الجرائد في حالة إعدام

⁵⁵ - A.E.P., C.P., 44, 18 et 20 mars 1880, Vermouillet à son Département, « L'Espagne n'a ni laines à acheter ni produits à écouler à l'intérieur... (Ses censaux) appartiennent à la fantaisie pure. Ils ont tous acheté leurs patentes à ses agents (consulaires)... Ceux-ci font venir chez le pacha de Casablanca les Juifs protégés et déclarent (qu'ils ne le sont plus)... Privés de la protection espagnole, les neveux d'Isaac Amar (radié lui aussi) ont sollicité et obtenu (celle) des Etats-Unis ».

إسحاق عمار، وأوضح السفير "أن الناس في (أوروبا) سيعتبرون أن اليهودي المذكور لم ينفذ في حقه الحكم بالإعدام إلا لأنه جُرد من حمايته (الإسبانية)".

لم يجانب هاي الصواب في تحليلاته وما أكده بهذا الشأن، ذلك أن العناصر والجمعيات اليهودية التي تعبأت لمناصرة إسحاق عمار لم تضع نصب أعينها إنقاذ حياته فحسب، بل استهدفت أساسا المحاولات المبذولة لمعالجة ظاهرة الفوضى واستفحالها في مجال الحمایات والمخالطات والتجنيس. وطبقا لتجارب سابقة ومنها التجربة المكتسبة في إطار "قضية أسفي" (1863-1864)، تعاملت هذه الأطراف مع قضية عمار المذكور من منطلق الخلط المقصود بين وضعيته القانونية الحقيقية، أي راعي مغربي خاضع للسلطة المخزنية والشرعية (باستثناء ما تعلق بالأحوال الشخصية إذ هي من اختصاص الحاخامات والديانيم)، ووضعية أخيه المزعومة، أي محمي إسباني مزيف أسقطت عنه الحماية سنة 1879. وكان الخلط يعني بعبارة أخرى أن الحماية الإسبانية انتزعت من الجاني فجأة وفي ظرف حرج للغاية.

وفي تقاريرهم ومراسلاتهم لرؤساء الجمعيات اليهودية والصحف الموالية أو المؤيدة لهم، وظف النشطاء اليهود الطنجاويون هذا الخلط بكيفية منهجية، فصاغوا معادلة أولى مفادها أن تجريد إسحاق عمار من الحماية يعني الموت المحقق في حالة مثوله أمام قاضي مغربي؛ وبعد ذلك انتقلوا إلى معادلة ثانية مفادها أن للتضحية بحياة هذا المتهم في حالة التسليم أو الاستسلام في أمره من شأنه أن يشكل سابقة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لليهود، إذ أنها ستستغل لصالح المخزن ولمن يؤازرونه في مسألة الحمایات وستمهد بالتالي للتقليص الشديد لعدد المحميين والمجنسين⁵⁶.

وقد رددت الصحف الصادرة بطنجة، وجبل طارق، ولندن ونيويورك هذا الكلام، واختزلته بعبارات أبسط وأوضح: لا أمن أو أمان لليهود المغرب على أرواحهم وممتلكاتهم دون يقظة وحماية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ولا "خلاص" لهم إلا بفضل أو رعاية هذه الدول.

وعلى عادته، وكما سبق له القيام بذلك في مناسبات أخرى، احتل أحد كبار النشطاء بطنجة، وهو ليفي كوهن، المحامي والصحفي الصويري الأصل وشريك ترجمان المفوضية الفرنسية، الثري حاييم بن شمول، في جريدة لورفاي دي ماروك ومجالات أخرى، احتل الصدارة في حملة التشهير بالنظام المخزني وتمجيد نظام الحمایات والنشاء على فضائله بصفته "الدرع الواقى" و"الضامن الناجع لحقن نماء

⁵⁶ - باريس 14 مارس 1880، رسالة شكر خار من رئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية إلى السفير فرنوي على تكلمه لفائدة إسحاق عمار (A.E.P., C.P., 44).

اليهود وممتلكاتهم في قطر متوحش طغى فيه تعصب المسلمين وانتهاك الولاية لأدنى الحقوق وعجز المخزن (المركزي) على فرض سلطته".

ولإنقاذ إسحاق عمار، استتفر ليفي كوهن رئيس الجمعية اليهودية - الانجليزية (ج.ي.ن)، موزس منطفيوري، المطلع في حقيقة الأمر على واقع إخوانه في الدين المغاربة والشرخ الفاصل بين المحميين منهم وسواد ساكنة الملاحات، وبعث ببرقيات ومقالات للجراند وغيرها من الدوريات اللندنية، ومنها بجويش كرونكل (*Jewish Chronicle*) المقربة من ج.ي.ن والقائمة مقام حال لسانها، وكلها صحف اعتاد كوهن المنكور مراسلتها وتزويدها بإخبار مغرضة حول أوضاع يهود المغرب. وبدأ حملته بالاتصال بجريدة جبرالطر كرونكل (*Gibraltar Chronicle*)، الصادرة بجبل طارق منذ 1825 والمعروفة بالتتابع المنتظم لأخبار الضفة الجنوبية من المضيق. وقد شاركت فعلا هذه الجريدة في تضخيم قضية إسحاق عمار وترويج الكليشيهات الخاصة بالنظام المخزني وبـ "إثارة غضب الأهالي المسلمين" وكراهيتهم للأجنبي، فقلبت الوقائع وادعت أن المسلم الهالك الذي اعتدى عليه عمار وأزهق روحه لم يلق حقه بسبب جراحه، وإنما توفي جراء إصابته بحمي المستنقعات. وبعد تبرئتها لساحة المتهم بهذه الكيفية، عبرت جبرالطر كرونكل عن يقينها أن الموت المحقق ينتظر الجاني، "المتهم البريء" في نظرها، في حالة مثوله أمام القضاء الشرعي.

فبهذه الكيفية وعلى أساس هذه الفرضيات، وبايعاز ولا شك من ليفي كوهن، تجاوزت جبرالطر كرونكل بالندريج مرحلة "إثبات براءة" المتهم والظعن في قدرة القضاء المغربي على إصدار حكم عادل في حقه لتنتقل، في عددها الصادر يوم 29 أكتوبر 1879، للكشف عن حقيقة الرهان المتصدر لحملتها: وهو الرفض القاطع لأي تعديل لنظام الحماية⁵⁷. لذلك استغربت من قرار خلع الحماية من "اليهودي عمار" في الوقت الذي كان فيه في أمس الحاجة لحصانة قنصلية تقيه شر محاكمة جائرة؛ وفي خضم استغرابها من هذا الإجراء، الذي لم يقدم عليه ديوسدانو في حق "الجاني" (أو المتهم) إذ أن هذا الأخير كان لا يتمتع بأية حماية، وإنما اتخذ في حق شقيقه "المحمي" الزائف، هاجمت الصحيفة بشكل غير مكشوف المفوض الإسباني وزميله البريطاني ج.د.هاي، وهما المفوضان اللذان أبدأ نوعا من التفهم لمطالب

⁵⁷ - انطلقت الحملات الصحفية للدفاع عن نظام الحماية منذ أن بدأت تلوح في الأفق فكرة انطلاق مباحثات لتقنينه والحد من فطاعة التجاوزات المرتبطة بانتشاره بشكل فوضوي؛ انظر النموذج المتمثل فيما كتبت تنشره الصحف اليهودية الصادرة بلندن:

The Jewish World, December 7, 1877, « Oppression of the Jews in Morocco ».

المخزن بشأن تقليص الحمائيات والمخالفات والتجنيس⁵⁸.

وبإقحامها لديوسدادو في حملة "إنقاذ حياة إسحاق عمار" واستعمالها لصيغ الاستغراب والإدانة، ربما كانت جبرالطر كرونكل تروم التلميح إلى مواقف المفوضية الإسبانية إزاء يهود المغرب بشكل عام وإلى "سابقة سيئة الذكر" على وجه خاص. ويتعلق الأمر بالسابقة التي تسبب فيها مفوض إسباني آخر سنة 1863، وهو فرنسيسكو مري إكلوم (Francisco Merry y Colom)، عندما فرض على المخزن، تحت التهديد وفي السياق المباشر لما بعد "حرب تطوان"، قتل أربعة يهود ومن بينهم يهودي عثماني اتهم بتسميم موظف إسباني بأسفي، فقتل فعلا اثنان منهم بأسفي وكان من المفروض أن يقتل الآخرين بطنجة نجيا في آخر الأمر بعد تدخل منطفيوري لفائدتهما.

والجدير بالذكر فيما يخص "قضية أسفي" أن المخزن استجاب تحت الضغط لمطلب إكلوم وذلك رغم التحفظ الذي عبر عنه العلماء في ردهم على استشارة السلطان لهم حول "النازلة"، حيث طعنوا في صحة الاعترافات المنتزعة من المتهمين تحت التعذيب.

وإثر الحملة العنيفة التي شنتها الصحف اليهودية، ولاسيما دجويش كرونكل اللندنية ودجويش ووراد (*Jewish World*)، ضد مفوضها بطنجة، حيث قدمته للرأي العام الأوربي وكأنه انبعاث وتجسيد حي لطوركمدا (Torquemada)، العقل المدبر وروح محاكم التفتيش وما واكبها من تعذيب وإحراق للمشكوك في صحة ومثانة عقيدتهم، إثر ذلك كله استخلصت الحكومة الإسبانية الدرس من الأضرار اللاحقة لسمعتها ومن سلبيات انخفاض مستوى الاستثمارات البريطانية التي كانت تعتمد عليها لتحديث بنية إسبانيا التحتية واقتصادها، فغيرت بشكل ملفت سياستها تجاه يهود المغرب ونصبت نفسها في طليعة حماةهم والمدافعين عنهم، وصارت تنافس على هذا المستوى فرنسا وانجلترا وغيرهما من الدول.

وبناء على نوع من التفاهم الضمني بين الإسبان و"الأطراف" اليهودية المعنية، افتتح الجميع بضرورة طي صفحة الماضي، أو على الأقل التظاهر بطيها، والتعاون لما فيه المصلحة المشتركة. وهذا ما جرى بالفعل انطلاقا من سنة 1864

⁵⁸ - A.E.P., C.P., 44, 18 et 20 mars 1880, Vernouillet au Quai d'Orsay, « L'Espagne n'a ni laines à acheter ni produits à écouler à l'intérieur... (Ses) censaux appartiennent à la pure fantaisie. Ils ont (tous) acheté leurs patentes à ses agents consulaires. Ceux-ci font venir chez le pacha de Casablanca les Juifs protégés et déclarent (qu'ils ne le sont plus)... Privés de la protection espagnole, les neveux d'Isaac Amar (radié lui aussi) ont sollicité et obtenu (celle) des Etats-Unis ».

وإلى حدود بداية مباحثات السلك الدبلوماسي بطنجة حول إشكالية الحماية (1878)، وإبان هذه المشاورات اتخذ ديوسدانو موقفا مماثلا لموقف زميله البريطاني ج.د.هاي وعبر عن استعداده لتطهير لوائح "الحماية غير القانونية" وتقليص عدد المستفيدين منها. وربما ارتبط الاستعداد الذي أبداه وكأنه يستجيب لمطالب المخزن، ارتبط بحسابات جيو - استراتيجية إسبانية تقاطعت مع حسابات بريطانية تصدرها الانشغال بمصير المغرب في سياق المنافسة الأوروبية وخطر انهيار الوضع قبل الأوان، أي قبل أن تحسم الدول العظمى في الأمر وتجد الصيغ اللازمة لاجتناب مواجهات مسلحة فيما بينها. وبحكم اقتناع الطرفين الانجليزي والاسباني بالدور المدمر للحمايات، فإن كلاهما خلاصا إلى ضرورة الإقدام على إجراءات فعلية للحفاظ على الوضع القائم، على الأقل ريثما تنتفخ الدول المتصارعة وتجد حولا سلمية ترضي الأطراف المتنافسة.

وكانت المبادرات الداعية للتريث في مسألة الحماية والتجنيس، والعمل على تدقيق المقاييس لا تتلامح إطلاقا مع تخمينات وحسابات "دول الرفض"، وفي ظلها فرنسا. فقد كانت حكومة باريس مصممة العزم بالفعل على إنكفاء صيرورة تآكل بنيات المغرب وتوظيف الحماية على نطاق أوسع للإسراع بانهيار البلاد.

وعلاوة على هذا المعطى البنيوي والمتمثل في تمسك الدول المتشددة بخطتها، واكتفائها بمناقشة فرضيات تغنين نظام الحماية، وهو ما تعبأت من أجله إبان جولات طنجة (1878-1879)، الممهدة لمؤتمر مدريد، أُنحيت لهذه الدول وللجمعيات اليهودية الأجنبية فرصا عديدة للطعن في مساعي المخزن وإبراز صواب موقف الرفض. وقد ارتبطت بعض هذه الفرص بالسياق العام الذي طغى على أوضاع المغرب انطلاقا من سنة 1876، حيث تعرضت البلاد لسنوات متتالية من الجفاف وانهيار المحاصيل الزراعية وانتشار المجاعة في البوادي والمدن. فمن جراء السنوات العجاف التي حطت بظلالها ومأسيتها على مختلف أرجاء البلاد، كان من الطبيعي أن تتفاقم الاضطرابات وأن تتعدد النزاعات اليومية بين الأهالي، فتكاثرت بالفعل الصراعات والمشاحنات وأعمال العنف بين المسلمين وفي صفوف اليهود وبين هؤلاء وأولئك.

ففي مطلع سنة 1880، مثلا، وقع حادث بفاس ثلثة ضجة كبرى، حيث تناولته الجرائد الأوروبية والصحف الصادرة بالجزائر. وقد تسبب فيه محمي فرنسي يدعى مردوخ بن يشوع التطواتي اعتدى على امرأة بدوية كانت، كما جاء في قول السلطان، "مارة بجوار ضريح أبي نافع بفاس الجديد وتأخر عنها زوجها" بعد مغادرتها للسوق (سوق الخميس). وإثر تشاجر مع الزوج الذي التحق بزوجته ودافع عنها، رماه بن يشوع بنار

مسدسه وأصابه بجروح بليغة كانت سببا في وفاته⁵⁹.

وبعد أن سمع الناس صباح المرأة البدوية، والطلقات النارية، هرعوا إلى عين المكان، وألقوا القبض على اليهودي التطواني وسلموه لعامل فاس الجديد. إلا أن يهوديا آخر يدعى أبراهام بن يعقوب العلوف، وهو رجل وصفه ليفي كوهن بـ"العجوز الضعيف المعتدى عليه نون أن تكون له أنى علاقة" بما اقترفه المحمي الفرنسي، تدخل لفائدة التطواني، فأشهر بدوره مسدسه وصار "يتهدد على المارين... ويسب الدين والمخزن، فوقع هرج كبير واجتمع عليه أخلاط الناس والصبيان، وقتلوه وأدخلوه لقعر زنفه هناك وأوقدوا فيه النار بالحطب"⁶⁰.

ونلك ما أكده من جهته رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، القبطان جول إركمان (Capitaine Erckman)، بعد قيامه بتحرياته الخاصة في الموضوع، وأكد بهذا الصدد في تقرير رسمي وجهه إلى السفير فرنويي أن مردوخ بن يشوع التطواني "حل بفاس مند بعض الوقت... وسبق له أن عاش مدة طويلة في الجزائر... وتردد علي منتحلا صفة المواطن الفرنسي، لكنني طرنته لعدم توفره على أوراق هوية.. إنه سكير ومحب للخصام". وأوضح إركمان في نهاية تقريره: "يستشف مما نقل إلي عن الحادث بكيفية شبه مؤكدة أن الأمر مجرد شجار عادي (كغيره من المشادات) التي تقع أمثالها كل يوم...؛ وإنني لم أقم بعرض هذه القضية بصورة فورية على المفوضية، بل تريت (لمعرفة حقيقة ما وقع)"⁶¹.

لم يعر فرنويي رسميا أي اهتمام لتوضيحات رئيس البعثة العسكرية ولم يلتفت أيضا لما أورده وكيل فرنسا القنصلي بفاس، المختار الوجدي، الجزائري الأصل، الذي ذكر في تقريره أن بن يشوع المذكور "يزعم أنه مجنس بالجنسية الفرنسية وأنه قام بالخزنة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي... و(قد) لوحظ هذا الشخص (قبل الحادث) وهو في حالة سكر شديد...؛ (إن هذا) اليهودي الذي أطلق الرصاص (على المسلم البدوي) هو نفس الشخص بالذات الذي سبق للسيد هيكار (سكرتير السفارة الفرنسية) أن أودعه السجن أثناء مروره بفاس بسبب شجار وقع بينه وبين عسكري"⁶².

⁵⁹ - أكد هذه الاخبار جون كوب، نائب القنصل الامريكي بالدار البيضاء، المتواجد آنذاك بفاس:

F.R.U.S., 1880, Morocco, Fes, February 3, 1880, J.Cobb to F. Mathews, "An Algerine Jew made an attempt to take a (Muslim) women. (Her husband) retaliated by striking him; the Jew drew a pistol and fired it off".

⁶⁰ - خ.ع.ر.، ٤ب، رسالة السلطان إلى برغاش، 13 صفر 1297 / 24 فبراير 1880 .

⁶¹ - الوثائق (م.و.م.)، 6، ص. 286-287، إركمان إلى فرنويي، 7 فبراير 1880

⁶² - م.ن.

ورغم هيجان المسلمين، فقد سارع السلطان لإقالة عامل فاس الجديد، الحاج سعيد بن فرجي، من منصبه وأمر بالقبض على العناصر الضالعة في قتل العلوف وعلى أصحاب الدكاكين المجاورة للمكان الذي وقع فيه الحادث. وذلك تحسبا لردود فعل المفوضين الأجانب والنشطاء اليهود بطنجة ورؤساء الجمعيات اليهودية الأوروبية. وكان المولى الحسن يخشى، في سياق الاستعدادات لمؤتمر مدريد، استغلال هذه الأطراف لما وقع بفاس وتوظيفه لإجهاض مساعيه حتى قبل أن ينعقد المؤتمر، وهو مؤتمر كان يعلق عليه أمالا كبيرة ويعتبر أن تضارب حسابات إنجلترا وإسبانيا وألمانيا من شأنه أن يساعده على تحقيق ولو حد أدنى من المكاسب المؤملة في مسألة الحمایات. وبناءا على ذلك أقدم حتى على إطلاق سراح المحمي الفرنسي التطواني والسماح له بمغادرة فاس خفية⁶³.

إلا أن السفير الفرنسي تجاهل عمدا إطلاق سراح الجاني وتوضيحات السلطان بشأن الحادث⁶⁴. ولتحميل المخزن المسؤولية كاملة لما وقع استغل بالضبط إقالة عامل فاس الجديد، واعتبر أنه لم يَقم باللائم لانتقاد "العجوز العلوف"، وأضاف أن المخزن يُضخم عمدا قضية الحمایات، حيث يشاع لديه ولدى العامة أنه لو لم يكن اليهودي ابيكاسيس (اسم مستعار لابن يشوع) يعتقد أن بإمكانه الاستعانة بستار الحماية الفرنسية لما تجرأ على ارتكاب مثل ذلك الشطط. واستنتج فرنوبي: "أن المغاربة في غليان ولم يعد في إمكانهم الاضطبار...؛ إننا مقبلون قريبا على مشاهدة مذابح سيرتكبها المسلمون ضد اليهود".

وبهذه الكيفية ومن المنطلقات الخاصة به أول فرنوبيي وحرف كلام السلطان وإلحاحه على المخاطر المترتبة عن تمادي المحميين والمجنسين اليهود في طيشهم". وبشأن ما وقع بفاس، قال المولى الحسن بالضبط:

«ولولا لطف الله لأتني القتل على جميع اليهود ولا وقع النهب في الملاح... وهذا الفعل الذي فعله أهل الزمة (الاعتداء على مسلمة وقتل زوجها) في وسط أهل المحل الذي هم به الحائطين به إحاطة الهائلة بالقمر، من أقوى الدلائل على جسارتهم وتعدبهم طورهم بسبب الحماية... (فهم) قوم بهت يقبلون الحقائق ويسعون في الفتنة».

⁶³ - الوثائق (م.و.م.)، 6، 4 مارس 1880، رسالة فرنوبي إلى فريسيني، وزير الخارجية، يشير فيها السفير إلى الأوساط اليهودية بالغت في تضخيم الحادث:

« Je persiste à croire que, quelque condamnable qu'ait été le tragique résultat de l'acte barbare commis à Fès, l'on a fort exagéré, pour diverses raisons, l'importance de l'incident lui-même ».

⁶⁴ - غير أن موقف "التجاهل" الذي اتخذته وهو يرد على المخزن لم يمنعه من تسجيل إطلاق سراح اليهودي التطواني في تقرير موجه إلى وزارة الخارجية (4 مارس 1880) حيث كتب فيه ما يلي: "و الغريب في الأمر أن (اليهودي التطواني)، الذي قيل عنه أنه توفي، وصل بسلام إلى (طنجة) بعد أن سافر برا (انطلاقا من فاس)".

وفي ذات السياق مرر السفير وجهة نظر اليهود وقال: "أن اليهود المحيطون بي (ومن ضمنهم حاييم بن شمول وليفي كوهن وأمثالهم)... لا يشاطرون الرأي (الخاص بنفاد صبر المسلمين وإغارتهم على اليهود)، بل يعتقدون على العكس أن الأخطار المحدقة بإخوانهم في الدين سوف لن تتحقق ما دام المسلمون يشعرون بالخوف ويخشون تدخل الأجنبي لصالح اليهود، ويضيف بن شمول و كوهن أن المسكين أبراهم العلوف ما كان احرق لو انه استطاع أن يتذرع بالحماية الفرنسية".

وفيما يخص النقاش الدائر حول ضرورة تقنين وضبط مقاييس منح الحماية، أوضح السفير "أن خصوم نظام الحماية يعلقون آمالا كبيرة على ما يتركه حادث فاس من تعزيز لوجهات نظرهم التي سوف يدلون بها في مؤتمر مدريد المقبل..."، وأفصح عن موقفه في هذا المضمار بقوله : "إن الشعب الذي يحرق إنسانا لا يمكن أن يعتبر شعبا متمننا بهذه الصفة من طرف الأمم الأخرى".

وقبيل انعقاد المؤتمر الدولي وإثر افتتاح أشغاله صعدت الجمعيات اليهودية حملاتها، وعبأت الجرائد لطمس الوقائع والتركيز فقط على وفاة "العجوز المسكين العلوف"⁶⁵. وفي لندن قامت جويش كرونكل بدور متميز في هذا المجال واستغلت ببراعة التجربة التي سبق وأن اكتسبتها في "الشؤون المغربية" إبان اندلاع "قضية أسفي" (1863-1864) وانتقال هذه الدورية من انتقادها الشديد لإسبانيا و"تعصب" مفوضها بطنجة وكرهيته لليهود إلى التحامل على المغرب وسكانه المسلمين⁶⁶. وبعد شروعا في عرض حادثة فاس والدفاع عن فكرة بسط الحماية الأجنبية على جميع يهود المغرب، ورفض مطالب السلطان جملة وتفصيلا، كتبت جويش كرونكل في عددها ليوم 6 فبراير 1880:

«يتخبط يهود فاس في وضعية صعبة للغاية... إتهم يخشون هجوما واكتساحا لحبيهم... (وتعرضهم) للقتيل (الجماعي) وللنهب... إن استقزازات المسلمين (لهم) تفاقمت لأن (المخزن) لم يعاقبهم على جرائمهم" وأنهى صاحب المقال كلامه ببناء وجهه "للعالم المتحضر" لمناشدته بتحمل مسؤولياته واستخلاص الدرس من "تراجية فاس"، وأوضح بهذا الشأن أن "الجريمة المقترفة في حق العجوز العلوف" تشكل بما لا يدع مجالا للشك "تمودج ما يجب أن ننتظر وقوعه في حالة سحب الحماية الأوروبية (المنوحة لليهود) كما يخشى... لقد خلعت الحكومة الإسبانية حمايتها

⁶⁵ - *Jewish Chronicle*, May 21, 1880, The Jews in Morocco. Deputation to Earl Granville.

⁶⁶ - في مذكرة رفعتها إلى الحكومة الفرنسية في بداية ربيع 1880 لم تكتف الرابطة الإسرائيلية بمطالبته برفض أي تعديل لنظام الحصانات بل حاولت إقناعه بتسجيل "قضية الإسرائيليين المغاربة" في جدول أعمال مؤتمر مدريد والتعامل معها كنقطة مستقلة قائمة الذات لتصعيد الضغط على المخزن.

عنهم ولنا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن الانتهاكات التي شهدتها فاس ما هي سوى النتيجة الأولى لهذا السحب»⁶⁷.

وضمنت الرابطة الإسرائيلية العالمية صوتها لصوت الجمعية الإنجليزية-اليهودية وما أوردته عبر جويش كرونكل، حيث ألحت هي الأخرى على "جرثم المسلمين" المقترفة في حق اليهود وإفلات الجناة من العقاب، وناشدت بنورها "العالم المتحضر" لمؤازرة يهود المغرب ورفض أي تعديل لنظام الحماية. وعلى غرار حليفها الإنجليزية، لم تعر الرابطة أي اهتمام لما كان يردده بعض المفوضين الأوروبيين بطنجة، وأكدته بصفة رسمية نائب كاتب الدولة في الخارجية البريطانية، شارلز ديلك (Charles Dilke) في رده على مطالب الجمعية اليهودية-الإنجليزية⁶⁸.

ونكر المسؤول البريطاني لهذه الجمعية وكاتبها العام على وجه خاص أن اليهود المحميين لا يمثلون سوى أقلية محدودة يتراوح عدد أعضائها بين 1500 و2000 شخص، ويتصدرها كبار التجار وأثرياء آخرون، في حين أن مجموع الساكنة اليهودية بالمغرب يقدر بـ 300.000 نسمة، كلهم رعايا السلطان. ولإبراز الطابع غير المنطقي لمطالب مخاطبيه اللندنيين، أوضح ديلك أن الأغلبية المكونة من صغار الحرفيين والباعة المتجولين والعاطلين وغيرهم من الضعفاء لا تتشغل سوى بتحصيل قوتها اليومي، وأنها تشتكي من حين لآخر من تصرفات المحميين تجاهها، فيما يخص مثلاً، الزيادة في مبالغ كراء دور السكنى، وفيما يخص التدبير السيئ للمؤسسات الخيرية اليهودية وتوزيع الصنقات الأجنبية؛ كما أن الفئات المحرومة كانت تحمل المحميين، ولاسيما المتعجرفين منهم، مسؤولية سخط وغلbian المسلمين المتضررين من تجاوزاتهم وما يمكن أن تسفر عنه من مخاطر بالنسبة لساكنة الملاحات. ولم يفت بعض المفوضين والقناصل إثارة انتباه حكوماتهم إلى نفس المخاطر، مشددين في تقاريرهم بشكل خاص على مسألة الربا والدعوى الباطلة⁶⁹.

ونظراً لنوعية المقاربة التي اختارت الاعتماد عليها والشعارات التي انتقدتها، منحت الجمعيات اليهودية لنفسها الإمكانات اللازمة لبلورة مراميها واستغلال نفوذ كبار مسيريهها وعلاقات بعضهم الوطيدة بالدوائر الحكومية الأوروبية والأمريكية

⁶⁷ - وسارع من جهته القنصل العام الأمريكي، متبوز، للضغط على برگاش وإثارة انتباهه إلى "موجة الغضب التي أثارها في أمريكا سوء معاملة يهود المغرب... واستعداد يهود العالم بأسره للتدخل لفائدتهم"؛ المرجع: Morocco, FRUS, 1880.

⁶⁸ - Times, May 19, 1880, Reception of a Jewish Deputation by Earl Granville and Sir Charles W. Dilke.

⁶⁹ - A.E.P., C.P., 48 et 50, 19 juin 1885 et 7 mai 1886, Féraud à son Département, « Les Juifs sont victimes de violences seulement lorsque la mesure est rendue comble par leur arrogance et leurs injustices ».

والأوساط البرلمانية وكذا كبريات الجرائد الصادرة بأوروبا والولايات المتحدة. وبذلك صار ما كانت تتحرك من أجله وتهدف إلى تحقيقه سهل المنال، لاسيما وأنه كان يصب في واقع الأمر في اتجاه مواز لاتجاه ولحسابات الحكومات المشاركة في مؤتمر مدريد، وهي حكومات لم يكن لها أي استعداد لمراجعة نظام الحماية مراجعة حقيقية لأنها كانت تعتبر هذا النظام بمثابة سلاح مدمر وغير مكلف بإمكانها استخدامه كيفما شاعت لإضعاف المغرب والتمهيد للسطو عليه. ومن هذا المنطلق كان تشبثها بالوضع القائم وبالتوزيع الفوضوي لبطاقات الحماية وشهادات التجنيس يستجيب بالدرجة الأولى لثوابت سياستها وإستراتيجيتها.

غير أن هذا الإجراء لم يشفع للسلطان، حيث انقضت الجرائد على "قضاة قتل وإحراق اليهودي العجوز ابرهام العلوف" وشنت حملات شديدة اللهجة ضد "همجية" المسلمين ومبالغتهم في التعصب وكراهية الغير، كما نددت بالمخزن وبـ"استخفافه" بأرواح وممتلكات اليهود وعجزه على ضمان حقوقهم. واستنتج مروجو هذه الانتقادات أن "الحل الواقعي" والوحيد لتأمين حياة اليهود وصيانة الضمانات التي تعود عليها المحميون يكمن في ترسيخ الحماية الأجنبية وتوسيع دائرة المستفيدين منها.

وقد سهلت هذه الانتقادات وما تم تزويجه بشأن تعصب المسلمين وضعف المخزن مأمورية مندوبي الحكومات الأجنبية التي كانت لاتود الاكتفاء ببحر مطالب السلطان وإفشال مساعي نائبه بمدير، وإنما تروم أيضا انتهاء فرصة انعقاد مؤتمر دولي لانتزاع تنازلات إضافية مقابل التزامات نظرية ووعود فارغة تبدو وكأنها تصب في اتجاه طموحات المولى الحسن وما كان ينتظره. وقد أمكن لكل القوى والتيارات، الرسمية وغير الرسمية، المناهضة لأي تعديل لنظام الحماية، فرض وجهة نظرها ومصالحها كما تدل على ذلك نتائج المؤتمر ونص معاهدة مدريد (1880)، وكذا مشروع "مدير ثاني"، الذي بدأ يلوح في الأفق مباشرة بعد أن اتضحت للمخزن فداحة ما اتفق عليه في العاصمة الإسبانية⁷⁰.

وفي تعليق له على أشغال ونتائج مؤتمر مدريد، وهو المؤتمر الذي حضره بصفته مندوبا للولايات المتحدة، قال الجنرال ليشيوس فرشيلد (Lucius Fairchild)، في سياق إشارات للأصدقاء التي خلفتها تداعيات وتحركات الجمعيات اليهودية لدى الحكومات الأوروبية: "علينا أن نعلق الآمال (ونهنئ أنفسنا) على ضعف اطلاع سلطان المغرب على أحوال أوروبا وما يجري فيها حاليا... (وحقيقة) لوصل (هذا

⁷⁰ - بن زيدان، إتحاف، م.س، ج. 2، ص. 416، السلطان إلى برغاش وتعليقه على نتائج المؤتمر و مناورات "يهودي روشي" (روتلند)، 28 جمادى الثانية 1297 / 7 يونيو 1880.

السلطان) خبر الاضطرابات المعادية لليهود التي تهب الآن ألمانيا (مثلا) لما حذا به ذلك إلى مضاعفة اضطهاد هذا العرق (المتواجد) بإيادته عوض العمل على التخفيف [من معاناته]... حيث لا يجوز (لنا) مطالبة المغرب بقدر من الحرية المستتيرة يفوق قدر ما هو متداول بين ظهران شعب أوربي (وهو الشعب الألماني) امتاز بثقافة عالية⁷¹.

وكان ممثل الرئيس الأمريكي يلمح بكلامه هذا إلى موجات كراهية اليهود ومناهضة السامية التي لكتسحت أوروبا انطلاقا من ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر وتبلورت بشكل خاص في ألمانيا غداة اندلاع أزمة مالية كبرى سنة 1873 وإقدام عناصر مسيحية متطرفة على تأسيس "الاتحاد من أجل استئصال اليهود"⁷².

وامتدت هذه الموجات لتشمل حتى نول ديمقراطية عريقة مثل إنجلترا، وهي التي طفت فيها على السطح مناهضة السامية لأسباب متعددة، ومنها بصفة خاصة الأسباب المرتبطة بتدفق المهاجرين اليهود القادمين من روسيا، حيث فروا من البؤس والاضطهاد القيصري وتكدسوا، بعد وصولهم إلى بريطانيا العظمى، في لندن وبورمنغهام ومنشستر وليفربول وغيرها من المدن، وأحدثوا نفورا تجاههم، لا من جهة الأوساط المسيحية، فحسب بل حتى في صفوف اليهود البريطانيين. وقد تخوف فعلا اليهود المندمجون في المجتمع البريطاني من ردود الفعل المناوئة للمهاجرين الجدد، ومن خطر استفحالها وامتدادها بدون تمييز على حساب اليهود المستقرين بإنجلترا منذ أجيال. ومن الناحية الرمزية والسياسية كان هؤلاء يعتبرون تألق أحدهم، وهو الثري لايونيل روتشيلد (Lionel Rothschild)، وفوزه في الانتخابات التشريعية لعام 1872 ووصوله إلى البرلمان (غرفة العموم) بمثابة انتصار تاريخي ثمين تحتم في نظرهم الدفاع عنه وصيانته في بلد ديمقراطي كان يحرمهم فيما مضى من التمثيل البرلماني لاعتبارات دينية (ومنها ضرورة أداء القسم حسب الطقوس المسيحية بعد الفوز في الانتخابات)⁷³.

ج- مواصلة التنسيق، وبشكل أعمق، بين الأطراف التي عملت على إفشال مساعي المخزن وما كان ينتظره من مؤتمر مدريد، وبقاء هذه الأطراف متأهبة لاستغلال أفاق "ما بعد مدريد"، وهي أفاق واعدة بالنسبة لهاته الأطراف بحكم تداول وتراكم عوامل عديدة، منها: استفحال عزلة المخزن على إثر تلاشي عزيمة المنسوب

⁷¹ - الجنرال فورتشايد إلى كاتب الدولة بواشنطن، مدريد 2 جنبر 1880، F.R.U.S, 1881, Morocco, p. 1044.
⁷² - P. Sorlin, *L'antisémitisme allemand, Paris, 1969*, pp. 57-63. H.I. Bach, *The German Jew*, Oxford University Press, Oxford, 1984, pp. 123-135

⁷³ - C. Holmes, *Anti-Semitism in British Society, 1867-1939*, London, 1979, pp. 50-63.

البريطاني في مدريد ليونيل ساكفيل (Lionel Sackville) وتركية في نهاية المطاف لما كان زميله الفرنسي الأميرال جوريس (amiral Jaurès) يود إملاءه على النائب السلطاني.

تذمر ج.د. هاي جراء نتائج المؤتمر، حيث اعتبرها بمثابة فشل مني به شخصيا، لاسيما وأنه بدل قصارجهوده لإقناع حكومته والجمعية اليهودية-الانجليزية، التي التقى رأسا لرأس مع قادتها خلال زيارته للندن، بضرورة تقليص الحماية غير-القانونية لاجتتاب انهيار الوضع القائم بالمغرب، واحتدام أطماع فرنسا التوسعية بعد "ابتلاعها" لتونس سنة 1881 وانتقالها إلى تركيز اهتمامها على المغرب في إطار الخطة الرامية إلى إعادة توحيد شمال إفريقيا تحت الراية الفرنسية، وربط الحاضر الفرنسي بالماضي الروماني، ودخول ألمانيا حلبة الصراع لبسط نفوذها في المغرب وتوظيف الحمایات والمخالفات لهذه الغاية على غرار ما كانت تقوم به الدول الأخرى في هذا المجال- مع الانتباه أيضا إلى أهمية العنصر اليهودي وما يمكن لألمانيا أن تجنيه بالاعتماد عليه.

وتماشيا مع الخطط المتبعة سابقا في قضية إسحاق عمار و ابراهام العلوف، واصلت الجمعيات اليهودية متابعتها لتطور الأوضاع على الساحة المغربية واستجابت لـ "تداءات" جديدة صادرة مرة أخرى من "أعيان طنجة" بصفتهم الوسطاء المعتادون بينها وبين يهود المغرب. وبما أن المفوضين الأجانب أدرکوا تمام الإدراك مدى "إنصات" حكوماتهم لمطالب واسترعاءات الرابطة الإسرائيلية، والجمعية اليهودية الإنجليزية واتحاد الجمعيات العبرية الأمريكية، والتي تعبر المضيق وتصل إلى جبل طارق، باريس أو لندن. وتجلى ذلك مرارا خلال الفترة التي أعقبت مؤتمر مدريد، وبشكل خاص بمناسبة حادثين اثنتين: "قضية انتيفه" و"أحداث دمنات".

اندلعت القضية الأولى في بداية صيف سنة 1880، وامتازت أهم أطوارها بتجاوب الحكومات الأوروبية بشكل مطلق مع ما كانت الجمعيات اليهودية تزوج له أو تطالب به إثر توصلها بأخبار ناقصة وكاذبة في بعض تفاصيلها، مفادها أن عامل قبيلة انتيفه، الحاج عبد الله الزناكي أخذ يهودي يدعى الدهان على تشغيله لامرأة مسلمة خادمة في بيته، وبعد توبيخه انهال عليه بالضرب حتى أزهق روحه. وبعد ذلك لم يرحص لأهله بدفنه إلا بعد أن نحرروا رؤوسا من الماشية أمام داره وسلموا له مبلغا من المال.

وبناء على ما عرضته الجمعيات اليهودية على أنظارها وما راج في الجرائد وما ضمنه مفوضوها بطنجة لتقاريرهم، أصدرت الحكومات الأوروبية تعليمات

صارمة لممثليها بالمغرب تأمرهم فيها بالتشدد تجاه المخزن في هذه القضية وتتبع أطوارها عن كثب إلى أن يعزل عامل انتيافة من منصبه ويقدم المخزن تعويضات لدوي الهالك. وطبقا لتعليمات حكومته هدد المفوض الفرنسي ببسط حماية دولته على جميع يهود المغرب في حالة "تماطل" المخزن وعدم امتثاله لما طلب منه. وقد سبق ج.د.هاي التلويح بنفس التهديد في سياق ما حدث بعد زيارة منطفيوري حيث رفض القواد والعمال التأويل الذي أعطاه اليهود للظهير الذي أصدره السلطان وأوصى فيه الولاية بمعاملة أهل الذمة بمعاملة حسنة.

ونظرا للتشدد المؤكد عليه في التعليمات الحكومية الصادرة لهم، تجاهل المفوضون الأوروبيون ما أورده السلطان لتبرئة ساحة عامل انتيافة، إذ أوضح أن الهالك لم يضرب بسبب تشغيله لامرأة مسلمة في بيته، وإنما جلد لأنه زنى بها وحملت منه، وهو ما أحدث ضجة كبرى وسط القبيلة.

إلا إن الحُجج التي قدمها السلطان بهذا الشأن لم تصمد في وجه الحملة الصحفية المنددة بعامل انتيافة والمطالبة بمعاقبته، ذلك أن المشرفين على هذه الحملة ابتكروا ما كان يجب اختراعه لإثارة المزيد من الشفقة على يعقوب الدهان وجلب استكار أقوى ل"بطش وطغيان" العامل المذكور. ولهذا غيروا ملامح "الضحية" وحرفوا طبيعة ما قام به، فجعلوا منه هذا الرجل المعروف بثروته وسط قبيلة انتيافة (المجاورة لدمنات) مجرد عجوز وفاعل خير لا يميز بين الضعفاء اليهود والضعفاء المسلمين، تأثر بمشهد مسلمة معوزة خلال سنوات الجفاف والمجاعة التي مرت بها البلاد فأواها بداره وأطعمها وأحسن إليها، وكان جزاءه الضرب المبرح والقتل وترك جثته عرضة للتعفن.

وصيت مقالات الجرائد الصادرة في كل من طنجة وجبل طارق ولندن وباريس وهران والجزائر ونيويورك الزيت على النار بأسلوب يتوخى الإثارة، فتعاملت مع المعطيات التي توصلت بها بطريقة انتقائية ومنحازة، وهاجمت "النظام الاستبدادي القائم في المغرب" مستكرة بشدة "اضطهاد" لليهود، ومبرزة معاناتهم اليومية "لا لسبب إلا لتمسكهم بدينهم وسط محيط إسلامي متعصب غاية التعصب ومترمت".

ونظرا لمخاطر الاستسلام أمام الضغوط الأجنبية والتضحية بعامل اكتفى بتطبيق قوانين البلاد الخاصة بالزنا بين "كفار" ومسلمات، لاسيما في وسط قبلي شاع فيه بسرعة ما اقترفه يعقوب الدهان، فقد اعتمد السلطان على ج.د.هاي وطالبه بالتدخل لتلبيين مواقف زملائه. وبما أن السفير البريطاني كان يعي خيبة الأمل المترتبة عن إخلال حكومته بالوعود التي قدمها إبان مباحثات طنجة الممهدة

لمؤتمر مدريد، فإنه استجاب لهذا المطالب بهدف استرجاع نفوذه وإعادة الثقة بين المخزن و"الدولة المحبة الفخيمة" (بريطانيا العظمى). وفي نهاية الأمر قبلت كل الأطراف تسوية تقضي بتخليها عن كل الدعاوي المرفوعة ضد عامل انتيفة مقابل أداء فدية من بيت المال لابن الهالك قدرها 3700 ريالاً وضمان انتقاله بسلام من القبيلة للاستقرار والإقامة بمدينة دمنات.

ارتبطت القضية الثانية بالأحداث التي شهدتها مدينة دمنات بالذات، خلال سنتي 1883 و1884، وهي أحداث اختلفت أسبابها الحقيقية بين ما طفى على السطح، وما بقي خفياً وغامضاً⁷⁴. فلأول وهلة، وحسب المفوضين الأجانب، كان الأمر في منتهى البساطة حيث نشب نزاع حاد بين، من جهة، القائد الجليلي بن علي أوجو، عامل وصفه بـ "المتوحش" والمتسلط على اليهود والمتعدي عليهم رجالاً ونساء، ومن جهة ثانية، ضحايا ظلمه والراغبين في الإطاحة به بمساعدة إخوانهم في الدين القادرين على تأمين وقوف القناصل بجانبهم. وفي خضم الجدل الحاد الذي اندلع بمناسبة تشكي يهود دمنات وعلى رأسهم أحد حاخاماتهم، تحركت كل أطراف النزاع وكأنها تتجاهل المعطى الأساسي المتمثل لا في شخصية هذا القائد ومميزاته السيكولوجية فحسب، بل في تدخله المباشر في الأنشطة الاقتصادية والتجارية لمدينة دمنات ونواحيها، بصفته فاعل اقتصادي وملاك كبير له أراضي زراعية وقطعان للماشية. وبحكم وزنه على هذا المستوى فإنه كان يتابع حركة الأسواق ومستوى الأسعار ويضغط في الاتجاه الذي يناسب مصالحه. ويتصرفاته هذه كان يجد نفسه حتماً وجهاً لوجه مع المحميين ووكلاء الدور التجارية الأوروبية، أي الفئة المتحررة من القيود التقليدية والرافضة لما ألف القواد والعمال إملاءه على الرعايا، بائعين كانوا أم مشتريين. وكان طبيعياً، والحالة هذه، أن تقوم العناصر اليهودية المنافسة للقائد المذكور في الأسواق بمحاولات لتصفية حساباتها معه وتناقض مصالحها مع مصالحه⁷⁵.

ورفعت بالفعل عريضة ضده تكلف وفد من دمنات برئاسة الحاخام داوود

⁷⁴ - أ. الترفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1830-1912)، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983، ص. 165-169، "وكانت (أسرة علي أوجو) قد اتسعت، وأصبح له الأضهار من أرسنقراطية دمنات، والعملاء من تجارها، واستعان بأولاده في ممارسة قيادته، فجعل من واحد منهم خليفة على عجدامة، وآخر على فطواكة، وثالثاً مكلفاً بشؤون داره وأمواله بمراكش. وأما أقرب أولاده إليه، وأكثرهم احتكاكاً بالشؤون المخزنية، فكان هو الجليلي خليفة بدمنات. فلما توفي علي أوجو (عام 1875)، ذهب الجليلي إلى فاس يطلب ولاية أبيه، وصار معه أعيان ولتتان... فوقفوا معه حتى ولي مكان أبيه من ولاية ولتانة وفطواكة وغجدامة. وأمسك... أمر إينولتان بيد من حديد...، وقد ومع سجن القسبة وأحكم تحصينه".

⁷⁵ - B. Meakin, *The Moors. A Comprehensive Description*, London, 1902, p. 465, « The rabbis and merchants of Demnate sought assistance from Europe to secure the removal of a brutal governor ». P. Flamand, *Un mellah en pays berbère, Demnate*, Paris, 1952.

عمار بتسليمها لممثلي فرنسا وانجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة بطنجة، مطالباً هؤلاء المفوضين بالتدخل لفرض عزل القائد وملحا على "همجيته"، وعدم احترامه لحقوق الإنسان، وحتى لأعراف البلاد القاضية باحترام حرم الأضرحة والزوايا إذ أنه لاحق بعض معارضيه اليهود داخل زلوية اعتاد اليهود والمسلمين على حد سواء اللجوء إليها في حالات الخطر. وبموازاة مع اتصالات هذا الوفد والدعم الذي قدمه له بعد وصوله إلى مدينة البوغاز محميون نافذون أمثال أهرون أبنصور وموزس بريانطي، تحرك رؤساء الجمعيات اليهودية الأوروبية لحث الحكومات، ولاسيما الحكومتين الفرنسية والبريطانية، على إصدار تعليمات لممثليها بالمغرب قصد الضغط على السلطان وخلع عامل دمناط⁷⁶.

ولإظهار عدم انحيازهم للمشتكين اليهود، رغم تحفظ بعض المفوضيات إزاء مطالب هؤلاء وعلمهم بالتصدد الحاصل داخل الجالية اليهودية الدمناتية إلى حد نشوب الضرب ومواجهات عنيفة بين الأطراف المتخاصمة حول الموقف اللازم اتخاذه تجاه القائد، قرر السفراء الأجانب تكوين لجنة لتقصي الحقائق في عين المكان وأسندوا هذه المهمة للمحمي الإنجليزي بوبكر الغنجاوي ولمحمي آخر، وهو التاجر المراكشي لثري قرقر⁷⁷.

إلا أن الصراعات الجوهرية القائمة بين المحميين اليهود والقائد لأسباب

⁷⁶- Conf. (5211), n° 11, J. D. Hay to Salisbury, July 13, 1885: "On the subject of the tyrannical and cruel treatment suffered by the Jewish inhabitants of Demnat at the hands of the Governor of that town, and of the steps I had taken in concert with my colleagues of France and Italy to obtain redress from the Sultan and the better treatment of these unfortunate people... I trust that under these circumstances Her Majesty's Government will approve my conduct, and will authorize me, in case the Sultan does not spontaneously dismiss the Governor of Demnat, to repeat in the name of Her Majesty's Government a requisition that he be removed".

⁷⁷- بوبكر الغنجاوي إلى هاي : "أعلمك على وجه السر باننا لما بلغنا اتفاقك مع من ذكرت من الأجناس في شأن قضية يهود دمناط وكتبتم بذلك لدار المخزن في ثمان إعطاء الحق ونصف المظلوم من الظالم... ألقينا السمع ووقع منا البحث التام عما صدر بدار المخزن... فأخبرنا بعض التسمين بالخزمة بدار المخزن ممن له الحظ في ذلك وموضع سر أخي الوزير كبير العسكر أنه سمع منه أن التازي الموحث لما سمع الاتفاق الواقع منك مع باشدور الطليان وباشدور الأفرنصيص، قال أن هذا الاتفاق ما فيه إلا الضرر الكبير على دار المخزن...؛ هذا التازي هو المشير بالرأي وصاحب الإبرام والقبض، وعدم معرفته بالأمور... ولا يشير إلا بالرأي الذي يعود بالويل والنكال، ويستلزم الرد القبيح والخطاب القوي. وحين يرى ذلك يرجع لأصله ويعرف قدر قيمته... وأنا أعلمتك بهذا على وجه السر... والذي يبين لك اطلاعا وبحسنا هو أن وقع قبول الشيخ المجعول على يد الباشدورات الثلاث بدمناط الذي هو رأي سيد وفيه رفع المضرة من غير نزاع فيه... وذلك التازي هو المشير بالخلاف وعدم الإنصاف... والذي ظهر لي أن الباشدور الأفرنصيص تكن معه بخير ومساعدة فإن ذلك لم يوافق مرادهم في دار المخزن، حيث إنما يحبون مخالفتك مع جميع الأجناس ليقضون بك أغراضهم من أجل ذلك. وبذلك يقع التهاون في أموركن وذلك نعرفه ولا يخفى عليك. والذي ظهر لي أن وقوفك ليهود دمناط في إعطاء الحق في هذه القضية ظهر لهم منك خلاف ما يظنون وعملوا بموجب ذلك وأنزلوك به في موضع الجد، وعلى المحبة والسلام، في 28 جمادى 2 عام 1302 [14 أبريل 1885] المرجع: خ. بن الصغير، في خدمة صاحبة الجلالة...، م.م.، الوثيقة رقم 12، (FO 174/110):..

اقتصادية ولأن هذا الأخير كان لا يقبل (على غرار القواد و العمال الآخرين) أي تحد لسلطته كيفما كان مصدره، كانت لا تعني أن مطالب العناصر المحمية كانت لا تستهدف سوى ممثل السلطة المخزنية لوحده⁷⁸. ذلك أنهم كانوا يستغلون علاقاتهم "القنصلية" لتسوية مشاكلهم ونزاعاتهم ودعاوى إخوانهم في الدين مع جيرانهم المسلمين من المدينة ذاتها ومن القبائل المجاورة لها. وتعكس رسالة السلطان التالية نموذجا مما كان يقع في هذا المجال:

«(توجه) يهودي... يسمى هدان بن المكنادي... لسوق الأربعاء بكتوية... ولما رجع أركه الليل في الطريق، فقتله للصوص وأخفوا جثته. فصار اليهود يبحثون عليها حتى أخرجوها... فجاءوا بها لحضرة العدول ليقيموا حجة... (وقد) وقتل أيضا يهودي آخر، ليلا في رحي الماء، قريبا من مدينة دمنات، فقام اليهود يطلبون ديتهما من المسلمين. فقابلهم ثلاثة رجال من أهل دمنات، على يد العامل، وجههم ليقابلون شكاية اليهود المذكورة في الحضرة الشريفة بفاس، بعد أن قيد لهم ما يدلون به من الحجج... ومن جملة ما نسب إليهم، أنهم يبيتون في أرحاء الماء وهي بعيدة عن العمارة، وأنهم يسافرون في الطريق المخيفة، أثناء الليل وأطراف النهار، ويعرضون أنفسهم للهلاك، وإذا وقع لهم مكروه يطالبون به المسلمين».

وأيا كان تأرجح العلاقات بين مسلمي دمنات وجيرانهم اليهود، فقد تسرع النشاط اليهود الطنجايون إبان أحداث 1883-1884 للدفاع عن إخوانهم في الدين الدمناتيين دون تمييز بين من اشتكى بالعامل الجيلاي ومن رفض تأييد خصومه المحميين. والمثير أيضا في موقف هؤلاء النشاط هو توظيفهم في العرائض التي رفعوها للحكومات الأجنبية ووزعوها على الصحف لمصطلحات لمفاهيم جديدة في السياق المغربي، لكنها مطابقة تماما لما كانت المفوضيات والجرائد الأوروبية تنتظر سماعه أو قراءته في مثل هذه الحالات. وبالفعل أشارت العرائض إلى التجاوزات المنسوبة لعامل دمنات بصفته انتهاكا صريحا ل"حقوق الإنسان". وبناءا على هذه الحقوق وضرورة فرض احترامها، ناشد النشاط الحكومات الأجنبية وطالبوها بالتدخل لوضع حد، باسم الحضارة وقيمها، للتجاوزات "الوحشية وغير

78 - أ. التوفيق، م.س، ص. 166-167، "امتلك الجيلاي أراضي زراعية واسعة... وقطعان من الماشية، كان يعطيها لأفراد القبيلة (فطواكة) بالشركة. ولم يترك نشاط يدبر عليه المال إلا مشارك فيه، أو ثروة إلا ساهم في استغلالها. وجعل لمعاملته التجارية وسطاء، ولأمواله أمناء، فتحصلت له أرباح طائلة...، واتخذ لنفسه أبهة "ملوكية"... وكان له حريم من الحرائم والإماء. ولم يلبث أن توصل إلى التزوج بابنة شيخ وودانوست المنكوب أبوها من أجل رفضة تزويجها إياه في عهد والده... (وتعرض) بعض اليهود من القائد الجيلاي لأهانات وتسخرات لهم ولنساتهم، ولمضايقات في تجارتهم، سيما وأن بعضهم كان محتبيا بالحملة البريطانية. فوقع بينهم (وبينه) خصومة شديدة".

إنسانية" المرتكبة في حق اليهود.

ومن هذه الصيغ والعبارات المستعملة بحذافرها، يمكن استنباط مدى تأثر مستعمليها بالثقافة الغربية، والفرنسية على وجه خاص، وما تعلموه في مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، لاسيما كل ما ارتبط بفلسفة عهد الأنوار وثورة 1789 وكذا، وبصفة أدق، ما سمعوه عن "التصريح بحقوق الإنسان والمواطن" ومبدأ المساواة بين المواطنين الفرنسيين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية الذي أعلنت عنه الجمعية الوطنية الفرنسية.

إلا أن تعبئة النشاط الطنجاويين ومسانداتهم الأجانب للدفاع عن حقوق الإنسان كانت انتقائية، حيث اقتصرت على اليهود وتجاهلت المسلمين، أي الغالبية الساحقة لسكان المغرب والمتضررة أكثر من غيرها، كما تدل على ذلك شهادات المفوضين الأجانب وشهادات أخرى، من تعسف الولاة وعنف المخزن. فجلد المسلمين، رجالا ونساء، كان جاري به العمل في المدن والبوادي، في حين أنه أسقط وبدأ يتقادم بالنسبة لليهود مباشرة بعد زيارة منطفيوري لمراكش (1863-1864). وأما قطع الرؤوس وتعليقها في أبواب المدن، فقد كان "حكرا" على المتمردين المسلمين و"عبرة لمن يعتبر" من أهل القبائل والحواضر.

وبما أن العمال والقواد أصبحوا مقيدين في تعاملهم مع الرعايا اليهود، فقد تجرأ بعضهم، وإن كانوا قلائل، وأثاروا الانتباه إلى الحيف الناجم عن تطبيق القوانين والأعراف على أساس التمييز بين اليهود والمسلمين وحصر المعاقبة بـ"الضرب" على المسلمين. ففي رسالة للنائب بركاش خاصة بـ"تطاول وجسارة يهود" الجديدة وأزمور وتجاهرهم بأنهم "لا يؤدبون بالضرب وإنما يؤدبون بالسجن لا غير"، عبر عامل الجديدة، محمد بن إنريس الجراري، عن حيرته وعدم رضاه على وضع أصبح فيه الرعايا منقسمين إلى ثلاثة أقسام "أهل الحماية من مسلمين ويهود، وهؤلاء لا يحكم عليهم إلا قونصو الجنس الذي هم في حمايته، الثاني المسلمون الذين ليسوا في الحماية أيضا، وهؤلاء يحكم عليهم عامل البلد ولكن بالسجن دون الضرب".

وبعد إلحاحه على ما في هذا التمييز من مفاصد وتشجيع لـ "سفلة اليهود" على الاستمرار في "طيشهم"، طالب العامل المذكور بـ "حسم هذا الداء" إما بإخضاع اليهود من جديد لما يخضع له المسلمون أو بـ "رفع التأديب بالضرب حتى عن المسلمين لتحصيل المساواة".

2- الحماية، و"طيش أهل الذمة"، وتوتر العلاقات بين المسلمين واليهود

في ظرفية عامة تحكم التغلغل الأوربي في جزء كبير من مختلف أطوارها، مرت العلاقات بين المسلمين واليهود بمنعطفات حاسمة ساهمت في إنكفاء التناقضات وتوسيع الهوة بين المجموعتين. ويمكن اعتبار هذه المنعطفات والأحداث التي ميزتها، ومن ضمنها الاضطرابات التي أعقبت زيارة موزس منطفيوري (1864)، وقضيتي إسحاق عمار(1879) وإبراهيم العلوف(مطلع 1880)، وقضية انثيفة (خريف 1880) وكذا "أحداث دمنات" (1883-1884)، بمثابة مؤشرات قوية ودالة على طبيعة ومنحى صيرورة عامة تصدرها تآكل وتلاشي دعائم التعايش بين مسلمي ويهود البلاد. وقد تداخلت في هذه الدينامية معطيات عديدة، منها:

- استفحال ظاهرة المزايدة بين الحكومات الأجنبية وتسارع مفوضياتها للدفاع عن مطالب اليهود، سواء كانوا محبين ومجنسين أم رعايا السلطان.
- تصاعد شكاوى اليهود بموازاة لهذه المزايدات،
- تزايد اهتمام الجمعيات اليهودية الأوروبية والأمريكية بكل ما يخص ساكنة الملاحات.

- تضرر عدد كبير من الفلاحين المسلمين جراء الممارسات الربوية التي كان اليهود المحميون والمجنسون يتعاطون لها على نطاق واسع تحت ستار "المخالطات"، وبتواطؤ بعض العمال والقواد والشيوخ والعدول.

- تشيبت جل الولاة بسلوكهم التقليدي إزاء اليهود، وعدم مبالاة المتشددین منهم بإكراهات الظروف الجديدة والتحويلات التي كانت تهز أركان البلاد.

- احتدام المآسي الناجمة عن تعاقب سنوات الجفاف (1862-1868، 1878-1884، 1891، 1895...)، وتكاثر الاضطرابات جراء انهيار المحاصيل الزراعية، وتعددت النزاعات بين القابل حول المراعي والماء، والارتفاع المهول للأسعار، وانتشار المجاعة، وتدفق أفواج من البؤساء من البوادي المنكوبة صوب المدن. وفي الحواضر ذاتها لم يجد الضعفاء ما يقتاتون به، حيث لم تكف صدقات المخزن والأحباس لمواجهة حاجياتهم؛ ولم يكف أيضا ما كانت توزعه في بعض المدن الإرساليات المسيحية التي حاولت التدخل بإمكاناتها المحدودة لمعالجة المرضى والمتشردين. أما الجمعيات اليهودية الأجنبية، فإنها تدخلت لفائدة اليهود وحدهم. وهكذا أحدثت الجمعية اليهودية-الإنجليزية (لندن) صندوقا خاصا، "صندوق إغاثة منكوبي المجاعة بالمغرب" (Morocco Famine Relief Fund) لجمع التبرعات وتوزيع ريعها على ساكنة الملاحات.

- تكاثر النزاعات وأحداث العنف بين المسلمين واليهود رغم انحصارها عموماً في حدود مشاحنات ومواجهات فردية ومقطعة لا تختلف كثيراً من حيث خلفيات وأسبابها المباشرة عن المشادات الكلامية والمشاجرات التي كانت تقع بين المسلمين وفي صفوف اليهود أنفسهم، إلا أن هذه النزاعات أصبحت تتكرر في مختلف أنحاء البلاد وتثير تدخل الجمعيات اليهودية والمفوضيات الأجنبية كلما تعرض يهودي للنهب أو الجرح أو الاغتيال وتسفر عن القبيلة التي وقع الحادث فوق ترابها مسؤولية القتل بشكل جماعي. ويفعل هذا المنحى صار يسود الانطباع، بل الاعتقاد، أن الأمر لا يتعلق بأفراد وبأحداث متفرقة وإنما بمواجهات ذات طابع طائفي ومشابه لما جرى في المشرق عامي 1840 و 1860.

وقد برز هذا الانطباع إبان التوتر الذي أعقب زيارة منطفيوري والتأويل المبالغ فيه لفحوى الظهير الذي أصدره سيدي محمد بن عبد الرحمان للتذكير بحقوق أهل الذمة (1864)، وكذلك إبان "الفتنة العظيمة" التي تسبب فيها المدعو عيسى الريفى وأفراد عصابته فيما بين سنتي 1867 و 1868.

خلال هاتين السنتين تعرضت أحواز تطوان لموجة غير مسبوقه من الرعب والتقتيل على يد عيسى المذكور وجماعته، ذهب ضحيتها ما لا يقل عن واحد وعشرين مسلماً وستة يهود ومن ضمنهم بعض المحميين؛ ورغم هذا التفاوت في عدد ضحايا الجانبين فقد أصرت المفوضيات على تلقب عيسى بلقب "قاتل اليهود" وتعاملت مع قضيته وكأنه لم يقتل مسلمين ولم يرعب أهل تطوان المسلمين كما أرعب سكان ملاحها.

وإذا كانت موجة القتل هذه تعزى نارة لكرهية عيسى الريفى لليهود، واتهامه لهم بتسميم شقيق له وقع في مغامرة غرامية مع إحدى بناتهم انزعج منها أهلها، وتعزى نارة أخرى لخلافات وعداوات بين مسلمي تطوان تصدرتها منافسة حادة بين أسر نافذة حول منصب عامل المدينة، وإقدام بعضها على تسخير الريفى لتصفية حساباتها، فالأهم هو تحول هذا الأخير في أنظار عامة الناس إلى "بطل". وقد رأوا فيه الرجل المقدم القادر على الانتقام من اليهود وتحدي حماتهم الأجانب، علاوة على تحديه للمخزن والإقليات من المصائد التي كان ينصبها له. وهذه الصورة، وربما المبالغات المخترعة حولها، هي التي حملت ولاشك سكان القبائل المجاورة لتطوان على مساعدة عيسى والتواطؤ معه، وأتاحت له فرصة الاختباء وإفشال جهود العامل والأعوان المكلفين بملاحقته.

وبعد احتدام الضغوط الأجنبية على إثر اغتيال أو نهب محميين إضافيين،

منهم فرنسيين وبرتغاليين، قرر السلطان تكثيف جهوده لوضع حد لـ "فتنة" عيسى الريفى وتداعياتها، فعين عاملاً جديداً على تطوان ووجه تعزيزات عسكرية إلى عين المكان⁷⁹. وأخبر النائب برغاش بهذه الإجراءات:

«وبعد وصلنا كتابك مجدداً فيه الإعلام بنازلة الفاسد عيسى ورفيقه وما كتب به لأهل تطوان من التخويف والتهديد إن لم يخرجوا العامل منها، وما نشأ عن ذلك من الفتنة والهرج والترويع، حتى دار بينك وبين نواب الأجناس بسبب ذلك ما سطرته زيادة على ما قدمت الإعلان به، وأشاروا بتوجيه رجل عاقل حازم وعدد من الخيل بكتاب شريف لأهل تطوان وجيرانهم بما يحملهم على القيام على ساق الجد في حسم مادة فساد هذين الفاسدين، وأكدت في ذلك لما أشرت إليه ورأيتك من حال نواب الأجناس، فما نحن نعين من يتوجه لحسم هذه المادة بحول الله وقوته... وهو الذي يباشر هذا الأمر»⁸⁰.

وورد في "تاريخ تطوان" على لسان الفقيه محمد برحو "إن قائد تطوان جمع كبار بني زمار وبني معدان، وقال لهم، إما أن تأتوني برأس الفتان عيسى الريفى، وإما أن أحرك لقبيلتكم بالمحلة السلطانية، فاجتمعت فئة مسلحة منهم وقصدوا الكهف الذي يقيم به عيسى المذكور مع أصحابه، فضربوا عليه نطاق الحصار، ونادى بعضهم عيسى مناديه بطلقات من بنديته، وتبدلت الطلقات النارية، وأصاب عيسى عدداً من محاصريه، وأخيراً تغلب المحاصرون بقوتهم وكثرتهم، وقتلوا عيسى وقطعوا رأسه وقبضوا أصحابه وحملوا الجميع لتطوان، وعلق رأس عيسى على باب التوت إعلاناً لقتله وعبرة لأمثاله...؛ وكان عيسى يقتل اليهود إما في زيارتهم لمقابرهم وربما تنكر ودخل ملاحهم

79 - نموذج من سيل المراسلات التي بعث بها المفوضون الأجانب لحث السلطان على تعبئة الوسائل اللازمة لإتھام الجرائم التي كان عيسى الريفى يرتكبها؛ الأمر يتعلق هنا برسالة صادرة من المفوضية البريطانية: " السيد محمد بلرقتس، وبعد، فقد أخبرنا خليفة الانجليز بتطوان مع رقائق بالفتنة الصادرة أيضاً لجماعة من اليهود الذين خرجوا بقصد الزيارة في فبراير من ذلك في يوم 23 من شهر التاريخ. ويهودي اسمه العسري مع يهودية قتلوهم باثنان، ويهودية أخرى مجروحة جداً. والذي فعل هذا الفعل القبيح لرجل ويهوديتين الذي لا جهد لهم قتالين بأن الفاعل هو عيسى والمطيل الذي عرفهم رجال الذي كان جازراً في وقت هذا عن مقابر اليهود. وهذه مدة من نحو ثلاثة جمعات منذ أخبرتنا بأن ورد عليك الأمر الشريف، قاتلاً لسيلتكم بته أیده الله أمر لعامل تطوان بوقوفه عن ساق الجد لقبض الفعل القتلين المذكورين أعلاماً. والدرك على عال المداشر بقرب تطوان إن وجد بارضهم، والذي يعطيه الماكول فهو مثله. وقد أخبرنا بأن عامل تطوان كان عنده شيء من العسكر بنواحي تطوان بقصد العسس على اليهود لقبض الفعل إن ظهر أثرهم، لكن فلم تستطع تتيق بأن الذي أمر به السلطان أیده الله امتثل. إذ لو كان امتثل فلم نظن من هذا الفعل يزعمون للقوم نهراً لتقرب تطوان دون خوف ويفطون هذا الفعل القبيح. ونحن فلم هو واجب علينا نذكر لكم ما يفظونه دولة السلطان لقبض هذا الفعل، لكن فالظاهر لنا إذا يومر عامل تطوان بإعلام الأشياخ وأعيان المداشر قرب تطوان، وينكر لهم إذا لم يجلبون عيسى والمطيل لأجل مثل شهر فتكون عليهم دعيرة من سأتان ريال عن كل منشور، وهذه للدعيرة تكون عليهم في كل شهر إلى أن يجلبون هذا الفعل حيناً أو ميثاناً. وجميع سكان المداشر الذين يقبلونهم يكونون عند المخزن منهم وتكون عليهم دعيرة أيضاً من ثلاث مائة ريال عن كل رأس قتل من اليهود بناحية تطوان. والان، فما نحن نطلب جواباً مفيداً عن كتابنا هذا، حيث نريد نخبر دولتنا ودولة التبريل بما صدر من هذا الفعل أيضاً، ونوجه لهما نسخة من كتابنا هذا، ونسخة من جوابكم عنه، والسلام. وفي 25 فبراير 1868 [2 ذي القعدة 1284]".

80 - خ.ع.ر.، و.ب.ه. 28 محرم عام 1284 / 1 يونيو 1867

وقتل فيه بعضهم، وربما مثل ببعضهم تمثيلاً⁸¹.

وأشار الشيخ الرهوني من جهته إلى الحملة العسكرية الموجهة لقبيلة بني صالح والتي "لم ترجع إلا برأس عيسى مقطوعاً وأصحابه مقبوضين" وكذا إلى طقوس دي دلالة رمزية خاصة برزت عقب وفاة "قاتل اليهود"، حيث قال "إن بعض الناس صاروا يتداولون في ذلك العهد بتراب قبر عيسى المذكور... ولعل حنق الناس على اليهود كان بلغ غايته في تلك الأيام فكان بعضهم يرى فيمن يقتلهم أنه ولي من أولياء الله يتبرك بتراب قبورهم. والليالي حبالى يلدن كل عجيبة".

وبحكم ضخامة الضجة التي أثارها "قتلة عيسى الريفى" على المستويين الخارجى والداخلى ونظراً لعمق بصماتها في الذاكرة الجماعية (وإن في نطاق محلي وجهوي)، فإنه لربما يجوز اعتبارها بمثابة واحد من أقوى المؤشرات الدالة على المنعطف الذي أقبلت عليه العلاقات بين المسلمين واليهود غداة الحرب الإسبانية-المغربية. ورغم الطابع الخاص، وربما الاستثنائي، المميز لما شهدته أحواز تطوان فيما بين 1867 و 1868 فإن باب المقارنة مفتوح ويفرض نفسه مع أحداث أخرى، ومن بينها الأحداث المرتبطة بقتل مسلم على يد يهودي بفاس سنة 1880 وإقدام مسلمين على الانتقام للهالك على الفور بمطاردة وإحراق جثة أحد المعتدين اليهود، وكذا النزاعات التي اندلعت سنة 1884 بين مسلمي ويهود مدينة منمات وما اكبها من جدال حاد واتهامات متبادلة، وتدخل الممثلين الأجانب لمساندة الطرف اليهودي رغم الانشقاق الذي حصل في صفوف هذا الطرف وتبرؤ بعض اليهود من شكاوى وتصرفات إخوانهم المحميين.

وبفعل ما اجتمع لديه من أخبار وتفاصيل دقيقة حول النزاعات القائمة بين اليهود والولاة والمحتسبين والأمناء وعامة الناس، توطدت قناعة السلطان بأن مرد ما يقدم عليه اليهود المحميين والمجنسون مرتبب ارتباطاً وثيقاً بالدعم شبه المطلق الذي يقدمه لهم ممثلو وقناصل الأجناس، وهو دعم يغذي التوتر بين اليهود والمسلمين ويهدد التعايش القائم بينهم.

وقد شكلت هذه القناعات ومحاولة الحفاظ على الوضع القائم، أو على الأقل محاولة تقادي الانفلات الذي من شأنه أن يقود البلاد إلى مصير مجهول، منطلق المساعي التي قام بها المخزن المركزي لإقناع الدول الأجنبية بضرورة التراجع عن مساندتها غير المشروطة لليهود وعدم تجاهل أوضاعهم الشرعية والأعراف التي التزمت بها مجموعاتهم وصارت عليها منذ قرون خلت.

وهذا بالضبط هو ما أثار انتباه المولى عبد الرحمان بن هشام في وقت مبكر،

⁸¹ - محمد داود، تاريخ تطوان...، م.س، ج. 6، ص. 104 - 110.

ومباشرة بعد بروز البوادر الأولى لسلوكيات "غير عادية" انفرد بها يهود قديموا من الجزائر وفرنسا، وتصرفوا وكأنهم فوق تراب فرنسي. وألح السلطان في رسالة وجهها بهذا الشأن إلى ممثل فرنسا بطنجة في يونيو 1841 على:

«ان اليهود في إيالتنا السعيدة معاهدون على شروط أهل الذمة التي أثبتتها شرعنا الكريم وعمل عليها أهل ملتنا في الحديث والقديم، فإن وقف أهل الذمة عند ما شرط عليهم وجب في شرعنا حقن دمائهم وحفظ أموالهم، وأن نقضوا ولو شرطاً واحداً في شرعنا العزيز دمهم وما لهم وليس لهم في ديننا الكريم إلا شعار الذلة والصغار حتى إن الواحد منهم رفع صوته على المسلم فقد نقد الذمة، فإن كانوا عندكم متساوين معكم في كل شيء ومن جملتكم فليكن كذلك في أرضكم لا في أرضنا، إذ ليس حكمكم عندنا كحكمهم فأنتم مصالحوهم وهم مهانون، فلمن أراد منهم أن يقدم للتجارة بإيالتنا السعيدة فليسلك مسلك أهل الذمة الذي عندنا»⁸².

لكن سرعان ما اصطدمت هذه النوايا بحقيقة القوة وانضحت استحالة إخضاع اليهود الأجانب على المغرب أو المقيمين به لمقتضيات الشرعية (الشريعة أو للمقتضيات الشرعية؟) الخاصة بأهل الذمة، فترجع ضمناً عن هذا المطلب. فلم يسع السلطان إذ ذاك سوى تركيز اهتمامه على رعاياه اليهود المحميون أو المجنسون وانتقاد "تهورهم وتناولهم". وما كتبه للنائب محمد برگاش لاستنكار الخروقات التي ارتكبتها بعضهم في السنوات الأولى الموالية لجلاء الجيش الإسباني عن تطوان لخير معبر عما آلت إليه الأمور في ظرف غير بعيد نسبياً عن الحقبة التي كان يطالب إبانها بإخضاع اليهود الأجانب لقوانين البلاد وأحكامها. وشدد السلطان بهذا الصدد على أن "أهل الذمة تعدوا في جل الأمور وارتكبوا المحذور... وغير ذلك من الأمور التي عليهم فيها النكال" وندد بـ "شياطين اليهود المشتغلين بالترهات والأباطيل والتناول على الناس والمخزن وغير ذلك من الأمور المؤدية إلى وقوع الفتنة بينهم وبين المسلمين".

وفيما بعد، أي قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، تضمن "خطاب" المخزن عبارات وصيغ عكست مدى خطورة الرضوخ لمطالب حماة اليهود. وجاء بهذا الصدد في رسالة وجهها الوزير إلى ج.د. هاي في سبتمبر 1880 ما يلي:

«وغير خاف عليك أن تجاسر اليهود على الولاية وعزلهم بسبب أدبهم لهم يؤدي إلى فساد الأحكام، لكون العمال إذ ذاك يتوقفون في الحكم عليهم انقاء لشركهم وكذبهم ويتزهون عنه، فينتصر الخصم لنفسه ويتسع الخرق. وقد أمرنا مولانا نصره الله

⁸²- أ. فومي، م.س، اللوحة رقم 18.

بإعلامك بهذا لأنك أنت ودولتك الفخيمة تحبون هذه الدولة الشريفة، وتبحثون لها دائما عن حقها....، وتشيروون عليها لما فيه صلاح ونجاج».

إلا أن الثناء على السفير البريطاني واستعطافه كانا نون جدوى، حيث استمرتدهور الأوضاع وتخلله ارتفاع في أحداث العنف، بما في ذلك تعرض بعض اليهود للقتل، وأعقب ذلك كله تشديد السفراء الأجانب على مطالبهم القاضية بعزل الولاة المتهمين بظلم اليهود، أو بالتراخي في اتخاذ التدابير اللازمة لحقن دمائهم وضمنان سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم.

وأمام هذه الضغوط، لم يسع المولى الحسن سوى التعبير عن مخاوفه أمام تعذر إجراء الأحكام وانتشار الفوضى، ولم يفته التشديد بدوره على المخاطر التي كانت الفتنة المرتقبة ستلحق لا محالة باليهود بالذات، وتجعلهم يؤدون ثمن إيقاظ نيرانها. وقال السلطان مخاطبا النائب برغشاش: "وهل تبقى للمخزن بعد ذلك (أي بعد تلبية طلب عزل العمال) حرمة أو قوة وشهامة؟". وأضاف أن الإقدام على مثل هذه الإجراءات الزجرية من شأنه إضعاف السلطة وإشاعة الكثير من "القييل والقال" وفسح المجال أمام التمرد "لأن الرعية إذا قالت فعلت، وإذا فعلت لم تفعل خيرا". ولهذا، يقول السلطان مخاطبا نائبه، "تأمرك أن تعلم بذلك المتكلمين عليهم (أي اليهود) كالمركان والنجليز والطلبيان، وتشرح لهم وتعرفهم بأن المخزن لا يسعه السكوت على هذا لتأديته إلى الفتنة وفساد العامة، وضرر أولئك اليهود بثواراتها (أي العامة) على ملاحهم واغتيالهم في الطرقات، فقد تكرر منها إيقاع هذا بهم في المدن التي بداخل الإيالة وأحرى في المتطرفة".

وصار بالتدريج ما يقوم مقام تبرئة ساحته من مغبة ما يمكن أن يتعرض له اليهود بسبب وقوف "الأجناس بجانبهم وانحلال الأحكام نتيجة المبالغة في الدفاع عن مطالبهم كيفما كان نوعها"، صار ذلك يتصدر مساعي المخزن والجهود المبذولة لإقناع السفراء وحكوماتهم بمخاطر الفوضى والتهديدات المحدقة باليهود. ولذلك كان السلطان لا يمل من التأكيد على هذه المخاطر وتعداد التجاوزات الممهدة لاندلاع نيران فتنة عارمة. وبهذا الصدد تضمنت مراسلاته وأمره للنائب برغشاش، وبعده لخلفه الطريس، مجموعة من الانتهاكات و"البدع"، ومن ضمنها:

- تجاهر "الذميين" المحميين (أو من كان منهم يدعي أنه تحت حماية أجنبية) بسبب الإسلام والمسلمين وتقوهم بالكلام الغليظ أمام الملا⁸³.

- اعتدائهم على الناس، بما في ذلك إخوان لهم في الدين، وإشهار السلاح

⁸³ - ح.ع.ر.، وب.، 13 صفر 1297 / 24 فبراير 1880.

أحيانا في وجههم وإطلاق النار عليهم

- "التجاسر" على الولاة والأمناء والمحسبين والقضاة ورفض المثول أمامهم لأوامرهم.

- رفع شكاوى زائفة ضد الولاة⁸⁴.

- "تعمير الذمم" والمبالغة في ممارسة الربا بتواطؤ مع العدول المرتشين.

- تجاهل الأعراف الخاصة بالتنقل في البوادي، ولاسيما عبر القبائل التي "لا

تألها الأحكام على الوجه المطلوب" ورفض اللجوء إلى "الفرائل قبل غروب الشمس".

- رفض خلع النعال بجوار "الأماكن المعظمة" التي اعتاد المسلمون المرور أمامها

حفاة (المساجد والجوامع، محاكم القضاة والمحسبين، الأضرحة، مشوار القصر...) ⁸⁵.

- ترك ركوب الحمير والبغال ببرادعها، وامتناء البغال المسرجة أو حتى

الخيول، وهي دواب كان لا يسمح للكفار بامتطائها، اللهم إذا تعلق الأمر بالسفراء

والقناصل وشريطة أن يُشعروا المخزن مسبقا بتنقلاتهم وأن يرافقهم حراس

مسلحون تقوم السلطة المحلية بإلحاقهم بهم⁸⁶.

- إحداث حمامات داخل الملاحات، في حين أن الأعراف كانت تفرض

اكْتفاء اليهود بالأماكن المخصصة للغسل والنظافة داخل بيوتهم ، ومنها الصهاريح

("ميكفه") الخاصة بالنساء واستحمامهن طبقا للطقوس اليهودية.

- محاولة تخطيط الصلاحيات القضائية التي كان يتمتع بها اليهود فيما يخص

أحوالهم الشخصية، وإحداث مؤسسات جديدة غير معهودة تتوخى البث في النزاعات

ذات الطابع الجنائي، وتكليف السلطة المخزنية بتنفيذها فقط ودون الخوض في

حيثياتها وتفاصيلها.

- تدخل محميين لمنع إخوانهم في الدين من اعتناق الإسلام والضغط عليهم

لحملهم على الرجوع إلى دينهم الأصلي⁸⁷.

- تعاون بعض اليهود المحميين مع الإرساليات المسيحية لتسهيل اختراقها

للأوساط المسلمة وتشجيع أطفال المسلمين الضعفاء على ولوج مدارسها وحضور

حلقات تلقين الدين المسيحي، وذلك مقابل توفير وجبات غذائية وملابس وأدوية عند

⁸⁴ - بن زيدان، إتحاف، ج 2، ص. 399 - 400.

⁸⁵ - خ.ع.ر.ن. و.ب.، جواب السلطان على منكرة للسلك الدبلوماسي، 7 ربيع الثاني 1298 / 7 مارس 1881.

⁸⁶ - خ.م.ر.، سجل 2/101، ندد المخزن في وقت مبكر بهذا الخرق وبدور اليهود القادمين من الجزائر في استئصاله، وتعكس ذلك الرسالة التي وجهها المولى عبدالرحمن بن هشام إلى العامل (والنائب في نفس الآن) بوسلهام أزطوط، 4 صفر 1257/28 مارس 1841.

⁸⁷ - خ.ع.ر.، و.ب.، تنديد السلطان في رسالة إلى برغاش بتصرفات محميين من القصر الكبير للاحقوا يهودية وحاولوا منع اعتناقها الإسلام، فلم تنج منهم إلا بالفرار إلى البادية، 13 جمادى الثانية 1293/6 يونيو 1876.

الحاجة لهؤلاء الأطفال⁸⁸.

ولتقوية موافقه إزاء ممثلي الأجناس وحكوماتهم، كان السلطان يلج على حساسية المرجعية الدينية المعتمدة في كل هذه الحالات، ويحيل إن اقتضت الضرورة إلى ما أفتى به العلماء. وعندما طرحت بملاح فاس سنة 1884 نازلة توسيع الصلاحيات القضائية المعترف بها لليهود فيما يخص أحوالهم الشخصية، فإنه أمر بتشكيل لجنة من الفقهاء للنظر فيها. وقد شارك في هذه اللجنة كل من الحاج محمد جلون، وجعفر الكتاني، وأحمد بن الحاج الحميد بناني وعبد الله الودغيري. وجاء في الظهير الصادر بشأنها:

« (اتفق يهود فاس العليا) على إحداث أمر بملاحهم مخالف لعادتهم وهو نصب حزان وتاجرين من تجارهم في ملاحهم للحكم فيما يعرض بين إخوانهم من الوقائع كالسرقة وسائر الدعاوي وعلى إبدالهم في رأس كل شهر بأخرين وصار هؤلاء الحكام يقبضون على من أرادوا من خصوم إخوانهم ويوجهونهم للسجن على يد عاملهم ويسرحونهم منه على يده، وحيث لم تجر لهم عادة بنصب ما ذكر وكانوا معاهدين والأمور التي بينهم وبين المسلمين كلها مبنية على قواعد الشرع رددنا قضيتهم للشرع، وعليه فنأمرك أن تجتمع أنت والفقهاء (المعينون لهذا الغرض) وتزولوا لهذه القضية وتعطوها حقها من النظر والتأمل والبحث ومراجعة عقد ذمتهم، هل هم معاهدون في ذلك أم لا وما اقتضاه الشرع في النازلة من تسوية ذلك لهم أو منعهم منه وردهم لعادتهم طالعوا به علمنا الشريف واعلموا به خالتنا القائد العربي ولد با محمد لينفذه فقد أمرناه بتنفيذه والسلام»⁸⁹.

ويعكس موقف مثل هذا مدى إدراك المخزن لضرورة التزام الحيطة والحذر تقاديا لـ "فتح الأبواب" حسب تعبيره، وازدياد "الخرق على الراقع" وتسهيل مساعي المفوضين المنشغلين بإيجاد الذرائع لرفع وثيرة تغلغلهم واستغلالهم لكل كبيرة وصغيرة. وقد وجدوا فعلا فرصا سانحة متعددة لتحقيق مخططاتهم، ومنها، على سبيل المثال، الفرص التي انقضوا عليها إثر بروز "قضية النعال"، حيث تعبثوا فور ظهور هذه "النازلة" لإفشال المساعي المبذولة لإيجاد مخرج معقول وسلمي لها. ووفقا لخطة الدعم غير المشروط لمطالب اليهود، دافعوا عن العناصر المحمية الراضية لخلع النعال في الأماكن التي كان حتى المسلمون يَمرون بجوارها أو يلجونها حفاة. وطالب السفراء بإتزال العقوبات بالعمال والمحتسبين المتشددين رغم أن هؤلاء وأولئك اكتفوا

⁸⁸ - خ.ع.ر.، وب.، استنكار السلطان الشديد لنشاط المبشرين واليهود المتعاونين معهم بمدينة الجديدة، 11 ربيع الثاني

1297 / 24 مارس 1880.

⁸⁹ - بن زيدان، إتخاف، م.س.، ج 2، 6 ربيع الثاني 1300 / 14 فبراير 1883، ظهير موجه لقاضي فاس.

في واقع الأمر بالامتثال للأوامر السلطانية إليهم بهذا الشأن⁹⁰.

واستهدفت حملات الاستكار وانتقاد "تشدد" المكلف بملاح مراكش، الحاج أحمد أمالك، باعتباره، في نظر منظمي هذه الحملات، نموذج الوالي الراض لأبي انفتاح، والمنفذ الأعلى للتعليمات السلطانية، والمبالغ في التنكيل باليهود وغلظ الكلام في مخاطبتهم وتهديدهم. وهذه هي بعينها المؤاخذات التي سطرها يهود مراكش الراضين لخلع النعال في أماكن يفترض أن يمشوا فيها حفاة، ودونوها في عريضة رفعوها إلى رؤساء المفوضيات. وفور توصلهم بهذه العريضة ودون التأكد من صحة ما ورد فيها، هرع هؤلاء الرؤساء لتضخيم ما "تعرض له يهود مراكش على يد القائد أحمد أمالك" وحاولوا تخويف السلطان بـ "الضجة الهائلة" المحتمل وقوعها في "الجوازط" وفي الأوساط الحكومية الأوروبية إثر تلقيها خبر ما وقع بمراكش.

وأمام هول الموقف وتكاثر الضغوط، ضم النائب برگاشصوته لصوت الممثلين الأجانب، وبالأخص ج.د. هاي وزميله الإيطالي، سكوفاسو، وانتقد بدوره أمالك وطريقة تدبيره لنزالة النعال مؤكدا أن "لا معنى للتهديد عليهم (أي اليهود الممتنعون من خلع النعال) من غير ذنب ولا موجب"، ومضيفا "أن سيرة مثل هذا العامل تجلب الضرر ويتوصل بها الأجناس للكلام في هذه الإيالة". وأنهى النائب كلامه مطالبا بـ "إصدار الأمر الشريف ل(العامل أمالك) بحسن السيرة مع اليهود ليتجنب البحث عن الضرر".

وتحسبا لتدخل ممثلي الأجناس، سبق للعامل المذكور اتخاذ احتياطاته وأناط السلطان علما "أن اليهود اشتغلوا بالترهات والأباطيل والتطاول... والتغلظ على من خاصموه... وغير ذلك من الأمور المؤدية إلى وقوع الفتنة بينهم وبين المسلمين وجلب الضرر لهم المؤذنة بخروجهم عن طورهم ونقضهم للعهود كالمجاهرة بلبس النعال في الأماكن المعظمة مع أن هذه المدينة (مراكش) جلها من أخلاق القبائل الذين لا تؤمن (غالبيتهم) وثوراتهم على العمال وأحرى اليهود"⁹¹.

وبحكم اطلاعه على حقيقة ما جرى، واقتناعه بما ذكره العامل بشأن خصوصيات مراكش وصعوبة ضبط ردود فعل رجال القبائل المارين بها في حالة تعرضهم لما يمكن أن يعتبروه استفزازا لهم ولدينهم، لم يستجب السلطان لمطلب الممثلين الأجانب ولا لما اقترحه عليه برگاش. وفي رده على هذا الأخير، اكتفى بتكرار ما أكده العامل وأشار إلى أن اليهود "أغروا البعض من شياطينهم

⁹⁰ - خ.ع.ر.، و.ب.، فتوى خاصة بهذه النازلة، ضمن مجموع مخطوط، د 2438، ص.129-130.

⁹¹ - خ.ع.ر.، و.ب.، 7 ربيع الثاني 1278 / 7 مارس 1881.

(ودفعوهم) للكتب لطنجة كما أنه أوضح من جديد الأوامر الخاصة بالنعال :
«كتبنا لوصيفنا بأن من تجاسر منهم (أي اليهود) من الذين لا حماية لهم يجعل
موجبا بجسارته ويجري عليه الأحكام و(إن) كان محميا وصدر منه تجاسر يجعل
موجبا بجسارته ويوجهه لحضرتنا، ومن تحققت حمايته منهم إن كان لابسا لباس
النصارى جرى مجراهم في المشي بالنعال، وإن كان لابسا لباس اليهود يجري
مجاهم في خلعها، وإن امتنع منه يسترعي عليه ويشهد عليه الامتناع ويوجه الشهادة
به لحضرتنا... والذي لا حماية له يجري على ما جرت به العادة في إزالة النعال
وإن امتنع منها يشهد عليه الامتناع ويلزمه إزالتها وأكدنا عليه في مباشرة ذلك على
بد كبيراتهم».

غير أن الممثلين الأجانب كانوا مصرين على إنكفاء التناقضات بين اليهود
والمسلمين، والسعي المتواصل لعرقلة السير العادي للمؤسسات المخزنية والشرعية.
لذلك استحال إقناعهم بضرورة تليين مواقفهم والمساهمة في تهدئة الأوضاع. وقد
بالغ سكوفاسو، مثلا، في تشدده وقرر إيفاد مبعوثين له إلى مراكش لتقصي الحقائق
في عين المكان، وجمع الشهادات المنددة بسلوك العامل أمالك تجاه اليهود، محميين
كانوا أو غير محميين.

وبما أن اليهود المحميين والقاطنين في مدن أخرى أقدموا على ما أقدم عليه
عليه إخوانهم في الدين بمراكش، ورفضوا هم كذلك خلع نعالهم في "الأماكن
المعظمة"، تعددت بؤر التوتر المرتبطة بهذه الظاهرة وأُنحِت له التعليمات القاضية
بحث اليهود على "خلع النعال (في الأماكن المعظمة)" وأمر "من كان منهم محميا
لبس الكسوة الإفريقية ليميز بها"، تعرض عامل فاس لانتقادات مماثلة للانتقادات
التي أثارها سلوك زميله أحمد أمالك.

ويكتسي ما وقع بهذا الشأن بفاس سنة 1884 أهمية بالغة، وذلك لاعتبارات
متعددة من ضمنها، وزن المدينة الديني وألوية علماء القرويين:

- إقحام قاضي فاس الجديد في زوبعة "النعال" بعد منعه بعض المحتمين
(اليهود) من الدخول عليه بنعليه لمحل الشرع، وإقدام الباشا على إلقاء القبض على
مرتكبي هذا "الخرق".

- إطلاق سراح هذه العناصر بعد أن "تشفع" فيهم للسلطان تجارهم وأساقفتهم،
شريطة التوفية بالعهد وترك ما يؤدي إلى إضرار المسلمين بهم كلبس النعال.

- خرق المحميين لهذا الالتزام بعد تحريرهم، حيث "ظهر من بعضهم (يقول
السلطان) ما يخالف ذلك من لبس النعال في المحال المعظمة التي يخضعها فيها المسلمون"⁹².

⁹² - خ.ع.ر.، و.ب.، 25 صفر 1312/28 غشت 1894.

وكيفما كانت درجة ضغط الممثلين الأجانب وحدة تشبث اليهود بما أقدموا عليه رغم مخالفته لمقتضيات الذمة والأعراف، فلم يكن في وسع السلطان سوى مواصلة التصدي لتجاوزاتهم ل"يقافهم عند حدهم" ولتحقيق مقاصد أخرى موازية لانشغالاته باليهود أو متداخلة معها، ومنها:

- الحد من تآكل المؤسسات المخزنية والشرعية، وذلك ب "شد عضد" العمال والمحاسبين والقضاة وعدم الرضوخ لمساعي المفوضيات الأجنبية المطالب برأس بعضهم لمجرد تشكي اليهود بهم.

- التخفيف من حدة ما أصاب المسلمين جراء "عجرفة أهل الذمة وتعديهم على الغير بدون عقاب، وأن بعض الفقهاء كانوا يببالغون في خطاب التنديد بطيش اليهود، وفي حالة لبس النعال، مثلا، يوجهون لهم أصابع الاتهام مستنكرين أشد الاستنكار قوم بهت حاولوا خاسرين "إطفاء نور الله بنعالهم". وكان لازما على المخزن، والحالة هذه، الإكثار من الإشارات والإجراءات الدالة على أن سلطته لازالت قائمة، وأنه بالمرصاد لكل "شياطين اليهود" وغيرهم من المفسدين.

- تقوية الروابط القائمة بين المخزن والعلماء، وذلك في سياق انشغالاتهم الدينية- السياسية المشتركة وواجب الدفاع عن الشريعة الإسلامية ومقتضياتها الخاصة بأهل الذمة. فكان من شأن التدابير المتخذة في هذا الباب إرضاء الفقهاء، وتشجيعهم على مساندة المبادرات السلطانية في حدود ما كان منتظرا منهم، أي الاكتفاء بالتذكير بنصوص الشريعة وبالأعراف، والتنديد اللفظي بالتجاوزات، مع تقادي التلميحات أو النداءات التي يمكن أن يفهم منها على الفور عامة الناس أنها تبيح دماء اليهود ونهب ممتلكاتهم.

لقد اكتسى إرضاء الفقهاء أهمية قصوى، لأن أي "تحريض" صادر من جهتهم كان ينطوي على مخاطر جمة ومن شأنه أن يزيد الطين بلة، بحكم هشاشة الوضع السائد في مختلف أرجاء البلاد وعدم الاستقرار المخيم عليها.

ففي سنة 1867 لوحتها، وهي سنة جفاف وتقلص المحاصيل الزراعية، ارتفعت درجات القتل والنهب بشكل مهول. ففي أحواز تطوان، مثلا، أودى الهجوم ونهب الأمتعة بحياة سبعة عشر مسلم وأربعة يهود (من ضمنهم محميين أجاناب)، وجوار طنجة قتل ثلاثة مسلمين، كما تعرض للنهب والقتل بالقرب من القصر الكبير أربعة يهود، وهي نفس النهاية المأساوية التي تعرض لها مسلم ويهودي في الطريق المؤدية إلى مكناس. وخلال السنة ذاتها (1867) قتل ما لا يقل على سبعة عشر يهودي بأحواز أسفي، وقد اعتدى على أجاناب، ومن ضمنهم انجليزية تدعى إيزابيل كانطي، قتلت بالجديدة ومعها ولدها، واتهم بالاعتداء عليها أفراد ومن

ضمنهم محميان برتغاليان وشخص آخر مخالط لها في تربية الأغنام .
وفي هذه الحالة الأخيرة اضطر المخزن إلى تكليف "براح" (منادي) بإخبار
الناس بالجريمة المرتكبة ومطالبتهم بمساعدة السلطات على إلقاء القبض على القتل،
واعدا كل من أدلى للعامل بمعلومات دقيقة وكافية للتعرف عليهم واعتقالهم بمكافأة
مالية قدرها خمسمائة ريال.

3- النخب اليهودية بين التقاليد وجاذبية التغيير

فرضت الجهود الأوروبية والمرتكزة حول استقطاب المجموعات اليهودية
المغربية والمحاولات المبذولة لتعزيز العلاقات بين هذه المجموعات والجمعيات
اليهودية والأمريكية، منطقتها على المخزن وجعلته ينشغل أكثر فأكثر بأوضاع الرعايا
اليهود. ففيما يخص ساكنة الملاحات، فرضت عليه الظروف واسترعاءات مجلس
النواب اليهود البريطانيون، والجمعية اليهودية-الانجليزية والرابطة الإسرائيلية العالمية،
الاهتمام أساسا بالتكس الذي شهدته الأحياء اليهودية نتيجة النمو الديمغرافي ونزوح
يهود البوادي في اتجاه المدن.

أما النخب اليهودية، فإن الاهتمام بها كان لا يقوم بطبيعة الحال على اعتبارات
من هذا القبيل لأن حيويتها ونوعية أنشطتها وثروتها كانت توفر لها ظروف عيش
وبذخ الأغنياء، شأنها في هذا الباب شأن كبار التجار المسلمين. وبناء عليه، تداخلت
في العناية الخاصة التي أبداها السلطان إزاء هذه الفئات اعتبارات متعددة تصدرها
حرصه على ضمان نوع من الاستمرارية بين الماضي والحاضر، والعمل من أجل
الحفاظ على أواصر الروابط التقليدية القائمة بين المخزن والأعيان اليهود. ومن هذا
المنطلق اكتسى هاجس "إنقاذ" هذه الروابط طابع الأولوية والاستعجال لأن أي تهاون
أو تقريط على هذا المستوى كان يعني لا محالة فسخ المجال بشكل مطلق أمام
الإغراءات الأجنبية، والاستسلام لخطر انسياق النخب اليهودية وراء القوى الأوروبية
وكبريات الجمعيات اليهودية المتعاملة معها، وقد برزت مخلفات وسلبيات تواطؤ هذه
الأطراف في مناسبات كثيرة وبصفة خاصة إبان انعقاد مؤتمر مدريد.

وباعتماد "الترغيب" أو ما يشابه ذلك إزاء النخب التجارية والدينية اليهودية
المعول عليها، تصرف المخزن وكأنه غض الطرف عن احتمال كل أعضائها
البارزين بالأجانب أو تجنسهم بجنسياتهم. فكانت الواقعية المتبعة تجاهها تروم أيضا
تشجيع عناصرها القيادية على مواصلة وساطتها التقليدية داخل الملاحات، والمساهمة
في الحفاظ على استقرارها. وقد اضطرت الأوضاع فعلا غاية الاضطراب داخل
هذه الأحياء نتيجة تراكم وتداخل عوامل شتى، منها اتساع الهوة الفاصلة بين، من
جهة، الفئات الثرية المكونة أساسا من عناصر وأسر حاملة جميعها لشهادات الحماية

أو لجوازات أجنبية، والطبقات الشعبية من جهة أخرى، وهي طبقات كانت تعاني من البؤس وظروف معيشية يومية قاسية، خصوصا في سياق وتلاشي المؤسسات الخيرية المحلية، وتدني "خدماتها" بشكل مثير نتيجة سوء التدبير، وتقلص مستوى الصدقات. وبالإضافة للتباين الاقتصادي-الاجتماعي اتسعت الهوة بين مختلف مكونات المجموعات اليهودية وأجيالها نتيجة تحولات "ثقافية" كان لها بالغ التأثير على الدهنيات والسلوك اليومي، وذلك بفعل عوامل متعددة، ومن بينها طبيعة التعليم الملقن في مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية.

لقد أسفرت هذه المعطيات وغيرها من المؤثرات والتحويلات عن غليان هائل داخل الملاحات وخارجها، حيث تعددت النزاعات بين الأفراد، وساد جو من التوتر في العلاقات بين الجماعات، سواء منها العلاقات بين اليهود أنفسهم أو بين هؤلاء والمسلمين.

كان يتحتم إذن على المخزن استنفار مخاطبيه التقليديين لتدارك الوضع وتفاذي انفجاره بشكل لا رجعة فيه. فإلحاحه على "تجاوز اليهود لحدهم" وانتهاكهم "للعهود" و"تماديهم في طيشهم" وارتكابهم لتجاوزات من شأنها أن تحدث "الفتنة"، دليل على مدى إدراكه لهشاشة الوضع وضرورة الاعتماد على القوى الدينية والاجتماعية القادرة على الإسهام في تهدئته، أو على الأقل الحد من تفاقمه.

ونظرا لتقاطع مصالحهم بمصالح المخزن على مستويات شتى، فقد استجاب بعض الأعيان اليهود، ولاسيما أعضاء الأوليغارشية المقربة من السلطان والوزراء وكبار القواد، للنداءات الداعية إلى الحد من "تجاسر وطيش" اليهود، وكل ما من شأنه إيقاف نار الفتنة "الطائفية". وفي بعض الأحيان، وبحكم اطلاع أوثق على خبايا الأمور، انتبه بعض الأعيان المحافظين قبل المخزن إلى مخاطر بعض التطورات، ومنها على سبيل المثال التخيرات المترتبة عن إحدات وتوسيع مدارس الرابطة الإسرائيلية، وبروز دهنيات جديدة متأثرة تأثرا عميقا بالثقافة الفرنسية والحضارة الغربية.

وقد وقف فعلا عدد من الحاخامات وغيرهم من الأعيان المحافظين ضد مشاريع الرابطة الإسرائيلية العالمية ومجلس النواب اليهود البريطانيين في وقت مبكر، حيث عارضوا فكرة تأسيس مدارس عصرية لفائدة يهود المغرب، قبل أن تتبلور الفكرة سنة 1862، وأن تفتح الرابطة أول مدرسة لها بالعالم الإسلامي، وهي المدرسة التي دشنتها بتطوان مباشرة بعد جلاء جيوش الاحتلال الأسبانية عن هذه المدينة.

وركز المحافظون انتقاداتهم لهذه المؤسسة على الطابع العلماني لبرامجها وغياب الدروس الدينية واللغة العبرية فيما كان يلقن للتلاميذ، أعابوا عليها أيضا اعتمادها على معلمين أشكينازيين (ashkenazim) قادمين من أوروبا الوسطى والشرقية يجهلون أعراف ولغة وثقافة يهود المغرب. واعتبر المعارضون هذه

المواصفات والثغرات بمثابة تهديد مباشر لدينهم ولهويتهم. وفي ردهم على الانتقادات اللاذعة الموجهة لمؤسساتهم وحملات التشهير بها، واعتبارها خطرا على الديانة اليهودية، هاجم مدرسو وأساتذة الرابطة الحاخامات المتشددين ونعثوهم بالتعصب والتزمت⁹³.

لقد كان طبيعيا أن يتأثر تلاميذ مدارس الرابطة بفحوى برامجها وطرق تلقينها، وهي برامج شبة مستسخة مما كان جاري به العمل في فرنسا والجزائر، إذ تصدرتها دروس اللغة والآداب الفرنسي، وكذا تاريخ فرنسا وحضارتها. وكانت هذه البرامج والروح "التبشيرية" التي كان يتحلى بها المعلمون والمعلمات تعني في نهاية المطاف تشبع التلاميذ، ولو بدرجات متفاوتة، بما سمعوه حول تاريخ وثقافة فرنسا، ولاسيما فلسفة عهد الأنوار، ومبادئ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي قامت عليها ثورة 1789 وإعلان الجمعية العامة للمساواة بين المواطنين الفرنسيين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية. وبالإضافة لتسبعهم الفكري بالرصيد التاريخي والفلسفي الفرنسي، تأثر هؤلاء للتلاميذ بما كان يصلهم من أخبار حول القفزة النوعية التي استفاد منها يهود الجزائر بشكل جماعي عقب إقدام الحكومة الفرنسية، بمبادرة من وزيرها في العدل أدولف كريميو (Adolphe Crémieux)، وهو محامي ورئيس للرابطة الإسرائيلية، على إصدار مرسوم (مرسوم كريميو) القاضي بمنح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي ودفعة واحدة ليهود الجزائر (1870).

وبفعل تأثرهم بالثقافة الفرنسية وإعجابهم بـ "فرنسة" يهود الجزائر وتمييزهم عن أهالي البلاد المسلمين، أي الاعتراف لهم بحقوق مماثلة لحقوق المعمرين، كان طبيعيا أن يحاول يهود مغاربة، وخصوصا منهم المتخرجين من مدارس الرابطة، الانتفاع من هذا المرسوم والحصول على شهادات الجنسية الفرنسية. لذلك اتجه عدد كبير من يهود تطوان والقصر الكبير والصويرة ووجدة وفاس إلى وهران وغيرها من المدن الجزائرية للإقامة بها بعض الوقت مدعين أنهم ذو أصول وارتباطات عائلية جزائرية. وبمساعدة جزائريين إخوان لهم في الدين أبدوا استعدادهم للإدلاء بشهادات مجاملة وزور لإثبات تصريحات هؤلاء المغاربة أمكنهم الحصول على جوازات فرنسية. وإثر "فرنستهم" بهذه الكيفية أو بأساليب أخرى، كانوا يغادرون الجزائر للرجوع إلى وطنهم الأصلي، ويستقرون من جديد بين ذويهم وجيرانهم ولكن باعتبارهم رعايا فرنسيين لا تتألمهم قوانين البلاد ولا يخضعون لنظامها

⁹³ - S. Leibovici, *Chronique des Juifs de Tétouan, 1860-1896*, Maisonneuve & Larose, Paris, 1984, pp. 108-110

الضرائبي⁹⁴. واللافت أن ارتفاع أعداد المتطوعين للحصول على الجنسية الفرنسية بهذه الكيفية والمتوافدين على الجزائر لهذه الغاية أحدث نفورا قويا تجاههم لدى المعمرين الفرنسيين وغذى الحركات الاحتجاجية المتأثرة بالإيديولوجية المعادية للسامية، في منطقة وهران بصفة خاصة⁹⁵.

وعلاوة على التخوفات ذات الطابع الديني، كان الأعيان اليهود المحافظون، ومنهم على وجه الخصوص أعضاء الأوليغارشية المتشبثون بالوضع القائم، يخشون أيضا بروز دهنيات وسلوكيات جديدة في صفوف الأجيال الشابة المتخرجة من مدارس الرابطة، والتواقفة للحرية والمساواة داخل الجاليات اليهودية وخارجها. وقد اعتبر المحافظون هذه الطموحات بمثابة تهديد لأولويتهم الاقتصادية - الاجتماعية ولمواقعهم القيادية. وبما أن المخزن كان يُسند للأعيان اليهود، ولاسيما من كانت تربطه بهم علاقات خاصة، مهمة "مراقبة" الملاحات والسهر على استقرارها، فقد لمس الأعيان في تصرفات "الشباب المتفرنس" بوادر صيرورة من شأنها زعزعة "وساطتهم" التقليدية، وزرع الشك لدى السلطان في قدراتهم على ضبط شؤون "إخوانهم". لذلك، انزعج الحاخامات كثيرا وهم يشاهدون تخلي الشبان عن بعض الأعراف المتأصلة منذ قديم الزمن، ومنها تقبيل الناس ليدهم أو كتفهم، وانزعجوا أكثر فأكثر بعد أن لاحظوا تخلي بعض إخوانهم المحميين عن محاكم الديانيم ومثلهم لحل نزاعاتهم أمام المحاكم القنصلية، أي "محاكم النصارى" من وجهة نظر رجال الدين.

وفي تقرير له خصه لأطوار نزاع بين محمي فرنسي، شلوم بن عسولي، ومحمي انجليزي، أبرهام بنجيوي، تحدث السفير الفرنسي فرنوي عن تقلص سلطة الحاخامات وقال: "كانت محاكم الديانيم فيما مضى تحظى بقبول جميع الأطراف اليهودية (المتنازعة) وتوفر لهم أحسن الضمانات، إذ كان القضاة يعرفون حق المعرفة عادات ودوافع المتقاضين المائلين أمامهم". وأضاف السفير أن نظام الحماية الأجنبية أحدث شقوفا في هذا الوضع ودفع بالمحميين إلى تفضيل العدالة القنصلية لأنها كانت توفر لهم ضمانات أقوى. ويضيف من جهته دونالد ماكنزي، وهو مواطن بريطاني أقام لمدة طويلة بالمغرب واهتم كثيرا بمظاهر الحماية ومخلفاتها وذلك في أعقاب فشل مشاريعه التجارية بجنوب البلاد، "أن قضاء اليهود

⁹⁴-A.E.P., C.P., 44, 30 janvier 1880, Vernouillet au Quai d'Orsay, «Les Juifs marocains naturalisés en Algérie commettent des abus...et excitent au plus haut point l'animadversion des Maures». Cf A.M.G., C, 2, Oujda 13 mars 1879, Erckman au Ministre de la Guerre, = «Propos injurieux contre le Makhzen de Juifs marocains se prévalant de la protection française (sur la base) d'actes notariés obtenus à Tlemcen an 1878 ».

⁹⁵- G. Dermenjian, *La crise antijuive oranaise (1895-1905). L'antisémitisme dans l'Algérie coloniale*, Paris, L'Harmattan, 1986

(يشكل) مصدر أرباح (بالنسبة) للديانيم (وأنه) في أسوأ حال وأكثر ارتشاء (مقارنة) بقضاء العرب " (أي المغاربة المسلمين). ومن الأرجح أن هذا الفساد هو أحد أسباب تفضيل المحميين للمحاكم القنصلية وعدم التفاهم للعوائق الدينية-الإثنية.

ويأتي في الصنف الأول العنف الذي اقترفه المحميون في حق عامة إخوانهم في الدين. وشكلت الاعتداءات الجسدية والضرب المبرح إلى درجة إزهاق الأرواح، في بعض الحالات، أحد مظاهر هذا العنف. وفي مراكش مثلا أشتهر محمي بريطاني يدعى يعقوب بن الرومية بتجاوزاته في هذا المجال وترويعه لساكنة الملاح، لاسيما وأن السفير الانجليزي كان بغض الطرف عن الشكاوي الصادرة بشأنه ويكتفي بإحالة العامل الحاج أحمد أمالك على القنصل المقيم بأسفي، وأن القنصل بدوره كان لا يحرك ساكنا. وذلك أيضا هو شأن يهودي آخر يدعى إسحاق بن سلام الطلياني، سبق له الاحتماء بالإيطاليين قبل حصوله على جنسيتهم، عُرف بسلوكه الخشن تجاه إخوانه في الدين القاطنين بالجديدة، حيث كان يعتدي عليهم بالضرب، وهو ضرب توفي أحدهم على إثره بعد إصابته على مستوى الرأس⁹⁶. وبما أن "الطلياني" كان يحدث هرجا كبيرا في المدينة برمتها، لاسيما وأنه كان يعتدي على المسلمين أيضا بالسب وينتهك حرمة أضرحتهم وزواياهم، فقد طالب مرارا عامل الجديدة بالتدخل العاجل للسفير الإيطالي لإيداعه بالسجن أو طرده، إلا أن السفارة تجاهلت استرعاء العامل وأبقت الأمور على ما كانت عليه⁹⁷.

وبالإضافة للشتم والضرب والجرح، اكتسى العنف الذي مارسه المحميون اليهود على أهالي الملاحات أشكالا أخرى، ومنها ما ارتبط بالمجال الاقتصادي والتجاري وممارساتهم الاحتكارية، وهي ممارسات عانت الفئات الشعبية من جرائها، واضطربت بسببها الأسعار والموازين والحرف وأوقع الأمناء والمحاسبون في خصومات ونزاعات لانهاية لها مع المضاربيين والمحتكرين. وما الصراع المرير الذي اندلع بمكناس ودام سنين طويلة بين التاجر يعقوب أحنا وبعده ولده أبرهم و"حزبهما"،

⁹⁶ - خ.م.ر.، كناش رقم 360، السلطان إلى النائب الطريس، 19 ربيع الثاني 1302/5 فبراير 1885، "فقد أخبر عامل الصويرة... أن يهودي في حماية الطليان اسمه إسحاق بن سلام... ضرب... يهوديا بعضى على رأسه ضربة الزمته الفرائش إلى أن توفي بها فتشكت عليه زوجته وطلبت إعمال الحق لها مع الضارب فطلب من القنصل سجنه حتى يعمل الحق معها فأجابها بأنه متكفل به إذا ثبت عليه ذلك وذكر (العامل) إذا لم يكف (اليهودي المعتدي) ربما يصدر منه شيء من ذلك لمن لا يصير لضرره... فيكثر الهرج والكلام في شأنه".

⁹⁷ - لا شك أن تشدد السفير سكوفاسو في مسألة الحميات شكل أحد تفسيرات الفطرسة التي امتاز بها عدد لا يستهان به من المحميين والمتجنسين الإيطاليين، المسلمين منهم و اليهود؛ وفيما يخص هؤلاء كانت تجاوزات تصل إلى حد استنكارها حتى من لدن حاخاماتهم. انظر على سبيل المثال تنديدهم لتصرف محمي يدعى عمار القصري داخل مشور قصر السلطان بفاس وقرار الوزير الصفار بجزره على الفور رغم حمايته الإيطالية:

P. Paquignon, Documents sur les Juifs du Maroc, *Revue du Monde Musulman*, vol. IX, 1909, 122-124.

من جهة، والمحاسب محمد أجانا واليهود المناهضين لممارسات أحنأ، من جهة ثانية، إلا نموذج لما طفا على السطح نتيجة ما أقدم عليه المحميون لاستغلال وضعهم القانوني وتحقيق المزيد من الأرباح.

وقد استعصى على المحاسب حل النزاعات التي كان أحنأ يحدثها ويتحكم في مختلف أطوارها بفضل حمايته الفرنسية وعلاقاته المتميزة مع كبار الشخصيات المخزنية. وبعد تحية أحنأ وتعويضه بوسيط تابع لمحتسب فاس ومختص بشؤون الملاح، حاول القائد حم بن الجبالي الصمود بدوره في وجه أحنأ، إلا أن هذا الأخير وغيره من آل أحنأ. وبصفة خاصة المسمى ابرهام أحنأ الحامل لبطاقة الحماية الإيطالية، تصدوا له بقوة.

ولإبقاء الأوضاع على ما كانت عليه استنفروا "أصحابهم" داخل القصر واستصدروا رسالة سلطانية ضمنها المولى الحسن عبارات قاسية في حق عامله على مكناس. ولا شك أن "القائد حم" استوعب دلالتها الحقيقية وفهم مقصود التوبيخ المغلف بغلاف الاستغراب:

«وصيفنا الأرضى القائد بن الجبالي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد اشتكى على حضرتنا الشريفة ابراهيم أحنأ المكناسي أن حقوقهم ضاعت، وتجارهم تعطلت بعراضك عن فصال دعاويهم التي يرفعونها لك، وعدم التفاتك إليها، وقد استغربنا صدور هذا منك واستبعدناه، لكونه من شأن من لا ينظر في عواقب الأمور، ولا يعرف أن ثمره الولاة وفاننتهم هي إيصال ذوي الحقوق بحقوقهم، وأن المسلم والذمي في الحق سواء، وعليه فنأمرك أن تكون على بال من دعاويهم وما كان منها مخزنيا عجل بفصله على وجه الحق، وما كان منها شرعيا اصرفه له في الحين لتريح وتستريح، والسلام»⁹⁸.

وبطبيعة الحال لم يكن من شأن المؤاخذة والتوبيخ وضع حد لسخط العامل على ما كان يقترفه آل أحنأ. وقد طفا على السطح من جديد وبشكل ملفت للنظر التوتر بين الجانبين عندما انتهز العامل وفاة السلطان المولى الحسن والانتقال إلى عهد المولى عبد العزيز للمطالبة برأس يعقوب أحنأ، فعرض الأمر على الوزير الأعظم باحماد وأفرغ جعبته بلهجة شديدة عكست مدى امتعاضه تجاه من أسماه بـ "اللعين"، وقال وبكل وضوح وهو يتحدث عن اضطراب الأوضاع بملاح مكناس:

« لم يبق إجراء الأحكام يتابع عليهم من أجل مظالم الذمي يعقوب أحنأ، فإنه قد شاع فساده وكثر خوضه إفساده في جميع الأمور والأحكام ومهما كانت قضية أو دعوى بين الذميين إلا وتراه يخوض فيها حتى... يوقع الحكام في الحيرة وهذا دأبه

⁹⁸- بن زيدان، العز والصولة...، م.ص.، ج. 2، ص. 138، 29 صفر 1302.

سواء كانت الدعوة رفعت إلينا أو الشرع المطاع أو حزانهم فإنهم لا يستطيعون أن يحكموا في ما بينهم إلا برأيه... فإن أراد شيئا يدخلهم داره ويشهد بهم الزور ويحكم لنفسه بما شاء ولا يعطي حقاً لأحد أياً ما كان هو وأصحابه وأصهاره ومن تبعه...، إن جميع اليهود كبيراً وصغيراً تضرروا (بسبب تجاوزاته) ولا زالوا لأنه ضيق عليهم غاية في معاشهم وقد زاد اليوم في... طغيانه [بعد أن عزل] عن الحسبة إدريس بن زينة لأنه كان وليه وكان جاعلاً له حسبة الملاح بيده يفعل بها ما يشاء ويستبد بمال له بال... والناس مع (هذا) الذمي في ضيق (حيث) صار يقيم (عليهم) الحجج الواهية (ويرميهم) بالأباطيل... ومن أسباب ما صدر منه هو ما كان في سالفه من زيادة تجار ذميين في البلاصة عليه تسعمائة ريال في العالم ولا زالوا كذلك، وكان سرق لمولانا المقدس في الخزانين سبعمائة ريال وتداعوا معه الأمانة عليها».

وختم حم بن الجبالي كلامه مطالباً باحتماد بأخبار السلطان "بما يصدر من هذا اللعين"، والوقوف" في إعلاء كلمة الله ورسوله لأن هذا الظالم قد خرج عن الطور غاية"⁹⁹.

ويبدو أن أحنا تجاهل في بداية الأمر تحركات العامل وما ذكره في حقه ولم يغير سلوكه، وربما استغل في ذلك انشغال الصدر الأعظم بأولويات أخرى وبحساسية مرحلة الانتقال من عهد المولى الحسن إلى عهد المولى عبد العزيز. لذلك كان لزاماً على خصومه إعادة الكر والتظلم رأساً للسلطان لاسيما بعد احتدام معاناتهم واستمرار خصمهم في تطاوله حتى في مسألة اللحوم والضريبة المستخلصة منها لفائدة أعمال الملاح الخيرية. وقد نصت الرسالة الجوابية الموجهة للعامل بهذا الشأن على ما يلي:

« وصيقنا الأرضي القائد حم بن الجبالي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فعلى أعتابنا الشريفة اشتكى اليهودي الحزان شلوم بن الويري وفريقه بأن اليهودي يعقوب أحنا لما أشهد عليه العجز عن الإتيان بالحجة المطالب بها في فرضه زيادة الريال في اللحم وسرح ما كنا أمرنا بتثقيفه من الزيادة المذكورة وصار الحزانون يقتسمون ذلك على الضعاف منهم صار أحنا يأخذ منهم الوفر لنفسه اثنا عشر ريالاً في الجمعة، وادعى أننا أنعمنا عليه بإبقاء حانوته على العادة القديمة مع حرمة استبداد أحد أغنيائهم بشيء من ذلك واختصاصه بفقرائهم حسبما بظهيرنا الشريف، وعليه، فنأمرك أمراً جزماً بكف أحنا المذكور على ذلك وإلزامه السلوك مع السالك الذي وقع عليه الحكم بينهم بحيث لا يستبعد بشيء من ذلك لاختصاصه

⁹⁹ - 25 صفر 1312/ 28 غشت 1894.

بفقرائهم، وحتى ما ادعاه من أن بيده ظهيرنا الشريف بإبقاء حائوته على عادته القديمة فمصرفه ومحملة فيما يرجع إلى الأمور المخزنية، وأما ما يرجع لحكم شرعهم فلا مدخل للمخزن فيه، فيلزمه أداء الزيادة المذكورة في جميع ما يبيع من اللحم بحائوته المذكورة كغيرها من سائر حوائيت جزاري اليهود لزوما، فلتتفد ذلك ولتعمل بمقتضاه، وإذا أقرأت كتابنا هذا رده إليهم يتمسكون به، والسلام»¹⁰⁰.

وفي هذه الحالة اصطدمات شكاوى المحتسب أجانا والقائد الجلاي قبل سنة 1894 بقوة الروابط التي استطاع أحنا أن ينسجها مع المولى الحسن، وأن يقويها بصفته أحد الممونين الرئيسيين للقصر، وأحد المكلفين بتسويق محاصيل وغلة الأراضي الفلاحية والبساتين التي كان السلطان يملكها. كما كان أحنا مكلفا أيضا بتزويد العساكر بما يحتاجونه من "خزائن" (خيم وأخبية). وللحفاظ على الروابط التقليدية مع الأعيان اليهود البارزين وإبقاء الأمور على ما كانت عليه قبل أن يعصف التغلغل الأجنبي بدعائم هذه الروابط، صار المولى الحسن على نهج أسلافه وأصدر ظهائر التوفير والاحترام لفائدة هؤلاء الوجهاء.

وعلى غرار آل أحنا بمكناس، وقرقوز بمراكش، والمالح بالصويرة، وبن جيو بتطوان وغيرهم من كبار التجار والحاخامات اليهود، كان أعضاء هذه الفئة يطالبون باستصدار هذه الظهائر وتجديدها، ويعتبرونها بمثابة أدلة بارزة على أمجاد أسرهم؛ فبالنسبة لهم كان تجديد هذا التقليد وتحيينه لا يطرحان أي إشكال ولا يتناقضان مع حصولهم على بطاقات الحماية والجوازات الأجنبية، وهي الوثائق التي كانت تعني قانونيا ورمزيا أنهم قطعوا علاقة الولاء لعاهل البلاد.

وبموازاة للحمايات الأجنبية التي أصبحت هي الأخرى وراثية رغم ما ورد بهذا الشأن في اتفاق 1863 وفي معاهدة مدريد (1880)، فقد كانت ظهائر التوفير والاحترام تتضح في معظم الأحيان ضمن إطار وراثي. ويمكن ملامسة هذا المعطى من خلال الظهائر المنعم بها، مثلا، على أحد أعيان مدينة مكناس:

«يعلم من هذا الكتاب العالي ربا الله قدره، الطالع بسناء الفخار والعز بدره، أننا بقوة الله المنان، المسبغ آلاء الفضل والامتنان، أسدلنا على ذمينا العاقل الحزان، شلوم بن الحزان شمويل عمار بن الويري المكناسي جبابب الوقار والرعاية، والاعتبار والعناية، وبوأنه مربع الأمن والأمان، والسكينة والاطمئنان، فلا يسام بحيف أو عدوان ولا يضمم حزبه، ولا يراغ سربه، رعا لاشتغاله بأمور ديانته، وما يليق بحاله بين أهل ملته، فنامر الواقف عليه من عمالنا وولاء أمرنا المعترز بالله أن يعمل بمقتضاه».

¹⁰⁰- بن زيدان، العز والصولة...، ج 2، ص. 141-142، 10 ربيع النبوي عام 1313/31 غشت 1895.

وتلا هذا الإنعام ظهير ثاني تمت بمقتضاه تولية شمويل عمار هذا " لفصل بشرعهم بين يهود مكناس كما كان والده... ولمعرفته ولكونه من أساقفتهم وأخبارهم، وتوفر شروط نل فيه حسب ما أخبر به حزانو فاس". وقبل أن يأمر السلطان العمال بـ "شد عضد (الحزان المذكور) في تنفيذ ما حكم به بين أهل ملتهم (أي اليهود) بشرعهم"، أشار إلى أنه أسقط عنه "الكلف المخزنية والعطاء كله إلا الجزية"¹⁰¹.

وقد سبق للمولى الحسن إصدار ظهير لفائدة والد شمويل، "التاجر شلوم عمار المكناسي"، أسدل عليه بموجبه "جلباب الأمن والأمان، والسكينة والاطمئنان"، ناعنا إياه بـ "زمينا...التاجر شلوم عمار"¹⁰².

ارتبط تمسك كبار الأعيان اليهود بهذا التقليد وحرصهم على تجديد ظهائر التوقير والاحترام المنعم بها على آبائهم وأجدادهم بالرغبة في ضمان استمرارية "تمييزهم" عن غيرهم من اليهود. ففي سياق ما بعد سنة 1856 ونهاية الاحتكارات السلطانية، كان هذا التمييز يعني، فضلا عن دلالاته الرمزية، تمكين هذه العناصر من الحفاظ على روابطها مع المخزن على المستويين المركزي والإقليمي، والاستفادة من هذه الروابط لتسهيل أنشطتها التجارية وغيرها من الأنشطة، وذلك وكأن نظام تجار السلطان لم ينهار بعد وهذه العناصر لم تتسابق بعد للاحتماء بالقوى الأجنبية.

وفي وصفه لأحد الوجوه اليهودية البارزة بمراكش، يشوي قرقور، الحامل لبطاقة الحماية الفرنسية والمحافظ في نفس الآن على روابط وطيدة مع المولى الحسن، ووزير الصدر باحماد، وكبار القواد في الجنوب، قال بهذا الصدد الكاتب الأول للسفارة الفرنسية بطنجة، أوجين أوبان (Eugène Aubin): "يحكم الجالية اليهودية بمراكش أحد طغاة الملاح، إيشوي قرقور... (المكلف) بمهام شيخ اليهود...، إنه يمثل لوحده مجلس (الجالية) برمته، حيث أن (كل) الأعضاء غير الدينيين المشاركين في هذه الهيئة (عينوا) من بين دويه أو صنائعه...؛ إن السيد قرقور مدين (فيما يخص) سلطته هذه لثروته الكبيرة ولتعدد روابطه (مع المخزن والأجنبي)"¹⁰³.

وتكمن مفارقة كبرى ليس على مستوى تزامن استفادة هذه الفئة المتميزة من حمايات الأجنبية ومن علاقاتهم بالدوائر المخزنية العليا فحسب، بل كذلك في تحمل بعض عناصرها لمسؤوليات قنصلية لحساب دول أوروبية وللولايات المتحدة ومشاركتهم انطلاقا من مواقعهم الرسمية هذه في توزيع بطاقات الحماية والمخالطة،

¹⁰¹ - م.ن، 6 جمادى الأولى 1307 / 29 دجنبر 1889 .

¹⁰² - م.ن، 1 رمضان 1302 / 14 يوليوز 1885.

¹⁰³ - E. Aubin, *op. cit.*, p. 368.

وبالتالي في تضخيم عدد الرعايا المتزهدين من الضرائب ومن الكلف المخزنية.
ومن بين النماذج الدالة في هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى أحد كبار تجار
الصويرة، روبين المالح. وقد صار هذا المحمي البريطاني على نهج والده، يهودا
المالح، وكان هو الآخر تاجرا ورجل أعمال كبير ربطته علاقات متميزة وجيدة
بسيدي محمد بن عبد الرحمن، وهو السلطان الذي استجاب لمساغبه وأصدر بطلب
منه ظهيرا لفائدة اليهود الصويريين.

ولتتمية نشاطه وتقوية مكانته في إطار ما كانت تشهده البلاد من تحولات، عمل
روبين المذكور على التأقلم مع الأوضاع الجديدة، والإستفادة من كل فرصها. وهكذا
قوى موقعه كتاجر كبير وكحاخام، حيث قال عنه قنصل فرنسا أن سلطته وصلت حد
"الإستبداد". وقد صب في اتجاه تقوية مكانته إلى أقصى درجة تكليفه بمنصب نائب-
قنصل الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية (وهي الدولة التي كانت بريطانيا العظمى
تمثلها بالمغرب) وكذا تمثيل الجمعية اليهودية-الانجليزية، لندن.

وانطلاقا من موقعه وصلاحياته هذه، انكب روبين المالح على توسيع نشاطه
التجاري والعقاري وكذا "استثماراته" في الزراعة وتربية المواشي بواسطة مخالطين
مسلمين، كما أنه فتح المجال أمام أقاربه ودويه لانتهاز الفرص المتاحة بعد أن
استغل علاقاته لتسهيل حصولهم على الحماية البريطانية أو النمساوية. وكان إخوانه
الثلاثة، إلياهو، ويوسف، ويهودا في مقدمة النخبة التي لم تكف ببطاقة السمسة
وحصلت فعلا بفضل توسطه على الجنسية البريطانية.

وبما أن الظروف كانت مواتية، لم يفت هؤلاء الأقارب أو المقربين بمختلف
أصنافهم من استغلال وضعهم القانوني الجديد وامتيازاتهم إلى أقصى درجة، فضاعفوا
بدورهم من عدد سماسرتهم ومخالطيهم، ولنتهزوا كل الفرص للاغتناء. وجريا على
عادة غيرهم من المحميين والمجنسين، كانوا لا يترددون في تقديم شكاوى زائفة ويدعون
أنهم تعرضوا (هم أو نوابهم) للتهب أو لمضايقات بعض القواد والعمال أو الأمناء
والمطالبة بتعويضات باهظة. وقد اشتهر شقيق روبين المالح، يهودا، بمثل هذه
الممارسات، حيث وظف الجنسية البريطانية لتحقيق مراميه وأصبح يشار إليه ب"الخبير
الماهر" في اختراع وصياغة رسوم الديون الزائفة¹⁰⁴.

فبموجب هذه الرسوم أمكنه مطالبة أفواجا من المخالطين والمخالطين
المزعومين وغيرهم من الناس، بمبالغ طائلة من المال، وبأحمال ضخمة من

104 - خ.م.ر.، الكناش رقم 360، إشارات كثيرة إلى تضخم عدد غرماء تاجر يهودي آخر، وهو المدعو دينار أحنا
المركاتي، نسبة إلى تجنسه بالجنسية الأمريكية، كان يطالب المخزن باستمرار للتدخل لفائدته وإرغام رجال القبائل
المجاورة للصويرة على تسديد ديونهم تجاهه.

الحبوب والقطن والصوف الخ...، بدعوى أنهم التزموا بدفعها له مقابل قروض يفترض أنه سلمها لهم. وكان يساعده في ممارساته هذه بعض إخوانه في الدين، الضالعين في النصب والاحتيال، أمثال محمي فرنسي يدعى موسى العاقل، وهو المسار الذي أثار بتصرفاته وشكاوى المخزن المرفوعة ضده استنكار السفير شارل فيرو وكذا القنصل الفرنسي بالدار البيضاء.

وفضلا عن استغلاله للخواص وتضخيم ديونهم بناء على فوائد الربا ورسوم زائفة، اعتاد روبين المالح تربص الفرص واستغلال اندلاع ثورات القبائل لمطالبة المخزن هو الآخر بمبالغ باهظة بدعوى تعرض القوافل المحملة بسلعته للنهب في الطرقات. وكان يضيف لقوائم البضائع "المنهوبة" قوائم أخرى خاصة بمخاطبيه ويضمنها إحصاء للمحاصيل الزراعية ورؤوس الماشية "المنهوبة" أيضا بفعل المتمردين وهجومهم على "أصحابه". وبعد تدخل الحركة لقمع الانتفاضة القبالية وتعاطي العساكر و"الحركة" للنهب، وفي كل الحالات، كان يحمل المخزن مسؤولية ما ضاع له ويطالبه بتعويضه من بيت المال.

إن التصرفات الصادرة من شخصية بارزة من هذا الصنف تعكس بوضوح صعوبة وحدود مراعاة المخزن على الحاخامات بصفتهم قوة محافظة ومتشبثة نظريا بالوضع القائم وبامتيازاتها التقليدية (بجانب الامتيازات القنصلية) وإن كانت هذه العناصر تبدو وكأنها الحليف الطبيعي والموضوعي للمخزن في مواجهته للتغلغل الأجنبي والتحولات المنبثقة عنه.

وتجلت فرص هذا التحالف بشكل مثير، وفيما يخص الحاخامات بالذات، عندما بدأت البعثات التبشيرية المسيحية تستهدف ساكنة الملاحات، وتحاول استغلال بؤس الفئات المعوزة لتتصيرها. فاستجاد الحاخامات بالسلطان لإيقاف المد المسيحي وطرد المبشرين الأكثر نشاطا وتطرفا في نشر "كلمة المسيح"، خلف لأول وهلة انطبعا إيجابيا لدى المخزن ودفعه إلى الاعتقاد أن العناصر اليهودية المحافظة تشاطره المشاعر والرأي فيما يخص "النصارى" ومقاصدهم النهائية.

إلا أن انشغال الحاخامات (وهم في حالات عديدة تجار وملاكين كبار أيضا) بأنشطة المبشرين المسيحيين وتعبئتهم، بصفتهم قوة دينية محافظة، للدفاع عن التقاليد والتراتبية الاجتماعية والثقافية داخل الملاحات، كل ذلك لم يحجب عنهم "إيجابيات" التغلغل الأوربي ومزايا تعزيز علاقاتهم بالجمعيات اليهودية الأجنبية. وقد وصل اقتناع بعضهم بفوائد تكثيف تعاملهم مع الحكومات الأجنبية ومفوضيها إلى درجة دفعتهم إلى الاعتراف صراحة بالجميل للممثلين الأوروبيين المتفانين في الدفاع عن اليهود. وللتعبير عن امتنانهم نظموا صلوات في البيع للدعاء لهم

وشكرهم على جليل أعمالهم وحسن نواياهم إزاء يهود المغرب، وإن كانت هذه النوايا والأعمال لا تخدم في واقع الأمر سوى مصالح الفئات اليهودية العليا كما يدل على ذلك، بادئ ذي بدء، احتمائها بالأجنبي وتجنسها بجنسياته¹⁰⁵.

4- السلطان حامي اليهود الحقيقي والوحيد؟

تأتي الظواهر المنادية باحترام حقوق أهل الذمة وعدم التعدي عليهم وإنصافهم في حالة تعرضهم للشطط والظلم، في طليعة المبادرات الأساسية والإجراءات العملية التي اتخذها المخزن خذمة لمراميه الخاصة باليهود، وما يتعلق بهم على المستويين الداخلي والخارجي. وقد احتل الظهير الذي أصدره سيدي محمد بن عبد الرحمن بهذا الشأن، سنة 1864، مكانة متميزة كانت لها أصداء واسعة داخل البلاد وخارجها.

وبصرف النظر عن الزوبعة الناتجة عن التأويل الخاطئ لفحوى الظهير، حيث لم يبالى اليهود عمدا بصيغة ومعنى ما ورد فيه، بل فضلوا اعتباره بمثابة إعلان للمساواة بينهم وبين المسلمين، ظهر ذكر السلطان لدى الحكومات الأجنبية على أعمدة الجرائد الأوروبية، ولو لوقت وجيز، بمظهر العاهل المتعاطف مع تطالعات رعاياه اليهود والصامد الشجاع في وجه "المسلمين المتعصبين والولاة المتوحشين"، بل "السلطان الشرقي" القادر على إظهار درجة عالية من التسامح تباهي حقد وكرهية بعض الأنظمة المسيحية لليهود في إحياء ضمني في ذلك إلى إسبانيا وتشبها بإرث محاكم التفتيش وتعصب الملوك الكاثوليك. وفي ذات المضممار، برز بشكل خاص ثناء الصحف اليهودية اللندنية وبعض النواب في مجلس العموم البريطاني على مشاعر السلطان "النبيلة" ومنحاه "الليبرالي"، حيث رأى الجميع في ذلك مؤشرا إيجابيا وواعدا لانتعاش المغرب مستقبلا على "الحضارة والتقدم"¹⁰⁶.

وإثر مبايعته سنة 1873 سلك المولى الحسن مسلك والده واستجاب في الأشهر الأولى لاعتلائه العرش لمساعي مسيري الجمعية اليهودية-الانجليزية، فأصدر ظهيرا لتجديد ما تضمنه الظهير الذي سلمه سيدي محمد بن عبد الرحمن لموزس منطفيوري. وورد في رسالة النائب برغاش لـ "المحبين المعتبرين البرزدنطي وكبرا جماعة أعيان اليهود القاطنين بلونديز" ما يلي:

¹⁰⁵ - A.E.P., C.C., Rabat, I, Mémoire pour le Ministre des Affaires étrangères..., cité supra, Point n° 9, De l'emploi des Juifs indigènes en qualité d'agents consulaires, «Les agents consulaires juifs ne travaillent pas pour l'émancipation de toute la race... Les Juifs sont divisés de famille en famille par des inimitiés d'une sauvage violence... Les agents consulaires juifs ont l'orgueil des parvenus... Dès qu'un Juif marocain a quelque pouvoir entre les mains, malheur à ceux de ses coreligionnaires qui auraient encouru son animosité, car ce pouvoir il le met d'abord au service de ses rancunes personnelles...».

¹⁰⁶ - أ. الناصري، الاستقصا، م.س، ج. 9، ص. 114.

«فقد كان وصلنا على يد (السفير ج.د.هاي) كتابكم المكتوب لحضرة مولانا... السلطان المعظم... وما أبدىتموه من المحبة لجانبه الشريف، وإخلاصكم بالدعاء لسيادته...، وتجديد الوصية على من إخوانكم اليهود بإيالته... بأن يكون سيدنا... لهم كما كان لهم سليفه قدس الله روحه، ويجريهم على مضمن ظهيره الشريف... فقد وجهنا كتابكم لحضرة مولانا الشريفة وقبله سيدنا... بأحسن قبول وأمرني... أن نجاب عنه أن الكتاب المشار إليه حل منه محله وقابله سيدنا... بما ينبغي له من القبول وبلوغ المأمول. وأما إخوانكم اليهود الذين هم بإيالة سيدنا... فقد جعلهم أعزه الله تحت ظله، وهم من رعيته وأهل ذمته يراعي فيهم وصية نبينا صلى الله عليه وسلم لانحياشهم لسيادته واستطانتهم ببلادهم...، كما يراعي أيده الله بعين الاعتناء، الظهير الكريم الصادر لهم من حضرة مولانا المقدس... ويعاملهم سيدنا... بمقتضى فحواه. وسيشملهم إن شاء الله عدله وفضله، فلا تصلهم يد عالية، ولا يظلمون ولا يمتعون من حق واجب في حضرة ولا بادية، فلتطب أنفسهم بذلك»¹⁰⁷.

ومهما كانت الدوافع والأسباب التي حملته على إرضاء كبراء جماعة أعيان اليهود (بأوروبا)، فالملفت للانتباه هو حرص السلطان على الاستجابة لمطالب الأعيان فور اطلاعه على فحواها، وإلحاحه على تمرير جوابه لهم عبر القتال الدبلوماسي البريطاني. إذ من البديهي أنه كان يروم إشعار الحكومة البريطانية رأسا بفحوى ما أقدم عليه. فرغم صيغ اللباقة والمجاملة الواردة في ما كتبه لـ"أعيان اليهود بأوروبا"، فإنه أصر على إبراز حقيقة أوضاع اليهود المغاربة الشرعية. وقد أوضح الوزير الأعظم في الرسالة التي حررها باسم السلطان "أن الله جعلهم [أي اليهود المغاربة] تحت ظله ومن رعيته وأهل ذمته يراعي فيهم وصية (الرسول) لانحياشهم لسيادته واستطانتهم ببلادهم".

وقد اكتسى انتقاء العبارات والمصطلحات المستعملة في هذه الرسالة والمتفصلة حول المفاهيم الأساسية الممثلة في "الذمة" و"وصية الرسول" و"ظل السلطان" و"الانحياش لسيادته" و"الرعية"، أهمية بالغة بحكم ارتباطها بالمرجعية الدينية - السياسية والتاريخية، وبالذات الجوهرية التي كان يقوم عليها تواجد اليهود بالمغرب بصفتهم جزء من دار الإسلام. والتذكير بهذه المرجعية وبوضعية اليهود المغاربة الشرعية "وهم أهل ذمة يراعي فيهم (السلطان) وصية (الرسول)" كان يفرض نفسه بقوة في هذه الحالة، وذلك تقاديا لتكرار التأويلات الخاطئة والمزايدات التي أعقبت إصدار ظهير سيدي محمد بن عبد الرحمن (1864)، وما راج في المغرب وأوروبا بشأن "المساواة المزعومة" المعلن عنها بمقتضى الظهير

¹⁰⁷ - خ.ع.ر.، وب.، 26 ربيع الأول 1291 / 13 مايو 1873.

الصادر بطلب من موزس مونطفيوري.

وكان التمسك بوضع اليهود الشرعي يشمل، بطبيعة الحال، الحرص على استخلاص الجزية منهم طبقا لما هو منصوص عليه في الشريعة الإسلامية واجتهادات الفقهاء، إلا أن مقتضيات هذه الأركان والإجراءات المرتبطة بها اصطدمت في واقع الأمر، انطلاقا من 1856-1860، بمستجدات حالت دون تطبيقها بشكل منهجي وصارم. وهذا بالذات هو ما حدا بالسلطين إلى إظهار كثير من المرونة "البراغمتية" والاستجابة للذميين عندما كانوا يترجونه ويتشفعون به للمطالبة بتأجيل استخلاص الجزية معتذرين، مثلا، بظروف الجفاف وكساد أنشطتهم الحرفية والتجارية؛ وكان الاعتذار يتكرر أكثر من مرة في هذا الشأن.

ونتيجة لذلك صار التأخر في دفع الجزية يتعدى أحيانا العقد من الزمن. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بموازاة انتشار الحمایات الأجنبية وتهرب حاملي بطاقات الحماية وشهادات التجنيس اليهود من المساهمة في الواجب الجبائي الشرعي المشترك، وهو إفلات كان يوازيه في الآن نفسه تملص المحميين المسلمين من دفع الزكاة والأعشار. ونظرا لـ "إفلات" اليهود الأغنياء، من جهة، وضعف الفئات الشعبية الواسعة، من جهة ثانية، لم يسع السلطان سوى التسليم بالأمر الواقع والاكتفاء باستفسار الولاية والمحتسبين والقضاة من حين لآخر لحثهم على استخلاص مستحقات الجزية المتركمة عند اليهود وإخضاعهم للطقوس الرمزية المعتادة.

وعلى الرغم من طابعه المتقطع زمنيا، فإن هذا الاستتفار يعكس بعينه مدى تمسك السلطان بالوضع الشرعي لرعاياه اليهود ورفضه رفضا باتا لأي تقادم لهذا الوضع أو للجزية المرتبطة به. فسياق الرسالة المشار إليها أعلاه ودقة ما ورد فيها لملت بعينه للانتباه: فقد أولاه السلطان الجديد غاية الاهتمام رغم انشغاله بالأولويات السياسية والعسكرية التي فرضتها عليه حساسية المرحلة الانتقالية التي أعقبت وفاة والده وما تلاها من اضطرابات وخاصة منها "ثورة الدباغين" بفاس (1873)، حيث استعمل المولى الحسن المدافع لإخمادها وإعادة إخضاع سكانها لأداء المكوس.

وتماشيا مع المنطق الذي أملى عليه لرد الشبه الفوري على تهاني "كبراء الجماعة من أعيان اليهود بانجلترا"، عمل السلطان فيما بعد على استغلال كل المناسبات للتعبير رسميا عن اهتمامه بشؤون أهل النمة. فبمناسبة حلول قرن هجري جديد، عام 1300، مثلا، أصدر رسالة جامعة وشاملة تضمنت "كثيرا من المواعظ والأوامر والنواهي والنصائح لجميع بلاد المغرب". وقال مخاطبا الولاية والرعية :

«وهكذا على رأس كل مئة يبعث الله لهذه الأمة الأحمدية من يجدد معالم

الدين... قال سبحانه يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما... وقال عليه السلام الظلم ظلمات يوم القيامة... وقال كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه... ويدخل في الظلم أهل الذمة وما سمو أهل الذمة إلا لأنهم في ذمة الإسلام يجب حفظهم والدفاع عنهم وتحريم دماؤهم وأموالهم وقد أوصى عليه السلام بالوفاء لهم وحذر من ظلمهم، وفي حديث من ظلم ذميا كنت له خصيما يوم القيامة ومن كنت خصيما فلجت عليه الجنة وفيه من قتل معاهدا في غير كنهه حرم الله عليه الجنة... وفيه... إذا جار الحاكم قل المطر وإذا تركوا الجهاد رهبة ألبسهم الله سيم الخسف ووسمهم بالصغار»¹⁰⁸.

ومن البديهي أن الظواهر الصادرة بهذا الشأن وتذكير أهل الذمة مرارا بوضعهم الشرعي، ومبادرات أخرى تصب في نفس الاتجاه، كانت كلها لا تخلو من إشارات مقصودة موجهة نحو الفقهاء. ففي واقع الأمر، كان يصعب على المتشددین من ضمن هؤلاء، الإدلاء صراحة بأي انتقاد فيما يخص استخراج الجزية مثلا، لأن التغلغل الأجنبي حال دون إخضاع الأثرياء اليهود لها، ولم يترك للسلطان سوى جماهير الضعفاء، وهي جماهير كانت تتادي بالشفقة على حالها، جريا على سنة السلف الصالح ورأفة الخليفة عمر بأهل الذمة المعوزين.

وفضلا عن "التسامح" في القبض الفعلي للجزية، كان المولى الحسن، وقبله المولى عبد الرحمن بن هشام وسيدي محمد بن عبد الرحمن، يأمررون الأمناء في أحوال الشدة بتوزيع الصدقات على الضعفاء اليهود المتكدسين في ملاحات المدن الكبرى، وهي أحياء أخذت تتكاثر ساكناتها نتيجة ارتفاع وتيرة وحجم نزوح يهود البوادي صوب مراكز والصويرة ومكناس وغيرها من المراكز الحضرية عقب موجات الجفاف التي تعرضت لها البلاد. فواجه الفقراء في هذه الأحياء سوء التغذية والجوع وتفشي أمراض معدية، وهي معانات يومية لم تتمكن المؤسسات الخيرية اليهودية المحلية من تخفيف وطئتها نظرا لانخفاض مداخيل هذه المؤسسات وتلاعب بعض مسيربيها بصناديقها. ولم تستطع الجمعيات اليهودية الأجنبية، من جهتها، مواجهة هذه الأوضاع المزرية والحد من مآسيها إلا بشكل ظرفي وهامشي. وبرزت بصفة خاصة حدود تضامن هذه الجمعيات الفعلي وما يمكن أن تقوم به على أرض الواقع عندما اتضح عجزها على إيجاد حلول عملية للتخفيف من حدة تدهور الأوضاع السكنية والصحية في الملاحات الكبرى، إذ اكتفوا بالاستجداد بالسلطان واستعطافه. وقد انتهز المخزن الفرصة لإظهار اهتمامه برعاياه، لاسيما وأنه كان يترك مائة العلاقات القائمة بين رؤساء هذه الجمعيات والحكومات الأوروبية، ومدى

¹⁰⁸ - بن زيدان، إتخاف...، م.س.، ج. 2، ص. 227، 1 محرم 1300 / 2 نونبر 1882.

تواظفهم معها على أكثر من مستوى. وتجلت استجابته لاسترعاء مسيري الجمعية الإنجليزية اليهودية وغيرها من الجمعيات في الاستعداد الذي أبان عنه لإدخال تحسينات على أحياء اليهود لترميم بعض مبانيها المهتدة بالانهيار وتبليط واجهة دورها، وتقوية الأسوار الخارجية المحيطة بالملاحات لمنع التسلل إليها، إلى غير ذلك من الإجراءات الإصلاحية.

وعلى غرار ما قام به والده قبله بهذا الشأن، أصدر المولى الحسن أوامر لتحسين الأوضاع السكنية بالملاحات، ولاسيما بملاح الصويرة، وذلك سنتي 1876 و1891. ومواكبة لما سبق لوالده تحقيقه بهذا الحي بالذات في العام 1865، أمر المولى الحسن بإنجاز أشغال كبرى هدفت إلى صيانة ما كان يمكن صيانتها وتنظيم حملات واسعة لتنظيف الأزقة والممرات، وقد تحمل المخزن وحده جميع المصاريف المادية المترتبة عن ذلك.

غير أن مفارقة كبرى وعويصة طفت على الواجهة مباشرة بعد انتهاء المخزن من هذه الأشغال. وقد تمثلت في تكتل الأثرياء اليهود لاستغلال ما أنجز والاستفادة منه دون غيرهم. وفي شهادة أدلى بها عقب انتهاء الأشغال التي أمر سيدي محمد بن عبد الرحمن بإنجازها، أشار قنصل فرنسا بالصويرة فردينان كأي (Ferdinand Gay) في تقرير رسمي إلى بشاعة ما أقدم عليه المضاربون، ومن ضمنهم محميين فرنسيين (أمثال أبرهام قرقوز)، قال أنه استدعاهم للمثول أمامه بالقصالية وأشعرهم باستنكاره الشديد لفظاعة ما قاموا به، هم وغيرهم من اليهود الأثرياء، على حساب الفقراء¹⁰⁹.

وفي مطلع عام 1892، اعترف رئيس الجمعية اليهودية- الإنجليزية هو الآخر ببشاعة مثل هذه التصرفات، واستنكرها في رسالة موجهة لرئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية، اللورد سالسبوري، حيث أكد فيها "أن أنانية وجشع بعض الملاكين العقاريين (اليهود الأغنياء) شوهدت لسوء الحظ ما حققه صاحب الجلالة (السلطان)، حيث انقض (هؤلاء القوم) على ما تم انجازه بفضلهم واستحوذوا عليه لصالحهم، في حين أن أوامر جلالتهم كانت تتوخى أصلاً وبشكل حصري (تحسين ظروف السكنية) لفائدة الفقراء (وحدهم)¹¹⁰.

¹⁰⁹ - A.E.P., C.C., Mogador, IV, 21 novembre 1865, « J'ai fait mander... Abraham Corcos, protégé français, et je lui ai fait sentir combien il était honteux et inhumain de spéculer... sur la misère des pauvres gens ».

¹¹⁰ - F.O., 99, 294, London, January 13, 1892, The Chair of the Anglo-Jewish Association to Lord Salisbury, "Unfortunately, His Majesty's benevolent designs are being frustrated through the selfishness and cupidity of some of the more wealthy owners of property who="

وبسبب تقلص هامش تحرك المخزن إزاء أعيان اليهود، لم يعد في إمكانه إرغامهم على تجميد مبالغ كراء عقاراتهم، أو الاكتفاء بزيادة محدودة تأخذ بعين الاعتبار ضائلة دخل الضعفاء من إخوانهم في الدين والعاطلين منهم. وقد ظهر هذا العجز، وإن بشكل يكتنفه أحيانا بعض الغموض، عقب إحراز هؤلاء الأعيان على نوع من "الاستقلالية" تجاهه، وانتقالهم إلى طور جديد نالت فيه القوى الأجنبية "أفضليتهم" بحكم قدرتها على الإنعام عليهم بامتيازات ملموسة لم يعد في استطاعة السلطان توفيرها لهم أو ضمان ما يعادلها.

إلا أن تراجع صلاحيات المخزن فيما يخص شؤون الملاحات الداخلية كان لا يمنع السلطان من تتبع ما يجري داخل هذه الأحياء، ولا سيما في حالة إقدام بعض الأعيان على اتخاذ المبادرات وإجراءات مخالفة للأعراف ولعهد الذمة. ففي الصويرة بالذات، وبالرغم من كل ما قام به لتحسين أوضاع اليهود السكنية، أو على الأقل الحد من تدهورها، عارض السلطان بشدة إحداث حمام بالملاح وأمر عامل المدينة بمنع ذلك، وللرد مسبقا على شكاوي اليهود وتدخل الممثلين الأجانب، أخبر نائبه بطنجة الحاج محمد الطريس بقوله:

«بلغنا أن اليهود جعلوا حماما بالصويرة، فأمرنا الخديم الذوبلاي بالضرب على أيديهم ومنعهم منعا كلياً ومن أبي يقبض عليه وإن كان ميتا يسترعي على حاميه بأنه إن لم يكفه يقبض عليه ويوجهه للباشدور لأن الأمر الغير المباح لسائر الناس كالحمام المختص به الحبس والمخزن كل الناس فيه سواء لا يهود ولا غيرهم وعرف البلاد يتبع وأحرى اليهود فإن لنا عليهم عهدا وشروطا يجب عليهم الوفاء بها والعمل بمقتضاها وإلا فيفضي بهم نقصانها إلى ضرر لا يؤمن [عليهم منه؟] ولا تبقى لهم ذمة معه، وأعلمناك لتكون على بال»¹¹¹.

وقبل مراسلة النائب وحثه على الاتصال بالسفراء، وجه السلطان اللوم لعامله على الصويرة ووبخه لأن بناء الحمام ثم "بمراى ومسمع (منه) ولم يتصدر منه (أي العامل الزكراكي الذوبلاي) نكير لذلك ولا تغيير ولا إعلام به"¹¹². وشمل التوبيخ أمناء الثغر الصويري لأنهم سكتوا هم أيضا على "خرق شنيع وفظيع (في حين أنه كان يتعين عليهم) الإعلام به"¹¹³.

=are seeking to secure for themselves the benefit of His Majesty's orders which where intended for the poor".

¹¹¹ - خ.ع.ر.، و.ب.، تنديد السلطان بحمام أحدثه محميون فرنسيون، 17 صفر 1302 / 6 دجنبر 1884؛ خ.ع.ر.، سجل رقم 360، مجموعة من الرسائل الخاصة بنفس الموضوع و موجهة لعامل و أمناء الصويرة، 24 ، 25 ، و 26 ربيع الأول 1302/11، 12، 13 يناير 1885.

¹¹² - خ.ع.ر.، و.ب.، 24 ربيع الأول 1302 / 11 يناير 1885.

¹¹³ - م.ن.، 26 ربيع الأول 1302/13 يناير 1885.

وفي إطار تتبعه لمجرى الأحداث داخل الملاحات، لم ينشغل المخزن بمبادرات اليهود المخالفة للشريعة الإسلامية وللأعراف فحسب، بل أولى اهتمامه أيضا، وبطبيعة الحال لكل ما من شأنه إحداث اضطرابات، خصوصا وأن هذه الأحياء كانت تعج بالأنشطة الحرفية والتجارية والصرف وأبوابها مفتوحة في وجه المسلمين، سواء منهم أهل المدينة أم رجال ونساء القبائل والبوادي المجاورة. وكان النصراني لا يجدون عموما مسكنا أو محلا تجاريا إلا بالملاح. والمثير للانتباه هو أن أعضاء البعثات التبشيرية أقاموا بهذه الأحياء رغم أنهم كانوا يعملون أساسا على تنصير اليهود.

وتعرض اليهود فعلا لحملة تبشيرية استهدفت جماعتهم وراهننت على فقرومآسي الطبقات الشعبية، وذلك في أعقاب الفشل الذريع الذي مني به المبشرون في الأوساط الإسلامية، حيث لم يفوزوا ولو باعتناق مسلم واحد لدين المسيح. ولتكثيف النشاط التبشيري داخل الملاحات، تعبأت إرساليات أوربية وأمريكية شتى، ومن بينها على وجه الخصوص إرساليات بروتستنتية احتلت طبيعتها الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود، والبعثة البروتستنتية الخاصة بالمغرب الجنوبي، وبعثة ملدواي لليهود، والبعثة الطبية الرائدة لليهود والمسلمين بالمغرب، والإتحاد العالمي للإنجيل¹¹⁴.

ولضمان فعالية حملاتها ودعايتها، اعتمدت هذه البعثات، فيما اعتمدت عليه وسخرته، على نصارى قدموا من المشرق (وخاصة من سوريا)، وعلى يهود مهتمين من الجزائر أو من أوروبا الوسطى والشرقية. ويأتي على رأس هؤلاء المدعو ج.ج. كينسبورغ (J.G. Ginsburg) وهو روسي ويهودي الأصل، حصل على الجنسية البريطانية سنة 1851 وبعدها الجنسية الفرنسية سنة 1883. وبعد قدومه إلى المغرب، أقام بالصويرة فيما بين سنتي 1875 و1886، وهي مدة طويلة تميز خلالها بنشاطه التبشيري المكثف، والذي أثار الكثير من القلاقل والاضطرابات.

ونظرا لاستهدافه اليهود أساسا، فإنه أثار سخط حاخاماتهم وأعيانهم. وبعد استجداء هؤلاء بالسلطان وبالسفير ج.د. هاي، قرر هذا الأخير طرده من الصويرة¹¹⁵. وقد احتج

¹¹⁴ - London Society for Promoting Christianity Amongst the Jews, British and Foreign Bible Society, North African Mission, Pioneer Medical Missionary to the Jews and Moslems, World's Gospel Union, Mildway Mission, Southern Morocco Mission...

¹¹⁵ - نموذج من استرعاءات السلطان لدى المفوضية البريطانية بواسطة نائبه بطنجة: "و بعد، فإن جماعة يهود الصويرة رفعوا الحضرة مولانا الشريفة شكاية بما لحقهم من الضرر من نصارى يقرض الحادئين بتلك المرسي، وهو أنهم غيروا عليهم دينهم وصاروا يفرقونهم عن اولادهم بالخداخ والسحر، وأن الجسارة بلغت بهم إلى التعرض ليهودية بنت مشان بن بخاش، وجهها ابوها زائرة، فقلبوا عليها حتى حصلوها عندهم ولم يجد ابوها طاقة لافتكاكها. ولا يخفاك أنه لا يلق التعامي عن مثل هذا، لأن الدخول في أمر الدين يمكن أن يصدر منه الضرر العظيم المؤدي إلى المكر بالمضر أو قتله." =

عليه كينسبورغ احتجاجاً شديداً وحاول التشهير به في كتاب له نشره بلندن سنة 1880 تحت العنوان التالي: "قصة اضطهاد البعثة البروتستانتية لدى يهود موكادور، المغرب"¹¹⁶. ونشر كلمة المسيح وتبليغها، اختار المبشرون على اختلاف مشاربهم وألوانهم، المراهنة على بؤس الفئات الشعبية اليهودية، وذلك لأنهم تيقنوا من فشلهم في الأوساط المسلمة، حيث لم يحصلوا، على حد تعبير السفير الفرنسي دومبيل، "ولو على مهتد واحد". ولتحفيز الفقراء وحثهم على حضور ومتابعة جلسات تلقين التعاليم المسيحية، كانوا يوزعون عليهم، وعلى النساء المعوزات وأطفالهن بشكل خاص، الملابس والنعال والخبز وبعض النقود ويعالجونهم عند الحاجة. وبفضل هذه الصدقات جلبوا حولهم نسبة لا يستهان بها من اليهود ووظفوا أعمالهم الخيرية هذه لمواجهة الحاخامات، والصمود في وجه تهديداتهم وتهديدات غيرهم من الأعيان. ورغم الضغوط القوية التي مارسها الحاخامات على إخوانهم في الدين للوافدين على المبشرين وتهديد كل من اقترب من هؤلاء بالكفر والمقاطعة وتحريم دفنه، فقد عجز في واقع الأمر أخبار اليهود ولم يتمكنوا من إيقاف النشاط التبشيري أو حتى عرقلته. فكان من شأن استفحال ظاهرة التنصير بالصورة وغيرها من المدن الإسهام في تقوية جانبيه التبشير وإثارة سخط الجمعيات اليهودية الأوروبية والأمريكية وانتقادها للحاخامات وكبار التجار، ومؤخذتهم على عجزهم وعدم تحركهم بكيفية فعالة لإقناع إخوانهم بالتمسك بدينهم.

ولم يكن بطبيعة الحال في استطاعة الأعيان اليهود تحمل هذا الوضع، ذلك أن أوضاعهم الشخصية وامتيازاتهم والتسهيلات التي كانوا يجدونها لإيصال مطالبهم وشكاويهم إلى الممثلين الأجانب وإلى السلطان، كانت مرتبطة إلى حد ما بمساندة هذه الجمعيات لهم واستعدادها للتوسط لهم لدى الحكومات الأجنبية والدفاع عن مصالحهم. وذلك بالضبط هو ما قامت به، على سبيل المثال، الرابطة الإسرائيلية العالمية والجمعية اليهودية الإنجليزية، إبان انعقاد مؤتمر مدريد (1880)، حيث تعبا مسيروها للضغط على الحكومات الأوروبية بهدف إقشال أي تعديل لنظام الحماية والتجنيس. وقد أشار مرارا النائب برغاش، خلال المؤتمر، إلى تحركات "الرتيل اليهودي الإنجليزي" (روتشلد Rothschild) ومساعدته لدى

سوان سيدنا اعزه الله لا يرضى ولا يقبل من يأتي لإيائته، ويخوض في إفساد دين من هو تحت حكمه. وقد أمرني إيداه الله بعدم قبول هذا الفعل الصادر من هؤلاء النصارى، وبالوقوف في رد اليهودية لأبيها وعدم التعلمي عن ما سعا فيه من الضرر، وإن لم يرجعوا عن فعلهم فيطالبوا بالخروج من الأرض ليلا تقع فتنة بسببهم. وبني أسترعى من جميع ما يحصل من الضرر من قبلهم، فنطلب منكم رفع هذا الضرر وحسم مآلته. وعلى المحبة والسلام"، 19 صفر عام 1294 / 5 مارس 1877.

¹¹⁶ - J.G. Ginsburg, *An Account of the Persecution of the Protestant Mission among the Jews at Mogador, Morocco*, London, 1880.

مندوبي الدول بالعاصمة الإسبانية. وردا على ما أخبره به نائبه بشأن تحركات من أسماء "الرتيل" لم يسع السلطان سوى "تسليم أمره إلى الله" (على حد تعبير المولى الحسن)¹¹⁷. بغض النظر عن نتائج مؤتمر مدريد، لا شك أن ما جرى في كواليسه أعطى للدوائر المخزنية العليا فرصة إضافية للتأمل في نفوذ وقوة ضغط الجمعيات اليهودية الأجنبية، وضرورة العمل على كسب تفهمها لأوضاع المغرب و حسن نوايا السلطان تجاه رعاياه اليهود.

وبما أن الأعيان اليهود المغاربة كانوا واعين أكثر من غيرهم بوزن هذه الجمعيات وتفانيها في بالدفاع عن مصالحهم، فإنه كان يتحتم عليهم إظهار تعبتهم لإشغال النشاط التبشيري داخل الملاحات. لذا استجدوا في آخر المطاف بالسلطان و"تشفعوا" لديه لكي يتدخل ويؤازر وقوفهم في وجه كنسبورغ وغيره من المبشرين. وقد استجاب السلطان لنداءات الحاخامات وكبار التجار وحث العمال والقواد على عرقلة أنشطة المبشرين والتضييق عليهم فيما يخص كراء الدور مثلا، حيث كانوا يواجهون فعلا صعوبات جمة في هذا الباب.

ولتقادي للدخول في جدال عقيم مع السفراء الأجانب حول بنود المعاهدات الخاصة بإقامة رهبان ومبشرين بالمغرب، وهي مسألة شائكة أثرت من جديد خلال مؤتمر مدريد عندما حاول البابا إقحام قضية "الحرية الدينية" في جدول أعمال المؤتمر، فضل المولى الحسن الإلحاح، في رده على بعض المفوضيات، على الجوانب الأمنية والاضطرابات التي يمكن أن تسبب فيها النزاعات القائمة بين المبشرين واليهود المناهضين لأنشطتهم.

غير أن الحصانة القضائية المعترف بها للمبشرين بمقتضى المعاهدات وبصفتهم أجنب، حالت دون التدخل المباشر للمخزن، واتخاذة للإجراءات التي كان ينادي بها الحاخامات. ونظرا لاستحالة اتخاذ تدابير فورية، لم يسعه سوى القيام بالتحركات الأولوية المتمثلة في إشعار السفارات المعنية لمطالبتها بتنبية المكلفين بالإرساليات بمخاطر ردود الفعل العنيفة التي كان أحبار اليهود ينوون الإقدام عليها لوضع حد لتتصير إخوانهم، وكذا التهديد الذي لوح به بعضهم، حيث أشاروا إلى إمكانية الاستعانة بأصدقائهم المسلمين، واستفار أعيان القبائل إن اقتضى الحال للتخلص نهائيا من الخطر المسيحي. وفي اتصالاته مع المفوضين الأجانب لم يكن المخزن، بالطبع، في حاجة لشرح عواقب الاستجداد بالقبائل وما يمكن أن ينجم عنه بالنسبة للمبشرين والأوروبيين بصفة عامة.

¹¹⁷ - ابن زيدان، إتحاف، م.س، ج. 2، ص. 416، السلطان إلى برغاش، "ذكرت أن الرتيل... قدم لهنالك (مدريد) وصار يفسد عليك ما تحاوله".

وتفصح المراسلات المخزنية الخاصة بأساليب المبشرين ويتدخل السلطان لمناصره الرعايا اليهود ومساعدتهم على الدفاع عن دينهم، تفصح عن مميزات المخزن في هذا الباب. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال الرسالة التالية الموجهة على لسان المولى الحسن إلى السفير البريطاني:

«وبعد فإن جماعة يهود الصويرة رفعوا لحضرة مولانا الشريفة شكاية بما لحق من الضرر من نصارى بقريش المعتدين بتلك المرسى، وهو أنهم غيروا عليهم دينهم وصاروا يفرقونهم عن أولادهم بالخداخ والسحر، وأن الجسارة بلغت بهم إلى التعرض لليهودية بنت مشان بن بخاش، وجهها أبوها زائرة، فتلبسوا عليها حتى حصلوها عندهم ولم يجد أبوها طاقة لافتكاكها. ولا يخفاك أنه لا يليق التعامي عن مثل هذا، لأن الدخول في أمر الدين يمكن أن يصدر منه الضرر العظيم المؤدي إلى المكر بالمضبر أو قتله. وأن سيدنا أعزه الله لا يرضى ولا يقبل من يأتي لإيالته ويخوض في إفساد دين من هو تحت حكمه. وقد أمرني أيده الله بعدم قبول هذا الفعل الصادر من هؤلاء النصارى، وبالوقوف في رد اليهودية لأبيها وعدم التعامي عن ما سعا فيه من الضرر، وإن لم يرجعوا عن فعلهم فيطالبوا بالخروج من الأرض ليلا تقع فتنة بسببهم. وإني أسترعي من جميع ما يحصل من الضرر من قبلهم، فنطلب منكم رفع هذا الضرر وحسم مادته».

وفيما يخص التناقضات القائمة بين اليهود أنفسهم لم يفت المخزن بالطبع الانتباه إلى احتدام التصدع الناجم عن استغلال العناصر المحمية لامتيازاتها وانشغالها بتقوية مكانهم دون إعارة الاهتمام لمعاناة الفئات الشعبية ويؤسها. وذلك ما أسفر عن اتساع الشرخ، بل و إحداث انشطار، داخل المجموعات اليهودية. وقد أشار أحد العمال إلى هذا الانقسام في سياق حديثه عن يهود مكناس، فقال "إن أمر النميين قد اختل نظامهم ونشئت شملهم". وهو أمر أثار أيضا انتباه الجمعيات اليهودية الأوروبية. ففي تنديده بما آلت إليه الأمور في ملاح الصويرة مثلا، حيث ضاعف الأغنياء اليهود مبلغ كراء الدور والشقق التي كان يتكس فيها الكادحون والفقراء، شجب رئيس الجمعية اليهودية-الإنجليزية بقوة ما أسماه "أنانية وجشع الأثرياء"، ومعارضتهم الشديدة لمشروع توسيع الملاح، وتعبئتهم لإفشاله بهدف الحفاظ على مستوى مبلغ كراء الدور والدكاكين المفروض على الضعفاء¹¹⁸.

وقد شكل هذا الشرخ ومعاناة الجماهير الشعبية بسبب "أنانية" الأثرياء واستغلالهم لإخوانهم في الدين فرصة سانحة وأرضية خصبة حاول النشطاء

¹¹⁸ - F.O., 99, 294, London, January 13, 1892, The Chair of the Anglo-Jewish Association to Lord Salisbury.

الصهاينة توظيفها لفائدة حركتهم، لاسيما في ملاح الصويرة حيث أقدموا على تأسيس النواة الأولى لخلاياهم غداة صدور كتاب "الدولة اليهودية" لثيودور هرزل (Theodor Herzl) وانعقاد أول مؤتمر صهيوني ببازل (1897). فركزوا دعائيتهم على فكرة "الرجوع إلى القيم اليهودية" وواجب التضامن المقدس بين "بني إسرائيل"، وهاجموا بشدة غطرسة الأغنياء ونسيانهم لواجباتهم إزاء إخوانهم¹¹⁹.

¹¹⁹ - D. Schroeter, The Politics of Reform in Morocco: The Writings of Yshaq b. Ya'ish Halewi in *Ha'sefirah* (1891), in *Misgav Studies in Jewish Literature*, Jerusalem, 1894. D. Schroeter and Joseph Chetrit, The Transformation of the Jewish Community of Essaouira (Mogador) in the Nineteenth and Twentieth Centuries, in H. E. Goldberg (ed.), *Sephardi Middle Eastern Jewries. History and Culture in the Modern Era*, Indiana University Press, pp 106-107, « The first Zionist cell was established in Essaouira in 1900... The support for Zionism was preceded by an interest in the revival of Hebrew and a « return » to the original sources of Judaism... Thus, Zionism... was integrated into a Moroccan context which paralleled salafiyism... - the Islamic reformist movement which also advocated the « return » to a « pure form of religion »... A number of new solidarities were founded dealing with charity, educational reform, and other communal activities... Significantly, some of these new associations were created independently of the leadership of the community... The secret society of maskilim... represented a significant departure from the hegemony of the oligarchic leaders ».

الفصل الخامس بين الدبلوماسية والبوارج الحربية

١- مؤتمر دولي ثان لمراجعة معاهدة مدريد؟

1- تقييم بريطاني لتطور أوضاع المغرب

في خطاب شهير ألقاه بمدينة كلاسكو سنة 1891، وتناول فيه موضوع "انحطاط الأمم"، مع تلميح مرارا للعالم الإسلامي، قارن الوزير الأول البريطاني، اللورد سالبور (Lord Salisbury)، المغرب بـ "قصر من الرمال"، يمكن أن ينهار في أية لحظة وحين. وقبل ذلك بعدة عقود، سبق للسفير ج. د. هاي إثارة الانتباه إلى المخاطر المحدقة بالمغرب والمهددة لسيادته واستقلاله بسبب استفحال ظاهرة الحميات والمخالفات. وقد أكد هاي، مباشرة بعد نهاية الحرب الإسبانية المغربية (1859-1860) وجلاء جيوش الاحتلال عن تطوان (1862)، "أن السلطان يواجه مصاعب كبرى في إدارة القبائل المتوحشة القاطنة بمناطق البلاد، الداخلية ولا يتغلب على هاتهن القبائل ويرغمها على الامتثال لسلطته إلا بمشقة بالغة".

وانطلاقاً مما شاهده إبان وفي أعقاب "حرب تطوان"، توقع السفير البريطاني تقاماً متواصلًا لهاته المصاعب، واتساعاً لرقعتها الجغرافية. ففي نظره كان من شأن تزايد عدد المحميين والمخالفين في المناطق الساحلية وسهول الحوز وفاس ومكناس شل الإدارة حتى في جهات البلاد التي اعتادت الخضوع للسلطة المخزنية ودفع الضرائب والاستجابة للاستغفار للحركة¹.

وتأكدت بالفعل توقعات هاي؛ فخلال المرحلة الممتدة من 1860 إلى حوالي 1870 برز بالتدرج نوع من "التداخل" بين المناطق التي كان المخزن يعتبر أن "الأحكام لا تتأهلها

¹ - F.O. 99, 131, J.D. Hay to Lord Stanley, 28 December 1867, « The country is in a more wretched state of anarchy than I have known it to be during the thirty-five years that I have been acquainted with Morocco. The failure of crops during the last two years, the high price of grain, and all kinds of food, and the misery which the poorer classes are now suffering from, have in a great measure contributed to augment the disorder and crimes which are daily committed ; but the chief evil in my opinion is the character of the present Sultan, Seid Mohamed, who is totally unfit, from the very fact of his being of a mild and humane disposition, and opposed to the punishment by death, to rule over the wild and warlike people of Morocco... (The Sultan) is surrounded by venal and corrupt officers, with the exception perhaps of the Prime Minister Sidi Tayeb el Yamani, whose influence over (Seid Mohamed)'s mind does not appear to be sufficient to prevent His Majesty being guided by the counsels of ignorant fanatics ».

على الوجه المرغوب" والمناطق الخاضعة بشكل عام لسلطته. وقد ترتب هذا التداخل عن تكاثر السماسرة والمخالطين في السهول المجاورة للمراسي وبذلك اتسعت دائرة "السيية" وصارت تشمل "بلاد المخزن" (حسب التصنيف الكولونيالي).

إلا أن فرقا شاسعا كان يفصل "السيية" التقليدية عن "السيية" المرتبطة بالتغلغل الأجنبي؛ ففي الحالة الأولى كان المخزن يقوم من حين لآخر بحركات لقمع "المفسدين" وإرغامهم على الانصياع لسلطته وأداء الضرائب والقيام بالكلف، أما في الحالة الثانية فإنه وجد نفسه أمام "مفسدين" جدد تعذر عليه التكيل بهم أو حتى تهديدهم، لأن السفراء والقناصل الأجانب كانوا يقفون بجانبهم ويستغلون أدنى "حادث" للتدخل في شؤونه الداخلية، وهي شؤون اختلط فيها "الداخلي" بـ "الخارجي" وارتبكت ارتباكا شديدا. وقد أثر سلبا انحياز المفوضيات غير المشروط على الجهود التي كان يبذلها المخزن لدى الحكومات الأجنبية لإقناعها بضرورة الحد من "تطاول وبطش المحميين"، وأفرغها من دلالاتها حيث حولها إلى محاولات عبثية وعقيمة.

2- "الباب المفتوح" مقابل إلغاء نظام الحماية؟

امتازت الفترة الممتدة من 1884 إلى 1886 بتصاعد تهديدات فرنسا وتحرك مفوضها بطنجة و كأن بلاده مقبلة على تكرار ما أقدمت عليه في تونس وفرض سيطرتها على المغرب علنا، وذلك ما عبرت عليه بالخطوة العملية والرمزية البارزة المتمثلة في منح حمايتها لشريف وزان.

وتصدر الفترة ذاتها استعداد ج. د. هاي للتقاعد والانسحاب من الساحة المغربية. وقد تقاعد فعلا المفوض البريطاني سنة 1886، تاركا وراءه إرثا ثقيلًا وبصمات عميقة أثرت بالغ التأثير على سياسة بلاده تجاه المغرب ومصيره. وقد حال خلاف جوهرى نون وقوع تفاهم حقيقي بينه وبين السلطان فيما يخص الحماية الأجنبية ومسألة الإصلاحات. فبالنسبة لهاي لم يكن هناك أي مبرر للحماية سوى ضرورة صيانة أرواح وممتلكات التجار، نظرا لطبيعة النظام الاستبدادي القائم في البلاد وجور الولاة. ولذلك كان يدعو السلطان إلى القيام بإصلاحات لتحديث الدولة ودواليبها بدءا بدفع رواتب منتظمة للقواد والعمال والأمناء... بهدف استئصال كل أسباب التسلط الموضوعية والذاتية حتى لا تجد الدول الأجنبية أي مبرر أو ذرائع للتمسك بالحمايات والدفاع عن إيجابياتها².

² - F.O., 99, 260, June 6, 1888, « Protocol providing that the modification of the Madrid convention of 1880 shall not take effect until the Sultan has carried out to the satisfaction of the Powers the reforms demanded by them".

أما السلطان، فإنه كان يدافع من جهته عن معادلة مغيرة تماما لمعادلة هاي، حيث كان يطالب بحل مشكلة الحمایات لتمكينه من الحصول على الموارد الجبائية اللازمة لتمويل الإصلاحات. وكان يعتبر أن انتشار الحمایة بسبب ارتباطها بالتجارة البحرية ونمائها لا يشجعه منطقيا على تحرير المبادلات، بل يدفعه بالعكس إلى العمل جادا من أجل تقليصها إلى أقصى درجة. وهذا بالذات ما لم يود هاي، إطلاقا، قبوله أو حتى سماعه، إذ كان يتمسك بقناعاته ويستدل باستمرار بعظمة بلاده التجارية على المستوى العالمي لإبراز فضائل الليبرالية. ويؤكد بهذا الصدد أن المعدل اليومي للصادرات والواردات البريطانية يبلغ ما يعادل 9000000 ريال، في حين أن قيمة ما يصدره المغرب صوب بريطانيا وما يستورده منها سنويا يتراوح ما بين 150.000 و 200.000 ريال³.

وعلى أساس قناعاته وتصورات، واصل هاي فيما بين 1882 و 1886، جهوده لانتزاع معاهدة تجارية جديدة، رافضا كل براهين السلطان المعارضة لتحرير شامل للمبادلات البحرية. وقد صمد المولى الحسن ولم يغير موقفه رغم جانبية الإغراء الجديد الذي تقدم به المفوض البريطاني باسم بلاده ودول أخرى والمتمثل في مقايضة التحرير الكامل المنشود وإزالة ما تبقى من القيود (لاسيما في وجه الصادرات) بمراجعة جذرية لنظام الحمایات، وربما وضع حد له بالمرّة.

ورغم المعانات الهائلة المترتبة عن مواقف المفوضيات التعجيزية فيما يخص تطبيق مبدأ تعميم الضرائب المتفق عليها في مدريد، فإن السلطان لم ينجذب بتلك "المقايضة" لأن تجربة 1880-1882 أثبتت له أن الدول الأوروبية تنتزع منه تنازلات ملموسة ولا تلتزم من جهتها بوعودها وحتى بما هو مسطر في وثيقة رسمية دولية مثل معاهدة مدريد. لذلك أبان عن كثير من التحفظ تجاه مقترحات هاي و"نصائحه"، وهي نصائح مشابهة تماما لما قيل للمولى عبد الرحمان بن هشام قبل 1856 وأثبت الأخذ بها (كرها) أن فرضية "ما هو صالح لبريطانيا، هو بالضرورة صالح للمغرب" لا تخدم في واقع الأمر سوى مصالح بريطانيا وتلحق أضرارا جسيمة بالمغرب. وفي جوابه على هاي، أكد برغاش باسم المولى الحسن "أن لكل بلد وجهات نظره الخاصة التي تتماشى مع ما هو مفيد لأهله. ولا يمكن لأي كان معرفة المصلحة الحقيقية لبلد ما أكثر مما يعرفه أهل البلد أنفسهم". وفي مرحلة لاحقة، أوضح الوزير محمد غريط من جهته "أن هذه الإيالة لا تقاس على غيرها من الإيالات في الداخل والخارج، لكون هذه الإيالة لازالت على حالها من

³ - خ. بن الصغير، المغرب و بريطانيا العظمى، ص. 492.

التبرير وعدم التمدن...وأهل كل إيالة أعرف بما فيه صالحهم من ضده⁴.

وما كان للمفوض البريطاني، الذي دشّن مهامه بالمغرب بإصدار كتاب سنة 1844 اختار له حينئذ عنوان دال "غرب بلاد البربر: قبائله المتوحشة وحيواناته المفترسة"، إلا أن ينشر مبدئيا لكلام وزيرمغربي يعترف صراحة أن بلاده "لازالت على حالها من التبرير وعدم التمدن". وقد ذهب الوزير المذكور إلى حد استعارة مصطلح غربي غريب عنه، ألا وهو مصطلح "التبرير"، للتعبير عن مراده. غير أن ما ذكره غريبط كان في واقع الأمر، وبعد إمعان النظر فيه، لا يبعث على الانبساط أو الانتشراح لأنه كان يعني ضمنيا أن فتح أبواب المغرب واسعة أمام أوروبا وتجارها لم يقرب هذا القطر ولو بشبر واحد، وطيلة ما يناهز نصف قرن، من الآفاق المشرقة ومختلف أوجه الرخاء والنعيم التي كان هاي يعده بها إيان مفاوضات 1854 - 1856⁵.

ويمكن بسهولة تصور نزول كلام الوزير كالصاعقة على هذا الأخير إذ أنه كان بمثابة طعن صريح في حصيلة الصدارة التي احتلها المفوض البريطاني على الساحة المغربية طيلة ما يفوق أربعة عقود. ولم يكن من شأن إبحاح برغاش وغريبط، باسم السلطان، على أنه "لا يمكن لأي كان معرفة المصلحة الحقيقية لبلد ما أكثر مما يعرفه أهل البلد أنفسهم" وأن "أهل كل إيالة أعرف بما في صلاحهم من ضده"، أن يخفف من صنمة هاي وامتاعضه. ذلك أن "مصارحة" من هذا القبيل وبدون أدنى لياقة أو نفاق دبلوماسي، كانت تعني في واقع الأمر نزع صفة "المحب" و"الساعي في الخير" عنه وإنزاله إلى مرتبة مفوض عادي لا يستوعب حقيقة أوضاع المغرب ولا ينشغل سوى بتحقيق أطماع بلاده⁶.

بدا ما يشبه الامتاعض واضحا في رده على ما اعتبره من دون شك، ومن وجهة نظره الخاصة، برهانا إضافيا على تزمّت مخاطبيه وعدم اعترافهم بالجميل وبمتطلبات العصر. وعبر فعلا الممثل البريطاني عن استيائه حين قال مخاطبا النائب السلطاني:

«إن وجهات نظر أولئك العظماء الذين عملوا في الماضي والحاضر على إرساء عظمة بريطانيا وراثتها وتقوّها (التجاري) على بقية دول العالم، هي وجهات نظر تتعارض تمام التعارض مع وجهات النظر غير الليبرالية حول التجارة، والتي يبدو لي أن المستشارين نجحوا إلى حد بعيد في ترسيخها في ذهن جلالة السلطان (...).

⁴ - م.ن.، ص. 498 - 500

⁵ - J. D. Hay, *Western Barbary: its wild Tribes and savage animals*, London, 1844, p. 117.

⁶ - خ. بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، م.س.، ص. 489.

إن حالة الفقر التي يوجد عليها سكان المغرب -بالرغم من تمتعه بأراض شاسعة وخصبة...- علاوة على تجارته ومدخله الهزيلة، والأعداد الضئيلة من الجيوش البرية الموجودة رهن إشارة جلالته السلطان وغيرها من علامات الضعف والفقر بالمقارنة مع أصغر الدول الأوروبية، كل ذلك يثبت أن الماسكين بزمَام تسيير البلاد، والذين نصحوا السلطان...، قد سلخوا وما زالوا يسلكون نهجا وسياسة لم تؤد إلى تحسين أحوال البلد، وإنما أدت إلى انحطاطه التدريجي والى انهياره»⁷.

ووفقا لثوابت خطته في مجال التجارة البحرية بصفتها مصدرا أساسيا للمآسي الناجمة عن الحمایات، حاول السلطان إيجاد الدعم اللازم لتعزيز مواقفه ومواجهة الضغوط الأجنبية. لذلك استشار الرعية بقوله:

«أما بعد، فقد كان طلب منا بعض نواب الأجناس بطنجة... تجديد شروط التجارة بقصد تسريح الأشياء الممنوعة الوسق كالحبوب مطلقا والإنعام واليهائم ونحو ذلك ونقصان صاكة الخارج ذاكرين أن تسريح ذلك فيه النفع لبيت المال وللرعية وهذه مدة من خمسة أعوام ونحن ندافع ونسد... لإبقاء ما كان على ما كان...، والآن قد اشتد حرصهم على ذلك وتمالؤوا فيه على كلمة واحدة...، ولما أفضى الحال إلى ما أفضى إليه مما لا ينبغي ولم يمكن إلا الإعلان بذلك والمشاورة فيه مع من يعتد به استشرنا فيه جميع من يشار إليه بالخير والفضل والدين والعقل والذكاء والدهاء موثوقا بديانته وأمانته فلم يشيروا فيه بخبر وانفقوا على أن لا مصلحة في تسريح ذلك أصلا... ويترتب عليه ضعف المدخول الذي منه يقوم المخزن الجيش والعسكر ومصالح الرعية وأعظمها تضعيف الرعية بالقبض»⁸.

وقد حصل المولى الحسن على أجوبة صب معظمها في اتجاه رفض تحرير المبادلات، وبالأخص تصدير الحبوب. إلا أن المفوضية البريطانية وغيرها من المفوضيات شككت في مصداقية هذه الاستشارات ولم تقنع بها معتبرة أن ما قام به السلطان مجرد إجراء شكلي لجأ إليه لإضفاء طابع "شعبي" على رفضه⁹.

وعلق خلف أورديكا، شارل فيرو (Charles Féraud)، على هذه الاستشارات،

⁷ - ح. بن الصغير، م.س، ص. 489-490.

⁸ - أ. الناصري، م.س، ج 9، ص 182-183، استشارة السلطان للرعية.

⁹ - م.ن، قرار السلطان إثر هذه الاستشارة: "اقتضى نظرنا الشريف أن ظهر لكم درءا لتلك المفاسد المقدم على جلب المصالح أن يساعدوا على تسريح أشياء بقصد الاختبار، من تلك الأمور الممنوعة الوسق كالقمح والشعير وذكر أن البقر والغنم والمعز والحمير ثلاث سنين فقط على شرط الاختبار في المنفعة التي ذكروها في تسريحه، الكل بأعشاره المعلومة في مثله على أن يكون تسريح ذلك في وقت غلته مع وجود الخصب مدة من ثلاثة أشهر وبعد مضيتها يتقف... وتعلموا أنكم لن تزالوا في سعة فإن ظهر لكم ذلك فالامر يبقى بحاله، وإن ظهر لكم ما هو أسد وأحوط في الدفاع عن المسلمين فاطمونا به إذ ما أنا إلا واحد من المسلمين، وأعلمناكم بما كان امتثالا لقوله تعالى: (وشاورهم في الأمر) والسلام في سابع رجب الفرد الحرام عام ثلاثة وثلاثمائة".

في تقرير له مؤرخ 19 مايو 1886، قائلا بلغة لا تخلو من التهكم: "استفتى السلطان العلماء في شأن إبرام معاهدة للتجارة مع القوى الأجنبية، وأصدر تعليماته للعمال يأمرهم فيها بجمع الناس في المساجد وإخبارهم بمقترحات إنجلترا، وألمانيا وإيطاليا... لكن المؤمنين، في جميع أرجاء البلاد، فوضوا الحكم في ذلك الأمر للسلطان وحده"¹⁰. أما صاحب الاستقصا فإنه أوضح من جهته أن إجماع الرعايا لم يكن إجماعا مطلقا، مؤكدا بهذا الشأن أنه "لما قرء هذا الكتاب على خاصة الناس وعامتهم أجابوا كلهم بأن الرأي ما رآه السلطان وفقه الله إلا ما كان من بعض العامة الاغمار الذين لم يجربوا الأمور ولا اهتموا إلى النظر في العواقب فإنهم قالوا: ما تعطيههم إلا السيف لكن لم يلتفت إليهم"¹¹.

وإثر نقاعد هاي وتعيين وليام كوربي كرين (William Kirby Green) خلفا له، انكب هذا الأخير بدوره على مشروع معاهدة جديدة. وقد ورث عن سلفه مجموعة من التصورات والأفكار النمطية حول المغرب وتأخره، ومن ضمنها تعصب المسلمين المفرط؛ وجور الولاة، تجدر الرشوة في الأوساط المخزنية، التجاء الأهالي (رغم تعصبهم) لحماية النصارى للإفلات من الظلم والاستنزاف الضريبي، تكتم المستفيدين من الوضع القائم والمقربين من السلطان لرفض أي تغيير من شأنه المس بمصالحهم، واعتماد هذا الأخير على أساليب "صينية" للماطلة والتسويق "في تحد سافر للعالم المتحضر"¹².

وعلى نقبض هذه الانطباعات والأفكار التي كان لبعضها ما يبررها إلى حد ما، اقتنع أيضا كرين بفداحة وخيب نظام الحماية. وقد انتبه بشكل خاص إلى ما كان هذا النظام يلحقه من أضرار وذل بسمعة الحضارة الغربية والعالم المسيحي بفعل ممارسات المفوضين والقناصل الأجانب المنافية للأخلاق ونفسي الرشوة في وسطهم، فضلا عن فظاعة تجاوزات المحميين اليوفية. لذلك عبر عن تركيته

¹⁰ - A.E.P., C.P., 50, 19 mai 1886, Féraud au Quai d'Orsay, «Plébiscite du sultan à propos du traité de commerce avec les puissances étrangères. Les gouverneurs ont reçu l'ordre de faire lire en public dans les mosquées les propositions de l'Angleterre, de l'Allemagne, de l'Italie..., mais partout les fidèles sujets ont laissé Sa Majesté Moulay Hasan seul juge de la situation.»

¹¹ - Ibid., 13 avril 1886, «Le sultan ne croit pas aux bienfaits du commerce pour son pays. Bien au contraire, il attribue aux relations constantes avec l'Europe tous les maux dont le Maroc est assailli et toutes les complications. Les transactions commerciales n'ont-elles pas engendré, en effet, les censaux et, partant, ces protections innombrables qui tendent à faire du Maroc une contrée habitée par les sujets de toutes les nationalités, hormis les Marocains.»

¹² - F.O., 99, 248, December 14, 1886, Kirby Green to the Foreign Office, "Her Majesty's Government could not go on indefinitely tolerating the Chinese inclination of the Moorish Court, to the manifest prejudice of the civilised world".

للنداءات والعرائض والملمات التي بادرت بها الغرف التجارية البريطانية للمطالبة بالتعجيل "باقتلاع جذور الحماية وعدم الاكتفاء بقطع بعض غصونها". وفيما مضى، كان هاي يتصور الحماية على شكل "هذرة، ذلك الأفعوان الخرافي ذو التسعة رؤوس" القادر على صمود خارق للعادة والانبعاث من جديد وبتكرار كلما تعرضت رؤوسه للقطع. وقد انطبقت هذه الصورة على الحماية بكيفية غير مسبوقة عادة مؤتمر مدريد.¹³

وفي تقرير موجه لحكومته يخص مسألة مواصلة الجهود والتنسيق مع مفوضي دول أخرى لحمل السلطان على إلغاء آخر القيود المعرقة للصادرات وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات إلى أقل من 10%، أكد كرين رسمياً أفضليته لإلغاء تام لنظام الحماية الممنوحة للأهالي المتعاملين مع الأجانب لأغراض تجارية وفلاحية. ولم يستثن من ذلك سوى الحماية الممنوحة للمغاربة المستخدمين في المفوضيات والقنصليات مع تحديد عددهم.

لم يكن في وسع السلطان أمام عزم مخاطبيه سوى بدل الجهود اللازمة لاستغلال تضارب مصالحهم الوطنية، والمراهنة على استفحال منافستهم، فضلاً عن تبيان الأضرار التي ألحقها الانتشار الفادح للحمايات عقب مؤتمر مدريد وعدم اقتناعه على الإطلاق بما كان المفوضون يرددونه بشأن استعداد حكوماتهم لمراجعة معضلة الحماية مراجعة جدية وجذرية.¹⁴

3- اشغالات الغرف التجارية وحسابات الحكومات الأوروبية

عادة مؤتمر مدريد بدأت بعض الغرف التجارية البريطانية، لاسيما غرف منشستر وليفربول، تدعوا بشكل أقوى من ذي قبل إلى مراجعة جذرية لتنظيم الحمايات على اعتبار أنه لا ينال فقط من سمعة أوروبا الغربية وقيمها الأخلاقية بل

¹³ - L.A.E. Brooks, *A Memoir of Sir John Drummond Hay (1845-1886)*, London, 1896, p.321, «The Hydra, Protection, (is) depriving this Government of its lawful taxes and jurisdiction over the Moors».

¹⁴ - انظر كلام السفير ريدجواي حول العار اللاحق لسمعة أوروبا الغربية ومصداقية قيمها الحضارية بسبب ممارسات مفوضيها وقنصلها الدنيئة في مجال الحماية والمخاطبات:

West Ridgeway, Report..., «When we look at the reverse side (of protection), and realize the disgrace and humiliation which the system brings upon civilization and Christianity, and the grave political dangers bred by it, which are now coming to maturity, I am almost inclined to agree with those who contend that it should be destroyed quickly root and branch... (It) cannot be denied that venality... played a part in the concession of protection. Some of the foreign representatives were so mean as to trade in it, and where the head of a Mission would have been inaccessible to corruption there were subordinate officials who were more easily tempted».

يلحق كذلك أضرارا بمصالحها التجارية والاقتصادية. وفي مساعيها لدى وزارة الخارجية ودوائر حكومية أخرى بلندن، اعتبرت هذه الغرف انه بات ممكنا الاستغناء عن السماسرة وغيرهم من الوسطاء المغاربة و"توفير" ما يدفع لهم مقابل وسطايتهم إذ ان التجار البريطانيين المقيمين بالمغرب اكتسبوا، مع مرور الأعوام، تجربة كافية أهلتهم للشروع في التعامل المباشر مع السوق المغربية وأهالي البلاد¹⁵.

وكان من شأن هذا النهج، حسب المطالبين بتطبيقه، كبح جماح البرجوازية المغربية الناشئة والمتألقة بفصل الامتيازات الضريبية والقضائية المرتبطة بالحماية والتجنيس وكذا الوسائل "الدنيئة" التي كانت تلجأ إليها لكسب المزيد من الأرباح والأموال، دون المبالاة بمصالح "شركائها" الأوروبيين أو الاعتراف لهم بفضلهم عليها¹⁶.

وشاطرت هذه الآراء دور وغرف تجارية فرنسية واقتتعت هي الأخرى بطابع السماسرة المغاربة الطفيلي وسلبيات مواصلة الاعتماد عليهم، واعتبرت بدورها ان هؤلاء الوسطاء لا يباليون سوى بكسب المال بشتى السبل ولا يكون أي تقدير أو ولاء للدول التي تحميهم وتوفر لهم فرص الإثراء.

ونظرا لافتقارهم لهذا الولاء ولأخلاقيات التجارة، فإنهم كانوا، بضيف منتقدوهم، يتعاملون مع جميع الأوروبيين ولا يعطون الأفضلية لسلع الدولة الحامية لهم، غير مباليين بمصدر أو جنسية البضائع التي كانوا يقومون بتصريفها، لا هم لهم سوى تأمين أقصى هامش ممكن من الربح السريع¹⁷.

وقد أثبتت تحريات ميدانية قام بها مراسل غرف تجارية فرنسية أن كثيرا ما كان "المرء يرى محميين لفرنسا يستوردون سلعا من جبل طارق ومنشستر ولندن أو هنيورغ وأنفوس وبروكسيل، ولا يعتبرون أنفسهم ملزمين بمنح الأولوية للمنتجات الفرنسية الصنع... وفي إمكان كل متجول في أزقة فاس (وغيرها من

¹⁵ -مذكرة حول سلبيات إبقاء نظام الحماية الممنوحة للرعايا المغربية على ما هو عليه، لندن، يوليو 1887، F.O., 99, 257.

¹⁶ - Cf. *Le Réveil du Maroc*, n° du 27 juin 1888, «Les manœuvres anti-protection et les protestations en faveur du sultan ne sont qu'un voile destiné à couvrir le dépit de la concurrence».

¹⁷ - A.E.P., C.P., 53, Tanger 29 septembre 1887, Rapport sur les créances, les protections et les naturalisations, « La France ne réalise pas de progrès actuellement. Nous couvrons de notre protection, au détriment de notre industrie et de notre commerce, des intérêts qui n'ont de français que le pavillon sous lequel ils s'abritent... La naturalisation et la protection ne sont pas ici une qualité, c'est une profession, un moyen comme un autre de gagner de l'argent...rampant et obséquieux quand ils sollicitent les naturalisations, les pseudo-nationaux deviennent arrogants dès qu'ils l'ont obtenue et considèrent dès lors les Représentants de la France comme les humbles serviteurs de leurs affaires d'argent ».

المدن) معاينة ما يعرض ويبيع في متاجر ودكاكين هؤلاء المحميين. إنه سيجد فعلا سلعا فرنسية داخل هذه المتاجر، إلا أن قيمتها لا تتعدى 100 فرنك، فيما تصل قيمة بضائع الدول الأخرى المعروضة في نفس المتجر أو الدكان 10.000 فرنك¹⁸.

وكان منتقدو مثل هذه التصرفات يؤاخذون أيضا على المحميين انكبابهم على تسويق السلع الرديئة، وإهمالهم للمنتجات ذات الجودة العالية، وذلك لاستغلال تزايد الطلب والإقبال على الصنف الأول من السلع نظرا لضعف أسعارها وكونها في متناول الجميع إذ تعود "المستهلكون" بالتدريج عليها.

وخلصت استطلاعات ميدانية أخرى إلى أن السماسرة المتهافتين على الربح السريع كانوا لا يتورعون عن بيع سكر لا يحلي، وشموع سريعة الذوبان، وصابون لا يغسل ولا ينظف بما فيه الكفاية، ومنسوجات قطنية سريعة الانقصاص". وقد أنتبه بعض الفقهاء، ومنهم من كانت له أنشطة تجارية وغيرة على بضائع الحرفيين المحليين، إلى ما كانت هذه الظاهرة تحمله في طياتها من انعكاسات سلبية على المستهلكين وعلى القطاع الحرفي، لا سيما في المدن. وفي هذا الصدد، جاء على لسان أحدهم، وهو عبد الله السليماني، صاحب "اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب:

«ورب قائل ان البضائع الأجنبية قيمة وأحسن رونقا من المصنوعات الأهلية والإنسان مجبول على محبة الاقتصاد فيما يخص حاجاته. فجوابه أن منسوجات الأجانب وهي الأهم من بضائعهم. عديمة القوة سريعة البلوى مثل الخمار الحريري مثلا فان المعروف بالسينية يقوم على رأس الحرير سنة كاملة وربما أقم سنتين وأما الأوروباوي المعروف بالرومية فانه أعلى منه ثمنا ومع ذلك لا يقوم على رأس الحرير الشهر الواحد يعود أوهى من خيط العنكب وبضطر الإنسان لتجديده مرات السنة وهذا غاية المنافي الاقتصاد. ومن ذلك ملابس الحرير الأوروباوية التي لا تلبسها الحرير مرتين أو ثلاث مع غلاء قيمتها فتصير لا تصلح لصالحة أصلا... إن منسوجاتهم الحريريّة التي عمت بها البلوى في هذه الأيام... ما هي إلا من خالص الحلفاء ونحوها. وأيضا فإنها لصفافقتها لا تحجب" من محاسن المرأة إلا الحياء والعفاف بحيث يرفج الجسم الطاهر تحتها وتذوب العفة بين ثناياها. وأعجب ما في الباب أنها لا تكاد تلبسها الحرير المرة الواحدة حتى تحسن إليها جاريتها غيرها من شكلها وتأخذ ترغبتها أخرى فتشير عليها باللون البنفسجي وأونة الوردية وأخرى بالخوشي وربما قالت لها أن دار ذوي فلان خرجوا باللون الأبيض وهو يزيد في نظارة الوجه فتدفع العائلة في

¹⁸ - A.E.P., C.P., 53, 29 septembre 1887.

تبار التمييز وتخرج من دائرة التمييز...ولو أردنا استقصاء ما فقدناه من المصنوعات ببلادنا واشتغلت بها أمم أوروبا لأجلنا فقط بقصد استنزاف أموالنا لاستئزج أسفارا»¹⁹.

كان الأجانب يؤاخذون أيضا على المحميين عدم التزاماتهم بتسديد ديونهم تجاههم عند انصرام المهلة المنفق عليها، حيث كان الغرماء يخترعون شتى الذرائع وأشكال التملص للتهرب من الأداء. وقد مثل "الإفلاس" المزعوم إحدى الحيل التي كانوا يتذرعون بها في هذا المضمار، لاسيما في حالة وصول تراكم الديون المستحقة مبالغ عالية يتعذر عليهم فعلا تسديدها كاملة. إذ ذلك كانوا يستعينون برسوم عليية مزورة، ويستجدون في بعض الأحيان حتى بشهادات القواد والعمال، والوزراء.

وقد اندمجت ضمن مؤاخذات الدور التجارية الأجنبية ممارسات أخرى انتشرت على نطاق أوسع من "الإفلاس" المخترع واكتست طابعا روتينيا لدى عدد لا يستهان به من المحميين "منعدي الضمير" - حسب شركائهم الأوروبيين. يتعلق الأمر مثلا بتهافت السماسرة للحصول على سيولات مالية لا بغية استعمالها لأغراض تجارية عادية بل قصد توظيفها لممارسة الربا أو لشراء عقارات. فكانوا يتسارعون لتصرف السلع المستوردة وبيعها أحيانا بثمن أقل من ثمنها الحقيقي وبإمهال الزبون مهلة قبل أداء ما اشتراه منهم. وفي حالة عجزه على تسديد ديونه تجاههم، كانوا يتركون لممونيهم الأجانب مسؤولية التدخل لدى القناصل لحمل المخزن على متابعة المدين وبيع ممتلكاته بالمزاد أو دفع ديونه مكانه من مال خزينة الدولة²⁰.

وفي كل الحالات، كانت المفوضيات تغض الطرف وتتجاهل عمدا تهاون رعاياها في تطبيق المساطر القنصلية الخاصة بالديون ومجازفة تجارها وإقدامهم على تسليم سلع أو أموال للسماسرة وغيرهم من الوسطاء تتجاوز قيمتها الإجمالية وبكثير مقدار ضمانات هؤلاء وغيرهم من الأهالي المتعاملين معهم.

وأيا كان، فقد صار الأوروبيون، وبالتدريج، ينفرون من المحميين وينظرون إليهم نظرة الاحتقار والحدق بصفاتهم، في رأيهم، أشخاص غير مكرثين بأخلاقيات التجارة، ومنكبين فقط على جمع المال، وارتكاب تجاوزات فظيعة ومضرة بسمعة الغرب ومصداقية مهمته التحضيرية. وكان الكثير من المنقذين يؤكدون في المذكرات المرفوعة لحكوماتهم وفي الجرائد أن "اللجوء إلى هؤلاء الوسطاء يؤثر سلبا على التجار الأجانب، وأن من شأن الفوائد التي تعودوا عليها بفضل الحماية إتاحتهم الفرصة وتمكينهم من الوسائل اللازمة لسحق التجارة الأوروبية، و(للأسف)

¹⁹ - عبد الله السليمانى، اللسان العرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، الرباط، 1971، ص 156-157.
²⁰ - F.O., 99, 257, Alec Ferguson, « They evade payment of their debts by fraudulent declarations of bankruptcy and other malpractices ».

فإن هذه التجارة كانت (وإلى حد الآن) مرهونة بهؤلاء الوسطاء ومرغمة على اللجوء إليهم". وأضاف بعض المنتقدين أن "الحماية أعطت لهذه الفئة من الأهالي الوسائل اللازمة لاحتكار السوق" وإقصاء منافسيهم الأوروبيين رغم أن هؤلاء هم من وفر لهم أصلاً ولا زالوا يضمنون لهم الحماية وما يواكبها من امتيازات²¹.

وفي تعدادهم لسلبات الحماية التي سبق لهم العمل من دي قبل على ترسيخها وتوسيع نطاقها، انتبه الأوروبيون إلى العواقب الوخيمة الممكن وقوعها حتى على المستوى الأوروبي في حالة مواصلة المفاوضات لمزايدات والإكثار من أعداد المحميين في سياق السباق القائم بينها، لضمان تموقع أقوى على الساحة المغربية.

وقد تكاثرت فعلاً المشادات والنزاعات بين المفاوضات، لاسيما فيما "بعد مدريد"، بسبب خلافات محميينهم. وهكذا، وعلى سبيل المثال، زاد نزاع انقطع في فاس سنة 1882 بين محمي انجليزي، يدعى الزبير ولد التويمي، ومحمي فرنسي، يسمى مخلوف امسلم، زاد من سوء العلاقات بين ج.د.هاي وزميله أفرنويي، وهي علاقات لم تكن أصلاً لتوصف بالودية. ومن جهة أخرى أدى خلاف حاد قام، خلال الفترة ذاتها، بين محمي ألماني ورجل مجلس بالجنسية الإيطالية إلى حد القطيعة الصريحة بين المفوض الألماني تيودور فيبر وزميله الإيطالي سكوفاسو²².

وفي العام الموالي، 1883، توترت العلاقات بين المفوض البريطاني ونظيره الفرنسي، من جديد، بالحادث الذي وقع بين بعض محميينهما. وقد ثارت ثائرة أورديكا إثر تلقيه نبأ نجاح الضغط الذي مارسه هاي على المخزن لإطلاق سراح محميين إنجليز سبق أن طالب المفوض الفرنسي باعتقالهم وإيداعهم السجن. وأكد هذا الأخير في تقرير لوزارة الخارجية (باريس): "إن إطلاق سراح الشخصين (المغربيين) العاملين لدى السيد براطو (مواطن بريطاني) سيكون فرصة سانحة للعمالء الإنجليز إن سيطغولونها (لا محالة) لحمل الأهالي والسلطات المغربية على الاعتقاد أن الإنجليز فرضوا ذلك علينا... مما سيسيء إلى مصداقيتنا في المغرب"²³.

وكان هذا الصنف من التوترات الأوروبية-أوربية يكتسي طابعاً أكثر حدة في

²¹ - A.E.P., C.P., 50, 6 janvier 1886, Féraud au Quai d'Orsay, « La canaille protégée cause de graves préjudices à notre prestige et notre influence au Maroc ».

²² - Ibid., 44, 12 mai 1880, Vernouillet au Quai d'Orsay : « Les partisans de l'abolition de la protection adressent au système en vigueur le reproche d'exciter les rivalités des légations et la compétition permanente à propos des protégés ... Dans les contestations entre ceux-ci, chaque puissance se renferme dans la défense de son protégé et laisse en dehors la question de l'impartialité de la justice ».

²³ - Ibid., 44 et 47, 27 novembre 1880 et 18 novembre 1882.

حالة انتماء المحميين المتخاصمين لفئة أصحاب الجاه البارزين، ويتمتعون بعناية خاصة لدى حمايتهم. ففي سنة 1886، تكلف شارل فيرو بالدفاع عن مصالح شريف وزان في خلاف كان لهذا الأخير مع محمي أمريكي دافع عنه القنصل العام ف. متيوز من جهته بشدة رافضا رفضا تاما تهمة سرقة الثيران الموجهة إليه. وفي العام الموالي 1887، اصطدم هذا الأخير بمفوض إسبانيا بسبب نزاع بين اثنين من محميهما. وأما مفوض البرتغال، كولاشاو، المعروف بارتباطاته مع أوساط محلية مشبوهة والصدقة القائمة بين ابنه وعناصر متورطة في التهريب والجريمة المنظمة، فقد كانت له خلافات عديدة مع نظرائه في شتى ضروب النزاعات التي كانت تنشب بين محمي البرتغال والبرازيل من جهة، وغيرهم من المحميين الآخرين، من جهة ثانية²⁴.

وقد ساهمت هذه الخصومات في تعزيز صفو الجو الدبلوماسي في طنجة، وانضافت، ولو في مستوى معين ومحدود، إلى العوامل الأخرى التي كانت تنكي المنافسة بين المفوضيات وتدفعها إلى مزايدات لانهاية لها، كان المخزن يؤدي، بشكل أو آخر، جزءا من ثمنها.

لهذه الاعتبارات مجتمعة وبسبب تزايد إدراكهم لسلبات الحماية وإضرارها بمصالحهم السياسية والاقتصادية والمعنوية، صار بعض الأوروبيين يتأملون فرضية طرح "حق الحماية" للنقاش والتفاوض بعد أن كان يمثل لديهم حقا أشبه بالمقدس وبعد أن كانوا ينددون وبيالغون في التنديد لمجرد الدعوة إلى النظر في انحرافه عن مقاصده الأصلية، معتبرين مثل هذه الاقتراحات مسا صارخا بالمعاهدات والقانون الدولي.

إلا أن فرنسا، وهي الدولة الوازنة على الساحة المغربية والمصررة على "تونسها" في أقرب الآجال، كانت لا تشاطر الدول الأخرى قبولها لمبدأ فتح باب النقاش حول مسألة الحماية. وقد انفرد فعلا مفوضوها بمواقف متصلبة في هذا المجال، ورفضوا تزكية أي مبادرة تتوخى فتح مفاوضات جدية من شأنها المس بفعالية السلاح المتمثل في الحماية وقدرته على تخريب المغرب من الداخل، والإسراع بتآكل بنياته تمهيدا لبسط السيطرة عليه²⁵.

ولإخفاء شيئا ما حقيقة نواياهم وتفادي الظهور بمظهر المتطرف المتعنت، عملت مفوضيتهم في اتجاهين اثنين: تمثل أولهما في الاستتكار العلني لتجاوزات

²⁴ - Ibid., 50, 12 février 1886.

²⁵ - F.O., 99, 292, 16 July 1887, Kirby Green au F.O., « Various schemes for preventing cession of territory by the sultan and for a Self-denying Agreement on the part of the Powers ».

المحميين وفضاعة ما يقترفه بعضهم من جرائم، وتمثل الاتجاه الثاني في التعبئة الدائمة لإقشال كل ما من شأنه الدفع صوب تعديل ولو طفيف لنظام الحمایات.

وطبقا للرافد الأول لهذه الاستراتيجية، كان المفوض الفرنسي يضم شكليا صوته لصوت زملائه، وينتقد بشدة تصرفات السماسرة والمجنسين ناعنا إياهم بـ "الأوباش" و"السفهاء" و"منعني الضمير" و"المفتقرين لأدنى حس وطني أو قومي". كما أنه كان يزكي نعوت القذح الصادرة من التجار الأجانب، ومن ضمنهم الفرنسيين، والقائلة أن المحميين لا يشكلون سوى عناصر طفيلية يجب التخلص منها، لأنها لا تعيش ولا تنمو إلا بفضل الوساطة التي فرضتها الظروف وطبيعة السوق المغربية على الأجانب، كما أنها لا تترعرع بالعمل الجاد، وإنما باستغلالها أيضا للأهالي أبشع الاستغلال وبدون عقاب²⁶.

وكان من الطبيعي والحالة هذه ألا تعارض صراحة المفوضية الفرنسية المساعي الجماعية التي كانت تقوم بها المفوضيات الأخرى، بتنسيق بريطاني، لحمل السلطان على التفاوض حول معاهدة تجارية جديدة مقابل مراجعة نظام الحمایات (1887).

أما الرافد الثاني في خطة فيرو وخلفه جول باطنوטר، فكان يدفعهما إلى نبد مبادرات الدول الأخرى في كل ما له علاقة بتعديل نظام الحمایات، حيث كانا يعتبران أن كل المبادرات المتخذة في هذا الباب لا تتوخى أساسا سوى ضرب مصالح فرنسا ورغبتها في استكمال توحيد شمال إفريقيا تحت إمرتها ورايتها. لذلك كان المفوضان بيدلان قصارى جهودهما لتخويف السلطان وتحذيره من مغبة الإنصات للنصائح الداعية إلى عقد مؤتمر دولي ثان، أو فتح مفاوضات تجارية على أساس تحرير الصادات مقابل مراجعة نظام الحماية. وعلاوة على المنكرات والتدخل المباشر لدى المولى الحسن، اعتمد كلاهما على مواطن فرنسي، فرنان لينارس (Fernand Linarès)، طبيب البعثة العسكرية الفرنسية، المقرب من السلطان ومن الوزراء، والقائم مقام "المراسل" غير الرسمي لمفوضية بلاده، ومخبرها الموثوق به والمطلع على كثير من أسرار المخزن. وقام فعلا بما كلف به في هذا الشأن²⁷.

²⁶ - Ibid., 28 October 1887, « Lord Salisbury suggests that the Conference should take into account the wishes expressed by the sultan of Morocco in his communications regarding protection of Moorish subjects by foreign Governments and the neutralization of His Majesty's dominions ».

²⁷ - A.E.P., C.P., 53, 17 mars 1888, Instructions de Féraud au Dr Linarès « Il convient de mettre en garde le sultan contre les visées anglaises et le danger d'une nouvelle Egypte ». S.R. Taillandier, *Les origines du Maroc français. Récit d'une mission 1901-1906*, Paris, =

ولم يكتف فيرو وباطنوطر بعده بإسداء "النصيحة" أو النصائح المضادة مباشرة أو بواسطة "الطبيب" ليناريس، بل عمدا أيضا إلى الضغط والتهديد. وهكذا، وفي إطار السفارة التي قام بها إلى فاس فيما بين 16 أبريل و8 يونيو 1889 ورافقه خلالها الكاتب الشهير بيرلوتي (Pierre Loti)، بدل باطنوطر كل ما في وسعه لتحويل وتحذير السلطان "من مغبة الاندفاع صوب المجهول" (إلماها إلى مؤتمر مدريد ثان)²⁸.

ولإقناع العاهل بكيفية ملموسة، لجأ السفير الفرنسي إلى "حجج" دامغة وراذعة، ومن جملتها عدد هائل من رسوم الدين (2.600) قدمها له مواطنوه ومحميو بلاده ورتبها قبل خروجه من طنجة قاصدا الحاضرة الإدريسية. وقد فاق المبلغ الإجمالي لهذه الرسوم 3000000 فرنك طلب من المولى الحسن تسديدها على الفور لأنها عبارة عن ديون المحميين تراكمت منذ عدة سنين ولم يؤديها لهم غرماهم. وكتعبير عن حسن نواياه تجاه المخزن وتقمم لأوضاعه المالية الصعبة، اعتبر السفير أن في إمكانه منح "تخفيف" يقدر بحوالي 316.000 فرنك على أساس ما كان يراوده من شكوك حول صحة بعض الرسوم ومطابقتها للقانون.

إلا أن هذا التخفيف المقترح عن "طواعية" لم يغر السلطان لا بالنظر لضآلته فحسب بالقياس مع المبلغ الإجمالي المطالب به، ولكن لأن باطنوطر كان يراهن على جاذبيته لطمس مبدأ أساسي بالنسبة للمولى الحسن، ألا وهو رفضه لمبدأ تحميل المخزن مسؤولية ديون مغاربة تجاه خواص آخرين أجانب ومحميين. وقد صمد السلطان صمودا قويا اقتنع السفير إثر ملامسته له وفشل الجهود المبذولة لتكسيه أنه من اللازم اللجوء مجددا إلى الإنذار والتهديد باستعمال القوة.

ولكي لاتصل الأمور إلى درجة أزمة مفتوحة، أظهر السلطان "تفهمه" لنصائح المفوض الفرنسي فيما يخص مشروع معاهدة تجارية جديدة ومقايضتها بمسألة الحماية. وكان تفهمه هذا غير مكلف في واقع الأمر رغم أهمية فكرة عقد مؤتمر دولي لبيسط مساوئ الحماية وطابعها الجائر، وذلك على اعتبار قناعته بالأضرار الإضافية

²⁸ =1930, p. 21, « Linarès... avait les yeux qui voyaient clair, une plume qui rendait compte, une parole qui servait avec finesse et fidélité les directions qu'on lui donnait ». V. aussi, R. Cruchet, *La conquête pacifique du Maroc*, Paris, 1923 ; J.L. Miège, *L'action du Dr Linarès à la Cour de Moulay Hassan d'après sa correspondance inédite*, Rabat, 1945.
- P. Loti, *Au Maroc*, Paris, 1890, in G. Dugas, *Maroc, Les Villes impériales*, Omnibus, 1996, pp. 26-27, « C'est un usage marocain d'immoler...des animaux aux pieds des grands... lorsqu'on a une grâce à leur demander... Les suppliantes enlaçant de leurs bras le mât de notre pavillon... sont les trois épouses d'un caïd de la région... Leur mari a été enfermé, depuis déjà deux ans... sur les instances de la légation de France. Et elles voudraient que le nouveau ministre français... demandât au sultan de Fez de le remettre en liberté ».

الجسيمة المحتمل حتما وقوعها في حالة تخليه نهائيا عن ما تبقى بين أيديه من سلطة وسيادة في المجال الجمركي.

وبعد عودته إلى طنجة، افتخر باطنوטר في تقرير موجه إلي حكومته بنجاح مهمته وقال أنه: "أيقظ مخاوف السلطان، (وأقنعه) بالتخلي" عن مشروع المؤتمر الدولي الجديد الذي تكثفت من أجله بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا²⁹.

ومباشرة بعد رجوع المفوض الفرنسي من فاس وبداية استعداد الحكومات الأوروبية لإغلاق ملف المؤتمر المشار إليه أعلاه، انفجرت أزمة أخرى بين الولايات المتحدة والمغرب، وهي أزمة لها دلالاتها ورمزيتها فيما يخص مسألة الحمایات وما كان يروج حول إمكانية إبطالها. ففي غضون شهر يوليو 1889، وصلت عرض الشواطئ المغربية ثلاث سفن حربية أمريكية بطلب من القنصل العام الجديد، ريد لويس (Red Lewis). ووفقا لخطة وأساليب سلفه الشهير، ف. متيوز، تعبأ هو الآخر لضمان هيبة قنصليته. ومن هذا المنطلق لجأ إلى العنف لفرض إطلاق سراح مغربي يدعى العوفير لم يسبق للقنصلية إشعار المخزن أنه محمي أمريكي. لم يتم ذلك إلا بعد أن ألقى القبض عليه وزج به في السجن. إذ ذاك أعلن لويس أن العوفير المذكور محمي أمريكي. وبما أن المخزن لم يستجب لمطلب إخلاء سبيله، استقدم القنصل العام بارجة حربية توخي من "استعراضها" في المياه المغربية فرض تسوية مطالب أخرى، ومن ضمنها إرجاع ممتلكات محمي آخر، يدعى ونيش، صادرها المخزن.

وقد خلف ما أقدم عليه لويس أصداء في الصحف الأمريكية. فعلقت جريدة نيويورك تريبون (*New York Tribune*) مثلا على هذه "التظاهرة" وخصت لها مقالا بعنوان "المراكشيون الأمريكيون"، استهزأت فيه من الحكومة الأمريكية وتسرعها للتدخل دفاعا عن غرباء لا علاقة لهم بأمريكا وهم بعينين عنها كل البعد: "ولأن ما على ضعفاء الصيادين بإنجلترا الجديدة سوى أن يسعوا لتحويل أنفسهم إلى رعايا مغاربة، إذ ذاك ستنبه حكومة واشنطن إلى أوضاعهم وتقوم باللازم للدفاع عن مصالحهم"³⁰.

ولم يكن من شأن هذه المناورات البحرية وانعكاساتها السيئة على سمعة المخزن في نظر رعاياه طمأنة إنجلترا على مصير المغرب والوضع القائم في غرب المتوسط. لذلك حاولت حكومتها مجددا إضفاء جانبيه أقوى على مقترحاتها فيما يخص مشروع المعاهدة التجارية. فبذلت جهودا جبارة لإغراء المولى الحسن وإعطاء الانطباع أنها منكبدة بجد لا على مسألة الحمایات فحسب بل حتى على مشروع يقضي بتحييد المغرب

²⁹ - A.E.P.O., C.P., 59, 9 juillet 1889, Conf., Patenôte au Quai.

³⁰ - F.O., 99, 260, Enclosure I, *New York Tribune*, 5 April 1888.

(neutralisation) وضمن استقلاله وحرمة أراضيه³¹.

ولتداول هذا الأمر البالغ الأهمية بالنسبة لمصير المغرب اعتمد كثيرا المفوض البريطاني على بوبكر الغنجاوي؛ فأشعر السلطان بواسطته بانشغاله باستئصال الضغوط الأجنبية وانعكاساتها على الوضع القائم، وبمعارضة الحكومة البريطانية لكل ما من شأنه المس باستقلال المغرب وحرمة أراضيه. وكان السفير يلمح على وجه خاص بكلامه هذا إلى التهديدات الفرنسية في منطقة توات. ويعكس أحد تقارير الغنجاوي الموجه إلى "منسطر سلطانة أكرت برطن...، صار وليم كربي أكرين"، أهمية الدور الذي لعبه كوسيط، إذ جاء في تقريره ما يلي:

«وبعد، طالعت السلطان أيده الله مشافهة وطالعت بكتابك لنا بما ذكرت دولتكم الفاخمة على حرية أرض هذه الإيالة في شأن شروط مدريد وحققت لسيادته ما شافهتني به وذكرت له أنك كنت أشرت على الحاج محمد الطريس بمثل ذلك، وذكر نصره الله أنه لم يخبرهم بشيء. ولما طالع كتابك بيدنا تصدقت عنده محبة دولتكم...، وأثبتت عنده نصيحتك في سعيك في الخير للدولتين. وتحقق عنده أنكم مقصودكم حرية إيالته وأرضه ومنافعة الرعيين، بعد أن كان في باله وفي اعتقاده نصره الله أن دولة النجليز هي الحارسة جدا في الشروط بمدريد... وعند ملاقتك معه بطنجة يجازيك مشافهة ويتشافه معك في مصلحة الجانبين...، وبينت لسيادته على الكتاب الواقع منك ومن طالين ومن الصبليون على عدم إنعام لأرض بلدة لأحد، وحققت له كفاية ذلك وارتكابه من جانبك حتى أثبت عنده ذلك الذي صاروا اليوم يبحث فيه. وحاصله زال على سيدنا الشك، وثبت صدقك له. ولما افتقرت مع سيادته البارحة ليلا كتبت لك هذا وخرجت لك رقاصا خاصا عنه لكونه الحاجب أكد عني نجازيك ونحقق لك هذا بعد فراغنا مع السلطان أيده الله. وعنده الخير أعزه الله بأن الصبليون والفرنصيص صاروا يجعلون الخاوة بينهم، والسلطان أيده الله عارف بما هو جار بينهم، وعلى أي جهة يسرون، ومعتمد على محبة النجليز التي هي من قديم للآن ولا عندهم غرض في بلده ولا في رعيته إلا في خير الرعيين ومنافعهم، وعلى الخذمة والمحبة والسلم»³².

كان الحل الأفضل بالنسبة لإنجلترا ومصالحها في المنطقة يتمثل فعلا في إبقاء الوضع على ما كان عليه. وقد أعاد السفير المتقاعد، ج.د. هاي، الإلحاح علنا

³¹ - Ibid., 99, 292, October 28, 1887, Suggestions of Lord Salisbury regarding protection of Moorish subjects and the neutralization of His Majesty's dominions.

³² - الوثيقة 38: (F.O. 174/110): بوبكر الغنجاوي إلى كربي كرين في 9 محرم عام 1306 / 15 شتبر 1888، انظر: خ. بن الصغير، في خذمة صاحبة جلالة الملكة: مراسلات بوبكر الغنجاوي السرية 1873 - 1893، م.س.

على ذلك بمناسبة المحاضرة التي ألقاها في غضون نونبر 1889 بإحدى الغرف التجارية البريطانية ونشر نصها الكامل على أعمدة مجلتها، وتحدث فيها عن المغرب : أهميته بفعل جواره لانجلترا، موقعه على مضيق جبل طارق، وإمكانيات تحوله إلى سوق كبير".

وكانت هذه المحاضرة، التي أقيمت من أعلى منصة مؤسسة وازنة لها تأثيرها على الحكومة، تعكس في واقع الأمر تطلعات الأوساط التجارية البريطانية ورغبتها في المضي قدما لتجاوز الباب المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات مع السلطان بشأن معاهدة تجارية جديدة. وكانت هذه الأوساط مصممة العزم على إيجاد الصيغ اللازمة لاكتساح السوق المغربية اكتساحا مباشرا، أي دون اللجوء إلى وسطاء مغاربة، وبعبارة أخرى الاستغناء عن السماسرة والمحميين الآخرين³³.

II - دبلوماسية الزوارق المسلحة

1- بريطانيا العظمى وألمانيا والمخزن بين "المحبة" والعنف

استعملت الدول الأوروبية القوة لفرض إرادتها على المخزن بشكل جعل الرعايا المغاربة يلمسون، عن قرب، مدى تفوقها وتتنوع مزايا التقرب من الأجنبي والاستفادة من الامتيازات الممنوحة لكل المتعلقين بهم والمنحاشين لهم. وساهم اللجوء إلى "المناورات البحرية" كلما تأخر المخزن ولم يسارع بتسوية دعاوى الأوروبيين ومحميهم، وكذا المحميين الأمريكيين في تقوية جاذبية الحماية وترسيخ قناعة هؤلاء وأولئك بحرص حماتهم على الدفاع عن مصالحهم كيفما كانت طبيعتها. وقد اشتد هذا "الحرص" في أواخر القرن التاسع عشر، أي في سياق تصاعد المنافسة بين القوى الأوروبية ومرآنتها على انهيار قريب للوضع في المغرب. وبتصعيدها لتدخلها تحت ذريعة الدفاع عن حقوق مواطنيها ومحميها، أمكن فعلا للقوى المتصارعة الإكثار، بشكل لم يسبق له مثيل، من عدد أتباعها والموالين لها، وإرغامهم على إظهار "الولاء" لها وتجاهل إغراءات الخصوم.³⁴

وكان طبيعيا أن تتجلى بكل وضوح خلال هذه الحقبة العسيرة حدود "المحبة" التي طال ما عمل المفوض البريطاني وزميله الألماني على إقناع المخزن برسوخ

³³-Morocco :Its importance from its proximity to England, position on the straits of Gibraltar and its capabilities of becoming an important market, in *Chamber of Commerce Journal*, VIII, n° 94, December 5, 1889, pp. 282-287.

³⁴ - امتاز "حقل" الحماية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بمرآنة بعض المحميين على حماة جدد أو اتخاذ بطاقة حماية سرية جديدة لصيانة مصالحهم بشكل أقوى وانجح في حالة تردد أو تماطل الحامي الرسمي المعتاد في الدفاع عنهم بما فيه الكفاية.

أواصرها وطمأننته على استعداد "محبية" لمؤازرته في حالات الشدة ومد يد المساعدة له في المحن المحتمل وقوعها مع الفرنسيين والإسبان³⁵.

فيما يخص ألمانيا، ورغم التزام هذه الدولة لبعض الوقت بصدقتها النظرية تجاه المغرب، فلقد تتسلت، على حين غرة، من تحفظها النسبي وتأنيتها في مجال الحمليات وفرضت نفسها بعنف في مصف مناقسيها المعروفين بانتهكاتهم للمعاهدات وارتكابهم لأقضع التجاوزات. وإبان إقدامها على تغيير موقفها بكيفية جذرية أو شبه جذرية، تجاهلت ألمانيا الحظوة التي أحاطها بها المولى الحسن حيث عاملها وكأنه نسي "قلبها" إبان أشغال مؤتمر مدريد وانحيازها في نهاية الأمر لمواقف فرنسا المتصلبة³⁶.

وقد تجلت واقعية السلطان هذه عبر مجموعة من المبادرات الدالة ومنها على وجه الخصوص إرسال بعثة مغربية إلى برلين (1889)، وشراء أسلحة ألمانية الصنع ومنها مدافع كروب (Krupp)، وتكليف الألمان ببناء أسوار محصنة وبروج بالرباط لتقوية إمكانات هذه المدينة الدفاعية. وقد توجت الإجراءات المتخذة لتسهيل التقارب المنشود بإبرام اتفاقية تجارية ألمانية مغربية عام 1890، وذلك في وقت كان الإنجليز ينتظرون فيه مراجعة معاهدة 1856، وهو ما لم يقبله المولى الحسن رغم لجوؤهم إلى دعم دول أخرى.

وبعد تلقيها نبأ انتزاعه لمعاهدة تجارية أثنت الأوساط الصناعية والتجارية الألمانية الكبرى كل الثناء على طاطنباخ، وأشادت بما أنجزه في الوقت بالذات الذي كان يفترض نظريا، وحسب ما أشيع بطنجة، أن يزور السلطان بفاس لا شيء سوى لتقديم أوراق اعتماده، والإكتفاء بالطقوس البروتوكولية المعتادة في مثل هذه المناسبات. ومن الواضح أن المفوض الألماني الجديد، المتشبع على غرار سلفه شانك، بفلسفة الرايخ الثاني الشمولية وبدعائم سياسته الدولية (Weltpolitik) كان لا ينوي إطلاقا، قبل توجهه إلى فاس، الإقتصار على تبادل عبارات المجاملة مع السلطان. لذلك أعد العدة لضمان شروط نجاح زيارته، وتبعاً لنهج زملائه، فإنه لم يتوان في إحصاء دعاوى المحميين الألمان العالقة بكيفية منهجية ليوفر لنفسه وسائل ضغط كان يدرك أهميتها وفعاليتها³⁷.

وتماشيا مع هذه الخطة استفر طاطنباخ، قبل توجهه إلى فاس، مصالح بلاده القنصلية في المراسي وحثها على صياغة قوائم تتضمن جميع شكاوى الرعايا والمحميين الألمانيين وتظلماتهم والمبالغ التي كانوا يطالبون بها كتعويض عن مختلف

³⁵ - ج. عياش، دراسات في تاريخ المغرب...، م.م.، ص. 223 - 242.

³⁶ - م.م.، ص. 243 - 288.

³⁷ - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 338-358.

الأضرار اللاحقة بهم سواء في سياق نزاعات مع خواص أو مع السلطات المحلية والإقليمية. وفي مقارنته المنهجية والصارمة للورقة المتمثلة في توظيف الحماية لتحقيق مراميه، بلغ به الأمر إلى حد سن "عرف" جديد، ألا وهو استدعاء أهم مواطنيه ومحبيهم للحضور إلى طنجة. وإبان اجتماعه بهم سألمهم إن كانت لديهم إضافات لما صرحوا به للقناصل حول الأضرار اللاحقة بهم مؤكدا لهم أنه سيرفع جميع شكاواهم للسلطان رأسا وسيبدل قصار جهوده لتسويتها بدون تأخير³⁸.

ولا شك أن توظيف هذه الدعاوى بكيفية محكمة ساهم في تسهيل مأموريته بفاس وحصوله على اتفاقية اعتبرها بعض مواطنيه، بكثير من المبالغة، "أكبر نصر اقتصادي وأكبر تنازل تجاري في العصر الحديث"، استطاع مفوض أوربي أن يحققه في المغرب رغم صلابته موقف المخزن الراض لأي تجاوز إضافي لما تضمنته معاهدة 1856.

وعلى الرغم من محدودية ما حققه طاطنباخ، حيث أن الاتفاقية التجارية التي صادق عليها السلطان (فاتح يونيو 1890) خضعت كغيرها من الاتفاقيات لمبدأ "الدولة المنعم عليها"، حسب الاصطلاح المخزني، وهو ما يعني استعادة كل الدول الأخرى بشكل أوتوماتيكي بما ورد فيها، رغم ذلك كان يستحيل ألا يشمئز منافسو ألمانيا من المكسب الذي فاز به مفوضها إبان إقامته بفاس. وقد تذمر الفرنسيون مثلا من جراء ذلك وبالغوا في تضخيم سلبيات تقرب السلطان من الألمان معتبرين أن هؤلاء عوضوا الإنجليز كمستشارين رئيسيين له في الشؤون الخارجية، مؤكدين أن "عدم تحقيق ألمانيا لأي مكسب ترابي في المغرب لم يمنعها من احتلال مكانة مرموقة كدولة تسدي النصيحة للسلطان"³⁹.

وكان بديهيا ألا يكتفي الفرنسيون بتسجيل تقدم منافسيهم على الساحة المغربية وألا يتخذوا إجراءات عملية لـ "معاينة" السلطان والتعبير عن مناهضتهم لتقربه من ألمانيا للتمكن من مواجهة أطماعهم، لاسيما في جنوب البلاد الشرقي. وقد سخروا فيما سخروه لهذه الغاية، وكالعادة، مسألة الحماية وتحميل المخزن مسؤولية ديون رعاياه تجاه الأجانب والمحبيين.

وفي نتيجته لما قاموا به في هذا المضمار غداة رجوع طاطنباخ من فاس ولما أسماه "المشاحنة" (التي) وقعت من الفرنسيين لأجل مصارفة السلطان مع الأبروص"، نكر بوبكر الغنجاوي للمفوض البريطاني أن "باشدور لفرنسيين الأول منهم ماضيا

³⁸ - م.ن.

³⁹ -Ibid., p.207, Rapport du lieutenant Alfred Le Chatelier, chargé par le Ministre de la Guerre d'une mission au Maroc, «Il est de notoriété que le Sultan prend aujourd'hui le mot d'ordre dans les affaires extérieures à la légation d'Allemagne ».

والثاني والثالث، وهذا الرابع كانوا يطلبون فصال دعاوى رعاياهم وحميتهم من المخزن ويجاوبهم السلطان نصره الله بالاطمئنان بالفصال هذه مدة خزمة هؤلاء الباشدورات الأربعة، وهم يكتبون لدولتهم بمواعيد الفصال من الحضرة الشريفة، إلى أن اجتمعت ستة عشر مائة دعوة، فقامت دولة الأفرنصيص وكتبوا للسلطان أيده الله ووجهوا الباشدور الذي هو في الخزمة اليوم للرباط، وأمره أن لا ينهض من الرباط إلا إذا وقع الفصال في تلك الدعاوى عن تمامها. فوقع بينهم الخلاف في ذلك، وأظنه الأفرنصيص لا يرجع عن قوله. وسمعنا أن مائة وستين ألف ريال توصل بها الأفرنصيص من ذلك... وهاذه المشاحنة وقعت من الأفرنصيص لأجل مصارفة السلطان مع الأبروص وذلك لا يخفى عليك⁴⁰.

وبموازاة "استثمارهم" لمطالب محمييهم رغم اقتناعهم بالطابع الجائر لمعظمها وقيامها على أساس ممارسات قائمة على الربا ردد مفوضوهم، أمثال فرنويي وفيرو وباطنوطر بالذات، أنها "فظيعة" ومسيئة لسمعتهم، لم يترك الفرنسيون أننى فرصة تمر دون استغلالها للإكثار من عدد محمييهم. وفي بعض الأحيان كان تقاطع دسائسهم واضطراب أوضاع البلاد الداخلية تقسح أمامهم إمكانية فرض نفوذهم والتبعية لهم ضمن مجموعات كاملة من رعايا السلطان. وكانت هذه التبعية الجماعية تشكل خطرا كبيرا على استقلال البلاد ووحدةها الترابية⁴¹.

40 - الوثيقة 51: (F.O. 174/110): بويكر الفنجايي إلى كرهي كرين: "وبعد، لعلمك بأن السلطان نصره الله دخل لمراكش بخير يوم تاريخه، وهو يوم الأحد. وسيندا قاطن بمراكش، والبعض من محلة الحوز لابد يتوجه لسوس مع ولم السلطان. والسلطان يشتي بمراكش... وكذلك طليان ليس على خاطره، حيث جنتلي طلب أمورا لدولتهم وخرج ذلك كله فارغا، وهو متكرر غاية. ودعوة الصنينول مع أهل الريف خرجت الحجة على الصنينول كما سمعنا بالحضرة الشريفة... وإن كنت قدما بالسلامة كما تكرت لنا، اطمنا باي مرسى أردت تنزل وما تحتاج إليه... وعلى المحبة والسلام، في 4 ربيع الأول عام 1308 هـ / 18 أكتوبر 1890، انظر: ح. بن الصغير، في خزمة جلالة الملكة...، م.س.

41 - م.ن، الوثيقة 54: (F.O. 174/110) اكتسى الأمر خطورة بالغة بسبب تزامنه مع احتدام الأطماع الترابية الفرنسية المباشرة وبداية تخلي بريطانيا عن خطتها التقليدية تجاه المغرب. ويتجلى المنعطف الجديد وكذا وعي السلطان بالمخاطر المحققة بالبلاد من خلال التقرير السري التالي: بويكر الفنجايي إلى تشارلز إيوان سميت: "تقييد سرا... بما بلغ من بعض نواب الأجناس بالحضرة الشريفة حيث استشار معهم المخزن على ما يطلبونه الأفرنصيص من تسليم له الحضرة الشريفة بلاد اتوات. السلطان تكلم مع خليفة الأفرنصيص بإذن دولته بكلام فظا ليسلم له بلاد اتوات... السلطان امتنع وقال أن البلاد بلاده ولا يقدر أن يسلمها. فكتب السلطان لطنجة بقصد المشورة مع بعض نواب الأجناس، والبعض منهم تكروا للسلطان انظر ما تقطع مع الأفرنصيص بوجه مستحسنا في هذا الأمر. لكون دولة النجليز كانت تقع جانبكم وتمنع من أراد يحز بلانكم، وفي هذه ثمانية شهور حازوا بلاد جنجبار... ولما تكلموا دولة الأمان مع دولة النجليز لكونه دولة الأمان كان طامعا يحوز بلاد جنجبار... تقاصلوا بينهم. ودولة النجليز دفعت لدولة الأمان طرف من بلاد جنجبار... فتكلفت دولة الأفرنصيص مع دولة النجليز يطيبو لهم حظ مثل ما دفعوا لدولة الأمان... فأجابتهم دولة النجليز بأن دولة الأفرنصيص أخذت عددا من بلاد أرض بره أفريك... ومكثور الأول ومكثور الثاني، وكذلك واد عرب الواسطة داخل حدود الغرب. وهذه أربعة سنين حزمت جنان برزك مجاور فكيف، وهيا بلاد الغرب مقدار ثلاثة أيام في البر. وحزمت ناحية عين الصفرة قرب فقلات وشتملت على عين الشعير. وفي هذه أربعة شهور حزمت بلاد أولاد فارس قربقوات، وأخذت حدوده ولم تتكلم معكم. ولما خاضوا في هذا الأمر دولة الأفرنصيص سلموا لدولة النجليز بلاد جنجبار والنجليز مع دولة الأمان سلموا للأفرنصيص بلاد الصحرا بنواح اتوات وقلات... هذا ما ذكره البعض من النواب للحضرة الشريفة... وأخبرني بهذا رجل من الكتاب على سبيل السر بيني وبينه. وبمثل هذا أخبرتك سرا. ولما وصل للسلطان هذا الأمر أن دولة النجليز سلمت لدولة الأفرنصيص ذلك، تهول من أجل ذلك وحصل له كدار.⁴²

ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في ما وقع في المغرب الشرقي، حيث "انحاز" أناس من قبيلة بني يزناسن للفرنسيين، وتصرفوا وكأنهم أصبحوا تابعين لحاكم الجزائر. وفي تقرير موجه للمفوضية البريطانية قال بهذا الصدد مخبرها، بوبكر الغنجاوي:

«نخبرك وصل خبار من ناحية بلاد وجدة بأن قبيلة ابني زناتن المشتكين على بلاد وجدة المذكورة. وهذا القبيلة هيا المذكورة هناك. فاجتمعت منهم خمسة عشر ألفا خيمة ودخلوا في حكومة الفرائصيص وقبلوا حكمه وسلموا له الأرض ورجعوا من رعيته. وذلك صدر من القتال مع بعضهم بعضا ولم يجدون حائلا يدخل بينهم بالخير، وليس لهم أمانا حتى يطمئن خاطرهم بتوجيههم للحضرة الشريفة من أجل ما كان صدر من الغدر بالقبض على الحاج محمد ولد البشير امسعود كبيرهم وصهره الشيخ علي بن رمضان. فمن ذلك رجعوا خائفين من حضورهم للمخزن. ولما طال نزاعهم في الشرق بينهم وكثرت روعتهم جعل الاتفاق على دخولهم في الحكومة المذكورة. وهذا ما يقرب لمدة سنة ودولة الفرائصيص هيا تزد في الدخول لهذه الإيالة المغربية بناحية فكيف والعين الصفرة وشينا في أرض بلاد اتوات، زيادة على ما كانوا حازوه هذه نحو أربعة سنين: في بلاد فكيف حازوا البلاد الذي تسمى جنان بورزك، واليوم حازوا هذه للقبيلة المذكور...هم في حكومة وجدة. فلاشك في إكمال سنة تارخه من حضورهم بفاس، وأما تارة تحت ضلهم إن تسلموا لهم أولئك الناس المذكورين. مع أن السلطان يفعل الخير مع تلك الإيالة ومدة مملكته لم يلحقهم ضررا ولا غرامة كمثل أمثالهم. وما يحل بهم من الضرر، فهو من بعضهم بعضا. والمخزن غراده تعمير بلادهم وبقاؤهم محفوظين»⁴².

أما إنجلترا فإن سخطها لم يقل عن سخط الفرنسيين إثر شعورها بتكثي مكانتها كدولة "محببة" طال ما احتلت الواجهة على الساحة المغربية، وتميزت عن غيرها من الدول بـ"قربها" من المخزن؛ فنظرت نظرة الغضب الشديد إلى ما اعتبرت "ارتداء للسلطان في أحضان الألمان"، وابتعدا عن الحليف و"المحب" التقليدي. وقد اقتنع مفوضها، كوربي كرين، أن "السلطان يكره الإنجليز"، وأن هؤلاء صاروا بدورهم يبادلونه تلك الكراهية. وأضاف كرين أن "كلا الطرفين أصبحا على بينة من مشاعر الطرف الآخر الحقيقية تجاهه"، وبذلك انتهى وولي اللبس الذي ميز العلاقات البريطانية-المغربية منذ تعيين ج.د. هاي كمثل لبلاده بطنجة.

وبما أن العلاقات مع السلطان اتخذت منحى جديدا خال من كل غموض أو لف

تلك بعض الأوقات لم يثبت ذلك في باله، ولعله كتب بقصد الأخبار للدولة. ولما بلغني هذا من عدم الغفلة، أخبرتك، وعلى المحبة والسلام، وفي 4 صفر عام 1309، [9 سبتمبر 1891]، بوبكر بن الحاج".
⁴² - م.ن، الوثيقة 56: (F.O. 174/110). بوبكر الغنجاوي إلى هربوط وايت، 22 ربيع الثاني عام 1309/25 نوفمبر 1891.

مصطنع، لم يتردد كرين في إظهار تأقلمه مع مستجدات الوضع وضرورة التحرك طبقاً لمنطقها ولمتطلباتها. ولذلك انتهاز كل الفرص المتاحة له للتكبير بعظمة بلاده ومخاطر تخلي المغرب عن "صداقتها"، وهو ما سبق له الإلحاح عليه حتى قبل التوقيع على المعاهدة الألمانية-المغربية. ففي شتبر 1889 مثلاً استقدم قطعاً من أسطول بلاده الحربي ونظم استعراضاً لضباطها وبحارتها بإحدى ساحات طنجة بمناسبة زيارة السلطان لهذه المدينة. وقد استقبله المولى الحسن خلالها وأكد له عزمه على تمتين علاقته بإنجلترا؛ ولترجمة حسن نواياه على أرض الواقع، قرر العاهل توظيف ضابط بريطاني، ألان ماكليين (Allan MacLean)، للمساهمة بجانب شقيقه هري (Harry)، في تدريب وحدات من الجيش المغربي على الطريقة الأوروبية⁴³.

إلا أن انعكاسات التقارب الألماني-المغربي كانت أقوى حيث أدخلت العلاقات البريطانية-المغربية في مرحلة جديدة مارست بريطانيا خلالها ضغطاً متواصلاً على السلطان، تمثلت في إشعارها له بشتى الوسائل بعدم رضاها على فقدانها للأفضلية التي تمتعت بها طيلة عقود خلت. وفي سياق هذه الضغوط تشبث كرين بمطلب التعويضات الخاصة بشركة الشمال الإفريقي-الغربي بعد تخلي أصحابها عن منشآتهم بطرفاية، وانتهى بانتراع مبلغ ضخم يقدر ب 50.000 ليرة إسترلينية لم يتمكن المخزن من تسديدها إلا بعد تقسيمها وتحديد مهلة خمس سنوات لاستكمال أدائها. وارتبط تشدد المفوض البريطاني في قضية راس جوبي بما راج في طنجة حول جهود قيل أن ألمانيا كانت تبدلها لحط أقدامها بسواحل المغرب الجنوبية، وتحديدًا بطرفاية⁴⁴.

وطبقاً لذات المنطق، وعلى مستوى آخر، رفض كرين الاستجابة للمساعي التي قام بها لديه النائب الطريس حيث طلب منه حث حكومته على التدخل لفائدة آلاف الرعايا المغاربة المقيمين بمصر، وهو القطر الذي فرضت عليه بريطانيا سيطرتها الفعلية بعد قضائها على ثورة عرابي باشا، ولم يحتفظ فيه الباب العالي

⁴³ - F.O. 99, 265, 4 October 1889, W. Kirby Green to Lord Salisbury, « Yesterday afternoon Captain St Clair of HMS Phaeton, at the request of the Sultan, made through me, landed about one hundred and twenty – five of his sailors and marine..., in order to parade before His Majesty... The parade ground selected by the Sultan was not very favorable for the display of any military manœuvres..., but His Majesty was desirous of affording his harem, which was located in a house over-looking the slope, an opportunity of seeing the proceedings of the English force... The Moorish troops were made to repeat each separate exercise gone through by the English marines and sailors...; yet that many of them would doubtless develop into large and strong men if they were fed and cared for in the same manner as English soldiers and sailors ».

⁴⁴ - F. V. Parsons, *op. cit.*, pp. 274-276.

سوى بتبعية نظرية. وكان المخزن يرجو من الإنجليز التوسط لدى الخديوي لحمله على التراجع، وإسقاط هدايا العيد التي فرضها على الرعايا المغاربة المقيمين بالقاهرة وغيرها من المدن المصرية. ولم يقتصر الإنجليز على تجاهل مساعي المخزن بهذا الشأن بل عملوا أيضا، في إطار استراتيجيتهم المناهضة للوحدة الإسلامية التي كان السلطان العثماني يحاول تزعمها، على إفشال مشروع فتح مفوضية عثمانية بطنجة⁴⁵. وبتحركهم هذا كانوا يستهدفون أيضا منافسيهم الألمان والمحاولات التي قاموا بها لإقناع المولى الحسن بمزايا كسب حليف تركي على الساحة المغربية يحظى بتقته وبتقدير رعاياه⁴⁶.

وعلاوة على كل هذه المناورات، وفي سياق عام راجت فيه شائعات وأخبار متضاربة حول احتمال وقوع تقارب بين إنجلترا وفرنسا وتركيبه الإنجليز لمشروع فرنسي يروم شق طريق لربط غرب الجزائر بوجدة ومشروع آخر أضخم من الأول يتمحور حول فكرة بناء خط حديدي لربط الجزائر بإفريقيا جنوب الصحراء عبر التخوم المغربية الجزائرية، في خضم ذلك كله عقد كرين الأمور أكثر فأكثر أثناء السفارة التي قام بها إلى مراكش، حيث سلك مسلك الاستعلاء واتخذ مواقف غير بعيدة عن الخشونة في تعامله مع مخاطبيه. ولانتزاع التنازلات التجارية التي طال ما ألحت عليها مفوضيته استغل إلى أقصى درجة شكاوى الرعايا والمحميين البريطانيين، ولاسيما دعوى بوبكر الغنجاوي⁴⁷.

⁴⁵ - P. Guillen, *op. cit.*, p. 207, « Plusieurs milliers de Marocains résidaient en Egypte. Leur sort n'était pas garanti par un traité, car Moulay Hassan ne voulait pas négocier avec le vice-roi vassal du sultan de Constantinople. Les autorités égyptiennes venaient de décider que les Marocains devraient, comme les indigènes, apporter des cadeaux à l'occasion des fêtes religieuses/ Mécontent de la germanophilie affichée depuis peu par le Makhzen, Kirby Green avait refusé d'alerter Londres, comme le lui demandait Torrès ».

⁴⁶ - F.V. Parsons, *op. cit.*, p. 378, « At Berlin, the fear that British policy might be changing had been reinforced rather than allayed in 1890, when Salisbury declined to help promote a Turkish-Moroccan diplomatic link. (To the Germans)... this was suspicious, as in Hay's time the establishment of an Ottoman legation had been favored ».

⁴⁷ - الوثيقة 42: (F.O. 174/202): بوبكر الغنجاوي إلى كربي كرين: "عامل مركش فعلى باملكتنا ومتعنا ملم يفعلهُ أحد. حتى اعلينا حصرين عنهم في باب ضرنا أعون العمل، وهما يصمر ضرنا ويقل من ورة الدقة اوجد المل ولحلي ووضعهُ في الأرض، نحن دخلنا عنكم لتحوز الجميع حتى سقطو النسون ودفع من احاي ذهب وجهر ومال لنقدر نعرفهُ السعة. دفع ذلك نسون فوق الصطحان يوضه لهم ذلك خوفا. وبعد ذلك، طلبهم في الرجع انكرهم. هد بلغنا وفندق تجرتنا حوصه مع ضار لنا سكتين بيها الغير مع فندقا آخرين يزلو فيهم الجملة وسلعة التجرت نهبهم شهرة عند المغرب خلفه العمل، وهو محمد بن لفتيه صحب الضور...؛ وحصله نطلب منك تكتب لجميع المرسيلاخليف النجليز يسئلو التجر واليهود والجمل والعمل والرقصة والنسون والصبين على موقع لنا بأولنا وأمتعتنا. وأضن السلطان يسئل الشرفاء بمركش وخلفته والفضط والمحتسب والبشا متع القصب وعمل الرحمن بمركش عددهم 8 واليهود هنك والأمتى وهل البلاد...؛ وهد مرزتنا على محبتنا في السلطان ومتوسطن له بلخير نسعو له فيه وننصحهُ هذه مدة سنين هد 17 ثم مع آليه وفي خلفته...، نعم وعمرنا ميدعي علينا أحد ولا ندعوا أحد بلكلية. ونطلب من سيدتك تعوني وتقف في أخذ الحق لنا="

وبالفعل ندد السفير بالنهب الذي تعرضت له دار هذا المحمي على يد بعض من أسماهم "أوباش مراكش" واتهم السلطات المحلية بالضلوع في ما اقترفته العامة. وبعد ذلك طالب بتعويضات لفائدة الغنجاوي قدرها بـ 122.000 فرنك وهدد بقصف وتخريب أسفي والصويرة في حالة رفض السلطان لهذا المطلب. إلا أن وفاة كرين فجأة وفرت للمخزن مهلة ثمينة وغير مرتقبة.

وفي تتبعه لتحركات وأفعال المفوض البريطاني، قال رئيس البعثة العسكرية الفرنسية "إن قضية السيد بويكر (الغنجاوي) شكلت أهم قضية تناولها السفير الإنجليزي في مباحثاته... وقد سبق للسلطان مطالبة المحمي الإنجليزي المذكور بمسامحة أعدائه، وعض أن يرد (على العاهل) توجه (هذا الأخير) إلى طنجة، ولم يعد (إلى مراكش) إلا برفقة السيد كرين"⁴⁸.

2- إحداهت قنصليات بفاس ومراكش

بعد مرور عقد كامل على اجتماع مدريد الدولي، بدأ المفوضون الأجانب ينشغلون بإحداهت قنصليات في المدن الداخلية لمواكبة ارتفاع عدد محميهم ومخالطهم بهذه الحواضر وبالبوادي المجاورة لها وتحسبا أيضا للارتفاع التدريجي لعدد مواطنهم القاطنين بتلك المدن أو الراغبين في الاستقرار بها.

وللتغلب على معارضة المخزن لهذه المشاريع، حاولت المفوضيات إقناعه بمزايا وضع حد نهائي للصيغة المتمثلة في اكتفاء الدول بأعوان يقومون مقام أعوان قنصليين غير رسميين بمراكش، وفاس، والانتقال إلى طور تعيين قناصل رسميين تابعين لوزارات الخارجية وأسلاكها القنصلية المعتادة. وأوضح بهذا الصدد المفوض البريطاني أرتور نيكولسون (Arthur Nicolson)، بصفته المعنى الأول بهذا المطلب، أن النقلة النوعية المقترحة من شأنها الإسهام في تصفية الأجواء الخاصة بالحماية والمخالطة وإرغام المحميين على الانضباط لأنهم سيوضعون تحت سلطة موظفين رسميين أكفاء. وفيما يخص بريطانيا العظمى، أكد نيكولسون أنه يود تعيين قنصل رسمي بفاس لتعويض العون القنصلي ماك لود، الذي قال عنه أن صلاحياته غامضة وأن هذا الغموض يشكل مصدر سوء تفاهم مع السلطات المخزنية "وتجاوزات عديدة" لم يفصح السفير بدقة عن طبيعتها، رغم أنه ألمح إلى

سأمرين لازم. وهد ليس فعله لنا، إنما فعله لك وإهنة لدولتكم. وقونص الأجنس ورعيتهم كلهم يضحكو على هد المهنة ويقل ليد يطلب القونص بمراكش، وأنا من جملتهم نطلب ذلك لابقع بغيرنا مثل هد. وعلى المحبة والخزمة، وسلام، فتح قعدة عام 1306" / [29 يونيو 1889].

⁴⁸ - A.M.G., C, 6, Rapport mensuel, février 1891.

تجار العون القنصلي المذكور في بطاقات الحماية والمخالطة⁴⁹.

ونظرا لأهمية الرهان، لم يتوان مفوض فرنسا، دومونيل (De Monbel)، من جهته، في رسم صورة قاتمة لشخصية وتصرفات عون بلاده بفاس، علال العبدى، ناعتا الرجل بـ "الجزائري الأجلف" ومستكرا بشدة استعلائه وسلوكه غير اللائق إزاء السلطات والرعايا المغاربة ومددا بـ "استغلاله لمهامه أبشع استغلال". وأوضح دومونيل أن الأعوان القنصليين غير الرسميين لا يباليون في حقيقة الأمر بمصالح الدولة التي يتحركون باسمها وإنما ينشغلون فقط بابتزاز الناس وكسب المال بشتى الطرق المخالفة للقانون وللأخلاق⁵⁰.

ورغم صحة ما ذكر بشأن الأعوان القنصليين غير الرسميين أمثال ماك لود وعلال العبدى، فإن المولى الحسن لم يقتنع بتبريرات المفوضين الذين حاولوا إقناعه بمزايا الاعتراف الرسمي بوجود ونشاط قنصليات أجنبية في المدن الداخلية. وكان ما أورده نيكولسون ودومونيل بهذا الشأن واهيا في حقيقة الأمر، ولا يخدم مصالح المغرب في شيء لأن "استقامة" القنصل المهني التابع لوزارة من وزارات الخارجية الأوروبية لا تعني إطلاقا انكيا به فقط على الشؤون القنصلية الصرفة بمفهومها الضيق. وبعبارة أخرى فقد كانت للقنصل، سواء كان مستقيما ونزيها أم مرتشيا ومخلا بأخلاقيات مهنته، مهام وانشغالات سياسية تحتم عليه التصرف وكأنه نائبا أو خليفة لسفير بلاده على المستوى الإقليمي. ومن هذا المنطلق، كان عليه أن ينشغل ويقوم بأنشطة عديدة، منها تتبغ كل ما يجري حوله، وجمع المعلومات السياسية والعسكرية (أي التجسس)، ومحاولة اختراق الفئات ذات النفوذ، والبحث عن فرص لفائدة تجار وصناع البلاد. وبطبيعة الحال، وفي السياق المغربي بالذات، كان عليه أن يسعى لتعزيز الروابط مع المحميين والمجنسين التابعين له، وأن يختم بطاقات جديدة لرفع عدد "المتعلقين" بدولته وأن يستتفرهم لخدمة مصالحها⁵¹.

وقد كانت تحركات العون الفرنسي المقيم بفاس أخطر بكثير من مجرد جمع المعلومات أو الاتجار في بطاقات المخالطة، ذلك انه كان يعمل على إيقاد نار الفتنة و"الخوض في القبائل". ولم يكن يقدم على أمر خطير مثل هذا من تلقاء نفسه، بل بإيعاز وأوامر من المفوضية الفرنسية، ويتعاون مع الزاوية الوزانية في المناطق التي كانت تتوفر فيها هذه الأخيرة على أتباع. وقد كانت المفوضية تستعمله كستار

⁴⁹ - F.O. 99, 319, p. 333 « Memorandum on Consular Service in Morocco ».

⁵⁰ - A.E.P., C.P., 71, 4 octobre 1894, De Monbel au Quai d'Orsay.

⁵¹ - Ibid., Fès 28 septembre 1894, Dr Linarès à De Monbel, au sujet de « Allal el Abdi, cet Algérien à demi-civilisé..., arrogant avec les Marocains et cherchant par tous les moyens à tirer de gros profits de sa situation ».

لإخفاء حقيقة تواطئها في أعمال تخريبية مخطط لها أحيانا بالتنسيق مع وزارة الحربية بباريس والحاكم العام بالجزائر. ولإغراء المخزن ومغالطته، كانت تتباهى بالطعن في العون القنصلي المذكور وتدعي أنه يتصرف بشكل طائش ومتهور ويتجاوز حدود صلاحياته. وقد لمس السلطان مرارا حقيقة هذه المناورات والدسائس، إلا أن ضرورة الحفاظ على علاقات "ودية" مع المفوضية كانت تحتم عليه الظهور بمظهر المقتنع ب"براعتها" وأن مسؤولية ما يحصل من القلاقل، في الريف مثلا، تقع كاملة على "الجزائري الأجلف" وأتباع الزاوية الوزانية (محميين وغير محميين) و"المفسدين" الريفيين المتواطئين معهم. ويتجلى ذلك في الرسالة التالية التي وجهها باحماد إلى النائب الطريس فيما يخص اضطرابات اندلعت بقبيلة بقوية ولم تخمد تارها إلا بعد إرسال الجيش لإنهائها :

"غير خفي عن جناب الباشدور ما انجز إليه الكلام معه فيهم (فساد قبيلة بقوية) بسبب ما دار معه في شأن (علال) العبدى إلى أن ذكر أنه رده عن الخوض فيهم...وانما الذي كان في بال المخزن... لما تبرأ الباشدور منهم وفروا من القبيلة بسبب نزول المحلة عليها أنهم ذائعون وأن المخزن في طلبهم حتى يظفر بهم ولم يخطر ببال المخزن من جهة القانون النظامي أن يقبلهم أحد على ما هم عليه إذا فروا حتى توجه المدد الأول بعد سبقيّة الأوامر الشريفة إليهم بالتحذير والإنذار ولما وصل المدد الثاني وجدهم فروا وعند الضرب فر المتكلم عليهم وقبلهم البابور وحملهم لوهران مع أنهم من أكابر العتات وفيهم رؤساء أصل الفساد بل فيهم الذين كانوا قابضين على مساجين النصرى (من بينهم ريان سفينة فرنسية) تحت أيديهم ومنهم الحاج علي عمر وزيان والحاج عمر شعيب ودادي ابن مسعود الذي كان يغريهما على عدم تسريح النصرى حتى يسرح إخوانهم المسجونون على يد المخزن... حيث تكفل العبدى بتسريح إخوانهم... ولهذا أشكلت هذه القضية على جانب المخزن... كما استشكل موجب التكلم فيها أصالة فضلا عن إظهار التعرض فيها على طائفة من رعية المخزن في بلاده وأرضه وقد شاع بغيتها وعلم فسادها الخاص والعام وأرادت سريان فسادها في الأقارب والأباعد ودفع في المغارم المترتبة على فسادهم أموال عريضة ولما وجه المخزن من وجهه لمعاقبته وردها للجدادة أريد إيقاعه في الحرج والتشغيب بزيادة القيل والقال والتعرض على رؤساء الفساد بسبب موالاتهم للعبدى الذي تقهر حاله وعلم القريب والبعيد ماله من اليد في ذلك حتى أقر الباشدور نفسه بضمن ذلك لما رفعت إليه الشكوى بالأعتاب الشريفة حيث صرح بكونه على علم من أنه... صدر منه ما لا يصدر من العقلاء مع أن هذا الباشدور قد رفع لجانب المخزن... في سفارته هذه قضايا عديدة كلها ساعد

المخزن فيها وراعى خاطره في مباشرتها"⁵².

ونظرا لإدراكه لنوعية المهام الموكولة للقناصل وأعوانهم بصفة عامة، ولمعاناته المتعددة الأوجه جراء تصرفاتهم وضلوعمهم في أنشطة مشبوهة، علاوة على ارتشاء عدد كبير منهم، بل وتراميمهم حتى على الأملاك المخزنية، كان يستحيل ألا يتشبث السلطان بمعارضته لمشروع إحداث قنصليات في المدن الداخلية وألا يبدل كل ما في وسعه لإفشال أو لتعطيل إنجازها. وبغض النظر عن تخوفه من تواجد قناصل رسميين بفاش ومراكش وسلوكهم مسلك زملائهم المقيمين بالمراسي، كان المخزن ينزعج حتى من نواب القناصل غير الرسميين من صنف ماك لود والجزائري علال العبيدي وبوبكر الغنجاوي لا بسبب أنشطتهم كمخبرين والنزاعات الناجمة عن "عجرفتهم" فحسب بل لاعتبارات أساسية أخرى. وتندرج ضمن هذه الاعتبارات الدلالة السياسية والرمزية تواجدهم بعاصمتي البلاد (فاش ومراكش)، ناهيك عن المحاولات التي كانوا يبذلونها، وإن بكيفية منقطعة، لرفع علمي بريطانيا العظمى وفرنسا فوق ديارهم، وذلك لإثبات و"إظهار" المهام المسندة لهم و"إشهار" حضور الدولتين الرسمي "حتى" في مناطق البلاد الداخلية⁵³.

وما الإجراءات الاحتياطية التي اتخذها المولى الحسن لتقادي رفع العلم البريطاني فوق دار المكلف الفعلي بالشؤون القنصلية البريطانية بمراكش، إلا دليل على حساسية تداعيات "فتح القنصليات بالمدن الداخلية"، وتخوف المخزن من ردود فعل رعاياه إزاء هذا "التنازل" المكشوف أمام النصارى. وقال السلطان في رسالة موجهة بهذا الشأن لمحتسب مراكش:

«وبعد فقد بلغ لشریف علمنا أن باشادور النجلیز عین قونص بمراكشة وأنن له فی تعلیق السنجق بمحل سكناه. وعليه، فأنمرك أن تكون علی بال من ذلك وتكلم أهل الحل والعقد من أعیان البلد وكبرائها علی وجه السر بأن یمنعوه من تعلیقه منها کلیا، نصرانیا كان أو غیره، وأحرى بوبكر الغنجاوي، ولیکن ذلك منهم بلطف وسیاسة

⁵² - جرمان عیاش، دراسات فی تاریخ المغرب، م.ب.، ص. 210-213، "توجد مجموعة كاملة من الرسائل تدعنا نتبع كيف تمكنت الحكومة المغربية تدريجيا من إباطة اللثام عن الدور الذي لعبه في هذه القضية كل من (1) الفرع المحلي للزواوية الزوانية (2) الزاوية الأم التي تشكلت منها الحكومة المغربية لدى حامياها، وهو سفیر فرنسا (3) المسمى علال العبيدي الذي كان يتقلد وظائف قنصلية، والذي أقبل إلى عين المكان على متن طرادة فرنسية (4) وزير فرنسا نفسه. ينظر على الخصوص: رسائل أحمد بن موسى إلى محمد الطريس، بتاريخ 16 جمادى الأولى 1315/13 أكتوبر 1897، تطوان 23/24:69 جمادى الأولى 1315/20 أكتوبر 1897، تطوان، 76:17/24 جمادى الثانية 1315/13 نوفمبر 1897، تطوان 24:125/10 شوال 1315/10 مارس 1898، تطوان 24:143:3 ربيع الأول 1316/22 يوليو 1898، تطوان 25-37. في هذه الرسالة الأخيرة، يسترعي انتباهنا على وجه الخصوص أن وزير فرنسا كان قد أكد، خلال سفارته إلى مراكش، أنه منع علال العبيدي من مواصلة حشر أنفه في هذه القضية".

⁵³ - خ.ع.ر. د 3410، ظهائر المولى الحسن لمحتسب مراكش، 5 محرم 1310 / 30 شتبر 1892.

حتى لا تتشأ عنه فتنة ولا إراقة دم ولا وأفاة للقونص، وإذا علقه على حين غفلة منهم، يبتزعه بلطافة حتى لا يقع فيه تمزيق ولا كسر ويدفعونه للمخزن يجعله تحت يده، وليكن ذلك على أيديهم ولا يتأخر شيئاً منه على يدك ولا على يد من هم من قبلك لتبقى في حل من تطبخهم والسلام»⁵⁴.

وواجه السلطان أيضاً سخط سكان فاس إبان السفارة التي قام بها المفوض البريطاني إوان سميت (Euan Smith) إلى الحاضرة الإدريسية حيث تمسك خلال مقامه هناك برفع علم بلاده أمام الدار التي وضعها المخزن رهن إشارته⁵⁵.

وعقب وفاة المولى الحسن، ورث عنه الصدر الأعظم باحماد "ملف القنصليات" وصار على النهج الذي صار عليه قبله العاهل الراحل. ونظراً لوعيه هو الآخر بضيق هامش تحركه في هذا المجال، بفعل ما نصت عليه المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية، وبنودها الخاصة بإحداث قنصليات عبر التراب المغربي دون حصرها في المراسي، حاول باحماد، مجدداً، توظيف المبررات التي سبق للمولى الحسن سردها بهذا الشأن. وفي سنة 1895 بالضبط، وجه مذكرة إلى السلك الدبلوماسي سطر فيها الأضرار المحتمل استفعالها في حالة إقدام "الأجناس" على فتح قنصليات بفاس ومراكش ورفع الأعلام فوق أبوابها أو على سطوح مقراتها.

ووضعت المذكرة الزيادة المفترضة لعدد السماسرة والأفراد المستفيدين بصفة أو أخرى من امتيازاتهم الجبائية والقضائية على رأس قائمة السلبيات الخطيرة المحتمل وقوعها في حالة فتح هذه القنصليات. ولم يكن بالطبع يخفي عن باحماد، وهو المنتبع بجانب المولى الحسن منذ سنين لإشكالية الحماية، أن ارتفاع عدد المحميين يعني حتماً تضخم عدد مخالطهم في البوادي المجاورة لمدن سكناهم وبالتالي تملص هؤلاء من الضرائب وتضاعل مداخيل الضرائب أكثر فأكثر؛ وذلك على غرار ما حدث في سهول الشاوية ودكالة مثلاً⁵⁶.

إلا أن المبررات القائمة على احتمال تضخم عدد المحميين والمخالطين والأضرار الجبائية الناجمة عن ذلك كانت غير كافية لإقناع المفوضيات بالدول عن مطالبها. والواقع أنها اعتادت تلقي احتجاجات المخزن بهذا الشأن وتجاهل "استرعاءاته". وفي أحسن الأحوال كانت تكتفي بإبلاغه "تفهمها" لمعاناته ولا تقوم بأي إجراء فعلي للتخفيف

⁵⁴ - 5 محرم 1310 / 30 يوليوز 1892. خ.ع.ر، مخطوط، د 3410، رقم 10، للمقارنة، أنظر البند الثالث من معاهدة 1856: "ويؤذن للنايب المذكور والقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السناجق لجنسهم في كل وقت بأعلى ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة وخارجها وفي زوقهم إذا ارتحلوا في البحر...".

⁵⁵ - F.V. Parsons, *op. cit.*, pp. 438-449.

⁵⁶ - مذكرة بتاريخ 24 رجب 1315 / 20 يوليوز 1895، محفوظة في الأرشيف البريطاني: F.O., 99, 333.

من وطنه الأضرار الجسيمة المترتبة عن الحماية وتجاوزات المحميين.

لدى أضاف باحماد للمبررات الجبائية (تضاعل موارد بيت المال) والإدارية - القضائية (تعطيل الأحكام" المخزنية والشرعية)، الاعتبار الدينية التي سبق للمولى الحسن اللجوء إليها كلما وجد نفسه في موقف حرج مع السفراء الأجانب. وكان الصدر الأعظم يعي هو أيضا مدى حساسية المفوضين وحكوماتهم لكل ما من شأنه إنكفاء "تعصب" المسلمين الديني وكراهيتهم للنصارى. وبالفعل كان السفراء يضربون ألف حساب للتعصب، حسب تعبيرهم، ويخشون الطاقات القتالية التي يمكن له الإسهام في تعبئتها وتقجيرها في حالة إعلان الجهاد أو في حالة انهيار الوضع القائم وبروز قوى متطرفة مناهضة حتى لتواجد "الكفار" فوق التراب المغربي، بما في ذلك المراسي. وقد سبق للمولى الحسن توظيف "السلح الديني" بنجاعة، لاسيما لمواجهة خلفية مطالبة الدول العظمى بمعاودة تجارية جديدة (1884-1887) مقابل وعود تقضي بإعادة النظر في نظام الحماية⁵⁷.

كان الأوروبيون في تعاملهم مع المغرب يأخذون بعين الاعتبار تطور الأوضاع في الأقطار الإسلامية الأخرى. فضلا على تصوراتهم المرتبطة بالصراعات بين المسلمين والمسيحيين الموروثة عن العصور الغابرة وبصماتها في ذكرتهم الجماعية، فقد ساهمت أحداث أخرى مثل انتصارات المهدي في السودان (1885) في ترسيخ قناعتهم فيما يخص مخاطر "تعصب" المسلمين. وكان للهزيمة النكراء التي ألحقها المجاهدون السودانيون بزعامة محمد أحمد المهدي بالقوات البريطانية بعد محاصرتها في الخرطوم وقتل الحاكم العام الجنرال تشارلز كوردن (Charles Gordon) أصداء هائلة في مختلف أنحاء العالم، وانزعج الأوروبيون لذلك أيضا انزعاج وصاروا يتابعون عن كتب ردود فعل المسلمين خارج السودان عن هذه الأحداث، كما أنهم صاروا يولون أيضا اهتماما بالغا للحركات الداعية للوحدة الإسلامية، سواء منها المنطلقة من اصطمبول أو من مراكز إسلامية أخرى⁵⁸.

⁵⁷ - انظر المنكرة المشار إليها أعلاه (24 رجب 1315 / 20 يناير 1895)

⁵⁸ - F. Nicoll, *The Mahdi of Sudan...*, op. cit., pp. 148 - 149 « Even as the British were consolidating their grip on Egypt, the Mahdi was deliberating his next moves in widening the jihad... Delegations became to arrive at Obeid, not just from the great Muslim cities of North Africa such as Tunis and Fez but from as far as the Hedjaz... and even India... Many in the wider Islamic world shared the sentiments of the Egyptians, that European Christians were exercising and unwelcome degree of influence and control in Arabia, the Levant and India » ; p. 270 « (The Mahdi) wanted to spread his da'wa... and expand his following in the north-west African Maghreb... That spring (1884) he had received a letter from the Moroccan community in Egypt... ».

هل ساعدت أصدقاء "أحداث السودان" الرهيبة (بالنسبة للكوريين) بشكل أو آخر المولى الحسن على تمرير المبررات الدينية التي حاول توظيفها لمواجهة مطالب المفوضين الأجانب والضغوط الممارسة عليه في ما بين 1884 و 1887، لحمله على التوقيع على معاهدة تجارية جديدة، مقابل وعود تقضي بتعديل نظام الحمایات؟ ليست هناك أدلة كافية لإثبات أو نفي ذلك⁵⁹.

واللافت أن الصدر الأعظم وظف هو الآخر "السلاح الديني" لإفشال المساعي الرامية إلى إحداث قنصليات بالمدن الداخلية، وأدمج اعتبارات فعلا ذات طابع ديني في المذكرات المرفوعة بهذا الشأن إلى المفوضيات والحكومات الأجنبية. وفي مذكرة وجهها للسلك الدبلوماسي في يوليو 1895 شدد بوجه خاص على المساوى التالية المحتمل وقوعها في حالة فتح قنصليات بفاس :

- ارتفاع عدد المحميين والأشخاص المتعلقين بهم بشكل أو بآخر واقتنائهم جميعا بسلوك أمثالهم المقيمين بالمدن الساحلية حيث تبادوا في "جسارتهم" و"زيفهم" و"طيشهم" وتراميههم على الناس وتصرفات أخرى لا يمكن إطلاقا قبول استفحالها في عاصمة البلاد الدينية والروحية والعلمية.

- احتمال إقدام الأجانب وبعض "السفهاء" من أهل الحمایات، إثر تضخم عددهم، على فتح خمارات وبيوت للدعارة. ولاشك أن الوزير الأعظم كان يلمح في هذه النقطة لا للأوضاع السائدة في المراسي فحسب بل حتى لما كان يجري بمراكش حيث انكشف أمر المحمي الإنجليزي بوبكر الغنجاوى واتضح تورطه في تسويق أجساد إماء ونساء مختطفات من القبائل المجاورة للمدينة الحمراء.

- احتمال تقلص مجال القضاء الشرعي نتيجة رفض المحميين المثل أمام القضاء، وهو أمر غير مقبول إطلاقا في مدينة يوجد فيها قاضي قضاة المغرب وعدد كبير من أكبر علماء البلاد.

- احتمال تراجع صلاحيات المحتسب بصفته لمشرف على الأسواق والضابط للأسعار والموزين، والساھر أيضا على طمأنينة السكان وزجر التصرفات المنافية للأخلاق.

ولتوفير حظوظ أوفر لمذكرته وتلاقي رفض فحواها بدعوى أن ما ورد فيها

59 - حول أصدقاء أحداث السودان في الأوساط الفرنسية، انظر على سبيل المثال المرجع التالي:

Cl. De Polignac, *France et Islamisme. Dix ans de captivité dans le camp du Mahdi, par le Major F.R. Wingate, 1882-1892, Alger, 1893, p. 8* « La France doit s'allier à l'islamisme... Il nous faut la paix avec le Maroc et l'Espagne... La guerre avec le Maroc nous brouille (rait) avec les Musulmans et avec l'Espagne. C'est pourquoi il faut repousser avec soin toutes les facilités que l'Angleterre nous donnerait de ce côté (de la Méditerranée) ».

يتجاهل بنود المعاهدات والحقوق المعترف بها للدول في ما يخص إحداث القنصليات دون أي قيد ترابي، حاول الصدر الأعظم تجاوز شيئا ما المفوضيات وكسب "تفهم" رؤساء الدول والحكومات الأوروبية لمواقف المخزن.

لذلك وجه رسالة باسم السلطان إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فليكس فور (Felix Faure) لشرح أسباب تمسك المخزن بالأعراف القاضية بإحداث القنصليات في المراسي دون غيرها من مدن المغرب. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل⁶⁰.

وبالرغم من عدم إلحاحها على التطبيق الفوري لبنود المعاهدات الخاصة بهذه المسألة، فإن المفوضيات لم تنتازل عن مطلبها، وواصلت ممارسة الضغوط المعتادة لبلوغ مراميها. وفي واقع الأمر لم تأخذ الحكومات الأجنبية على محمل الجد ما أورده باحماد في مذكرته لأنها كانت تحمل المخزن مسؤولية تقلص سلطته ومداخله، وتعتبر أن مشاكل البلاد ناجمة، بالدرجة الأولى، عن طغيان الولاة واستنزاف الرعايا وعدم الاعتراف لهم بأدنى الحقوق⁶¹. وفي هذا الشأن بالذات أكد السفير دومنييل في تقرير مؤرخ بـ 9 شتبر 1895، أن فتح قنصليات "سوف لن يؤثر في شيء لأن أوضاع المغرب انحلت واضمحت إلى درجة أن سلطة عبد العزيز لا تتعدى ضواحي فاس" وأن الفوضى عارمة.

3- دعاوى المحميين و تصاعد استخدام البوارج الحربية

اعتاد ممثلو الدول الأجنبية اللجوء إلى لغة التهديد والوعيد كلما حاول المخزن الصمود في وجههم والدفاع عن مصالحه؛ وقد شكلت "دعاوى المحميين" أحد الذرائع التي سخرتها المفوضيات لتبرير تهديداتها. فبحجة ضمان سلامة مواطنيهم ومحميهم وصيانة ممتلكاتهم، كان السفراء الأوروبيون يستدعون قطعا من أسطول بلدانهم الحربي للإسراع بتسوية مطالبهم. وكانوا يستدعون السفن الحربية أيضا كإجراء احتياطي، لمجرد توصلهم بأخبار تفيد أن مرضا ما ألم بالسلطان وطالت مدته وأن اضطرابات ستقع في حالة وفاته.

فبعد أن سبق لها استدعاء بوارج إثر إصابة المولى الحسن بوعكتين صحييتين عامي 1877 و 1887، عملت السفارة الفرنسية وسفارات أوربية أخرى على إحضار سفن حربية عرض الشواطئ المغربية مباشرة بعد سماعها لخبر وفاة المولى الحسن (1894). وأكدت المفوضيات أن ظهور الطرادات الأوروبية بمياه طنجة وغيرها

⁶⁰ - رسالة مؤرخة 12 صفر 1312 / 15 يوليوز 1895، محفوظة بالأرشيف الفرنسي: A.E.P, C.P., 73
⁶¹ - F.O., 99, 319, *Memorandum on Consular Service in Morocco*, « The despotic form of government in this country... is carried out by venal and corrupt authorities... ».

من المراسي أمر ضروري لـ "طمأنة الرعايا والمحميين الأجانب ودعم سلطة السلطان (الجديد)".

وفي توزيع للأكوار، ظهرت في نونبر 1894 السفينة الفرنسية "فوربين" (Forbin) والسفينة الإيطالية "إستوريا" (Esturia) عرض سواحل الجديدة والصويرة وأسفي، في حين "تاورت" البارجة الألمانية "إرين" (Iren) في مياه طنجة والدار البيضاء. وقد انتهزت المفوضية الألمانية الفرصة لإرغام المخزن على الاستجابة لبعض مطالبها المتعلقة ومنها تعويض ورثة أحد مواطنيها نويمان (Neuman)، وهو رجل أعمال ومزارع قتل بالشاوية؛ وطالبت أيضا بإزالة العقوبة بعامل فاس المتهم بإساءة المعاملة لمحمي ألمانيا بالحاضرة الإدريسية، وخصوصا منهم سماسرة أحد كبار تجارها بالمغرب (الذي اعتنق الإسلام لاحقا) ماكس ريختر (Max Richter)⁶².

ولم يبال لا الفرنسيون ولا الإيطاليون ولا الألمان بطابع مناوراتهم الاستفزازي وبهيجان سكان المراسي وقبائل المناطق الساحلية جراء ظهور البوارج، ورواج إشاعات مفادها أن هذه السفن قدمت خصيصا لتخريفهم وقصف مدنهم وقراهم، ولإنزال الجنود إن اقتضى الحال.

وفي سباقه مع الفرنسيين ومنافسي بلاده الآخرين، تحرك ممثل ألمانيا بطنجة، فون طاطنباخ، في وقت كان الوضع في المغرب أوشك على الانهيار وأن انقسام الإمبراطورية الشريفة بات أمرا واردا ووشيكًا. وانطلاقا من هذه التوقعات والتخمينات، أعاد الكر في شهري أبريل ومايو 1895، أي خمسة أشهر فقط بعد مناورات نونبر 1894، فطلب من حكومته إرسال قطعا من أسطولها الحربي إلى المياه المغربية. وهكذا قدمت إحدى البوارج "الكزندرينة" (Alexandrina) عرض شواطئ الرباط، وتحت التهديد باستعمال مدافعها، أجبر طاطنباخ عامل المدينة على التسوية الفورية لمطالب التجار والمحميين الألمانين. وبعد ذلك تحركت "الكزندرينة" وقطع أخرى صوب الدار البيضاء وعمدت ثانية إلى التهديد بالقصف بذريعة انتزاع "تعويض" لفائدة سمسار دار تجارية ألمانية، برنت أندتول (Brandt und Toël)، ادعى أن ثمانين أو تسعين خرفان سرقت منه. وانحناء أمام خطر القصف المدفعي، هرع العامل واستجاب لمطالب طاطنباخ؛ ورغم ذلك، تباطأ هذا الأخير في سحب جنود الفرقة العسكرية التي أنزلها بالدار البيضاء، وهو ما أثار سخط الأهالي حيث أشتبك بعضهم مع الجنود الألمان⁶³.

⁶² - A.M.G., C, 8, Rapport mensuel, mai 1894 و AEP, C.P., 73, 24 juillet 1895, Affaire Rockstroch. Ibid., Fès 13 juillet 1895.

⁶³ - خ.م.ر، سجل 24، إشارات متعددة في مراسلات عمال الشاوية، ولاسيما عمل مديونة؛ إلى تجاوزات المخالفين التابعين لدار برنت أندتول.

وفي احتجاجاته لدى حكومة برلين، ندد الوزير الأعظم بالاستفزازات التي قامت بها البوارج الألمانية تحت إشراف السفير طاطنباخ، كما حمل باحماد ألمانيا مسؤولية ما وقع بالدار البيضاء، وكذا غليان قبائل عبدة والشياظمة إثر ظهور هذه البوارج عرض سواحل أسفي والصويرة. وأضاف أن العمال والقواد، ومن ضمنهم القائد عيسى بن عمر العبدوي، لم يتمكنوا من تهدئة الوضع إلا بمشقة كبيرة.

غير أن ألمانيا، وهي "الدولة الفخيمة المحبة" الجديدة التي راهن المولى الحسن على "صداقتها" لتعويض "خداع الانجليز" ومواجهة الفرنسيين، لم تعر أي اهتمام لاحتجاجات الوزير الأعظم، بل تحدثت مرة أخرى وأرسلت مجددا "شكوادرة" كاملة إلى مياه طنجة. ففي أواسط يوليو 1895، ظهرت فعلا عرض شواطئ مدينة البوغاز الفركاطة "سطوخ" (Stoch) والطارنتين "هاكن (Hagen) و"كيزرين أوكوستينا" (Kaiserin Augustina)، وعلى متنها ما يفوق 1250 بحارا، بين ضباط وجنود. وأكدت المفوضية الألمانية أن "تماطل" المخزن وتعننه في تجاهل المطالب وبنود المعاهدات استلزما إحضار هذه السفن. وكان يتوخى رسميا من قدومها فرض "إطلاق سراح محببين سجنوا ظلما ودون أننى اعتبار لحصانتهم" ولهيبة وسمعة الدولة الحامية لهم⁶⁴.

وكان حمل المخزن على الرضوخ إهائته أمام أنظار رعاياه و أنظار الأجانب دون أن يكلف ذلك ألمانيا أي ثمن، بمثابة تشجيع لها على التمسك بهذا النهج المتمر سياسيا ودبلوماسيا. وبالفعل تأتت لها الفرصة من جديد، في نونبر 1896، لمعاودة ما قامت به سنتي 1894 و 1895، فأرسلت سفنها الحربية "سطوخ" و"مولتكو" (Moltke) و"شطاين" (Stein) لفرض تسوية سريعة لمطالب أحد المغاربة المستخدمين (كاتب) بقتصليتها بالدار البيضاء، ولتعويض محمي آخر (بصفته سمسار التاجر الألماني هـ. فيك (H. Ficke) أدعى أنه تعرض للسرقة، ولانتزاع تعويضات من المخزن عقابا على "اعتقال مخالطين مرتبطين بمواطنين ألمانين والزج بهم في السجن بصفة مخالفة للقانون وغير مشروعة"⁶⁵.

وقبل إقدامها على مناوراتها البحرية هذه وإيان تنفيذها لتهدداتها، لم تلتفت ألمانيا لهشاشة الوضع السائد في المغرب طيلة عام 1896 بسبب الجفاف وهجوم الجراد وانتشار وباء الكوليرا، كما أنها لم تبال بانهماك المخزن في قمع الانتفاضات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد، ولا سيما السهول الأطلسية في سياق عام طغت عليه مخلفات الجفاف وقلة المواد الغذائية الأساسية.

⁶⁴ - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 343-346. A.E.P., C.P., 73, 13 juillet 1895.

ولم يفت الملاحظين تسجيل التفاوت الصارخ بين، من جهة، تعبئة ألمانيا لثلاثة سفن حربية والتهديد باستعمال مدافعيها، ومن جهة ثانية، الكوارث الطبيعية التي خيمت بظلالها على المغرب، وعلى وجه الخصوص النوعية، أو بعبارة أدق تقاهة، الذرائع التي لجأت إليها ألمانيا لـ "تبرير" ما أقدمت عليه⁶⁶.

وقد علق رئيس البعثة العسكرية لفرنسية، لرائد شلومبركر (Schlumberger Commandant)، على المنورات البحرية الألمانية في شتبر 1896 قائلا "أن تكون للعجول لمثل هذه الإجراءات لمن شأنه فرض استجابة للمخزن لمطالب لتقتلص الألمانين، وهي مطالب أقل ما يمكن أن يقال عنها غير مبررة بما فيه الكفاية"⁶⁷.

وقد انزعج بعض السفراء شيئا ما من تتابع استعراض ألمانيا لقوتها ولعنف أسلوب مخاطبتها للمخزن وبروزها الصاخب على الساحة المغربية، والتفت جميعهم إلى تقاهة مبررات زميلهم الألماني واعتبروا أنه يتذرع بدعاوى المحميين ومواطنيه للتوصل بشكل أقوى وأفضل لمقاصده الخفية استعدادا لانتهيار الوضع في المغرب.

إلا أن الانزعاج من تصرفات ألمانيا لم يدفع هؤلاء السفراء إلى التآني وتقادي اللجوء من جهتهم إلى الإفراط في استعمال لغة التهديد والالتجاء إلى البوارج الحربية. ففي صيف 1895 عمد السفير الفرنسي إلى هذا الخيار واستدعى سفينة حربية لتسوية نزاع بين عامل التصويرة ومحميين فرنسيين أودعا السجن "ظلما" وانتهاكا لبنود المعاهدات⁶⁸.

غير أن تمسك الفرنسيين بخطة التشدد والإفراط في استعمال القوة لم يمنهم من انتقاد من كان يسير على نهجهم. وهكذا وجهوا انتقادات شديدة للتقنصل العام الأمريكي وبالغ سفيرهم، دومنيل، في استنكاره لسياسة الولايات المتحدة وتلاعب قنصلها العام في أمور الحماية والمخالطة، ملحا على عدم تواجد مواطنين أمريكيين بالمغرب (باستثناء واحد بطنجة وآخر بالدار البيضاء) وبالتالي غياب أي مبرر قانوني لمنح بطاقات السمسة لرعايا مغاربة يفترض أنهم وسطاء أو وكلاء تجار

⁶⁶ - نموذج من معاناة الناس من القلة وارتفاع الأسعار في الرسالة التالية الموجهة من الصدر الأعظم إلى عامل التصويرة بتاريخ 18 دي القعدة 1314 / 20 أبريل 1897 (خ.م.ر، 242) : "وصل كتابك بما لحق أهل المدينة من الضرر بغلاء الأقوات لعدم دخولها للبلاد حتى أن الشعير بلغ ثمنه 65 مثقالا للخروبة، طالبا الإنعام عليكم بإخراج ما تحت يد الأمناء تمه من الشعير للبيع هناك، وصار بالبال بعد اطلاع العلم الشريف، وقد ساعد سيدنا... على ذلك وأصدر أمره للأمناء بأن يبيعوا ما تحت يدهم من ذلك المحوز من الشياظمة والذي حازوه من أمين المستفاد من مدفوع الزمزي المجموع في كليهما 190 خروبة بالثمن الوقتي هناك وينصبوا أمينا ثقة نائباً عنهم في بيع ذلك بالربع من الثمن ليلا يتغلب القوي بأخذ الجملة ويكون في عهدتهم".

⁶⁷ - Ibid., NS, 180, Marrakech 1 décembre 1896, Schlumberger au Ministre de la Guerre.

⁶⁸ - A.E.P., C.C., Casablanca II, 15 décembre 1896, « Le Maroc traverse une crise aiguë: sécheresse, invasion acridienne, choléra ».

أمريكيين، وكتب بهذا الصدد في تقرير له:

«ليس لأمريكا في المغرب لا مواطنون ولا سياسة ولا مصالح (اقتصادية) ...، إن (أمريكا) لا ترى أدنى حرج في استعمال العنف... (والأرجح) أن كتابة الدولة في واشنطن تجهل ولاشك حقيقة ومصدر الدعاوى التي يطالب القنصل العام فرض تسويتها باللجوء إلى القوة»⁶⁹.

وقد كانت كل أو جل أنشطة القنصل العام الأمريكي تتمحور حول الحماية وتوزيع بطاقات السمسة والمخالطة مقابل هدايا ورشاوى؛ وبفعل انكيايه على ذلك كانت تتراكم لديه دعاوى ومطالب كان يستعصى عليه إيجاد حلول لها بطرق قانونية وعلى أساس حجج دامغة. ففي صيف 1897 بالذات، لم يجد من حل سوى استقدام طرادين، "راليه" و"سان فرنسيسكو" (San Francisco ; Raleigh) لفرض تعويضات لفائدة محمي ومعاقبة الجناة وكذا لتسوية شكوى أخرى قدمتها له أمة فرت من تطوان ومنحت الحماية الأمريكية ل"تأمينها" ضد "سيدها" الأصلي. وقد ادعت المرأة المذكورة أنها تعرضت للسرقة بعد احتمائها بالأمريكيين. وبالإضافة لهذه المطالب، كان القنصل العام يود إرغام السلطان على زجر قواد قبيلة الشراردة بدعوى استعلانهم في تعاملهم مع السماسرة والمخالطين الأمريكيين واعتبارهم مجرد محميين من الدرجة الثانية لا يضرب لحمايتهم أي حساب⁷⁰.

كانت القوى الأوروبية الوازنة على الساحة المغربية منذ ما يفوق نصف القرن تنزعج من تصرفات القنصلية العامة الأمريكية (التي "لا تتحرك سوى جريا وراء أطماعها الكبيرة") والمفوضية الألمانية (المنشغلة أساسا بحيازة رهن وضمانات يمكن توظيفها لنيل نصيب من "الكعك" المغربي في حالة إقدام الدول العظمى على اقتسامه فيما بينها). وقد انشغلت إنجلترا أكثر من غيرها بمصير المغرب بسبب إفراط ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة في استعمال العنف، وبانعكاسات "الاستعراضات الملاحية" على مصالحها الإستراتيجية بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط.

وحرصا منها على تلافي تورطها المباشر في التسارع لنفخ "الإمبراطورية الشريفة" صوب الانهيار، حاولت الحكومة البريطانية اتخاذ موقف الحيطة والرزانة والتعقل حتى إزاء مفوضيها بطنجة ومطالبهم الداعية إلى إرسال سفن حربية للإسراع بتسوية الدعاوى العالقة. ففي غضون عام 1898، وعقب إلحاح السفير أرتور

⁶⁹ - A.E.P., C.P., 73, 20 juillet 1897.

⁷⁰ -F.O., 831, 7016, July 10, 1897, H. White to Lord Salisbury.

نيكولسون على وزارة الخارجية (لندن) ومطالبتها بإيفاد طرادات إلى السواحل المغربية للحصول على إطلاق سراح محميين بريطانيين اعتقلهم المخزن، لم يستجب له الوزير الأول، لورد سالسبوري. وإثر إمعانه النظر في "النازلة"، عبر هذا الأخير عن استيائه إزاء مطلب السفير معتبرا أنه يشكل حالة فضيحة للتوظيف السيئ والشرس للسلطة القنصلية « *A bad case of ferocitas consularis* ». لذلك أعلن سالسبوري عن عدم استعدادة لتزكية ضغوط قائمة على دعاوى تافهة "لا تساوي ولو قرشا واحدا أو نصف قرش" « *These half penny grievances* ».

غير أن تحفظا مثل هذا لم يعمر طويلا. فسنة واحدة بعد هذا الرفض، وفي سياق ما بعد الإهانة التي ألحقتها إنجلترا بالفرنسيين بفاشودة (السودان)، حيث أرغمت قواتها فرقة فرنسية قادمة من الجنوب على الرجوع على أقدامها إلى الوراء بعد مشادة كادت أن تتحول إلى مواجهة عسكرية، في سياق ذلك نظرا لتأهب فرنسا لاحتلال عين صالح في التخوم المغربية- الجزائرية، أوقد سالسبوري سفينتين حربيين من أسطول المتوسط إلى المياح المغربية. وظهرت السفينتين عرض الجديدة وأسفي لفرض إطلاق سراح ثمانية محميين إنجليز من قبيلتي عبدة والشياطنة سبق اعتقالهم. وقد سارع باحماد لتدارك الأمر فأصدر أوامر تقضي بتحرير السجناء على الفور.

لم ينشغل الانجليز لوحدهم بإرسال إشارات للفرنسيين لإشعارهم أن احتدام أطماعهم الترابية في الجنوب الشرقي للمغرب لا يعنى بأي حال من الأحوال تسليم الدول الأخرى بالأمر الواقع، أو قبولها غير المشروط لأولوية فرنسا على الساحة المغربية. وبصفتهم أحد الأطراف الثلاثة الموقعة (مع إنجلترا وإسبانيا) على مذكرة جماعية طرحت سنة 1887 مشروع تحييد المغرب، شاطر الإيطاليون رأي إنجلترا فيما يخص المرامي والمبادرات التوسعية الفرنسية⁷¹. لذلك تحركوا لإثبات حضورهم بقوة في المغرب، لاسيما وأنهم تعرضوا للإقصاء من تونس على يد الفرنسيين بالضبط، وفيما بعد لانكسار عسكري ذريع تكبته الجيوش الإيطالية خلال مواجهتها للمقاومين الحبشيين إثر شروعها في غزو الحبشة (1896)⁷².

وبناء على هذه الاعتبارات، أحى خلف سكوفاسو بطنجة، روميو كونزكلي

71- خلال هذه السنة منى الإيطاليون بهزيمة أولى في مواجهتهم للمقاومة الإيتيوبية، قبل ذلك، وفي سنة 1882 بالذات، تمكنوا من احتلال جزء من ساحل إيريتريا. يرجح أن يكون لموقف الإيطاليين فيما يخص تطور الأوضاع بالمغرب وانحيازهم لفكرة تحييد هذا البلد ارتباط بانكسارهم أمام الإيتوبيين إذ استفاد هؤلاء من دعم الفرنسيين للملك مينيليك وإمدادهم له بالسلاح. فالتقرب من الإنجليز كان يعني موضوعيا عرقلة الأطماع الفرنسية وكسب ورقة إضافية للتفاوض معهم من موقع أقوى للحصول على "مقابل" وعدم معارضتهم، مثلا، لمشروع غزو ليبيا.

72 - P. Milza, *Histoire de l'Italie. Des origines à nos jours*, Fayard, Paris, 2005, p. 773 et 789.

(Romeo Contagalli)، خطة سلفه بعد أن سبق له التخلي عنها بعض الشيء لمحو الانطباعات السيئة اللصيقة بالمفوضية الإيطالية في أذهان الدوائر المخزنية منذ 1869 واندلاع قضية ورثة مصطفى الكالي. وفي غضون شهر نونبر من عام 1898 استأنف فعلا توظيف الذرائع التي اعتاد سكوفسو اختراعها أو تضخيمها، فطلب من حكومته إرسال طرادات عرض مرسى الجديدة لفرض إطلاق سراح ثلاثة محميين إيطاليين⁷³.

وزادت الأوضاع سوءا خلال السنة الموالية، (1899)، بفعل احتدام التهافت الأجنبي وتعدد الاضطرابات. وقد ترددت شائعات ملحة ومتضاربة حول مصير المغرب على الأمد القريب حيث راج احتمال تحويله إلى محمية انجليزية، في حين أفادت شائعات أخرى أن لفرنسا حظوظا أوفر وأنها ستقضي منافسيها وتفرض سيطرتها على البلاد في نهاية المطاف.

ووعيا منه بدقة الموقف وخطورة الظرفية، حاول الصدر الأعظم إيجاد مخرج للحفاظ على الوضع القائم، أو تأجيل النهاية الذي كان الجميع مقتنعا بحتميتها. وبما أن المراهنة على منافسة الدول لم تعد ذات فعالية تذكر حاول باحماد ربح الوقت وإعطاء نفس جديد لمطالب المخزن بشأن الحماية، على اعتبارها أحد العوامل الرئيسية المتسببة في انهيار موارده، وشل سلطته، وتعدد الثورات. لذلك أمر دار النيابة بصياغة مذكرة تتضمن ثمانية نقاط أساسية قبل رفعها إلى أعضاء السلك الدبلوماسي لمطالبتهم، بالرجوع إلى معاهدة مدريد والالتزام بينودها، ملحا على ان تقلص موارد بيت المال بشكل أكبر عائق يحول دون إنجاز الإصلاحات التي كان المخزن ينوي القيام بها.

وأن تتكفى مطالب المخزن وتراجع إلى درجة الإعلان الرسمي عن اكتفائه بمعاهدة مدريد (1880)، رغم عيوبها الجمة ومساوئها الصارخة لتعبير بالغ عن جسامه المآسي الجبائية والسياسية والدبلوماسية التي آلت إليها الأمور بفعل الحماية وعن ضخامة معاناة المخزن، لاسيما خلال المرحلة الممتدة بين 1896 و1898، وهي مرحلة عسيرة للغاية لمس باحماد إبانها عن قرب ضلوع بعض المحميين المباشر في ثورات القبائل، ومنها على وجه خاص ثورات قبائل دكالة والشياطمة والحوز والشاوية.

وفي هذا السياق الهش، لم يكن من شأن اندفاع الألمان وحرصهم الشديد على منافسة الفرنسيين سوى تعقيد الأمور بالنسبة للمخزن إلى حد لا يطاق. وذلك ما

⁷³ - A.E.P., C.P., N.S., I, 17 novembre – 3 décembre 1898 .

حصل بالضبط عقب تعيين مفوض ألماني جديد بطنجة، شانكفون شفاينبورغ (Schenck von Schweinburg). وقد كلف شانك بمهمة كانت تكتنفها في واقع الأمر تناقضات هائلة حيث كان عليه أن ينال ثقة المخزن ويمحو مخالفات ظهور "سطوخ" و"ملكوتو" عرض الشواطئ المغربية في نونبر 1896، وذلك لإعطاء دفعة قوية جديدة للحضور الألماني على الساحة المغربية. وبما أن حكومته عينته بطلب من الأوساط الكولونيالية الألمانية والشركات الصناعية الكبرى وفي طلبعتها كروب (Krupp)، وهي أوساط نافذة اعترفت له بالجميل نظرا لما قام به لفائدتها في الصين حيث مثل بلاده قبل تعيينه بالمغرب، فإنه ركز اهتمامه على تقوية تموقع ألمانيا وترسيخ مصالحها ونفوذها استعدادا لاقتسام المغرب⁷⁴.

وكان شانك يتحرك بطبيعة الحال طبقا لمخططات حكومته وتزايد اهتمامها بـ"المسألة المغربية" (Frage Marokkanische). والواقع أنه تسلم مهامه في ظروف صعبة للغاية، وقد تضاعفت حساسيتها بالنسبة له بفعل تشدده و تقاينه في تحقيق مرامي بلاده بأي ثمن، فجاءت النتيجة معاكسة للأهداف المنشودة وأدت إلى تعميق الأزمة القائمة بين ألمانيا والمغرب منذ بداية 1896. وقد تجلّى ذلك، على سبيل المثال، في رفض باحماد الترخيص لدور تجارية ألمانية مزاولة أنشطتها في المناطق الداخلية واتخاذ سماسرة ومخالطين هناك. وبالتضييق على التجار الألمان كان الوزير الأعظم بروم حمل شانك على تليين مواقفه، خصوصا وأن الوزير لم يستثن من المخالطين حتى من كان منهم يتمتع بهذا الوضع من ذي قبل. وصدرت بالفعل تعليمات تمنع القضاة والعدول من تسجيل أو تجديد عقود المخالطة الخاصة بالتجار الألمان في مناطق البلاد الداخلية.

إلا أن المفوضية ردت على ذلك بتشجيع هؤلاء التجار على تسجيل رسومهم وعقودهم بالقتصليات في حالة تمسك القضاة والعدول بالرفض؛ وإشعار المخزن باستعدادها للمزايدة وتحديه فيما أقدم عليه في هذا المجال، سارعت لإحاطته علما أنها لا تنظر إلى المخالطين بصفتهم مجرد مخالطين وإنما تضعهم رسميا في خانة المحميين، شأنهم شأن السماسرة.

وتأزم الوضع أكثر فأكثر بسبب الحادث المتمثل في اغتيال مواطن ألماني مقيم بطنجة يدعى إدوارد هاسنر (Edward Hasner)، أحد وجهاء الجالية الألمانية بالمغرب. ولتحديد ظروف وفاته، أجرت المفوضية تحريات مباشرة أثبتت مسؤولية جندي إسباني، فار من حامية سبتة، واقترافه لجريمة القتل قبل ركوبه البحر قاصدا

⁷⁴ - Ibid., Marrakech, 1 décembre 1896, Schlumberger au Ministre de la Guerre.

مدينة قاديش، واتضح أيضا تورط مغربيين في هذه الجريمة. إلا أن السلطات الإسبانية لم تظهر أي استعداد لإلقاء القبض على الجندي المذكور، بل حاولت تحميل المغربيين كامل المسؤولية وطمس إحدى الحقائق التي راجت في الوسط الدبلوماسي وفي مدينة طنجة غداة اغتيال هاسنر حيث تردد حينئذ أن هذا الأخير ذهب ضحية تعاطيه لتهديب الأسلحة وأن مناقسيه الإسبان في هذا المجال تخلصوا منه لإنهاء مضايقته لهم. وأمام "سوء نية" السلطات الإسبانية، من جهة، وعنف الحملات الصحفية الألمانية المطالبة بإعدام المجرمين فوراً، من جهة ثانية، اختار شانك إرضاء الرأي العام الألماني بممارسة المزيد من الضغوط لا على زميله الإسباني لحمله على التعاون معه وإنما على المخزن لإرغامه على إعدام المغربيين المتورطين في الجريمة. وقد أعدم فعلاً أحدهما يوم 15 يونيو 1897 بساحة عمومية بطنجة، في حين حكم على الثاني بالسجن المؤبد، وهو ما أثار انتقادات المفوضان البريطاني والفرنسي اللذان اعتبرا أن مطالبة شانك برأس المغربيين مبالغ فيها إلى أقصى درجة، وأن مسؤولية القتل تقع أساساً على الجندي الإسباني والمهربيين الإسبانيين الذين دفعوهما إلى اقتراف جريمتهم⁷⁵.

في مثل هذه الظروف كان من الصعب أن ينجح شانك في مأمورية راب الصدع وتطبيع العلاقات مع المخزن المسندة إليه، لاسيما وأن بلاده ساهمت مباشرة بعد الإعدام المنفذ في حق مغربي بطنجة، في مناورات بحرية جماعية قامت بها سفن حربية فرنسية وبريطانيا وإيطالية وإسبانية وبرتغالية عرض شواطئ الريف لـ "إنهاء أعمال القرصنة الريفية".

وقد منيت فعلاً بالفشل السفارة التي قام بها المفوض الألماني إلى مراكش في ربيع عام 1898 لمقابلة المولى عبد العزيز وباحمامد. وخلال المباحثات عارض هذا الأخير مطالب شانك وخصوصاً منها ما كان يتعلق بمواطنيه ومحميي بلاده والتعويضات الباهظة (1.000.000 فرنك) التي حاول الحصول عليها. ولفرض مخرج مرضي له و ضامن لسمعته في بلاده، اقترح شانك على حكومته حلاً جريئاً لتكسير معارضة المخزن لمطالبه وإظهار عزم ألمانيا وإصرارها على الدفاع عن مصالحها. وتمحور الاقتراح حول عملية سطو كان في الإمكان إسناد تنفيذها لطاقم "أولد نورغ" (Oldenburg) وهي الطراد الذي وصل شانك على متنه إلى الجديدة، قبل أن يستأنف سفره برا صوب مراكش. وقد طالب السفير بإرسال هذه الوحدة الحربية إلى الدار البيضاء وإنزال فرقة من الجنود وتكليفهم بالهجوم على مكاتب المرسى، والسطو على

⁷⁵ - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 354-355.

الصناديق المحتوية على المداخل الجمركية⁷⁶.

إلا أن المستشار فون بلوو (Von Bulow) رفض هذا الاقتراح لاعتبارات عديدة ومنها المجازفة بأرواح الرعايا الألمان المقيمين بالدار البيضاء وبالشاوية في حالة إنزال جنود واندلاع مقاومة شعبية. كما أنه طرح احتمال سطو الجنود على صناديق فارغة وعودة طاقم الطراد خالي الوفاض من الدار البيضاء. وكان من شأن فضيحة من هذا القبيل، حسب فون بلوو، "أن تعرض ألمانيا لاستهزاء الجمهور ومرحه الصاخب". وبسبب رفض الحكومة لما اقترحه عليها، اضطر شانك إلى مراجعة مطالبه وقبول "التعويض" المتمثل في استعداد المخزن لشراء المزيد من مدافع "Крупп" وتكليف شركة هاسنر بصك نقود مغربية.

غير أن سوء تفاهم جوهرى نسب ما كان شانك يعتبر أنه حققه خلال سفارته ذلك أنه عاد إلى طنجة مطمئنا على استجابة الوزير الأعظم لنسبة لا بأس بها من مطالبه وعلى الوعود الخاصة بالمدافع وصك النقود. أما بالنسبة لباحامد فقد كانت هذه الوعود مجرد مؤشرات لحسن نوايا المخزن واستشراف لآفاق التعاون بين الجانبين، لا غير. وكان من المفروض، من وجهة نظره، أن تتواصل المباحثات لتشمل مشاريع أخرى، ومن ضمنها بناء و تحصين أسوار وأبراج بالرباط وسلا ونطوان، ومصب واد ملوية. وبعبارة أخرى، كان الوزير الأعظم يعتبر هذه الوعود غير ملزمة بالنسبة للمخزن، وهو تأويل مغاير تماما لما فهمه شانك. لذلك لجأ هذا الأخير من جديد إلى التهديد في مارس 1899 حيث استقدم بارجيتين، "شارلوط" (Charlotte) و"بوسارد" (Bussard) لإرغام باحامد على الوفاء بـ "التزاماته"، خصوصا بعد أن شنت الأوساط الكولونيلية في برلين وغيرها من المدن الألمانية حملة صحفية انتقدت فيها فشل سفارة شانك ورجوعه من مراكش حاملا "حقيبة مليئة بالأوراق والوعود الفارغة". وزاد في تعقيد الأمور تدخل نواب في البرلمان (Reichstag) لمطالبة المستشار بولو باتخاذ إجراءات حازمة وفعالة لضمان المصالح التجارية الألمانية بالمغرب⁷⁷.

وتحت الضغط، لم يكن في وسع باحامد سوى الرضوخ لبعض مطالب شانك وما كان على هذا الأخير إلا قبول، من جهته، أقل مما كان يطالب به، لاسيما وأن خطة المبالغة في التشدد التي امتاز بها أثارت انتقادات الهيئة الدبلوماسية بطنجة ومزايدات حول نوايا ألمانيا الحقيقية. وقد تذكر الجميع فجأة أن زميلهم الألماني ساهم بقسط وافر، خلال مزاولته لمهامه ببيكين، في التمهيد لاستيلاء بلاده على موقع

⁷⁶ - م.ن، ص. 355-356.

⁷⁷ - م.ن، ص. 353-358.

كياوتشييو الصيني. ولم يخف بهذا الصدد المفوض الفرنسي و نظيره الإسباني والبريطاني، أنهم لا يستبعدون فرضية تحرك شانك واستقدامه لسفن حربية في إطار مخطط محكم يروم الإعداد لسطو ألمانيا على جزء من الساحل الأطلسي المغربي⁷⁸.

ولوضع حد لهذه الشكوك والشائعات، لجأت حكومة برلين إلى الحل الجذري المتمثل في إنهاء مأمورية شانك بالمغرب بعد الاعتراف له بجليل أعماله والإنعام عليه بوسام النسر الأحمر. وتم تعويضه بفرديش فراهيير فون منتزكين (Friderich Freiherr von Mentziguen)، وهو دبلوماسي أكثر رزانة وتجربة ودراية بالشؤون المغربية، على اعتبار إقامته سابقا بطنجة بصفة سكرتير أول لمفوضية بلاده (1894-1895) وكذا إقامته بالصفة ذاتها بسفارة ألمانيا بمرديد. إلا أن ثوابت بلاده الإستراتيجية وتساعد ضغوط أوساطها التجارية والصناعية والصحفية ألقت به في المواجهة رأسا لرأس مع نفس المصاعب التي اصطدم بها سلفه. وتصدرت هذه المصاعب متابعة الدول الأخرى عن كتب لكل تحركات ألمانيا وربطها على الفور بمخططات توسعية ترابية من شأنها إحداث المزيد من التوتر على الساحة الأوروبية، والتسبب في مواجهات مباشرة بين القوى العظمى، لاسيما في سياق ارتفاع إنتاج الأسلحة الثقيلة و السفن الحربية.

وبحكم اطلاعه على هذه الظرفية ومخاطرها الأوروبية-أوربية بفضل مصادر وقتوات شتى، ومن ضمنها ما كان يخبره به ممثل غير رسمي للسلطان مقيم بلندن، وهو التاجر المغربي المجنس بالجنسية البريطانية، موسى أفلاو، كان طبيعيا أن ينتهزها الوزير الأعظم ويستغل ما نتيجته من إمكانات للمماطلة والتسويف، ربحا للوقت وتقاديا للرضوخ الفوري أمام ضغوط "الأجناس". وطبقا لنفس المنطق، راهن كذلك على تخوف الأوروبيين من اندلاع حرب فيما بينهم في حالة انهيار مفاجئ للوضع بالمغرب وعدم إيجاد الصيغ اللازمة لإرضاء كل الأطراف الطامعة في اقتسام البلاد ونيل نصيبها منها.

ولمواجهة هذا الوضع ومتطلباته، اعتبر منتزكين أن في إمكانه السير على منوال سلفه. واتضح هذه الاستمرارية بشكل خاص في مجال الحماية حيث رد على مذكرة الوزير الأعظم المرفوعة إلى الهيئة الدبلوماسية بشأنها مؤكدا أن "ألمانيا دأبت دائما، على احترام ما نصت عليه معاهدة مدريد" وأن مسؤولية خرق هذه المعاهدة يتحملها المخزن بسبب عدم انضباط ولاته وأعوانه وعدم التزامهم ببندوها

⁷⁸ - م.ن.، ص. 358.

"كما تشهد على ذلك مطالب السماسرة والمخالطون الألمان"⁷⁹.

وقد تفادى المفوض الألماني بالطبع الإشارة إلى تضخم عدد هؤلاء وأولئك ولم يذكر أن عدد المخالطين المسجلين بدائرة الدار البيضاء القنصلية وحدها قفز من 32 مخالط في عام 1892 إلى 34 عام 1897 و199 مخالطاً عام 1899. وكان طبيعياً أن يلتزم الصمت أيضاً فيما يخص التجاوزات والجرائم التي ارتكبتها بعضهم، ومنها بالنسبة لمنطقة الشاوية وقبيلة مديونة وحدها وإبان سنة واحدة (1898)، الجريمة التي اقترفها أحد مخالطي براندت أندوتول حيث قتل شيخ من أشياخ قبيلته.

وعلى نقيض غضه الطرف في مثل هذه الحالات، كان منتزكين يسارع لإحداث ضجة وللضغط على المخزن، وإرغامه على "جبر الضرر بدون مماطلة" كلما اشتكى سمسار أو مخالط جراء اعتداء حقيقي أو وهمي لحقه. وهكذا، وتحت ذريعة فرض إنزال العقاب بالأشخاص المتهمين باغتيال أحد محميه وانتزاع تعويضات لدويه، استقدم الطراد "كايزر" (Kaiser) إلى مرسى طنجة. وخلافاً لكل المساطر القوانين والأعراف، لم يشعر الوزير الأعظم بفحوى مطالبه إلا بعد تأكده من وصول هذه السفينة إلى المياه المغربية. وكان يتوخى من ذلك تقليص المهلة المتاحة للمخزن للاستجابة لإنذاره⁸⁰.

ولتعجيز المخزن وتبرير استقدام المزيد من الطرادات، عمد المفوض الألماني إلى تضخيم المبلغ الإجمالي للتعويضات التي عقد العزم على فرضها، لذلك أضاف للتعويض عن قضيتي سماسري براندت وأندوتول وهنريس فيك، وقضيتي اعتقال مخالط ومصادرة بعض أملاك سمسار آخر، أضاف لذلك تعويضات قال عنها أنه فرضها لمعاقبة المخزن على "تماطله" في تسوية دعاوى ألمانيا وعلى "الإهانة" اللاحقة لعلمها الوطني جراء تجاهل الولاة لحصانة محميهها ومخالطيها، وهو تجاهل "كان يدفع للناس إلى الاعتقاد أن الحماية الألمانية نون جدوى"⁸¹.

تحت الضغط وهول الموقف، رضخ المخزن مرة أخرى واستجاب لمطالب السفير الألماني، لاسيما وأن إشاعات قوية راجت حول غرابة "البدعة" التي سنها منتزكين باستقدام وحدة من أسطول بلاده الحربي قبل إبلاغ السلطان بإنذاره في حين أن العرف الجاري به العمل كان يحتم عليه الالتزام بالعكس. وقد شاع فعلاً أن لألمانيا "توايا خفية" وأنها تبالغ عمداً في مطالب المحميين والمخالطين واختراع الذرائع لتبرير استعمال القوة لاحتلال أجزاء من التراب المغربي، وذلك طبقاً لخطة

⁷⁹ - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 354-358.

⁸⁰ - م.ن، ص. 358.

⁸¹ - F.O., 99, 361, September 4, 1899.

مماثلة للخطة الناجحة التي سبق لها صياغتها و تنفيذها في الشرق الأقصى حيث نالت نصيبها من "تقطيع الصين" (أو "قصبها" حسب تعبير الأوروبيين) واستحوذت فيما يخصها على مقاطعة جيا زهو (Zia Zho).

وفي محاولة منه لإنعاش خطة استغلال تضارب مصالح "الأجناس"، لم يكتف باحماد بإرضاء مطالب منتركين، بل اقترح عليه القنوم إلى مراكز للتباحث معه في قضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها استعداد المخزن لطلب دعم ألمانيا ضد تطاول الفرنسيين واغتصابهم لأجزاء من التراب المغربي في جنوب شرق البلاد، وتقدم قواتهم صوب تافيلالت. إلا أن السفير تصرف وكأنه يرفض التباحث في الشؤون السياسية والخطر الفرنسي؛ وإحراج مخاطبه وإضعاف قدرته التفاوضية زاد في الإلحاح على ضرورة التعجيل بتلبية مطالبه الخاصة بمواطنيه ومحبيه. ولإظهار مدى اشمزازه من مواقف المخزن تجاهه وتجاه بلاده، رفض جميع هدايا السلطان له "إلا من حصانين" قبلهما تلافياً لقطيعة نهائية من شأنها أن تفيد الدول المزاحمة لبلاده.⁸²

وبينما كان المخزن منهمكا في تأمين إمساك السلطان المولى عبد العزيز بزمم الأمور بعد وفاة باحماد (1900)، وفي مواجهة المناورات الألمانية والبحث عن السبل الكفيلة بإيقاف الزحف الفرنسي في الجنوب الشرقي، عاد القنصل العام الأمريكي إلى الواجهة عقب مقتل يهودي من يهود ملاح فاس يدعى مركوس الزاكي، وهو حامل لجواز أمريكي.

وفي محاولة بدلها لشرح خلفيات ما جرى بفاس، أكد السلطان للحكومة الأمريكية أن الحادث وقع إثر احتجاج شريف من تافيلالت على الزاكي بعد أن صدمه هذا الأخير ورد على احتجاجه بالسب وإطلاق النار بمسدسه حيث قتله على الفور. إذ ذلك انقض على المعتدي أناس كانوا متواجدين بعين المكان وشهدوا ما جرى فأطاحوا المعتدي من سرج حصانه ودهسوه وانهالوا عليه بالضرب إلى حد إزهاق روحه. وأضاف المولى عبد العزيز أن للهالك سوابق حيث عرفه الناس بحمله للسلاح وإشهاره مرارا، وبعجرفته وتفوهه بالشتم لا في حق المسلمين فحسب بل حتى في حق من خصمه من اليهود وذلك بشهادة أعيانهم وحاخاماتهم. وأشار السلطان إلى أن بعض الحاخامات أبدوا استعدادهم للإدلاء أمام العدول بإفادات تثبت "جسارة" الهالك و"طيشه"، وأن اليهود واخذوا عليه ارتدائه للباس النصراني عند خروجه من الملاح وأنهم كانوا ساخطين على سلوكه إلى حد أنهم ابتهجوا بعد سماعهم نبأ وفاته.

⁸² - A.M.G., C, 11, Rapport mensuel, 21 octobre 1900.

غير أن القنصل العام ترك جانبا كل هذه التوضيحات و لم يشعر حكومته إلا بفضاعة تهجم "جماعة من المسلمين المتعصبين على يهودي حامل للجنسية الأمريكية وقتله نون أن تتحرك السلطة المحلية لإنقاذ حياته أو حتى إلقاء القبض على قتلته". وبناء على طلبه تم إيفاد سفينة حربية أمريكية، "طوبيكا" (Topeka)، وهي البارجة التي وصلت بالفعل وأرست بميناء طنجة في مطلع 1901. وقد استغل القنصل العام تواجدها بالمياه المغربية لمطالبة المخزن بالإسراع بالاستجابة لمطالبه المتمثلة في فدية تقدر بـ 5000 دولار ومعاقبة عامل فاس بصفته، في نظر القنصل العام، المسؤول عن ما وقع.⁸³

وكانت هذه المطالب مطابقة للتقاليد التي سارت عليها القنصلية العامة والقاضية بالدفاع غير المشروط عن كل محميها، بغض النظر عن تصرفاتهم الاستفزازية و طابع حمايتهم غير القانوني في معظم الأحيان، وعملا أيضا بالعادة المتمثلة في تضخيم مبلغ التعويضات التي كان المخزن يطالب بدفعها. وقد تعدت القيمة الإجمالية لهذه التعويضات سنة 1895 مثلا 7.000.000 ريال، حسب تقديرات رئيس البعثة العسكرية الفرنسية⁸⁴.

وبفعل الانعكاسات التراكمية لمثل هذه المناورات والضربات، وجد المخزن نفسه في وضعية مأساوية. وقد سبق لرئيس البعثة العسكرية الفرنسية، الرائد شلومبركر، إثارة الانتباه إلى خطورتها وتسجيل استفحال المصاعب والتحديات التي واجهها المولى عبد العزيز منذ بداية عهده، وكتب بهذا الشأن في تقرير (1895) موجه لوزارة الحربية بباريس: "تبدو مطالب الأجانب لفائدة المحميين خطيرة للغاية في نظر السلطان إذ يرى أنه من شأنها إثارة (رعاباه) واستفزازهم وإحداث البلبلة في صفوفهم؛ (كما أنه يعتبر أن من شأن هذه المطالب) إضعاف سلطته في وقت لم تستتب بعد فيه هذه السلطة (على الوجه المرغوب)".

يجوز الحسم إجمالا أن القضايا المرتبطة بالحماية (بمختلف أصنافها وألوانها) شكلت الذريعة الرسمية لأكثر من عشرين مناورة بحرية أوروبية وأمريكية في المياه الإقليمية المغربية فيما بين 1880 و1900. كما تم إنزال جنود في المراسي، لمجرد الإسراع بتسوية حالات تافهة في معظم الأحيان تصدرتها أحداث من صنف "اعتقال محمي أو مخالط"، أو "تراخي الولاة وعدم إلقاء القبض على الفوز على قتل محمي"، أو "سرقة أبقار أو خرفان لمخالط"، أو "عدم إظهار الاعتبار لمحمي ولعلم

⁸³ - F.O., 881, November 21, 1900, Confidential, A. Nicolson to Landsdowne.

⁸⁴ - A.M.G., C, 9, août 1895, rapport mensuel.

الدولة الحامية إثر تورط سمسار أو مخالط في مشادة كلامية مع الغير"، إلخ... وقد تزامن ارتفاع وثيرة "الاستعراضات البحرية" ومبالغ التعويضات التي كانت المفوضيات تقرضها وتنتهي باستخلاصها مع انكباب المخزن على تحصين وسائل البلاد الدفاعية في بعض المراسي تحسبا لهجمات أجنبية. وقد استعان في هذا المضمار وبصفة خاصة بألمانيا حيث كلف مهندسوها ببناء أبراج وتجهيزها بمدافع كروب. إلا أن ما أنجز في هذا الباب لم يخلف أي تأثير ردعي حيث لم تبال به الدول ولم تتوان في إرسال سفنها الحربية أينما شاءت عرض الشواطئ المغربية. والمثير أن ألمانيا بالذات نظمت إحدى "مناوراتها" قبالة برج من أبراج الرباط أسند المخزن بناءه لإحدى شركاتها ودفع لها 200.000 فرنك ذهبي. ولا تكمن فداحة المفارقة في تنظيم هذه "التظاهرة الملاحية" عرض الرباط فحسب، بل تتجلى أيضا في الشقوق التي ظهرت في أسوار أحد هذه الأبراج حيث لم تصمد جدرانها إثر أول طلقة اختبارية استعمل خلالها مدفع ألماني الصنع هو الآخر!.

القسم السادس نحو حماية الدولة

I - انتشار الحمایات في الوسط المخزني

1 - ثنائية الاستبداد والحماية في سياق التغلغل الأوربي

حاولت القوى العظمى إضفاء الشرعية على الامتيازات القضائية والضريبية المنتزعة لفائدة مواطنيها ونسبة هامة من الرعايا المغاربة، وذلك وضعت في الواجهة المبرر الأساسي المتمثل، من وجهة نظرها، في "غياب سلطة حكومية نظامية في المغرب" مشابهة للأنظمة القائمة في أوروبا الغربية؛ وصارت تلج في كل وقت وحين على هذا المبرر ومبررات أخرى من قبيل "لا مبالاة المخزن" ("L'incurie du Makhzen")، والفساد المستشري في مختلف الدوائر الحكومية، وطابع تصرفات الولاة الاستبدادي وبطشهم¹.

وفي رأي الأوروبيين كان التعامل مع المغرب على أسس منتظمة وقارة وإرغامه على فتح أبوابه على مصراعيها في وجه منتجاتهم الصناعية وتجارهم يتطلبان فرض وترسيخ حصانة مواطنيهم، لمساعدتهم على تجاوز المصاعب الناجمة عما أسموه اختلال الأمن الإداري ("L'insécurité administrative"). وبما أن تطوير العلاقات التجارية والاستثمارات في الفلاحة وغيرها من الأنشطة كان يقتضي إشراك الرعايا المغاربة في المعاملات، فلم يكن لهذه الحصانة سوى أن تسري على رعايا السلطان، وأن يفرض على المخزن الالتزام بها طبقا لما دون في المعاهدات أو بقوة الأمر الواقع².

وبناء على مثل هذه المنطلقات كانت المفاوضات الأجنبية تعتبر السماسرة والمخالفين وغيرهم من المحميين وكأنهم غير خاضعين إطلاقا للسلطة المخزنية³. وبتصرفها على هذه الشاكلة فإنها خلقت وضعا غير طبيعي وضربت السيادة المغربية في الصميم وأجبرت السلطان في نهاية الأمر على قبول وضعية غير قانونية مهدت وأسست بالتدريج لما يمكن نعتة ب"الفوضى القانونية"، على اعتبار اعتماد القوى الأوروبية على تأويلات مجحفة لبنود المعاهدات وظفتها لترسيخ ما أملتة وإحكام قبضتها على البلاد⁴.

¹ - A.E.P., C.C., Rabat, I, "Mémoire sur le Maroc, 1867", Alfred Maffray.

² - Ibid.

³ - E. Cruckshank, *Morocco of the Parting of the Ways*, Philadelphia, 1934, p. 13, Dispatch of Diosdado, Minister of Spain, July 6, 1862.

⁴ - F.O., 99, 260, March 4, 1888, Kirby Green to the Foreign Secretary.

يعكس ذلك بشكل واضح انتشار الحماية، كما يعكسه أيضا، وبصفة أكثر إثارة للانتباه، التوزيع الفوضوي لشهادات الجنسية الأجنبية لفائدة رعايا مغاربة مقيمين ببلدهم الأصلي ولا تخالجهم أدنى نية لمغادرته والاستقرار بالخارج. وقد أكد بعض المفوضين بهذا الصدد إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولو بنوع من المبالغة، أنه من شأن استمرار وثيرة التجنيس على ما كانت عليه تحويل المغرب إلى "بلد يسكنه مواطنون من جميع الجنسيات باستثناء المغاربة"⁵.

إن كيفية منح الحماية القنصلية وفرض الحصانة المنبثقة عنها تبرز بوضوح أن القوى العظمى كانت تتوخى أساسا إخضاع المخزن وتقويض سيادة البلاد واستقلالها. فهذا الامتياز، الذي تم تعميمه على عدد وافر من الأشخاص، كان يحمل في حد ذاته تناقضا كبيرا. فعلى الرغم من الحصانات والانتهاكات المرتكبة في ظلها من قبل الأوروبيين والمحميين، كان المخزن مطالبا بضمان سلامة الرعايا الأجانب في كل آن وحين وكيفما كانت الظروف، وكان يجب عليه أيضا ضمان أمن وسلامة رعاياه المرتبطين بالأجانب أينما كانوا ووجدوا، فضلا بالطبع عن ضمان الأمن العام والقيام بواجباته تجاه عامة الرعايا المقيمين بالبوادي والمدن والمشكلين للأغلبية الساحقة من ساكنة البلاد. ومن البديهي أن كل هذه الالتزامات كانت تقتضي توافر الوسائل اللازمة لاستتباب الأمن العام، واحترام القانون، وفرض العدالة وأحكامها، وتحصيل الضرائب التي لا غنى للدولة عنها، وهي شروط لم تجتمع في واقع الأمر لأن نظام الحماية شل، أو كاد أن يشل، سلطة الولاة والمحاسبين والأمناء، محدثا بذلك حالة من انعدام الأمن والاستقرار - أو على الأقل مساهما بقوة في إحداث هذه الحالة وفي إنكاء نار الفتن.

وكان هذا النظام يعطل فعلا قوانين البلاد، ويشل دواليب الدولة ويسهم في إبراز قصور هيكلها المتقائمة (قياسا بالمعايير الأوروبية)، وعجزها على الاستجابة لمستلزمات الوضع المترتب عن تقاضى التغلغل الأجنبي والمشاكل المتفرعة عنه، ومن ضمنها تكاثر عدد المواطنين الأوروبيين المقيمين بالمراسي وحتى في المدن الداخلية، والارتفاع المترديد لأصناف لا تحصى (بالمعنى الحرفي للكلمة) من رعايا السلطان الحاملين لبطاقات الحماية والمخالطة ولشهادات التجنيس أو المدعين أنهم يتوفرون عليها. كان طبيعيا، والحالة هذه، أن تتكاثر النزاعات بين هذه المجموعات والسلطات، خصوصا وأن العمال والقياد والمحاسبين والأمناء كانوا في غالب الأحيان غير مستعدين للتأقلم مع الأوضاع الجديدة والانتقال إلى طور جديد يحتم عليهم تغيير

⁵ - A.E.P., C.P., 50.13 avril 1886.

أساليبهم وسلوكهم، والشروع في تدبير شؤون منطقتهم أو الخطة المسندة لهم بكيفية مغايرة لما اعتادوا السير عليه وفرضه بصرامة بالغة باسم "المخزن" عندما كان يتأتى لهم ذلك⁶.

وبالفعل كان معظم القياد، وخاصة في المناطق الداخلية أميون، يجهلون في بعض الأحيان حتى وجود أو معنى المعاهدات أو "الشروط" في الاصطلاح المخزني، كما أنهم كانوا لا يمتلكون عموماً سوى لأوامر السلطان الصادرة لهم ويعملون على تنفيذها. وكانوا يبذلون كل ما في وسعهم لضمان رضاه وتقوية مكانتهم وتجنب انتقاداته لهم وأي مفاجآت غير سارة بالنسبة لهم (توبيخ، غرامات، عقوبات، مصادرة الممتلكات، أو سجن). وكانوا لا يتصورون أنه في إمكان عدد من "إخوانهم"، باستثناء حاملي ظواهر التوقير والاحترام، التملص تماماً من أداء الضرائب والهدية والقيام بالكلف والمشاركة في الحركات، وتحدي "المخزن" لمجرد أنهم يتعاملون مع النصارى واليهود المحميين أو المجنسين. وبصفة عامة، ورغم تعرضهم من حين لآخر للعصيان والتمرد، فإن هؤلاء القياد ألفوا امتثال الرعايا شبه الفوري لسلطتهم.

لكن، وفي سياق ما بعد أواسط القرن التاسع عشر، وحتى في حالة إشعارهم صراحة بمحتويات "شروط الأجناس" والتزامات المخزن تجاه الدول، كانت مشكلة التدبير والتنفيذ تظل قائمة، وذلك بسبب وجود عدد من الصعوبات التقنية، ومنها بوجه خاص، وعلى أبسط المستويات من الناحية النظرية، غياب قوائم دقيقة وشاملة ونهائية ("الزمائم"، حسب تعبير المخزن) تتضمن أسماء ووظائف محميين كل دولة أجنبية، إذ كانت المفوضيات تتهرب فعلاً وتماطل أو تمتنع عن وضع قوائم كاملة للسماسة والمخالطين؛ وبالرغم من تظاهر بعضها بقبول مطالب السلطان بهذا الشأن، فإنها كانت لا تسلم لدار النيابة سوى لوائح جزئية قابلة للزيادة والنقصان (الزيادة أساساً) في أي وقت وحين. ولم تكن بطبيعة الحال مرامي مثل هذا السلوك تغيب عن السلطان إذ كان يعي، كما أكد ذلك صراحة، أن المناورات المسجلة على الممثلين الأجانب على هذا المستوى ما هي سوى وسيلة وخداع لترتكب الباب مفتوحاً لإضافة أو إزالة أسماء والقيام بكل أنواع المخالفات والتدليس⁷.

وكانت قابلية القوائم للتمطيط دون سابق إنذار وإمكانية اللعب على غموضها، وكذا عدوى الارتشاء المنتشرة في جل القنصليات وبعض السفارات تضع الولاة في

⁶ - "تعطيل الأحكام وفساد النظام"، في تعبير المخزن.

⁷ - خ.ج.ر.، محفظة 222، من السلطان مولاي عبد العزيز إلى عامل الدار البيضاء بن بوزيد، 11 صفر 1317/21 يونيو 1899.

موقف حرج وحيرة بالغة، لاسيما عندما كانوا يجدون أنفسهم في مواجهة مع مخميين أقوياء أو مخالطين مرتبطين، فعلا أو افتراضا، بمحميين يحضون بعناية خاصة، أو استثنائية، لدى حمايتهم الأجانب. وتعكس الحالة التالية مدى معاناة العمال والقياد الذين كانوا يواجهون هذا الصنف من كبار المحميين:

"القائد عبد القادر الخلطي، وبعد، وصل كتابك شاكيا بأن أولاد الحاج عبد السلام الوزاني تعدوا طورهم وصاروا يترامون على عدد من إخوانك ويمنعونك من التصرف فيهم ومن قبض الكلف منهم بعد ما كانوا يؤذونها مع إخوانهم ويزعمون أنهم من عزابتهم المسلمين لهم بالظهير الشريف ولازال أمرهم في ازدياد... (وذكرت) أن الأجناس ارتكبوا ذلك في كل من له أدنى تعلق بهم وكادت الأمور تتعذر عليك بسبب ذلك طالبا إصدار الأمر الشريف للنائب الحاج محمد الطريس بالقيام على ساق الجد في تمييز عزابتهم المسلمين لهم ورفع يدهم عن غيرهم وتوجيه من يقف على ذلك من الحضرة الشريفة..."⁸.

بات التمييز بين المحميين وغيرهم من الرعايا أمرا عسيرا بسبب الغياب (أو التغيب) المقصود لقوائم دقيقة، خصوصا عندما كان السمسار (أو المخالط) لا يحمل البطاقة الرسمية المنصوص عليها في اتفاق 1863 أو يرفض إظهارها. وصار العديد من الناس يراهنون على قوة هذه البطاقة الرديعية ويكتفون بالادعاء أنهم يتمتعون بالحماية. ولمغالطة السلطات، وإضفاء حد أدنى من المصادقية على زعمهم، كانوا يبالغون ويتصرفون مع القواد وعامة الرعايا بنوع من الاستعلاء والعجرفة، مقتادين في سلوكهم هذا بـ "الجسارة المألوفة من المخالطين" - حسب تعبير السلطان. وفي مثل هذه الحالات كان يصعب على الولاة معرفة حقيقة أمرهم على الفور، لذا كانوا يترددون ويكتفون عن اعتقال أو جلد السماسرة والمخالطين المزعومين رغم مخالفتهم للقانون، ورفضهم الامتثال للأوامر وتعديدهم على الغير.

وكان لهذا الحذر ما يبرره لأن الأساليب المعتمدة من طرف المفوضيات والقنصليات كانت تمكنها في أي وقت من منح الحصانة القضائية وبأثر رجعي حتى لفائدة أشخاص محكوم عليهم بالغرامة أو بالسجن. وفي ظل مثل هذه الظروف كان يستحيل ألا تسهم بقوة هذه الممارسات في انحلال قوانين البلاد وانتشار الفوضى.

وعلاوة على هذه الانتهاكات، ساهمت عوامل أخرى في تعقيد الوضع، ومنها غموض بنود المعاهدات وسياسة الأمر الواقع المفروض بالقوة. فكانت وضعية

⁸ - م.ن، قعدة 1313 / 14 ابريل 1896، الرد على شكوى القائد: "فقد... ساعدك الجانب الشريف وعين لتصفح ذلك... وسيبأشره أولا مع باشدور فرنسا...".

المخالطين، مثلا، من حيث المبدأ، تتأرجح بين وضعية عامة الناس ووضعية المحميين، إذ كانوا، من الناحية النظرية، أقرب إلى الفئة الأولى ولمزمين مبدئيا يتحمل ما تتحمله العامة من واجبات ضريبية وعسكرية. لكن الواقع غير هذه المعادلة وقلبها رأسا على عقب، حيث بات من المستحيل على الولاة إلقاء القبض على مخالط ما في حالة ارتكابه لجنحة أو جناية دون استئذان القنصل المعني والحصول على موافقته، وهي الموافقة التي كانت تعني بالنسبة للقنصل المس بقوة وهيبة دولته، وإخلال الشك لدى الأهالي في قدرتها على حمايتها من استغلال بعلمها. وكان المخالطون يراهنون على هذه الحسابات وعلى استعداد القناصل للتواطؤ معهم من جهة، وعلى تحفظ القياد وتخوفهم من عواقب متابعتهم، من جهة ثانية. لذلك كانوا يتصرفون عموما كما لو أنهم محميين، حتى في حالة تعاملهم مع شركاء من الصنف الأسفل في سلم المحميين، من قبيل كاتب بسيط لنائب قنصل غير رسمي أو حارس لوكالة قنصلية ما أو سمسار صغير مستخدم لدى أجنبي أو شخص مدع أنه سمسار رغم ضعف حال "صاحبه النصراني" الذي لا يملك أحيانا سوى رأس المال المتمثل في وضعه القانوني بصفته مقيم أجنبي لا غير. وكان ذلك شأن نسبة هامة من المهاجرين الإسبان المتواجدين بمختلف المراسي المغربية وبيعض المدن الداخلية والمشكلين للأغلبية الساحقة (90%) ضمن الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب.

تسببت مطالب المحميين المصرح بهم رسميا والسماسة والمزورين والمخالطين المزعومين، ومن كان من الرعايا الخاضعين للحق العام يستفيد "بأثر رجعي" من الحصانة القنصلية، في تكاثر النزاعات واستفحال التدخل الأجنبي. وكانت هذه النزاعات تتلخ بالخصوص خلال فترة تحصيل الضرائب، وأثناء تجميع رجال القبائل للحركة. وكان رفض المحميين الامتثال للأوامر كباقي الرعايا يضع السلطات المحلية والإقليمية في وضعية حرجة. ففي المجال الضريبي، كان القواد والعمال مطالبين بتحصيل كتلة الضرائب المفروضة جملة على القبيلة، وكان ذلك يقتضي إخضاع أغنى رجالها للعبء المشترك. إلا أن جل الأغنياء كانوا يرفضون المساهمة في هذا العبء ويصرحون أنهم تحت حماية أجنبية ما. ولم تغير أحكام الاتفاقات المتعلقة بفرض الضريبة على المخالطين والسماسة، ولا الإصلاح القائم على الترتيب من حقيقة الإغفاء. وظل أثرها الوحيد هو زيادة فرص الصراع بين المتشبثين بامتيازاتهم والمدافعين عنها بشراسة، من جهة، والسلطات، من جهة ثانية.

وكثيرا ما كان الولاة في بعض الحالات، ولتفادي التوبيخ والعقاب، يسارعون لتبرير ضعف مداخل الضرائب بامتناع الأغنياء عن أدائها، ويشكون من "انتشار داء الحماية" في البوادي و"استحالة تنفيذ الأوامر الشريفة" بسبب ذلك. وكانت

الأوضاع تتعقد أكثر فأكثر نتيجة هروب الرعايا الآخرين من قراهم وقبائلهم للاستقرار في أماكن أخرى ووضع حد للإجفاف الضرائبي ولمعاناتهم جراء نقل الكلف المفروضة عليهم.⁹

وواجه من جهته تطبيق نظام الحصص المفروضة على القبائل كلما دعت الضرورة للمناداة على رجالها للمشاركة في الحركات نفس الصعوبات. فبحكم إعفاء جل الأغنياء من واجباتهم العسكرية، ظل الفلاحون الصغار والفقراء خاضعين تقريبا لوحدهم للتعبيئة؛ ونظرا لعدم توفرهم بما فيه الكفاية على الخيول أو المواد الغذائية اللازمة لتلبية احتياجاتهم اليومية خلال الحملات العسكرية التي كانوا يطالبون بالمشاركة فيها، لم يكن لحضورهم سوى أثر محدود بالقياس مع ما كان ينتظر من استتفار القبائل. لذلك كان السلطان، من حين لآخر، يأمر بإبعاد الفقراء عن الحركة، غير مبال بالجهود التي بذلها العمال لتعبيئة هؤلاء القوم وتجميعهم وتقييدهم بالسلاسل أحيانا، وكأنهم سجناء، قبل إرسالهم تحت الحراسة للاتحاق بالمعبيين الآخرين وبالجيش.

لقد شلت الحصانات عمل السلطات وساهمت بقوة في إحداث حالة من الفوضى، إذ كان يصعب على الولاة التدخل على الفور واتخاذ الإجراءات اللازمة حتى عندما كانت تجتمع لديهم أدلة تثبت تورط المحميين في القتل والاعتداء والضرب، وإطلاق النار، والسطو، وتهريب الأسلحة، وترويج العملة المزورة، والتراخي على ممتلكات الغير، بما في ذلك عقارات وأراضي المخزن والأحباس، إلخ...¹⁰ والأخطر أنه حتى في حالات تورط المحميين والمخالطين في أعمال التمرد، فقد كان من الصعب على السلطات التحرك بسرعة، حيث كان يجب عليها إخبار السلطان واستئذانه قبل الإقدام على أي إجراء، وكان عليه هو الآخر أن يخبر نائبه بطنجة وينتظر رد المفوضيات. وفي حالات شتى، ومن ضمنها حالة انتفاضات كبرى خطيرة مثل انتفاضة الحوز وغيره من المناطق الجنوبية (1895-1897)، كان بعض السفراء الأجانب، ومن بينهم ممثل بريطانيا العظمى المتشبهة نظريا بالوضع القائم، يجيبون بحق المخزن في إخماد نار الثورات لكن بشروط، ذاكرين بصريح العبارة "أنه من المنطقي وجوب معاقبة المتمردين، ولكن من اللازم على (المخزن) ألا يتجاهل أحكام المعاهدات الخاصة بالحماية"¹¹.

⁹ - A.M.G., C., 6, Fès, 1 avril 1890, Rapport du commandant Cauchemez sur l'arrestation de caïds des Beni Snassen.

¹⁰ - من السلطان إلى النائب السلطاني بطنجة، 20 صفر 1302 - 9 دجنبر 1881، محفظة 181، الخزنة الملكية.

¹¹ - رسالة الصدر الأعظم موجهة لأعضاء السلك الدبلوماسي وخاصة بتورط محميين ومخالطين في تمرد الرحامنة، 18 جمادى الأولى 1313 / 6 نونبر 1895، ورد ذكرها في المصدر التالي: A.E.P., N.S. 1.

وبذلك وجد المخزن نفسه في حلقة مفرغة وخائفة. فحتى في تدبير الشؤون اليومية، وبصرف النظر عن حالات التمرد والانتفاضة المسلحة، كان شل السلطة يطرح نفسه في كل وقت وحين، لاسيما في المناطق الساحلية، حيث كان قرب القنصليات من مقر الولاية يحدث لدى هؤلاء تردد أقوى في اتخاذ التدابير الجزرية ويجعلهم يتخوفون من عواقب التصدي للمحميين الذين ارتكبوا جناحاً وجرأماً. وكان معظم القواد والعمال في المراسي يضربون ألف حساب لما يحتمل أن يقع في حالة احتجاج القناصل عليهم، وانزلاق قضية اعتقال مخالط أو ضرب وسجن محمي واتخاذها منحي دبلوماسي حافل بالسلبيات والمخاطر، ومنها بالخصوص إثارة غضب السلطان نتيجة توريطه في أزمة مفتوحة مع مفوضية لا يدري إلى أي حد ستبالح في استغلالها لنزلة اعتقال أو ضرب حقيقي أو مفتعل. فمن باب الاحتياط والحذر كان الولاية يترددون ويحتاطون ويتراجعون أمام ردود الفعل المحتملة للقناصل المعنيين، لاسيما وأنهم كانوا على بينة من علاقات الرشوة القائمة في حالات كثيرة بين هؤلاء والمحميين التابعين لهم، وحوافز مبالغتهم في الدفاع عنهم وانتزاع تعويضات دسمة لفائدتهم¹². ونظراً للوضع السائد على هذا المستوى، كان حتى اللصوص وقطاع الطرق والمهربون والقتلة يقصدون القناصل أو يتصلون بأعوانهم وسماستهم للحصول على ورقة مختومة بخاتمهم تضمن لهم الإفلات من الملاحقة والعقاب¹³.

وزاد في تعقيد الوضع بالنسبة للولاية وفي إرغامهم على التراجع، أو على الأقل التأنى قبل اتخاذ أي إجراء جزري، إقدام المحميين على قلب المعادلة وتلفيق التهم ضدهم أو تضخيم أدنى حادث لتوريطهم في مشاكل لا نهاية لها. وهكذا فإنهم كانوا يوجهون لهم اتهامات من قبيل:

- منع العدول من تسجيل عقود المخالطة والسمسرة.
- رفض تسجيل المبالغ المالية المصرح بنقلها نقداً للتجار في البوادي وأسواقها.
- التواطؤ مع الغرماء والمماطلة في تحصيل الديون .
- فرض الضرائب والكلف على المخالطين.
- ابتزاز السماسرة والمخالطين وسلب أموالهم.

¹² G. Ayache, "La crise des relations germano-marocaines (1894-1897)", *HT.*, vol. VI, 1965, p. 194.

¹³ جواب الحباسي حول أسباب استئصال اللصوصية بمنطقة الغرب، 18 دي القعدة /3 يونيو 1893 محفظة 205 ، الخزنة الملكية.

- مصادرة إبلهم.
- غرض الطرف وعدم إلقاء القبض على من يشتبه في مشاركته في نهب مزارعهم وقطعان ماشيتهم أو قوافلهم.
- التواطؤ مع من يسرق سلعهم.
- الضرب والجلد بالعصا.
- الاعتقال ثم الإفراج بعد المطالبة بالمال.
- اعتقال وسجن أناس منحاشين للمحميين والمخالطين ورفض إطلاق سراحهم.
- تحريض العامة على مضايقتهم والتعدي عليهم.
- الانحياز، مقابل رشاوى، لصالح محمي تابع لدولة معينة على حساب محمي دولة أخرى.
- تمزيق بطاقات الحماية إثر مشادة كلامية مع حاملها أو لأسباب أخرى.
- الإدلاء بشتائم في حق الدولة الحامية.
- تمزيق علم الدولة الحامية¹⁴.

شكلت هذه الاتهامات وغيرها في بعض الأحيان جزءا من دسائس ومؤامرات حقيقية كان محميون يدبرونها للإطاحة بالولاية والقياد المتشددين إزائهم، وللحصول على عزلهم أو سجنهم ومصادرة ممتلكاتهم. وكان تكرار الاتهامات الموجهة لموظفيه يجرج السلطان غاية الإحراج ويضعه في مأزق. فدفاعه عن الولاية الأقوياء لتمكينهم من الاستمرار في مزاولة مهامهم كان من شأنه الإسهام في الحفاظ على هيبة المخزن، إلا أن وقوفه بجانبهم كان لا يخلو من سلبيات حيث كان تفسح المجال بشكل أوسع أمام مناهضيهم وخصومهم ويمنحهم فرصا إضافية لتلفيق لهم المزيد من التهم وتضخيمها بناء على شهرة تشددهم و"تعصبهم". أما العزل فإنه كان حافل هو الآخر بالسلبيات الجسيمة، ذلك أن تعويض القواد أو العمال المتشددين بعناصر أكثر ليونة وأقل إزعاجا للمحميين ولمدارة القوى الغربية كان يعرض السلطة المخزنية لتراجع أقوى، ويشجع حتى عامة الرعايا الغاضبين على الوضع القائم على العصيان والتمرد¹⁵.

¹⁴ - أمثلة متعددة في محافظ. 172، 360 و421، خ.م.ر.
¹⁵ - A.E.P., CP., 59, 14 septembre 1889, Correspondance relative à la conspiration de Protégés et de naturalisés français contre le gouverneur d'Oujda.

إلا أن تضخم حالات تسارع المحميين والمخالطين لتفريق التهم ولسرد أضرار وهمية لا يعني إطلاقاً أن الولاة، المعروفين بارتكابهم لتجاوزاتهم في حق عامة الرعايا، كانوا لا يتعدون على حاملي بطاقات الحماية أو المخالطة بمختلف أصنافهم. والواقع أن البطش كان لا يستثيهم، خصوصاً وأنهم كانوا يتحدون السلطة جهاراً ويرفضون المساهمة في الأعباء الضريبية ويمتنعون من دفع الهدايا والإتاوات ويحثون الناس على التمرد وينافسون الولاة في المجال التجاري وغيره من المجالات.

وتتدرج ضمن النماذج المثيرة في هذا الباب المواقف المتطرفة التي امتاز بها أحد قياد قبيلة بني احسن بالغرب، المدعو العربي بن محمد بن العربي التازوطي، الذي اشتهر بفضاعة تجاوزاته وتعديه على الناس، بما في ذلك قياد آخرين وحتى عامل سلا، وتواطؤه مع عصابات إجرامية وقطاع الطرق.

وعلاوة على شكاوى عامة الرعايا من تصرفاته وضلوعه في الجرائم، فقد احتج عليه أيضاً القناصل الأجانب، ومن ضمنهم ممثل فرنسا بالرباط، أنطوان دوكور (Antoine Ducors). وجاء في رسالة رفعها هذا الأخير إلى السفير فرنوي ما يلي:

«منذ بضعة أشهر ذهب مغربي يسمى ابن العناية ضحية سرقة قطع من الأغنام له بال، وهو أحد الرعايا في خدمة السيد محمد الدكالي المجلس إيطاليا. وعلى إثر شكايات متلاحقة (...) استطاع أن يحصل من السلطان على رسالة إلى القائد التازوطي نفسه، وهو الموعز بالتهب: وقد ارتأى ابن العناية (...)، (الذي) كان يعرف مكر هذا (القائد) ومشاعر الحقد التي كان يضمها لبني جلده ممن لهم علاقة بالأوروبيين، أن يصاحبه رجل مؤتمن عينه له قائد من أصدقائه...، ولما وصلا إلى خيمة القائد سلم له ابن العناية رسالة (السلطان، وما) كاد يطلع عليها حتى استشاط غيظاً، وأوسعهما السب الفادح، وأمر... أن يتقلا بالأكبال...؛ وفي اليوم نفسه عند جنح الظلام أفرج عن الرجل المؤتمن (المرافق لابن العناية). ومثل ذلك وقع لهذا الأخير بعد قليل. ولكنه لما وصل إلى مكان يبعد قليلاً عن خيمة القائد... الذي كان رجال من قرابته يلاحقونه انقض عليه هولاء... وضربوه غدرا حتى خر ميتاً بجروحه...، ولم يكف المعتدين موت ضحيتهم بل مثلوا بجثته وحزوا رأسه عن جده... ثم رموا هذين الحطامين الداميين عند حدود خيام قبيلة مجاورة، قاصدين أن يحملوها مسؤولية الجريمة التي ارتكبوها»¹⁶.

¹⁶ - الوثائق (م.م.)، 8، ص. 85 - 89 (ترجمة مصطفى بوشعراء).

وأضاف دوكور في رسالته لفرنوبي، وبعد أن ذكر سفير بلاده بجريمة قتل أخرى ارتكبتها القائد المذكور بنفس الطريقة للتخلص من "رجل مسكين يدعى ولد الكديد عرف بأنه محمي إنجليزي"، أن الأمر لا يتعلق بحالة منفردة وأن التواطؤ بين القواد والمجرمين أمر مألوف. وأكد دوكور بهذا الصدد: "لم ينفك قواد البادية في جهلهم مرتكبين للفتن، تاركين إلى جانبهم عصابات من النهاب والقنلة الذين يقتسمون معهم سراء، وحتى اليوم، ثمرات نهبهم وغصبهم، ما داموا متيقنين من إفلاتهم من القصاص..."¹⁷.

ويعتبر النظر عن مثل هذه الحالات الشاذة وعن خطورة الثغرات التي كان يعاني منها الجهاز المخزني، يبدو جليا أن التناقض الجوهرى بين مصالح المحميين (وخلفهم مصالح ومناورات القوى الأجنبية) ومصالح الدولة المغربية جعل البلاد عسيرة على الحكم. وقد تعقدت الأوضاع أكثر فأكثر لأن تصاعد ضغوط المفوضيات حال دون تثبيت السلطان بخطة عن الولاية المنعوتين بـ "المتعصبين والأقل تعاوننا مع الأوروبيين ومحميهم"، وذلك حتى في حالات اقتناعه أن سلوكهم تجاه المشتكين بهم قائم على صواب وأن التهم الموجهة لهم لا تقوم على أساس وإنما على ادعاءات مغلوطة و"أضرار وهمية صرفة"¹⁸. فعوض التمسك بخطة الطعن في الاتهامات ورفض الرضوخ لمطالب التوبيخ أو الإقالة، صار السلطان يتراجع ويتخذ ضد الولاية إجراءات زجرية. واللافت أن نائبه بطنجة، وهو المخاطب المباشر للمفوضيات والمتحمل الأول لاحتجاجاتها وضغوطها، كان يدفعه في هذا الاتجاه ويشكو باستمرار من إهمال الولاية لمراسلاته أو اكتفائهم بتقديم أجوبة غامضة وغير كافية، ومن رفضهم الاستجابة للمطالب، وامتناعهم عن البحث عن المتهمين بالنهب أو الضرب والجرح أو القتل، وتماطلهم في إرغام غرماء الأجانب والمحميين على تسديد ديونهم¹⁹.

لقد كان معدل الغرامة المفروضة على الولاية والقياد في هذا السياق، بصفتها العقوبة الأكثر شيوعا، يتوقف على مدى خطورة الخطأ المنسوب للقواد والعمال ومكانة المفوضية المعنية، ويرتفع بشكل مضطرب بسبب مزايدات الممثلين الأجانب وتسابقهم لتضخيم مبلغ "التعويضات" وإرغام المخزن على أداءها بنقود جيدة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، صارت الدولة المغربية تؤدي ثمن تعرض محمي ما للضرب المبرح بعد قيامه بعملية سطو واعترافه بما اقترفه، وتدفع تعويضات قفز

¹⁷ - م.ن.

¹⁸ - G. Ayache, "Aspects...", *op. cit.*, p. 13.

¹⁹ - خ.ع.ر.، وب.ب.، 18 دي الحجة 1299 / 31 أكتوبر 1882.

معدلها من 200 فرنك في سنوات 1860 - 1870²⁰ إلى أكثر من 1000 فرنك فيما بين 1880 و 1890²¹. أما سجن "سمسار" متابع بديون لصالح بيت المال ولا يتوفر، بإعتراف المفوضية المعنية نفسها إلا على بطاقة مؤقتة دفع 550 فرنك لشرائها، فإن التعويض كان يرتفع أحيانا ليصل 125000 فرنك²².

السنة	الدولة المعنية	العامل أو القائد المويخ	القبيلة أو المدينة	طبيعة الحدث	قرار الجزر
1880	مجموعة من الدول	الحاج سعيد (خليفة)	ملاح فاس	شجار مع محميين	العزل
1883	إيطاليا	؟	سلا	إعتقال محمي	العزل
1883	إيطاليا	؟	بني حسن	إعتقال مخالطين	العزل
1884	فرنسا	عبد الجبار	وزان	عداء تجاه عبد السلام الوزاني	العزل
1894	انجلترا	بن داود	مراكش	إغلاق دور للدعارة في ملكية محمي	الإعتقال
1894	انجلترا	ادريس بناني	فاس	مناهضة النفوذ الانجليزي	الإعتقال
1895	فرنسا	عبد الجبار	وزان	عداء تجاه الحاج عبد السلام الوزاني	العزل
1895	الولايات المتحدة	العربي المديوني	مديونه	اعتقال مخالطين وسماسرة	العزل
1895	الولايات المتحدة	عبد الرحمان بركااش	الدار البيضاء	اعتقال محميين	السجن
1899	ألمانيا	؟	دكالة	العنف ضد مخالطين وسماسرة	السجن

معاقبة عمال وولاية (نماذج) 1880 - 1899

²⁰ - A.E.P., C.C. Mogador, IV, 30 Juin 1861.

²¹ - A.E.P., M.D., "Etat des réclamations présentées au sultan", 21 février 1881.

²² - A.E.P., C.P., 66, 12 janvier 1893.

أما في الحالات التي كانت المفاوضات تقرر أنها حالات خطيرة فإن المخزن كان يطالب في آن واحد بتخريم العامل أو القائد المشتكى به وبخلعه. وقد دشنت إنجلترا هذا "التقليد" عام 1854 عندما فرضت عزل عامل الدار البيضاء، ولد الرشيد. وخلال السنوات الموالية، وبالخصوص إبان الثمانينات، أصبحت إقالة الولاة إثر تشكي المحميين بهم أمرا شبه مألوف. فخلال الفترة الممتدة بين 1880 و1895، اتخذ أكثر من عشرة قرارات عزل على هذا الأساس فقط.²³

ولم يفت المفوضين الأوروبيين الانتباه إلى ما آلت إليه الأوضاع جراء مثل هذه العقوبات، من جهة، وتكاثر الانتفاضات المسلحة، من جهة ثانية. وقد علق السفير دو مونبيل (De Monbel) على ذلك بقوله: "أكد أن الأحوال أصبحت في غاية الصعوبة بالنسبة للقياد (بسبب) عجزهم على تحصيل الضرائب وتسوية ديون الأجانب والمحميين...، إنهم الآن بين نارين، فالرعايا (التابعين لهم) يلاحقونهم والمخزن لا يكفي بالامتناع عن مد يد المساعدة لهم، بل يتخلي عنهم ويعتقلهم، ويتصرف تجاههم وكأنه متضامن مع المتمردين"²⁴.

وقد صارت الأمور على نفس المنوال، وإن بأشكال مغايرة شيئا ما، بالنسبة لمؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها الوظائف والخطط التي كانت تتمتع من ذي قبل بقدر لا بأس به من الاستقلال تجاه المخزن بحكم ارتباطها الوثيق بالشرعية الإسلامية. وكان ذلك شأن الحسبة، وهي المؤسسة التي عانت كثيرا إثر تسرب النمط الرأسمالي وبداية تلاشي البنيات الاقتصادية التقليدية، فأصبحت مهام المكلفين بها عسيرة للغاية، إذ وجد المحتسبون أنفسهم في الخطوط الأمامية وفي مواجهة منطلق جديد للسوق ومعايير دخيلة بالنسبة إليهم استغلها الأوروبيون لنسف المقاييس والأعراف التي كان المكلفون بخطة الحسبة يشرفون على احترامها ويحرصون على تطبيقها؛ فوجدوا أنفسهم أمام مصاعب لم يسبق لهم مواجهتها من ذي قبل بالصيغ والأشكال التي اتخذتها نتيجة تصاعد الارتباط بأوروبا. وتندرج ضمن هذه المصاعب "أساليب احتيال لا تصدق"²⁵ كان السماسرة يستعملونها في الأسواق لفرض ممارستهم الاحتكارية، واستغلالهم لقلّة المواد الغذائية الناجمة عن رفضهم

²³ - حول استئصال "دبلوماسية الزوارق المسلحة"، أي إرسال بوارج حربية إلى المياه المغربية، انظر أعلاه الجزء من الكتاب الخاص بهذه الظاهرة، وكذا بعض التفاصيل الواردة في تقارير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التالية:

A.M.G., C., 7 janvier 1893, Rapport sur l'emprisonnement de Driss Bennani à la demande d'Euan Smith. Ibid., 26 septembre 1895, Indications sur la "carrière" d'Abdel Jebbar et ses difficultés avec Haj Abdeslam Ouazzani depuis 1884. Ibid., C., 8, 9 et 12 février 1894, octobre 1895 et mai 1901, rapports consacrés à ben Daoud.

²⁴ - A.E.P., C.P., 71, 24 septembre 1894.

²⁵ تعبير برغاش .

الامتثال للتدابير القاضية بمنع أو تحديد تصدير الحبوب أو نبح إناث الأبقار، ورفضهم دفع المكوس... الخ.²⁶

حاول المحتسبون، في مرحلة أولى امتدت إلى حدود بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، الصمود في وجه الأجانب والمحميين، فلم يترددوا في إصدار أوامر تقضي بزجرهم إثر ارتكابهم للمخالفات وللغش، ومعاقبتهم بالضرب وبالحبس، على غرار غيرهم من المخلين بالقوانين والأعراف.²⁷ ففي عام 1862، مثلاً، ألقى محتسب مراكش القبض على محمي إنجليزي له سوابق (ومنها القتل) وأمر بجلده عقاباً له على "جسارته"، مؤكداً بشأنه للسلطان أن الأمر يتعلق بشخص لا يعرف الحياء، وغلظ في كلامه، وأنه رفض الإذعان للتدابير المتعلقة بشراء واقتناء خشب البناء لفائدة المخزن. إلا أن السفارة البريطانية تجاهلت ما اقترفه المحمي المذكور ولم تعتبر سوى المس بالحصانة المنصوص عليها في المعاهدات، وبناء على ذلك لاحتجت بقوة وفرضت عزل المحتسب.²⁸

وحتى في طنجة، المدينة التي كان المفوضون والقناصل يتصرفون فيها وكأنهم في بلد محتل وخاضع لسلطتهم، فقد صمد محتسبها ونشبت بصلاحياته واختصاصاته المعهودة وبضوابط وظيفته. وذلك ما جعله يتعرض لضغوط شتى ويجبر على الدخول في نزاعات لا حد لها ومنها النزاع الذي افتعله مفوض إيطاليا إثر إلقاء القبض على ابن محمي إيطالي - كان في حالة فرار بعد أن اقرت عدة عمليات نصب واحتيال، وتكاثرت شكاوى ضحاياه المرفوعة ضده للمحتسب. فرغم أن الاعتقال لم يشمل المحمي بنفسه وإنما ابنه، ورغم أن الحماية كانت تقتصر نظرياً على الشخص المستفيد منها ولا تشمل أقاربه، فإن السفير الإيطالي، الذي كان ينتهز كل الذرائع لفرض نفوذ بلاده على الساحة المغربية وتعويض ضعفها الاقتصادي وضالة مبادلاتها مع المغرب مقارنة بالدول الأخرى، احتج أشد الاحتجاج وأحدث أزمة خطيرة بين حكومته والمخزن.²⁹ فبعد أن طالب بعزل المحتسب وسجنه، عمل على تضخيم الأمر إلى أقصى درجة حيث سارع إلى إنزال علم بلاده، وحث حكومته على إرسال سفينة حربية إلى مياه طنجة.

وأمام هول الموقف وضرورة تطويق الأزمة بسرعة، استجاب النائب برغاش

²⁶ - م. نهليل، م.س، اللوحة XI.X، جواب السلطان على استرعاء محتسب القصر الكبير، 27 ربيع الثاني 1297 و 26 رجب 1298 / 8 أبريل 1880 و 22 يونيو 1881.

²⁷ عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف، م.س، ج 2، م.س، ص 3.

²⁸ - م. نهليل، م.س، اللوحة XIV، 3 جمادى الأولى 1279 / 7 فبراير 1862؛ راجع كذلك:

J. Caillé, "Un procès consulaire à Mogador en 1867", *Hespéris*, 1953, pp. 333 - 342.

²⁹ - عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف، ج 2، م.س، ص 376-373.

لمساعي مفوضي إنجلترا وإسبانيا اللذين حثاه على إفشال مناورات زميلهما الإيطالي مؤكدين له، رغم معرفتهما لحقيقة ما جرى وحيثيات اعتقال يخص شخصا لا تشمله الحماية قانونيا ولا أساس أصلا ليدخل أي سفير أو قنصل لفائدته، أن "المحتسب انتهك المعاهدات وأتلى بتصريحات مهينة للباشدور الإيطالي"، وأنه من اللازم إقالته لقطع الطريق أمام الأخير ومنعه من المضي قدما فيما كان ينوي القيام به لاستغلال الحادث إلى أقصى حد³⁰.

وعلى غرار المحتسبين وارتباط احتدام مصاعب مزاوله مهامهم في هذا السياق بأسس وظيفتهم الشرعية، تعرض القضاة بدورهم لمعاملة مماثلة لمعاملة المحتسبين، ويات المستقيمون منهم يواجهون مخاطر التوبيخ والعزل كلما اصطدموا بالمحميين وبحماتهم³¹. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في ظرفية طغى عليها تصاعد متطلبات التغلغل الرأسمالي الأوربي من جهة، ومن جهة ثانية استمرارية صدارة القضاة ومقتضيات الشريعة الإسلامية في كل ما له صلة بالمعاملات التجارية والعقارية والمالية، إذ كانت صلاحيات القضاة تشمل مراقبة انتظام عمليات البيع والشراء، والمصادقة على العقود الخاصة بالمخاطبات والسمسرة أو رفضها في حالة عدم مطابقتها للشريعة الإسلامية، وتعيين العدول وزجر المتورطين منهم في التزوير، والإشراف على ممتلكات الأوقاف، والمشاركة في إحصاء ممتلكات المخزن وتعديل عقود ومبالغ إيجارها³²، والمشاركة في اللجان التي أحدثت فيما بين 1882-1882 ثم بعد 1884 لتقويم المحاصيل والمواشي وتحصيل الترتيب، والمساهمة في أعمال اللجان المختلطة المكلفة من حين لآخر بالاجتماع بطنجة ومراسي أخرى لفحص رسوم ديون الأجانب والمحميين (بجانب حاخامات وممثلين عن المفوضيات والقنصليات). وكان القضاة يشرفون أيضا نظريا على استخلاص الجزية من يهود البلاد طبقا لطقوس خاصة، وذلك في الوقت بالذات الذي تنصل فيه كل الأثرياء اليهود من واجبات أهل الذمة المعهودة بعد احتمائهم بالأجانب أو تجنسهم بجنسياتهم³³.

وفي ظل هذه الظروف، كان طبيعيا أن تتسع الهوة الفاصلة بين القضاة والقوى الأجنبية التواقفة لتقليص فضاء اختصاصهم وصلاحياتهم. وبما أن السماسرة كانوا يشكلون رأس الرمح ويلعبون دور طلائع النظام الرأسمالي، كان يستحيل أن لا تتعدد

³⁰ - م.ن.

³¹ - خ.ع.ر.، وب، 8 ربيع الأول 1298 / 20 فبراير 1881.

³² - خ.م.ر.، 364، 5 شعبان 1306 / 6 أبريل 1889.

³³ - م.ن.، 364، 24 و29 رمضان 1302 / 2 يوليوز 1885، السلطان إلى ع. بريشة حول الجزية وطقوس استخلاصها.

النزاعات بينهم وبين المكلفين بتطبيق مقتضيات الشريعة في مجال المعاملات التجارية والمالية والعقارية والفلاحية³⁴، خصوصا وأن القضاة كانوا يشجعون الرعايا على التمسك بحق عرض نزاعاتهم مع السماسرة والمخالطين والأجانب أمام "الشريعة المطهرة" ورفض كل الصيغ الأخرى، لاسيما المحاكم القنصلية³⁵.

وللحفاظ على سمو الشريعة وحرمة وظيفتهم، لم يتوان بعض القضاة في سجن المحميين، المسلمين واليهود، خصوصا من كان من بين هؤلاء يتجرأ على الإدلاء بكلام غليظ داخل "محل الشرع"، ويتجاهل الأعراف المتبعة عند المثول أمامهم، ناسيا أو متناسيا أنهم لا يرون فيه أولا، وقبل كل شيء سوى أحد أفراد أهل النمة الملزمين بإظهار صغرهم في مثل هذه الأماكن والحالات³⁶. واللافت أن أحد هؤلاء القضاة، عبدالله محمد بن ابراهيم السباعي (قاضي مراكش، متوفى عام 1914)، كان من أشد منتقدي نظام الامتيازات الأجنبية إذ ساهم في إصدار فتاوى وإلقاء خطب جمعية للتدبير بالمحميين والمجنسين، وألف بالخصوص مؤلفه الشهير المعنون: "كشف النور عن حقيقة كفر أهل البصير".

تعامل المفوضون الأجانب مع مثل هذه المواقف والسلوكيات انطلاقا من زوايتهم الخاصة، ولم يروا فيها سوى تجليات دالة، في نظرهم، عن مدى تعصب هذه الفئة وكرهيتها للنصارى واحتقارها للأهالي المسلمين واليهود المتعلقين بهم. وكيفما كانت مشاعر هؤلاء وأولئك، يبقى أن القضاة حافظوا على موقعهم التقليدي وصلاحيات وظيفتهم لمدة أطول من المدة التي حاول خلالها المحتسبون والأمناء والعمال والقواد الاستمرار في مزاولة مهامهم كما اعتادوا مزاولتها منذ زمن طويل.

غير أن منطلق تطور الأوضاع وتغيير الإطار التقليدي والسير صوب إحداث إطار أكثر ملائمة للمتطلبات الناجمة عن تزايد التغلغل الأوربي في مجالات شتى ومن ضمنها بشكل خاص مجالي التجارة والعقار، كل ذلك جعل القضاة ووظيفتهم عرضة لضغوط أقوى كان من الصعب عليهم الصمود في وجهها والحفاظ على صلاحياتهم الشرعية كاملة³⁷. ففي سياق عام امتاز بنسف وتفكيك بنيات الدولة وتعطيل هياكلها التقليدية، واجهوا بدورهم، وإن بأشكال مختلفة، التحديات التي عانى من جرائها العمال والقياد والأمناء والمحتسبون³⁸.

³⁴ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف، م.س.، ج 2، ص 398-399.

³⁵ - غ.م.ر.، 123، 2 قعدة 24/1301 غشت 1884، شكوى عامل الصويرة ضد قاضي مراكش.

³⁶ - عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف، م.س.، ج. 2، ص 399-400.

³⁷ - م. نهليل، م.س.، اللوحة L.III.

³⁸ - A.M.G., C., II, 19 février 1899.

وتجسد المحنة التي مر بها قاضي الرباط، محمد البربري، إحدى الحالات الدالة على تصاعد ضغوط المفوضين الأوروبيين، وعزمهم على المضي قدما في مخطط تقليص صلاحيات القضاة وإفهام المتشددين منهم تجاه الأجانب وتجاه المتعلقين بهم أنه من اللازم عليهم تلبية موافقهم والتراجع أو أداء ثمن تصلبهم. فقد كان البربري موضوع العديد من الشكاوى والتشهير في الصحف الصادرة في طنجة بسبب "تعصبه الديني وعناده، والكراهية والازدراء الذين يكنهما للأوروبيين ومحبيهم"، على حد تعبير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، الرائد بوركهارت³⁹. وكان منتقدو هذا القاضي يؤخذون عليه في حقيقة الأمر التزامه بضوابط خطته، حيث كان يرفض التصديق على عقود المخالطات الوهمية، ويعارض بشدة مصادرة ممتلكات المدينين إزاء الأجانب والمحامين لمنع استيلاء الدائنين على ممتلكاتهم وممتلكات ذويهم الأسر... إلخ، ويبني أحكامه على مقتضيات الشريعة الإسلامية ويتمسك بها تمسكا صارما ولا يترك أي فرصة لمن صدرت أحكام ضدهم للطعن فيها بكيفية عشوائية. وهذا ما حدا بالضابط الفرنسي السالف الذكر إلى كتابة السطور التالية في حقه: "كان (البربري) يلف نفسه بهالة قدسية تجاه إخوانه في الدين...، وقد ساهم ضعف المخزن إزائه في الرفع بدرجة كبيرة من مستوى غطرسته وتعصبه"⁴⁰.

تضاعفت فعلا شعبية البربري بعد أن علم الناس أنه يتحدى المفوضيات ويقف بالمرصاد للأجانب وللمتعلقين بهم. لذلك تحرك الأوروبيون للإطاحة به وعزله عن منصبه للتخلص منه وحث القضاة الآخرين على تأمل عاقبة السير على منواله والافتداء بتشدده. وقد تمكن فعلا الفرنسيون من انتهاز فرصة إصداره لأوامر تقضي باعتقال ضابط جزائري لفرض إقالته في ظروف أضفت صبغة خاصة على قرار إبعاده، إذ أن هذا القرار صادف ليلة عيد الأضحى وكان له في الرباط أثر شبيه بانفجار "قنبلة"؛ وابتهج الفرنسيون بهذه المناسبة، معتبرين أن الأمر يتعلق ب"ثورة"، يرجع لهم الفضل في تحقيقها⁴¹.

وتعززت في المقابل سمعة القاضي المخلوع بشكل مثير، لاسيما عقب تراجع

³⁹ - Ibid., Annexe au rapport n°33 du 30 mai 1899, Le Chef d'escadron Burkhardt au Ministre de la Guerre, Etat-Major de l'Armée, 2° Bureau, « Le cadet de Rabat, Si Mohamed Bribri, est connu pour son intransigeance, son fanatisme religieux, la haine qu'il porte aux Européens ou protégés européens, le mépris public qu'il témoigne pour les traités qui lient le Maroc aux puissances chrétiennes. Maintes fois, les organes de presse de Tanger, anglais, espagnols et français, ont protesté contre ses façons de faire et ont réclamé son châtimeur ».

⁴⁰ - Ibid.

⁴¹ - Ibid.

الصدر الأعظم، باحماد، عن قراره واتصاله به، مفسرا له ظروف إعفاءه تحت ضغط الفرنسيين ومقترحا عليه إعادته لمنصبه، وهو اقتراح رفضه البربري بنوع من الاعتزاز، مثيرا برفضه هذا، وشهامته، المزيد من الإعجاب لدى الرباطيين⁴². واللافت أن باحماد استفاد من تراجع، لأن إشاعات راجت عقب اتصاله بالقاضي المخلوع استنتج الناس منها، حسب مصدر فرنسي، أن "الصدر الأعظم لم يعد يخشى فرنسا" وأنه تحداها بشكل مكشوف ومثير بتراجعها في قضية البربري. وزاد في شكوك الفرنسيين تزامن هذا الحدث مع تشدد باحماد في أحداث أخرى تخص محميين تابعين لبعثتهم العسكرية، قال بشأنهم الرائد بوركهارت ("أنهم) تعرضوا للسجن على الرغم من احتجاجات رئيس البعثة... (وأن) ووزير (الحربية، وهو شقيق الصدر الأعظم) رفض الإفراج عنهم...، (إذ) لازال المحمي محمد بن المختار السبيء الحظ مكبل بالسلاسل لأنه لا يتسامح مع من يشتم فرنسا". وأول بوركهارت ما أقدم عليه الوزير الأعظم، مؤكدا أن "هذه الحادثة ليست سوى عملية ثار لقضية قاضي الرباط"⁴³.

لم ينتظر باحماد في واقع الأمر انفجار قضية القاضي البربري للقيام بمحاولات تروم التصدي للمحميين والحد من نقشي ظاهرة الحمايا. وتدل على توجهاته في هذا المجال الجهود الجبارة التي بذلها على جبهات شتى، ومنها ما قام به لإفشال أو عرقلة مشروع إحداث قنصليات بالمدن الداخلية، فلم يكتف ببدل المساعي المعتادة لدى المفوضيات بطنجة، بل بعث برسائل بهذا الشأن لرئيس الجمهورية الفرنسية وللملكة فكتوريا. وفي الاسترعاء الموجه لعاهلة بريطانيا العظمى أكد لها، بإسم المولى عبد العزيز، أن الظرفية لا تسمح بفتح تلك القنصليات حيث المخزن لازال جديدا أخذ في تسكين روعة الرعية وهيجانها، غاضا الطرف عن حقوق له وللغير عليها احتياطا من ثوراتها"، ومضيفا أن "فاس) لن يعهد جعل ذلك بها وترد لها وفود القبائل الساكنة في تخوم الجبال والأوعار ووفود القبائل البربرية المتطرفة. ويوشك أن يصدر منه ما يكرر الخواطر ويفروا ولا يدرى من أي فريق هم. ونحن على يقين من أنكم تمضون في هذا ومثله على ما هو معروف فيكم من السعي في الخير لهذه الإيالة ودفع ضده عنها مراعاة للمحبة"⁴⁴.

⁴² - م.ن.، 28 يناير 1900.

⁴³ - م.ن.، 30 مايو 1899، بوركهارت إلى المفوضية الفرنسية.

⁴⁴ - 12 صفر 1312 / 15 غشت 1894، "فموجب تحرير هذا المسطور لجانيكم المشكور هو تجديد ما كان عليه سيننا الوالد المقص بالله معكم من عهود المحبة وحسن المعاملة... أردنا مراجعة حضرتكم الرفيعة في أمر حصل لنا منه ما لا تحبونه من التشويش... وهو فتح الباب بإقامة التاجر مكلود بفاس للغير حتى ظن هذا الغير أنه قونص بها من قبلكم وهيا من قبله من رام نصبه مساواة معكم. وربما سائر الدول تقتفي في ذلك أثره وأثركم. مع أن التاجر مكلود لم يقيم =

ارتبط تزايد انشغال الصدر الأعظم بإشكالية الحمایات بتفاهم السلیبیات المترتبة عنها، فضلا عن معطى ظرفي جديد اكتسى خطورة ربما لم يسبق لها مثیل، ویتعلق الأمر بصلوح أقوى لمحیین نافذین فی الانتفاضات المسلحة، ومنها الانتفاضات الكبرى التي اندلعت فی الرحامنة ودکالة والشیاطمة والشاویة، وهي جهات تكثر فیها المخالطون والمحميون، وادعی المفوضون الأجانب أنه لا يجوز للمخزن شن عملیات عسكرية فیها دون موافقتهم⁴⁵.

واعتبر الصدر الأعظم، فی تصدیه لخفیات ومراحل الانتفاضة التي اندلعت بالحوز سنة 1895، أن شیخ زاویة تمصلوحت، الحاج محمد بن سعید المصلوحي، متورط فیها إلى أقصى درجة، إذ انه كان یتقبل سرا بداره بمراكش زعماء المتمردين، أمثال مبارك بن الطاهر بن سلیمان، ویتحهم علی المضي قنما فی العصیان والتمرد، كما أنه كان یمدهم بالسلاح ویعدهم بتوفير ملاذ آمن لهم ولدیهم وأتباعهم، ویضمن لهم الإفلات من العقاب. وفضلا عن تأمره المباشر مع "المفسدين"، كان "المرابط الحاج محمد بن سعید المصلوحي"، حسب باحماد، یمهد الجو للمتمردين ویؤجج سخط العامة وتتمرها، وذلك بترامیه ظلما علی ممتلكات الناس وبتعديه علیهم، دون مراعاة لا لأحكام الشریعة ولا لسلطة المخزن؛ فكلما حاول الولاة نهیه عما كان یقوم به ویدعونه للكف عن تحرشاته واستفزازاته إلا وأشهر بطاقة الحمایة الإنجلیزية وهدد بالتوجه إلى طنجة لعرض "أباطیله" علی المفوضیة البریطانیة وحملها علی التدخل لصلحه. وفی احتجاجة علی هذه التصرفات، أوضح الوزير الأعظم أن لا أحد

= بفاس إلا بومس التجارة وتعاطي اسباب البیع والشراء فقط ولم یتصارف معه أحد من الولاة فیما يرجع لغير التجارة... ولما شاع ما رامه الخیر بسبب إقامة التاجر مكلود بفاس متوهما أنه علی غیر وجه التجارة. نشأ بسبب هذا كثرة القیل والقال من الرعیة. وصارت تقوه فی المخزن بما لا ینبغی سرا وعلانیة وكادت أن تخرج عن ریقة الطاعة... فالمراد منكم ان تتداركوا هذا الخرق بنقل مكلود من فاس لینقل الخیر.... وتجعلوا ذلك علی وجه الخیر والمحبة... فإنه لا یخفی علیكم ان الوفاء بمثل هذا الشرط لیس هذا إبانته ووقته وأوانه؛ المرجع: خالد بن الصغیر، بریطانیة وإشكالية الإصلاح...، م.س، ص. 380 - 381.

45 - م. المشرقي، الحلال البهية فی ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غیر المتناهية، دراسة و تحقیق إدريس بوهلیة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2005، ج. 2، ص. 226-228، كما قبض أيضا علی نحو الألف من قبيلة الرحامنة المتعصب بهم، وبعده أمر بتقریبهم علی السجن، فوجه منهم لسجن فاس عددا دخلوا علی أسوء حال، محمولین علی البغال، كالخشب بالأخراج كل إثنين علی بغل، وكل واحد منهما بعین الخرج معادلا لأخیه، وهم مصنفون فی الحیدر تشعیر منهم الجلود، مع ما هم علیه من الشعث والاصفرار والنحول من أثر = = العذاب والجوع. وكذلك وجه عددا لرباط الفتح، بقصد السجن، وكذلك عددا لسجن تطاوين، وسجن جزيرة الصويرة. والكل علی حالة ما ذكرناه، دون ما أباه بسجن مراكش. وبقوا بالسجن إلى أن مات جلهم به، وسرح بعد مدة طويلة من بقي منهم به". قارن مع ما كتبه الصحفي الإنجلیزي، ولتر حاريس:

W.B. Harris, *Le Maroc disparu*, Paris, Librairie Plon, 1929, p. 36, « Le soulèvement des Rehamna fut réprimé et cent mille carrés de pays furent mis à feu et à sang. Les tribus furent presque exterminées, des centaines d'hommes moururent en prison, les femmes et les enfants devinrent la proie des soldats, d'autres furent vendus ou moururent de faim loin de leur pays ; la dévastation fut à son comble ».

من بين الولاة كان على علم مسبق باحتماء المرابط المذكور بالإنجليز وأنهم فوجؤوا تمام المفاجأة عندما أشهر أمامهم بطاقته⁴⁶.

وإثر اصطدامه بتمسك الإنجليز المنهجي بحماية المصلوحي ودفاعهم عنه لتفادي إقدامه على تغيير موقفه تجاههم وسقوطه في أحضان منافسيهم الفرنسيين، ضاعف باحماد احتجاجاته، لاسيما إبان سنة 1897 واستمرار الاضطرابات في الحوز، فحاول إقناع المفوضية البريطانية بجسامة التناقضات المتمثلة في تشبثها بالحصانة الممنوحة للمصلوحي، من جهة، والوظائف التقليدية المنوطة بزاويته لفائدة المخزن، على غرار زوايا أخرى، من جهة ثانية. وأوضح الوزير الأعظم بهذا الصدد أن كل ما يرتبط بالزوايا بصفة عامة يقع، بحكم طبيعة النظام القائم في البلاد، تحت إمرة السلطان والمخزن، شأنها شأن المؤسسات الأخرى التي تعنى بالأمور الدينية. وطبقا لما أشار إليه سابقا في مذكرات التتديد بالمصلوحي وخروجه على نهج أسلافه وحسن علاقاتهم بالمخزن، شدد باحماد من جديد على ترامي "المرابط" المذكور على ممتلكات الغير، بما في ذلك أخته، رغم أنها "من نمه ولحمه"، حيث جردها من نصيبها في إرث والدهما ورفض المثل أمام "الشرع المطاع" مؤكدا أنه لن يقبل المثل للمقاضاة إلا بطنجة. وتمسك المشتكى به، حسب الوزير الأعظم، بذات الموقف إزاء أولاد أعمامه، حيث سلبهم من ممتلكاتهم الخاصة، وكذا إزاء العمال الذين أودعوا أموالا لهم بضريح زاوية مولاي إبراهيم⁴⁷.

ولوضع الإنجليز أمام الأمر الواقع وتجاوز "تصائحهم" وإنظاراتهم، أشاع

⁴⁶ - F.O., 99, 433, Tangier, June 11, 1895, H. White to the Earl of Kimberley, Enclosure I, A Letter of the Grand Vizir to Sir E. Satow, dated 12 hijja 1312 (June 5, 1895), According to the Grand Vizir « The Hadj, the son of Mulaï Saïd el Meslohi, does not follow in the steps of his ancestors, but is engaged in that which does not befit a person in his position, so that it is notorious to every one that he has gone stray, and oppress the people, and takes all their property to no purpose, and venture to oppose the « Shraa » (religious law) and in inciting to evil the tribes of the Morocco district..., and he was one of those who corrupted and misled them into committing evils deed, especially Rhamna... ».

⁴⁷ - F.O., 99, 433, A. Nicolson to Salisbury, Tangier May 3, 1897, Enclosure I, Cid Ahmed ben Moussa to Sir A. Nicolson, dated 16 kaâda 1314 / April 19, 1897, According to the Grand Vizir « The own sister of Wold al Meslohi, who is of his own flesh and blood, ceases not complaining to the (Sharifian) Court of his depriving her of her father's inheritance, consisting of property, & c., He has (also) despoiled his cousins of a number of their private properties in a tyrannical and arbitrary manner ; besides laying hands on the moneys of the Governors deposited in the tomb of the Saint Moulai Ibrahim Ahmed, known as « the guardian of the sacred trusts »... How such a man should remain in tenure of such a position over which the hand of the Government is not extended ? ».

باحمد أن السلطان اتخذ قرارا لا رجعة فيه يقضي بتجريد "المرابط الحاج محمد" من صلاحياته على رأس زاوية تامصلوحت، بصفته مكلف بمهام مخزنية، وتعويضه بمقدم آخر ينتمي لنفس الأسرة. وكان يتوخى من الإلحاح على الطابع المخزني للوظائف الموكولة للمرابط المذكور إبراز انتهاك المفوضية البريطانية للمعاهدات، وبصفة خاصة بنود اتفاقية مدريد وما ورد فيها حول تحريم منح الحماية لموظفي وأعوان الدولة⁴⁸.

إلا أن المفوض البريطاني، آرثر نيكولسون (Arthur Nicolson)، أفضل كل حسابات وتحركات المصدر الأعظم حيث عمل على تقويض المقاربة القانونية القائمة على الوظائف الرسمية، حسب السلطان، المسندة للمصلوحي، وتصرف وكأنه مندesh لقرار إعفاء محمي مفوضيته "فجأة" من مهامه على رأس زاويته، ولسكوت المخزن عن وضعيته لمدة سنتين وإعطاء الانطباع أن حمايته لا تثير أي إشكال يذكر. ولحمل باحمد على التراجع، أكد نيكولسون للوزير الأعظم أن تتحية الحاج محمد المصلوحي لا تشكل قرارا جائرا في حقه وتعديا عليه فحسب، بل تمثل أيضا ضربة غير مقبولة لمكانة بريطانيا العظمى على الساحة المغربية، لاسيما وأن ما وقع "ستطير به الركبان عبر ربوع المغرب، لا محالة، وأن الناس سيرددون أن المخزن لم يعر للحماية البريطانية الاهتمام الذي تستحقه وأن هذه الحماية كانت سبب تتحية الحاج المصلوحي من منصبه السامي"⁴⁹.

وبما عبرت عنه من حزم في قضية المصلوحي، أكدت بريطانيا مجددا مدى تشبثها، كغيرها من الدول، بالسلح المتمثل في الحماية، خصوصا وأن ظرفية أواخر القرن التاسع عشر كانت تدفع القوى المتصارعة حول المغرب إلى الإكثار من محميها، وفي طلبعتهم النافدين منهم. وبطبيعة الحال لم يكن من شأن مواقف من هذا القبيل سوى الدفع صوب استفحال الأوضاع وتعدد الاضطرابات، وفي نهاية المطاف، التمهيد لما أسمته الأوساط الكولونيالية "الفوضى المغربية"، وذلك على الرغم من اعتراف بعض السفراء الأجانب "أن كثيرا من العلل (التي يعاني منها المغرب) ناجمة عن دسائس وتجاوزات القوى الكبرى ومحميها... وعن المطالب

⁴⁸ - Ibid., Tangier, April 5, 1897, «I regret to trouble your Lordship with the enclosed correspondence regarding the dismissal of Hadj-el-Meslohi, from the post of Shereef of that Sanctuary. I have advised and warned the Vizier on more than one occasion against any such a step...».

⁴⁹ - Ibid., «The deprivation of the guardianship of the Sanctuary is a very serious matter to the Shereef himself... It will be rapidly known throughout Morocco that Hadj el Meslohi has been degraded, and that British protection which he enjoyed, was treated of little account, and was even the cause of his dismissal from his high post ».

للدائمة والمتكررة التي كان (الأجانب والمحميون) يرفعونها لانتزاع تعويضات دسمة عن جميع أشكال الأضرار الحقيقية والوهمية (اللاحقة بهم)...". وخلص أحد هؤلاء السفراء إلى تحميل النفوذ الأوروبي مسؤولية قسط وافر من مسلسل انحلال الأوضاع، مؤكداً أن "المغرب تحول بسبب ذلك إلى ملاذ لأبشع الانتهاكات".

وفي تقييمهم لوضعية البلاد، أوضح من أدلوا بهذه الانتقادات أن "الحالة المزرية التي صار المغرب يتخبط فيها" وليدة اليوم" وأن أحد أسبابها الرئيسية يعود إلى تجاوزات المفوضين والقناصل الأجانب، وعلى وجه خاص إلى من كان منهم يتجر في بطاقات الحماية والمخالطة على نطاق واسع، و"يحتضن" بلا شرط ولا قيد دعاوي "المتعلقين" به كيفما كانت طبيعتها⁵⁰.

2- من المناهضة والمعارضة إلى التواطؤ والاحتماء

لم يكن من شأن توبيخ العمال والقواد والأمناء والمحتسبين والقضاة بطلب من الممثلين الأجانب، واتخاذ قرارات التفرغ، والعزل والسجن في حقهم سوى تضخيم حجم مشاكل البلاد، والإسراع بوثيرة شلل الدولة. فتساعد المخاطر المواقبة لتحمل المسؤوليات في مثل هذا السياق الهش كان يجعل الحفاظ بمنصب ما أمراً عسيراً، ويعرض صاحبه في كل آن وحين للإقالة والمصادرة، بل وللسجن. لدى صار المكفون بالمنصب الرسمية يتأملون ملياً مجريات الأحداث وعواقب الدفاع عن مصالح المخزن كلما تعلق الأمر بقضايا الأجانب والمحميين. وكان استخلاصهم للدروس يحثهم على تلبين مواقفهم أو تغييرها، وهو ما زاد في قابلية بعضهم للتواطؤ مع هؤلاء وأولئك والاستفادة من هذا التوجه.

وساهم "تلاقي" مصالح الأطراف المعنية بهذا التحول في التمهيد لتقاربها، وبلورة تواطؤها على حساب عامة الرعايا والمخزن المركزي، في سياق ظرفية مواتية ميزتها الجهود المبذولة للحد من انتشار الحميات، وتحسين موارد بيت المال. فمبادرة المولى الحسن بالترتيب، مثلاً، ومحاولة إدخاله حيز التنفيذ عامي 1882 و 1884 لم تصطدم فقط بمعارضة المحميين والمخالطين الذين ألفوا الإفلات من الضرائب، بل فشلت أيضاً، وإلى حد بعيد، نتيجة معارضة الولاة والشيوخ والأمناء لمبدأ تعميم الضرائب وإلغاء كل الامتيازات القديمة بدون استثناء. وفضلاً عن إخضاع محاصيل ومواشي كل هذه الفئات للخرص، زاد في معارضة العمال والقواد للترتيب وهيجانهم ضد مبدأ التعميم إقصائهم من استخلاص الضرائب كما اعتادوا استخلاصها واختلاس نصيب منها لصالحهم الخاص دون حسيب أو رقيب.

⁵⁰ - F.O., 99, 237, July 12, 1887; A.E.P., C.P., 61 et 71.

ففي هذه الأحوال كان يستحيل حثهم على إتجاح إصلاح جريء يروم إنهاء أي تمييز جبائي "بين الحكام والمحكومين، والشرفاء وعامة الناس"⁵¹.

وقد اكتسى النواطؤ بين الأطراف المشار إليها أعلاه صيغا وأشكالا كثيرة كلها تحايل وغش وتدليس وخداع وعنق. وكان من تجلياتها الأساسية تستر بعض العمال والقواد وراء المصاعب المترتبة عن انتشار الحماية فاتخذوها ذريعة للمماطلة في تنفيذ الأوامر السلطانية أو التملص تماما من الامتثال لها. وبالتدريج انتقلوا إلى طور النواطؤ مع المحميين في مجالات متنوعة من قبيل ابتزاز الغرماء (الحقيقيين منهم والوهميين) والتكيل بهم وبدويهم⁵²، والسطو على ممتلكات الناس بمساعدة عدول مرتشين⁵³، والتآمر ضد عمال وقياد آخرين للإطاحة بهم وضم قبائلهم للقبائل الخاضعة لسلطة الولاة المقربين من المحميين أو المجنسين⁵⁴، وغض الطرف عن انتهاكات اليهود المحميين لعهد الذمة الخ...⁵⁵.

ففي مجال الضرائب، وفضلا عن معارضتهم الخفية أو المفتوحة للترتيب، اعتاد الولاة التستر وراء تملص المخالطين من الأداء لإخفاء ما كانوا يختلسونه. وهكذا، عندما اشتكى أحد القياد للسلطان وأعلن عن تآمره أمام تزايد عدد المحميين والمخالطين داخل قبيلته... (ومن) فرار إخولته (أي أعضاء قبيلته الفارين بسبب ثقل الضرائب والذعائر والكاف)... (ومن) تردد المخازنية (على القبيلة، لحنه وحثها) على تنفيذ المطالب، لم يقبل المولى الحسن عذره محملا إياه مسؤولية ضاللة ما دفعه لبيت المال، حيث احتفظ لنفسه بالنصيب الأوفر مما استخلصه من الرعية، على خلاف غيره من القياد الذين لا يقنطعون سوى جزء محدود من الضرائب والغرامات⁵⁶.

وبطبيعة الحال كانت الرعية تشتكي من مثل هذه الاختلاسات ومن ثقل الغرامات المفروضة على عامة الناس، ولاسيما صغار الفلاحين، وكل أشكال الابتزاز والسلب⁵⁷، وتطالب بشدة برفع الظلم عنها⁵⁸. وفي حالة غياب العقوبات أو تأخرها ونفاد صبر المتضررين، كان بعض هؤلاء يهاجمون ظالمهم بأعنف

51 - أنظر أعلاه : الترتيب الحسن.

52 - يون برديكاريس، م.س، ص. 9-30، إشارات مجموعة من السجناء.

53 - خ.م.ر.، 204، 6 جمادى الأولى 1310/26 نونبر 1892.

54 - خ.م.ر.، 154، 6 جمادى الأولى 1306/1 أبريل 1889، تشكي العامل عيسى بن عمر العبيدي من تصرفات زميله عامل أسفي وتواطؤه مع محميين يساعده على إيقاد نار الفتنة في قبيلته.

55 - خ.م.ر.، 360 ن 24 ربيع الأول 1302 / 11 يناير 1885.

56 - م.ن.، 200 و 204، 6 جمادى الأولى و 22 جمادى الثانية 1310 / 26 نونبر 1892 و 11 يناير 1893، السلطان إلى قائد قبيلة أولاد بوزيري.

57 - م.ن.

58 - م.ن.، عزل العامل بن محبوب.

الوسائل، وينتقمون منهم ومن ذويهم بالقتل ونهب ممتلكاتهم وإضرار النار في دورهم وقصباتهم، مرغمين الناجين منهم على الفرار صوب المدن أو اللجوء بأضرحة الأولياء والزوايا⁵⁹.

أما فيما يخص معضلة الديون والمآسي المواقبة لها، ففي كثير من الحالات لم يكن إصرار الولاة على إنقال كاهل الرعايا بالغرامات سوى وسيلة لحثهم على الاقتراض من "أصحابهم" المحميين والمجنسين اليهود ثم إجبارهم على بيع ممتلكاتهم بأسعار بخسة في حالة عجزهم عن رد الديون المستحقة عليهم⁶⁰. وقد صار على هذا النهج بعض عمال الشاوية والغرب حيث اعتادوا الزج في السجن بالغرماء الذين لم يتسن لهم الامتثال فورا للذعيرة المفروضة عليهم؛ ثم كان يلي ذلك تضيق الخناق عليهم لإرغامهم على اقتراض الأموال مجددا من يهود محميين، ورهن ممتلكاتهم⁶¹. وفي مرحلة لاحقة كان الدائنون يسلمون للعامل أو للقائد المتحايل معهم رسوم الملكية مقابل مكافأة أو "خدمات" متفق عليها مسبقا بين الأطراف المتواطئة على حساب الغرماء المكرهين. وبطبيعة الحال كانت تمارس العديد من الضغوط على الضحايا لمنعهم من تقديم شكاوى ضد ظالمهم⁶².

وبغض النظر عن ظاهرة التحايل لإجبار الناس على "تعمير ذممهم" بهذه الكيفية، كانت متابعة الغرماء بصفة عامة تؤدي إلى وقوع انتهاكات خطيرة، وتعود إحدى أسبابها الرئيسية إلى إسناد مسؤولية استخلاص ديون "إخوانهم" للولاة وإجبارهم على دفعها حتى في حالة العسر أو فرار أو وفاة أعضاء قبيلتهم المدينين تجاه الأجانب والمحميين. ولمواجهة هذه المسؤولية ومخاطرها، لم يكتف العمال والقواد بالمبالغة في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، بل صاروا يبحثون عن حلول إضافية وعملية أخرى، ومن ضمنها التفاهم المباشر مع الدائنين⁶³.

وكانت هذه الصيغة تسمح لهم ليس فقط بتفادي المؤاخذة والتوبيخ في حالة تأخرهم في استخلاص الديون، إنما تمنحهم أيضا فرصا لربط اتصالات من شأنها خدمة مصالحهم الخاصة وتنمية أنشطتهم الفلاحية والتجارية، من قبيل تسويق محاصيلهم بسهولة وبانتظام رغم تقلبات السوق، وتفسح لهم أيضا إمكانية الحصول

⁵⁹ - م.ن، 205، 1 قعدة 1310 / 27 مايو 1893، السلطان إلى النائب.

⁶⁰ - م.ن، 204، 5 جمادى 1310 / 25 نوفمبر 1892.

⁶¹ - م.ن.

⁶² - م.ن، جواب السلطان على وساطة نقيب أولاد سيدي عزة (الشاوية) الذي تدخل لفائدة قبيلة مزاب، وأخير المولى الحسن أن العامل أوصل سخط القبيلة إلى ذروته بسبب ذعائر لا تطلق وأن هذه الذعائر لم تكن سوى حيلة للسلب والسطو على أراضي الناس.

⁶³ - A.E.P., C.P., 59, 14 septembre 1889.

على قروض في حالة حدوث طارئ ماء، أو احتياجهم للهدايا الثمينة والسيولات اللازمة للحفاظ على عرى "الصدقة" مع كبار الوزراء وأصحاب القرار على المستوى المركزي، وكان بالفعل الحفاظ على المناصب مكلفا للغاية، سواء بالنسبة للعمال أو القياد والأمناء وأمثالهم⁶⁴.

وبدیهي أن الحفاظ على المناصب أو استرجاعها كان جد مكلف بالنسبة للعمال والقياد والأمناء وغيرهم من الموظفين كما تدل على ذلك أمثلة متعددة، ومن ضمنها النموذج التالي المعبر عن "محنة" أمين مقال مع الصدر الأعظم في أواخر عهد المولى الحسن. وفي رسالته للصدر الأعظم الجديد، بإحماد، سرد الأمين المذكور، المدعو الحاج بومدين بن عبد السلام حجي السلاوي، "قصته" مع الوزير محمد بن العربي بن المختار مؤكدا أنه قدم له كثيرا من المال مقابل التزامه بإرجاعه إلى منصبه. وجاء في نص هذا التظلم الذي يعطيه، بصيغته وصرخة صاحبه، صورة حية لبيع المناصب والفساد المتفشي في دوائر الدولة :

«وبعد، فاعلم سيدي بأني كنت قبل هذه مدة ءامنا (أميना) بردانة في حياة والدك المرحوم. فلما توفي وتولى الخطة بعده سيدي محمد بن العربي بن المختار صرت أتردد إليه، وأطلبه أن يكون واسطة لي في الخدمة المولوية وهو يواعدني بذلك، ودفعت له ألف ريال تفصيلا مع دملوجين ذهباً ثمنها ثلاثة مائة ريال حتى أتيت على كل ما ملكت، ولم يحصل تيسر، وكل ذلك مطلع عليه الفقيه سيدي علي المسفيوي. فوالله لازالت أشكي وأبكي مما أصابني: عرّاني وعرّأ أولادي ولم يوافني. وكنت أردت شكوته قبل إلى سيدنا المرحوم، لآكن منعني من ذلك الخوف من شوكتهم. فلما أقامك المولى سبحانه وتعالى بذلك المحل ءأمنت على نفسي. والآن فإني قد رفعت إلى الله ثم إلى سيدنا نصره الله بالسيد محمد المذكور أعلاه: أن يمتعني وأولادي مما كنت دفعته له، لأنني بقيت بمضيعة أنا وأولادي. وكنت سيدي اهتمت بنفسي أن أقدم عليك لنقبل الأرض بين يديك»⁶⁵.

وبالإضافة لتوقيت رفع هذا التظلم ولشخصية المشتكى إليه، علما أنه كان يكن العداء للمشتكى به، وحاول مرارا الإطاحة به وبأخويه قبل وفاة المولى الحسن، تكتسي الفقرة التي أنهى بها الأمين المخلوع ما عرضه على الوزير الأعظم دلالة رمزية بالغة على اعتبار تمحور تظلمه حول صيغ الكلام والطقوس والتقاليد الجاري بها العمل في مثل هذه الحالات، إذ قال:

⁶⁴ - خ.م.ر، 360، 19 ربيع الأول 1302 / 6 يناير 1885.

⁶⁵ - مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد...، م.س، ص. 230.

«لاكن فما أني، سيدي، وجهت كتابي لينوب عني فيما تملقيت به لديك، لأن المضيوم إذا وقف بباب أعطي جوابه، وقد وقفت ببابك، فلا محيد لي منه حتى تمكثني من خطابي، وأن تأخذ بيدنا أخذ الله بيدك دنيا وءاخرة، بجاه من له الحظ الأوفر على جميع أولياء مغربنا: مولانا إدريس، وبحق جده مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى محبة الله، والسلام»⁶⁶.

وشكلت الرشوة واحدة من الأساليب التي استخدمها المحميون لكسب "تفهم" الولاية وغيرهم من الموظفين وحملهم على التواطؤ معهم في شتى المجالات، بما في ذلك تهريب الأسلحة والذخيرة⁶⁷. فعوض تفتيش المستودعات المشتبه في طبيعة السلع المخزونة داخلها، أو اعتراض طريق القوافل المحملة بالبنادق، كان بعض الولاية يغضون الطرف، مفضلين قبض الرشاوى وتقادي تابعات الدخول في نزاعات مع المهريين وحمايتهم. ونهج الأمناء نفس النهج في مجال التهريب وفي مجالات أخرى حيث شمل تواطؤهم كراء عقارات المخزن في المدن وأراضيه الزراعية⁶⁸، وكذا سمسرة مختلف الحقوق الواجب دفعها على البيع والشراء في الأسواق رغم المبدأ القاضي نظريا بإقصاء المحميين من عمليات المزاد العلني الخاصة بها وبغيرها من المستفادات⁶⁹.

وكانت الأطراف المتواطئة تستغل احتياجات المخزن المركزي الملحة من المال وتتاقض تعليماته حيث كان يضطر للمصادقة على استثناءات مناقية لمبدأ إقصاء المحميين من السمسرة. ففي بعض الحالات كان أمين الأمناء يتدخل بنفسه للترخيص للمخالطين والسماح لهم بالمشاركة في المزاد، مؤكدا أن وضع المخاط القانوني لا يختلف عن وضع عامة الرعايا، رغم علمه أكثر من غيره أن الفرق فرق نظري وأن المخالطين يتمصون من أداء الضرائب والقيام بالكف⁷⁰. وبطبيعة الحال لم يكن من شأن الرشوة المتفشية في صفوف العدول وانتشار ظاهرة الشهادة بالزور وتراجع صرامة القضاة سوى الإسهام في استئصال الوضع⁷¹.

اجتمعت إذن، في سياق تآكل بنيات الدولة، شروط كثيرة لم تسفر فقط عن انتشار الرشوة وتعطيل السير العادي لدواليب المخزن، بل مهدت أيضا لتسرب

⁶⁶ - م.ن.، 27 جمادى الثاني عام 1312/26 دجنبر 1894.

⁶⁷ - م.ن.، 14 ربيع الأول 1302 / 1 يناير 1885؛ انظر كذلك التقرير الذي وجهه يون برديكريس إلى جمعية حماية الأهالي (لندن)، الوارد ذكره في: F.O., 99, 254, January 1st, 1888.

⁶⁸ - خ.م.ر.، 204، 6 جمادى 1310 / 26 نونبر 1892.

⁶⁹ - انظر أعلاه الجزء الخاص بتضحية المكوس.

⁷⁰ - خ.م.ر.، 197، 18 صفر 1309 / 23 شتمبر 1891، رسالة عامل قبيلة سفيان (الغرب).

⁷¹ - م.ن.، 267، 29 ربيع الأول 1302 / 15 فبراير 1885.

"داء" الحماية بالترجيح في قلب الدولة ومختلف أجهزتها⁷². وبفعل التنافس الحاصل بين القوى الأجنبية المتطلعة للإكثار من عدد المغاربة المتعلقين بها، فإن مفوضياتها أباينت عن استعداد كبير لاحتضان العمال والقواد والشيوخ والأمناء كيفما كان حجم ما اختلسوه من أموال وعقارات المخزن التي تسلطوا عليها، إلى غير ذلك من التجاوزات والجرائم⁷³. وبالإضافة لضربهم عرض الحائط بمقتضيات معاهدة مدريد، وتساهلهم في منح بطاقات السمسرة والمخالطة للموظفين الذين كانوا يودون "التعلق" بهم ولا يتوانون في أداء ثمن ذلك، كان السفراء يتحمسون بشكل أقوى في حالة صدور رغبة من هذا القبيل من عامل أو قائد وازن؛ إذ ذاك كانوا يسارعون للاستجابة لطلبه ويضفون عليه صفة "المحمي السياسي"، مدعين أنه أسدى لهم "خدمات استثنائية".

وقد استغلت بعض المفوضيات الظروف إلى أقصى درجة وتجرأت إلى حد اقتراح مهام قنصلية على بعض القياد والباشاوات، وهو ما أقدمت عليه السفارة الإيطالية، مثلا، عندما اقترحت مثل هذه المهام على عامل الرباط، السويسي⁷⁴. والواقع أن مسلسل "احتضان" الموظفين المخزنيين، وهو أمر خطير انشغل به المولى الحسن إلى حد جعله يطالب الدول الأجنبية بالتنصيص على تحريمه رسميا وإدخال بند خاص بهذا الشأن في معاهدة مدريد، انطلق في وقت مبكر وتزامن مع بداية تراجع سلطة وهيبة الدولة المغربية تحت ضربات القوى الأوروبية. وكانت البداية مع حرب تطوان وضغط سلطات الاحتلال الإسبانية على موظفين لحثهم على التعاون معها أو تجاوز تعليمات السلطان الصادرة لهم بشأن إجراءات تسليم جزء من مبالغ الغرامة الحربية التي تم جمعها في جنوب البلاد للإسبان. ولطمأنة المتعاملين معها وضمن إفلاتهم من العقاب، سارعت الحكومة الإسبانية بمكافأتهم وبسط حمايتها عليهم، رغم إدراكها لخطورة ما أقدمت عليه وخرقها للقانون الدولي. وبما أنها كانت تعي ذلك، فإنها حاولت إضفاء بعض الشرعية على مبادرتها، ولم تجد من حل سوى مطالبة السلطان بالمصادقة على ما أقدمت عليه، وإصدار ظهائر التوقيع والاحترام لفائدة هؤلاء المحميين، موضحة له ظروف وصواب تعاونهم معها⁷⁵.

وتشكل حالات أخرى مرت أشواطها إبان حقبة ما بعد حرب تطوان نموذجا

⁷² - عبد الوهاب بن منصور، م.س، ص. 40.

⁷³ - م.ن، 242، 11 رجب 1317 / 15 نونبر 1899.

⁷⁴ - A.M.G., C., 99, Dossier 99, août 1896.

⁷⁵ - محمد داود، م.س، ج. 3، ص. 289-290.

أكثر تعبيراً عن تطور الأوضاع، وعن تعدد خلفيات تقرب بعض الولاة من الأجانب، وإظهار نوع من القابلية للاحتواء بهم إن اقتضى الحال. وكانت المفوضيات والقنصليات الأوروبية تعتبر، من جهتها، أن العمال والقواد مؤهلين أكثر من غيرهم للتعامل مع التجار الأجانب بصفتهم ملاكين كبار وأصحاب قطعان الماشية، وأن إمساكهم بزمام السلطة في أقاليمهم ووسط قبائلهم يتيح لهم فرصة التعامل مع النصارى وسماستهم دون خوف من أحد⁷⁶.

وكان بديهياً أن يلتفت السلطان إلى مخاطر دخول ولايته في معاملات مباشرة مع التجار الأجانب، وهو ما جعله يصدر ظهيراً عام 1862 حرم بمقتضاه على هؤلاء دفع أموال أو سلع للعمال والقواد والشيوخ على شكل "تسبيق" مقابل التزامهم بتسليم كميات معينة من محاصيلهم أو صوف أغنامهم، بعد الحصاد وجز الأغنام، لسماسة الأوروبيين المتعاقدين معهم⁷⁷. ومن الواضح أن مثل هذا "التعاقد" كان يعني توسيع نطاق المخالطات، وفسح المجال أمام التجار الأجانب لتحويل الولاة إلى شركاء في مجالي الزراعة وتربية المواشي، في الوقت بالذات الذي بدأت تتفاقم فيه سلبيات المخالطات المبرمة مع الرعية واستلزمت إبرام اتفاق خاص بشأنها مع فرنسا (تسوية 1863) لم يسفر عن النتائج المؤلمة من إبرامه، فواصل السلطان احتجاجاته على تمسك الأجانب والمحميين بتعاملهم مع كبار الملاكين في البوادي وشخصيات مخزنية فيها ذكراً أن "التجار... إنما يختارون السماسرة من أشياخ البادية وكبرائها، فيتعصبون ولا يسمعون كلام المخزن في الأمور المتعلقة بهم، وإن خوطبوا بأمر يجيبون بأنهم مشغولين بالبيع والشراء مع أصحابهم، ولا حكم عليهم لأحد، إلا لقنصوات المراسي"⁷⁸.

⁷⁶-A.E.P., C.C., Rabat, I, Note d'Alfred Maffray, Annexe à la correspondance du 1 septembre 1867, point n°8, « Dans l'universel manque de garanties dont souffre ici toute propriété, les caïds sont précisément de tous les Arabes des tribus, ceux qui ont le moins à redouter de l'arbitraire et avec lesquels les transactions (commerciales) offrent le plus de sécurité. Or le montant des avances ainsi consenties représentent annuellement plusieurs millions de francs... Ces puissants délégués du sultan sont, par leur position, suffisamment en évidence pour qu'il n'y ait lieu à aucun malentendu... L'extension de (ces transactions) aux sheikhs a quelque chose de plus insidieux par la difficulté qu'il y a de savoir, dans les villes où s'opèrent les transactions, si tel arabe des tribus est sheikh ou ne l'est pas, ce titre passant journellement, dans chaque douar, de l'un à l'autre, selon le prix que chacun peut offrir ou selon les convenances momentanées des gouverneurs».

⁷⁷- Ibid., «Interdiction aux négociants européens de toute transaction avec les caïds et les sheikhs des tribus. Conséquence de cette interdiction, contraire en principe à nos traités. Entraves au développement du commerce avec l'intérieur (du Maroc)».

⁷⁸- ابن زيدان، إتحاف، م.س.، ج. 2، ص. 412.

ومن منظور الولاة التواقين للاستفادة مباشرة من تزايد الطلب الخارجي على المنتجات المغربية، فإن مزايا التعامل مع التجار الأوروبيين كانت لا تقتصر على تسويق محاصيل أراضيهم بأثمان أعلى من أثمان الأسواق الداخلية بل كانت تتعدى مسألة الربح التجاري لتشمل جوانب أخرى لا تقل أهمية مقارنة بهذا الربح. وقد انتبه فعلا بعض الولاة إلى المزايا المتمثلة في تسخير العلاقة التجارية والفلاحية القائمة مع تاجر أجنبي ما لتعزيز موقعهم ضمن الجهاز المخزني ولتأمين أنفسهم ضد مؤامرات خصومهم، ومن ضمنهم زملائهم أو أعيان طامعين في الإطاحة بهم لشغل مناصبهم، وضد مخاطر العزل وما يتلوه من سجن و"تتريك"⁷⁹.. وقد كان المهددون بالفصل والمصادرة لأسباب مختلفة، منها ما له صلة بالاختلاسات على حساب الدولة لدولة⁸⁰. وبانتهاكات خطيرة لحقوق الرعية، وبالعجز على تقادي اندلاع انتفاضات مسلحة، أو بمناورات المنافسين والحساد، وبالتستر على عصابات إجرامية، وبالضلوع في تهريب الأسلحة الخ... كانوا الأكثر استعدادا لوضع ممتلكاتهم بين أيدي الأجانب أو المحميين وتقويت مواشيمهم وأراضيهم لأقاربهم وحثهم على شراء بطاقة سمسار أو مخالط. ونشر شائعات تقيد أنهم تحت حماية دولة أجنبية ما واقتناءهم الفعلي لبطاقة محمي.

ويعكس ما أقدم عليه أحد الولاة في شمال البلاد، القائد محمد أمقيشد، نوعية مثل هذه الحسابات والمناورات. فقد اختار فيما يخصه الحل المتمثل في "تقويت" جزء كبير من عقاره وقطعان ماشيته لفائدة أحد أصحابه الفرنسيين وصديق شريف وزان، المدعو كونت دو شافنيك (Comte de Chavagnac). فيعد أن عزل القائد المذكور مرة أولى من منصب عامل طنجة سنة 1874، بسبب جسامته انتهاكاته وأعمال الابتزاز التي اقترفها، تمكن من الفوز بقيادة أصيلا وبعض القبائل المجاورة لها، إلا أن طبيعة تكبيره لشؤون مدينته والقبائل التابعة لسلطته عرضته من جديد للعزل، خصوصا وأنه تورط في اضطرابات اندلعت في الريف سنة 1884 وساهمت في نشوبها دسائس شافنيك ومناوراته لاحتكار التتقيب عن المناجم في تلك المنطقة⁸¹. وقد ساند أمقيشد المذكور تحركات هذا الأخير مقابل وعد قدمه له أورديغا (Ladislav Ordéga) والتزم السفير

⁷⁹ - مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأهواز سلا، قبيلة بني احسن، 1860 - 1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1996، ص ص. 123-125، حول فرار القائد التازوطي و لجوؤه بضريح الشيخ محمد بن عيسى بمكناس؛ وفي رسالة خاصة بالهبارب وموجهة لعامل سلا، كتب السلطان لهذا الأخير: "قد أمرنا العربي التازوطي الذي كان عاملا على إخوانه بالقدوم لديك لمباشرة قضية له عند القاضي هناك. فإذا ورد عليك فاقبض عليه وأودعه السجن واعلمنا"، 22 صفر 1303 / 30 نونبر 1885.

⁸⁰ - انظر الفصل الأول من هذا المؤلف والقرارات الخاصة بمعاهدة مدريد (1880).

⁸¹ - A.E.P. C.P., 39, 2 et 5 juillet 1874.

بمقتضاه بغض الطرف عن وظائفه المخزنية وتعيينه سمسارا لبنك ترانسأطلننتيك (Banque Transatlantique)⁸². إلا أن المفوض الفرنسي غير رأيه ولم يف بوعده، مفضلا ولاشك تركيز جهوده على فرض الحماية الممنوحة لشريف وزان في إطار مشروعه الطموح والرامي إلى "تونس المغرب" على يده، وهو مشروع أحدث أزمة هائلة في العلاقات المغربية - الفرنسية.

وفي هذه الظرفية المتوترة، سارع أمقيشد المههد بالعزل والمصادرة لإيجاد بديل ناجح بعد أن تخلى أورديكا عنه، فرتب أموره مع صديقه شاقانياك. وفي العقد العدلي المحرر بهذه المناسبة (29 ربيع الثاني 1301/27 فبراير 1884)، صرح أن الفرنسي المذكور اشترى منه عقار ومواشي وسلم له 30.000 ريال، وأن البيع شمل 7 دور للسكنى بطنجة، و2 محلات، و2 إسطبلات و2 حدائق تقع بمرشان والسواني، وبقعة أرض تقع في الغرب، و400 رأس من الأبقار (يرعاها عدد من المخالطين)، و1500 من رؤوس الأغنام⁸³.

أما الخيار المتمثل في نقل الممتلكات إلى الأهل والأقارب المحميين أو على وشك الاحتماء بالأجانب، فقد اعتمده أحد عمال قبيلة أولاد زيان، محمد بن مشيش، حيث كلف أحد أفراد قرابته، المدعو عبد النبي كرومي، بالسعي لتمكينه من إنقاذ ممتلكاته من المصادرة، وذلك باقتناء بطاقة "تثبت" مخالطته لمواطن إيطالي، تمهيدا لاقتناء الحماية الإيطالية⁸⁴. لكن المساعي المبذولة بهذا الشأن باءت بالفشل عقب تدخل عامل الدار البيضاء، وإصداره لأوامر تقضي بإلقاء القبض على كرومي المذكور وسجنه، وهو ما حال دون مواصلة اتصالاته مع صاحبه الإيطالي. وبما أن العملية كانت وهمية برمتها، فإن هذا الأخير التزم الصمت ولم يطالب بإطلاق سراح مخالطه المرتقب⁸⁵.

وتتمثل حالة أخرى فيما قام به شخصيا ابن محتسب مكناس وخليفته مدة ولايته، حيث حاول التستر وراء الحماية الأجنبية للحفاظ على ما اختلسه أو تسلط عليه خلال مزاولته لمهامه تحت إمرة والده. فاحتفى في أول الأمر بالإسبان، إلا أن استرعاءات السلطان الملحة حثتهم على الاستجابة لمطلبه الداعي إلى الشطب على اسم المختلس المذكور من لوائحهم. وإثر تحييته من قوائم المفوضية الإسبانية لم ييأس هذا الأخير من تجاوز بوادر المخاطر المحدقة به، فانتقل إلى طنجة للبحث

⁸² - م.ن.، 49، 10 سبتمبر 1884.

⁸³ - م.ن.، ص. 39.

⁸⁴ - خ.م.ر.، 360، 26 صفر و 14 ربيع الأول 1302 / 5 دجنبر 1884 و 31 يناير 1885.

⁸⁵ - م.ن.

عن بديل وشراء بطاقة "النجاة" بأي ثمن، مفتخرا بدسامة "شكارتته" واقتاعه بسهولة تحقيقه لمبتغاه مقابل المال⁸⁶. ويبدو أن المفوضية الفرنسية أبدت استعدادها لتلبية رغباته واستجابته له فعلا. فما كان على السلطان سوى إعادة الكرة والتدخل لديها لحملها على التراجع اقتداء بتفهم الإسبان وتراجعهم بعد أن أقتنعوا بجسامة سوابق محبيهم المكتاسي. وقد أكد السلطان للفرنسيين بشأن هذا الأخير أنه "اشتغل، منذ عهد والده الحاج أحمد ولد عبد القادر، بالتزامي على الناس والحيث عليهم وأكل أموالهم بالباطل وإدايتهم بالضرب المؤلم حتى أنه قتل امرأة تحت العصا... حسب ما هو معلوم عند الخاص والعام...، وترتب عليه حقوق للمخزن والناس وكان هو السبب في عزل والده عن الخطة المذكورة..."⁸⁷.

وفي بعض الحالات وقبل الإقدام على الاحتماء بعينه، كان بعض الموظفين المخزنيين المههدين بالعزل والمصادرة، يروجون شائعات مفادها أنهم حصلوا سرا على الحماية الأجنبية. وقد اختار باشا مراكش، محمد بن داود، هذه الصيغة واكتفى بالتلميح إلى أن الإنجليز منحوا له حمايتهم خلال مقامه بلندن سنة 1892. وكان يتوخى بخياره هذا التخفيف من حدة المخاطر المحدقة به بسبب شراسة العداة الذي كان يكنه له بوبكر الغنجاوي، وهو الرجل القوي المتأمر ضده مع أطراف نافذة أخرى، إذ كان يتواطأ تارة مع محتسب المدينة وأمين مستفاداتها، عبد الله البوكلي، وتارة مع شخصيات أخرى كانت تود إقصاء بن داود وتعويضه في منصبه. والمثير في هذه الحالة أن الباشا المذكور عمد إلى هذا الخيار، أي ترويج إشاعات تقيد أنه محمي إنجليزي، بعد أن سبق للسفير البريطاني كوربي كرين، وفي سياق تداعيات "قضية الغنجاوي" بالذات، المطالبة بإقالته⁸⁸.

أمام تكاثر المخاطر في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، صار خيار الاحتماء المباشر يمثل الحل الأنجع. لذلك أولته الدوائر المخزنية بمختلف سلابيمها ومراتبها عناية بالغة. فاهتم به، على الصعيد الأسفل، الشيوخ والمقدمون، وهم عناصر الفئة المحنكة مباشرة مع السكان في البوادي والمدن ومع المخالطين والسماصرة ومعرضين في آن واحد لاتهامات وإغراءات هؤلاء⁸⁹. إلا أن الإغراءات بدت أقوى وتقاطعت مع انشغال الأشياء بالخصوص بالحفاظ على وظائفهم وتجاوز السلبات المترتبة عن محاولة إدخال الترتيب حيز التنفيذ وحرمانهم من ما اعتادوا

⁸⁶ - الان فومي، م.س،، اللوحة XXVIII.

⁸⁷ - م.ن.

⁸⁸ - A.M.G., C., 8, Marrakech, 1 janvier 1894.

⁸⁹ - A.E.P., M.D., 10, Listes des réclamations présentées au sultan.

اختلاسه بمناسبة استخلاص الضرائب. وكانت هذه الحسابات والأفق بمثابة حوافز
لثقت قابليتهم للتقرب من المخالطين والمحميين، بل والتآمر معهم في بعض الحالات
لإثارة القلاقل وتحريض الناس على العصيان والتمرد⁹⁰.

وقد أسفرت هذه القابلية عن تكاثر عدد الشيوخ الحاملين لبطاقات السمسة أو
المخالطة الإيطالية والإسبانية والبرتغالية والفرنسية والبريطانية والبلجيكية والأمريكية
والبرازيلية والدانمركية وغيرها، متسببين بانفلاتهم هذا وما يشبه التمرد ضد المخزن
في تخريب جزء كبير من قاعدة الجهاز الإداري، وهو أمر ندد به السلطان مرارا وأكد
عليه بشكل خاص بمناسبة استنكاره لتصرفات أحد شيوخ قبيلة أولاد حريز ومطالبة
المفوضية البريطانية الشطب عليه من قوائم حمايتها، ملحا على جور التعرض بين
حاكم ومرؤوسيه، وشل تطبيق الأوامر والأحكام، وإرغام المخزن على إبقاء شيخ في
منصبه رغم أن صفة المحمي الممنوحة له تضمن له الإفلات من أي سلطة وتشجعه
على رفض الامتثال لها⁹¹. وكان الملاحظون الأجانب يدركون تمام الإدراك مدى طمع
وجشع هذه العناصر وتقاعدتها على جزء من الضرائب والغرامات المفروضة على
الرعايا واستغلالها لوظيفتها⁹².

وتجلى جسامة ما كان يقترفه هذا الصنف من أعوان المخزن من خلال قضية
شيخ يدعى محمد بن الجيلاني الزبيرى، قال عنه الصدر الأعظم في رسالة موجهة إلى
المفوض الفرنسي أنه "قرض على إخوانه مالا له بال في غيبة عامله (القائد المهدي
الزبيرى الرحمانى) مع الجناب الشريف في الحركة، وحازره منهم وفر ولما سمع
برجوع عامله... توجه للدار البيضاء (واتصل بأحد الفرنسيين هناك) وبدل اسمه ونسبه
وتسمى له بالواصل بن الجلاني التانلي الوردى وادعى المخالطة (مع الفرنسي
السالف الذكر) ورجع لقبيلته ونزل وسط إخوانه الذين كان شيخا عليهم واشغل
بالخوض والفساد بالقبيلة...، وقبيلته كلها مخازنية وعساكرية لا يسوغ للتجار التعرض
للمخزن على أحد منها...". وكالعادة طالب الصدر الأعظم المفوض الفرنسي إصدار
أوامره "خلائف(ه) بالمراسي بأن لا يساعدوا التجار على مخالطة أحد وحمايته إلا بعد
أن... يتحقق عندهم فراغ نمته وعدم تبعيته بدعوى وأنه ليس في خدمة المخزن،

⁹⁰ - خ.م.ر.، 370، 20 و 21 ربيع الثاني 1302 / 6 و 7 فبراير 1885.
⁹¹ - م.ن.

⁹² - A.M.G., C. 19, Marrakech 25 octobre 1899, Rapport mensuel du capitaine Larras, « La situation (du Maroc) est aggravée par la rapacité bien connue des agents subalternes qui appauvrissent le pays... et découragent un peuple exclusivement agricole qui se fatigue de ne travailler que pour fournir de l'argent à ses chefs, sans même être sûr qu'on lui laissera de quoi ne pas mourir de faim ».

لتنحسم مادة هذا الفساد المؤدي... (إلى) تعطيل الأحكام وفساد النظام⁹³.

وبموازاة لما تعرضت له قاعدة الدولة، لم تتج مستويات الهرم المخزني الأخرى وقمته من عدوى حمايات⁹⁴. وفي هذا السياق بالذات علق السفير دي مونيل على تزايد قابلية القياد والعمال للتقرب من الأجانب، فكتب في تقرير وجهه لحكومته عقب ملاقاته بأحد كبار عمال الغرب، بوبكر الحباسي، وعدم إخفاء الأخير لرغبته الأكيدة في الإحنماء بالفرنسيين أن "صدر هذه الرغبة من رجل ينتمي إلى أسرة كبيرة، متحالفة مع السلطان، ليشكل إشارة قوية ودالة عن مدى انحلال المؤسسة المخزنية واطمحلالها"⁹⁵.

لاغرو أنه كان في وسع السفير المذكور الإدلاء بنفس الملاحظة إثر رواج الإشاعات التي أطلقها الوزيران الحاج المعطي الجامعي وشقيقه محمد الصغير، في محاولة بدلها للإفلات من انتقام الوزير الأعظم، باحماد، بعد أن عارضاً مبايعة المولى عبد العزيز؛ ولبلوع مراميهما حاول الأخوان إيهام خصومهما أنهما حصلوا سرا على الحماية الفرنسية قبيل وفاة المولى الحسن. إلا أن الصدر الأعظم لم ينخدع بما روجاه ولم تتطلي عليه حيلتهما، فأمر بالبحث في حقيقة أمرهما؛ وإثر تأكده من عدم صحة ما أشاعه أمر بإلقاء القبض عليهما والزج بهما في سجن تطوان، حيث قضى أولهما عشر عام مكبلا إلى أن لقي حتفه سنة 1904، وبقي ثانيهما قابعا به إلى أن أفرج عنه في حالة يرثى لها عقب مبايعة السلطان عبد الحفيظ (1908)⁹⁶.

وبغض النظر عن نهاية هذين الوزرين المأساوية، فإن مجرد تفكير مسؤولين من هذا النوع في فرضية الاحتماء بدولة أجنبية والمراهنة عليها للتأثير على مصيرهم لدليل في حد ذاته على درجة انحلال المؤسسة المخزنية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتكاثر حظوظ القوى المتطلعة لنبسط سيطرتها عليها وعلى البلاد برمتها، لاسيما في سياق امتاز بتسابق الدول العظمى الشرس لتوسيع دوائر نفوذها، والإكثار من الأتباع المحليين بمختلف أصنافهم، وبناقسام

⁹³ - خ.ع.ر.، و.ب.، 20 و متم ربيع الأول 1301 / 19 و 29 يناير 1884 ؛ أ. فومي، م.س.، اللوحة XXIX.

⁹⁴ - محمد بن الحسن الحجوي، تقاييد تاريخية، م. خ.ع.ر.، ح. 128 ، ص. 23، إشارات إلى سياسة التتريك في عهد المولى الحسن وإلى باحماد وعلاقته بالمال.

⁹⁵ - A.M.G., C., 16 août 1895, De Monbel à Hanoteau.

⁹⁶ - W. Harris, *Le Maroc disparu*, Paris, Plon, 1929, pp.20-21 « Ba Ahmed supplia (Moulay Abdel Aziz) de faire arrêter El Hadj Maati... Quelques instants après, un homme lamentable, pleurant sous les moqueries et les rires, était traîné sur la place du palais au milieu de la foule... Ses habits étaient déchirés... Son frère, Si Mohamed Sghir... fut arrêté sur le seuil de sa maison... Les ex-ministres furent envoyés en prison à Tétouan et mis aux fers, enchaînés dans un donjon... ».

المخزن أو انشطاره، بين تيارات متنافسة ومتناحرة، بعض عناصرها موال لفرنسا، والبعض تابع لبريطانيا، والبعض الآخر مراهن على ألمانيا⁹⁷.

وكان طبيعيا أن يصل هذا التسابق ذروته بفعل استفحال المنافسة القائمة بين الدول، وتزايد قابلية شخصيات مخزنية للاحتماء، علنا أو سرا. ولا أدل على احتدام هذا المنحى من استنكار السلطان لتكاثر المعاملات بين التجار الأجانب والمحامين من جهة، والولاية من جهة ثانية. والملفت للانتباه أن الاستنكار المذكور لم يصدر على شكل توبيخ للعمال والقياد أو في صيغة أوامر تحرم عليهم صراحة تلك المعاملات، وتعددهم بإنزال أشد العقوبات عليهم في حالة عدم كفهم عنها، وإنما صدر على شكل تحذير شبه محتشم للتجار والتبرؤ من عواقب مخاطرتهم بأموالهم وسلعهم مع استمرارهم في تعمير ذمم الولاية. وورد في رسالة المولى عبد العزيز الموجهة بهذا الشأن لأمناء الصائر بمكناس:

"فقد بلغ علمنا الشريف أن التجار لازالوا يتعاملون مع ولاية أمرنا... من العمال، والشيوخ، ومن في معناهم، ممن له يد، تصرف بالقبض، والدفع، في رعيتنا السعيدة، فيعمرون ذممهم بخطوط أيديهم، ورسوم الإشهاد عليهم، سالكين في ذلك، سبيل الغرر، معرضين أموالهم للتلف والخطر، متغافلين عما صدر من أوامرنا الشريفة... بمنع ذلك، والتحذير من تعاطيه، لكون الولاية المذكورين، مضروبا على يدهم في ذلك ومثله، لأن جميع ما بيدهم، هو لبيت المال عمره الله...؛ وعليه فنأمركم أن تحضروا مع وصيفنا القائد بعيسى، وعدلين مبرزين، حين يجتمع التجار، واليهود، بأساقفتهم، وأعيانهم، لتجديد الاسترعاء عليهم، بأن من خاطر منهم بمتاعه، وأعطاه لأحد من المذكورين، فركه على نفسه، وخطئته لرأسه سواء كان محميا أو غيره، ولا يسمع له فيه كلام، بل يعود عليه مزيد ملام، إذ حسب العمال ومن في معناهم، الاقتصار في شراء ضرورياتهم، على المعاملة يد بيده، وشد العضد فيمن رفع لهم من الديون على إياالتهم، بالموجب التامة شرعا. وأما تعمير ذمم الولاية فباب مسدود، ولا يقبل فيه خط يد، ولا رسم ولا إشهاد، بوجه من الوجوه، على أن من جملة المقاصد الملاحظة في تجديد هذا الاسترعاء، الشفقة على التجار في بضائعهم، وتبنيه المتهورين منهم بعدم إلقاء أمتعتهم في معرض الضياع. ثم أشهدوا عليهم بالعدلين المشار لهما. جميع ما قدر، بمحضر من ذكر، وما أجابوا عنه، ووجهوا الرسم به مثبتا، والسلام"⁹⁸.

⁹⁷ - A.M.C., C., 9, Rapport mensuel, avril 1895.

⁹⁸ - 5 رجب 1318 / 29 أكتوبر 1900.

والواقع أن رفض التحار والولادة الامتثال لما أصدره المولى عبد العزيز بهذا الشأن لم يكن أمراً جديداً، إذ أنه سبق لهم فيما مضى تجاهل قرارات سيدي محمد بن عبد الرحمان والمولى الحسن القاضي بمنع مثل هذه المعاملات التجارية والفلاحية والمالية، وهو ما أعاد المولى عبد العزيز التذكير به عندما أشار في ظهيره إلى عدم إنصات الأطراف المعنية بقراره إلى "أوامرنا الشريفة... وأوامر سيدنا الجد المقس، وسيدنا الوالد المنعم بالله، (القاضية) بمنع ذلك، والتحذير من تعاطيه".

إن تذكيراً من هذا القبيل يعني أن المولى عبد العزيز كان لا يعاني فقط من جراء إكراهات الظرفية العسيرة التي صارت البلاد تمر بها بغداة وفاة الصدر الأعظم أحمد بن موسى، بل كان عليه أن يواجه أيضاً تراكم مشاكل استعصى حلها على جده ووالده، وورثها عنهما في ظروف حالكة وجد فيها نفسه مكتوف الأيدي أكثر منهما وعاجز إلى أقصى درجة على مواجهتها والتخفيف من حدتها⁹⁹.

ولتقييم مخلفات عهد والده وما آلت إليه الأمور قبل أن يمسك حقاً بزمام الحكم إثر وفاة الصدر الأعظم، لا بأس من تأمل ما أدلى به شاهد عاصر تطورات هذه الحقبة العسيرة ودون ملاحظاته وانطباعاته حول ما كان يجري تحت أنظاره. ويتعلق الأمر بصاحب "الاعتباط بتراجم أعلام الرباط" محمد بوجندار الرباطي الذي كتب بهذا الشأن ما نصه:

«ففي (عهد المولى الحسن) تأكدت المواصلة بدول أوروبا وعظمت التجارة وكثرت الأموال بين الناس فتأنقوا في المصانع والأبنية وبلغ أهل المغرب في الرفاهية مبلغاً لم يبلغه أسلافهم. وكانت تلك الأيام على ما فيها من كثرة الغزوات

99- م. المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية...، م.س، ج. 2، ص. 241-242، إشارات إلى تركة باحمدوضخامة ما تراكم لدى باحمدمن ثروات: "وترك من النقود، والأموال، والحلي، والحل، والجواهر، والأحجار الثمينة، والمماليك، والعنبر، والتحف، والآثام، والنخائر العجيبة النظير، من التيجان المرصعة بالأحجار الكبار التي يعز وجودها في العالم والأسلحة النفيسة، والكتب المعتمدة العجيبة النظير، والساعات الذهبية ما يزيد على الألف، وأما الأواني المصوغة من الذهب والفضة، ومصنوعات الروم الفاخرة منها، والمنارات البلورية البيضة الصنع، فشيء لا حصر له. وكل ذلك أخذه السلطان، وأمر بحوزة وإحصائه وبيع ما يباع منه بكل أرض، فبيع بغاس خاصة من الحلي، والثياب الفاخرة والعنبر، والأواني، والساعات الذهبية والفضية ونحو ذلك، ما أشغل الأمناء القاطنين بامرّه كل يوم نحو الأربعة أشهر، وكذلك بمكناسة الزيتونة أو أكثر منه، دون ما يبيع بمراكش التي هي محل إقامته، وطال فيها مكثه، وبها توفي. ودون ما أخذه الأمناء لأنفسهم خفية مع العدول من كل ثمين، واختصوا به من (الإمام) الحسان، وخصوا به من شاءوا من أكابر الدولة، طلباً لرضاهم عنهم، وشد عضدهم لهم عند عثراتهم، حتى قيل: إنما يبيع من متروك الوزير ما فصل عن الأمناء والعدول القاطنين بشأنه. واختلف في قدر محصله من مليونين ريالاً إلى عشرة ملايين منه، والأخبار بأحواله ترشد إلى قبول ما يناسب ويحتمل من ذلك، وإلا فقد قيل أكثر من ذلك، فإنه منذ قام بالأمر واستبد بالانتزاع ثمرة الملك من الأمر، والذهبي، والحل، والعقد، والإبرام والنقض بوجه كفالته للسلطان لصغره. وفي كلها كانت الرعية لا تهتف إلا باسمه، ولا تقصد أحداً سواه (في أمورها)، ولا تدعن لغيره، فكان الوافد على السلطان لتقضاء غرضه من القواد والأعيان، يصحب معه لملاقاته مائة ريالاً مثلاً ويصحب لملاقاة، الوزير خمسة آلاف ريال ونحوها، لعلمه بأن الغرض لا يقضى إلا يده وبإنته".

والحركات كلها خيرات... لم يكدر صفوها إلا تسرب أقوام من التجار للمناصب السامية والمراتب العالية. فارتفعت منزلتهم ونفدت كلمتهم. وصار بيدهم الحل والعقد... ولاكنهم لسوء تصرفهم أوقعوا بالدولة الواقعة الأخيرة وأصابوها بالأزمة الخطيرة وزاد في الطين بلة تفاحش المظالم والتعديت من باقي الحكام، فنشأ عن ذلك مزيد التداخل الأجنبي لحماية أفراد من الأهالي من سيطرة حكامهم وبقي الأمر يتزايد إلى أن اضطر الدول لتقديم اقتراحاتهم في شأن إقامة العدل والمساواة في الحقوق وبث النظام الوقتي من إصلاح الطرقات وتسهيل المواصلات. فكان السلطان المولى الحسن يدافع عن ذلك بالتّي هي أحسن إلى أن توفي. وبوفاته اتسع الخرق على الراقب واستوت الفرازن والبيادق بل اختلط الحابل بالنابل إلى أن حل بنا ما حل...».

إن الوقوف عند مثل هذه الشهادات، بصرف النظر عن تأويلات أصحابها ونوعية إدراكهم لطبيعة التدخل الأجنبي وآلياته، يفرض نفسه بإلحاح كلما تعلق الأمر بتقييم تطورات مرحلة ما بعد عام 1900 وإعادة قراءة ما ألف حولها. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأحكام القطعية الصادرة بشأنها، ومنها، على سبيل المثال، الصورة القاتمة التي رسمها صاحب "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، عبدالرحمان ابن زيدان، في سياق حديثه عن الوضع السائد غداة وفاة باحماد وعن الصراعات التي انفجرت في قمة الجهاز المخزني، حيث قال:

«وبموت (أحمد بن موسى) حدثت حوادث وفضائح يشيب لها الرضيع ووقع الدخيل في الدولة واختل النظام وفسدت الأحوال، وتراكت الأحوال، وتتمرت الذياب وفرزنت البيادق، واتسع الخرق على الراقق. ولما استحكت الفوضى وأشرفت الأمور على الانحلال وانتشرت الحمايات بالإيالة المغربية انتشارا وكثر تشكي الدولة الفرنسية من مسألة الحدود الجزائرية، وجدت الدول... السبيل في طلب الاصلاح... وكانت الحكومة (المغربية) بينة العجز عن تنفيذ ذلك كله مع عدم إمكان تأجيله لوقت آخر»¹⁰⁰.

وأضاف ابن زيدان:

«ولما لبي (أحمد بن موسى) داعي مولاه أمر السلطان بحيازة جميع متخلفه عقارا وغيره لبيت مال المسلمين... ومع الأسف فقد امتدت في ذلك أيدي الخائنين وتفرق شذر مذر ولم يصل للمخزن من أمتعته المبيعة بأسواق المدن بعد سمسرتها إلا النزر اليسير كما امتدت أيدي النهب والاختلاس في أموال وأمتعة غيره ممن

100 - م.ن، ص. 396.

صدر الأمر بحيازته لبيت المال كابن العلام قائد المشور... ولم يقع الاقتصار على أخذ أموال من ذكر من المستخدمين وضمها لبيت المال بل مدت اليد العادية في كل من له أدنى علاقة و اتصال بهما من الأقارب والأبعاد... بدعوى أن المذكورين أمنا عندهم من أموالهما وأمتعتهما فأخفواها... ولم يقدر أحد من المنهوبين على النطق ببنت شفة فيما أصابه خوفا على نفسه...¹⁰¹.

المهام	مخالط	سمسار	محمي سياسي	وضع غير محدد
عون مخزني	+	+		+
عسكري	+	+		+
ضابط				
مقدم	+	+		+
شيخ قبيلة	+			+
عدل	+	+		+
أمين	+	+		
قائد	+	+	+	+
عامل			+	+
قاضي	+	+		
محتسب	+	+		
وزير			+	

نوع الحماية الممنوحة لعناصر تابعة للدولة

¹⁰¹ - ابن زيدان، إتخاف... م.س.، ج.1، ص. 394-395.

3- حماية وزير الحربية، الرجل الثاني في الدولة

ألقى هذا الوضع بظلاله على البداية الفعلية لعهد المولى عبد العزيز وإمساكه بزمام الحكم بعد تحرره من رقابة الصدر الأعظم وتخطيه مرحلة الحجر المفروضة عليه فيما بين 1894 و1900. وصادفت هذه النقطة النوعية في عهده ظرفية دولية تصدرها تكريس أحلاف وأحلاف-مضادة تمحورت حول التقارب بين فرنسا وإنجلترا وروسيا من جهة، وألمانيا والنمسا من جهة ثانية. وقد لمس السلطان عن كتب سلبات ومخاطر التحالف الفرنسي-البريطاني إبان مختلف أطوار الأزمة المفتوحة التي اندلعت بعد إقدامه على إبعاد وزيره المهدي المنبهي (1902)، واستجداد هذا الأخير بالحكومة البريطانية بصفته محمي سياسي إنجليزي، وهو وضع قانوني منح له (1901؟) رغم موقعه المتميز في قمة الدولة المغربية، حيث أسندت له وزارة الحربية وأصبح يعد الرجل الثاني في البلاد بعد السلطان.

وساهمت طبعاً هذه التطورات في تقوية التيار الجارف الذي كان يهدد ما تبقى من سيادة المغرب واستقلاله¹⁰². وفي المقابل تدرجت إلى أقصى درجة حظوظ نجاح الإصلاحات التي ينادي بها السلطان الشاب لانقاده ما كان يمكن إنقاذه، وزادت مجموعة من العوامل في تقلص حظوظه، ومنها بصفة خاصة صراعات المقربين منه وتطاحنهم، وإصغائه أكثر من اللازم لأجانب (أمثال المدرب هري مكليين والصحفي وولتر هاريس) الذين نصبوا أنفسهم مستشارين له، والطابع الجذري المميز لبعض إصلاحاته، ونفور الرعايا من حادثة غريبة عنهم ومفروضة من الخارج، وتوريط البلاد في سياسة القروض وتكاليفها المالية والسياسية الباهظة¹⁰³.

وعلاوة على هذه التناقضات الداخلية المدمرة عانى المولى عبد العزيز من المعضلة الجسيمة المتمثلة في عزلة الناجمة عن أصول والدته التركية (أو الشركسية،

¹⁰² - تضاربت الآراء حول شخصية المنبهي ودوره كوزير في عهد السلطان عبد العزيز أشد التضارب. راجع: عبد الرحمان بن زيدان، *إتحافه*، م.س، ج. 1، ص. 397 - 410؛ محمد بن الحسن الحجري، م.س، ص. 39 A.E.P., N.S., 183, 15 octobre 1902, Contacts de Menebhi avec le Cheikh Ma al Aïnine ; P. Guillen, *op. cit.*, p. 601, Ambassade de Menebhi à Berlin.

¹⁰³ - حول نماذج من معارضة القبائل لشق الطرق وبناء السكك الحديدية وربط المدن بالتلغراف انظر: م. المشرفي، م.س، "وانضاف إليه (أي ماكلين) هاريس، مكاتب الجريدة الشهيرة بالتيمس وكان لا يفارق السلطان نحو ستة أشهر، ويتردد إليه في كل يوم أربع مرات دون حاجب لكثرة اعتنائه به وبذلك أصفى لكلامهما، ورسخ في ذهنه ما حسنوه له من وضع بانور البر أولاً، فوجه أحد الإنجليزيين لإصلاح طريق مابين قاس ومكناسة الزيتونة لأجله أو لأجل مرور (الكشتيات)، فجعل علامة بكل محل يقتضيه حاله، فنار البربر برويتها لشدة توحشهم، وما سبق في أذهانهم من خير مخالطة السلطان للإنجليز، وموافقته معهم على سكناهم بالمغرب، ونصب رأيهم به، وغاروا على النواحي، وأفسدوا تلك العلامات، وأعلنوا بالعصيان وعدم الانقياد، إلى وضع شيء من ذلك في بلدهم، ولاسيما عند رؤيتهم المباشرين لها من الأجانب، مع مافي لخبارهم أيضاً من إجراء تيلكراف، وتولية الإنجليز لامورها، فكان هذا أول الفتن، وأول من قام من البربر زمر، فنهبوا وغاروا على مكناسة وعبثوا باطرافها ومعهم كروان".

بعبارة أنق)، واستحالة إفادته من العصبية القبلية التي طالما وظفها أسلافه بفضل علاقات المصاهرة المبرمة بينهم وبين قبائل كبرى كان يتكاثر فيها "أخوالهم"¹⁰⁴. فوجد نفسه وجها لوجه مع مجموعة من الأخطار والتحديات، ومفتقرا للإمكانات البشرية والمادية اللازمة لمواجهتها والتخفيف من حدتها، من قبيل:

- المشاكل المتصلة بالإعلان عن إصلاح ضريبي جديد، الترتيب (العزيمي)، وتعليق دفع الضرائب القديمة قبل الحصول على موافقة القوى الأوروبية ومصادقتها على الشروع في الاستخلاص الفعلي للضريبة المحدثة¹⁰⁵. وعلى غرار الترتيب الحسن، القائم هو الآخر على التقويم المنتظم والشامل للمحاصيل الزراعية والمواشي وعلى إسناد استخلاصه للأمناء، توخى هذا الإصلاح الجريء والطموح حل معضلة الحيف الضريبي وضعف موارد الخزينة. ونص الظهير الصادر بهذا الشأن (1901) أن:

«يكون حكم... العطاء عام الاعتبار، في سائر القبائل والأقطار، بحيث يستوي فيه المشروف والشريف، والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه، يكون فيه كسائر الناس، بحيث لا يستثنى أحد، بما في ذلك "من بالمغرب من تجار الأجانب، ومن في حمايتهم من مسلمين ويهود"¹⁰⁶. ولاستكمال الإصلاح ودفع الجهاز الإداري إلى الأمام وتخليقه، تم إصدار ظهير يلزم الوزراء والعمال والقواد والأمناء والعدول بأداء قسم يمين الخزمة والحلف بأن يقوموا بمهامهم ب"لا تسوف

¹⁰⁴ - W. Harris, *op.cit.*, pp. 82-85, «Moulay Abdel Aziz, plein d'une vigoureuse jeunesse, (était) avide d'apprendre, désireux de faire des réformes... Le sultan n'avait aucun homme sincère près de lui... Chacun des commissionnaires (européens) était associé à un vizir qui le recommandait lui et ses marchandises, et partageait avec lui les bénéfices... L'homme qui voyait mieux que les autres combien cela allait mal, le seul personnage énergique de la cour marocaine, était Sid el Mehdi Menebhi..., mais il y avait contre lui une coalition trop puissante d'intrigants».

¹⁰⁵ - محمد المنوني، م.م، ص. 64-129، قدر العطاء "على كل رأس من الإبل: ريال واحد، على كل رأس من إكبارها الداخلة في السنة الثالثة: نصف ريال، على كل رأس من البقر: نصف ريال، على الضرائب منها تكورا وإناتا: لكل رأس ربيع ريال، على كل مائة رأس من الغنم البيضاء: عشرة ريال، على المائة من السواد: خمسة ريال، على الخيل والبغال: نصف ريال للرأس، على الحمير: بسيطة للرأس، على كل مائة من شجر الزيتون واللوز: خمس ريال، على مائة من شجر الجنات: اللتين [أنواعه، وكذا النخيل: ريالان ونصف، وعلى كل مائة من بقية شجر العود الرقيق: ريال واحد وربع ريال، البحائر والسواني: فيقوم ما يحرق منها كل سنة ويعطى عليه نصف العشر، المزروعات ببلادات الحراثية باعتبار أزواج الحراث: فعلى كل زوجة من الإبل والخيل والبغال: عشرة ريال، وعلى كل زوجة من البقر: خمسة ريال، وعلى زوجة من الحمير: ريال ونصف".

¹⁰⁶ - م.م، ص. 94، تعليمات صادرة لتأخذ إحدى القبائل المجاورة لغامس، محمد بن طلحة الفشتالي، "وجهنا حملته (أي الأمر السلطاني) لإحصاء كل نوع من أنواع المواشي والمزروعات، على يدك أو يد خليفتك... مع إحصاء جميع الأنفس الذكور بأسمائهم، مبينا إزاء اسم كل واحد منهم ماله من الأولاد والإخوان الذين على مانتته، والمتمولات بأنواعها، مفصلا كل فرقة على حدتها... ومن ثبت أنه أخفى شيئا... فإنه يعاقب بسلبه، ويجزر زيادة على ذلك. والعهدة (على كل حال) إنما هي عليك، أو على خليفتك إن قام فيه مقامك".

لشيء من الطمع فيما بيد الغير، كقبول هدية ولو بيضة طير»¹⁰⁷.

وقبل أن تتدخل القوى الاجتماعية-الاقتصادية المحافظة بكل ثقلها لإفشال هذا الإصلاح وتقف موضوعيا في هذا المجال صفا واحد مع المحميين وحمايتهم الأجانب، وخصوصا منهم الفرنسيين، لقي الترتيب أصداء إيجابية لدى صغار الفلاحين. وكتب بهذا الشأن صاحب "الحلل البهية..."، محمد المشرفي، "وقد استحسنته العامة، لفرط ما كان يأخذ منهم قوادهم، من فرض المال الكثير عليهم بكل شهر، بل بكل جمعة، بأسباب يثبونها، ونكاليف مخزنية يوجبونها، وعقوبة مالية يخترعونها، ثم يختصون بجمعها لهم ولمن سعى في ولايتهم، وأعانهم على ظلمهم وتعديهم، وحسن مساويهم من الوزراء وأكابر الدولة"¹⁰⁸.

- الانعكاسات المترتبة عن توريث البلاد في سياسة القروض والدخول في مسلسل خانق تصدره الاقتراض لا لسد حاجيات بيت المال ومواجهة النفقات، وإنما لمجرد تسديد القروض والفوائد الضخمة التي كانت المؤسسات البنكية الأوروبية تقرضها بموازاة مع الشروط السياسية والاقتصادية التي كانت حكوماتها تملئها على المخزن. وقد قام بعض المحميين والمجنسين الأغنياء أمثال شمويل أبنصور (مغربي مجنس إنجليزي) وسالفدور حسن (مجنس برتغالي) وموسى أفلاو (مجنس إنجليزي) وحاييم بن شمول (محمي فرنسي) بدور الوساطة بين المخزن والبنوك الفرنسية والبريطانية، وفي طليعتها بنك باريس والبلدان المنخفضة (Banque de Paris et des Pays-Bas) التي أبدت استعدادها لتقديم القروض للمغرب¹⁰⁹.

- اتساع رقعة تمرد الجلاي الزرهوني، الملقب "بوحمارة"، وسيطرته على مناطق البلاد الشرقية، حيث اتخذ مدينة تازة عاصمة له، وألحق الهزائم تلو الهزائم بالجيش المخزني. وكانت فرق من هذا الجيش تتدخل أحيانا انطلاقا من الجزائر بعد استئذان الحكومة الفرنسية والحاكم العام وموافقتهما على إنزالها بحرا بتراب المستعمرة القريب من الحدود المغربية. وفي نفس الآن كان الفرنسيون يعضون الطرف عن اقتناء بوحمارة للسلاح ومستلزمات جيشه من الجزائر وعبر مليلية.

- استعصاء إخماد الانتفاضات المندلعة في جهات أخرى من البلاد بسبب أولوية "الجهة الشرقية" وتعبئة كل الإمكانيات العسكرية للقضاء على "الثائر" (بوحمارة). وحتى عندما كان السلطان يتمكن من جمع القوات اللازمة لقمع انتفاضة ما فإنه كان لا يستطيع إخماد نارها إلا بصفة مؤقتة؛ ذلك أن القبائل كانت

¹⁰⁷ - م.ن.، ص. 80 - 84 .

¹⁰⁸ - م.س.، ص. 262.

¹⁰⁹ - F.O., 99, 431, "Moroccan Loans", August 25, 1903, H. White to Lansdowne.

تتسارع لاسترجاع أنفاسها وقواها خصوصا وأن عنف حملات العساكر المدعمة بالمدافع والمدربين الأجانب كان يعمق لديها مشاعر السخط والرغبة في الانتقام من فظاعة القمع. وكانت هذه المشاعر تتقوى بشكل مثير في حالة إرسال السلطان لعساكره ومدافعه استجابة لشكاوى بعض المحميين النافذين وحماهم الأجانب¹¹⁰.

- تتويج مسلسل التقارب بين فرنسا وبريطانيا بالاتفاق الموقع بين الطرفين في 8 أبريل 1904؛ و نصت المادة السرية التي أضيفت له على ما يلي: "في حالة ما إذا اضطرت الحكومة البريطانية إلى النظر في ما إذا كان من المناسب إدخال (في نظام الامتيازات الأجنبية و الحمايات المنبثقة عنها) الإصلاحات التي تهدف إلى ملائمة التشريعات المصرية مع تشريعات البلدان المتحضرة الأخرى، فإن حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض النظر في المقترحات (البريطانية بهذا الشأن) شريطة أن توافق حكومة صاحبة الجلالة البريطانية على النظر في الاقتراحات التي يمكن للحكومة الفرنسية أن تقدمها لها بهدف إدخال إصلاحات في المغرب، من نفس القبيل".

- ارتفاع وثيرة التسابق للاحتواء بالأجنبي في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية (التي كانت لديها الإمكانيات الكافية لاقتناء بطاقة سمسار أو مخالط) وضمن الدوائر المخزنية بمختلف مراتبها. وفي هذا السياق برزت ظاهرة الحماية المزدوجة أو الثلاثية، وانشغال محميين باقتناء حماية إضافية مغايرة لحمايتهم الأولى، من باب الاحتياط وتغاديا للمفاجآت في حالة تخلي حاميمهم الأصلي عنهم لسبب من الأسباب. فكان بعضهم يخفي في أعماق "شكاراتهم" أو صناديقهم، مجتمعة أو متفرقة، بطاقات دول كانوا يراهنون عليها تحسبا لأي طارئ. وهكذا كان بعض الأفراد يقتنون ويحملون في آن واحد بطاقات فرنسية وألمانية وإيطالية. وكان للجمع بين الحماية الأولى والثانية دلالة واضحة إذ أنها كانت تعكس مدى

110 - م. المشرفي، م.س، ص. 267-268، "غزو قبليتي بني مسارة وبني عروس... وبعد وجه السلطان المولى عبد العزيز... جيشا منه للغزو على قبيلة بني مسارة رئيسه الشريف سيدي عبد السلام الأمراني لكثرة إذابتهم للمسلمين بالتلصص عليهم، وأخذ أموالهم وأمتعتهم، وأخذ أرض من جاورهم من القبائل، مع تكرار الشكاية بهم، ومن جملتها شكاية شرفاء وزان أولاد سيدي الحاج عبد السلام بن سيدي الحاج العربي- نفعنا الله ببركته أمين- لتهبهم لهم عزيزهم المسمى بعزيب ابن يف، وأخذهم ماكان به من الزرع والماشية وغير ذلك...؛ ثم لما حل الرئيس المذكور بجيشه بأرض بني مسارة ضايقتهم وغار عليهم. وطلب المدد ثانيا من السلطان فوجه له أخه الحاج علي السوسي بمن معه من الصاكر، فلقوا به، وهجموا على بني مسارة في حثلهم، وخرجوا ديارهم، وأخذوا أموالهم، وطلبوا من ذلك الأمان على أنفسهم، بعد أن اعترفوا بالعجز عن مقاومة العساكر المنصورة، وانقادوا للطاعة، واستلزموا بإداء الواجب عليهم للحضرة العالية بالله من قبل الزكاة، وأداء ما أخذه من عزيب الشرفاء وغيره من الحقوق المترتبة عليهم، ووظف مائة ألف ريال فدفعوها بقرا وبغالا وغير ذلك إلى أن استوفاهما منهم رئيس المحلة الشريف المذكور، بعدم المقام عليهم عشرة أشهر، وجعل لهم قوادا منهم".

وعى من اتخذوا مثل هذا الاحتياط بارتباط مصير البلاد بمخرج المنافسة الفرنسية- الألمانية. ووفقا لنفس الحسابات ولمنطق "التأمين" كان الأشقاء في أسرة كبيرة واحدة يتفادون الاحتماء بدولة واحدة، مفضلين توزيع الأدوار فيما بينهم، واللجوء إلى دول مختلفة لحماية كل واحد منهم، ضمانا لمصير الجميع¹¹¹.

- تكثف القوى المستفيدة من نظام الحماية، ومن ضمنها القوى المحافظة، بهدف تقوية مواقعها الاقتصادية-الاجتماعية وصيانة جاهها ونفوذها المعنوي أو الروحي، وذلك بتعزيز روابطها مع حمايتها الأجانب ومطالبتهم¹¹² بتوسيع حمايتهم حتى تشمل أفراد أسرة الشخص المحمي. وتشكل مساعي مقدم زاوية تامصلوحت بهذا الشأن نموذجا لتحركات محميين نافذين آخرين عارضوا باحماد وصعدوا معارضتهم للمولى عبد العزيز بعد وفاة الصدر الأعظم. وهكذا اتصل المقدم المذكور برئيس المفوضية البريطانية، آرثر نيكولسون، وعبر له، بواسطة أحد أبنائه، سعيد، عن تخوفاته تجاه ما يمكن أن يقدم عليه السلطان في حقه وفي حق أولاده، خصوصا وأنه كبير السن ومريض وسبق له أن أشرف على الموت، موضحا أنه يخشى مصادرة ممتلكاته بعد وفاته وتجريد ورثته من حقه في خلافته على رأس زاويته، بل والزج بهم في السجن¹¹³. وبعد الإلحاح على مكائد حساده وأعدائه وتحركاتهم لحث المخزن على السطو ظلما على أراضيهم ومزارعهم، في حين أنه ملتزم السكنية إزاء السلطان، طالب المصلوحي من نيكولسون منح الحماية البريطانية لأبنائه الثلاثة¹¹⁴.

لا زالت تساؤلات كثيرة تطرح حيث لم يتبأل بعد الغموض الكثيف المحيط بالأسباب الحقيقية التي حدثت بالوزير المنبهي، وهو الرجل الثاني في الدولة بعد

¹¹¹ - A.E.P., Maroc, N.S., Série Mines, VI, Annexe à la correspondance en date du 21 juillet 1912, «C'est une habitude fréquente chez l'indigène de s'assurer clandestinement des protections simultanées en se réservant de se prévaloir, suivant l'occurrence, de celle qu'il juge la plus efficace et la plus propre à servir ses intérêts dans une affaire déterminée ».

¹¹³ - F.O., 99, 433, A. Nicolson to Lord Salisbury, Tangier, March 5, 1900, Confidential, « I have already heard that the Shereef (of Tamesloht)... had been much troubled as to the future of his family... Moulai Saïd, an intelligent young man..., explained fully to me the anxieties of his father... He pointed out that were his father to die while he and his brothers are without protection, the Government would undoubtedly lay hands on all their property, reduce them to destitution, and not improbably place them in prison. This eventuality, if there are all unprotected is, I believe, quite possible ».

¹¹⁴ - Ibid., Enclosure in n° 30, Mohammed ben Saïd Meslohi to Sir A. Nicolson, 9 chaoual 1317 / February 9, 1900.

السلطان مولاي عبد العزيز، وجعلته يحتمي بالحكومة البريطانية¹¹⁵. فهل حدا حدو شخصيات أخرى كانت تخالجه فكرة الاحتماء بدولة عظمى؟ هل سبق الأحداث لانتقاء شر منافسيه (وعلى رأسهم وزير الخارجية، عبد الكريم بن سليمان، المعروف بموالاته للفرنسيين) وتقوية مكانته؟ هل علم مسبقا باحتمال إقالته ومصادرة ثروته الضخمة؟ أم أنه أقدم على ذلك، ب"موافقة السلطان"، كما ادعت الحكومة البريطانية رسميا، لكسب هامش واسع من الحرية والانكباب مطمئن البال على تنفيذ الإصلاحات تحت إشراف بريطانيا، وللصمود في وجه فرنسا وما كانت تقوم به مباشرة أو بواسطة كبار محميينها وأتباعها لإفسال الترتيب وغيره من الإصلاحات، تمهيدا لفرض سيطرتها؟

وتظل ظروف حمايته مستعصية الإثبات، إذ لازال تاريخ احتمائه محط كثير من التساؤلات، ولا يمكن التيقن إلا من بعض جوانبه، ومنها بالضبط دور المدرب العسكري ماكلين (Mac Lean)، حيث تدل عدة قرائن على أنه ساهم بقسط وافر في الاتصالات التي جرت (عام 1901؟) مع وزارة الخارجية البريطانية ومفوضيتها بطنجة بشأن إضفاء صفة المحمي السياسي على وزير الحربية¹¹⁶.

كيفما كانت الخلفيات والحيثيات، اللافت أن هذه الحماية تصدرت الأحداث بشكل مثير وشكلت رد فعل قوي على تأمر وزير الصدر غريط وخصوم آخرين ضد المنبهي وانتزاعهم لعزله من منصبه إبان غيابه عن المغرب وقيامه بسفارة إلى إنجلترا لاستعراض جملة من القضايا الخاصة بالإصلاحات والتهديدات الفرنسية. وبعد عودته من الخارج، استطاع المنبهي، في مرحلة أولى، التصدى لخصومه ومنافسيه وإبطال مفعول مؤامرتهم. وقد ساعده بعض مناصريه، ومن ضمنهم وزير المالية، التازي، على إثبات كذب من كانوا يتهمونه بالتآمر على السلطان إلى حد التفكير في القيام عليه والطمع في الملك، وبدت مكانته وكأنها تتقوى من جديد عقب استعادته لثقة المولى عبد العزيز وعزل من خلفه على رأس وزارة الحربية وإسنادها له مجددا¹¹⁷. وكان من شأن قيادته لعمليات عسكرية موفقة كللها طرد بوحمارة من عاصمته، تازة، أن يقوي

115- أكدت الحكومة البريطانية أنها منحت حمايتها للمنبهي في غضون عام 1902 استجابة لرغبة السلطان نفسه "At the wish of the Sultan himself"، (F.O., 99 433, August 13, 1904)، في حين أن المخزن صرح من جهته أنها منحت له سنة 1903، أي بعد إبعاده من منصبه، وذلك ما نصت عليه رسالة وجهها عبد الكريم بن سليمان إلى الوزير لونسدون بتاريخ 2 جمادى الأولى عام 1322/14 غشت 1904، إلا أن بن سليمان المذكور كان معروف بصدائه للمنبهي. ويذكر محمد الحجوي في تقاييده (م.س، ص. 39) أن الحماية بسطت على وزير الحربية سنة 1901.
116 - F.O., 99, 433, August 4, 1904.

117- م. المشرفي، م.س، ص. 252-254، "استبداد الوزير غريط وإغراؤه السلطان" على عزل المنبهي: "ولما ساعده السلطان على ما ذكر، وأمر بالقبض عليه، وتيقن بقضاء وطره، ونفوذ مكيدته، عين الحاج عبد السلام ابن الشقرة الزمراني وزيرا في محله، ويأمر إلى القبض على أقاربه وخواصه، ومن كان ينتمي إليه. وعزم على إتلاف أثره وأضمحلال معالمه، ومن جملة ماسعى به في (شان) المكر به على ما قيل أن أخبر السلطان بما لديه من النصيحة له، أن المنبهي يريد القيام عليه، والاستبداد بالملك له أو لمن أراد من خواصه".

حظوظه ويوفر له الوسائل اللازمة للتخلص ممن طالبوا برقبته¹¹⁸. إلا أن هجومات الروكي المضادة وانحجار الجيوش المخزنية أمام قواته، ونسائس التيار المساند لفرنسا في قمة الجهاز المخزني، حالت دون تحقيق مراميه وتعزيز مكانته بكيفية نهائية، فوجد نفسه مرغما على التنازل والانسحاب، فغادر البلاد في اتجاه المشرق للحج، ريثما تستقر الأوضاع¹¹⁹.

ويعكس ما دونه خصومه في حقه، إبان تلك الحقبة بالذات أو بعدها بقليل، طبيعة مشاعرهم تجاهه. وقد كتب أحدهم في تحامله عليه والتزامه الصمت حول هفوات الوزراء الآخرين، أو ذكرهم بالخير وبعبارات كلها احترام وتقدير، ما يلي:

«(وولى السلطان) في محل... سعيد (بن احمد) على العسكر خديمه القائد المهدي بن العربي المنبهي، من منابهة حوز مراكش، وهو رجل أمي بدوي لا مسيس له بالسياسة...، وبسببه انحطت المملكة عن قدرها الرفيع...، وسعى (المنبهي) في إيقاد نار فتنتها وأهوالها، وفعل في ديار الوزير (باحماد) فعل الأعداء... وتركها خاوية...، مع كونه ربي نعمته، ووصيف خدمته لأنه هو الذي أظهره، وأعلاه وكبره...؛ ثم إن المنبهي المذكور صار ملازما للسلطان... وصار يقدم ويؤخر...، ثم امتطى إلى عزل الوزير المختار...، ثم عزل أيضا قائد المشور محمد بن العالم وأكله اكلا لما...، وعزل عامل مراكش... وعزل (محسبها)... ثم عزل القائد عيسى بن عمر العبدوي... ولما خلى له الجو مد يده في مال (باحماد)... واحتوى على الجميع وبلعه... فهو بحر لا ساحل له في المال...؛ ولما علم أنه امتلأ بالمال الذي لا يحصى... دبر في حيلة... ومشى سفيرا من جانب الدولة إلى الانجليز والألمان وأودع ماله عندهم... وارتكب الخرق الفادح (هناك)... ثم احتفى بالانجليز ليوم ما... ليناضلوا عنه إذا حدث به حادث...»¹²⁰.

أما عناصر أخرى فإنها كانت، على قلتها، لا تتناظر كل هذه الانطباعات والأحكام ولا تحمل المنبهي وحده مسؤولية ما آلت إليه الأمور. فعشية انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906)، كتب أحد أعضاء المخزن، عبد الحكيم المزوغي، في رسالة وجهها لصديقه عبد الله بن سعيد، وهو الرجل الثاني بدار النيابة والمعروف

¹¹⁸ - ابن زيدان، إتخاف، م.س، ج. 1، ص. 397 "فاقتدب زعيم الدولة إذ ذاك وزير حريبتها المهدي بن العربي المنبهي للذهاب إلى إنجلترا... ولما وصلت هذه السفارة للوندره أقامت بها نحو شهر وفي تلك المدة عقدت شروطا رسمية تحتوي على أربعة فصول: الأول بناء القناطر وإصلاح ما تلاشى منها...؛ الثاني تشييد المنارات بالمراسي المغربية لسوم النفع بها؛ الثالث تسريح وسق الحبوب بحرا من مرسى إلى مرسى؛ الرابع وسق البطاطا والخضر بأسرها... وهذه هي الشروط الرسمية وهناك شروط ومعااهدات سرية التزم رئيس السفارة للدولة البريطانية بالوفاء بها على ما قيل".

¹¹⁹ - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 601-605, p. 769.

¹²⁰ - ا. بوشرين، م.س، ص. 62 - 65.

بتشده إزاء المفوضين الأجانب، ما يلي:

«وغرض الفرنسيين الآن هو بقاء الحدود التي بيننا وبينه من جهة الجزائر على ما هي عليه الآن، أعني مهمة مبهمة، ليتمكن من... سرقة التراب والدخول في أرضنا شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى تافيلالت ومنها إلى المحيط على طريق سوس الأقصى...، وإنه معتمد في ذلك على معاهدتين كان أمضاهما مع المخزن بواسطة ابن سليمان والجياص وغنام، أعداء الله الثلاثة الذين هلكوا المسلمين وطمعوا في بلادهم عدو الله...؛ وقد كتبت وأكدت... بأن يكون أول عمل بالمؤتمر هو حصر الحدود وضبطها بالعلامات الهندسية والنقط الفلكية...، وقد أكدت التأكيد التام على أن لا يوافق سيدنا في تسليم الأمور المالية وتنظيم الجيوش ليد النصرى أبدا، لأن النصرى إذا استولوا على المال استولوا على الرجال ثم على البلاد»¹²¹.

وأيا كانت مشاعر خصوم المنهبي وانطباعات أو تأملات من كان لا يشاطرهم الرأي، الأهم أن حكومة لندن تلقت انسحابه المكروه وكأنه يعينها بالدرجة الأولى، واعتبرته بمثابة مظهر من مظاهر تراجع نفوذها على الساحة المغربية، وهي ساحة عادت إليها بكل ثقلها بعد تفرغها من حرب البورز الثانية (1899-1902) وإثبات السيادة البريطانية على إفريقيا الجنوبية. ولم يكن من شأن مطالبتها برفع الحماية التي سبق لها منحها للوزير المخلوع، وطبيعة الاتهامات الموجهة له سوى إنكاء عزيمتها والرغبة في تأكيد حضورها مجددا واهتمامها بكل ما يجري جنوب مضيق جبل طارق، وعدم ترك المجال فارغا لا أمام الفرنسيين (الذين استغلوا انشغالها في جنوب إفريقيا للتوغل داخل الأراضي المغربية واحتلال واحات وقصور توات) ولا أمام الألمان، لا سيما وأنهم ساهموا في تزويد البورز (Boers) بالأسلحة وزاحموها في جنوب غرب إفريقيا وفي إفريقيا الشرقية.

وبالفعل وجه المولى عبد العزيز لوزيره السابق، بايعاز ولاشك ممن حرصه على إبعاده، اتهامات خطيرة كانت تحمل في طياتها انتقادات غير مباشرة لحماته وتلمح إلى تسرته ورائهم لاقتراف ما اتهم باقترافه، من قبيل خيانة ثقة السلطان، واستغلاله لمنصب العلاف الكبير (وزير الحربية) المسند له، والهيمنة على المؤسسة المخزنية، ووضع اليد على أموال وممتلكات الدولة (ومنها بالخصوص شركة باحماد عقب مصادرتها)، وابتزاز القبائل، وارتكاب تجاوزات أخرى تسببت في "إيقاد نيران الفساد في قبائل البربر... وفي عدم الحصول على طائل (من توجيه الحركة لهم)"،

¹²¹- م. بوشعراء، التعريف ببني سعيد...، عبد الله بن سعيد، حياته ومراسلاته، م.س.، ج. 1، ص، 236-238، 22 جمادى 1323 / 25 يوليوز 1905.

وكذا "توريط المحلة الموجهة لناحية تارا (ضد الثائر بوحمارة) وتبدير أموالها ورجالها حتى كاد الأمر أن يصل إلى ما هو أعظم من ذلك مما لو ثبت على أحد عشره عند أي أمة من الأمم لاستحق بذلك تأييد العقاب مدة حياته"¹²².

وقد شكلت الرسالة التي وجهها بهذا الشأن الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى وزير الخارجية البريطاني، اللورد لاوزدون، مرافعة عنيفة قامت على أساس اتهام المنبهي بالخيانة العظمى والتآمر على للنظام وبث الفوضى واختلاس أموال الدولة والاعتناء غير المشروع على حساب المخزن والرعايا. ولإبراز ضخامة ما كئسه زميله المخلوع من أموال طائلة، افتح بن سليمان رسالته منكرا بتواضع أصول المنبهي الاجتماعية قائلا:

«لا يخفى على أحد أن هذا الشخص وقبيلته من الجيوش المقصورة على الخنمة المخزنية من عهد أسلاف الحضرة الشريفة ولازلوا إلى الآن وكان من المخزنية الفقراء الذين يستخدمهم السيد أحمد بن موسى واستخدمه هو بالخصوص في جباية القبائل لبني المال... ولما توفي السيد أحمد بن موسى ظن به الجناح الشريف مثل ذلك فبقي على قبض مال الجبايات... على يده ومد يد التصرف فيها وفي غيرها من ذخائر المخزن زيادة على ما كان محفوظا ببيت المال عند السيد أحمد بن موسى من المال وغيره واستبد بذلك واستولى عليه...»¹²³.

واعتبر الوزير أن ما قام به زميله السابق الذي كان، على حد قوله، "يظهر النصيحة ويبطن الخيانة والخدع والمكائد"، يشكل جزء لا يتجزأ من مناورات ومؤامرة بالغة الخطورة؛ ذلك أن المنبهي كان يروم، حسب خصومه، "تخريب دعائم المملكة وانقراض الدولة... حتى لا يبقى فيها ما يقبل الانجبار بحال...".

وبالإضافة للاتهامات الرسمية وللشائعات، ومنها ما كان يروج حول مؤامرة قيل أن المخزن كان يحكيها في الخفاء لتصفيته المنبهي تصفية جسدية وأنه وعد سرا كل من تمكن من اغتيال الوزير المخلوع بمكافأة مالية قدرها 10000 ريال، انزعج الإنجليز أشد الانزعاج للتحدي المكشوف المتمثل في تجاهل المخزن للضمانات القانونية المنبقة عن الحماية، والحصانة التي يفترض أن يتمتع بها المحميون في أرواحهم وممتلكاتهم¹²⁴. لتضييق الخناق على وزيره السابق تصرف السلطان فعلا وكأنه يضرب عرض الحائط بكل هذه الضمانات، فأصدر أوامر تقضي بحجز أملاك المنبهي واستتفار الأمان لمنع أي محاولة لتصرفه فيها سواء

¹²² - 2 جمادى الأولى 1322 / 14 غشت 1904 ، عبد الكريم بن سليمان إلى الوزير لاندسون، F.O, 99, 433.

¹²³ - م.ن.

¹²⁴ - م.ن.، 16 غشت 1904 ، "سري جدا".

بالرهن أو البيع أو بطرق أخرى¹²⁵، والتعرض لأقاربه ومنعهم من مغادرة البلاد¹²⁶. أما سماسرة ورجال أعماله، في فاس ومراكش على وجه الخصوص، فقد أصدرت الأوامر لإلقاء القبض عليهم، إلا أن بعضهم أشهروا بطاقت الحماية البريطانية. وكان ذلك شأن أكبرهم، هو أحمد الجاي، المتهم بالتواطؤ معه في "الترامي" على أراضي الكيش بقبيلة أولاد جامع المجاورة لفاس؛ وقد استجاب القنصل ماك ليود لاستجاده به وسارع لمطالبة حكومته باتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لإيقاف المتابعة وإنقاذ ممتلكاته من المصادرة¹²⁷.

ردت الحكومة البريطانية بقوة على كل إجراءات المخزن الخاصة بالمنبهي، معتمدة في طعونها على ما نون في المعاهدات بشأن الحماية، ورافضة رفضاً قاطعاً حجز أو مصادرة ولو جزء يسير من ممتلكات محميها، وملحة على ضرورة محاكمته، في حالة ثبوت شرعية متابعته، لا أمام المخزن أو القضاء المغربي، وإنما أمام محكمة بريطانية ووفقاً للقانون البريطاني¹²⁸. وأوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن الحماية الممنوحة للوزير لا تتعارض سوى بكيفية شكلية مع المادة 16 من معاهدة مدريد لأن السلطان صادق عليها بنفسه وقبل هذا الاستثناء، فلم يعد هناك وجود لأمر مخالف¹²⁹؛ ولتعزيز مبرراتها في هذا الباب اعتمدت على تحاليل واستنتاجات خبراءها القانونيين وتوظيفهم للسابقة المتمثلة، في نظرهم، في مصادقة المولى الحسن الفعلية عام 1894 على الحماية الممنوحة "لأسباب سياسية - دبلوماسية" لمقدم زاوية تامصلوحت، الحاج محمد المصلوحي، الذي كان السلطان الراحل يعتبره "شخصية مهمة... تابعة للمخزن"¹³⁰.

وفي سعيه لتكسير جوهر المبررات البريطانية، نفى المولى عبد العزيز من جهته نفياً قاطعاً أنه وافق بأي شكل من الأشكال على منح الحماية للمنبهي، مؤكداً على لسان الوزير ابن سليمان ما مفاده أنه أمر "لا يتصور على الإطلاق وأنه من غير المعقول أن تطلب أية حكومة الحماية الأجنبية لأي من رعاياها، وأحرى لفائدة شخص له اليد العليا على إيرادات الدولة، وعلى استخلاص الضرائب وفرض الغرامات"¹³¹،

¹²⁵ - م.ن.، 1 غشت 1904، تنقيف ممتلكات المنبهي بالقصر الكبير.

¹²⁶ - م.ن.

¹²⁷ - Ibid., August 2d, 1904, « El Jaï is Sid Menebhi's right man... (But) as he is neither an employee of a British merchant nor of Legation, the Moorish Government will in all probability contest our right to afford him protection. Nevertheless he has relied on this protection and unless some steps are taken his property will undoubtedly be seized ».

¹²⁸ - م.ن.، 16 غشت 1904.

¹²⁹ - م.ن.، 15 و 22 غشت 1904.

¹³⁰ - م.ن.

¹³¹ - م.ن.، 10 شعبان 1322 / 20 أكتوبر 1904، عبد الكريم بن سليمان إلى نيكلسون.

مضيفا فيما يخص تدابير الحجز والمصادرة أنها لم تمس سوى واحدا في المائة مما استحوذ عليه المنهبي وحوله لصالحه أو أخفاه¹³²، وملحا على ضرورة رفع حصانة هذا الأخير متهما إياه من جديد بتقويض أسس الدولة وإغراق البلاد في الفوضى، خصوصا وأنه "لازال يسعى لإثارة المزيد من الاضطرابات حيث وجه مبعوثين عنه للقتال في جميع أنحاء الإيالة وإلى أحمد الريسوني لدعوة الناس إلى الجهاد"، وإثارة المزيد من المشاكل¹³³.

وفي ردها على المخزن ومواجهتها لما اعتبرته تصلبا في مواقفه وتحديا لهبتها وسمعتها، كان يستحيل على حكومة لندن إظهار أي تراخ أو أي تراجع، خصوصا وأن الرأي العام الإنجليزي، ولاسيما بعض الغرف التجارية الكبرى، كانت تتقد الاتفاق اللودي (1904)، وتعتبر أن التضحية بالمغرب لفائدة الفرنسيين تمت بكثير من الاستخفاف. لذلك لم يكن في وسع وزارتها في الخارجية سوى التمسك بمواقفها، وترديد المبررات القائمة، حسب طرحها، على مصادقة السلطان على الحماية الممنوحة لوزيره، والإلحاح على الاختصاص الحصري للقضاء البريطاني في هذه القضية¹³⁴. ولكي لا يبقى أي مجال للشك حول إصرارها على الدفاع عن محميها ومصالحها في المغرب، أوفدت وزارتها في الحربية إلى مياه طنجة طرادا حربيا، "مينرفا" (H.M.S. Minerva). وبعد قومه من جبل طارق ورسوه بمرسى مدينة البوغاز، أنزل قائده بحارة بأسلحتهم ووضعهم رهن إشارة الوزير السابق لحراسته وضمان أمنه،¹³⁵ تاركا له الخيار بين ملازمة بيته - أي القصر الفخم الذي بناه - أو الصعود على متن باخرة البحرية الملكية¹³⁶.

وتوخى الإنجليز بمبادرتهم هذه إظهار قوة عزمهم وقدراتهم الردعية لتخويف أعضاء التيار المخزني المناهض لهم، وربما لإقحام فرنسا نفسها أن لتفاق 1904 لا يعني تخليهم نهائيا عن مصالحهم في المغرب، بما فيها المصالح السياسية والامتيازات القضائية، وأنه ليس من مصلحة أحد تحريض السلطان ضد وزيره السابق وتشجيعه على التمسك بالقرارات المتصلبة المتخذة (أو المزمع اتخاذها) في حقه. وعلى عاندتهم فإنهم مزجوا خيار التشدد - المضاد بقدر من الاعتدال توخوا منه احتواء الأزمة وتفاذي للمزيد من التوتر. لدى تحرك سفيرهم بطنجة، نيكلسون، وكان بلاده ملتزمة تمام الالتزام ببنود وروح اتفاق 1904، فعبر من جديد عن استعداده للتسويق والتعاون مع

¹³² - م.ن.

¹³³ - م.ن.، 20 جمادى الأولى 1322/1 شتبر 1904.

¹³⁴ - م.ن.، من المفوض البريطاني إلى حكومته، 16 غشت 1904، "سري جدا".

¹³⁵ - م.ن.، 22 غشت 1904.

¹³⁶ - م.ن.

زميله الفرنسي، سان رنيه تاينديي (Saint-René Taillandier)، لتهدئة الوضع وإيجاد مخرج سلمي مرضي لكل الأطراف.¹³⁷

اقتنع الأخير من جهته أنه ليس قط من مصلحة فرنسا إبقاء الوضع على ما هو عليه من التوتر، وفهم أن الاعتراف البريطاني بألوية فرنسا على الساحة المغربية كان لا يعني بالضرورة أن المغرب تحول بين عشية وضحاها إلى مستعمرة أو محمية فرنسية. وساهمت في ترسيخ قناعته هذه النداءات التي كانت ترتفع في الأسواق وتدعو الناس إلى الاستعداد للجهاد. لذلك اعتبر المفوض الفرنسي لزاما عليه اجتناب معاكسة زميله الإنجليزي أكثر من اللازم، لاسيما بعد إدراكه لقدرة المنبهي على تعبئة بعض القبائل في الجنوب وتشكيل كتل مناهض علنا لفرنسا. وزاد في حثه على التثبث بالحذر والتأني تدخل الطرف الألماني واتصاله بالسلطان لإشعاره رسميا أن ألمانيا "مهتمة" بالوزير المخلوع وأنها لا تتسى مناداته قبل إقالته بتعاون أمتن معها¹³⁸. وقد ألح المنبهي مجددا على هذا التعاون بمناسبة توفقه بمصر، في طريق عودته من الحج، حيث اتصل بالقنصل العام الألماني بالقاهرة لجس النبض، مقترحا عليه ردا ألمانيا-مغربيا مشتركا على التقارب الفرنسي-الإنجليزي.

وحيث كان تاينديي يقدر وزن الرجل ويود قطع الطريق أمام الألمان وتفاذي استئناف اتصالاته بهم (أو العكس)، فإنه راهن على التعاون مع الإنجليز إلى حد ما والتقرب من الوزير المخلوع، ولم لا احتضانه، خصوصا وأن نيكلسون كان لا يستبعد بشكل قطعي فرضية استبدال حماية المنبهي البريطانية بحماية فرنسية إذا فرضت الظروف خيارا مثل هذا، وذلك رغم نفور المعني بالأمر من هذا الاحتمال واستبعاده له¹³⁹.

وبتلاقي حسابات الطرفين، أمكن للمفوض البريطاني اقتراح حل وسط مبني على فكرة تنازل المنبهي عن محاصيله وقطعان ماشيته وما كان يملكه من عقار في

¹³⁷ - ومن منطلق ضرورة التفاهم مع فرنسا كلف نيكلسون نفسه عناء تقنين طرح السلطان للجوانب القانونية لهذه القضية. فبالنسبة للإنجليز لم يقع من جانبهم أي خرق نظرا لطبيعة النظام القائم في المغرب وتجميع السلطان لكل السلطات وقدرته على عدم الالتزام ببند المعاهدات المنصوص عليها نظريا لصالح المغرب. وفي تقرير له عن محادثاته مع نظيره الفرنسي، أكد المفوض البريطاني لحكومته:

F.O., 99, 433, Tangier, August 16, 1904, « I observed that Morocco is not a constitutional monarchy. The Sultan is in himself the Government ».

¹³⁸ - F.O., 99, 433, August 16, 1904. P. Guillen, *op. cit.*, p. 769.

¹³⁹ - *Ibid.*, August 29, 1904, "Sid Menebhi... is strongly opposed to the idea of being under French protection"; May 24, 1904, A. Nicolson to Landsdowne, "I remind (Sid Menebhi) that British protection in according privileges also imposed obligations... (but he is) very excited against the French and opposed to their intervention in Moorish affairs".

المناطق والمدن الداخلية، في مقابل الاعتراف له بأملكه في طنجة، والإذن له بنقل أثاثه وأمتعه من فاس ومراكش إلى مدينة البوغاز¹⁴⁰. وكان بود المخزن رفض هذا الاقتراح والتمسك بقرار مصادرة جميع أملاك الوزير السابق، إلا أن الإشارة القوية التي أرسلتها له إنجلترا عبر إيفاد قطعة من أسطولها الحربي إلى المياه المغربية والتفاهم القائم بينها وفرنسا أرغماه على مراجعة مواقفه¹⁴¹، بما في ذلك شرطه الإضافي القاضي بإلزام الوزير المخلوع على مغادرة المغرب وأن لا يعود إليه تحت أي مبرر.

ووفقا لخطة المهادنة، بدأ نيكاسون وكأنه لا يعارض هذا الشرط من حيث المبدأ، إلا أنه قاىض قبوله بتعويض قدره 12.000 جنيه إسترليني¹⁴²، وهو مبلغ ضخم قيمته عمدا ولاشك، إدراكا منه أن المخزن سوف لن يقبله على اعتبار هشاشة وضعيته المالية، وأن عدم الوفاء بتسديده وعلى الفور سيشكل فرصة سانحة لتأجيل دخول الاتفاق حيز التنفيذ وبقاء المنبهي في بلاده وقصره. وكان المفوض البريطاني واثقا من ضيق هامش تحرك المخزن وحدود إمكاناته في ظرفية طغت عليها الهزائم المتتالية التي كان بوحماره وأنصاره يلحقونها بجيوشه، وتعدد الانتفاضات المندلعة في مختلف أنحاء البلاد، ومنها ثورات قبائل السهول الساحلية وغيرها من المناطق.

بناء على تقييمه لهذه الأحداث وكل المعطيات المجتمعة لديه، كان نيكلسون يشك في حقيقة الأمر حتى في مستقبل المولى عبد العزيز ودوام حكمه، لاسيما وأنه اطلع على أخبار سرية استنتج منها أن عاصفة هوجاء تتجمع نذرها في الجنوب منذ 1903، وأنها تتقوى لتعصف به، وهي توقعات تأكد من صحتها خلال لقاءاته مع المنبهي. وعلى أساس استنتاجاته أخبر حكومته أن "حالة مولاي عبد العزيز أصبحت ميؤوس منها وأن مجيء سلطان منتخب بطريقة ما وبشرط التزامه بإعلان الجهاد ضد النصارى أمر مرجح"¹⁴³.

وإزداد الوضع هشاشة وأصبح بالفعل حكم السلطان على شفا الانهيار، إثر رضوخ هذا الأخير لضغوط الكتل الدولي الذي أملى عليه عقد الجزيرة الخضراء (1906)، وانحنائه أمام الأمر الواقع عقب احتلال القوات الفرنسية لمدينة وجدة (1907) ثم إنزال قوات فرنسية أخرى خلال نفس السنة لاحتلال الدار البيضاء والشاوية. وبسبب الضربات القوية التي وجهتها هذه الأحداث لمشروعيته وسمعته،

¹⁴⁰ - م.ن.، 20 نونبر 1904، مذكرة نيكلسون للوزير بن سليمان.

¹⁴¹ - م.ن.، 28 رمضان 1322 / 16 دجنبر 1904، مذكرة بن سليمان إلى نيكلسون.

¹⁴² - م.ن.، 13 دجنبر 1904، مذكرة نيكلسون إلى بن سليمان.

¹⁴³ - A.E.P., N.S., 183, 2 janvier 1903, Saint- René Taillandier au Quai d'Orsay.

أو ما تبقى منها بفعل تحامل القوى المحافظة عليه إثر إقدامه على إقرار الترتيب، لم يتسن له جمع الوسائل اللازمة لمواجهة مؤامرة شقيقه وخليفته بمراكش، المولى عبد الحفيظ، وكبار قواد الجنوب الذين تحالفوا معه منذ 1903-1904 لخلع أخيه ومبايعة مكانه. وقد تم لهم ذلك سنة 1907 حيث نصبوا الخليفة المذكور ولقبوه "سلطاناً للجهاد".

ورغم ضعف حظوظه في مواجهته للأطراف القوية التي قررت الإطاحة به، فقد حاول المولى عبد العزيز الصمود وعدم الاستسلام أمام الأمر الواقع، فاستصدر فتوى من علماء فاس لتأكيد مشروعية حكمه وتدين قيام أخيه عليه، كما أنه حاول إيجاد حلفاء لمؤازرته ومساعدته على تغيير مجرى الأحداث. وفي سياق مساعيه بهذا الشأن، حاول التصالح مع وزيره السابق المهدي المنبهي، فغير بشكل جذري موقفه تجاهه، وحثه على الانضمام لحلف مناهض لمنافسه؛ وذلك قبل استئجاب حكم هذا الأخير وتحرك قواته شمالاً وإضافة بيعة فاس لبيعة مراكش. وفي مسعاه لطي صفحة الماضي وتدارك ما يمكن تداركه، أصدر المولى عبد العزيز ظهيران أمر فيهما الولاية والأمناء بوضع حد لمصادرة جميع ممتلكات وزيره السابق وردّها له.¹⁴⁴ إلا أن محاولات آخر ساعة التي لجأ إليها السلطان المخلوع لإنقاذ أو استرجاع عرشه لم تنفع؛ فما كان عليه سوى التوجه بدوره إلى طنجة والاستقرار بها، هو الآخر، بصفته محمي سياسي فرنسي. وقد كان المنبهي ضمن وفد الشخصيات التي استقبلته إثر وصوله إلى مدينة البوغاز¹⁴⁵.

واستناداً إلى بعض المصادر الرسمية البريطانية، يبدو أنه كان ضلع خفي للمنبهي في مؤامرة كبار قواد الجنوب ودعمهم للمولى عبد الحفيظ انطلاقاً من 1903-1902، أي بتزامن مع بداية مصاعب وزير الحربية والمتاعب الجمة التي واجهها إثر خلعها وإبان تحركه من أجل استرجاع مكانته، ثم في أعقاب فشل النهائي. وتكشف هذه المصادر ذاتها أن السلطان الجديد، ومباشرة بعد مبايعته، اقترح على الوزير المخلوع تعيينه نائباً له بطنجة مكافأة له على دعمه؛ إلا أن المنبهي لم يستجب لهذا الاقتراح بعد أن استشار المفوض البريطاني ونصححه هذا الأخير بالتزام "الحياد"¹⁴⁶.

¹⁴⁴ - F.O., 881, 9793, February 27, 1910, Lister to Earl Grey.

¹⁴⁵ - Ibid., 9447, November 26, 1908. A.E.P., Maroc, N.S., série Mines, VI, 21 juillet 1912, Le Chargé d'affaires de la légation, Roland de Billy, au Quai d'Orsay, "Listes des protégés spéciaux dits politiques" de toutes les nationalités.

¹⁴⁶ - F.O., 881, 9448, Report on 1908 in Morocco, pp. 13-14, « Although holding no post in the Government, the man who has played perhaps the most prominent part in the events which led to the elevation of Moulay Hafid to the throne is Haj Menebhi ».

II - فرض الحماية الفرنسية على الدولة المغربية

1 - حدود "الثورة الحفيظية"

ساهمت معضلة الحماية إلى حد كبير في إفساح الإصاحات التي بادر بها المولى عبد العزيز وفي انهيار حكمه، كما أنها مثلت إحدى العقبات الرئيسية التي اصطدم بها خلفه المولى عبد الحفيظ، حيث عانى بدوره جراء التوسع المتنامي للحصانة القضائية والجبائية الممنوحة لا للرعايا فحسب بل لعدد متزايد من كبار القياد وشخصيات وازنة لها مكانتها في مختلف دواليب الدولة. واندرجت هذه المعانات في سياق الآمال المعلقة على السلطان الجديد بصفته "سلطان الجهاد" حسب أنصاره، وانتظار استجابته لتطلعات الرعايا المتمثلة أساسا في: رفض "شروط الخزيرات" (اتفاق الجزيرة الخضراء، 1906)؛ تحرير المدن والأراضي المحتلة (وجدة، الدار البيضاء، الشاوية...); إنهاء تدخل القوى الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية وإبلاغ الأمة عن أي تعامل مع هذه القوى؛ إنهاء نظام الحماية، وعلى الأقل تقنينه بشكل صارم؛ إلغاء المكوس؛ تقوية المؤسسات الإسلامية والأحباس وضمن استقلال الشرع والقضاء.

وقد أبح علماء فاس، ومحمد بن عبد الكبير الكتاني على وجه الخصوص، عما كانوا ينتظرون من المولى عبد الحفيظ الوفاء به وحاولوا مقايضة مبايعتهم له بالتزامه بشروطهم¹⁴⁷. وفي مرحلة لاحقة عبرت جماعة أخرى من المغاربة المتشبهين باستقلال البلاد والمتطلعين لإصلاح أوضاعها وتحديث هيكلها السياسية، على آمال منعطف 1907-1908 وبداية عهد جديد¹⁴⁸. وهكذا التف بعضهم حول اللاجئين اللبنانيين والسوريين الذين أسسوا صحيفة "لسان المغرب" بطنجة، وطالبوا

¹⁴⁷ - جعفر الكتاني، نصيحة أهل الإسلام، تحقيق إدريس الكتاني، الرباط، 1989، (الطبعة الأولى الحجرية، فاس، 1908)، ص. 33-34، "الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني مؤسس الطريقة الكتانية... كان محل تقدير كبير من السلطان عبد الحفيظ الذي كتب إليه خطابا رسميا بعد أربعة أيام من بيعته... في مراكش... (وذاكرا) في ختامها: "واعلمناك... لتأخذ حظك من الفرح وتوجه ببيعتك"... وفعلا قام الشيخ... بدور كبير في الدعوة لبيعة السلطان عبد الحفيظ بفاس والأقاليم الشمالية، وخلع أخيه السلطان عبد العزيز، داعيا للجهاد تحت رايته... وتحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي...؛ وبعد 15 شهرا من (بيعة فاس) حدثت أثناءها خلافات سياسية، وفقهية وعقيدية، بين السلطان والشيخ المذكور، ابتداء من الشروط الدستورية التي أدخلها الشيخ في نص (البيعة)، وانتهاء بمعارضة لتمسك السلطان بمذهب الظاهرية وممسالة الزيادة على أربع في الزواج، أبدى الشيخ لاجتماع أسرته... رغبته في هجرة فاس... والسكنى... في قبيلة آيت يوسي في جبال الأطلس... وغادر المدينة... كان أول من علم بالخبر... للايقاع بالشيخ، واتهامه بأنه خرج للقيام بالثورة، هنري كابر قنصل فرنسا بفاس...، فأرسل السلطان كتيبة عسكرية أعادت أسرة الشيخ ومرافقيه مكبلين بالقيود والسلاسل... وبعد مقابلة وحوار بين السلطان والشيخ... أمر بجلده 2000 جلدة في ساحة القصر... لكن لم ينفذ منها إلا 500، ووضع بعدها في غرفة... ليتموت بعد أيام بجراحه، كواحد من أكبر شهداء الدعوة إلى الجهاد، وإقامة نظام دستوري قبل توقيع عقد الحماية بثلاث سنوات."

¹⁴⁸ - A. Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain*, Paris, 1977, pp. 396-397

بإصلاحات¹⁴⁹. وانطلاقا مما أوحى لهم به تأملهم لنموذج حزب تركيا الفتاة والدساتير العثمانية (1876، 1908)، واصلوا ترويج أفكارهم ومقترحاتهم، وساهموا بشكل خاص في نشر عدد من الصحف المذكورة (أكتوبر ونوفمبر 1908) عرضوا فيهما "مشروع دستور للمغرب"¹⁵⁰، وكانت ثمان بنود من بنوده تخص مسألة الحماية :

- المادة 75: لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية دولة من الدول أخرى إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعين (79).

- المادة 76: كل شخص يحتمي بدولة من الدول سرا بدون أن يعلم المخزن (الحكومة) ويأخذ رخصة بالحماية تعتبر حمايته باطلة، ويجري عليه الجزاء المترتب على ذلك في قانون الجزاء.

- المادة 77: لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ لحماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية.

- المادة 78 : كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سرا حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين بعزل للحال من وظيفته دون تغيير حمايته، ويجرى عليه الجزاء المترتب على ذلك في قانون الجزاء.

- المادة 81: كل محتم قديما قبل إعلان الدستور... يبقى على حمايته، وعلى الحكومة أن تعاملهم معاملة... بدون فرق ولا تمييز.

- المادة 88: كل من رجع من المحتمين إلى تبعية الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه الشخصية والمدنية.

وتخص المادة 79 الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها قبول حماية أجنبية:

1- إذا كان الفرد موظفا في قنصلية ماء، أو في مؤسسة رسمية أجنبية، ككاتب أو مخزني.

2- إذا كان لديه مسكن دائم خارج المغرب ، يؤهله للحصول على جنسية الدولة التي يقيم فيها.

3- إذا كانت له علاقات ومصالح مع الأجانب تضطره للحصول على الحماية بناء على طلبه.

وتلزم المادة 80 كل مرشح للحصول على حماية أجنبية بتقديم مذكرة إلى

المخزن يوضح فيها أسباب طلبه، وفي حالة الموافقة على طلبه يمنح له تصريح موقع عليه من طرف السلطان.

وتعكس الصياغة الحذرة لكل هذه البنود وما تضمنته في أن واحد مدى تطلع

149 - م.ن.

150 - علل الفلسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، نشر وتوزيع عبدالسلام جوسوس، طنجة، د.ت، ص. 97-99.

جماعة لسان المغرب لإعادة الاعتبار للدولة المغربية واسترجاع سيادتها، وكذلك إدراك روادها لخلل ميزان القوة وحدود ما كان يمكن المطالبة به؛ وبصفة عامة، فإن مشروعهم في مجال حمايات والتجنيس واستحالة إلغائها بالمرّة، تقاطع، من ناحية الجوهر، مع ما حاول السلطان المولى الحسن تحقيقه عندما صادق على فتح مباحثات طنجة وانعقاد مؤتمر مدريد.

هل كان في وسع المولى عبد الحفيظ السير على نفس المنوال والتصدي لإشكالية الحماية على أساس نفس المنطلقات ولبلوغ نفس المرامي؟ اللافت للانتباه، وبصرف النظر عن حقيقة دوافع كبار القواد الذين راودتهم فكرة الإطاحة بالمولى عبد العزيز منذ 1904، واندلاع اضطرابات شعبية بمراكش بسبب المكوس وتدهور قيمة النقود، أنه لم يستغل الحماس الشعبي الذي واكب مباحثته. فلم بلغ المكوس ولم يلوح بإعلان الجهاد لتقوية موقعه وللتعامل مع القوى الأوروبية من منطلق قدرته على تعبئة كل طاقات البلاد لمواجهة، ذلك أن تقويمه للأوضاع الداخلية ولحفظه في حالة اندلاع نزاع مسلح مع الفرنسيين جعله يتخلى بسرعة عن فرضية الجهاد رغم انعكاسات هذا التخلي على مشروعية حكمه. وفي نظره كان من اللازم الانقلاب قبل كل شيء على إقناع الدول لحملها على الاعتراف به، إلا أن هذه الأخيرة قيدت الاستجابة لمطلبه بمصادقته رسمياً على اتفاقية الجزيرة الخضراء والتزامه بتسديد القروض التي ورطت فيها سلفه وكانت تتأهب لتوريطه هو الآخر فيها وفي دوامتها، كما أنها أبدت استعدادها لمساعدته على إعادة تنظيم الجيش وإنهاء الاضطرابات، وهو ما كان يعني تحكماً في قوته العسكرية والتأثير على سياسته تجاه القبائل¹⁵¹.

وفيما يخص المحميين بالذات كانت الدول تنتظر منه أيضاً المصادقة على التعويضات المحددة لمن صرح منهم أن ممتلكاته أو سلعه أو قطعان ماشيته تعرضت للضياع أو النهب أو الإتلاف خلال "أحداث الدار البيضاء والشاوية" (1907). وتنعكس الجداول التالية جانباً من المبالغ التي كان عليه أن يسدها برسم تلك الأحداث:

¹⁵¹ - تحليل دقيق لتناقضات الحركة الحفيظية وضعفها العضوي بسبب تضارب مصالح وتوجهات العناصر القيادية التي وقفت وراء المولى عبد الحفيظ منذ البداية وأظهرت عجزها على استيعاب الإصلاحات اللازم القيام بها ووضع البرنامج المناسب لها :

E. Burke, *Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance 1860-1912*, Chicago, 1976, pp. 153-176, «Divided by their rivalries, lacking all discipline, and unable to visualise the kinds of changes needed, it is no surprise that the great caids proved unable to stomach reform ».

اسم المحمي	مبلغ التعويض	اسم المحمي	مبلغ التعويض
سيف الدين العراقي	5.000 فرنك	سماسرة ك.ج. فرناو وشركاءه. G.H. Fernau & Co.:	5.159 *
الحاج محمد مذكوري			
الحاج الطاهر مكوار	5.928 *	المعلم محمد الدراوي	149 فرنك
احمد بن عبد السلام	5.965 *	الحاج بوشعيب ولد الحد	178 *
محمد بودلاحة	6.429 *	مسعود بلكورة أمغار	211 *
إسحاق بليشة	7.583 *	الحاج بوشعيب الرحوي	242 *
الحاج محمد معروف	8.345 *	العيدي الحريزي	211 *
عباس بن أحمد	8.391 *	بوشعيب بن العربي البيضاوي	429 *
إسحاق العسري	15.629 *	محمد بن الفقيه الزناتي	510 *
محمد المنوجي	16.948 *	بوشعيب بن يوسف	562 *
بن ادريس لوديي	17.840 *	محمد بن السلام	565 *
بن لمين	22.764 *	الحاج عبد السلام المعروف	574 *
عبد السلام بن بو عزة	25.983 *	بو عزا بن بوشعيب بلقاضي	583 *
الحاج ادريس المكناسي	25.814 *	عبد الله بن حدو	611 *
عبد القادر الحجامي	26.474 *	محمد الزياتي	1.072 *
إسحاق ناهون	30.239 *	المعلم عبد الله بن بوشعيب	1.427 *
طبيب الحجامي	30.512 *	حميدو بن التهامي	1.565 *
موسى سامون	44.599 *	العربي بن بوشعيب المزامزي	2.007 *
الحاج الغزولي	51.530 *	بو عبيد بن علا	2.034 *
طالب الأزرق	54.029 *	بن العربي الهرابي	2.067 *
إبراهيم عطية	59.220 *	عبد السلام بن حيدة	2.120 *
موسى الصياغ	75.604 *	محمد بن حميدة بن قايدة	2.358 *
إسحاق ملكا	77.156 *	محمد بن الطبيب الحريزي	2.765 *
حيم طوليدانو	91.072 *	لحسن بن التهامي الحداوي	2.809 *
تاج بناني	113.324 *	أحمد بن العربي للحريزي للبيضاوي	2.923 *
المجموع :	831.837 فرنك	بوشعيب بن شرقي الحديبي	2.957 *
		محمد بن بوشعيب الدكالي	3.074 *

		سماسرة ك.ج. فرناو وشركاه (تابع)	
سماسرة مردوخ بوتلر وشركاء: Murdoch - Butler & Co		3.663 *	فراهيم بن علي البيضاوي
		3.901 *	الحاج مكي بن التهامي
2.840 فرنك	محمد بن حمان	4.108 *	صالح ولد رياح
3.633 *	الحاج محمد بوشعيب الحريزي	4.342 *	بن عبد السلام المعروف
571 *	الحاج محمد الحريزي	4.801 *	شيخ بوشعيب معروف
3.912 *	الحاج عناية بالعناية البيضاوي	4.803 *	مبارك بن الصغير الزياتي
571 *	معلم قاسم	4.840 *	علي بن لغكي زياتي
211 *	الحاج المزابي البيضاوي	4.923 *	بوبكر ولد سي بوزان
496 *	محمد بن الاحاج الغزواني	4.923 *	لحمين البوزياتي
532 *	علي بن عبور	5.061 *	محمد بن مسعود
685 *	عبد الرحمان بن أحمد المسفيوي	6.989 *	بوعبيد بن علا
2.994 *	محمد بن عيسى البيضاوي	8.345 *	الحاج محمد المعروف
837 *	أحمد بن أحمد البيضاوي	8.391 *	عباس بن أحمد
1.457 *	الحاج بوشعيب بن عبد السلام	12.967 *	الحاج محمد بن قعدة
1.440 *	عبد الله العيدي البيضاوي	16.948 *	محمد المنوجي
515 *	الطبيب البومزاني	17.840 *	بن ادريس الودي
264 *	عبد الله بن الجيلالي البيضاوي	25.083 *	عبد السلام بن بوعزة
128 *	نصرى بن الجيلالي البيضاوي	30.512 *	الطبيب الحجامي
682 "	مذني بن العربي الزراوي	213.500 فرنك	المجموع
سماسرة الإخوة لامب Lamb Bros:			
3.040 *	بوشعيب بن محمد المعروف	12.610 فرنك	الحاج محمد المجاطي لبيضاوي
2.016 *	المير بن محمد البورسفي الغنتاني	4.451 *	مبارك بلخادر البيضاوي
المجموع : 22.117 فرنك			
المبلغ الاجمالي : 257.476 فرنك			

لوائح أسماء السماسرة الذين استفادوا من تعويضات عقب أحداث الدار البيضاء (1907)

وطبقا لمنطقه وألوياته، لم يسع المولى عبد الحفيظ سوى الرضوخ لشروطها للحصول على اعتراف دولي بحكمه، وبعد ذلك، التفرغ للاضطرابات القائمة قبل مبايعته، ولمواجهة الثورات التي اندلعت بسبب بطش كبار القواد الذين استوزرهم بعد 1908 واستغلوا مناصبهم لارتكاب المزيد من أعمال السلب والنهب.

والواقع أن بعض العناصر الأخرى من المخزن، وهي عناصر متفتحة وراعية في إساءة النصيحة له لتشجيعه على الصمود في وجه القوى الأوروبية، وفرنسا بصفة خاصة، عملت على دفعه على إظهار قدر من التصلب تجاه الحكومات الأجنبية ورفض اتفاقية 1906. وفي مرحلة أولى استحسن السلطان الجديد مثل هذه النصائح، ومن بينها النصائح التي أسداها له الرجل الثاني في دار النيابة، عبد الله بن سعيد، وهو الخليفة الذي أعاده المولى عبد الحفيظ إلى منصبه بطنجة (1908) تحديا ولاشك للفرنسيين والإنجليز الذين فرضوا عزله سنة 1905 بدعوى أنه "متعصب ملتهب" ("fanatique ardent"). وفي منكرة رفعها له، سبق للخليفة المذكور إثارة الإنتباه إلى مخاطر الشروط التي قيدت فرنسا اعترافها بحكمه، إذ أكد له أن "تسليم المراقبة المالية والعسكرية (للفرنسيين) يؤدي إلى هدم روح الاستقلال الذي تشهد لنا به جميع الدول المعاهدة؛ ولتقوية هامشه التفاوضي وحمل الأوروبيين على تليين مواقفهم أو التراجع قليلا، اقترح على السلطان وضعهم وجها لوجه مع الشعب وإحالة شروطهم "على مشاوره الرعية كما كان يفعل" المولى الحسن¹⁵².

وتزامنت النصائح الداعية إلى الرفض مع استمرار المقاومة في الشاوية، وهي الجهة المتعاطفة مع المولى عبد الحفيظ بصفته سلطان الجهاد وبحكم انتماء والدته إلى إحدى قبائلها. وقد انخرط بعض السماسرة والمخاطبين في مقاومة الاحتلال الفرنسي. وكان من ضمنهم من ساهم في دعم الحركة الحفيظية منذ انطلاقها والمشاركة في المعارك التي انتهت بانهزام قوات المولى عبد العزيز. واتسعت صفوفهم بعد أن التحق بهم من تولدت لديهم نعمة ضد الفرنسيين بسبب تجاوزات قوات الاحتلال ورفض قيادتها وضباطها، وعلى رأسهم الجنرال موانيني (Général Moinier)، الاعتراف بحصانتهم القضائية والضريبية، وذلك رغم إلحاح المفوضية الفرنسية بطنجة والقناصل بالدار البيضاء على سريان بنود المعاهدات

152- مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد... م.س، ج. 1، ص. 244 - 246، رسالة المفوض رينيو إلى س. بيشون، وزير الخارجية، 24 أكتوبر 1908، "يجب أن أشير إلى وصول بن سعيد الخليفة الجديد الذي فرض على (النائب) الكباص من لندن مولاي حفيظ، والذي أسند إليه الحق العام في مراقبة إدارة المخزن كمؤشر بليغ عن التوافق الحقيقية للسلطان المقبل. فقد كان بن سعيد قد عزل منذ ثلاث سنوات يطلب من مفوضيتي فرنسا وإنجلترا، وهو يعتبر في... متعصبا شديدا. وقد أقره مولاي حفيظ رغم أنف الكباص الذي وبخ لكونه أعلم بالانطباع السيء الذي خلفه هذا التعمين في الأوساط الأجنبية".

الخاصة بالحماية وضرورة الالتزام بمقتضياتها¹⁵³.

واشتد تضارب الآراء بين الجنرال والمفوضية بشكل خاص عقب إعلان قوات الاحتلال عن تعبئة جميع رجال قبائل الشاوية، بما فيهم المحميين والمخالطين، لمواجهة أسراب كثيفة من الجراد هاجمت المنطقة¹⁵⁴، وهو ما احتج عليه السماسرة وقدموا شكاوى بشأنه للقناصل بالدار البيضاء. وقد استجاب القنصل الفرنسي لاسترعاءات زملائه وطالب قيادة الجيش بإنهاء التعبئة وغيرها من الكلف، إلا أن موانبي انتقد تدخله بدعوى أن كل تراجع من هذا القبيل سيؤدي لسمعة وهيبة الجيش الفرنسي وسيحدث الבלبلة وانطباعات سلبية في أذهان الأهالي وأعوان المخزن المحليين.¹⁵⁵

وأمام واقع الاحتلال وما تعرضوا له على يد الجيش الفرنسي، تجاوز بعض المحميين الرد المتمثل في اكتفاءهم بنوع من العصيان المدني ورفض الامتثال لأوامر موانبي وقواته، وانتقلوا إلى طور المشاركة المباشرة في المقاومة المسلحة والتنسيق بين المقاومين، بمعنى أنهم صاروا يتحملون مسؤولية قيادية في المقاومة. وهذا ما قام به بالضبط أحد أعيان قبيلة المذاكرة، الحامل لبطاقة الحماية الألمانية بصفته سمسار، الحاج بلحاج المزيوي، وهو من الأنصار الأوائل للمتمحميين للمولى عبد الحفيظ وصهر له، حيث منحه إحدى بناته للزواج للتعبير له عن تعلقه به، واستماتته في الدفاع عن قضيته. وكان المزيوي المذكور يدفع الناس إلى الصمود ويحدث المتاعب ثل المتاعب للفرنسيين، إلى درجة أن سلطات الاحتلال نعته بـ"روح المقاومة المناوئة للأوربيين"¹⁵⁶.

وتتطبق هذه الميزات على محمي آخر، وهو محمد بن العربي المدكوري، الذي شارك بدوره في مقاومة الفرنسيين وشكل خطرا عليهم إلى حد أنهم اضطروا إلى تنظيم حملات خصيصا للقضاء عليه، فشكوا وحدات من اللقيف الأجنبي والقناصة السنغاليين لملاحقته والهجوم عليه وعلى أتباعه. وقد أسفرت الغارات التي شنتها هذه الوحدات عليه وعلى المقاتلين الملتحقين به خراب الأراضي والقرى التي مرت بها حيث عمل جنودها على نشر الرعب والدمار، وهو دمار وجد صداه في

¹⁵³ - A.M.G., D., 12, Casablanca, 21 juillet 1908.

¹⁵⁴ - Ibid., Le général d'Amade au ministre de la Guerre.

¹⁵⁵ - A.M.G., D., 16, Casablanca, 8 mai 1908, Le consul honoraire de France à Casablanca au général d'Amade.

¹⁵⁶ - Documents diplomatiques français, Affaires du Maroc, 1906-1908, p. 296, Note du Quai d'Orsay à l'ambassadeur d'Allemagne à Paris, 17 août 1908. A.M.G., D., 12, Tanger, 15 mai 1908.

الصحف الدولية، والجرائد الألمانية بوجه خاص¹⁵⁷.

لم يرغب عن المولى عبد الحفيظ أن قبائل الشاوية رفعت علم الجهاد والمقاومة بإسمه وأن العديد من المحميين شاركوا مباشرة في عملية طرد ممثلي المولى عبد العزيز وما تبقى من قواته¹⁵⁸. وهذا ما حدث في بعض المدن ففي طمجة، مثلا، لعب المهدي المنبهي دورا قياديا حيث ساهم بقسط وافر في الإسراع بمبايعة "سلطان الجهاد" بمدينة البوغاز¹⁵⁹. وخاض من جهته "القائد الرميقي"، وهو محمي ألماني، معارك عدة لطرد القوة العزيزية من العرائش والقصر الكبير¹⁶⁰. أما المحمي السوسدي المدعو بوشعيب بن داغا، فإنه أيد باشا الجديدة وزكيله باشا أز مور وحكم المدينة باسم السلطان الجديد¹⁶¹.

فلا غرابة إذن أن يتواجد محميون ضمن مخزنه، مركزيا وإقليميا¹⁶². وفي هذا السياق عاد المهدي المنبهي، مثلا، إلى موقع النفوذ والتأثير على مجرى الأحداث. وقد علق السفير البريطاني بطنجة على رجوع محمي بلاده إلى الواجهة بقوله، في تقرير رسمي لحكومته، "ان المسؤولين المخزنين يستشيرون مع السيد المنبهي في كل الأمور...، إنه يلعب الآن دورا قياديا". وأما رجل أعمال الوزير السابق بفاس، أحمد الجاي، الذي استجد خلال عامي 1903 و1904 بالقتل ماكلود وبالحكومة البريطانية للنجاة من خطر الاعتقال والمصادرة عقب إبعاده من خطة الحسبة واتهامه باختلاس المال العام والترامي على أراضي الكيش، فإنه وصل بسلام إلى بر الأمان وعين في منصب عال ضمن المخزن الجديد¹⁶³.

¹⁵⁷-Ibid., Casablanca, 10 octobre 1908, Général D'Amade au ministre de la Guerre. *Kölnische Zeitung*, 2.6.1908, in A.M.G., D., 12, août 1908.

¹⁵⁸ - يجوز، وإلى حد ما، قراءة هذا الجانب من تطورات أوضاع المغرب قبل 1912 على ضوء ما كتبه العروي في سياق ما ذكره حول تطورات همت مرحلة ما بعد إصدار ظهير 16 مايو 1930؛ ع. العروي، من ديوان السياسة، م.س.، ص. 14 "استغرب بعض الدارسين أن يكون أكثر من تزعم الحركة الوطنية المغربية ينحدرون من الطبقة المسيرة التي انتفعت كثيرا من الحماية الأجنبية. لكن الأمر يبدو طبيعيا إذا وضع في السياق الأنف الذكر. حزب الموالين للوضع القائم (الحماية في هذه الحال) كان مكتظا ولم يعد فيه مكان لمتمنظ، أو كان فيه مكان ضيق لعدد محدود من أبناء الشرفاء والعلماء والتجار. ماذا يفعل الآخرون وهم كذلك من الأعيان؟ الالتحاق بالحزب الناشئ، الحركة الوطنية!"

¹⁵⁹ - Documents diplomatiques, *op.cit.*, pp. 352-353, Régnauld à Stephen Pichon, 28 août 1908. F.O., 881, 9996, November 20, 1908, E. White to the Foreign Secretary.

¹⁶⁰ - F.O.881. vol.99996, The British Ambassador in Berlin to his Government, September 14th, 1908, n°415.

¹⁶¹ - Documents diplomatiques français, Affaires du Maroc, 1906-1908, Régnauld, Ministre de France à Tanger, à Stephen Pichon, Ministre des Affaires étrangères, Tanger, 28 août 1908, pp.352-353.

¹⁶² - F.O., 881, 9447, October 2, 1908.

¹⁶³ - محمد بن الحسن الحجوي، م.س.، ص. 128؛ انظر كذلك:

A.M.G., E., 2, 4 janvier 1912, Moinier au ministre de la Guerre. R. Forbes, *El Raisuni. The Sultan of the Mountains*, Thornton Butterworth, London, 1924, p.73 « Raisuni is a well educated man in every sens of the word... He is not a bandit, nor a murderer but a patriot»

وكان أحمد الريسوني، هو الآخر، من بين المحميين السابقين المشاركين في مخزن المولى عبد الحفيظ، بعد تخليه شكليا عن حمايته البريطانية قبل تعيينه عاملا على منطقة العرائش والقصر الكبير¹⁶⁴. وبارتقائه رسميا وبهذه الكيفية أصبح رجلا نهى من ذي قبل، حيث بسط سلطته على الغرب وغيره من المناطق الشمالية، ومارس جميع أنواع الابتزاز على حساب السكان الخاضعين لحكمه، مستعينا بأشياخ كان بعضهم يحمل بطاقات الحماية الإسبانية¹⁶⁵. وبفضل تعزيز موقعه في الشمال، حاول الأجانب التقرب منه لتوسيع دائرة نفوذهم ومصالحهم، وهكذا فرض نفسه على اتحاد المناجم (Union des Mines) وانتزع من مسيريه الفرنسيين الاعتراف له بصفة "المستشار" غير الرسمي، على غرار الصفة المعترف بها للإخوة الكلاوي وغيرهما من كبار قواد الجنوب، وهي صفة أهلتهم جميعا للمطالبة بالحماية الفرنسية. إلا أن الريسوني لم يحد حذو قواد الجنوب، إذ فضل التقرب من الإسبان، خصوصا وأنه كان يدرك، ولاشك، أن اتفاق 1904 جعل شمال المغرب من نصيبهم وأن اتفاقية الجزيرة الخضراء اعترفت لهم هي الأخرى بحقوق خاصة¹⁶⁶.

لم يكن من شأن هذه التعيينات سوى تفويض سمعة المولى عبد الحفيظ، وإقناع الرعايا أن سلطان الجهاد المزعوم ليس في واقع الأمر إلا "عبد العزيز ثان" ونموذجا مستسحا لسلفه، خصوصا وأنه تقرب بشكل ملفت من شخصيات "عزيزية" سابقة، مثل المنبهي و"صاحبه" أحمد الجاي المقرب أيضا من أحمد الريسوني ولاسيما من وزير المالية، الطيب المقرئ، وهو الوزير الذي ساعد على ترقيته إلى منصب وزير للشكايات؛ وربما ساهمت أيضا في استوزار الجاي خبرته الواسعة في مجال المعاملات العقارية¹⁶⁷. لذا لم يأت الانتصار الذي تم تحقيقه على بوحماره بمساعدة ضباط البعثة

=forced into acts of brigandage to save his native soil and his people from the yoke of tyranny... (He) said to me: « I did not want to give up the protection of the English, but Moulay Hafid refused me a post in his Makhzen as long as I was a British subject... I knew from the beginning that Moulay Hafid was in the hands of the French... At last I renounced British protection... The civilization you bring is like your wine, which goes to men's heads and makes them foolish ».

¹⁶⁴ - F.O., 881, 9996, 25 septembre 1908, E. White to E. Grey

¹⁶⁵ - A.E.P., N.S., 208, 25 septembre 1910, Régnaul au Quai d'Orsay, « Raissouni moleste de façon odieuse ses administrés pour obtenir le versement de sommes payées par lui-même au Makhzen pour prix de ses nouveaux caïdats ».

¹⁶⁶ - Ibid.; E. Burke, *op. cit.*, pp. 153-176. L. Arnaud, *Au temps des mehallas, ou le Maroc de 1860 à 1912*, Editions Atlantides, Casablanca, 1952, Transcription du « récit d'un vieux serviteur du Makhzen, El Hadj Salem el-Abdi, qui avait rang de khalifa dans l'armée marocaine », pp. 269-285.

¹⁶⁷ - A.M.G., Maroc E 2, Agissements de Moulay Hafid, Casablanca 17 janvier 1912, Moinier au Ministre de la Guerre, « Ahmed Jaï... a été investi Vizir des Chikayat... Il est=

العسكرية الفرنسية (ومن ضمنهم الملازم الجزائري عبد الرحمان بن سديرة) بأي جديد يذكر ولم يضع حدا للتدهور المتسارع لشعبية السلطان، كما أنه لم يُنس الناس، رغم الاحتفالات التي واكبت هذا الانتصار وما قيل بشأنه من أعلى المنابر، أن الفرنسيين لازلوا يحتلون وجدة والدار البيضاء والشاوية، ناهيك عن واحات وقصور توات؛ كما أنه كان يصعب على الفلاحين الصغار والحرفيين وغيرهم من المستضعفين الذين كانوا يثنون تحت نير الولاية وجورهم، نسيان معاناتهم جراء استمرار الأمناء وأعدائهم في استخلاص المكوس في أبواب المدن والأسواق، في الوقت بالذات الذي تكاثرت فيه، بشكل لم يسبق له مثيل، أعداد المحميين والمجنسين والمخالطين المتملصين منها ومن أداء غيرها من الضرائب¹⁶⁸.

انطلاقاً من 1908-1909 تصاعد فعلاً الضغط الجبائي ووصل بالترجيح إلى مستويات لا تطاق؛ وبرز تقاضيه إثر مبالغة الولاية في استنزاف الرعايا على عاداتهم، وعقب استجابتهم للأوامر الصادرة لهم من السلطان ودعوتهم إلى إظهار المزيد من الصرامة في استخلاص الضرائب. وقد امتثلوا لتعليماته ونفذوها بكل ما أوتوا من عنف إلى حد أن بعضهم، ومن ضمنهم أحد كبارهم، الباشا بوشتي البغدادي، أثاروا انتباهه إلى أن تقاضى الضغط الضريبي سيسفر لا محالة عن موجات عارمة من العصيان والتمرد. وربما كان تزايد السخط وهيجان الرعية ومحاولة تحسين موارد بيت المال رغم كل المصاعب، أحد الاعتبارات التي جعلت السلطان يأمر سرا العمال والقواد بالضغط حتى على السماسرة والمخالطين وإجبارهم على أداء الضرائب والرسوم¹⁶⁹، وتجاهل الحميات، ومطالبة المحميين بتأدية ما بذمتهم، شأنهم شأن باقي الرعايا الآخرين، وتعنيفهم إذا رفضوا الأداء¹⁷⁰.

إلا أن التعليمات الخاصة بالفئات المتعلقة بالأجانب لم تعط أكلها، بل أسفرت، خلافاً لما كان يتوخى منها، عن سلبيات إضافية، وأثارت طفرة من الشكاوى والمطالبة

=chargé par le sultan de lui acheter des terrains, des maisons et des propriétés près de Fez... La maison de Ba Ahmed est actuellement en vente pour 13.000 douros... (Ces achats) montrent que le sultan cherche à ne laisser aucune parcelle domaniale à la disposition de la puissance protectrice le jour où celle-ci voudra exercer les droits qu'elle tient des derniers accords ».

¹⁶⁸ - J. Le Coz, *Le Rharb, Fellahs et Colons*, 1, Rabat, 1964, pp. 361-367.

¹⁶⁹ - A.E.P., N.S., 200, 200, Fès 9 juillet 1909, H. Gaillard à Saint-Aulaire, « Le caïd Bouchta Baghdadi pressé par le Makhzen... répond qu'il est difficile de pressurer davantage la population sans pousser le mécontentement à un degré dangereux... (II) fait remarquer que dans la région soumise à sa juridiction il existe de nombreux protégés européens ».

¹⁷⁰ - Ibid., 7 juillet 1909, « A titre personnel Si Aïssa ben Omar, vizir des Chikayats et des Affaires Etrangères, m'a dit qu'il considère la mesure comme abusive ».

بتعويضات، وهي شكاوى ومطالب وملتمسات قدمت غير ما مرة بإيعاز من التفصيليات والمفوضيات¹⁷¹. وفي سياق المناورات التي أقدم عليها للممثلون الأجانب بهذه المناسبة، لاحت بقوة عدد من المحميين والمجنسين الفرنسيين بفاس، مثلا، ضد الأمانء الذين طالبوهم بدفع الضرائب على مختلف معاملاتهم التجارية. فحملوا السلطان مسؤولية تحريض موظفيه وحثهم على خرق المعاهدات التي اعتاد الأمانء الوقوف عند حد بنودها. وأكد المحتجون أن "السلطات المحلية نفسها أصبحت قلقة من التعليمات التي تتلقاها من القصر"، مضيفين أن هذه السلطات لازالت تحترمهم، إلا أن تمسك السلطان بخطته المتشددة حافل بمخاطر قالوا عنها أنها ستجعلهم "مهددين غدا (حتى) في أرواحهم إذا لم يتسنى لهم فرض احترام ممتلكاتهم اليوم ضد التدابير التعسفية"، فطالبوا القنصل هنري كايار (Henri Gaillard) بالتدخل على الفور لتحقيق أمانتهم وطمأنتهم على مستقبلهم¹⁷². ومن ضمن المحميين والمجنسين الموقعين على العريضة المرفوعة لهذا الأخير، بجانب مواطنين فرنسيين ورعايا جزائريين، تبرز الأسماء التالية:

مختار بنجلون (متجنس)؛ محمد بنكيران (محمي، ممثل دار أميو، Amieux)؛
 اريس برادة (محمي، ممثل الشركة الملاحية باكي، Paquet)؛ محمد جسوس (محمي،
 ممثل دار نوفيل (Deville)؛ محمد بلمزكدي (محمي، ممثل شركة بيالي، Piallet)؛
 محمد بن المكي التازي (محمي، ممثل دار برونشفيك Braunschvig)؛ أحمد اليعقوبي
 (محمي، ممثل الشركة المغربية Compagnie Marocaine)؛ محمد بنجلون (محمي،
 ممثل الشركة المغربية Compagnie Marocaine)؛ محمد القرطبي (محمي، ممثل دار
 برينجيي Berengier)؛ جوزيف بوطبول (مجنس)؛ موسى أمسلم (مجنس)¹⁷³.

وتكمن مفارقة كبرى، بالنظر بالضبط إلى احتياجات السلطان المالية وما أقدم عليه بخصوص المحميين، في تمسك هؤلاء بمناعتهم وإفشالهم للجهود المبذولة لإخضاعهم للضرائب من جهة؛ واستعداد أغنياءهم لتقديم قروض للمخزن من مالهم الخاص، مباشرة أو بواسطة قناصلهم من جهة أخرى. وساهم فعلا بعض كبار تجار فاس المحميين والمجنسين الإنجليز، ومنهم امحمد الأزرق والحاج الطالب الأزرق والحاج محمد بن شقرون، في تقديم دعم مالي للسلطان¹⁷⁴. وبمراكش أيضا، ومنذ انطلاق حركته ومبايعته، شارك في دعمه ماديا أمثالهم في الجنوب، ومنهم الثري المحمي الفرنسي إثنوى قرفوز، وانضم إليهم أعيان آخرون، ومن

171 - Ibid.

172 - Ibid., Fès, 8 juillet 1909.

173 - Ibid.

174 - F.O., 881, 9996, Mac Leod, July 28, 1901.

بينهم مقدم زاوية تمصلوحت، الحاج محمد المصلوحي. وقد وضع هذا الأخير رهن إشارته هبة قدرها 10.000 ريال شكره المولى عبد الحفيظ تبرعه بها بقوله:

«محب جانبنا العالي بالله... سيدي محمد بن سعيد... وصل كتابك بأنك لما سمعت بوقوع النداء بالاستنفار للدفاع عن الدين وحفاظة بلاد المسلمين... انبعث فيك تمنى بقاء قوة جسمائك لتحضر بين جمهور الإسلام بنفسك...، ولما علمت بضعف الحال عينت نجلك... نائباً في ذلك... وتطوعت بعشرة آلاف ريال خرجت عنها لله...؛ وصار بالبال ولاشك في صدق محبتك وطيب شيمتك وزكاة شنشنتك تبعاً لطهارة طينك»¹⁷⁵.

وخلافاً لما يمكن أن يستنتج لأول وهلة من جواب المولى عبد الحفيظ فيما يخص "عفوية تطوع" المصلوحي بهذا القدر من المال، فإن معطى كرونولوجي يدفع إلى ترجيح فرضية أخذ ورد واتصالات بين الجانبين منذ انطلاق الحركة الحفيظية، لاسيما وأن علاقات المصلوحي بباحماد كانت على أسوأ حال طيلة الفترة الممتدة من 1894 إلى 1900، وأن الصدر الأعظم كان يتحرك طبعاً باسم المولى عبد العزيز. ذلك أن مقارنة بسيطة بين الرسائل المتبادلة بين السلطان الجديد ومقدم الزاوية السالف الذكر تكشف وجود تفاوت زمني من جهة، وبين تاريخ التبرع بالمبلغ المذكور وتسليمه فعلاً لبنت المال (أواخر يناير - بداية فبراير 1908)، ومن جهة ثانية، تاريخ (8 أكتوبر 1907) ظهور جدد المولى عبد الحفيظ بموجب مهام محمد بن سعيد المصلوحي بصفتة مقدم زاويته، وهو ما يعني، بعبارة أخرى، أن إصدار الظهير سبق التبرع بالمال.

وإذا كان المقدم المذكور قد ضمن بدعمه المالي ونفوذه الديني تجديد ظهير "أبقاه على النظر (في شؤون زاويته) كما كان، إقراراً تاماً لا ينقصه تعاقب الزمان"، فلا شك أن استعداد كبار المحميين الآخرين، وفي طليعتهم التجار، لتقديم مثل هذه الخدمات في ظرفية خانقة مالياً، منحت لعدد من عناصر هذه الفئات فرصة إضافية للمشاركة في معاملات مالية وصفقات تهم المخزن، كما أن تقريهم من السلطان بهذه الكيفية فتح أمام بعضهم باب مواصلة الانقضاض على أملاك الدولة¹⁷⁶.

إلا أن التقرب من السلطان أو حتى الحصول منه على منصب عال كان لا يضمن للمستفيدين من إنعامه عليهم بقاءهم في مناصبهم، أو دوام انتفاعهم بما

¹⁷⁵ - P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, t.2, Rabat, 1977, pp. 88-89, 17hijja 1325/21 janvier 1908 et 1 moharram 1326/4 février 1908.

¹⁷⁶ - A.E.P., N.S., 302, 27 janvier 1912, « Les biens du Makhzen sont soumis à un véritable pillage ».

حصلوا عليه؛ ذلك أن الظروف العامة، وما واكبها من تناقضات حادة كانت تحول دون استقرار الأوضاع وتدفع صوب التغيير المتواصل للتحالفات والولاءات. وكانت مثل هذه التقلبات تفرض حتى على أنصار المولى عبد الحفيظ الأوائل، ومن جاد عليهم بمناصب وزارية، الاحتياط ووقاية أنفسهم وثرواتهم وما اختلسوه من عواقب دقة الأحوال وضعف نباتها. ولم يجد عدد منهم من حل للاطمئنان على مصيرهم سوى التهافت على الحمایات الأجنبية، وقد أقدم على ذلك بعض مناصريه البارزين ومن لعب منهم دورا أساسيا في مبايعته واستغل فيما بعد تثبيته في منصبه أو إسناد وزارة له لارتكاب أفظع أشكال السلب على حساب الرعايا والدولة¹⁷⁷.

وكان من بين المحميين السياسيين "الجدد"، سواء منهم من احتّمى منذ مدة وأحاط الأمر بالكتمان التام، أو من منحت له الحماية في خضم تداعيات ما بعد 1908-1909 والتغيرات المتلاحقة التي ميزت تأرجح موازين القوة داخل الحركة الحفيظية وخارجها: عيسى بي عمر العبدوي؛ مبارك أنفلوس؛ محمد بن عزوز؛ محمد بن سليمان؛ مداني الكلاوي؛ التهامي الكلاوي؛ علال الكلاوي؛ الطيب الكندافي؛ أحمد بن سعيد الجلولي؛ حيدة بن موبس المنبهي؛ محمد التازي؛ أحمد الريسوني¹⁷⁸.

وانضاف لهؤلاء موظفون آخرون أبدوا استعدادهم للتعامل مع شركات أوربية أو قدموا لها خدمات أتاحت لهم فرصة الحصول على بطاقات السمسة أو المخالطة. وتتضمن قوائم المفوضيتين الفرنسية والألمانية الأسماء التالية¹⁷⁹:

حمو الكلاوي، قايد (ثوات)، سمسار لاتحاد المناجم (Union des Mines)؛ عبد الكريم الشرقي، قايد (شراكة)، سمسار بواصي (Boisset)؛ عباس بن داود، قايد (نمات)، سمسار الشركة المغربية؛ أحمد الروداني، قايد (سوس)، سمسار نقابة المعادن بالمغرب (Marokko Minen Syndikat)؛ ادريس وافي زرواطي، خليفة (فاس)، مخالط فرنزفيزجربر (Franz Weisgerber)؛ فاطمي برغاش، خليفة (طنجة)، سمسار ك. فيك (K. Ficke)؛ حمزة بن هيمة، أمين (أسفي)، سمسار بروشفيك (Brauschvig)؛ عبد الكريم بناني، أمين (مراكش)، سمسار لر. رينو (R. Raynaud)؛ ادريس الفيلاي، أمين (الدار البيضاء)، سمسار برونشفيك

¹⁷⁷ - F.O., 881, 9996, Marrakech, 17juin 1911, vice-consul Lennox au consul Madden.

¹⁷⁸ - A.E.P., N.S., série Mines, vol. n° 6, annexes à la "Note pour le ministre sur la Protection au Maroc, 1912- 1913"; voir aussi Ibid., N.S., 208.

¹⁷⁹ - حول السباق ضد الساعة بين المجموعة الفرنسية، اتحاد المناجم، والألماني مانسمان، وتزاحمها الحد لانتزاع رخص التنقيب في المناطق التي كانوا يتنافسون للانفراد بها بمساعدة قياد جعلوا منهم فجأة "مستشارين" لهم وأقنواهم من الحماية الفرنسية أو الألمانية، انظر.

D.Rivet, "Mines et politique au Maroc, 1907-1914", *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 1979, n° 4.

(Braunschvig)؛ منني القباچ، أمين (مراكش)، سمسار لمانيسمان (Manesmann)؛
ادريس السبتى، أمين (الدار البيضاء)، سمسار روتشوسن (Renschausen)؛ الحاج
مصطفى، قاضي (مراكش)؛ سمسار لاتحاد المناجم (Union des Mines)؛
عبد المجيد التمساني، عادل (طنجة)، سمسار لبنك المشرق (Banque d'Orient).

وبطبيعة الحال، لم يفت المفوضين والقناصل تتبع مسارات هؤلاء الأشخاص
ومراحل احتمائهم بفرنسا، أو إنجلترا، أو ألمانيا أو دول أخرى خلال هذه الحقبة
العسيرة والمليئة بالتقلبات واندثار التحالفات التي واكبت مبايعة عبدالحفيظ. فيشأن
القائد عيسى العبدى، مثلا، سجل هنري كيار، المطلع على الشادة والفاذة في فاس،
في تقرير بتاريخ 3 غشت 1909 أنه يحتمل "إسناد منصب أقل أهمية من منصب
وزير الشكايات للسيد عيسى بن عمر...، وحسب بعض (المصادر) فإن السلطان
يود اعتقال وزيره... لأنه تلقى أصداء حديث (مع هنري كيار) أشار خلاله السيد
عيسى إلى احتمال تغيير النظام القائم...، فشعور السيد عيسى بالتهديد (أو الخطر
المحتمل به) يدفعه إلى السعي لكسب صداقتنا...، إنه معنا تماما ولا يخفي ذلك بما
فيه الكفاية"¹⁸⁰.

أما المكلف بالقنصلية البريطانية بمراكش، لونيوكس (Lennox)، المنتبغ لكل
ما يجري بعاصمة الجنوب والمناطق المجاورة لها، فإنه سجل في تقرير وجهه إلى
مفوضية بلاده أن "المدني الكلاوي جاد هذه الأيام في المساعي (التي يبذلها)
للحصول على الحماية. وقد اتصل بي وب(قناصل) آخرين لهذه الغاية... إن كتابه
منهمكون الآن في وضع قوائم (تحصي) عبيده وأقاربه وجميع كلالوة...،
(أما أخوه) حسي فإنه باع محاصيله من الحبوب لبراندت أوند تول، أملا الحصول
على الحماية الألمانية بهذه الطريقة"¹⁸¹.

وانكب من جهته الباشا الذي عوض التهامي الكلاوي على رأس باشاوية
مراكش، ادريس منو، على التقاط وجمع كل ما يهم تحركات سلفه وأمثاله، فأخبر
السلطان أن القنصل الأنجلزي وزميله الفرنسي "لا يخرجان من عند الحاج التهامي،
(لهما) معه صداقة وألفة زائدة على المعتاد. وأصل هذا الوداد... هو قضية
اقتسامهما (أي الكلاوي والقنصل الإنجليزي) متروك بوبكر الغنجاوي ونخاثره.
ومن ذلك العهد صار القنصل والحاج التهامي كاشيء الواحد". وأضاف الباشا

¹⁸⁰ - A.E.P., N.S., 200, Fès, 3 août 1909, Henri Gaillard à sa légation « Selon certaines sources, Moulay Hafid voudrait même arrêter son vizir... car il aurait eu écho d'une conversation (avec moi) sur la possibilité de changement de régime... Si Aïssa, se sentant menacé, cherche notre amitié... Il nous est entièrement acquis ».

¹⁸¹ - F.O., 881, 9996, Marrakech, June 17, 1911.

الجديد، في الرسالة التي وجهها للسلطان في يوليوز 1911 أن "الحاج التهامي... تقاعد عما بيده من متاع المخزن، وامتنع من إفراغ الأماكن المخزنية، وفي كل يوم يركب في وسط المدينة مع أصحابه بالمكاحل والخيل أمامه ومن خلفه شغل السبية"¹⁸².

وفي "شغل السبية" هذا، الصادر من شخصية لعبت دورا أساسيا في مسلسل التآمر على المولى عبد العزيز ومبايعة المولى عبد الحفيظ واحتلال موقع من المواقع البارزة في مخزنه، هو وشقيقه المدني، لم يكتف التهامي الكلاوي حسب إدريس منو، بالتباهي في أزقة مراكش والتقاعد على أملاك الدولة، بل "زاد على تجاوزه بسبب المخزن وتشجيع الأكاذيب... و(الكتابة) المتوالية لقبائل سوس وغيرها بالخوض والفساد...، (أما القنصل الفرنسي، فإنه) يدافع (عنه) ويصرح... بأنه هو وحاشيته وكافة كلاوة في حماية فرنسا"¹⁸³.

كان بديهيا أن يقوي سلوك شخصيات من هذا الحجم جاذبية الحمایات ويحث الأثوياء والطغاة الآخرين على اقتنائها للاستمرار في تعديهم وجورهم، أو على الأقل الحفاظ على "مواقعهم" وتأمين أنفسهم وممتلكاتهم ضد مؤامرات منافسيهم وعدم الاستقرار السائد في قمة الدولة. ولاشك أن هذه الاعتبارات تصدرت حسابات القائد سعيد الجلولي وتعامله مع المجموعة المنجمية الألمانية مانسمان عندما اقترح عليه أصحابها المساهمة بجانبهم في استثمارات وشراء أراضي بقبيلة إدوتتان¹⁸⁴.

¹⁸² - E. Burke, *op. cit.*, pp. 176-177, « Idriss Wuld al-Haj Minu..., a notoriously corrupt retainer of Abd -al- Hafiz. (Fr. Driss Menou)... made himself (from his arrival at Marrakech), an opponent of France, while collecting taxes with a vigor equal to that which al-Glawi had employed, and extorting additional contributions. In his capacity as the sultan's business associate at Marrakech, he began illegally to sell Makhzan properties and engage in land speculation.... He also engaged openly in anti-French propaganda and encouraged open defiance to France by the populace. (His) appointment, from the French point of view, was clearly a disaster... Efforts to get al-Hajj Tahami reinstated were begun in October 1911, again with British sponsorship ».

¹⁸³ - *Ibid.*, « A major demand of the rebels in 1911 had been the dismissal of the grand-vizir, Madani al-Glawi. Accordingly one of the first steps taken by the French after their arrival (1911) was the summary firing of Madani al-Glawi and all members of his clan holding makhzan office... In mid June (1911).. and after further negotiations between the Makhzan, France, and al-Haj Thami (with the British minister, Sir Reginald Lister, an interested party), a final settlement was worked out. By its terms, Haj Thami was permitted to retain his properties at Marrakech, and the Glawa agreed to pay to the Moroccan treasury the equivalent of 20,000 pounds sterling ».

¹⁸⁴ - A.E.P., N.S., Maroc, 368, Mines, VI, Le gérant du consulat de France à Mogador à la légation, 2 septembre 1910, au sujet du caïd Guellouli.

أما القائد الطيب الكندافي، وهو أحد القياد القلائل الذين تشبثوا في بداية الحركة الحفيظية بولائهم للمولى عبد العزيز والمتنافس ثارة والمتحالف ثارة مع "زملائه" الكلاوي وأنفلوس والمتوكي والكلولي، فإنه أبدى استعدادة لتسهيل أنشطة اتحاد المناجم في منطقة نفوذه شريطة حصوله على الحماية الفرنسية، لاسيما إثر توصله بأخبار من فاس تفيد أن "المخزن أعطى المال لأشخاص وكلفهم بتصفيته"¹⁸⁵.

وقد تقاطعت الرغبة التي كانت تحدد العناصر النافذة في الجهاز المخزني كبار القوم للاحتماء بالأجانب مع رغبة من كان يود الإفلات من طغيانهم وانتشار التعسف وأعطت دفعة قوية جديدة لطلبات الحماية والمخالطة في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية¹⁸⁶. وبهذا الشأن بالذات سجل الرائد المتقاعد مومني، وهو أحد مبعوثي اتحاد المناجم، جال المغرب طولا وعرضا، أن "مرض الحماية المستشري (في البلاد) يلحق بها أضرارا (جسيمة)... وكل الناس يحاولون اقتناءها". وجوابا على استغرابه وسؤال طرحه على رجل فقير طلب منه التبرع عليه ب"البطاقة المعلومة"، أجاب الأخير: "إنني لا أملك في حقيقة الأمر أي شيء، إلا أنه (يتحتم) على المرء (في هذا البلد) حماية ولو جلده من قبضة قوادنا ومولانا السلطان"¹⁸⁷.

وأثبت كتاب مفتوح وجهته جماعة لسان المغرب بتاريخ 7 مارس 1909 إلى السلطان عبد الحفيظ أن ما ورد في منكرة الرائد مومني ليس مجرد انطباع عابر أو كلام مبالغ فيه، إذ جاء فيما نشرته تلك الجماعة وعبرت عنه بنبرة لا تخلو من أوجه التشابه بنبرة الصرخة التاريخية الشهيرة المتمثلة في رسالة العالم اليوسي إلى المولى إسماعيل، أن "هذه الأمة البائسة المنكودة الحظ... التي هي بالحقيقة كالأغنام قد سلمت إليك أمر رعايتها... آملة بك أن... تتقدها من حراسها وقادة أمورها وساستها الذين فتكوا بها فتك السباع وجاروا عليها جور الجزائريين، فاستفرغوا كل ما في ضروعها واستنفدوا خيراتها وجزوها جزا وسلخواها سلخا ونهشوا لحومها وجردها عظامه ولم يبقوا على الأكارع والأظلاف فجعلوها في حالة بين الوجود والعدم".

¹⁸⁵ - Ibid., Note d'un ingénieur de l'Union des Mines au Ministre des Affaires étrangères, Avril 1910, « Goundafi affirme avoir été contacté par les Mannesman... Il est heureux de la présence sur place d'un ingénieur de l'Union des Mines. Je puis tout lui demander et il m'accordera tout s'il obtient la protection française...(alors) nous serons avec lui les maîtres du pays... Il faut à tout prix qu'il reste avec nous. Il s'agit de ne pas perdre un instant pour (lui) obtenir la protection... (Il a l'impression) que la France est la plus puissante des nations ». D. Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, Paris, L'Harmattan, 1996, T.1, pp. 87-88.

¹⁸⁶ - F.O., 881, 9996, Reports of Mac Leod and Lennox (1910 -1912).

¹⁸⁷ -A.E.P., N.S., 366, « Journal de route du commandant Maumené, Tanger 1910 ».

وفي ظل هذه الظروف، سجلت بطاقات السمسة والمخالطة ارتفاعا مهولا جديدا، وأصبحت تباع في بعض الحالات بسعر قياسي وصل إلى 5.000 فرنك¹⁸⁸. وفي سعيها الحثيث للوصول إلى كل ما من شأنه تقوية حظوظها، وإبعاد عنها الأخطار المحتملة، عملت الأسر الغنية على تنويع حماياتها، وشراء بطاقات قنصلية مختلفة. ونتيجة لمثل هذه المساعي، صار في بعض الأحيان يتعايش تحت سقف البيت الواحد محميون تابعين لدول مختلفة، منهم، مثلا، حالة عائلة تواجد ضمنها ثلاث إخوة: الأول محمي إنجليزي والثاني ألماني والثالث إسباني الخ...¹⁸⁹.

وكان سعي الراغبين في الاحتماء، بعد اختيار المفوض أو القنصل المناسب، لا يخضع عموما لأي قاعدة دقيقة ونمطية، بل يختلف باختلاف الأشخاص وظروفهم والفرص المتاحة لهم. فإذا كان البعض يسعى لتأمين نفسه ومستقبله من احتمال إحكام فرنسا لقبضتها المباشرة على البلاد، ويسبق الأحداث بشراء بطاقات إسبانية أو ألمانية، أو يتسابق ليصبح مجنسا، فإن البعض الآخر كان يراهن على فوز فرنسا بالذات وتخلصها من منافسيها وإخضاع المغرب لسيطرتها. وقد أبدى المراهنون على المخرج "الفرنسي" استعدادهم لاستبدال بطاقاتهم الإسبانية أو الإيطالية أو البرتغالية أو الهولندية ببطاقة ثلاثية اللون. وانجذب لهذا الخيار حتى المحميون البريطانيون رغم متانة حمايتهم الأصلية وعزم بريطانيا على التمسك بخطة الدفاع عن مصالحهم وما كانت تحققه بواسطتهم لفائدة تجارتها وحساباتها السياسية والاستراتيجية. وتجلى هذا المنحى بشكل خاص في تخمينات بعض كبار محميينها ومن ضمنهم مقدم زاوية تمصلوحت، الذي قال عنه الرائد مومني أن فكرة التخلي عن حمايته الإنجليزية خطرت بباله وأنه تأمل ما أقدم عليه بعض كبار قواد الجنوب ولم يستبعد فرضية الاحتماء هو أيضا بالفرنسيين¹⁹⁰.

وكان لتزايد حظوظ فرنسا انعكاس آخر بلوره ما أقدم عليه بعض الجزائريين

¹⁸⁸ - Ibid.

¹⁸⁹ - لسان المغرب، 21 فبراير 1909، كتاب مفتوح موجه للسلطان: "ولماذا يا ترى ترى أغنياء السلطنة ونهباءها ينسلتون من تبيعة المخزن الواحد بعد الآخر انسلال الخرز من السلك ويدخلون الحماية الأجنبية كالإبل المقطورة تقود بعضها بعضا، حتى إذا دام الحال على هذا المتوال بضع سنين لا يبقى للمخزن من التابعين إلا كل غمر حاسر الرأس حافي القدم... أليس ذلك، يا مولاي، من شدة العسف؟ أليس ذلك ليصونوا بقية ما يملكون حفظا للحياة وتصونوا من الذل والهوان؟ نعم، إن بعضهم يلوذون بكنف الأجانب هربا من العقاب على ما كسبت أيديهم، إلا أن هناك أيضا أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم يملكون شيئا ورثوه من أجدادهم أو كسبوه باجتهدهم فيحتمون استدراكا للأمر قبل وقوعها... أو أن لبعضهم أموالا مثقلة على نمة المخزن لا يتمكنون من الحصول عليها إلا بطريقة أجنبية...، إن النفوس تلبى الظلم وتتحاشى الظالمين ولو كانوا من أقرب أقرباءها، وتؤثر المقسطين وتجنح إليهم وإن كانوا من أبعد الأبعد. سنة الله في خلقه وإن تجد لسنة الله تبديلا".

¹⁹⁰ - A.E.P., N.S., 366, « Journal de route du commandant Maumené, Tanger 1910 », « Les chorfas de Tamesloht... qui savent à quoi s'en tenir sur la puissance de la France aimeraient troquer leur protection britannique contre la protection française ».

المسلمين المقيمين بالمغرب منذ عدة عقود خلت. ذلك أن هؤلاء المهاجرين (أو أحفاد المهاجرين) صمدوا لمدة طويلة في وجه الفرنسيين وإغراءاتهم، مفضلين اعتبار أنفسهم مغاربة. وبناء على خيارهم هذا، فإنهم كانوا يرفضون الاستجابة لدعوة التسجيل في سجلات القنصليات الفرنسية، والاندماج في لوائح "الجزائريين-رعايا فرنسيين" (sujets français) والإستفادة، بمقتضى هذه الصفة، من حماية فرنسا، كما استفاد منها مهاجرون آخرون اختاروا، فيما يخصهم، المراهنة على الدولة المستعمرة لبلادهم الأصلي فاستغلوا وضعهم القانوني المتميز لتوسيع أنشطتهم التجارية والفلاحية، ولاتخاذ محميين ومخالطين من بين الرعايا المغربية. وقد صار بعض هؤلاء يدعون أنهم من أصول جزائرية ويلوحون بوثائق عدلية مزورة لإثبات مزاعمهم¹⁹¹.

وخلافا لنهج الفئات الموالية للفرنسيين تصلب "الرافضون" إلى حد أفنع السلطات القنصلية أن المتشددين أصبحوا حقا مغاربة، وأنهم تشبعوا بكرهية النصارى السائدة بشكل خاص في صفوف نخبة وعامة أهل فاس، وأن النفوذ الفرنسي لا ينالهم¹⁹².

إلا أن تنكبي الأوضاع بشكل مثير بعد 1909 دفع حتى المناهضين لفرنسا أو المتحفظين تجاهها إلى مراجعة مواقفهم، فاتصلوا بالقنصل هنري كايار بفاس لمطالبته بمنحهم الحماية الفرنسية. وقد اعترف له بعضهم أنهم "ساعدوا الشيخ الكتاني في السابق" وبسبب ذلك صاروا "يخشون الآن غضب مولاي حفيظ وانتقامه منهم (لاسيما) بعد أن قتل الكتاني أمام أعين قور بن غبريط"، وهو المترجم الجزائري المتفاني في خدمة فرنسا. وسيرا على منوال هذه الفئة، ارتفعت مطالب جزائريين آخرين، ومن بينهم عناصر منتمية لقبائل أولاد سيدي الشيخ، كانوا

¹⁹¹ - Ibid., 350, p. 27, Rapport du vice-consul de France à Fès, « De nombreux individus se sont fait immatriculer comme Algériens sur la base de faux documents... alors que les Algériens véritables ne se sont pas immatriculés... Haj Abdeslam Moqri (amine al mostafad à Fès, puis intendant des domaines privés du Sultan), lui-même originaire de Tlemcen, convaincu de nombreux Algériens de préférer l'autorité du Sultan à celle de la France ».

¹⁹² - Ibid., 350, p. 27, Rapport du vice-consul de France à Fès, « Les Algériens, habitant au Maroc depuis fort longtemps, ont forcément échappé à notre influence ; ceux qui y sont nés plus encore : ce sont à vrai plutôt des Marocains... Ce n'est pas précisément l'amour des Chrétiens qui est enseigné dans les Universités de Fez... Au cours de ces dernières années, (d'autres Algériens ont vu, quant à eux) dans la protection française, non pas le moyen d'échapper aux vexations..., mais une sorte de suprématie leur permettant d'exploiter à leur gré leurs coreligionnaires... Ces Algériens sont libres de tout impôt sauf des dix francs qu'ils paient (au consulat) pour le renouvellement de leurs patentes de nationalité... Ils vont et viennent et échappent à tout contrôle ».

مقيمين بفاس ومكناس ومراكش واركنوا في نهاية المطاف لحماية فرنسا، تاركين نفورهم منها وصمودهم في وجهها لأمد طويل¹⁹³.

2- حماية الدولة: تنويع لحماية الأفراد

بعد أن شملت الحماية فئات واسعة من السكان وتسربت إلى الجهاز المخزني، قاعدة وقمة، انتهت بالوصول إلى السلطان نفسه، مستغلة عزلته وتخلي مؤيديه الأوائل عنه وانهيار التكتل الظرفي وغير المتناسق الذي شكلوه للإطاحة بالمولى عبد العزيز ومبايعة سلطان جديد قادر على إنهاء موجات الغليان الشعبي المهدد لمصالحهم. وبفعل صراعاتهم وتطاحنهم فيما بينهم، ومعاناة الرعايا من تسلطهم، وخيبة الأمل التي عمت البلاد عقب انحراف مسار الحركة الحفيفية وعجز زعيمها السافر على تحقيق ما كان يرجى منه، أجبر المولى عبد الحفيظ على الخضوع لما كانت فرنسا تود إملاءه عليه، لاسيما إثر تسوية خلافاتها مع ألمانيا وإبرام اتفاقية فرنسية-ألمانية ببرلين (4 نونبر 1911).

وبما أن المغاربة كانوا يعرفون حقيقة نوايا فرنسا وتراجع السلطان أمامها، فقد تصاعدت معارضتهم لحكمه واتخذت شكل تهديد مباشر له، وقررت وفود عدة قبائل (بني مطير، وكروان وأولاد جامع والشراردة وبني حسن وزعير وزاين...) عقد تجتمع (25 فبراير 1911) في مكان غير بعيد من مكناس (أغوراي) للتباحث حول سبل إجباره على تغيير مواقفه وسياسته تغييرا جذريا يستجيب لما كان الرعايا ينظرونه منه. وكانت الوفود مصممة العزم على مطالبته بجلاء ضباط البعثة العسكرية الفرنسية (وهم الضباط المشاركون أكثر فأكثر في قمع الانتفاضات)، ووضح حد للإصلاح العسكري الذي خطط له هؤلاء المدربون وكانوا يشرفون عليه، وإقامة نظام ضريبي أكثر عدالة، وسداد المبالغ التي انتزعتها المخزن من السكان، وطرد المدني الكلاوي بصفته الصدر الأعظم والمسؤول الرئيس لأشكال شتى من الابتزاز والسلب، والاعتراف للقبائل بحقها في اختيار قوادها¹⁹⁴.

وأنتهى المجتمعون بأغوراي مباحثاتهم بالتعبير عن نية تعزيز التحالف فيما بينهم والتحرك سويا لفرض مطالبهم، وللمضي قدما فيما اتفقوا عليه وتنفيذه على أرض الواقع، قرروا اختطاف السلطان بمناسبة مراسم عيد المولد. وقد سبق لبعض الأعيان ممن وضعوا هذه الخطة القيام بمساع لإيجاد مخرج سلمي للأزمة الناجمة عن خضوع المولى عبد الحفيظ لما كان الفرنسيون يملونه عليه، فاتجهوا

¹⁹³ - محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830 - 1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008، ص. 152 - 159.

¹⁹⁴ - F.O., 881, 9996, Mac Leod's report.

إلى طنجة حيث اتصل أحدهم، وهو القائد عفا البودمعاني (من بني مطير، أو أيت ندير)، بصديقه المهدي المنبهي لحنه على التوسط لدى السلطان لحنه على وضع حد لتجاوزات المدني الكلاوي في الشمال وأخيه التهامي، باشا مراكش، في الجنوب. إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل¹⁹⁵.

وبعد فشل الخطة الثانية، القائمة على مشروع الاختطاف، انتقل الأعيان الذين قادوا تجمع أغوراي إلى طور آخر من حركة المعارضة، فأعلنوا في بداية إبريل 1911 مبايعتهم لأحد أشقاء عبد الحفيظ، وهو المولى زين العابدين. ومن مكناس أكد السلطان الجديد، على غرار "سلفه"، أنه قبل البيعة للدفاع عن الإسلام والعقيدة، ولـ"منح الإمامة حيوية وللخلاقة روحا جديدة". إلا أن التزامه هذا لم يمنعه من تعيين محمي إنجليزي، الحاج أحمد مكواري، على رأس وزارة الخارجية¹⁹⁶. وسبق لهذا التاجر للتعبير عن نفوره من الوظائف المخزنية قبل عام 1911، حيث نكر مرارا أن ليس لديه أي استعداد لشغلها "حتى ولو بأجر 50 جنيها في اليوم". وكان عليه، بصفته مكلف بالشؤون الخارجية، أن يعمل على طمأنة المفوضيات الأوروبية على نوايا حكومة السلطان الجديد¹⁹⁷، حيث كان تعيينه في منصبه عربونا على حسن نوايا المولى زين العابدين وعزمه على "ضمان سلامة الرعايا الأجانب، والمحميين، واليهود، والنساء والأطفال"¹⁹⁸.

ولم يعتمد المولى زين العابدين على محمي واحد بل حاول كسب تأييد محميين آخرين وحثهم على دعم حكومته وبرنامجه، فاتصل بالمهدي المنبهي وطلب منه السعي لدى مفوضيات الحكومات الأجنبية للتعبير باعترافها به. وطلب حتى من أحد أبناء الحاج عبد السلام الوزاني، أحمد الوزاني، القيام بنفس المساعي، رغم التضارب الصارخ بين هذا المطلب ومصالح حماة الوزاني للفرنسيين. لذا لم يستجب لنداءاته، وإن بيعض التحفظ، سوى المنبهي، إذ يبدو أنه أرسل مبعوثين عنه إلى القبائل لإعلان مبايعة السلطان الجديد، ودعوة السكان إلى "احترام الأجانب والمحميين، وعدم المس بملكاتهم"¹⁹⁹. أما المحمي الثاني، فإنه لم يقم بطبيعة الحال بأي شيء، خصوصا وأن فرنسا كانت تتأهب للتدخل عسكريا انطلاقا من الشاوية لفك الحصار الذي ضربته القبائل على المولى عبد الحفيظ في

¹⁹⁵ - E. Burke, *op.cit.*, pp. 153-163, The outbreak and organization of the rebellion of 1911.

¹⁹⁶ - F. O., 881, 9920, "Memorandum on the Provisional Government of Moulay Zine", Fès, June 13, 1911, MacLeod.

¹⁹⁷ - *Ibid.*

¹⁹⁸ - *Ibid.*, 28 rabi 1 1329 / April 28, 1911, Moulay Zine to the British Minister in Tangier.

P. Azan, *L'expédition de Fès*, Paris, 1924, p. 136,

¹⁹⁹ - *Ibid.*, Fès, May 18, 1911.

وتحت ذريعة "إنقاذ الأوروبيين (المتواجدين بفاس) من خطر منبحة ينتظر تعرضهم لها على يد رجال القبائل"، أبلغ الفرنسيون الحكومات الأوروبية الأخرى باحتمال تدخلهم لإنهاء الحصار المضروب على العاصمة. وأعلنوا لألمانيا على وجه الخصوص أنهم سوف لن يتدخلوا سوى للحفاظ على سيادة السلطان وأنهم سيقوموا ملتزمين في تحركهم صوب فاس بمبادئ عقد الجزيرة الخضراء". وسواء كان المولى عبد الحفيظ المحاصر في عاصمته مع أعداد قليلة من العساكر والمفتقر إلى المال، طالبهم حقا بالتدخل لإنقاذه لأنه كان يعتبر أنه في حالة الدفاع عن النفس، أم لم يطالبهم صراحة بمساعدته، فإن الجنرال موانبي حشد القوات اللازمة للتدخل وانطلق بها من الشاوية صوب فاس، مروراً بالغرب حيث خاضت جيوشه معارك شتى مع عامر وبني حسن وغيرها من القبائل، قبل أن تتمكن من الوصول إلى العاصمة يوم 21 مايو 1911²⁰¹.

احتج الحاج مكوار، في استنكاره لما اعتبره خرقاً فادحاً آخر لسيادة المغرب وحرمة أراضيه، على تدخل الجيش الفرنسي بفاس، وأشعر المفوضيات بإصرار القبائل على مواصلة القتال لإرغام المولى عبد الحفيظ على التنازل عن العرش، وندد في رسالة موجهة إلى الممثلين الأجانب بانتهاك فرنسا لاتفاقية الجزيرة الخضراء وما تضمنته بشأن استقلال المغرب²⁰². وندد الوزير أيضاً بما أقدمت عليه إسبانيا من جهتها، وإنزالها لوحدها من جيوشها بالعرائش²⁰³ تحت ذريعة حماية أرواح وممتلكات مواطنيها ومحمييها إثر اغتيال أحد هؤلاء واثنين من أبنائه. وعقب انتهازهم الفرصة لإرسال سفينتين حربيتين وجنود، أكد الإسبان أنهم لا ينفون سوى ملاحقة المحرضين على هذه الجرائم، والمسؤولين عن ترويع المواطنين والمحامين الإسبان بالعرائش والقصر الكبير²⁰⁴.

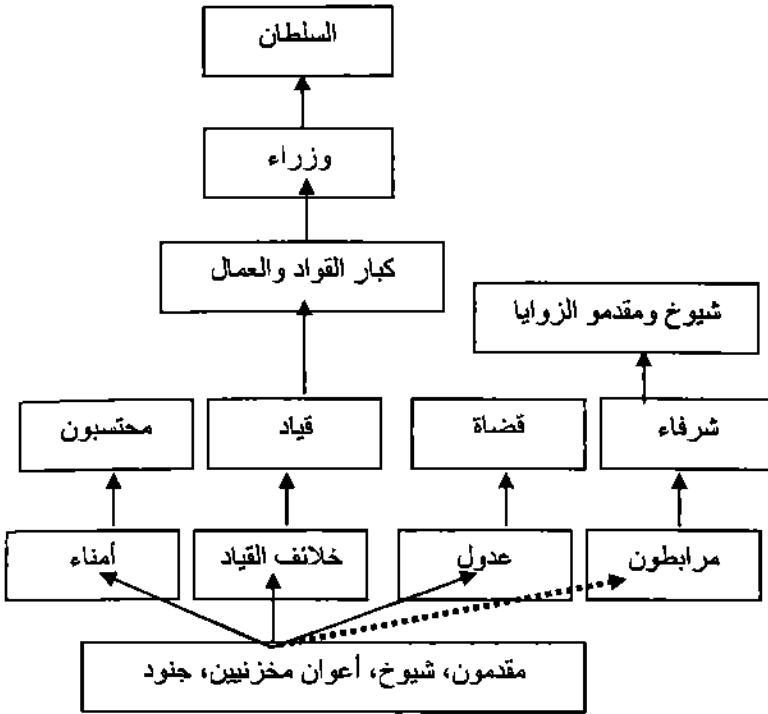
²⁰⁰ - Ibid. May 19, 1911, 'Moulay Ali is trying to pacify the Sherarda', cf. P. Azan, *op. cit.*, p. 137.

²⁰¹ - P. Azan, *op. cit.*, p. 23, Correspondance du Quai d'Orsay à l'Auswartiges Amt en date du 6 avril 1911.

²⁰² - FO., 88, 9920, May 18, 26, 1911, Lister to E. Grey regarding « Mikwar's protests ».

²⁰³ - Ibid., June 3d, 1911, Letter of Guebbas stigmatising, in the name of Moulay Hafid, the violation by the French of the convention of Algeiras and protesting the grant of protection to Masmoudi (the latter being considered as a chief rebel).

²⁰⁴ - Ibid.



هرم نقشي الحماية داخل مختلف دواليب الدولة

وبصرف النظر عن ذرائع هؤلاء وأولئك، الأهم أن وصول القوات الفرنسية إلى فاس صار يعني عمليا نهاية ما أسمته المفوضية البريطانية "حكومة مكناس المؤقتة"، حيث عبأ الجنرال موانيي قواته بمجرد فك الحصار على العاصمة للزحف صوب مكناس والقضاء على المولى زين العابدين والأعيان المحيطين به قبل خروجهم من هذه المدينة وتحصين أنفسهم بالمناطق الجبلية الملائمة للمقاومة وحرب العصابات. وبعد اقتحامه لمكناس، استسلم له جل أعضاء الحكومة المؤقتة الذين لم يرحلوا قبل مجيء قواته²⁰⁵. وطبقا للضمانات التي قدمتها فرنسا لإنجلترا بشأن المولى زين العابدين ووزيره الحاج مكوار لم يتمكن المولى عبدالحفيظ من الانتقام منهما كما كان يود، فاكتفى مكرها بتوبيخهما أشد التوبيخ²⁰⁶.

وخلافا لما آلت إليه الأمور بالنسبة لهذين الرجلين ولنهايتها السلمية حيث

²⁰⁵ - Ibid., Meknès, June 2, 1911, Mekouar to Mac Leod on the conditions of surrender and the attitude of the tribes.

²⁰⁶ - Ibid., Fès, June 16, 1911, Mac Leod suggests to Lister to officially thank General Moinier.

ضمنت لهما إنجلترا الأمان، فقد تعرضت عناصر قيادية أخرى للعنف والاعتقال لأنها لم تتمكن من إيجاد ملاذ لا عن طريق اقتناء بطاقة حماية أجنبية ولا باللجوء إلى الجبال الوعرة والاختباء بها. وكان ذلك شأن باشا سابق لمكناس، الحاج بن عيسى، الذي زج به في السجن ولم تتحسن نسبيا ظروف اعتقاله إلا بعد تدخل صديقه الطبيب فرانز فيزكربر لإنقاذه، وبعد الضجة الإعلامية التي تلت مساعلة الحكومة البريطانية بمجلس العموم حول ظاهرة التعذيب في المغرب والإشاعات الراجحة حول وفاة الباشا المذكور وزوجته²⁰⁷.

وغير بعيد عن فاس، مرس قمع عنيف ورهيب على ساكنة المناطق المجاورة للعاصمة، وخاصة أولاد جامع. وارتكبت المحلة التي كان ضباط فرنسيون يرافقونها العديد من المجازر. ولم ينج من التقتيل حتى بعض المحميين من أهل فاس، الذين كانوا متواجدين هناك لمعاينة محاصيل أراضيهم وتعداد رؤوس مواشيهم، فشهدوا تخريب عزائبهم (أو ضيعاتهم) قبل إضرام النار فيها²⁰⁸.

وقد خلفت هذه الهجمات وما واكبها من نهب وإتلاف للمحاصيل وقطعان الماشية، احتجاجات المحميين البريطانيين. ورغم حجم الخسائر والعنف الممارس على الأشخاص، والانتهاك الصريح لحصانة المحميين بما فيهم الأثرياء الذين سبق لهم تقديم قروض مالية للسلطان عبد الحفيظ، وبالرغم أيضا من سريان مفعول الامتيازات لأن الدول المعنية، وفي مقدمتها بريطانيا، لم تتنازل بعد رسميا عنها، فقد اكتفى الكي دورسي برد مقتضب على الاحتجاجات قلب فيه الأدوار وحمل فيه "الأهالي" مسؤولية ما وقع، إذ قال :

«إن الخارجية الفرنسية تتأسف لمواقف بعض المحميين البريطانيين في المغرب خصوصا منهم المنبهي...، فنشاطه معاكس للحكومة الشريفة والسياسة الفرنسية... وكيفما كان تعاطفه مع مولاي الزين، فإنه لمن المؤسف (أن يضع نفوذه وتحركاته رهن إشارته) لأن إقدامه على ذلك زاد في صعوبة المهمة المسندة للمدربين واضطلاعهم بدور وقائي يتوخى منه تفادي اندلاع الاضطرابات»²⁰⁹.

غير أن البلاغات الفرنسية لم تقنع الرأي العام البريطاني، فواصلت الصحافة

²⁰⁷ - F. Weisgerber, *Au seuil du Maroc moderne*, Casablanca, 1949, pp. 238-239, «Moulay Hafid m'accorda une nouvelle audience... Je le trouvai vivement ému par la nouvelle d'une interpellation à la Chambre des Communes au sujet des tortures qu'il aurait fait infliger à un ancien pacha de Meknès... et à sa femme... (et) qui auraient succombé à leur supplice... Je demandai au sultan la liberté des deux prisonniers. Pour Lala Batoul, il me l'accorda immédiatement. Quant à Haj Ben Aïssa, il me promit de lui faire enlever les fers... ».

²⁰⁸ - F.O., 881, 9920, May 31, 1911, Lister to Grey, "Memorandum on the Lemta Outrages".

²⁰⁹ - Ibid., Paris, 3 juin 1911, Cruppi à son homologue britannique.

الصادرة بلندن انتقادها للمجازر التي ارتكبت في لمطة وأدلت لقرائها بتفاصيل فظيعة حول ما جرى بأولاد جامع بحضور ضباط فرنسيين، وهم الضباط المفترض فيهم، حسب تلك الصحف، تلقين قوانين الحرب للأهالي وتعليمهم حسن معاملة الأسرى عوض التسرع لقطع رؤوسهم. وللحد من تأثير ما نشرته الجرائد حول ما أصبحت تتعته يوميا بـ "الانتهاكات المرتكبة بلمطة"، وجه سفير فرنسا بلندن، بول كامبون، (Paul Cambon) مذكرة ثانية إلى وزارة الخارجية البريطانية ملحا من جديد على مسؤولية المحميين في ما وقع لهم ومبرزا أن "وفاة المحميين الذين استأثرت السلطات الإنجليزية بموتهم ساهموا بقسط وافر في المعركة (التي دارت بين أهل لمطة وجنود المحلة وضباطها)، وقد شوهوا وهم يطلقون النار على الجيوش الشريفة، فكان نصيبهم نصيب المقاتلين في الحرب". واعتبر كامبون، بعد أن ذكر بما أسماه "قوانين الحرب"، أن ما راج بشأن هذه الأحداث "مبالغ فيه للغاية وأن أنصار المولى زين العابدين ووزيره المحمي الإنجليزي لهم جميعا مسؤولية كبرى فيما يشاع بهذا الصدد مع كثير من التضخيم وفي الدعاية الشرسة المناهضة لفرنسا".²¹⁰

لم يكن لا للاحتجاجات الظرفية الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية ولا لانتقادات الصحف اللندنية أي تأثير على مجرى الأحداث في المغرب. ذلك أن الالتزامات الواردة في اتفاق إبريل 1904 فرضت نفسها بشكل أقوى، وأبطلت مفعول تدمر الرأي العام الإنجليزي تجاه تجاوزات الفرنسيين بنواحي فاس. وبعد "تحييد" الإنجليز، لم ينشغل الفرنسيون في حقيقة الأمر سوى بالمقاومة العنيفة التي بدأت تصدر عن القبائل. ولتعزيز معسكر الأهالي الموالين لهم والمستعدين لمواجهة المقاومين بجانبهم، استمروا في توزيع حمايتهم بسخاء على الشخصيات المخزنية والأعيان لحثهم على التعاون معهم وتسهيل احتلالهم وسيطرتهم على البلاد.

وبما أن الفرنسيين اتفقوا مع الإسبان حول شمال المغرب وسوا نزاعهم (ولو بشكل مؤقت) مع الألمان عقب "حادث أكادير" فإنه سهل عليهم إملاء شروط معاهدة فرنسية- مغربية جديدة شكلت من وجهة نظرهم معاهدة للحماية التي كانوا يتأهبون لفرضها على السلطان²¹¹. وقد كلف هذا الأخير وزيره الأعظم، محمد المقرري، المتواجد حينئذ بباريس، بالتفاوض حول مختلف بنود هذه المعاهدة والعمل

²¹⁰ - Ibid.

²¹¹ - وقع الاتفاقية في العاصمة الألمانية سفير فرنسا بيرلين، جول كامبون، ووقعها باسم ألمانيا كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، دوكيدرلن ووختر (De Kiderlen Woechter). نص البند الأول من الاتفاق على: "إن حكومة الإمبراطورية الألمانية تعلن أنه ليس لها في المغرب سوى المصالح الاقتصادية، وبالتالي فإنها لن تعرقل عمل فرنسا التي تقدم مساعدتها للحكومة المغربية من أجل إدخال جميع الإصلاحات الإدارية والمالية والعسكرية التي تحتاج لها من أجل تسيير جيد للإمبراطورية الشريفة. كما هو الحال بالنسبة لجميع الإجراءات الجديدة والتعديلات القائمة التي تشملها هذه الإصلاحات".

على إقناع مخاطبيه في الكي دورسي بقبول ما ضمنه لمذكرة وجهها بواسطته للحكومة الفرنسية بتاريخ 7 شوال 1329 (1 أكتوبر 1911) وأكد في دمجتها :

"ان شرف الملك واعتباره، وتوفير عوائده الخصوصية والعمومية، تبقى جارية على منوالها المعهود ولا يخل فيها نظام. وحيث لا يخفى على جانب الدولة المحبة أن هذه ما يقرب لأربعمائة عام والملك في العائلة الملوكية العلوية. فيتأكد أن يراعى مالها من عريق الشرف خلفا عن سلف. كما نستلفت نظر (فرنسا) إلى أن الدولة المغربية من يوم فتحها (وإلى) هذا التاريخ لم تكن مستعمرة لأحد، ولا زالت في شرف مجدها حتى الآن منذ قرون 13. ولذلك يتعين أن لا تقاس مسائلتها على جهات أخرى لوجود الفرق بين الملك بالأصالة وبين التصرف بحكم الاستعمار".

واقتردى السلطان، في إلحاحه على تجدر الدولة المغربية واستقلال المغرب عبر العصور، بأحد ثوابت ما كان أسلافه يرددونه في مفاوضاتهم مع القوى الأجنبية. فقد سبق لسلفه المباشر، المولى عبد العزيز، مثلا، التركيز على هذه المميزات خلال إقامة السفير طابندي بفاس في أواخر عام 1904 حيث حاولت آنذاك الحكومة الفرنسية فرض إصلاحات كانت تتوخى منها إخضاع المغرب لحماية غير معلنة. وردا على هذه المحاولات، صرح السلطان للأعيان الذين أحظروا لمساعدته على رفض المطالب الفرنسية والتتديد بما تضمنه الاتفاق الودي الأنجلو- فرنسي بشأن المغرب: "فنحن ملوك سلفا عن خاف، ولا كانت دولة المغرب تحت جنس أصلا، والنجليز ليس له يد علينا حتى يسلمنا...، فنحن دولة مستقلة مثل جميع الدول...، مخصوصة ومستقلة من قديم الأعصار..."²¹². أكد المولى عبد الحفيظ في مذكرته للحكومة الفرنسية:

"ان شرف الملك واعتباره، وتوفير عوائده الخصوصية والعمومية، تبقى جارية على منوالها المعهود و لا يخل فيها نظام. وحيث لا يخفى على جانب الدولة المحبة أن هذه ما يقرب لأربعمائة عام والملك في العائلة الملوكية العلوية. فيتأكد أن يراعى مالها من عريق الشرف خلفا عن سلف. كما نستلفت نظر (فرنسا) إلى أن الدولة المغربية من يوم فتحها (وإلى) هذا التاريخ لم تكن مستعمرة لأحد، ولا زالت في شرف مجدها حتى الآن منذ قرون 13. ولذلك يتعين أن لا تقاس مسائلتها على جهات أخرى لوجود الفرق بين الملك بالأصالة وبين التصرف بحكم الاستعمار"²¹³.

²¹²- محمد المنوني، م.س، ص. 208-209.

²¹³- خطر ببال المولى عبد الحفيظ عرض مشروع المعاهدة المزمع عقدها مع الفرنسيين على مجلس للأعيان، على غرار ما قام به سلفه، إلا أن رفض الفرنسيين جعله يتخلى عن هذه الفكرة، لاسيما غداة إبرام الاتفاقية الألمانية-الفرنسية. أكد بهذا الصدد لمبعوثه بباريس، محمد المقرئ: "أنت رأيت الدول كلهم بسحوا وسلموا وسلم الحد لمحدوده أما إن عاد الإنسان اليوم للمناقشة فلا يجر على نفسه إلا الهلاك ولا يحصل له إلا الوبال".

ويرجح أن يكون المبعوث السلطاني إلى باريس، محمد المقرئ، المغربي ذي الأصول الجزائرية، قد استوعب أكثر من غيره مغزى الإلحاح على مميزات المغرب التاريخية وتجدر الدولة المغربية؛ ولا يستبعد أن يكون ابنه، الطبيب المقرئ، قد شارك في تحرير مذكرة المولى عبد الحفيظ بصفته كاتبه الخاص والواعي هو الآخر بالفوارق القائمة بين "الإيالة الشريفة" و"الإيالة الشرقية" (الجزائر، في الاصطلاح المخزني) قبل وبعد 1830. وبالطبع كان الفرنسيون يدركون تمام الإدراك كل أوجه الاختلاف بين القطرين²¹⁴.

وبالإضافة للمذكرة المشار إليها أعلاه، بعث السلطان لاحقاً (6 نونبر 1911) رسالة أخرى أعلن فيها لوزير الخارجية دوسلفس (Justin de Selves) أنه بلغ إلى علمه التوقيع على الاتفاق الفرنسي-الألماني وأن الحكومة الفرنسية "أقنعت ألمانيا بقبول طلبه المتعلق بمراجعة قانون الحمایات، للقضاء على التجاوزات التي نجمت عنها خلال هذه الآونة الأخيرة"²¹⁵.

وبفعل هذه التطورات لم يعد هناك أي حاجز يعرقل فرض الحماية الفرنسية. ويوم 30 مارس 1912 وقع فعلاً المولى عبد الحفيظ والسفير رينيو (Régnauld) بفاس معاهدة أرست قواعد نظام قائم على "رغبة الطرفين في وضع حد للاضطرابات وانعدام الأمن"، وعلى التزام فرنسا بتقديم "الدعم الكامل للسلطان الشريف ضد أي خطر يهدده أو يمس بعرضه، أو من شأنه أن يعرض البلاد للخطر ويخل بهدونها"²¹⁶.

انشغل السلطان، في مواجهته لمن كان ينتقد التوقيع على هذا العقد وهم من أسماهم "الحمقى والمثرثرين"، بتبرير ما أقدم عليه، مؤكداً أن المساعدة التي يمكن

²¹⁴- محمد امطاط، م.س، ص. 156.

²¹⁵- م.ن، 14 دي القعدة 1329 / 6 نونبر 1911.

²¹⁶- وصف شاهد عيان، الطبيب فرانز فيزكربر، مراسل جريدة لوطان، والمقيم بالمغرب لمدة طويلة، وصول السفير رينيو والوفد المرافق إلى فاس والجو المكتئب المخيم على العاصمة بسبب ما كان يروج حول مهمة السفير:

F. Weisgerber, *op. cit.*, pp. 364-273, « La presse était représentée par les correspondants de l'Agence Havas, du *Matin*, de la *Dépêche Marocaine* et moi-même pour le *Temps*... L'entrée à Fez ne commença pas trop mal : les hauts dignitaires du makhzen et le corps consulaire étaient venus au devant de notre ambassadeur ; les troupes chérifiennes et quelques centaines de cavaliers des tribus, convoqués pour la circonstance, formaient la haie... Aux abords de Bab Segma, toute la population du mellah nous accueillait avec des transports d'allégresse... Mais ensuite, plus rien ! De Bab Dkaken à Boujloud, le vide ! En aval de la mosquée, un troupeau de prostituées, commandées de service par le pacha, nous salua de grêles *you-you*... De là à l'entrée du quartier du Deuh, les boutiquiers et leurs clients... nous jettent des regards en-dessous ou feignent de se désintéresser complètement de notre brillante cavalcade... Leur haine du Makhzen s'était retournée contre nous, ses supposés protecteurs... ».

للأجانب تقديمها تشكل في بعض الحالات الاستثنائية "السبيل الوحيد لتطبيق الإرادة الإلهية"²¹⁷. وعندما بدأت الاضطرابات تكبر والقبائل تستعد لإقامة حصار ثان حول فاس لأن خبر التوقيع شاع بسرعة، ولأن الناس اعتبروا المعاهدة بمثابة "عقد بيع المغرب للفرنسيين"، أمر السلطان بقراءة رسالة في مساجد وجوامع فاس انتقد فيها بشدة المثيرين للاضطرابات وذكر أن "أغلبهم، كبارا وصغارا، وحتى الشرفاء والأعيان، تشدهم بالنصاري علاقات كثيرة وأقوى من أواصر الرابطة الدينية"²¹⁸. وكان يلمح بكلامه هذا إلى احتفاء الفئات المكونة للنخبة الفاسية بالقوى الأجنبية، إنجلترا وفرنسا بوجه خاص²¹⁹.

وإثر توصل السفير رينيو بنسخة من هذه الرسالة وبما خلفته من أصداء، أخبر رئيس الكبي دورسي بفحواها وأضاف: "أعتقد أنه من اللازم علي إثارة انتباهكم إلى الجملة الأخيرة من هذه الرسالة والتي يبتدئ فيها السلطان بقوة مواقف رعاياه والمحميين الأوروبيين"²²⁰.

لمس الفرنسيون عقم تلميحات السلطان ولومه لمننقديه وللمناهضين لعقد الحماية، فحركوا لأخذ زمام الأمور بيدهم وفرض سيطرتهم بالقوة، خاصة بعد اندلاع تمرد جنود الجيش المخزني ضد مدربيهم للفرنسيين، والانتفاضة الشعبية التي تلت انفجار غضب العساكر، وانضم إليهم رجالها ونساؤها إبان استهدافهم ومهاجمتهم لمقر إقامة رينيو وأعضاء وفده. ولقمع الانتفاضة استعمل الجيش الفرنسي المدفعية بشكل مكثف ضد "المتمردين"، لاسيما بعد وصولهم إلى الملاح وصعود العساكر الثائرين فوق سطوح هذا الحي لمنع وصول الإمدادات إلى حي الدوح وذلك بإطلاق النار على الوحدات الفرنسية (وبالخصوص القنطرة الجزائرية والسنغاليين) التي كانت تحاول التقدم انطلاقا من معسكرها بدار الديبغ في اتجاه المدينة العتيقة لانقاد السفير المحاصر.

وبعد إعادة السيطرة على الوضع، راوتت قائد جيش الاحتلال، الجنرال مونيي، فكرة تسليط قمع منهجي على المدينة برمتها والتكثيف حتى بالمحميين لأنهم ساهموا، في اعتقاده، في ترويج مشاعر معادية لفرنسا، أو شاركوا في "أعمال الشغب". ومن هذا

²¹⁷ - عبد الله العروي، م.س، ص. 410

²¹⁸ - A.E.P., N.S., 221, Fès, 13 avril 1912, Régnaul à son Département.

²¹⁹ - F. Weisgerber, *op. cit.*, p. 273, « Quand elle fut connue à Fès, ce fut la consternation générale. Le traité de protectorat était considéré comme un acte de vente, et toute la ville, depuis les *chorfa* et les *ouléma* jusqu'au dernier des *bakka*, réprouvait la transaction par laquelle l'imâm, le Commandeur des Croyants élevé sur le pavois quatre ans auparavant comme sultan du djihâd, avait « vendu » aux chrétiens une partie du dar al-islam... Parmi les conditions que Moulay Hafid avait mises à l'acceptation du traité figurait son départ dans le plus bref délai pour Rabat, puis pour l'Europe, avec un viatique d'un million ».

²²⁰ - رسالة رينيو إلى وزيره، فاس 13 أبريل 1912.

المنطلق حاول الجنرال المذكور تفادي المضاعفات الدبلوماسية المحتمل وقوعها بسبب قتل أو جرح أو ضرب محميين أو تعرض ممتلكاتهم للإتلاف والضياع²²¹، فسارع للتأكيد أن الظرفية تستلزم تعليق كل الحصانات وأن "اختصاصات الجيش الغازي (تحل) قانونيا محل قانون البلد المحتل بالنسبة لجميع الأمور المتصلة بسلامة قوات الاحتلال"²²². وتعباً المستشارون القانونيون للكي دورسي، من جهتهم، لإثبات أن الامتيازات الأجنبية، وبالتالي الحماية المتفرعة عنها، "لا تمثل سوى تفويض من العاهل المحلي...، ومجرد تفويض للسيادة"، وبما أن السلطان نفسه انحنى و"أذعن لحقوق أسمى، وهي حقوق جيش الاحتلال، فإنه سوف يكون من الغرابة استمرار استمتاع رعايا ومحميي دول أخرى بأية حصانة"²²³.

إلا أن الاجتهادات القانونية التي بدلها الفرنسيون لـ"تعلق" مفعول الحماية بدعوى تضاربها مع إكراهات الظرفية الاستثنائية المترتبة عن تمرد العسكر وانتفاضة أهل فاس لم تمنعهم من تسجيل مطالب المحميين، ولاسيما اليهود منهم، الذين صرحوا أن ممتلكاتهم ضاعت أو نهبت خلال "أيام فاس الدامية". وتعكس الجداول التالية جانبا من هذه المطالب وما تقرر بشأنها:

المطالب بالتعويضات (الجنسية)	عدد المطالب	المبلغ المطالب به (بالفرنك)	تقويم المبلغ بعد التحري(بالفرنك)
الجيش الفرنسي	69	181 724,85	181 724,85
مواطنون فرنسيون	16	235 395,70	129,615
محميون فرنسيون	40	1.190 854,70	309 680
مواطنون أجانب	3	341 078,37	340.000
محميون أجانب	9	307 578	41 572
رعايا مغاربة	2065	13 .115. 106,26	1 .000.000
المبلغ الإجمالي:	2225	16 . 524. 923,20	2. 702,591

جدول التعويضات (أحداث فاس)

²²¹ - إدموند بورك، م.س.، ص. 190 - 193 .

²²² - A.E.P., N.S., 297 et A.M.G., C., 24, Rapports du général Moinier sur "les événements de Fès", datés des 23 et 27 avril 1912. D. Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, L'Harmattan, Paris, 1996, t.I, pp. 125-146, L'insurrection nationale de 1912.

²²³ - Ibid.

تقويم القنصلية	المبلغ المطالب به	الإسم
1.440	1.613	مدرسة الرابطة الاسرائيلية
20.000	26 264	المالح
2 5000	3 062	بيبا غياط
16 50	2 . 194 ,25	هروش
1600	2 151	أزلاي
6 000	21 .468	مسعود بطون
2 000	6 988	مخولف بطون
20. 000	132 452	يهودا مرتان
6 000	25 220	مخولف مرتان
2320	4 .700	إيلي الوز
3 000	5 306 ,70	أرملة عطياس
15000	2 465	مسعود كدي
8000	1656	بن حمو إسحاق شلوم
800	3720	شلوم أمسلم
10. 000	47 200	مخولف أمسلم
8000	3 494	مسعود أمسلم
16 .000	50 220	بن زميرة
4 000	16 75,326	إسحاق نودات
48000	193 560	رويين سمعون
5 200	8467	فدال هاسرفاتي
27000	147 434	يوسف بوطبول
12 000	45972	مخولف بوطبول
32 000	7 196	مريم بوطبول
22 .000	91 288	فراغ
10 .000	36 016	حيم بوطبول
20 .000	61 .955	موسى أمسلم
3 200	9 468	موسى سمويل كوهن
5 6000	13, 197	سليمان دنان
4 160	9 351	موسى دنان
12000	4 728	صول دنان
6 8000	16 364	شركة صول وموسى دنان
2000	3 583	إيلي دنان
18000	129 644	روبن بن سمعون
3 2000	7 296	انت روبي بن سمعون
5 2000	9 464	أهرون العربي
3 2000	5 524	ج.ر.بن زميرة
45000	22 . 348	يوسف الحداد
3 8000	7 544	سيريرو
160	160	محمد بن أحمد
309 680	1 190 . 854 ,70	المبلغ الاجمالي

مطالبات المحميين الفرنسيين

تقويم المبلغ	المبلغ المطالب به	الإسم
5 2000	44 130	عمران يوطبول
4 000	34 296	كوهن
2 000	16 . 956	سمويل الكيكي
12 .000	87468	سليمان كوهن الشقلي
؟	9 2000	سليمان عطياس
9 484	77 3000	بن يعقوم الدريعي
4 000	9 168	عزوز الحبيب
لاشيء	3 372	بن طرب والتازي
4 888	25 . 688	يهودا صمطوب
41 572	307 578	المبلغ الاجمالي:

مطالب المحميين الاسبان

غير أن تسجيل طلبات التعويض لم يكن مرادفا لاستعداد السلطات الفرنسية وقبولها فتح أبواب المتاهات التي وقع فيها المخزن من ذي قبل حيث أرغم على تعويض أجانب ومحميين ومخالطين بناء على تصريحات كاذبة أنهكت، في نهاية المطاف، خزينته وكلفته كثيرا ماليا وسياسيا. فمباشرة بعد بداية توافد "الضحايا" لعرض "الأضرار" اللاحقة بهم، سارع الفرنسيون، وهم المطلعون حق الاطلاع على "فضاعة" ما كانت مفوضيتهم والمفوضيات الأخرى تجبر السلطان على أدائه لفائدة المحميين والمجنسين، بالإعلان عن مجموعة من المبادئ والمقاييس الجديدة لإثبات إصرارهم على وضع حد نهائي للممارسات المألوفة فيما يخص "دعاوي المحميين"²²⁴؛ ومن هذا المنطلق وبناء على فلسفة ومنطق نظام الحماية الجديد، أكدوا ما يلي:

- إن الأحداث التي وقعت بفاس بسبب الانتفاضة الشعبية وكذا بمراكش وبأكادير إثر دخول أحمد الهيبة على رأس أتباعه لهاتين المدينتين ومبايعة سكانهما

²²⁴ - A.E.P., N.S., 297, Carton III, 346, Emprunts marocains. Administration du Contrôle de la Dette, Rabat 24 avril 1913, Pillages de Fès, Marrakech, Agadir, « Projet d'emprunt au profit des victimes des pillages. Montant global : 10 millions de francs » ; « Problèmes liés au principe même de l'indemnité : le fait que des massacres ou des troubles se soient propagés à la suite de mouvements populaires qu'il était matériellement impossible de prévoir ou d'empêcher tend à dégager la responsabilité du Gouvernement chérifien. Par conséquent, les indemnités ne constituent que des mesures gracieuses consenties vraisemblablement aux seuls étrangers victimes. Admettre les sujets chérifiens au principe de l'indemnité ne serait rien moins que consacrer à un moment déterminé une situation de fortune qui n'a été établie le plus souvent dans un temps d'insécurité continuelle qu'au moyen de violence ou de rapines ».

له، تشكل أحداثنا استثنائية وأعمال شغب لم يكن في استطاعة أحد التنبؤ بها أو منع وقوعها، ومن ثم فإن الحكومة الشريفة لا تتحمل مسؤولية ما حدث²²⁵.

- بما أن المخزن لا يتحمل مسؤولية ما وقع من قتل وجرح ونهب وحرائق، فمن حقه رفض مبدأ التعويضات، واعتبار ما يطيب له دفعه للمتضررين مجرد إجراء استثنائي وتبرع إرادي لا يستحق أن يستفيد منه إلا الأجانب.

- إن عجز الضحايا على إثبات قيمة ما ضاع لهم بسبب ضياع رسوم ملكياتهم وسجلاتهم خلال "الأحداث"، يعني عمليا استحالة الحصول على شهادات مقنعة وحجج موثقة من شأنها أن تساعد على ضبط حقيقة ما ضاع أو نهب.

- استحالة التمييز بين، من جهة، حقيقة ما وقع بملاح فاس بشكل خاص، ومن جهة ثانية، التضخيم المقصود والجري وراء التعويضات الدسمة المألوفة، حيث ادعى جل كبار "المتضررين" اليهود أنهم كانوا يتجرون في الحلي والمجوهرات وكانت بين أيديهم مبالغ كبيرة من المال. إلا أن التحريات التي أشرف عليها الجنرال كورو (Général Gouraud) كشفت عن مدى التباين بين قيمة ما ضاع منهم وقيمة التعويضات التي كانوا يأملون الحصول عليها. وهكذا، وفيما يخص، مثلا، تسع محميين إسبان من ساكنة الملاح المذكور، فإنهم صرحوا أن ما يعادل 307.578 فرنك ضاع منهم، في حين أن الاستقصاء والتحقيق بشأن مطالبهم أثبتا أن الضرر اللاحق لهم كان لا يتعدى في واقع الأمر 41.572 فرنك. وفي ذات السياق اعتبر نائب القنصل الفرنسي بفاس أنه لا يجوز دفع أكثر من 309.680 فرنك، برسم التعويضات، لفائدة محميين فرنسيين بذات الملاح طالبوا بمبلغ إجمالي يفوق 1.190.850 فرنك.

غير أن إصرار السلطات الفرنسية على إنهاء "الفوضي" السائدة من ذي قبل في مجال "التعويضات" لم يمنعها من وضع مشروع اقتراض عشرة ملايين فرنك، باسم الحكومة الشريفة وتحت مسؤولية خزينتها، لتعويض الأجانب والمحميين المتضررين من أحداث مارس-أبريل 1912. وفي تعاملها مع هؤلاء أعطت سلطات الاحتلال الأولوية لليهود فاس المحميين وتجاهلت مطالب المحميين المسلمين من ذات المدينة لأنها حملتهم مسؤولية التحريض على ما وقع؛ ولقمع من كانت تتعتهم بالمتعصبين المسؤولين عن تأجيج مشاعر الكراهية ضد فرنسا لدى العامة، راودت الجنرال موانيني، في بداية الأمر فكرة إرغامهم على المثول أمام المحاكم العسكرية التي أحدثها لمحاكمة "المتمردين"، كما أنه صمم العزم على إخضاعهم للغرامة

الحربية الضخمة التي كان ينوي فرضها على جميع مسلمي فاس، ناعتا هذه الحاضرة بـ "المدينة المجرمة"، ومهددا بمعاقبها أشد العقاب وقصفها بمدفعه إلى أن تخرب عن آخرها وتتحول إلى ركام.²²⁶

لماذا نهج الفرنسيون نهجا مغايرا مع المحميين اليهود بفاس رغم أنهم اعتبروا في بداية الانتفاضة أن اليهود ساهموا في إطلاق النار من أعلى سطوح حيّهم على القناصة الجزائريين والسينغاليين الذين انطلقوا من معسكر دار النبيغ في اتجاه حي الدوح حيث كان المنتفضون يهاجمون مقر السفير رينيو وأعضاء سفارته؟ لاشك أن لهذا النهج صلة بما أصاب الملاح من خراب بسبب القصف المدفعي الفرنسي ومسؤولية الجيش الفرنسي في وفاة وجرح عدد من سكانه وكذا تعرضه للنهب، "التريبتيل" حسب تعبير يهود فاس، في اليوم الموالي للقصف²²⁷. وللتقليل من احتجاجات يهود فاس، وفي مقدمتهم مدير مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، على ما قام به الجيش الفرنسي، وكذا نقادي الانتقادات المحتمل صدورها عن مسيري الرابطة (باريس)، طمست السلطات الفرنسية المعطى الخاص بالقصف المدفعي، مفضلة التركيز حصرا على تعاطي "أوباش" المسلمين للنهب ومبالغة في وصف "تعصبهم ووحشيتهم"²²⁸؛ ولإسكات الجميع بشكل نهائي، مزجت "خطابها" هذا بتعويضات مادية لفائدة المحميين المتضررين ودفعتها لهم من خزينة الدولة المغربية²²⁹.

²²⁶ - A.M.G., E 2, Dossier n° 60, «Événements de Fez. Mesures de répression. Désarmement des Askris et de la population. Etat de siège. Conseils de guerre. Contribution de guerre». R. Raynaud, *Le Maroc. En marge du Livre Jaune*, Paris, Plon, 5^e édition, 1923, pp. 309-311, «Nos troupes purgeaient la ville de ses bandits par des exécutions sommaires... Elles ont fait leur devoir en fusillant, au coin des rues, un grand nombre de pillards... Ces exécutions étaient considérés par les tribus comme un massacre».

²²⁷ - A.E.P., N.S., 297, Emprunts marocains..., Rabat 24 avril 1913, «Toutefois, pour les Juifs marocains, il devient indispensable d'intervenir. Lors des massacres de Fez, le mellah a tout particulièrement souffert... du pillage et de l'incendie... Mais l'exagération et la mauvaise foi sont encore plus manifestes dans les demandes d'indemnités faites par les sujets protégés et les Juifs du mellah...».

²²⁸ - Ibid., 221, Fès 24 avril 1912, n°71, Régnauld au Quai d'Orsay, «Dans aucun quartier de la ville, sauf au mellah, les constructions personnelles n'ont souffert du tir de nos canons, ou du pillage... Au mellah, on profitera de la démolition d'une partie de la rue principale et de certaines ruelles, pour procéder à des élargissements de la voie publique». Ibid., 25 avril 1912, «J'ai autorisé Mr Gaillard à tirer un chèque de 10.000 francs (au profit des Juifs de Fès)... Je vous prie de remercier la direction de l'Alliance Israélite (Paris) pour son chèque de 50.000 francs (au profit des victimes du mellah)...».

²²⁹ - L. Brunot et E. Malka, *Textes judéo-arabes de Fès*, Rabat, 1939, pp. 206-212, Récit d'un témoin : «Alors que nous étions dans nos maisons nous vîmes une grande flamme monter jusqu'au fond du ciel... Les obus firent tomber la moitié du mellah... Les Français tiraient de gros obus qui atteignirent les jeunes gens juifs : il ne resta parmi ceux-ci ni=

اتضح إذن، مباشرة بعد إخضاع البلاد لنظام الحماية (Protectorat) المنصوص عليه في معاهدة 30 مارس 1912، مدى التضارب بين الوضع الجديد وما كان سائدا قبل 1912. فإذا كانت الحصانات القضائية والجنائية الممنوحة لجهات اجتماعية واسعة، في سياق تزايد التغلغل الأوربي، سببا مباشرا في تفكيك هياكل المخزن وتعميق التناقضات داخل المجتمع المغربي، وتعطيل الأحكام وانتشار الفوضى، فإن تداعياتها أوصلت الفرنسيين إلى مرادهم وإلى مكانة أمكنهم الانطلاق منها للتخلص من الحمایات الأجنبية بعد أن أدت "مهمتها التاريخية" والوظائف المسندة لها، وأصبحت، بالتالي، متجاوزة ومتقادمة.

وفي هذا السياق، صاغت وزارة الخارجية الفرنسية والإقامة العامة بالرباط "خطابا" حمل في طياته تأويلا مُحَيَّنًا لمفهوم الحماية القنصلية الممنوحة للأهالي، وهو خطاب عكس التغيير الجذري الذي بات يطغى على تعامل الفرنسيين مع ظاهرة سياسية-قانونية طالما تفتنت مفوضيتهم بطنجة في تمجيدها ومدح فضائلها ومزاياها بصفقتها، حسب ما كانت تردده، الصيغة الناجعة الوحيدة الكفيلة بضمان حقوق الأفراد وصيانة ممتلكاتهم وتشكيل قوة ردع في وجه جور الولاية والاستبداد السائدين في البلاد. وامتاز فعلا الانتقال إلى طور جديد في هذا التعامل بالتدبير شبه المنهجي بسلبيات الحماية وبالخرق للقوانين والأعراف وكل التجاوزات المرتكبة في ظلها على حساب سيادة وسلطة المخزن وخزينة.

واكتفى طبعا خبراء الكي دورسي والإقامة العامة الذين شاركوا في صياغة هذا الخطاب بعموميات وتفتنوا في طمس دور بلادهم الطلائعي في التوظيف المنهجي للحمایات، في إطار "التغلغل السلمي"، واستغلال انتشارها لأغراض توسعية واضحة المعالم؛ وذلك طيلة عقود تعبأت فرنسا خلالها لفرض أولويتها على الساحة المغربية وإقصاء منافسيها. وبتغيبهم لهذا الدور ولمعارضة فرنسا لأي إصلاح لنظام الحمایات والمخالفات والتجنيس، كان هؤلاء الخبراء يرومون تكريس "المهمة" التاريخية التي أسندتها فرنسا لنفسها بالمغرب بدعوى إنهاء "الفوضى" والعمل على بث الروح من جديد في هياكل المخزن المتلاشية، وتحديث بنيات البلاد الاقتصادية، واستغلال مواردها الطبيعية بكيفية عقلانية. وللشروع في إصلاح الأوضاع، من منظور الإقامة العامة وعلى أساس حساباتها ومصالح فرنسا، كان من اللازم التخلص مسبقا من

=grands ni petits». AEP, CPC, 22, Fès 22 avril 1912, El Maleh au Président de l'A.I.U., « Nous étions abandonnés à notre sort alors que cent tirailleurs auraient suffi à empêcher notre malheur... ».

القيود المتمثلة في نظام الحمایات، وهو نظام قال عنه الجنرال ليوطي (Lyautey) "أنه يستحيل القيام بأي شيء في المغرب قبل إلغائه"، واصفا إياه بـ"عبودية دولية قديمة" (« ancienne servitude internationale ») فرضتها القوى الأجنبية على "الإيالة الشريفة".

ومن تم وبناء على الفصل التمهيدي لمعاهدة فاس والقاضي بإحداث "حكومة نظامية في المغرب" (« gouvernement régulier »)، عملت فرنسا بالفعل على إلغاء الحمایات بصفقتها "امتيازات استثنائية وغير عادية"، فشن الكي دورسي حملات دبلوماسية واسعة قبيل 1914 وغداة الحرب العالمية الأولى، وحتى خلالها، لإقناع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض حكومات أمريكا الجنوبية وآسيا بضرورة التنازل عن امتيازاتها بالمغرب، معتبرا أن عهدها قد ولى²³⁰. ولحمل هذه الدول على الاستجابة لاستراتيجياتها والاقتداء بها، من جهة، وإقناع الرعايا المغاربة أن البلاد انتقلت تحت رعاية فرنسا إلى طور جديد من تاريخها وأن عليهم "الاستئناس بفكرة الإلغاء التام للحمایات"، من جهة أخرى، شرعت الإقامة على التوفي سحب عدد من بطاقات الحماية والمخالطة الممنوحة لسماسرة ومخالطين متعاملين مع دور تجارية فرنسية ومواطنين فرنسيين²³¹. وحتى لا يمس هذا الإجراء مصالح المستفيدين السابقين من الامتيازات الجبائية والقضائية، ولا يضر بمصالح الدور التجارية الفرنسية، منحهم "بطاقات التوصية" (« recommandation »)، وهي عبارة عن وثائق رسمية توصي بهم خيرا وتحث المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية على تمييزهم إيجابا عن غيرهم من الرعايا²³². وكان هذا الإجراء يندرج ضمن "سياسة الاعتبار" التي تم اعتمادها تجاه الأعيان بصفة عامة ومن ضمنهم المحميين الأكثر نفوذا في المدن والبوادي²³³.

وعلى المستوى الدولي حاول الكي دورسي، غداة فرض معاهدة فاس، انتزاع اعتراف الحكومات الأجنبية بنظام الحماية وإلغاء الامتيازات. وباستثناء الولايات المتحدة التي تباطأت شيء ما في الاستجابة له، أمكنه فعلا التوصل إلى الهدف الأول، أي الاعتراف بالنظام الجديد، في غضون سنين محدودة. أما الهدف الثاني فقد استلزم حيزا أطول، وبكثير، من الزمن تطلب دخول الخارجية الفرنسية في مساومات مع

²³⁰ -A.E.P., N.S., Maroc, vol. VII, Saint-Aulaire au ministre des A.E., Rabat 18 novembre - 1912, n° 167, pp. 17-18.

²³¹ -Ibid., Saint-Aulaire au ministre des A.E., Rabat 18 novembre - 1912, n° 167, pp. 17-18.

²³² -Ibid., Lyautey au ministre des A.E., Rabat, 20 avril 1913, n° 82 D.

²³³ - F.O. 443, vol. 28, "Water rights of the Chorfas of, Tamesloht", Rabat, 29 juillet 1929.

خاطبها الأجانب وجولات شاقة من المفاوضات والأخذ والرد، لاسيما مع الولايات المتحدة التي رفضت بشدة التنازل عن امتيازاتها وعن الحقوق المخولة لها ولغيرها من الدول بمقتضى اتفاق الجزيرة الخضراء (1906).

وانطلاقا من اعتبارات أساسية قائمة على تحالفها الإستراتيجي مع فرنسا في إطار تقارب مضاد للتحالف الألماني- النمساوي-المجري وخطر نشوب حرب عالمية، شكلت روسيا عمليا الدولة الوحيدة التي لم تثر صعوبات؛ فسرعان ما وقع في موسكو وزير خارجيتها، سركي سازونوف (Serguei Sazonov)، مع نظيره الفرنسي، ثيوفيل ديلكاسي (Théophile Delcassé)، مذكرة صرح بمقتضاها أن بلاده مطمئنة ل"الضمانات التي توفرها المحاكم الفرنسية المحدثة بالمغرب" لرعاياها، وأنها "تعلن تخليها عن المطالبة بالحقوق والامتيازات المنبثقة عن نظام الحماية".

وخلافا لروسيا، فقد أبدت جميع الحكومات الأخرى تحفظات شتى، وقدمت أجوبة اعتبرها الكي نورسي مجرد "مماطلة" ورفض غير معن للوضع الجديد المحدث بالمغرب. وهكذا، وطبقا للمنطق الذي كان يمليه عليها اعترافها بالامتيازات القضائية والجبائية الأجنبية الجاري بها العمل في مستعمرتها الليبية، اتخذت إيطاليا تجاه هذه المسألة موقفا وصفته وزارة الخارجية الفرنسية ب"غير الودي". أما النمسا-المجر فقد أظهرت من جانبها استعدادا ضئيلا للرد إيجابا على المطالب الفرنسية؛ وذلك على الرغم من المقايضة التي قدمتها لها فرنسا فيما يتعلق بالوضع في البلقان (ولاسيما ألبانيا)، علاوة على تلميح الكي نورسي إلى إمكانية تراجع البنوك الفرنسية وحسب مشاركتها في القروض المزمع تقديمها لبلدية فيينا لتمويل بناء مترو العاصمة النمساوية²³⁴.

وحتى إسبانيا، وهي الدولة التي أمكنها تنصيب نفسها "طرف معني" اعترف لها الاتفاق الودي (1904) بـ "حقوقها الجغرافية والتاريخية" في المغرب، وفازت أيضا بتنصيب لتفافية الجزيرة الخضراء على "حقوقها الخاصة" بالإيالة الشريفة، إسوة من الناحية النظرية مع فرنسا، فإنها تحركت في هذا المجال على أساس منافستها مع الفرنسيين، مراهنه في مساعيها على "تفهم" الإنجليز ودعمهم لها، حيث كانوا يعارضون لفراد فرنسا بالمغرب وتواجدها المباشر على الضفة المواجهة لصخرة جبل طارق. وبالرغم من توقيع حكومة مدريد على اتفاق 21 نوفمبر 1913 يتضمن اعترافها ب"اختصاص محاكم المنطقة الفرنسية وصلحاياتها في القضايا التي تهم المواطنين

²³⁴- A.E.P., N.S., Maroc, vol. 294, Le ministre français des A.E. à son ambassadeur à Vienne, Paris, 18avril 1914. n°136.

والمحميين الإسبان" (المادة 24)، فإنها دخلت مع الكي توري في "معارك قانونية حقيقية" قامت، من بين ما قامت عليه، على التمييز بين "الحمايات" و"الامتيازات". وبما أن الحكومة الإسبانية نهجت خطة مغايرة لخطة الفرنسيين في مجال الامتيازات بشكل عام ولم تبادر بأية حملة تذكر لإلغاء الحمايات، حيث استمرت الأوضاع الخاصة بالمحميين في المنطقة الخلفية على ما كانت عليه قبل 1912، فإنها تثبتت في مفاوضاتها مع الفرنسيين بمقاربة انبنت على خصوصيات خياراتها وعلى الفرق للفصل، في نظرها، بين مفهومي "الامتيازات" و"الحمايات"، موضحة بتكرار أن "إلغاء الامتيازات لا يعني إزالة الحمايات أو حتى الحظر على منح بطاقات لمحميين جدد"²³⁵.

أما إنجلترا، وهي القوة العظمى التي "أسست" حقيقةً لنظام الحمايات بعد أن انتزعت من السلطان عبد الرحمان بن هشام معاهدة 1856، وأعطت لاحقاً الضوء الأخضر للفرنسيين وفتحت لهم باب الاستحواذ على المغرب سنة 1904، فإنها علقت من جانبها إلغاء محاكمها القنصلية إلى حين التوقيع على اتفاقية تهم منطقة طنجة الدولية ومعاهدة تتضمن التزام فرنسا بالتخلي عن امتيازاتها القانونية في مصر²³⁶.

وفيما يخص ألمانيا، فقد شكل قرارها القاضي بإنشاء محكمة قنصلية ألمانية بمراكش سنة 1913، إشارة قوية وذات دلالة واضحة إلى مدى تمسكها بامتيازات رعاياها والمحميين التابعين لها، وإصرارها على التحرك على هذا المستوى للدفاع عن مصالحها، وذلك رغم احتجاجات فرنسا وإلحاحها على بنود اتفاقية برلين المبرمة بين الطرفين سنة 1911 في أعقاب الأزمة الناجمة عن إرسال قوات فرنسية إلى فاس والرد الألماني المتمثل في إرسال بارجة حربية إلى ميناء أكادير والتهديد بالاستيلاء على جنوب المغرب. ولم تتمكن فرنسا من تفسير المعارضة الألمانية إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ ذاك استصدرت الإقامة العامة ظهيري 13 و5 غشت 1914 وألغت من جانب واحد، بمقتضاهما، الامتيازات التي كانت تتمتع بها كل من ألمانيا والنمسا - المجر.

واللافت أن حتى دولة نائية مثل الصين، وهي الدولة التي كانت تواجه مشاكل لا تقل جساماً عن مشاكل المغرب، لم تقبل الاستجابة لمطالب الفرنسيين والتنازل عن امتيازاتها (النظرية) في المغرب بدون شروط، حيث قاومت هذا التنازل بتخلي فرنسا عن الامتيازات القانونية والجبائية التي كانت تتمتع بها في المراسي

²³⁵ - *Ibid.*, Lyautey au ministre des A.E., Rabat, 6 mai 1914, n°100 D.

²³⁶ - *Ibid.*, vol. 293, Le ministre français des A.E. à son ambassadeur à Lisbonne, Paris, 2 mars 1914, télégramme n° 7.

وغيرها من المدن الصينية²³⁷.

وبموازاة لحملاتها الدبلوماسية والمبادرات القانونية والقضائية التي كانت تتوخى منها وضع حد للحمايات وإخضاع جميع الرعايا المغاربة لقوانين بلادهم، بل وإعادة مغربة من حصل منهم على جنسية أجنبية ولم يهاجر للإقامة بالخارج، عيأت فرنسا انطلاقا من عام 1912 كل إمكاناتها لفرض نظام الحماية على أرض الواقع في ربوع المنطقة التابعة لسلطتها نظريا وشرعت، تحت شعار "التهدئة" (« pacification »)، في غزوها عسكريا وتكسير مقاومة القبائل الراضية للهيمنة الاستعمارية، وهي مقاومة دامت إلى حدود عام 1934.

²³⁷- A.E.P., N.S., vol. 294, Pékin, 10 avril 1914, n° 191.

خاتمة

نشأت الامتيازات القضائية والضريبية الممنوحة للأجانب في الأقطار المصنفة في الأدبيات الغربية الكلاسيكية بالديار غير المسيحية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، واعتماد المصلحة المشتركة، وضرورة تجاوز الحواجز العقائدية والسياسية والثقافية والحضارية الفاصلة بين أوروبا و"الشرق" - بمفهومه الجغرافي والثقافي- الأنثروبولوجي الواسع. وكانت الأطراف المعنية بتلك الامتيازات، سواء أكانت مانحة لها أم مستفيدة منها، تروم إحداث فضاء قانوني استثنائي كفيل بتسهيل رواج السلع وتأمين إقامة الرعايا وطمانتهم على أرواحهم وممتلكاتهم، وذلك على الرغم من شتى أنواع النفور والتعصب والكراهية السائدة بين شعوب تلك الأطراف وأممها. وهكذا، فقد تقدمت جميعها بخطوة إلى الأمام، في اتجاه التعامل مع "الأخر"، وإن حصل ذلك التقدم بكثير من التردد والتعثر ودرجات متفاوتة بفعل عوامل شتى، كان من ضمنها شعور القادة وبعض فصائل النخب بحتمية تأثير بلدانهم بالمستجدات غير التجارية المواكبة للمبادلات والمتسربة عبر حركيتها، من قبيل التقنيات والأفكار واللغات والسلوكيات والعادات.

وكانت القوى المحافظة في أوروبا والمشرق، وفي طليعتها الأوساط الدينية، تعارض بشدة التعامل التجاري مع "الأخر"، إلى درجة أنها لم تتردد في التهديد بتكفير كل من سولت له نفسه الانخراط فيه، باعتبار أنه قد يحتك بـ"الكافر"، ويمكنه من تقوية قدراته الاقتصادية والعسكرية وطاقاته الهجومية. وهكذا، وبموازاة مع القرارات البابوية المتخذة إبان الحروب الصليبية، وفي أعقابها، والقاضية بتحريم التجارة مع المسلمين، ولاسيما المتعلقة منها بتزويدهم بالأسلحة، كان معظم الفقهاء والعلماء في مشارق دار الإسلام ومغربها، يحرمون الإقامة بـ"دار الكفر"، ويعتبرون التعامل المباشر مع أهلها من أعمال الرجس. وعلى أساس تصورات ومنطلقات خاصة بهم، كان الصينيون من جهتهم، وبحكم اقتناعهم الراسخ بأصالة حضارتهم وسموها، ولاعتقادهم الجازم بأن بلادهم تشكل حقا ما أسموه بـ"إمبراطورية الوسط"، أي البلاد التي تتوسط الكون، ينظرون بكثير من الترفع والاستعلاء إلى غيرهم. ومن ثمة، فليس من المثير للاستغراب أن ينعنوا ببقية الشعوب بـ"المتوحشة"، ويرفضوا القيام بربط أي علاقات معها، ما عدا في حالة موافقة تلك الشعوب على تقديم اعترافها المسبق بنوع من الولاء لإمبراطور الصين، إلى جانب التعبير الرمزي والمادي عن وضعيتها المتدنية إزاء شخصه المُبجل بإتحافه بالهدايا الثمينة والفاخرة قبل الإقدام على إبرام أي اتفاق أو معاهدة. غير أن الأوضاع التي سادت في مجال الامتيازات القضائية، إلى حدود

أواخر العصر الحديث واندلاع الثورة الفرنسية، لم تبق في منأى عن التحولات الجوهرية التي بدأت تقلب موازين القوة على المستوى العالمي منذ القرن الخامس عشر، فمهدت بالتدريج للصدارة التي أحرزتها أوروبا الغربية ابتداء من القرن الثامن عشر، مستندة في ذلك على تقدمها العلمي والتقني، وهو تقدم بلورته الثورة الصناعية والنقلة النوعية الهائلة المترتبة عنها في المجال الاقتصادي والتجاري والتوسع في أراضي ما وراء البحار.

وباعتماد الدول الأوروبية على مصانعها الرائدة، وأساطيلها العتيدة، وقوتها العسكرية الضاربة، فقد أفتت من الاستمرار في استحصال نهجها الوديع لسياسة الترغيب التي طالما التزمت بها في تعاملها، خلال فترات السلم، مع الأقطار غير المسيحية. وهكذا، قررت منذئذ سلوك نهج مغاير، قوامه تجنيد كل ما تأتي لها من الإمكانيات وتسخيرها بشكل منهجي للتوصل إلى تحيين بنود المعاهدات القديمة، وإعادة النظر في مقتضياتها حتى يصبح فحواها موافياً لمتطلباتها الراهنة، وبأسلوب واضح لا يخلو من التشديد، لإملاء شروط جديدة كفيلة بالاستجابة لحاجياتها.

هذا ولم تكتف القوى العظمى، في إبان هذا الطور الجديد من تاريخ الامتيازات الطويل الأمد، سواء أفي الصين، أم في الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس والمغرب الأقصى، بالحصانة الممنوحة لرعاياها المقيمين في هذه الأقطار، بل فرضت توسيعها لفائدة السكان المحليين المتعاملين معهم. والمثير أيضاً هو أن هذه الحصانة قد اكتست في بعض الأحيان طابعا ترابيا ما فتئ أن تمت إضافته إلى المناعة المعترف بها لفائدة الأشخاص، وذلك بالشروع تباعاً في اقتطاع أحياء كاملة من المراسي وأجزاء من بعض الأقاليم، وبالسماح بوضعها تحت تصرف الأجانب وإدارتهم المباشرة.

وخلفت محاولات انتهاك سيادة البلدان التي تعرضت للتغلغل الأوربي بمختلف أشكاله، ومن بينها الامتيازات القضائية والضريبية، ردود فعل عنيفة ضد القوى التوسعية والأنظمة المحلية العاجزة على التصدي لها بما فيه الكفاية. ففي إيران مثلا، حيث استحوذت روسيا على أجزاء ترابية اقتطعتها لحسابها، وفرض الإنجليز من جهتهم الاعتراف لهم بالعديد من الاحتكارات في مجالات مختلفة، تصاعدت حدة الاضطرابات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تخللتها حركات احتجاجية ما بين سنتي 1905 و1906، طالب منظموها والمشاركين فيها بإصلاح النظام القضائي (عدالت خانا) وبتزويد البلاد بالدستور (مشروطية)، وهو ما تحقق فعلا في سنة 1906 بإحداث جمعية وطنية. إلا أن روسيا القيصرية، وبالرغم من الضربة الهائلة التي تلقتها في الشرق الأقصى على يد اليابان، تمكنت

من ممارسة ضغوط على الشاه وإرغامه على حل هذه الجمعية.

وخلال الحقبة الزمنية نفسها، لم تلبث الصين أن شهدت هي الأخرى، موجة عارمة من الاضطرابات، حيث عمت أرجاءها حركات وموجات احتجاجية واسعة، تأرجحت بين التمردات الإقليمية، وبين التوجهات الثورية الرامية إما إلى الإطاحة بالأسرة المندشورية الحاكمة (كينك)، وإما إلى استبدالها بأسرة أخرى (مينك)، ولاسيما إثر الانتكاسات المتكررة التي ألحقها الإنجليز بالجيش الصيني خلال حرب الأفيون الأولى (1839-1842) والثانية (1856-1860).

وعلى غرار النداءات التي كانت تتصاعد هنا وهناك في الأقطار الإسلامية، ومن ضمنها المغرب، للدعوة إلى الصمود في وجه القوى الأوروبية والاستعداد للجهاد، برزت في الصين مقاومة عنيفة، بموازاة مع الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتيارات الثورية التي تشكلت ضمن هذه الحركات وتداخلت أحيانا فيما بينها. وقد استطاعت المقاومة، وإن كانت متفرقة ومتقطعة، تعبئة قواها تحت شعار نادى بـ"الفناء للأجنبي" واستنفار الصينيين لمواجهة التغلغل الأوروبي والأمريكي. وأمكن فعلا للمقاومة محاصرة العاصمة بكين، غير أن القوى العظمى نسقت ردود فعلها وشكلت تجردة من القوات "الدولية" أرسلتها من جنوب البلاد لفك الحصار على العاصمة وتشتيت شمل المقاومين الصينيين (1900).

وفضلا عن دور القوى الغربية في تمزيق أراضي الصين ونهب مواردها، كانت "إمبراطورية الوسط" عرضة لأطماع جيرانها اليابانيين وتهديداتهم، فتمكنوا بدورهم، في عام 1876، من انتزاع امتيازات قضائية وجبائية لفائدة رعاياهم المقيمين في كوريا، وهي البلاد الموالي وقتئذ للصين على غرار فيتنام وأقطار آسيوية أخرى كانت تربطها بها علاقات تبعية خاصة. وفي أعقاب انتصار اليابان في حرب شنها على الصين سنة 1894 بسبب النزاع حول كوريا بالذات، أعاد الكرة سنة بعد ذلك، فأملى عليها مقتضيات معاهدة شيمونوسكي (1895)، وضمنها بنودا مهينة ومرهقة ماليا، تجاوزت من حيث قساوتها محتويات البنود التي فرضها الإنجليز على الصينيين في أعقاب حرب الأفيون الثانية (1860). وشكل إعلان قيام الجمهورية سنة 1911، أهم نتيجة حققتها الحركة الثورية التي توخت تحرير البلاد من قيودها واسترجاع سيادتها كاملة.

وتعتبر التطورات التي مرت بها الصين مثيرة للانتباه من الزاوية المغربية، على أكثر من مستوى واحد، ولاعتبارات كثيرة، ومن بينها، اهتمام بعض أفراد "النخبة المغربية المثقفة"، وضمنها رواد الحركة الدستورية، بما كان يجري في

منطقة الشرق الأقصى، ولاسيما بعد تحقيق اليابان لانتصارها الباهر على روسيا سنة 1905. ومن بين هذه الاعتبارات هناك أيضا الموازة التي كانت الأوساط الكولونيالية تضعها بين المغرب والصين سواء أفي أعمدة الصحف والمنشورات الجغرافية أم في محافل البرلمانات والأندية السياسية والتجمعات العمومية. وكان الهدف المنشود من تلك الحملات هو إثارة انتباه الحكومات والرأي العام إلى وجود مفارقة تتلخص فصولها في تمكن جيوش "الأمم المتحضرة" وكذا بعثاتها التبشيرية وتجارتها ورجال أعمالها من الوصول إلى المراسي الصينية، بل وحتى إلى العاصمة، بكين. هذا في حين، أن أوروبا، وعلى نقيض كل ما أنجزته في هذا البلد الآسيوي البعيد، "وجدت نفسها مرغمة على التآني وقبول عزلة بلد مجاور لها (ألا وهو المغرب)، ولا يفصلها عنه سوى ممر مائي سهل العبور (وهو مضيق جبل طارق)، والاستسلام أمام بقاء أبوابه مغلقة، وكأنه يتحدى بذلك كله العالم الغربي الذي يطل عليه من الشمال وعبر حدوده الشرقية من الجزائر".

ولا أدل على ذلك من ردود الفعل العنيفة التي انفجرت خلال إحدى جلسات مؤتمر مدريد (1880) عقب إشارة النائب السلطاني إلى احتمال إقدام المغرب على إغلاق مراسيه للتمكن من وضع حد لمعضلة الحماية الناجمة عن نماء المبادلات التجارية البحرية. ولترهيب النائب وحمله على التخلي نهائيا عن هذه الفكرة، رد عليه المندوب الفرنسي بقوة، داعيا إياه أمام المؤتمرين الآخرين إلى التأمل مليا في ما آلت إليه الأمور في الصين، وأخذ العبرة مما تكبدته من خسائر جسيمة تحت ضربات القوى العظمى المصممة العزم على فرض انفتاحها على نطاق واسع وبدون قيد.

وعلى الرغم من عدم وصول حجم التغلغل الأوروبي في ربوع المغرب إلى المستوى الذي شهدته الصين وإيران ومصر، حيث تعرضت هذه البلدان لاقتطاعات أو شبه اقتطاعات ترابية وأسست فيها المحاكم المختلطة، فقد اكتسى نظام الامتيازات والحمايات والمخالفات والتجنيس في المغرب طابعا متميزا لم تشهده الأقطار الأخرى بالحدة نفسها، ولم يحدث فيها التأثير نفسه الذي هز أركان بنياته الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية.

ومما لاشك فيه، أن ما يميز حالة المغرب، ويجعلها حالة منفردة على هذا المستوى، قد ارتبط بمعطيات وعوامل كثيرة، وفي مقدمتها موقعه الجغرافي، ومجاورته الشديدة لدول عظمى، وفي طبيعتها إنجلترا الموجودة في جبل طارق، وفرنسا المستعمرة للقطر الجزائري. وذلك بالإضافة إلى تجدر الدولة المغربية، والقدرة التي أبانت عنها البلاد في الحفاظ على استقلالها عبر التاريخ، ووجود

تركيبة سكانية ذات خصوصيات معينة، ومنها طاقات القبائل العسكرية وشهرتها القتالية. فضلا عن هذا وذلك، فقد اتمت حالة المغرب خلال القرن التاسع عشر ب بروز منافسة شديدة بين القوى الاستعمارية التي اعتمدت "التغلغل السلمي" بجانب الضغط العسكري فعبت أجهزتها الدبلوماسية والقنصلية للإكثار من عدد الأتباع المحليين، المسلمين واليهود، وعملت كل ما في وسعها لتوسيع دوائر نفوذها امتدادا لاقتسام البلاد مع المنافسين الآخرين أو الانفراد بالسيطرة عليها بعد تفكيك هياكلها وإضعافها إلى درجة قصوى.

وأضفت جميع هذه المعطيات وغيرها طابعا خاصا على الامتيازات الممنوحة في المغرب للأجانب وعلى الحمایات بمختلف أصنافها وألوانها ودرجاتها. وكان لهذا الطابع الخاص تأثيره البالغ على مجريات الأحداث وعلى تطور الأوضاع بالبلاد في سياق عام طغى عليه احتدام الضغوط الأوروبية على المستويات الاقتصادية والمالية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية. كما تفاقمت في السياق نفسه التناقضات الداخلية، وتضاربت فيه مواقف المغاربة حول طبيعة ردود الفعل العملية اللازم اتخاذها للتمكن من التصدي للأطماع الأجنبية.

وبالفعل، تفاقمت التناقضات بشكل مثير بين أجهزة الدولة وبين مختلف مكونات المجتمع المغربي. وهكذا تازمت العلاقات بين البوادي والمدن، ودبت الخلافات والاضطرابات في صفوف القبائل، بل وبين العناصر الخاصة بكل قبيلة. واتسعت الهوة أيضا والتضاربات (بكل معاني الكلمة) بين مختلف الفئات الاجتماعية الحضرية، فانقلبت لتؤتير العلاقات بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية، وبين الأثرياء اليهود والبسطاء من إخوانهم في الدين وسوادهم بالملاحات.

وتعقدت أوضاع البلاد العامة إلى درجة خلص معها بعض المعاصرين المحليين إلى الإقرار بوجود واقع غير مسبوق اختلط فيه "الحابل بالنابل"، واضمحلت فيه القيم والمعايير المعهودة، مما أدى إلى بروز أمور غريبة ومدهشة "يشيب لها الرضيع" - على حد قول بعض المعاصرين. وكان السلطان في مقدمة من استشعروا خطورة "فتح الأبواب"، ومدى استفحال "الخرق على الرقع"، فعبر عن خيبتة ومرارته غداة مؤتمر مدريد نتيجة لعدم استجابة الدول العظمى لمطالبه في شأن الحماية بالكلمات الدالة الآتية: "فالخير في الواقع والله المستعان، وإنما أشكو بئي وحزني إلى الله".

وإذا كانت المخاطر الخارجية وتردي الأوضاع الداخلية وتقاطعاتهما على مستويات شتى قد حتمت تفكير سلاطين المغرب في الاقتداء بنهج العثمانيين،

وبتبنى النموذج المصري على وجه الخصوص، بالشروع في القيام بإصلاحات عسكرية وضريبية وإدارية يكون من شأنها إنهاء مسلسل التقهقر والعمل على تقوية البلاد في وجه الأطماع الأوروبية، فإن نظام الحماية، باعتباره كما يُقال "حصاناً لطرودة"، وأداة لزرع الألغام وإضعاف البلاد من الداخل، قد وقف حجرة عثرة أمام الجهود المبذولة بهذا الشأن.

ذلك أن إقالات كبار التجار والملاكين من دفع الضرائب قد كان معناه في الآن نفسه استحالة تطبيق مبدأ تعميم الأداء عليهم وتعذر تحقيق مشاركة النخب وقوات المغرب الحية في تصور برامج الإصلاحات وإنجازها. وكان بديها في هذه الأحوال أن يتعذر إيجاد الموارد اللازمة لتمويل الإصلاحات رغم إقبال كاهل الفئات الشعبية بالمزيد من الجبايات والكلف. وكان بديها أيضا أن يسهم تقاض الضغوط الضريبي في إذكاء تسابق أعداد إضافية من أهل البوادي نحو اقتناء بطاقات المخالطة أو السمسرة، وأن يدفع بالآخرين، وهم الأغلبية، إلى القيام بمزيد من أعمال العصيان المسلحة، لاسيما وأن الأسلحة المتطورة، الأوروبية والأمريكية الصنع، باتت ميسرة، على اعتبار سهولة اقتنائها ووصولها عن طريق المهربين الأجانب والمحامين إلى مختلف أنحاء البلاد.

لقد أسفرت هذه الأوضاع والظروف المحيطة بمحاولة تطبيق الإصلاحات، عن تناقضات إضافية جمة أزلت العقبات والصعاب أمام التغلغل الأوربي بدلا من عرفلته أو إفشاله. وبمساهمتها في التمهيد لمعضلة القروض على الخصوص، فقد منحت هذه التناقضات للقوى الاستعمارية فرصاً ثمينة لإحكام قبضتها على المخزن وإخضاعه لشروطها، لاسيما في أعقاب فشل الترتيب العريزي، وإبرام الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا (1904)، والاعتراف لفرنسا وإسبانيا بـ"حقوق خاصة" بمقتضى اتفاقية الجزيرة الخضراء الدولية (1906)، وتوقيع اتفاقية بين فرنسا وألمانيا إثر "حادث أكادير" والتوتر الدولي الذي تلاه (1911).

غير أن مضاعفات الحماية والمخاطبات لم تتوقف مع إخضاع البلاد للحماية الفرنسية (1912)، ذلك أن تداعياتها لم تنحصر في مخلفاتها البنوية، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، من قبيل مساهمتها في إدماج المغرب في السوق العالمية، ونشأة فئة يجوز إلى حد ما نعتها بـ"البرجوازية"، وزعزعة البنيات الزراعية العتيقة، والتقدم الواضح لهياكل المخزن، وظهور ملامح التحول في عقلية المغاربة وفي نظرتهم للأوروبيين والتعامل معهم. وبالفعل فقد ترك محميون ومخالطون بصماتهم في أحداث وتطورات ما بعد مارس 1912، إذ شارك بعضهم في جهود المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي، لاسيما فيما بين 1912 و1918، كما

أنهم ساهموا، في مرحلة لاحقة، في نشأة الحركة الوطنية، وذلك في ظروف عالمية وداخلية مغايرة لمرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولأسباب ودوافع شتى لا تخلو من التعقيد. ويتعلق الأمر فيما يخص الحركة السياسية التي انطلقت عامي 1929 و1930 بنخبة تتكون من مغاربة محميين ومجنسين إنجليز وإيطاليين وأمريكيين⁶⁹⁷.

واللافت للانتباه بهذا الصدد أن الاتفاق الودي (1904) الذي فتح أبواب المغرب واسعة أمام فرنسا، لم يمنع إنجلترا من التثبيت بعد سنة 1912 بامتيازاتها القنصلية وبحماياتها، وهي امتيازات لم توافق على التخلي عنها، إلا في ظل الظروف التي فرضها عليها الخطر الألماني وظهور ملامح نشوب حرب عالمية ثانية. ففي إطار تعزيز تحالفها مع فرنسا قبلت التوقيع على اتفاقية لندن، وهي اتفاقية قال عنها المقيم العام، الجنرال نوغيس (Général Noguès)، في خطاب ألقاه بالرباط بتاريخ 28 دجنبر 1937 أمام الشعبة المغربية لمجلس الحكومة (مجلس شورى الحكومة، حسب الاصطلاح الرسمي) بحضور الصدر الأعظم ونوه فيه بمنجزات فرنسا في المغرب:

«إن سنة 1937 لا تمتاز فقط ببذل المجهودات اللازمة لمحاربة الوباء والمجاعة ومعالجتهما وبتخاذ التدابير التي من شأنها أن تتعش الإنتاج المغربي وبإصدار النصوص المتنوعة في ميدان التشريع والإدارة بل ستبقى تلك السنة خالدة في تاريخ (المغرب) إذ خلالها ألغيت الامتيازات القنصلية الإنجليزية (بموجب معاهدة هامة) وقعت بين فرنسا وبريطانيا العظمى أمضى عليها في لندن في تاريخ 29 يوليوز 1937...؛ غير خاف على علمكم بأن الاتفاقات الواقعة بين فرنسا وإنجلترا سنة 1904... ربطت إلغاء الامتيازات القنصلية بمصر وإلغائها بالمغرب... (كما لا يخفى عليكم) أن الدولة الفرنسية طالما سعت في إزالة امتيازات استثنائية تحسبها غير لائقة بنفوذ جلالة السلطان...؛ ومنذ الآن فصاعدا يعم التشريع المغربي رعايا الإنجليز والمحميين بهم...؛ ولا فائدة في الإسهاب عن أهمية هذه المعاهدة التي تحررت بها رقبة المغرب من رق فرضته عليه الدول الأجنبية منذ عهد بعيد...».

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لم تكن بالتأخر في الإقرار باعترافها الرسمي بالحماية الفرنسية، بل تمسكت تمسكا قويا بالامتيازات المنصوص عليها لفائدتها بموجب مقتضيات معاهداتها المبرمة مع المغرب، وأيضا بموجب مقتضيات

⁶⁹⁷-M. Kenbib, « Protections, Protectorat et Nationalisme au Maroc, 1904-1938 », in *Hespéris - Tamuda*, 1978-1979, vol. XVIII, pp. 199-210.

معاهدة مدريد الدولية (1880) واتفاقية الجزيرة الخضراء (1906). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الفرنسية في اتصالاتها مع حكومة واشنطن خلال الحرب العالمية الأولى وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، فإن الأمريكيين لم يتنازلوا رسمياً عن امتيازاتهم القانونية إلا بعد استرجاع المغرب لاستقلاله سنة 1956.

والواقع أنهم لم يتوانوا فيما بين 1953-1954 فرفعوا دعوى قضائية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد فرنسا، متهمين إياها بخرق مقتضيات اتفاقية 1906 وعدم احترام الحقوق المخولة لهم في "الإيالة الشريفة". وبأدركت الحركة الوطنية إلى استغلال تلك الدعوى، فأضافتها إلى الحجج التي أدلى بها مبعوثوها أمام الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى، لإثبات استمرارية هوية المغرب السياسية وسيادته في القانون الدولي. وقد تم الإصرار بهذا الصدد في أكثر من مناسبة على اعتبار الحماية الفرنسية حدثاً عرضياً تم فرضه على البلاد في ظروف دولية وداخلية خاصة، وأنه أصبح من الضروري زوالها بعد مرور أربع وأربعين عاماً على إحداثها.

المصادر والمراجع

المصادر

I- المغرب :

- الخزانة الملكية، الرباط (خ.م.ر).

- السجلات - الكنائش: 93، 101، 119، 123، 151، 154، 160، 165، 172، 181، 197، 199، 200، 204، 205، 222، 234، 242، 267، 360، 364، 370، 429، 431.

- الخزانة العامة، الرباط (خ.ع.ر).

- مجموعة برقاش (وثائق غير مرتبة، م.ب.): فحص و تحليل لجميع المراسلات الواردة على النائب من السلطان، الوزراء، العلماء، والممثلين الأجانب (طنجة)، والصادرة من دار النيابة.

- مجموعة الكتاني: تنقيب في عدد محدود من الرزمات

- الوثائق الألمانية المصادرة (1914): تنقيب انتقائي في سجلات ومراسلات بعض الدور التجارية الألمانية، ومن بينها: برانت أوندتول، كارل فيك، ماركس، رختر (Séquestres de Guerre)

Brandt und Toel , Karl Ficke , Marx ,Richter .

- كنائش وسجلات متضمنة ظهائر وفتاوى: ح 123، ح 138، ك 204، 1326، د

1690، 1694، د 1695، د 1842، د 1844، د 2013، د 2438، د 3410.

II -الأرشيف الفرنسي:

Ministère des Affaires Etrangères, A.E.P ,

- وزارة الخارجية (باريس)

Correspondance Politique , C.P

- المراسلة السياسية

Corres. Politique et Commerciale, C.P.C

- المراسلة السياسية والتجارية

CP :

Volumes n° : 38, 39, 43-46, 47-50, 53, 54, 56, 58, 59, 64, 69-74

CPC

Vol. n° : 89, 154, 168, 170, 175, 176, 180, 183, 196, 200, 208, 210, 221, 262, 293, 302, 312, 350, 363, 364, 366, 368-370

Correspondance Consulaire

- المراسلات القنصلية

CC :

Casablanca : II

Mogador : IV, V, VI, VII, VIII

Rabat : I
Mémoires et Documents
M.D
Volume n° 10

- مذكرات ووثائق

Ministère de la Guerre, Paris A.M.G. : (وزارة الحربية (قصر فنانسان- باريس)
Série et n° du carton :
C : 1 à 3, 6 à 15, 18 à 21, 24
D : 12, 16, 20, 21, 23, 24
E : 1, 8, 9, 10, 11, 12, 12bis, 15, 20
3H : 158, 159

III - بريطانيا العظمى:

Public Record Office (P.R.O., Chancery Lane)
Foreign Office, London

- وزارة الخارجية (لندن)

السلسلة:

FO 99 : 41, 76, 125, 139, 144, 147, 176, 187, 202, 211, 222, 224, 225, 230,
234, 248, 254, 256-258, 260, 277, 283, 294, 297, 309, 319, 321, 333, 334,
352, 357, 361, 364, 374, 395, 431, 433, 586
FO 97 : 585, 586, 587
FO 84 : 2133
FO 413 : 6, 12
FO 433 : 28
FO 635 : 3
FO 636 : 2
FO 881 (Confidential Print) : 3177, 3644, 3972, 4025, 7016, 7588,
8488, 8988, 8993, 9447, 9793, 9920, 9996

-Home Office

- وزارة الداخلية (لندن)

Aliens in (1935-1800)
England. Denizations and Naturalisation
HO

السجلات العامة : "الأجانب بانجلترا- التجنيس"

IA-32, IA-34, IA-81, IA-85, IB-20E, IB-20F, IB-20G, IB-20I, IB-
20L

Naturalisation .Moroccan Subjects

- ملفات تجنيس رعايا مغاربة

382, 547, 698, 770, 841, 928, 1011, 1031, 1065, 1112, 1113, 1120, 1138,
1163, 1164, 1165, 1170, 1179, 1198, 1225, 1259, 1302, 1364, 1366, 1643,
1835, 1904, 2068, 2082, 2287, 2390, 2428, 2488, 2540, 2702, 2726, 2766,
2990, 3175, 3209, 3540, 3641, 3734, 3821, 3871, 3898, 3933, 4174, 4175,

4233, 4346, 4389, 5080, 5342, 5383, 5483, 6383, 6389, 6408, 6490, 6561, 6564, 6586, 6860, 6976, 7033, 7806, 7943, 8045, 8054, 9488, 9625.

المراجع

- ابن منصور، عبد الوهاب، مشكلة الحماية، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 ، المطبعة الملكية، الرباط، 1977
- ابن زيدان، عبد الرحمان،- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، 5 أجزاء، 1929
- العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، ج2، الرباط، 1961.
- أمطاط ، محمد، الجزائريون في المغرب 1830-1962، مساهمة في دراسة تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2008 .
- بن الصغير، خالد،- المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886، ولادة، الدار البيضاء، 1990.
- المغرب الأرشيف البريطاني:مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن، 1845-1886، نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1992.
- بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب 1886-1904 ، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط ، 2003
- بن اليماني بوعشرين، الحسن بن الطيب، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، دار نشر المعرفة، الرباط، 1994.
- بوشعراء، مصطفى، - التعريف ببني سعيد السلاويين.ج2، الحاج محمد بن سعيد، سفارته ومراسلاته، الرباط، 1990.
- علاقة المخزن بأحواز سلا. قبيلة بني احسن 1860-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1996.
- بداري، محمد، الحسبة، 1850-1912، مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1989 (أطروحة غير منشورة).
- بوكبوط، محمد، مراسلات تجار تطوانيين مع عامل الصويرة في القرن XIX ، هيسبيرس - تمودا، 2005 ، العدد XL ، ص. 33 - 104
- البزاز، محمد الأمين ،تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1992 .
- التوزاني هراج ، نعيمة، الأبناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن 1290-1311/ 1873-1894، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية ،بالرباط، 1979.
- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1830-1912)، ط.2، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية ،الرباط 1983.
- حمان، عبد الحفيظ، المغرب و الثورة الفرنسية، منشورات الزمن، الرباط، 2002
- الخديمي، علاء، الحركة الحفيظية أو المغرب قبل فرض الحماية الفرنسية، 1894-1912 ، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2009

- الخلوفي، محمد الصغير، بوحمارة، من الجهاد إلى التآمر. المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909، دراسة ووثائق، دار نشر المعرفة، الرباط، 1993 .
- داود، محمد، تاريخ تطوان، مطبعة المهديّة ، ج8، 1956-1970.
- الدكالي ، محمد بن علي، الاتحاف الوجيز، تاريخ العدوتين، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، الرباط، 1986 .
- السبتي، عبد الأحد، - النفوذ وصراعاته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007
- بين الزطاط وقاطع الطريق. أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2009
- السليمانى، عبد الله، اللسان المغرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971.
- شروتر، دانييل، تجار الصويرة. المجتمع الحضري و الإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، 1997 .
- عياش، جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للنشرون المتحدّين، الرباط، 1986 .
- عزاوي ، أحمد، رسائل موحديّة، مجموعة جديدة، (تحقيق ودراسة) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، ج2، 1995 .
- غريط ، محمد ، فواصل الجمال في أبناء وزراء وكتاب الزمن، المطبعة الجديدة ،فاس ، 1929 .
- الكتاني، جعفر، نصيحة أهل الإسلام، مكتبة بدر، الرباط، 1989
- المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي /شركة النشر والتوزيع ، بيروت 1985 (الطبعة الثانية).
- المودن، عبد الرحمن، البوادي المغربية قبل الاستعمار. قبائب إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995
- الناصرى، أحمد، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956 .

Bibliographie

Histoire mondiale

- Berque, Jacques, *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb XVII^e siècle*, Paris, Sindbad, 1982
- Braudel, Fernand, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Librairie Armand Colin, Paris, 1949
- Borel, F., *Des origines et des fonctions des consuls*, Saint-Petersbourg, 1807
- Charrière, E. *Négociations de la France dans le Levant. Correspondances, Mémoires et Actes diplomatiques des ambassadeurs de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou résidents à divers titres à Venise, Raguse, Rome, Malte, Jérusalem, en Turquie, Perse, Georgie, Crimée, Syrie, Egypte etc... et dans les Etats de Tunis, d'Alger et de Maroc*, 4 vol., Paris, Imprimerie Impériale, MDCCCLX.

- Diehl, Charles, *La République de Venise*, Paris, Flammarion, 1985.
- Dufourcq, Charles-Emmanuel, *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIII^e-XIV^e siècles*, P.U.F ; 1966.
- Fairbank, John King, *The Great Chinese Revolution 1800-1985*, New York, Harper & Row Inc., 1986.
- Féraud-Giraud, J.L., *De la protection française aux Echelles*, Paris, 1859
- Ferguson, Niall, *Empire. How Britain made the Modern World*, Penguin Books, 2004.
- Ganiage, Jean, *Histoire du Maghreb de 1830 à nos jours*, Paris, Fayard, 1994.
- Green, Abigail, *Moses Montefiore, Jewish Libertaor, Imperial Hero*, Harvard University Press, Cambridge, 2010.
- Hochschild, Adam, *Les fantômes du roi Léopold. La terreur coloniale dans l'Etat du Congo, 1884-1908*, Paris, Ed. Taillandier, 2007.
- Lewis, Bernard, B. Braude (eds), *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society*, New York – London, Holmes & Meir Publishers Inc,
- Mantran, Robert (dir.), *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989.
- Raussas, Pélissié du, - *Les capitulations dans l'empire ottoman*, 2 vol., Paris, 1902.
- Roches, Léon, *Trente deux ans à travers l'Islam (1822-1864)*, 2 vol., Paris, 1884-1885.
- Said, Edward, *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Editions du Seuil, 1980.
- Saul, David, *The Indian Mutiny*, Penguin Books, 2003.
- Tanner, Stephen, *Afghanistan. A Military History from Alexander the Great to the War against the Taliban*, Da Capo Press, Philadelphia, 2009.
- Taring, C.J., *British Jurisdiction in the East*, London, Stevens Haynes, 1887
- Travis Hanes III, W. & Frank Sanello, *The Opium Wars. The addiction of an Empire and the Corruption of Another*, New York, Barnes & Noble, New York, 2005.
- Valensi, Lucette, *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Paris, 1969.
- Wittvogel, Karl August, *Le Despotisme oriental. Etude comparative du pouvoir total*, Paris, Editions de Minuit, 1977.

Références/ Maroc

- Arnaud, Louis, *Au temps des mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912*, Casablanca , 1912.
- Aubin, Eugène, *Le Maroc d'aujourd'hui*, Paris, 1904.
- Azan, Paul, *L'expédition de Fès*, Paris, 1924.

- Berque, Jacques, *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb XVII^e siècle*, Paris, Sindbad, 1982
- Braudel, Fernand, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Librairie Armand Colin, Paris, 1949
- Borel, F., *Des origines et des fonctions des consuls*, Saint-Petersbourg, 1807
- Charrière, E., *Négociations de la France dans le Levant. Correspondances, Mémoires et Actes diplomatiques des ambassades de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou résidents à divers titres à Venise, Raguse, Rome, Malte, Jérusalem, en Turquie, Perse, Georgie, Crimée, Syrie, Egypte etc... et dans les Etats de Tunis, d'Alger et de Maroc*, 4 vol., Paris, Imprimerie Impériale, MDCCCLX.
- Diehl, Charles, *La République de Venise*, Paris, Flammarion, 1985.
- Dufourcq, Charles-Emmanuel, *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIII^e-XIV^e siècles*, P.U.F ; 1966.
- Fairbank, John King, *The Great Chinese Revolution 1800-1985*, New York, Harper & Row Inc., 1986.
- Féraud-Giraud, J.L., *De la protection française aux Echelles*, Paris, 1859
- Ferguson, Niall, *Empire. How Britain made the Modern World*, Penguin Books, 2004.
- Ganiage, Jean, *Histoire du Maghreb de 1830 à nos jours*, Paris, Fayard, 1994.
- Green, Abigail, *Moses Montefiore, Jewish Libertaor, Imperial Hero*, Harvard University Press, Cambridge, 2010
- Hochschild, Adam, *Les fantômes du roi Léopold. La terreur coloniale dans l'Etat du Congo, 1884-1908*, Paris, Ed. Taillandier, 2007
- Lewis, Bernard, B. Braude (eds), *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society*, New York – London, Holmes & Meir Publishers Inc,
- Mantran, Robert (dir.), *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989
- Raussas, Pélissié du, - *Les capitulations dans l'empire ottoman*, 2 vol., Paris, 1902.
- Roches, Léon, *Trente deux ans à travers l'Islam (1822-1864)*, 2 vol., Paris, 1884-1885.
- Said, Edward, *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Editions du Seuil, 1980.
- Saul, David, *The Indian Mutiny*, Penguin Books, 2003.
- Tanner, Stephen, *Afghanistan. A Military History from Alexander the Great to the War against the Taliban*, Da Capo Press, Philadelphia, 2009
- Taring, C.J., *British Jurisdiction in the East*, London, Stevens Haynes, 1887

Travis Hanes III, W. & Frank Sanello, *The Opium Wars. The addiction of an Empire and the Corruption of Another*, New York, Barnes & Noble, New York, 2005.

Valensi, Lucette, *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Paris, 1969.

Wittvogel, Karl August, *Le Despotisme oriental. Etude comparative du pouvoir total*, Paris, Editions de Minuit, 1977.

Capitulations et protections :

Berradi, Lhachemi, *Les chorfas d'Ouezzane, le Makhzen et la France, 1850-1912*, Université d'Aix-en-Provence, 1971 (thèse inédite).

Caillé, Jacques, - *Ambassadeurs, envoyés particuliers et représentants officieux de la France au Maroc (1820-1894)*, Paris, Larose, 1951.

- Un procès consulaire à Mogador (1867), *Hespéris*, 3-4, 1953, pp. 333-343.

- *Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohamed ben Abdallah (1757-1790)*, Paris, LGDJ, 1960.

Cruikshank, Earl, *Morocco at the Parting of the Ways*, Philadelphia, 1934.

Kenbib, Mohammed, - Structures traditionnelles et protections consulaires dans le Maroc pré-colonial, in R. Gallissot (dir.), *Structures et cultures pré-capitalistes*, Paris, Anthropos, 1980, pp. 447-470.

- European Protections in Morocco, 1904-1938, in G. Joffé (coord.), *Europe and Morocco*, London, SOAS, 1990, pp. 47-53.

- Protégés et brigands dans le Maroc du XIXème siècle et début du XXème, *Hespéris-Tamuda*, 1991, vol. XXIX, fasc. 2, pp. 227-248.

- Protections et subversion au Maroc, 1856-1912, in C. Santucci (dir.), *Le Maroc actuel*, Paris, CNRS, 1992, pp. 45-58.

- Protections, Protectorat, Nationalisme, 1904-1938, in *Hespéris-Tamuda*, 1978-1979, pp. 173-197.

- *Les Protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996.

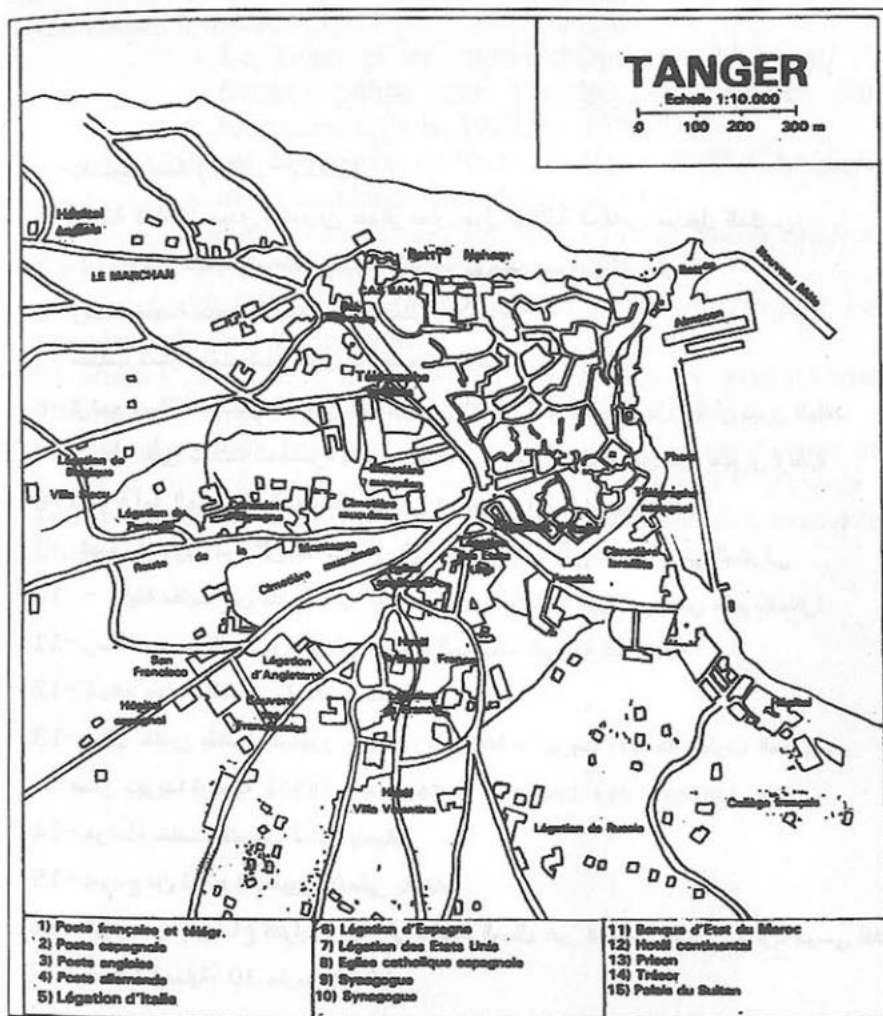
Le Bœuf, Paul, *De la protection diplomatique et consulaire des indigènes au Maroc*, Bergerac, 1905.

Mackenzie, Donald, *A Report on the Protégé System in Morocco*, London, 1890.

- Martin, Louis, De la protection au Maroc, in *Archives Marocaines*, vol. XV, 1909, pp. 1-32.
- Michaux-Bellaire, Edouard, - La maison d'Ouezzan, *Revue du Monde Musulman*, 5, 1908.
- Le Touat et les chorfa d'Ouezzan, *Mémorail Henri Basset*, publié par l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Paris, 1928, pp. 139-151.
- Penz, Charles, *Journal du consulat de France à Maroc 1767-1785, paraphé par Louis Chénier*, Casablanca, Imp. Réunies, 1943.
- Perdicaris, Ion, *American Claims and the Protection of Native Subjects in Morocco, by a Foreign Resident*, London, 1886.
- Roche, Yves, *Juridictions consulaires anglaises en Orient, Turquie, Perse, Mascate et Maroc*, Paris, 1904.
- Wendel, Hugo C.M., The Protégé System in Morocco, *Journal of Modern History* 2, 1930, pp. 48-60.
- Weyl, Jonas, *Les Juifs protégés français aux Echelles du Levant et en Barbarie sous le règne de Louis XIV et Louis XV d'après des documents inédits tirés des Archives de la Chambre de Commerce de Marseille*, Paris, 1886.

ملاحق

- 1- تصميم طنجة (1911-1912)
- 2- رسالة السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمان حول إشكالية انخفاض مداخيل المكوس
- 3 - نموذج للمراسلات المتعلقة بمصيان المحميين وضلوعهم في الاضطرابات
- 4- رسالة خاصة بديون الأجانب على العمال والأشباخ
- 5- مطالب المفوضيات بشأن ديون الأجانب والمحميين
- 6- تراجع ورثة أحد تجار السلطان السابقين عن الاتفاق المبرم مع المخزن بشأن ديون الهالك
- 7- محاولة تقنين تنقلات السماسرة بالبوادي للحد من مطالبهم بالتعويض عن أضرار وهمية
- 8- ضلوع أحد الحاج عيد السلام الوزالي في اضطراب الأوضاع بقبيلة لنجرا
- 9- الصفحة الأولى من "الرسالة في أهل البصير الحثالة" لأبي حامد العربي المشرفي
- 10 - وثيقة مقتبسة من ملف لطلب الجنسية البريطانية لفائدة يهودي مغربي مقیم بنجلترا
- 11- رسالة وجهها النائب بركاش إلى رؤساء الجمعيات اليهودية البريطانية
- 12- شهادة عدلية خاصة ب"أحداث نمات"
- 13- مقال خاص بقضية الماجور سبيلسبوري وتعاطيه. لتهديب الأسلحة بجنوب المغرب، صدر بجريدة فرنسية (Le Journal des Débats, 9 février 1898)
- 14- مراسلة خاصة بتهديب أسلحة بنجكية
- 15- نموذج من لوائح المحميين الانجليز بالرباط
- 16- تقرير عن الأوضاع الدولية وجهه إلى باحماد الممثل غير الرسمي للمخزن بلندن، موسى أفالو
- 17- معاهدة الحماية، 30 مارس 1912



أخبره خرا

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ



خربنا ان ربح الغالب محزون بر كافر وبعث الله وسلط علينا ورحمتنا نزلت وكنانته وبعثنا نأية بل ضرور
 الم نصير الازفة عمل خصتنا العلية بالله هجينة المزاج فرزيع لمجلىنا الخلال بالله تعالى لهم وكتب
 محاسنا وما شغفة تفسيره وثار به الية ربيع مع نتجة نأ اهدت به عنك شيكنا صك حميد ليكثرة من الجمع بيان استرا
 وبعثنا تلط الرضا و عوى المبرود مرة ورج الرياه الية كز والله قيل بلله زفره انما ونبأ له مله نيب
 ونرنا لظ خرابنا ولا يخبر اننا قبل اننا على فستين فسلم انغالب عليهم الا غير ان وانعاجه وعزم
 ابعثنا الله حلال المحرمية بهم كوا سيما اذ المتقل الخيز وعنتهم ولم يتطلسرهم بل فخر كمة والتمية وسو كة ونبهت
 لغيره الا ختام انغمسهم وعزم شلو بله يوم كوا سيما كوا نيز ميم ان بله كوا لبار النور حبة انهم فاحزة
 بالنعير والناز وعتان كانه استروفا ان ربح الرهاك حينما شاء واز ان يالاه و امير لوان العا غير وولا يرا
 الخايب بله ينلوا ونه جعل الشروى معهم اما انتم فانوا ليه الاك الوفا انغالب عليهم عنم الصلاح والامانة
 فبله نوبه معلوا غير تغييره اليا بقبلا ل الصلاح ولان بله يوا امير واما فل ان لله الاقماره الفزوم باسوا ايس
 ونا يوم القواض ان نجاه عليهم به ويغلب عليهم النعجب وعلسه بله يوا من اللقاء مع النوا عتق انك
 بعقل فابح لهم في ذلك حتى لا يعودوا غير الفزوم لتلظ انغالب بله من خرج ووقع له فية فيكون حبيبتة من
 نعيد ولة عمرة على جانب العزة مبه بله كلبية وتفع امتنارة نذ وبعثه اليا عتس نسبية ويعطوا خضرة
 ابريم به والفسح الشاه وسوا العبا بله يغلب عليه الصلاح ويح عليه الذكالك المحرمية وسوا انغالب يقع مبهلا
 بعض الميخريه بعض ان هياه وشره بها المرفه والحيانة وسوا ان يتوجه لكل مع الفزوم به ولا يوا ايضا
 خاب ي يتوا به مبه مع الشرا ليشل اراحة ليجلسه وبعثه امه قوا ميم وة ان بعضه لا خلدن مع من انجلار
 وشرا ميم يكره في اهل الزعموى ويرى المرفه والتمية وسوا لم يسره ولم ينب وبعضهم يصنع له في قليل ميري بله
 انهم لا يكره بيوة غيره عشره ميم ورا جللة اليا يتجلوه الطابا ميم في المزاج الشرا وبعضه اليا يتنازرت لكرن
 الخلية الشريفة مصلحار ربيع ميم تايتو صلوة به لعرعاه الكيرة وعليه جلابه ان تتلا مع النوا بله انك
 وبعثنا الله خابله يصح ميلان يكره الشا نعلم انغالب يوفنا خروجه والتمل الية يتوجه له فخره ولا نعروا ليه
 الم في يوم غير خروجه واز كان عنة فزوم ميم يهك الخارنية ان يير امفونة به عريفه ان عنة انك بله لرا ان
 ان تتبع مة اليا وتكنا امتنا وان الشك نفعه انك ولا يوا ابرج ومعتا ميم وانك مع الية المرم ملة طر ورا

الحزب له حرك

وخط الفقه على غير ما عرفت إليه وصحبه



هو فينا الامم من الصحابة عرفت كما مر وبفظ الله وتعلق علمنا وزعمنا ان الله
 وبعدهم ائمتنا وصحبتنا المحيية من غير انهم انما لعنوا رسول الله صلى الله عليه وآله
 و الخيرة مع اربعة من الصحابة والشيعة من اهل البيت عرفت من اهل البيت
 و وجههم العايل يدرؤهم ويترشرونهم في شؤب اعتبارهم بلا ما يؤيد به علمهم
 و وجههم النبي يتكلمون مع حالهم ان كان لعل كل علم علمنا لصورة و غيره عليهم البرود
 بل ان خاصرة كسرة الخدم عبر الحادى شوقه و ضميرنا المبره به و علمنا من وجهه
 النظمه الاية عرفت مع الخمر و وجهه العترة يتلاني يظن و يعلم على بالذات مع النبي
 له ما يكون علمه علمه و ذلك يعلم تعلمه به و وجهه له كما جئت اية سليمان بركس
 عليه و ارجوع للعلمه لتتبعنا انما و اية و الخمر و وجهه العترة العترة في وجه
 من الغصوه التي وردت كماله و سوتا بعتله مع اول بيتنا الصناد و النجمه و
 و تنجيم و كسنا به حفظ ان تتلاني به و شوقه و وجهه العترة و ذلك انما املاهم
 ليل يدرى و لا يملكه اعلم من اوله له بيتا فصح تتلاني مع الصناد و وجهه
 بذاك و يتلاني ان العزاليه في صدره عزب بلا خيرة و كذا وجهه العترة ان العزاليه
 عرفت بعرفتنا سها و العترة انى نبيك و امثال علمه مستندك علم انما انى
 سى نبيك و علمهم منسب عليهم و ان اجابك بلان لا مزل لا خبرهم و ينسب و وجهه علم
 فبب العوصه الخمر و بلان ينسب و اصبغ ملا انما و ان اجابك بلان و علمه
 ابو نصير عرفت منه حكمه بزالك و نبيك الخمر و بلان يظن منسب لهم لكونه صلا
 اخره و اطلع على عمن ان ينسب منهم و بزالك النظمه و بزالك و الامم و اسلم
 فحول انهم لم يفسدوا فلي العلم منى و نكر من الخمر و وجهه علمه بزالك

(الحزب له حرك)
 و الخيرة مع اربعة من الصحابة
 و وجههم العايل يدرؤهم
 بل ان خاصرة كسرة الخدم
 النظمه الاية عرفت مع الخمر
 له ما يكون علمه علمه
 عليه و ارجوع للعلمه
 من الغصوه التي وردت
 و تنجيم و كسنا به حفظ
 ليل يدرى و لا يملكه
 بذاك و يتلاني ان العزاليه
 عرفت بعرفتنا سها
 سى نبيك و علمهم
 فبب العوصه الخمر
 ابو نصير عرفت منه
 اخره و اطلع على
 فحول انهم لم يفسدوا

LETTRE DU MAROC

Extrait de la Globe Venture Syndicate des côtes méridionales du Maroc.

On nous écrit de Tanger :

Le télégraphe vous a transmis la nouvelle, qui avait provoqué un certain émoi parmi nous, de la tentative de quelques sujets anglais pour s'installer sur la côte du Sous. Ces hardis négociants qui avaient frété un petit vapeur, la *Journaline*, battant, paraît-il, pavillon belge, ont été empêchés dans leur opération par le steamer chrétien *El-Hassani*, bien connu de tous ceux qui ont visité notre rade où ils ont vu durant des années ce balancier ce vénérable représentant de la marine marocaine. Une sorte de lutte s'engagea ; le feu fut ouvert, affirmo-t-on, par les Anglais ; mais force vint à l'autorité du Sultan, et trois sujets britanniques ont été ombrés. Ils sont actuellement dirigés vers le Maghzen, campé, ainsi que vous savez, aux environs de Gésbblanc, et en route pour rejoindre la ville de Marrakech.

La Maroc est un pays inconcevable. Si craint, en effet, difficile à en trouver de semblables ; aussi, quand on traite des affaires de cette région, on ne saurait y apporter une trop grande prudence autant qu'une expérience trop approfondie des choses de cet empire bizarre. La diplomatie européenne, pour éviter l'ouverture d'une question dont les péchés ne sont plus à démontrer, ne cesse d'entourer des plus grands ménagements l'homme malade du Maghreb. On ne peut donc, et pour la bonne logique des choses, que désapprouver toutes les manifestations et intempérances capables de troubler un aussi fragile état de choses. Dans cet ordre d'idées, nos légations respectent avec un grand scrupule l'autorité dite impériale du souverain, bien que ce Sultan infortuné passe toute son existence, à l'exemple de son père, à guerroyer contre ses sujets. Or, les habitants des régions du sud de l'empire n'ont qu'une vague suspicion de ce qu'est l'obéissance à un tel pouvoir. L'autorité, pour eux, est représentée par les influences religieuses de quelques grands chérifs, tel celui du Tazecouali ; par l'action locale de certains cheikhs, tel le fameux Brouck, qui, il y a quelques trente années, appela de lui-même des commerçants européens pour augmenter, par un habile négoce, ses profits. Telles sont les conditions générales de l'état des contrées lointaines du Sous, de l'Oudj-Nona et de l'Oudj-Draco.

Sous le règne de Moulat-el-Hassan, un Ecossais aussi aventureux qu'énergique avait réussi à exploiter cette situation et avait fondé au cap Juby, dans un îlot, une sorte de factorerie. Une Société s'était formée à Londres ; mais, malgré les capitaux, malgré l'endurance des Européens installés sur cette côte, les affaires ne prospérèrent pas. Une série de difficultés insurmontables en résulteront. Il fut même un temps où la légation anglaise de Tanger n'était occupée qu'à essayer de régler avec le Sultan courroucé les réclamations qui, de part et d'autre, résultaient aux alentours de cette manière de factorerie. Bref, un an arriva, d'un commun accord, à céder, à beaux deniers comptants, ladite factorerie au Sultan et il n'est pas inutile d'ajouter que ce ne fut pas la Compagnie anglaise qui fit la plus mauvaise affaire. Depuis cette époque le gouvernement marocain a occupé le cap Juby ; ce qu'il en fait est facile à deviner, quand on connaît l'incapacité des Marocains à entretenir. Les gendarmes, les fonctionnaires qui y ont été envoyés laissent tomber en ruine les bâtiments ; mais le Maghzen était heureux : il s'imaginait encore hier qu'il n'avait pas payé trop cher le droit d'être désormais tranquille de ce côté-là. C'était bien mal connaître l'esprit aventureux autant que pratique de quelques Anglais.

Les lauriers de la Compagnie du cap Juby étaient d'un bon exemple. C'est ainsi que se fonda le Globe Venture Syndicate, dont je vous ai longuement parlé alors qu'à ses débuts il envaya au Maroc un

personnages influents du Sous. Je vous ai fait à ce moment rouvrir la non-valeur de ces documents n'étant en réalité que de, personnalité reconstrués, la souveraineté du Sultan étant reconnue de par les chancelleries jusqu'à la petite rivière dite de *el-Hassani*, située au sud du cap Juby. — Or, l'échec de cette dernière tentative nous montre la vigilance de l'autorité impériale à empêcher le renouvellement d'établissements et l'on ne saurait, à la vérité, l'en blâmer. Quant au droit du Sultan d'empêcher l'entrée des Européens au tel ou tel partie de son empire, il est plus contestable.

Dans l'affaire qui nous occupe, il est certain que la légation d'Angleterre fera porter ses négociations sur ce point et que la diplomatie marocaine invoquera, pour justifier cette prohibition, l'impossibilité de répondre de la sécurité d'Européens au milieu de populations sauvages et ignorantes. Mais s'engagea ; le représentant anglais ne fut pas le fondateur des sujets marocains et excita, dans la mauvaise acception du terme, par le gouvernement chrétien et contre les Européens ; que c'est là un déplorable procédé de gouvernement capable d'amener de grands périls ; qu'au surplus rien n'est moins prouvé que les indigènes eussent mal accueilli les négociants anglais puisque ces derniers assurent avoir passé des traités avec eux.

Enfin, l'argument derrière lequel le Maghzen chrétien ne saurait longtemps s'abriter est son droit de former telle ou telle partie de son empire. Nous sommes, en effet, de ceux qui réprouvent tout ce qui pourrait calmer la souveraineté du Sultan et provoquer l'ouverture de cette question marocaine. Aussi estimons-nous que les procédés du gouvernement marocain sont mauvais, en tant qu'il l'on peut ainsi s'exprimer, et d'une époque qui ne correspond plus à la nôtre. Qu'une surveillance active s'établisse le long de la côte pour éviter le scandale de la piraterie du Rif, notamment ; que l'administration intérieure soit améliorée, remaniée ; qu'au lieu des actes de ce genre ne soient plus un objet d'horreur pour qui les connaît ; voilà ce à quoi doivent tendre ceux qui veulent le bien du Maghzen. Quant à l'incident en question, au dépit des prédictions pessimistes qu'il ne manque pas de soulever, soyez persuadé qu'il sera résolu très simplement. Une indemnité très large devra par être consentie, et le gouvernement chrétien la versera au profit de ces Anglais. Cela ne sera même pas une des moindres opérations de ce Syndicat, en même temps que c'en sera la première.

Il nous reste toutefois à souhaiter que tout cela serve d'enseignement aussi bien à cette Compagnie de négociants qui à l'avenir témoigneraient peut-être d'une plus exacte connaissance du pays pour ne plus s'exposer à un si pénible échec qu'à la légation britannique, qui certes, tenant, sur ses conseils de prudence et de sagesse, à éviter le retour d'incidents qui, en définitive, ne sont pas faits pour maintenir le prestige européen en ce pays.

9 février 1898.

M

I Aaron Affrat of N^o 9 Catherine Court
 Seething Lane in the City of London Merchant
 do solemnly and sincerely declare that I am a native
 of Morocco and a subject of the Emperor
 of Morocco. That I am Twenty seven years
 of age and have been a resident in
 this Kingdom continually for the last seven
 years and intend to reside permanently
 in the United Kingdom of Great Britain.
 That I am unmarried - That I am a
 Merchant and have resided and been
 engaged in the aforesaid business for the
 last six years first at N^o 3 Bury Street
 Saint Mary Axe in the City of London for
 three years then at 56 Great Prescott Street
 Goodmans Fields afterwards at 31 Great
 Prescott Street Goodmans Fields both in the
 County of Middlesex for two years afterwards
 at No 2 King Street Finsbury in the County of
 Middlesex and at N^o 2 Fenchurch Lane Barbican
 in the City of London for one year. That I am
 not bound to the English Nation and am therefore
 exempted from all rights privileges and capacities of
 a British subject and am a person of good faith and well
 affected towards Her Majesty the Queen and Her Government.
 And I make this solemn Declaration conscientiously believing the same to be
 true and by virtue of the provisions of an Act made and passed in the Session of
 Parliament of the fifth and sixth years of the reign of His late Majesty King William
 the Fourth, intituled an Act to repeal an Act of the present Session of Parliament intituled
 an Act for the more effectual abolition of Oaths and Affirmations taken and made in
 various departments of the State and to substitute Declarations in lieu thereof and for
 the more entire suppression of voluntary and extra judicial Oaths and
 Affidavits and to make other provisions for the abolition of unnecessary Oaths

Subscribed and Declared as
 the Mansion House in the City of London
 this 14th day of January 1876
 Before me

Aaron Affrat
 /s/

Arthur Lush

Lord Mayor



Letter addressed by the Moorish Minister for Foreign Affairs, CID MAHOMMED BARGASH, to the Elders of the Jewish Communities dwelling in Europe; dated 13th May, 1874.

الحمد لله وحده

في العامين المتقدمين البرزخاني وكبراً جمانة اعيان اليهود الاطالين بديرب. بعد السؤال عنكم وعن كفاية احوالكم نسلك الله لنا ولكم الخير والهداية. وبعد فقد كان وصلنا على يد صبينا الكيلبر المسطر بليني بطن سفير سلطنة اكرت ابرون سرمان هي درونق هي. كتابكم المكتوب لفضرة مولانا العالية والله السلطان المعظم سيدنا ومولانا الصبي انزوه الله ونصوه. يتضم القهنية لجانو العالي بالله بما من الله به سبحانه من ورائه سيادته اذامه الله لعنت اسلوح الكرام المغدقين وجلسوا على كرسيهم الملوين بمنق الله وحده وما اهديتوه من المحبة لجانو الشريف واحلصكم بالادنا لسيادته انزوه الله وتيسيد الرعية نتي من يارتمه السعيدة المحروسة بالله من احوالكم المبرد بان يكون سيدنا ايده الله لهم كما كان صلته فقس الله رزقه وجزيره على مفسن شهره الشريف الصادق من سده العزيزة على يد المعتمرساروسى منتهي يورى الى اخر ما اشتره اليه: وقد رجينا كتابكم لفضرة مولانا الشريفه وايده سيدنا انزوه الله باحسن قبول وامرني ايده الله ان تجاوب عنه اني الكائنات الشاكره لله على منحه سيادته ايده الله بما يدينه من القبول وبلوغ العلول. واما احوالكم من اليهود الذين هم بايده سيدنا السجدة بعد جعلهم انزوه الله تحسث ذلك وهم من رعيته وادل نتمت يراى بهم رعية نبينا صلى الله عليه وسلم لتعياهم لسيادته واستغناهم ببلاده كما يراى ايده الله بعين الا عتبا القابض التريم الصادق من سحره مولانا القدس بالله وصلاحه سيدنا انزوه الله بملئى امره وسيسلمه انشا الله عده وشك به تصلم يد عاديه واطلبن واملبن من حسنة واجب في حافرة وياوية فالتليب انفسكم بذلك: هذا ضمن العراب الشريف وانلقى المال تاخير كذب هذا الى ان حلتنا بيشبه ترحيمه اليكم دلى يد حسب الجمع المسطر المشارايف ودمتم بخير. واتمام في 26 ربيع اول عام 1291

خديم المعلم العالي بالله
محمد بارقش
فاجب الله به

(Translation.)

Praise to the One God!

To our honourable friends the President and Elders of the Jewish communities dwelling in Europe. After making inquiries regarding you and regarding your welfare, and beseeching God to preserve us and you in health and happiness, we have to acquaint you that we received through our friend the Minister Plenipotentiary of the Queen of Great Britain, Sir J. D. Hay, the letter you addressed to our Lord, exalted by God, the mighty Sultan, our Lord and master Hassan—may God cause him to be honoured and protected—in which you congratulate the Presence, exalted by God, and who puts his trust in the Almighty, on his succession to the kingdom of his honourable and blessed ancestor, and on his being seated on their throne, and you offer expressions of good will to his Sherifian Presence, and your prayers for the welfare of his Majesty, may God give honour to him. You ask for a renewal of the protection granted to your Jewish brethren in these happy dominions, protected by God, and that our Lord, may God assist him, should set towards them as his sire, the blessed by God, and confirm the Sherifian edict issued to them by our (late) beloved Lord, through the hand of the excellent Sir Moses Montefiore, and other matters as related by you. We forwarded your letter to the Sherifian presence of our Master, and our Lord, may God give him honour, received it with favour, and has ordered us, may God assist him, to reply that your letter has reached him, and that our Lord had accepted it in a suitable and favourable manner. With regard to your brethren in the happy dominions of our Lord, he, may God give him honour, has placed them under his shadow; our Prophet, may God accept prayers through him, recommended that those subjects and taxed people should be protected, and our Lord, may God assist him, will respect also with due consideration the honoured edict issued to the Jews by our Lord, blessed by God, and our Lord will continue to put it in force, and will extend them, if it please God, justice and benevolence, not permitting that injustice should be done unto them, and that there should be no hindrance in their obtaining justice either in the towns or country. The above are the contents of the Sherifian reply which we had delayed to communicate until we returned to Tangier, in order that we might forward it to you through the friend of all, the above-mentioned minister.

Wishing you well. Friendship.

26, Babes, the 1st year, 1291.

The Officer of the Court, exalted by God.
(Signed) MAHOMMED BARGASH,
May God be merciful to him.
True translation.
(Signed) R. DRUMMOND HAY.

9 février 1898.

LETTRE DU MAROC

Notatives du Globe Venture Syndicate de la côte méridionale du Maroc.

On nous écrit de Tanger :

Le télégraphe vous a transmis la nouvelle, qui avait provoqué un certain émoi parmi nous, de la tentative de quelques sujets anglais pour s'installer sur la côte du Sous. Ces hardis négociants qui avaient frété un petit vapeur, la *Tourmaline*, battant, paraît-il, pavillon belge, ont été empêchés dans leur opération par le steamer chrétien *El-Massani*, bien connu de tous ceux qui ont visité notre rade où ils ont vu durant des années se balancer ce vénérable représentant de la marine marocaine. Une sorte de lutte s'ensuivit ; le feu fut ouvert, affirmé-t-on, par les Anglais ; mais force revint à l'autorité du Sultan, et trois sujets britanniques ont été commués. Ils sont actuellement dirigés vers le Maghzen, campé, ainsi que vous savez, aux environs de Comblance, et en route pour regagner la ville de Marrakech.

Le Maroc est un pays incompréhensible. Il serait, en effet, difficile d'en trouver de semblable ; aussi, quand on traite des affaires de cette région, on ne saurait y apporter une trop grande prudence autant qu'une expérience trop approfondie des choses de cet empire bizarre. La diplomatie européenne, pour éviter l'ouverture d'une question dont les périls ne sont pas à démontrer, na osse d'entourer des plus grands ménagements l'homme malade du Moghreb. On ne peut donc, et pour la bonne logique des choses, que désapprouver toutes les manifestations et intempérances capables de troubler un aussi fragile état de choses. Dans cet ordre d'idées, nos légations respectent avec un grand scrupule l'autorité dite impériale du souverain, bien que ce Sultan infortuné passe toute son existence, à l'exemple de son père, à guerroyer contre ses sujets. Or, les habitants des régions du sud de l'empire n'ont qu'un vague soupçon de ce qu'est l'obédience à un tel pouvoir. L'autorité, pour eux, est représentée par les influences religieuses de quelques grands cheïks, tel celui du Tazeroualt ; par l'action locale de certains cheïks, tel le fameux Brouck, qui, il y a quelque trente années, appelait de lui-même des commerçants européens pour augmenter, par un habile négoce, ses profits. Telles sont les conditions générales de l'état des contrées lointaines du Sous, de l'Oued-Noun et de l'Oued-Drace.

Sous le règne de Moulay-el-Hassan, un Écossais aussi aventureux qu'énergique avait réussi à exploiter cette situation et avait fondé au cap Juby, dans un lit, une sorte de factorerie. Une Société s'était formée à Londres ; mais, malgré les capitaux, malgré l'endurance des Européens installés sur cette côte, les affaires ne prospérèrent pas. Une série de difficultés insurmontables en résultèrent. Il fut même un temps où la légation anglaise de Tanger n'était occupée qu'à essayer de régler avec le Sultan courtoisement les réclamations qui, de part et d'autre, résultaient aux alentours de cette manière de factorerie. Bref, on en arriva, d'un commun accord, à céder, à beaux deniers comptants, ladite factorerie au Sultan et il n'est pas inutile d'ajouter que ce ne fut pas la Compagnie anglaise qui fit la plus mauvaise affaire. Depuis cette époque le gouvernement marocain a occupé le cap Juby ; ce qu'il en fait est facile à deviner, quand on connaît l'incapacité des Marocains à entretenir. Les gardiens, les fonctionnaires qui y ont été envoyés laissent tomber en ruine les bâtiments ; mais le Maghzen était heureux ; il s'imaginait encore hier qu'il n'avait pas payé trop cher le droit d'être désormais tranquille de ce côté-là. C'était bien mal connaître l'esprit aventureux autant que pratique de quelques Anglais.

Les bureaux de la Compagnie du cap Juby étaient d'un bon exemple. C'est ainsi que se fonda le Globe Venture Syndicate, dont je vous ai longuement parlé alors qu'à ses débuts il envoya au Maroc

personnages influents du Sous. Je vous ai fait à ce moment ressortir la non-valeur de ces documents n'étant en réalité que de personnalités conventionnelles, la souveraineté du Sultan étant reconnue de tous les chanceries jusqu'à la petite rivière dite Souk-el-Hamra, située au sud du cap Juby. Or, l'écueil de cette dernière tentative nous montre la vigilance de l'autorité impériale à empêcher le renouvellement d'établissements et l'on ne saurait, à la vérité, l'en blâmer. Quant au droit du Sultan d'empêcher l'entrée des Européens en telle ou telle partie de son empire, il est plus contestable.

Dans l'affaire qui nous occupe, il est certain que la légation d'Angleterre fera porter ses négociations sur ce point et que la diplomatie marocaine invoquera, pour justifier cette prohibition, l'impossibilité de répondre de la sécurité d'Européens au milieu de populations sauvages et féroces. Mais il est évident que le fanatisme des sujets marocains, et l'exercice, dans la mauvaise acception du terme, par le gouvernement chrétien et contre les Européens ; que c'est là un déplorable procédé de gouvernement capable d'amener de grands périls ; qu'au surplus rien n'est moins prouvé que les indigènes eussent mal accueilli les négociants anglais puisque ces derniers ont su avoir passé des traités avec eux.

Enfin, l'argument derrière lequel le Maghzen chrétien ne saurait longtemps s'abriter est son droit de former telle ou telle partie de son empire. Nous sommes, en effet, de ceux qui répondent tout ce qui pourrait entamer la souveraineté du Sultan et provoquer l'ouverture de cette question marocaine. Aussi estimons-nous que les procédés de gouvernement marocain sont mauvais, enfantins, si l'on peut ainsi s'exprimer, et d'une époque qui ne correspond pas à la nôtre. Qu'une surveillance active s'établisse le long de la côte pour éviter le scandale de la piraterie du Sikk notamment ; que l'administration inférieure soit améliorée, renouée ; qu'enfin les actes de ce gouvernement ne soient plus un objet d'horreur pour qui les connaît ; voilà ce à quoi doivent tendre ceux qui veulent le bien du Maghzen. Quant à l'incident en question, en dépit des prédictions pessimistes qu'il ne manque pas de soulever, soyez persuadés qu'il sera résolu très simplement. Une indemnité très légère fera par ses occupants, et le gouvernement chrétien la versera au profit de ses Anglais. Cela ne sera même pas une des moindres opérations de ce Syndicat, en même temps que ce sera la première.

Il nous reste toutefois à souhaiter que tout cela serve d'enseignement aussi bien à cette Compagnie de négociants qui à l'avenir s'occuperont peut-être d'une plus saine connaissance du pays pour ne plus s'exposer à un si piteux échec qu'à la légation britannique, qui certes tiendra, par ses conseils de prudence et de sagesse, à éviter le retour d'incidents qui, en définitive, ne sont pas faits pour maintenir le prestige européen en ce pays.

الهدية من السيد شيخ كارت	439	بالبريد	الهدية من الزكورون
بركاره من السيد شيخ كارت	440	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	441	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	442	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	443	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	444	بالبريد	الهدية من الزكورون
السيف من السيد شيخ كارت	445	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	446	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	447	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	448	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	449	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	450	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	451	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	452	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	453	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	454	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	455	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	456	بالبريد	الهدية من الزكورون
سيف من السيد شيخ كارت	457	بالبريد	الهدية من الزكورون

British Visa Control
Rabat November 30th 1904

Quintanar
Visa Control



Reginald Lister

6 فقرة 1326



①

23 شوال 1312
London

المذكرة الأولى

لورند 23 شوال 1312

بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد ان وافقنا الوزير هبة احمد بن العفيرة هبة موصى امير اللد
 بتداع عليه طحين وشرحا تطرح بحسب انشاء اللد
 انتم كتحسبوا لجمعية العالمى وان تنزلوا هبة على خيالك
 على الشيناء مع جابان
 امين كرمينة الباشاوات مع هذه كتابين جنوس راجع
 فذ شراا خلوك جمع على قاروكين الصولح وبه بها الحرس
 بضمهم - والناس يقولوا الشرطات مع الشيناء ويجعلوا لى
 جابان المنزى الطوى لهما موصى ويجعلوا لى ارض
 اخرون طهر وهذا المنزى موصى يقع منها الطاجور
 وتاريخ ويجعلوا اجرت 30.000.000 كى عنه 150 مليون
 مع الرمال مصلاب بالفتة على 5 سنين وتاريخ الشيناء
 مصلاب كى ل 7 مزارع اقرين راجعين على ما يتجمع
 الى السج والذى وجعله المرطب - والناس يقولوا وان
 مع غير هذه الشرطات تلحق ذرلوا فى شرطات مشكورين
 مفضين على جنوس بئر النصارى والناس يقولوا وان
 في هذه الشرطات المشكورين لى هذه كتابين جنوس جابان
 والشيناء تجعلوا بالى مع مضموعا بصدع المجد كزنتى
 جنوس بئر النصارى - وغير موصى الخفيف مع هذه
 الشرطات كى لى النجلى والموصى وخلقوا بدمهم في هذه
 فى حيس مع مضموع اللال مشكور اول جابان ويجعلوا جنم
 طهر بيزى =

TRAITE DE PROTECTORAT signé à Fès le 30 mars 1912 (1).

Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de S. M. Chérifienne, soucieux d'établir au Maroc un régime régulier, fondé sur l'ordre intérieur et la sécurité générale, qui permette l'introduction des réformes et assure le développement économique du pays, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE PREMIER. — Le Gouvernement de la République française et S. M. le Sultan sont d'accord pour instituer au Maroc un nouveau régime comportant les réformes administratives, judiciaires, scolaires, économiques, financières et militaires que le Gouvernement français jugera utile d'introduire sur le territoire marocain.

Le régime sauvegardera la situation religieuse, le respect et le prestige traditionnel du Sultan, l'exercice de la religion musulmane et des institutions religieuses, notamment de celles des Habous. Il comportera l'organisation d'un Makhzen chérifien réformé.

Le Gouvernement de la République se concertera avec le Gouvernement espagnol au sujet des intérêts que ce gouvernement tient de sa position géographique et de ses possessions territoriales sur la côte marocaine.

De même, la ville de Tanger gardera le caractère spécial qui lui a été reconnu et qui déterminera son organisation municipale.

ART. 2. — S. M. le Sultan admet, dès maintenant, que le Gouvernement français procède, après avoir prévenu le Makhzen, aux occupations militaires du territoire marocain qu'il jugerait nécessaires au maintien de l'ordre et de la sécurité des transactions commerciales et à ce qu'il exerce toute action de police sur terre et dans les eaux marocaines.

ART. 3. — Le Gouvernement de la République prend l'engagement de prêter un constant appui à S. M. Chérifienne contre tout danger qui menacerait sa personne ou son trône ou qui compromettrait la tranquillité de ses Etats. Le même appui sera prêté à l'héritier du trône et à ses successeurs.

ART. 4. — Les mesures que nécessitera le nouveau régime de protectorat seront édictées, sur la proposition du Gouvernement français, par S. M. Chérifienne ou par les autorités auxquelles elle en aura délégué le pouvoir. Il en sera de même des règlements nouveaux et des modifications aux règlements existants.

(1) Approuvé par une loi du 15 juillet 1912 ; promulgué par décret du 20 juillet 1912 (Journal officiel des 18 juillet et 27 juillet 1912 ; Bulletin officiel du 1er novembre 1912).

ART. 5. — Le Gouvernement français sera représenté auprès de S. M. Chérifienne par un Commissaire résident général, dispositaire de tous les pouvoirs de la République au Maroc, qui veillera à l'exécution du présent accord.

Le Commissaire résident général sera le seul intermédiaire du Sultan auprès des représentants étrangers et dans les rapports que ces représentants entretiennent avec le Gouvernement marocain. Il sera, notamment, chargé de toutes les questions intéressant les étrangers dans l'Empire chérifien. Il aura le pouvoir d'approuver et de promulguer, au nom du Gouvernement français, tous les décrets rendus par S. M. Chérifienne.

ART. 6. — Les agents diplomatiques et consulaires de la France seront chargés de la représentation et de la protection des sujets et des intérêts marocains à l'étranger.

S. M. le Sultan s'engage à ne conclure aucun acte ayant un caractère international sans l'assentiment préalable du Gouvernement de la République française.

ART. 7. — Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de S. M. Chérifienne se réservent de fixer, d'un commun accord, les bases d'une réorganisation financière qui, en respectant les droits conférés aux porteurs des titres des emprunts publics marocains, permette de garantir les engagements du Trésor chérifien et de percevoir régulièrement les revenus de l'Empire.

ART. 8. — S. M. Chérifienne s'interdit de contracter à l'avenir, directement ou indirectement, aucun emprunt public ou privé, et d'accorder, sous une forme quelconque, aucune concession sans l'autorisation du Gouvernement français.

ART. 9. — La présente convention sera soumise à la ratification du Gouvernement de la République française et l'instrument de ladite ratification sera remis à S. M. le Sultan dans le plus bref délai possible.

En foi de quoi les soussignés ont dressé le présent acte et l'ont revêtu de leurs cachets.

Fait à Fès, le 30 mars 1912 (11 rebiâh 1330).

REGNAULT.
MOULAY ABD-EL-HAFID.

فهرس الأسماء

- الباشا، عبد القادر، 140
 أورديكا، لاديسلاس، Ordega, Ladislas، 173، 200، 226، 242، 323
 إركمان، جول، Ereckman, Jules، 268
 أوبان، أوجين، Aubin, Eugène، 299
 أودونيل، ليوبولدو، الجنرال، Leopoldo, O'Donnell، 89
 أجاتا، محمد، 295، 297
 أحنأ، يعقوب، 295، 297
 أحنأ، أبراهم، 296، 298
 أحنأ، دينار، 300
 أمالك، أحمد، 288
 أمقشد، محمد، 386، 387
 ابن داود، عباس، 421
 أفاللو، موسى، 353
 أبقصيص، موسى، 218
 أبعير، أحمد، 89
 إسماعيل، المولى، 125
 أمسلم، موسى، 322
 أحمد بن موسى، (باحمد) 132، 149، 339، 401، 393، 403، 420، 474، 475
 باجيا، أحمد، 75
 بن درية، محمد، 252
 بن جلون، مختار، 419
 بن جلون، محمد، 419
 بنهيمية، حمزة، 421
 بنسعيد، عبد الله
 بنسعيد، محمد، 249، 419
 بن موسى، حيدة، 421
 بن شمعون، موسى، 199
 بن رشيد، محمد بن عبد السلام، 161
 باطنوטר، جول Patenôtre, Jules، 163، 198، 325، 326
 بن عطار، يوسف، 63
 بن عزوز، المختار، 157، 160
 بنعزوز، محمد، 421
 بن غبريط، قنور، 426
 بريكارس، يون، Perdicas, Ion، 242
 برغاش، محمد، 100، 101، 102، 103، 108، 112، 118، 161، 171، 165، 202، 242، 279، 289، 302، 315، 316
 برغاش، الفطمي، 421
 برغاش، عبدالرحمان، 141
 بريشة، عبد الكريم، 100
 بسمارك، أطو، Bismarck, Otto، 103

- بكلار، القائم بالأعمال، Bécлар، 92، 93، 96
بنيس، محمد بن المنني، 127، 128، 135
بنشقرون، محمد، 419
بنشيمول، حيم، 199، 200
بوحمارة، الجبلالي الزرهوني، 397، 402، 417
بوجندار محمد، 392
بوكرايس، الزيفي، 248
بالمرستون، لورد، Lord Palmerston، 64، 260، 261
بن الجبلالي، حمو، 297
بن تاهلة، محمد، 146
بن يحيى، محمد، 127
بن سليمان، عبد الكريم، 403، 404
بن سليمان، محمد، 421
بن سوذة، المهدي، 125
بن يحيى، محمد، 127
بن كيران، محمد، 419
بن داود، أحمد، 130
بن داود، محمد، 245، 369
بن عثمان، محمد، 49، 50
بن يشوع، مردوخ، 268
برادة، إدريس، 419
بوطبول، يوسف، 419، 437
البغدادي، بوثنى، 418
البوكيلي، عبدالله، 388
البريبري، محمد، القاضي، 373، 374
التلاوي الشياظمي، مسعود، 224-227
التتمسماني، عبد المجيد، 421
التازي، محمد، 421، 419
جسوس، محمد، 419
الجلولي، أحمد بن سعيد، 420
الجامعي، محمد الصغير، 390
الجامعي، المعطي، 390
الجابي، أحمد، 404
جوريس، الأميرال، Jaurès، Amiral، 274
حجي، عبد السلام، 382
حسن، سالفنور، 397
الحامدي المكناسي، محمد، 125
الحسن، المولى 24، 62، 107، 118، 128، 132، 139، 159، 171، 173، 181، 236، 285، 306،
306، 310، 315، 343، 379، 380، 390، 392
الحياسي، بوبكر، 389
الدمناتي، الجبلالي بن علي، 276
الدكالي، أحمد، 154-156
الدكالي، مصطفى، 153، 154
الدكالي، محمد، 154

- الدهان، يعقوب، 275
 نوربي، لورد، Derby, Lord، 96، 97
 دوشافنياك، كونت، De Chavagnac, comte، 86، 116، 386
 ديوسدانو، خوسي Diosdado, José، 263، 265
 درومند، إدوارد، Drumont, Edouard، 201، 64
 رينيو، هنري، Régnault, Henri، 434، 435، 440
 ريختر، ماكس، Richter, Max، 344
 روتشيلد، ليونيل، Rothschild, Lionel، 273
 الريفى، عيسى، 281، 282، 283
 الريسوني، أحمد، 404، 417، 421
 الروداني، أحمد، 417
 الزبير بالرحماني، المهدي، 389
 الزاكي، مركوس، 355
 زين العابدين، بن الحسن، 428، 430
 الزيدي، محمد بن الطاهر، 97
 الزبيرى الرحامنى، المهدي، 389
 الزناكي، عبد الله، 275
 سبيلسبوري، الماجور، Spilsbury, Major، 188
 سومبال، سموا، 40
 سكوفاسو، ستيفانو Scovasso, Stefano، 102، 153، 154
 سلتيزبوري، لورد Salisbury, Lord، 194، 311، 313، 347
 سليمان، المولى، 52، 58، 83
 سيكسو، إبراهيم، 150، 183
 السباعي، محمد بن إبراهيم، 253
 السليمانى، عبد الله، 321
 السويسي، محمد، 384
 الشرقي، عبد الكريم، 421
 شلومبرجر، الراند، Schlumberger, Commandant، 345، 356
 الصفار، محمد، 83
 الضعيف، محمد بن عبد السلام، 49
 طاطنباخ، أوطو، Tattenbach, Von، 344
 طايلاندى، سان روني Taillandier, St-René، 408
 طوليدانو، حيم، 412
 الطريس، محمد، 328، 338
 عبد الجبار، الحاج، 117
 عبد الحفيظ، المولى، 417، 415، 414، 411، 408، 420، 423، 421، 424، 426، 429، 431، 433-435
 عبد العزيز، المولى، 149، 296، 355، 392، 395، 400-402، 408، 407، 411
 عبد المجيد، السلطان العثماني، 259
 عبد الرحمن بن هشام، المولى، 62، 65، 87، 114، 133، 162، 284
 عبد القادر الجزائري، الأمير، 234، 235
 عمار، شلوم، 299
 عمار، إسحاق، 263، 264
 عيسى، الريفى، 281، 282
 العبدى، علال، 337

- العبدى، عيسى بن عمر ، 418-420
العلوف، ابراهم، 268
غنام ، بناصر، 57
غريظ، المفضل بن محمد، 315، 316، 400، 458
الغجايوي، بوبكر بن البشير، 176، 244، 332، 335، 336
فيكتوريا، الملكة، Victoria, reine، 232
فيزكريب ، فرنز ، Weisgerber, Franz، 407، 419، 421
فيرو، شارل ، Féraud, Charles، 317، 318، 320
فوكو، شارل ، Foucauld, Charles de، 199
فرنويي، أوغستان ، Vernouillet, Augustin، 367
فورتشايلد، لوسيوس، Fairchild, Lucius، 273
الفلالي ، إدريس، 421
قرقوز ، أشوي، 298، 299
ليوبود الثاني، Léopold II، 183
القرطبي ، محمد، 419
كريميو، أدولف، Crémieux, Adolphe، 99
كانطكالي، روميو، Cantagalli, Romeo، 348
كوشمز، الراند، Cauchemez, Commandant، 244، 364
كولسو، جوزي ، Colaço, José، 248
كوري، كرين ، Kirby, Green، 318، 327، 333، 388
كوردون، الجنرال، Gordon, Général، 233
كيار، هنري، Gaillard, Henri، 419، 422، 426
كين، اميلي، Keen, Emily، 174، 242
الكتاني، جعفر بن إدريس، 236
الكتاني، محمد بن عبد الكبير، 409
الكتاني، عزوز، 239
الكلوي، المدني، 422، 427
الكلوي، التهامي ، 422، 427
الكلوي، علاء، 421
الكلوي، حمو، 421
الكتدافي ، الطيب، 421، 423
الكرودي، محمد، 237
لزرق، أحمد، 419
لزرق، الطالب، 419
ليناريس، فرناد ، Linares, Fernand، 325
ليني، كرهن، 184، 265، 270
ليوبولد، الثاني، Leopold II، 183، 185
ليوطي، الجنرال ، Lyautey, Général، 325، 441
مادن، دانييل، Maden, Daniel، 227
محمد بن عبد الله، السلطان، 38، 39، 43، 48
محمد بن عبد الرحمن، السلطان، 109، 112، 124، 164، 302
ماكلين، هري ، MacLean, Harry، 233، 256، 256
ماك ايورد، إيفر، MacLeod, Iver، 167، 251
ماكنزى، دونالد، Mackenzie, Donald، 184، 186

- مري إكلوم، فرانسيسكو Merry y Colom, Francisco، 86، 90، 261، 266
متيوز، فيلكس Mathews, Felix، 101، 187، 201
مكوار، أحمد، 428، 429
موانيني، الجنرال، Général Moinier، 414، 415، 429، 430، 435، 436
مانتزيغن، فون، Von Mentziguen، 354، 353
مونبيل، De Monbel، 309، 336، 370، 390
مونطيفوري، موزس Montefiore, Moses، 96، 259، 265، 275، 279، 304
المالح، حاييم، 63
المهدي، محمد أحمد، 231
المشرفي، العربي، 236، 253
مشياح، موسى، 63
مقنين، ماير، 63
المقري، محمد، 432، 433
المقري، الطيب، 433
المقراوي، عمر، 223
المنبهي، المهدي، 395، 400، 403، 405، 416
المصلوحي، محمد، 242، 377، 419، 420، 476، 478
المصلوحي، سعيد، 399
المصمودي، عبد الكريم، 205
المزكلدي، محمد، 419
المسفيوي، علي بن حم، 382
المزواغي، عبد الحكيم، 401
منو، إدريس ولد، 423
ميكين، بودجت، Meakin, Budgett، 248
نوغيس، الجنرال، Noguès, Général، 452
نيكولسون، آرثر، Nicolson, Arthur، 377، 378، 399، 407
الناصر، أحمد، 249
هاي، جون هاي دراموند هاي، Hay, John Drummond، 64، 79، 80، 81، 83، 92، 138، 188
225، 226، 275، 276، 288، 308، 313-315
هرتزل، تيبودور، Herzl, Theodor، 311
الوزاني، عبد السلام، 172-174، 221، 241
الوزاني، محمد، 117
الوافي، الزرواطي، إدريس، 421
الويري، شلوم، 297، 298
اليمني، بو عشرين، الطيب بن، 457
اليومني، الحسن، 125
اليحقوقبي، أحمد، 419
الليزيد، المولى، 52
ياكرشميت، شارل، Jagerschmidt, Charles، 68، 69

فهرس المحتويات

7	كلمة شكر
9	تقديم
15	مقدمة عامة

الفصل الأول

الضغوط الأوربية: صدارة الحمایات

29	I - امتیازات الأجانب بالمغرب
29	1- لمحة تمهيدية
30	2- أصول قانونية قديمة ومعقدة
38	3- مميزات نظام الامتيازات الأجنبية بالمغرب
60	4- البوادر الأولى لنظام الحمایات
76	II - تعزيز ومأسسة نظام الحمایات
76	1 - من التمهيد إلى الترسیح
78	2 - معاهدة 1856 والدائمة الناجمة عنها
86	3 - مخلفات الحرب الإسبانية-المغربية (1860)
91	4 - عبث اتفاق بيكلار (1863)
94	5 - منعطف حاسم: معاهدة مدريد الدولية (1880)

الفصل الثاني

نظام الحمایات وتأثيره على بنیات الدولة

107	I - زعزعة دعائم الدولة المادية
107	1- المخالطات وأبعادها الجبائية
107	أ- الضرائب الفلاحية: مقتضيات الشريعة وإكراهات العصر
112	ب - ضابط 1881 : إجهاض المفوضيات لما وافقت عليه
118	ج - الترتیب الحسنین 1884
124	2 - انهيار مداخيل المكوس
124	أ - ما بعد حرب تطوان : الإعانة أو المكس؟
126	ب- المكس، الحماية، الحيف
132	ج- ثورة الدباغين بفاس، 1873-1874
140	3 - التسلط على العقارات وأراضي المخزن الفلاحية
150	4 - ثلاثي نظام تجار السلطان
160	5 - ديون الرعايا و مسؤولية المخزن
166	II - التناول على سيادة الدولة
166	1 - الإخلال بالنظام السياسي
169	2 - الحمایات الأجنبية وحرمة البلاد الترابية

الفصل الثالث الحماية وتلاشي الهياكل التقليدية

- I - الحماية ونهاية التوازنات الاقتصادية - الاجتماعية التقليدية 193
1- اضطراب الأسواق 193
2- استفحال الممارسات الربوية 197
II - الحماية واختلال الأمن 203
1- الابتزاز والسلب 203
2 - تهريب الأسلحة و الذخيرة 214
3- المحميون وتمرد القبائل 220

الفصل الرابع التعبئة السياسية - الدينية

- I - تنديد العلماء ب"أهل لحمايات" وب"أهل البصبور" 229
1- بين المأزق الدبلوماسي والبحث عن بدائل داخلية 229
2- أشكال موازنة العلماء للسلطان 234
3- الفتاوى و الخطب المناهضة للفرق المحمية 236
4- تعدد أوجه "تهور و تطاول" أهل الحماية 240
5- رفض مبررات المحميين 251
6- حدود مساعي العلماء 255
II - الجهود المبذولة للحد من انتشار الحماية في صفوف اليهود 258
1- القوى الأوروبية بين "حماية" اليهود المغاربة ومناهضة السامية 258
2- الحماية و"طيش أهل الذمة" 280
3- النخب اليهودية بين التقاليد وجاذبية التغيير 291
4- السلطان، حامي اليهود الحقيقي والوحيد؟ 302

الفصل الخامس بين الدبلوماسية والحوار الحربية

- I - مؤتمر دولي ثان لمراجعة معاهدة مدريد؟ 313
1- تقييم بريطاني لتطور أوضاع المغرب 313
2- "الباب المفتوح" مقابل إلغاء نظام الحماية؟ 314
3- إلغاء الحماية؟ انشغالات الغرف التجارية وحسابات الحكومات 319
II - استفحال "دبلوماسية الزوارق المسلحة" 329
1- بريطانيا العظمى وألمانيا والمخزن بين "المحبة" والعنف 329

- 2- إحداء فنصليات بفاس ومراكش 336
 3- دعاوي المحميين ونصاعاء اسنقءام اليوارح الحربية..... 343

الفصل السادس

من حماية الأشءااص إلى حماية الدولة

- I- انتشار الحمايات في الوسط المخزني..... 359
 1- ثنائىة الاستبءاء والحماية في سياق التغلفل الأوروبى..... 379
 2- من المناهضة إلى التواطؤ..... 395
 3- حماية وزير الحربية، الرجل الثانى في الدولة..... 409
 II- فرض الحماية على الدولة المغربية..... 409
 1 - حدود "الثورة الحفيظىة" 409
 2 - حماية الدولة: نتويح لحماية الأفراد..... 427
 خاتمة..... 447
 المصاءر والمراجع..... 455
 ملاحق..... 463
 فهرس الأسماء..... 481
 فهرس المحتويات..... 487



محمد كنيب، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط، حاصل على دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة باريس - السربون، متخصص في تاريخ العلاقات الدولية ومسألة الأقليات. حاضر بكبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية، ودرس بالولايات المتحدة وجامعتي السربون (باريس) وأكسفورد (بريطانيا العظمى). شغل منصب مستشار ثقافي بسفارة المملكة المغربية بفرنسا. تنكب اهتماماته وبحوثه حاليا حول تاريخ الحاضر.

يقترح علينا هذا الكتاب الزاخر بمعرفة مبنية بإحكام قراءة صائبة للمقرن التاسع عشر لا يسعنا سوى قبولها؛ في تناوله لموضوع الدولة المغربية، يبين محمد كنيب بمهارة تأكل هذه الدولة تحت وطأة خليط مذيّب تداخلت فيه أنشطة ومناورات القناصل والمحميين. إن الاستنباط الثاقب الذي خلص إليه المؤلف يحوي في حد ذاته حقيقة سياسية، أخلاقية أو مدنية، حسب ما نريد. في عصرنا هذا، حيث يبدو من اللائق الدعوة إلى دولة متواضعة، بل الأكثر من ذلك إلى الحد الأدنى من الدولة، يدعونا هذا الكتاب الثمين...، حسب اعتقادي، إلى النظر إلى الدولة بصفتها المحافظ الذي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان النظام العام. لن نكون سذاجا ونعتبر أن هذا الجهاز محايّد ويعلو فوق الخلافات الاجتماعية، كما أننا سوف لن نختفي خلف وهم اليقينية الدغماتية لنجزم بأنه لا يخدم سوى مصالح الطبقة (أو الفئة) المهيمنة. ليس من أدنى مزايا هذا الكتاب الذي ينطلق من موضوع دقيق وصعب، حثنا على تأمل مليا العلاقة الثلاثية القائمة بين الدولة والمجتمع والمحيط الدولي، - لا من زاوية المقاربة اللاتاريخية وجبر العلوم الاجتماعية والسياسية ولكن على ضوء التجربة التاريخية الفعلية بكل خصوصياتها؛ إن مثل هذا الخيار ليشكل أفضل وسيلة لحمل الفاعلين وأصحاب القرار على استخلاص الدروس من الماضي وصقل تفكير (المواطن) المبالي بما يجري حوله.

دانييل ريفي

أستاذ التاريخ المعاصر

جامعة باريس 1 - السربون

Daniel Rivet

Université Paris I - Sorbonne